

مُوسِعَةً

الشَّهِيدُ الْأَوَّلُ

الجزء الأول

غَايَةُ الْمُرَادِ فِي شَرْحِ نَكْتِ الْإِرْشَادِ ١



المركز العالمي للعلوم والثقافة الإسلامية

مركز إحياء التراث الإسلامي



مرکز تحقیقات کلام و فقه اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

فهرس الموضوعات

١٣..... تصدير

ملامة للتحقيق

- ٢١..... الفصل الأول: غاية المراد
- ٢٣..... تأريخ تأليف غاية المراد
- ٢٤..... القيمة الفقهية لغاية المراد
- ٢٦..... النقل عن المصادر المفقودة
- ٣٠..... منهج الشهيد في غاية المراد
- ٣٣..... بعض آراء الشهيد في غاية المراد
- ٣٨..... الكتب التي تأثر بها غاية المراد
- ٤٠..... الكتب التي تأثرت بغاية المراد
- ٤٢..... طبعة غاية المراد
- ٤٤..... الفصل الثاني: إرشاد الأذهان
- ٤٤..... القيمة الفقهية لإرشاد الأذهان
- ٤٥..... تأريخ تأليف الإرشاد
- ٤٦..... تأثر العلامة بآثار المحقق الحلّي
- ٤٩..... شروح الإرشاد وحواشيه

موسوعة الشهيد الأول

الجزء الأول

غاية المراد



في شرح نكت الإرشاد / ١

مركز العلوم والثقافة الإسلامية

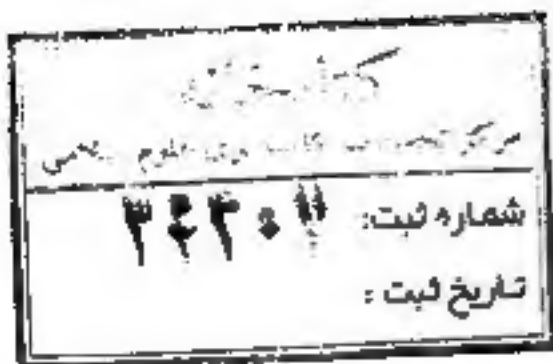
مركز إحياء التراث الإسلامي

مجمع دارى اموال

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

٥١٩٣٩

تراث اسلامى



مرکز العلوم والثقافة الإسلامية

موسوعة الشهيد الأول

الجزء الأول (غاية المراد في شرح نكت الإرشاد / ١)

مجموعة من المحققين

إشراف: علي أوسط الناطقي

الناشر: مركز العلوم والثقافة الإسلامية

معاونية الأبحاث لمكتب الإعلام الإسلامي في العوزة العلمية، قم المقدسة

(إعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي)

الطبعة: مطبعة نكاش

الطبعة الأولى: ١٤٣٠ ق / ٢٠٠٩ م

الكتبة: ١٠٠٠ نسخة

سعر الدورة: ٢٠٠٠٠٠ تومان

الضمان: ١٠٠ : التسلسل: ١٥٠

حقوق الطبع محفوظة للناشر



العنوان: قم، شارع الشهداء (صفائية)، زقاني أمار، الرقم ٤٢

التلفون والفاكس: ٧٨٢٢٨٢٣، التوزيع: رقم ٧٨٢٢٨٢٣، طهران ٥ - ٨٨٩٤٠٣٠٣

ص. ب: ٣٧١٨٥ / ٣٨٥٨، الرمز البريدي: ١٦٦٢٩ - ٣٧١٨٦

وب سايت: www.isca.ac.ir البريد الإلكتروني: isca@isca.ac.ir

موسوعة الشهيد الأول (الجزء الأول: غاية المراد في شرح نكت الإرشاد / ١) / مجموعة من المحققين (إشراف علي أوسط الناطقي) / إعداد مركز إحياء التراث الإسلامي - قم: مركز العلوم والثقافة الإسلامية ١٤٣٠ ق - ٢٠٠٩ م - ١٣٨٨ ش. ج ٢١

ISBN: 978-600-5570-11-3 .. (دوره)
ISBN: 978-600-5570-13-7 .. (ج ١)
ISBN: 978-600-5570-15-1 .. (ج ٢)
ISBN: 978-600-5570-17-3 .. (ج ٣)
ISBN: 978-600-5570-19-9 .. (ج ٤)
ISBN: 978-600-5570-21-2 .. (ج ٥)
ISBN: 978-600-5570-23-6 .. (ج ٦)
ISBN: 978-600-5570-25-0 .. (ج ٧)
ISBN: 978-600-5570-27-4 .. (ج ٨)
ISBN: 978-600-5570-29-8 .. (ج ٩)
ISBN: 978-600-5570-31-1 .. (ج ١٠)

ISBN: 978-600-5570-12-0 .. (مدخل)
ISBN: 978-600-5570-14-4 .. (ج ١١)
ISBN: 978-600-5570-16-8 .. (ج ١٢)
ISBN: 978-600-5570-18-2 .. (ج ١٣)
ISBN: 978-600-5570-20-5 .. (ج ١٤)
ISBN: 978-600-5570-22-9 .. (ج ١٥)
ISBN: 978-600-5570-24-3 .. (ج ١٦)
ISBN: 978-600-5570-26-7 .. (ج ١٧)
ISBN: 978-600-5570-28-1 .. (ج ١٨)
ISBN: 978-600-5570-30-4 .. (ج ١٩)
ISBN: 978-600-5570-32-8 .. (ج ٢٠)

٢١٠٠٠ / ٢١٠٠٠ (دوره)

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فید کتابخانه

١. اسلام - مجموعه: ٢. فقه جعفری - قرن ٨ ق. - مجموعه: ٣. شهید لول، محمد بن مکی، ٧٢٤ - ٧٨٦ ق. - سرگزشتنامه آلفه ناطقی، علی أوسط، تب: مكتب الإعلام الإسلامي، مركز العلوم والثقافة الإسلامية، مركز إحياء التراث الإسلامي

٢٩٧/٠٨

BP& / ٨
١٣٨٨

دليل موسوعة الشهيد الأول

المدخل = الشهيد الأول حياته وأثاره

الجزء الأول - الجزء الرابع = ١. غاية المواد في شرح نكت الإرشاد

الجزء الخامس - الجزء الثامن = ٢. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة

الجزء التاسع - الجزء الحادي عشر = ٣. الدروس الشرعية في فقه الإمامية

الجزء الثاني عشر = ٤. البيان

الجزء الثالث عشر = ٥. اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية

الجزء الرابع عشر = ٦. حاشية القواعد (الحاشية النجارية)

الجزء الخامس عشر = ٧. القواعد والفوائد

الجزء السادس عشر و الجزء السابع عشر = ٨. جامع البين من فوائد الشرحين

الجزء الثامن عشر = الرسائل الكلامية والفقهية

الرسائل الكلامية	الرسائل الفقهية
٩. المقالة التكميلية	١٤. أحكام الميت
١٠. الأربعينية في المسائل الكلامية	١٥. الرسالة الألفية
١١. العقيدة الكافية	١٦. الرسالة النفلية
١٢. الطلائعية	١٧. جواز السفر في شهر رمضان اعتباطاً
١٣. تفسير الباقيات الصالحات	١٨. المنسك الصغير
	١٩. المنسك الكبير
	٢٠. أجوبة مسائل الفاضل المقداد
	٢١. المسائل الفقهية

الجزء التاسع عشر = المزار والرسائل المتفرقة

٢٢. المزار	٢٨. الوصية (٣)
٢٣. الأربعون حديثاً (١)	٢٩. الإجازة لابن نجدة
٢٤. الأربعون حديثاً (٢)	٣٠. الإجازة لابن الغازن
٢٥. الأربعون حديثاً (٣)	٣١. الإجازة لجماعة من العلماء
٢٦. الوصية (١)	٣٢. الأسماء
٢٧. الوصية (٢)	

الجزء العشرون = الفهارس

٥٠	الفصل الثالث: عملنا في الكتاب
٥٠	أ - عملنا في الإرشاد
٥١	اختيار المخطوطات المعتمدة في التحقيق
٥٤	ب - عملنا في غاية المراد
٥٤	١ - اختيار المخطوطات المعتمدة في التحقيق
٥٩	٢ - مقابلة النسخ وتقرير النص
٥٩	٣ - ضبط النص بالشكل
٦١	٤ - تخريج الأحاديث الشريفة
٦٢	٥ - تخريج الأقوال والآراء
٦٣	٦ - توضيح المواضع المشككة
٦٤	كلمة شكر
٦٥	نماذج من مصورات النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق



مركز بحوث المخطوطات الإسلامية
غاية المراد في شرح نكت الإرشاد

كتاب الطهارة

٧	النظر الأول في أقسامها
٢٤	النظر الثاني في أسباب الوضوء وكيفيته
٣٢	النظر الثالث في أسباب الغسل
٣٢	المقصد الأول في الجنابة
٣٣	المقصد الثاني في الحيض
٣٥	المقصد الثالث في الاستحاضة والنفاس
٣٥	المقصد الرابع في غسل الأموات
٣٨	النظر الرابع في أسباب التيمم وكيفيته

٤٥	النظر الخامس فيما به تحصل الطهارة
٥٧	النظر السادس فيما يتبع الطهارة
٦٢	خاتمة

كتاب الصلاة

٦٥	النظر الأول في المقدمات
٦٥	المقصد الأول في أقسامها
٦٦	المقصد الثاني في أوقاتها
٨٤	المقصد الثالث في الاستقبال
٨٨	المقصد الرابع فيما يصلّى فيه
٨٨	المطلب الأول في اللباس
٨٩	المطلب الثاني في المكان
٩٦	المقصد الخامس في الأذان والإقامة
٩٧	النظر الثاني في الماهية
٩٧	المقصد الأول في كيفية اليوميّة
١١١	المقصد الثاني في الجمعة
١٢٣	المقصد الثالث في صلاة العيدين
١٢٦	المقصد الرابع في صلاة الكسوف
١٢٦	المقصد الخامس في الصلاة على الأموات
١٢٩	المقصد السادس في المنذورات
١٣٣	المقصد السابع في التوافل
١٣٥	النظر الثالث في اللواحق
١٣٥	المقصد الأول في الخلل
١٣٥	المطلب الأول في مبطلات الصلاة

١٣٦	المطلب الثاني في السهو والشك
١٤٦	المقصد الثاني في الجماعة
١٥٣	المقصد الثالث في صلاة الخوف
١٥٤	المقصد الرابع في صلاة السر

كتاب الزكاة

١٦٣	النظر الأول في زكاة المال
١٦٣	المقصد الأول في شرائط الوجوب ووقته
١٧٠	المقصد الثاني فيما تجب فيه
١٧٠	المطلب الأول: تجب الزكاة في لأعنام بشروط أربعة:
١٧٨	المطلب الثاني في زكاة الأثمان
١٨٠	المطلب الثالث في زكاة الفلوات
١٨١	خاتمة
١٨١	المطلب الرابع فيما تستحب فيه الزكاة
١٨٢	المقصد الثالث في المستحق
١٨٧	المقصد الرابع في كيفية الإخراج
١٩٨	النظر الثاني في زكاة الفطرة
٢٠٦	النظر الثالث في الخمس

كتاب الصوم

٢١٣	النظر الأول في ماهيته
٢٣٩	النظر الثاني في أقسامه
٢٣٩	المطلب الأول في أقسام الصوم
٢٤٠	المطلب الثاني في شرائط الوجوب

٢٤١	المطلب الثالث في شهر رمضان
٢٤٨	النظر الثالث في اللواحق...
٢٤٨	المطلب الأول في أحكام متفرقة
٢٤٩	المطلب الثاني في الاعتكاف

كتاب الحج

٢٦٣	النظر الأول في أنواعه
٢٦٩	النظر الثاني في الشرائط
٢٨٠	النظر الثالث في الأفعال....
٢٨٠	المقصد الأول في الإحرام
٢٨٠	المطلب الأول في المواقف
٢٨٣	المطلب الثاني في كَيْفِيَّتِهِ
٢٨٦	المطلب الثالث في تروكه
٢٩٢	المطلب الرابع في الكفّارات
٢٩٢	المقام الأول في كفارة الصيد
٢٩٨	المقام الثاني في باقي المحظورات
٣٠٣	المقصد الثاني في الطواف
٣٠٥	المقصد الثالث في السعي
٣٠٦	المقصد الرابع في إحرام الحج والوقوف
٣١٣	المقصد الخامس في مناسك منى
٣١٣	المطلب الأول: الرمي
٣١٣	المطلب الثاني: الذبح...
٣١٩	المطلب الثالث: الحلق
٣٢١	المقصد السادس في باقي المناسك

٣٢٥	النظر الرابع في الواحق
٣٢٥	المطلب الأول في العمرة المفردة
٣٢٥	المطلب الثاني في الحصر والصدّ
٣٢٧	المطلب الثالث في نكت متفرقة

كتاب الجهاد

٣٣١	المقصد الأول في من يجب عليه
٣٤٠	المقصد الثاني في كيفيته
٣٤٢	المقصد الثالث في الغنيمة
٣٤٢	المطلب الأول
٣٤٣	المطلب الثاني في الأسارى
٣٤٣	المطلب الثالث في الأرضين
٣٤٧	المقصد الرابع في أحكام أهل الذمة والبقاة
٣٤٧	المطلب الأول في أحكام أهل الذمة
٣٤٩	المطلب الثاني في أحكام أهل البغي
٣٥٢	المقصد الخامس في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

تصدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وآله العيامين وصحبه المستجيبين،
لقد عبّر الإسلام بمابيع العلم والمعرفة في العقول الواعية والنفوس الوالهة، من أولي الألباب، في
كلّ جيل من الأجيال، منذ يروغ نوره وسطوع أشعة قرآنه المجيد وسنة النبي الحاتم^{عليه السلام}، فانبهرى
لوعبه وحفظه وتجسيده وتحقيقه في كلّ مرقق الحياة الإنسانية، رجالاً لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن
ذكر الله والجهاد في سبيل تحقيق غاياته العليا وأهدده المثلّي، حتى تبلورت قافلة الجهاد والاجتهاد
هي إحياء رساله حاتم الأنساء، وحمل أعبائها في دروب الحياة الشائكة والمعقدة، رغم كلّ الصعاب
وعوامل الإجهاض، ومؤامرات التهميش والهدم، التي خطط لها أعداء الإنسانية ومجرمو البشرية،
والجاحدون لكلّ كمال وفصيلة يحظى بهما أورو الألباب من طلائع الحقيقة، وعشاق الحق ورواد
الصدق، والأوفياء لله ولرسالاته ورسله، والأماء على قرآنه وشريعته وسنة رسوله.

وقد تسمّ الإمام العلامة المقدم الشيخ محمد بن مكّي العاملي الجزيني، في حياته المشرقة بنور
العلم والحافلة بالجهاد في سبيل الله، مربية سامية بين أفراد هذه الطليعة الواعية والنحية المتميزة
اليعطاء، اللاهية بذكر الله عمّا سوى الله، فحق برته عبر مسيرة جهادية محفوفة بالمصاعب
والأخطار، وفي ظروف حاسمة وحرّجة كانت تمرّ بها الأمة الإسلامية، بعد أن عزا المعمول بلاد
المسلمين، وحوّلوا تراثها إلى ركّام وهشيم تدرّوه الرياح، وبعد جهود جبّارة ونشاطات رسالية حافلة
بالدموع والدماء، فللقضاء على مؤامرات التهميش والتصحيح والتطبيع للدور الريادي والمكانة
المتقدمة لأهل بيت الرسالة الأظهر وتراثهم الثرّ الذي هو تراث النبي المحتار^{عليه السلام}، بحيث أصبح هذا
العالم العامل والمجاهد الشهيد حلقة وصل أساسية بين الأجيال، يضرب من محيطه العلماء في
الحواسر العلمية في سائر الأصقاع، ليعود بالخطأ، تجزّل على شواطئ البحر المتوسط حيث يرتبط
الشرق الإسلامي بالعرب من خلال هذا المدخل الأساسي، ويربط في هذا الثمر (جيل عامل وجبل
لبان وجبال الشام) ليمتدّ الحواسر العلمية تذاك بالإشعاع الرسالي، ويشعّ على ربوع الأرض بنور

علمه وحكمته، ويربي أجيالاً من طلاب العلم والمعرفة؛ تتسمّر مسيرة الإسلام الرسالية التي جاءت لتنتشل البشرية من غياهب الجهل والعمى.

وأثر شهيدنا العظيم المرباطة في نجر الشام - الذي كان يرخر بعلماء المذاهب الأخرى، ويموج بالفتن المذهبية المتطرفة التي كانت تهدد أتباع أهل البيت وشيعتهم - على التوجه إلى بلاد آمنه مطمئنة في الشرق، حيث استطاع أتباع أهل البيت ^{عليهم السلام} أن يؤسسوا أول دولة شيعية على أعتاب الفزوة النورية، الذي قضى على الخلافة العباسية وسيطر على أرض الإسلام، واستثار النفوس الأبية فلم تتحمل الصيم والظلم والكفر فاتجهت إلى تعبئة المسلمين نحو استرداد السلطة وإقامة حكم الله في الأرض، وحالف التوفيق أتباع أهل البيت في شرق الإسلام وفي أرض خراسان لتأسيس حكم إسلامي يقتضي خطاً أهل بيت لرسالة يؤمن بولاية الفقهاء العدول الأئمة على حلال الله وحرامه، فدعاه الملك علي بن المؤيد واستعنه على الانتحاق لنسلم زمام المرجعية الدينية والسياسية في هذه البقعة المباركة، ولكن الشهيد أثر البقاء والمرباطة هي بلاد يحكمها العشماويون الشراكسة، لينطلق منها إلى تأسيس مرجعية إسلامية عامة، بعد أن كانت شخصيته مرموقة ومحترمة عند علماء المذاهب؛ حيث تتلمذ عند عدد كبير من علماء أرباب المذاهب المختلفة، واستوعب كتبهم وعلمهم، وفافهم فضلاً وكمالاً، وربما حسده أكثر من واحد ^{عليه السلام} على منصبه، وربما لاحظوا نشاطه في جميع أوصال الشيعة والتوجه نحو إقامة سلطة سياسية شرعية لهم، وربما وقفوا على صلته بالحكم الشيعي في وقته؛ مما حدا بهم إلى توجيه تهمة الاعتقاد بغير مذهب أهل السنة، وهو الأسلوب الذي اتبعه معاوية للقضاء على معاوية وسار عليه من تبعه من الحكام تجاه الثائرين من رجالات الشيعة ضد الطغاة الظالمين، للتصويب على أسبب الثورات وشخصية التوار الرسالية.

لقد برع هذا الفقيه العظيم في جملة من العلوم الإسلامية، وتآلق نجمه وأصبح يُشار إليه بالبنان من قبل علماء عصره من سائر المذاهب، مما مهد بوشاية به عند السلطات الحاكمة آنذاك، حتى احتسب كأس الشهادة صابراً محتسباً، بعد أن ترك تراثاً حالداً يمثل عظمة شخصيته وتضج فقاهته وتعدّد كمالاته إن التراث العلمي لهذا الفقيه العظيم بحدٍ لا اهتمام، إذ يُعدّ من المصادر المهمة للعلوم الإسلامية، بعد أن كان صاحبه يشكل حلقة وصل بين أجيال الفقهاء، ويتبين ذلك من خلال التأمل في طرق الإجازات التي تنتهي كلها - أو جلّها - إلى هذا الشيخ العظيم، الذي تريد طرقه إلى مصنفات الأصحاب ومصنفات العامة على الألف. حسب ما ذكره في إجازته لعلي بن الخازن، وإلى الإمام الصادق ^{عليه السلام} على المائة، حسب ما ذكره فخر المحققين في بعض إجازاته.

كما أن تراثه الفقهي يعدّ من جملة تراث الإمامي الذي يمثل مرحلة الاستقلال الفقهي الإمامي، والتي جاءت عبر نشاط فقهي راجح باسطاء، وخلال قرون عديدة

مشروع تحقيق موسوعة الشهيد الأول

إنّ مركز إحياء التراث الإسلامي (التابع لمركز العلوم والثقافة الإسلامية) انطلاقاً ممّا اضطلع به من مهمة إحياء الآثار الإسلامية، قرّر قبل خمس سنوات، إحياء آثار هذه الشخصية الفدّية وذلك ضمن مشروعه الكبير المتضمّن لمهمة الإحياء الموسوعي لتراث العلماء والفقهاء الذين لهم دورهم التاريخي في تأسيس الحوزات العلمية وإصلاح الفكر الديني، والذين برزوا وتألقوا عبر المصنوع والأزمنة بأفكارهم الثمينة الرافعة بالعلماء المتميّزين إلى ربّنا الحاضر.

فكانت موسوعة الشهيد الأول واحدة من تلك الموسوعات العديدة التي أصدرها مركز إحياء التراث الإسلامي، حيث جاءت موسوعة الإمام شرف الدين في صدر هذا النشاط العلمي، ثمّ تلتها موسوعة العلامة البلاهي، وتأتي موسوعة الشهيد الأول لتدخل المكتبة العلمية الإسلامية، وتستقي منها غفول العلماء ونفوس طلاب الحق. وإنّ هذا المركز لغفور غاية الفخر بما يقوم به من واجب رسالي، وبما يشكر الله تعالى على منّه وتوفيقه لأداء هذه المهمة الرسالية، بحسب ثابتة وبهزم راسخ، سائلين العليّ القدير أن يتقبل ممّا هذا جهد المتواضع، ويوصله بطاء الشهيد، ويجعله لنا ذخراً يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، والله من وراء القصد، وهو وليّ التوفيق.

مشروع التحقيق ومنهجه

بعد أن تقرّر البدء بمشروع تحقيق موسوعة شهيد الأول، قام مركز إحياء التراث الإسلامي بالمخطّوات التالية.

١ - في المرحلة الأولى عندما إلى جمع المخطوطات والمطبوعات من آثار الشهيد الأول، لا سيّما نسخ الآثار غير المعروفة، والنسخ المعتمدة للآثار المعروفة. وتعدّ هذه المرحلة من أصعب مراحل تحقيق التراث، نظراً لما تستلزمه من تنقيب ونسج ودقيق في فهارس النسخ الحفظية المتناثرة، ومتايريد صعباً عدم توفّر البرمجيات المساعدة في هذا المجال وعلى الرغم من ذلك فقد استطعنا في هذه المرحلة من العثور على نسخ متناثرة من آثار الشهيد، في المكتبات الإيرانية والعراقية المختلفة.

٢ - طبع الآثار على الحاسوب ومقابقتها مع النسخ المتوفرة لدينا، ومن ثمّ تثبيت اختلافات النسخ الخطيّة.

٣ - تفريغ الأحاديث والآثار والأقوال وغيرها ممّا يحتاج إلى التوثيق. وهذه المرحلة أيضاً امتازت بمصاعبها الخاصة التي تمثّلت باحتياج العمل فيها إلى الدقّة والصبر المتواصل.

٤ - ضبط النصّ الصحيح مع ملاحظة اختلافات النسخ، وانتخاب أفضلها للندن، وشرح المفردات الصعبة، وتوزيع النصّ، وكتابة الهوامش وتنظيمها مع مراعاة وحدة الأسلوب في جميع أجزاء الموسوعة.

٥ - إرجاع مطالب الآثار، والأجزاء، بعضها إلى البعض الآخر، وذلك في المرحلة النهائية بعد إكمال الموسوعة واستقرار شكلها النهائي.

٦ - المراجعة الفنية، حيث يلاحظ فيها توزيع النص على القطعات المناسبة، وكذلك وضع العناوين داخل المتن والعناوين في أعلى الصفحات، وتنظيم عناوين الأبواب بالصورة التي تراعي الهيكل العام للكتاب.

٧ - المهرسة، حيث تهرس الآيات والأحاديث والأشعار والأمثال والأعلام والأماكن، وألفاظ الجرح والتعديل، طبقاً لما تقتضيه الفوائد المعاصرة لنص تهرسة الكتب.

٨ - أدركت مهمة الكتابة عن حياة الشهيد لأول إلى المحقق الأستاذ الشيع رضا المختاري، وجمعت كمدخل للموسوعة

٩ - رُتبت آثار الشهيد الأول على حسب الأهمية، موضوعاً ودراسةً ومهجاً، في عشرين مجلداً، بحيث تستغرق بعض العناوين مجلدين وأكثر سيما يشتمل بعض المجلدات على عناوين واحد، ونحصر أحد المجلدات للرسائل الكلامية والفقهية، وآخر لكتاب المزار والرسائل المنفردة للشهيد، ومجلد للمعارف العامة، مصاعفاً إلى مدخل الموسوعة الذي خصص للتعريف بحياة الشهيد الأول وآثاره.

المساهمون في تحقيق الموسوعة وإخراجها

إن هذه الموسوعة الشريفة - التي بين يدي القارئ - هي ثمرة لجهود ثلة من المحققين في مركز إحياء التراث الإسلامي، بدلوها لتحقيقها وإخراجها إلى سور جهوداً مبارك، فلهذا درهم وعليه أجرهم ونرى من الواجب عليها أن تتقدم بالشكر بوجه والثناء الجميل إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الموسوعة، منتهين جهودهم الكبيرة العاتقة، وداعياً لده عز وجل لهم بالتوفيق، إياه نعم المولى ونعم النصير وقد رتبنا أسماء الذوات العاملين حسب حروف المعجم، وذكرنا أمام اسم كل منهم ما قام به من عمل.

إسماعيل بيك المدلاوي، عضو لجنة المراجعة والتصحيح للطباعة

إسماعيل الإسماعيلي، عضو لجنة التحرير والمراجعة النهائية للمصادر

إسماعيل الشكري، عضو لجنة تصحيح النسخ والطباعة والمراجعة الفنية

السيد حسين بي هاشمي، مدير لجنة التحرير والمراجعة النهائية للمصادر، كما قام بتحرير بعض أجزاء الموسوعة، والمراجعة النهائية لبعضها

السيد خليل العابدسي، شارك في تهئية مقدمات العمل، من قبيل بعض النسخ الخطية ونحو ذلك. رضا المختاري، عضو اللجنة المشرفة على التحقيق، وله شرف تحقيق كتاب غايه المراد قبل نسخي من عشرين سنة، حيث سال حاضرة لكتاب السوي للجمهورية الإسلامية سنة ١٤١٥ ق / ١٣٧٣ ش، وتأليف كتاب الشهيد الأول حياته وآثاره الذي يُعدّ مدخلاً لهذه الموسوعة.

رمضان عليّ القرياني، عضو لجنة الإخراج العلمي، بذي بذل غاية جهده في تنظيد الحروف وتنظيم الصفحات، وإخراج الموسوعة بهذه الديباجة البديعة للبيان. شكري أبو غزالة، شارك في المراجعة لأدبته لبعض أجزاء الموسوعة، وتوفير النص لبعض مقدمات التحقيق.

عتّاس المحمّدي، عضو اللجنة المشرفة على التحقيق وضبط النص، كما قام بالمراجعة العلمية والتهاتية لأكثر الأجزاء.

عقيل فرزانه وحبيب المغفي، شاركوا في تحقيق كتاب جامع البين، من مقابلة النسخ الخطيّة، وتصحيح بعض السادج الطباعيّة، وتخراج مصادر الكتاب.

عليّ الأسدي، عضو لجنة التخرج وضبط النص والمراجعة النهائية.

الأستاذ الدكتور عليّ أكبر ثبوت، قام بتصحيح كتاب جامع البين من موائد الشرحين.

عليّ أكبر زماني زّاد، عضو اللجنة المشرفة على التحقيق، كما شارك في تهتة النسخ الخطيّة.

علام حسين قيصريدها، قام بضبط النص وتزويل لكتاب الدروس الشرعيّة.

علام رضا النقي، عضو لجنة التخرج، كما قام بتخرج ثلاثة أجزاء من كتاب ذكرى الشيعة وكتاب الدروس الشرعيّة.

محسن الصادقي، عضو اللجنة المشرفة على التحقيق، كما شارك في كتابة مقدّمة التحقيق لكتاب الدروس الشرعيّة.

محسن النوروري، عضو لجنة المراجعة النهائية والفنيّة، كما شارك في إخراج الموسوعة من بدايتها إلى نهايتها.

محمّد الباقر، عضو اللجنة المشرفة على التحقيق، كما قام بضبط النص وتزويل الهوامش لكتاب ذكرى الشيعة.

محمّد الخازن، عضو لجنة الإخراج العلمي، كما قام بتوزيع نصّ وتزويل بعض مقدمات التحقيق. محمود الهيّتي، عضو لجنة التخرج كما شارك في تصحيح بعض التماذج الطباعيّة.

السيد منذر الحكيم، عضو اللجنة المشرفة على التحقيق، كما شارك في كتابة هذا التصدير.

الشيخ وليّ الله القرياني، عضو لجنة ضبط النص حيث قام بضبط نصّ كتاب القواعد والقوائد، ورسالة أحكام الثمّيت، والمراجعة النهائية لبعض أجزاء الموسوعة.

كما نتقدّم بالشكر إلى الإخوة لأعزّاء في قسم النشر التابع لمركز العلوم والثقافة الإسلامية، وهم الإخوة يد الله الجنتي، وفريد بهنّيارى ردة، ومحمّد حسين عليّ رشيدى؛ لمساعدتهم في طبع الكتاب وإخراجه بهذه المحلّة القشبيّة.

ولا ننسى أن نتقدّم بشكرنا إلى كلّ من ساهم في إنجاز هذه الموسوعة من قريب أو بعيد، ومن

أسدى معروفاً أو خدمةً على طريق إصدارها، ممن لم تتعرض لذكر أسمائهم في هذا التصدير، وكذلك نتقدم بالشكر الجليل إلى مسؤولي المكتبات العامة وخزائن المخطوطات داخل إيران وخارجها، حيث سمحوا لنا بما يلزم، وبدلوا بنا كل مساعدة ممكنة في سبيل تهئية مصورات النسخ المخططة المعتمدة في التحقيق، وهي:

مكتبة آية الله السيد المرعشي النجفي (ق) في قم المقدسة؛ المكتبة الوطنية الإيرانية في طهران؛ مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران؛ مكتبة السيد عبد العظيم الحسيني في مدينة الري؛ مكتبة الروضة المطهرة للسيدة المعصومة (ق) في قم المقدسة؛ مكتبة أمير المؤمنين (ع) العامة في النجف الأشرف؛ مكتبة آية الله الحكيم العامة في النجف الأشرف؛ مكتبة جامعة طهران؛ مكتبة ملك الوطنية في طهران؛ مكتبة مدرسه الشهيد المظفري في طهران؛ مكتبة العلامة الطباطبائي في جامعة شيراز؛ مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مدينة مشهد المقدسة؛ مكتبة المدرسة النجاشية في قم المقدسة؛ مكتبة آية الله السيد الكلبايكاني (ق) في قم المقدسة.

مسك الختام

يسرنا هنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجليل إلى كافة مسؤولي مكتب الإعلام الإسلامي، حاضرين بالذكر رئيس المكتب فضيلة السيد حسن الرقائبي، ومسؤولي مركز العلوم والثقافة الإسلامية، حاضرين بالذكر رئيس المركز فضيلة الشيخ أحمد الميلاني، وفضيلة الشيخ محمد مقي السبحاني رئيسه السابق، حيث حملوا هذا العمل نصب أعينهم، وبدلوا جهدهم ووقتهم، وقدموا ما بوسعهم من عونٍ مذ كان بذرة صغيرة أيام اقتراحه كواحد من مشاريع مركز إحياء التراث الإسلامي، حتى أصبح بحمد الله تعالى سجرةً باسقةً وارفعةً الطلال تسرّ تناظرين وتؤتي أكلها كل حين، نسأل الله تعالى أن يتقبل منا هذا العمل ويعفر لنا ما فرط منا والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وآله الطيبين الطاهرين.

عليّ أوسط الناطقي

مركز إحياء التراث الإسلامي

دي القعدة ١٤٢٠ هـ = ١٣٨٨/٧/٢٨ ش

قم المقدسة - إيران

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا ونبيِّنا أفضل الخلائق أجمعين
ووصيته وخليفته عليّ أمير المؤمنين، وآله الطيّبين الطاهرين
السلام على الإمام المهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً.

وبعد، قبل عشرين سنة قضا - ومساءلة عدة من الفضلاء في مركز إحياء التراث
الإسلامي - بتحقيق كتاب حاشية المراتب في شرح نكت الإرشاد للشهيد السعيد شمس الدين
أبي عبدالله محمد بن مكّي الجزيري العاملي. بد شرعنا في تحقيقه سنة ١٤١٠، وفرعنا منه
في سنة ١٤٢٠؛ وبذلك يكون عملنا فيه قد استغرق ما يقارب العشر سنوات بدلنا فيها
جهوداً جمّة، وتحملنا صعباً كثيرة، واستفرغنا فيها الوسع والطاقة؛ ولا يعلم ما تحملناه من
التعب والنصب والمشاق في سبيل تحقيقه إلا أنه تبارك وتعالى؛ لرداءة النسخ وتشويهاها
وشدّة إيجار عباراته، وما إلى ذلك من مشاكل يعاني منها قرائنا الضخم. وكانت ثمرة ذلك
طباعته في أربع مجلّدات منصّماً إليه متن كتاب الإرشاد للعلامة الحلّي وحاشية الإرشاد
للشهاد الثاني (تفمّدهما الله برضوانه).

وقد نال بعد إصداره جائزة الكتاب السنويّة في الجمهوريّة الإسلاميّة سنة ١٣٧٣ ش =
١٤١٥. ووقع موقع القبول لدى العلماء والمفهاء المحقّقين والباحثين والحمد لله على
إنعامه علينا بتوقيقاته وتسدّداته لإتمام هذا العمل.

وهي سنة ١٤٢٧ قرّر مركز إحياء التراث الإسلامي في مركز العلوم والثقافة الإسلامية عقد مؤتمر عالمي لتكريم الشهيدين. الشهيد الأول محمد بن مكّي (م ٧٨٦) والشهيد الثاني زين الدين بن عليّ العاملي (م ٩٦٥) ضمن مشروعه الكبير المتصنّن نشر تراث أعلام الشيعة الإماميّة الذين حملوا على عواتقهم عباء الدعوة للدين الحنيف والقيام بما يفرضه الواجب الديني من التبليغ بمبادئ الإسلام لمحمّدي، ومنهج أهل البيت عليه السلام.

وبعد أن تقرّر البدء بمشروع تحقيق تراث الشهيد الأول ونشره في موسوعة شاملة، طلب منّي سماحه الشيخ عليّ أوسط الناطقي مدير مركز إحياء التراث الإسلامي إعادة النظر في تحقيق هذا الكتاب - خصوصاً في مقدّمة التحقيق، حيث كانت طويلة ومفصلة جداً - فاستجبت لطلبه على الرغم من كثرة لمشاعل وتشتت البال، وأعدت النظر في المقدّمة فأحدثت فيها مواضع الحاجة، وأصغت إليها ما فاتني في الماضي وأصلحت منها ما زاعغ عنه الصر

وقد كفاني الإخوة المحققون في هذا المركز متاعب إعادة النظر في تحقيق الكتاب، من مراجعة المصادر بالإشارة إلى طبعاتها الجديدة، وتصحيح النصّ وإصلاح ما راغ عنه الصر، وهم الإخوة الفضلاء الشيخ عليّ الأسدي، والشيخ عباس المحمّدي والشيخ محسن النوروزي، فجزاهم الله خيراً وآتاهم أجراً.

وقد عقدنا هذه المقدّمة في ثلاثة فصول.

الفصل الأول: غاية المراد

الفصل الثاني: إرشاد الأدهان

الفصل الثالث: عملنا في الكتاب

الفصل الأول: غاية المراد

كتاب غاية المراد في شرح نكت الإرشاد واحد من الآثار الفقهية القيّمة للشهيد الأول^١، وهو شرح لإرشاد الأذهان للعلامة الحلّي (أعلى الله مقامه)، وقد سّماه الشهيد في مقدّمته غاية المراد في شرح نكت الإرشاد (ج ١، ص ٤)، وقد جاء اسمه هكذا في نسخه المخطوطة، لكنّ الشهيد أورد في إجارته لابن نجدة^٢ وابن الحارث^٣ تحت عنوان غاية المراد في شرح الإرشاد، والظاهر أنّ كلمة «نكت» أسقطها للاختصار. وذكره الشهيد في كتابه الدروس مرّتين باسم شرح الإرشاد، حيث قال: «وقد بيّناه في شرح الإرشاد»^٤، «وقد حرّرها هذه المسألة في شرح الإرشاد»^٥. وكذلك عبّر عنه بعض الفقهاء بشرح الإرشاد كالشهيد الثاني^٦ والشيخ الأنصاري^٧. كما أنّ الشهيد الثاني قد عبّر عنه أيضاً بحاشية الإرشاد^٨ أو «الشرح»^٩. وكذلك الشيخ الأنصاري أطلق عليه تارة غاية المراد^{١٠} - كما أنّ

١ بحار الأنوار، ج ١٠٧، ص ١٩٥.

٢ بحار الأنوار، ج ١٠٧، ص ١٨٧.

٣ الدروس الشرعية، ج ١، الدرس ١٦١ ضمن الموسوعة، ج ١٩.

٤ الدروس الشرعية، ج ٢، الدرس ٢٠٠ (ضمن الموسوعة، ج ١٠).

٥ الروضة البهية، ج ٢، ص ١٠٧، ٥١، ج ٣، ص ٢٥٥.

٦ المكاسب، ص ١٨٥.

٧ مسالك الأعمام، ج ١، ص ١١١.

٨ الروضة البهية، ج ٢، ص ٣٦٤.

٩ المكاسب، ص ٩٣ و ٩٦.

صاحب الجواهر يعتبر عنه بهذا الاسم^١ - وأخرى نكت الإرشاد^٢، وأطلق عليه هذا الاسم أيضاً العلامة المجلسي^٣. وذكره أصحاب التراجم أيضاً تحت العاوين التالية: شرح الإرشاد^٤، غاية المراد في شرح نكت الإرشاد^٥ ونكت الإرشاد^٦.

إن غاية المراد شرح للمواضع المشككة و بصيغة في إرشاد الأذهان من أول الإرشاد إلى آخره، وما قاله بعض أصحاب التراجم^٧ من أنه إلى «كتاب الأيمان» فهو خطأ كبير.

لقد نسب العلامة الأميني رحمه الله هذا الكتاب إلى الشهيد الثاني^٨، بينما هو للشهيد الأول قطعاً، واسم شرح الإرشاد للشهيد الثاني إنما هو روح الجنان في شرح إرشاد الأذهان. وكأن سهو العلامة الأميني (طاب ثراه) هنا إنما نشأ من أن العلامة العظيم المولى محمد باقر المجلسي رحمه الله نسب هذا الكتاب إلى الشهيد ثانياً ضمن تعداده لأثار الشهيد الثاني^٩، مع أنه في ذكره لمؤلفات الشهيد الأول أيضاً نسب كتاب نكت الإرشاد - الذي هو نفس غاية المراد - إلى الشهيد الأول^{١٠} فهو يدل أن يكسب روح الجنان كتب غاية المراد سهواً، ضمن تعداده لأثار الشهيد الثاني. وهذا سهو قلمي لا علمي، وهو محل وأرفع من أن يقع في مثل هذا الاشتباه. وقال تلميذه صاحب الرياض بهذا الشأن

وقال الأستاذ الاستاذ **رحمته الله تعالى** في أول البحار « وكتاب غاية المراد.

١. جواهر الكلام، ج ٢١، ص ٢٧ و ٣٠.

٢. المكاسب، ص ٩٥.

٣. بحار الأنوار، ج ١، ص ١٠.

٤. الذريعة، ج ١٣، ص ٨٠. وذكر الطهراني (طاب ثراه) في ج ٦، ص ١٠٩ حاشية على غاية المراد لتسميها بمحمد النكابي صاحب قصص العلماء.

٥. الذريعة، ج ١٦، ص ١٧.

٦. الذريعة، ج ٢٤، ص ٢٠٢.

٧. منهم الشيخ شمس الدين في حياة الإمام الشهيد الأثر. ص ٦٣. وتقديم الشيخ الآصفي في الروضة البهية، ج ١، ص ١٠٥.

٨. شهداء الفضيلة، ص ١٣٩.

٩. بحار الأنوار، ج ١، ص ١٩.

١٠. بحار الأنوار، ج ١، ص ١٠.

١١. إن صاحب الرياض يعتبر عن شيعه العلامة المجلسي رحمه الله بالأستاذ الاستاذ.

لشَهِيدِ الثَّانِي»^١. وأقول: غاية المراد لشَهِيدِ الأوَّل في شرح الإرشاد، وأمَّا شرح الشَهِيدِ الثَّانِي عليه فقد سَاقَ دَوَّصَ الجَنَاحَ فِي شَرْحِ إِرْشَادِ الْأَدْهَانِ^٢.

تأريخ تأليف غاية المراد

دَوَّنَ الشَّهِيدُ هَذَا الْكِتَابَ فِي جُزْأَيْنِ: الْجُزْءِ الْأَوَّلُ يَبْتَدِئُ مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ وَيُنْتَهِي بِآخِرِ كِتَابِ الْعَطَايَا، وَالْجُزْءِ الثَّانِي يَبْتَدِئُ مِنْ كِتَابِ السَّكَاحِ وَيُنْتَهِي بِآخِرِ كِتَابِ الدِّيَّاتِ، وَهُوَ الْكِتَابُ الْأَخِيرُ مِنْ إِرْشَادِ الْأَدْهَانِ وَفَرَّغَ مِنْ تَأْلِيفِ الْجُزْءِ الثَّانِي زَوَالِ الْخَمِيسِ مُنْتَصَفِ ذِي الْقَعْدَةِ الْحَرَامِ سَنَةِ ٧٥٧ بِالْحَلَّةِ، كَمَا جَاءَ فِي آخِرِ كَثِيرٍ مِنْ مَخْطُوطَاتِهِ، مِنْهَا: نَسْخٌ «ن. ع. م. م.».

وَذَكَرَهُ الشَّهِيدُ فِي إِحْزَانِهِ لِابْنِ نَحْدَةَ فِي عَاشِرِ شَهْرِ رَمَضَانَ عَامِ ٧٧٠ فَقَالَ: «فَمَتَى سَمِعَهُ عَلِيٌّ مِنْ مَصْنُفَاتِي كِتَابَ غَايَةِ الْمَرَادِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ»^٣. وَدَعَا لِشَيْخِهِ فُخْرَ الْمُحَقِّقِينَ (رَفَعَ اللَّهُ دَرَجَاتِهِ) (م ٧٧١) بِـ «دَوَامِ الطَّرْقِ» (ج ٣، ص ٣٣٨)، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ صَنَعَهُ فِي رَمَنَ حَيَاةِ شَيْخِهِ فُخْرَ الْمُحَقِّقِينَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا).

ذَكَرَ الشَّهِيدُ فِي غَايَةِ الْمَرَادِ رِسَالَتَهُ الْمَسْمُوءَةَ خِلَاصَةَ الْإِعْتِبَارِ فِي الْحُجَجِ وَالْإِعْتِمَادِ بِقَوْلِهِ: «وَقَدْ كُنْتُ ذَكَرْتُ فِي رِسَالَتِي» (ج ١، ص ٢٨١) وَكَذَلِكَ أَشَارَ إِلَى كِتَابِهِ الْبَيَانِ (ج ١، ص ١١٠)، لَكِنْ الْقِسْمَ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ الشَّهِيدُ اسْمَ الْبَيَانِ جَاءَ فِي بَعْضِ النُّسخِ مِثْلَ «م. ن.» فِي الْحَاشِيَةِ دُونَ الْمَتْنِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّهِيدَ أَضَافَ الْقِسْمَ الَّذِي أَشَارَ فِيهِ إِلَى كِتَابِهِ الْبَيَانِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ تَأْلِيفِ غَايَةِ الْمَرَادِ وَشُرُوعِهِ فِي تَأْلِيفِ الْبَيَانِ، لِأَنَّهُ أَرْجَعَ فِي الْبَيَانِ إِلَى مُؤَلَّفِهِ الْآخِرِ ذَكَرَى الشَّيْخَةَ^٤، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ فَرَّغَ مِنْ تَأْلِيفِ جُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ ذِكْرِ الشَّيْخَةِ فِي آخِرِ عَمَرِهِ الشَّرِيفِ أَعْنَى عَامِ ٧٨٤ - وَلَمْ يَسْمَحْ لَهُ الْأَجَلُ بِتَأْلِيفِ أَكْثَرِ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ - كَمَا ذَكَرَ بَاهُ

١. بحار الأنوار، ج ١، ص ١٩.

٢. رياض العلماء، ج ٢، ص ٣٦٨.

٣. بحار الأنوار، ج ١٠٧، ص ١٩٥.

٤. البَيَان، ص ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠.

في الفصل الأول من مقدمة التحقيق على نطبعة الأولى في البحث عن مؤلفات الشهيد وآثاره العلمية في ذيل ذكرى الشيعة

القيمة الفقهية لغاية المراد

بالإضافة إلى المزايا الكبيرة التي يتحلّى بها مؤلف هذا الكتاب باعتباره واحداً من أعظم الفقهاء ومن أدقهم، فإنّ له قيماً وخصائص هي

(أ) خلافاً لعدد من مؤلفات الشهيد كالدروس والبيان والذكرى الناقصة، فإنّ غاية المراد مجموعة كاملة عالجت بالشرح الموارد المهمة والمشكلة من أول إرشاد العلامة إلى آخره، وبحث في أبواب العبادات بالاختصار جدّ خلافاً لسائر الأبواب، وهو لهذا كتاب كامل.

(ب) بدل الشهيد غاية جهده في العناية بالمسائل الخلافية بين فقهاء الشيعة - كالمواسعة والمصابقة - وحاض فيها خوفاً عميقاً ومسهياً. ولم يطرُق غالباً أبواب المسائل السهلة والواضحة.

(ج) نقل الشهيد فيه مطالب من الفقهاء وأساتذته كفهر الدين وعميد الدين، كانوا قد ذكروها مشافهة ولم يوردوا بعضها في مصنفاتهم. على شبل المثال قال الشهيد:

- قال شيخنا المرتضى الإمام عميد الدين (قدّس الله روحه) في الدرس... (ج ١، ص ٣٠).

- نقله شيخنا عميد الدين (طاب ثراه) في الدرس عن عميد الدين... (ج ١، ص ٥٠) - سمعت من شيخنا الإمام فخر الدين ولد المصنّف أنّه رجع عن هذه المسألة (ج ١، ص ١٣٢)

- اعلم أنّ المحقّق نجم الدين أورد سؤالاً لها، وأجاب عنه في كتابه إجمالاً وفي درسه تفصيلاً وتقريره... هكذا نقل عن محقّق في الدرس (ج ١، ص ١٧٣ - ١٧٤).

- واعلم أنّ شيخنا المرتضى عميد الدين (دامت سيادته) قال في شرح مشكلات القواعد وسمعتنا منه في الدرس مشافهة أنّ...^١

د) تتبع الشهيد ومتابعته النصوص و حد من معبرات غاية المراد، انظر على سبيل المثال قول الشهيد:

- ونقل عن الشيخ في الخلاف منع إمامة الأعمى، لعدم تحرره من التجاسات عالياً.
ولم أجده في الكتاب (ج ١، ص ١١٢-١١٣).

- هذا الفرع من خصوصيات المصنف (ج ١، ص ١٢٢)

- وهذان الفرعان لم أظفر بهما لأحد سبق فليظنرا (ج ١، ص ١٩٧).

- واعلم أنني تصفحت كتب أصحابنا (رضوان الله عليهم)، فلم أجد أحداً قال بالضمأن في هذه الصورة إلا المصنف (ج ١، ص ١٢٢) وحكم في التحرير بالضمأن فيها ثم استشكله، وقد نص بجم الدين والمصنف في باقي كتبه على عدم الضمان.. (ج ٢، ص ٣٩٢)

- واعلم أنه لم يرد في كتب متقدمي الأصحاب إلا الوقف على الكافر غير المبسوط، فإنه صرح بالتمني، والظاهر أن مراد الأصحاب ذلك (ج ٢، ص ٤٣٨)

- وأما الأولاد الأصغر عد نقل المصنف عن التمسح هنا وفي التحرير أنه حكم باسترقاقهم، وكذا نقله شيخنا عميد الدين (ج ١، ص ١٢٢) في الكفر عن الشيخ في النهاية، ولم أجده في شيء من كتب الشيخ، وهما أعرف بما قالوا. وأما المفيد (ج ١، ص ١٢٢) وسائر واهن حمرة فحكموا بالاسترقاق ولعل المصنف أورد بالشيخ هذا المفيد؛ ولكنه غير ما اعتاد إطلاقه (ج ٤، ص ٣٥٠-٣٥١).

- وما عليه المعظم كالشيخ الصدوق وابن أبي عقيل وأبي الفصل الجعفي صاحب الفاخر والشيخ أبي عبد الله المفيد والشيخ أبي جعفر في النهاية والمبسوط والخلاف وابن البرزاج في المذهب والكمال والموهر والشهرستاني في التنبيه وابن حمزة وأبي منصور الطبرسي في الكافي وابن إدريس والمحقق والإمام المصنف، فإن هؤلاء لم يستثنوا المعتاد ولا غيره على ما طالعته من كتبهم في هذا الباب، ولعل بعضهم وافق في غير هذه الكتب أو فيها في موضع آخر، ونقل شارح المختصر عن أتباع الشيخ وعن ابن إدريس موافقة الشيخ في القول الأول مشكوك فيه (ج ٤، ص ٣٦٠-٣٦١)

- النقد في سنن الصبي بالعود قبل النسبة عريب جداً، فإني لم أقف عليه في كتب أحد من

الأصحاب مع كثرة تصفحي لها، ككتب الشيعيين وابن البرّاج وابن حمزة وابن إدريس
وابن سعيد وغيرهم من القائلين بالأرض مع العود وابن الجنيد ومن تبعه، ولا هي
رواياتهم، ولا سمعته من أحد من هؤلاء الذين لقيتهم... وإنما هذا شيء اختص به
المصنف (قدس الله روحه) فيما سمعته في جميع كتبه التي وقفت عليها، حتى أنه
في التحرير علّله بأنه الغالب، ولا أعلم وجه ما قاله، وهو أعلم بما قاله (ج ٤،
ص ٣٧٩ - ٣٨٠)

هـ) ومن الخصائص الأخرى لغاية المراد الطمّ الجليل والتقسيم الدقيق للمسائل.
فالشهيد لم يخلط الفروع المختلفة بعضها ببعض الآخر. وعلى سبيل المثال مقارن بين
التقسيم والتنظيم الذي أورده الشهيد في باب الارتعاس في كتاب الصوم من غاية المراد
(ج ١، ص ٢١٨ - ٢١٩) مع بعض لبحث في مختلف العلامة^١، فنلاحظ أنّ المبحث في
المختلف قد اختلط بعصه ببعض ولم يتمّ فيه تمييز الفروع بعضها عن البعض الآخر.
و) أشار الشهيد في غاية المراد إلى بعض الأخطاء الواردة في أسناد روايات كتاب
التهديب وعدد من الكتب الفقهية، وإلى موارد الخطأ في النقل في تصانيف عدد من العلماء،
على سبيل المثال قال الشهيد:

- وفي بعض نسخ التهديب - وثقه في المختلف -: «عن الحسن بن يقطين» وفيه
حذف رجلين، لأن الحسن رواه عن أخيه الحسين عن علي بن يقطين، كما هو في
الاستبصار (ج ١، ص ١٥٢).

-... ربما ينسب إلى ابن إدريس وهو خطأ (ج ١، ص ١٩٦).

-... في الخلاف والاستبصار، لا يمسد كذا نقله ابن إدريس - والذي ذكره في
الاستبصار بعد إيراد الرواية... (ج ١، ص ٢٩٩)

النقل عن المصادر المفقودة

ومن الخصائص الأخرى لغاية المراد - مصافاً إلى ما سبق - أنه نقل مطالب كثيرة من

كتب ورسائل قدماء الأصحاب - تلك الكتب والرسائل التي فقدت ولم تصل إلينا - التي لم ينقلها الآخرون أمثال ابن إدريس والمحقق ولفاضل الآبي والعلامة وفخر الدين ع في مصنفاتهم التي وصلت إلينا. وقد قال في حق الشهيد أحد كبار الفقهاء: «توفرت عند الشهيد آثار ومصنفات القدماء والأولين أكثر مما توفرت عند المحقق والعلامة، وقد نقل عنها الكثير». وفيما يلي ذكر لأسماء الكتب والرسائل التي أوردها الشهيد في غاية المراء والمراد ونقل عنها مطالب، وهي آثار مفقودة ليست بين ظهرانينا اليوم - وهذه المطالب التي أوردها الشهيد في مصنفاته لم يكن يوردها من تقدمه من الفقهاء في آثارهم فيما وصل بأيدينا من كتبهم المطبوعة، ولهذا نتجست أمامنا أهمية هذا الأمر أكثر:

- ١ - الكامل، لابن البراج (طاب ثراه).
- ٢ - الروضة، لابن البراج (طاب ثراه).
- ٣ - الموخر، لابن البراج (طاب ثراه).
- ٤ - الشرى، للسيد أحمد بن طاوس (طاب ثراه).
- ٥ - الماخر، لأبي الفصل الجعفي (طاب ثراه).
- ٦ - الواسطة، لابن حمزة (طاب ثراه).
- ٧ - المنهج الأقصد، لنجيب الدين محمد بن أبي غالب (طاب ثراه).
- ٨ - المعيد في التكليف، للشيخ أبي الحسن محمد بن محمد البصري (طاب ثراه).
- ٩ - غاية الإحكام في تصحيح تلخيص المرام، للعلامة الحلبي (طاب ثراه).
- ١٠ - النيات، لعطوب الدين الراوندي (طاب ثراه).
- ١١ - النيات، لمعين الدين المصري (طاب ثراه).
- ١٢ - الرامع، لركن الدين الجرجاني (طاب ثراه).
- ١٣ - الحاوي، لركن الدين الجرجاني (طاب ثراه).
- ١٤ - رسالة في المصابقة، لورام بن أبي فراس (طاب ثراه).
- ١٥ - رسالة في المصابقة، للشيخ أبي الحسن علي بن منصور بن تقي الحلبي (طاب ثراه).
- ١٦ - رسالة في قضاء الفوائت، للشيخ يحيى بن سعيد الحلبي (طاب ثراه).

- ١٧- رسالة في الإيراد على تعريف القواعد للطهارة، لتصير الدين القاشي ؑ.
 - ١٨- الملاذ، للسيد أحمد بن طاوس ؑ.
 - ١٩- الرائع، للراوندي ؑ.
 - ٢٠- الكافي، لأبي منصور الطبرسي ؑ.
 - ٢١- رسالة، لصفي الدين محمد بن محمد العلوي الموسوي ؑ.
 - ٢٢- التنبيه، للصهرشتي ؑ.
 - ٢٣- تهذيب المسترشدين، للكراجكي ؑ.
 - ٢٤- رسالة علي بن بابويه ؑ.
 - ٢٥- شرح النهاية، للشيخ أبي علي ابن الشيخ الطوسي ؑ.
- كذلك نقل الشهيد عن الكثير من كبار علماء ولم يستدع إلى كتاب خاص مهم، ومن هؤلاء العلماء

- ١- أبو عبد الله الحسين بن العبادي ؑ.
- ٢- سعيد الدين محمد بن جهيم ؑ.
- ٣- أبو عبد الله الصهرشتي ؑ.
- ٤- البرنظي ؑ.
- ٥- السيد ضياء الدين بن الفاجر ؑ.
- ٦- أبو علي الحسن بن طاهر الصوري ؑ.
- ٧- سديد الدين محمود الحمصي ؑ.
- ٨- أبو صالح الحلبي ؑ.
- ٩- أبو الفضل الجعفي صاحب الفخر معروف بالصابوني ؑ.
- ١٠- قطب الدين الرازي ؑ.

ويجب أن نضيف هنا أن المطالب المتقونة في غاية المراد من هؤلاء الأعظم لم ترد فيما قبلها من المصنفات - مثل السرائر لابن إدريس وآثار المحقق الحلبي والعلامة وفخر الدين (طيب الله مضاجعهم) - مما وصل إلينا وطبع، وقد استنبينا في هذه القائمة الموارد التي نقلها

الشهيد عن كتب أو شخصيات - مثل ابن بابويه وابن أبي عقيل وابن الجنييد (قدّست أسرارهم) - وأوردها العلماء الذين تقدّموا على شهيد مثل المحقّق والفاضل الآبي والعلامة وفخر الدين عليه السلام.

ومتّاً تجدر إليه الإشارة أنّ الشهيد نقل في غاية المراد حديثين لم أعثر عليهما في المصادر المتقدّمة على الشهيد، والحديثان وردا في الجزء الأول، ص ٩٤، ٢٤٢.

هذا، والكتاب مشتمل على أبحاث ناعمة وفوائد قيّمة تشير هنا إلى واحدة منها وهي أنّه يفهم من كلمات الشهيد في غاية المراد أنّه كانت تحت يده - أو شاهد - النسخ الأصلية أو النسخ القيّمة لعدد من الكتب التي نقل عنها، على سبيل المثال نورد نماذج من كلامه لتأييد مقولتنا هذه:

- هذا القول ليس في أكثر نسخ الكتاب، ونكّته ملحق بهر خطّ المصنّف على الأصل (ج ١، ص ٨٤).

- هكذا أورده المحقّق في المختصر رأيت به خطّه (ج ١، ص ١٧٦).

- ولقد شاهدتها في خطّ الشيخ عليه السلام في النهاية عليه السلام وأصلها همزة مفردة إبداءاً بأنّها مهمورة (ج ٣، ص ٤٦٦).

- إنّ شيخنا الإمام فخر الدين (دم طله) ود المصنّف (طاب ثراه) أصلها عملاً بالإدريس العامّ له من والده، فجعلها «معسرة»، وكتب عليها بخطّه... (ج ٣، ص ٣٣٨).

- وهو في بعض نسخ المقتنة، وحدّته بخطّ ابن إدريس، ونسبه إلى نسخة عليها خطّ المفيد عليه السلام، مع أنّ في أصل نسخة ابن إدريس بالمقتنة محض ملهيب الشيخ أبي جعفر عليه السلام، الآتي وهو في أكثر النسخ، وقد صرح به المفيد عليه السلام، في موضع آخر من المقتنة (ج ٣، ص ٦٢٩).

- هذه المسألة مصروبة عليها في أصل المصنّف الذي بخطّه، وهي موجودة في أكثر النسخ. وأنا نقلتها من خطّه في أصلي (ج ٤، ص ٤٧٨).

- وله (طاب ثراه) منام كتبه بخطّه على نسخة كتاب القواعد وذكره في المسائل المدينة (ج ٣، ص ٩٤).

منهج الشهيد في غاية المراد

سبق في ديل العنوان المتقدم أعني «القيمة» فقهية لغاية المراد» بعض الكلام متاً يدلنا على منهج الشهيد في هذا الكتاب، والآن نضيف

أ) الشهيد في الغالب ينقل الروايات من تهذيب الشيخ، إلا في المواضع التي يصرّح فيها بخلاف ذلك، فربما نراه عبّر عن رواية ما بـ «الصحيحة» وهو في الكافي «حسنة» لوجود إبراهيم بن هاشم - على المشهور - وهكذا بالرغم من أن الشهيد عبّر عن الروايات التي وردت في أسنادها إبراهيم بن هاشم في التهذيب بـ «الحسنة».

ب) لم ينقل الشهيد في غاية المراد مضارب تُذكر من فقهاء العامة، وما أورده عنهم نادر جداً، وقال في موضع

والذين أشار إليهم الشيخ من العلماء غير معتبري القول، فإن الظاهر أنهم من العامة، والقول للحاشية. ولم يصرّح أحد منهم قبله بهذا فيما علمته (ج ١، ص ٢٩٨)

ج) عبّر الشهيد في بعض الأحيان عن رسائل المكتوبة في موضع واحد بـ «المسألة»، على سبيل المثال قال:

... وزّام بن أبي فراس ~~نقل~~ صنف فيها مسألة حسنة القواعد جيّدة المقاصد (ج ١، ص ٦٩).

... علي بن منصور بن نقّي الحمصي عمل فيها مسألة طويلة (ج ١، ص ٦٩)

... نقله عنه ولده يحيى في مسأله في هذا المقام (ج ١، ص ٧).

... كتاب إدريس، فإنه قال في المسألة المسماة خلاصة الاستدلال... (ج ١، ص ٧١).

وأيضاً فإن أبا الصلاح الحلبي أطلق «مسألة» على «الرسالة»، حيث قال:

واستنباه ما يتعلّق بهذا الفن من كلام يطول، وقد بسطناه في مقمّة كتاب العمدة، ومسألتي الشاهية والكافية^١.

وقبل هذين العلمين استخدم السجاشي (طاب ثراه) هذا التعبير في البحث عن آثار

١. الكافي في الفقه، ص ٥١٠.

الشيخ العفيد رحمته كقوله: «مسألة في تحريم دبائح أهل الكتاب»^١.

د) شهد علم أصول الفقه - خاصة الأصول العملية - منذ زمان الشيخ الأنصاري (طاب مثواه) تطورات كبيرة، وبما أن بعض مباحث هذا العلم لم يتقح في زمان الشهيد، ربما صادفتنا موارد - جاء بها الشهيد - متعارضة والمباني العلمية المثبتة اليوم في علم الأصول، على سبيل المثال: تمسك بعضهم في مسألة بأصالة البراءة،

وقال العلامة في ردّه في المختلف، «أصالة البراءة معارضة بالاحتياط»،

وقال الشهيد في حوالب العلامة: «المعارضة بالاحتياط لا يقاوم الأصل؛ إذ الظني لا يعارض القطعي» (ج ١، ص ٢٠٢).

وأيضاً حرّم العلامة في المختلف شتم الرياحين على المحرم، واحتجّ بأدلة منها الاحتياط، وردّه الشهيد بقوله «ومعارضة الاحتياط بالأصل» (ج ١، ص ٢٨٩).

وقال في موضع آخر: «والاحتياط معارض بأصل البراءة» (ج ١، ص ٨٢).

هنا نلاحظ أولاً أن البراءة والاحتياط لا يتعارضان أبداً ولكل منهما مجراء الخاص، ثانياً أن كليهما أصل، ولكل منهما قيمة متساوية، ولا يمكن القول بأن الاحتياط دليل ظني والبراءة دليل قطعي.

وفي بعض الأوقات استدللّ الشهيد أولاً بالأصل - كالأستصحاب - ثم بالرواية (ج ١، ص ٢٢٣). مع أنه لا تصل العوبة إلى التمسك بالأصل (الدليل الفقاهي) مع وجود الدليل الاحتشادي.

هـ) امتاز قلم الشهيد بالإيجار والمناة، فقد ذكر المطالب الكثيرة بعبارات قصيرة وعابرة، وعلى هذا فإن تحقيق آثاره يمتار بالتعقيد والغوص سوعاً وقد أورد عبارات الفقهاء - وأحياناً الروايات - بتلخيص شديد، فعنى سبيل المثال قال العلامة في المختلف في بيان تقصير الصلاة في صيد التجارة،

... ولأنه سفر مباح، وكلّ مباح يجب فيه لقصر أمّا الصغرى فلأن التقدير ذلك، ولا تنعاه

وجوه التقيع عنه، إذ طلب التجارة إمّا واجب أو مستحب، وأقلّ مراتبه الإباحة إذا خلت

عن العفاسد، ولأنه موجب لقصر الصوم، ولو لم يكن سائقاً لما جاز الإفطار.
وأما الكبرى فظاهرة، لأن القول بوجوب قصر الصوم مع القول بوجوب الإتيان في
الصلاة معاً لا يجتمعان، ولأول ثابت هينتي الثاني.

أما بيان عدم الاجتماع فلأن من شرطه ترخص قصد المسافة مع تسوية السفر، لأنه لو
لم يكن كذلك لما جاز القصر في الصوم عملاً بالمقتضي. وهو قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ
الصِّيَامُ﴾، ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ السالم عن معارضة كون القصر
المحصوص ماطاً، وإذا كان القصد المحصوص ماطاً وجب تأثيره في صورة النزاع
عملاً بالمقتضي^١

وحكاية الشهيد عنه في غاية المراد بتلخيص شديد فقال:

.. ولأنه سفر مباح الإفطار، وكل مباح يقتصران فيه لتساقي بين قصر الصوم وإتمامها،
لأن ماط الرحصة القصد المباح بمسافة، وإلا لحرّم الإفطار لقوله تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ﴾
لسلامته عن معارضة كون القصد ماطاً، فيؤثر في الصلاة عملاً بالمقتضي (ج ١،
ص ١٥٦).

وقال فخر الدين في بيان تحقّل الكفارة عن الأجبية والأمة المكرهتين على الجماعة:
ولأن الجماعة له فاعل وهو الرجب، ومحلّ قابل وهو المرأة، وكلّ منهما يوجب الكفارة،
وفعلها في القبول ليس بالترك الجماعية، فإذا أكرهها كان فاعلاً له وفي المحلّ القبول؛
لأن المكره كالألة فهو فاعل لهذه لفظة الثبوتية، والصادر عن المرأة إذا مرض عدم
ملكته، وبواسطته يحصل القبول، فهو أقوى منها في فعلها بالإكراه، فهو أولى بترتب أثر
القبول، فهو أقوى منها في فعلها بالإكراه فهو أولى بترتب أثر القبول عليه وهو الكفارة
(ج ١، ص ٢٢٩).

وحكاية الشهيد عنه في غاية المراد بتلخيص شديد فقال:

وربما قيل: لأن الفاعل المكره أقوى من تارك المنع، أعني المطاوع الذي يكتفّر قطعاً
(ج ١، ص ٢٢٩).

نقل الشهيد الثاني إیرادات العلامة بصیر الدین القاشي على تعريف العلامة في القواعد للطهارة، حيث قال:

أ- يخرج بقوله «غسل بالماء» غسل لا رتماس، لأن الغسل بالماء هو إجراؤه على البدن، ولم يحصل هاهنا إلا تباعد أجزاء الماء عن أمكتها ليخلو للبدن الداخل فيه مكان يشغله، ومرور البدن على الأجزاء المائية وإن حصل لكنه ليس بغسل.

ب- يخرج الوضوء بالمسح فيما إذا كان الوجه واليدان مجروحة وعليها جوائر لا يمكن نزعها ولا إيصال الماء إلى البشرة، فإن الحكم هاهنا المسح بالماء، وهو خارج عنه.

ج- يخرج الوضوء مطلقاً، فإنه مركب من غسل بالماء ومسح به، وكل مركب من شيئين متغايري الوجود لا يصدق كل منهما على ذلك المركب، فلا يصدق على الوضوء أنه غسل بالماء، وظاهر أنه ليس مسحاً بالتراب.

وهذه الثلاثة واردة على عكسه^١

والشاهد الأول رد هذه الإیرادات الثلاثة إلى إيراد واحد، ولخصها بلخيصاً شديداً فقال:

يخرج الوضوء المطلق والطهارة المسحونة كموضوء المسح وسقم الثلج والارتحاسية

(ج ١، ص ١٧)

وسياتي في ذيل العنوان الآتي أعني «بعض آراء الشهيد في غاية المراد» ما يربط بمنهج الشهيد في الكتاب أيضاً.

بعض آراء الشهيد في غاية المراد

أ) الشهيد يرى التبويض في حجبة الحبر، بمعنى أنه إذا سقطت حجبة قسم من الحديث للمعارضة أو لسبب آخر فإن باقي الحديث لا يسقط عن الحجبة، على سبيل المثال:

في موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «لكذب تنقص الوضوء وتظفر الصائم». قال الشهيد:

أجاب العلامة عن هذه الرواية «بأنها متروكة الطاهر» فإن الكذب لا ينقص الوضوء إجماعاً.

- ثم قال. - «وجوابه: لا يلزم من تركها في أحد مقتضيها تركها في الآخر» (ج ١، ص ٢١٨).

وقال أيضاً في موضع آخر.

لا يقال إن في الروايتين زيادة لا تقوون بها وهي. - عنقول. - أو ترك الزيادة لقيام الدليل على عدم اعتبارها فيبقى ما عداها (ح ١، ص ٢٧٠ - ٢٧١).

ب) قد تكلم الشهيد أحياناً حول بعض رجال الحديث، منها قوله:

- قلت: وهذه في طريقها السكوبي، وهو عاقي، والشيخ المصنف أورده في من لا يعتمد عليه في الخلاصة والأولى عدم الاعتماد على ما ينفرد به، فإن الأصحاب وإن اعتبروا رواية بعض المخالفين إلا أنه مع التنصيص على توثيقه، وهذا لم ينصوا على توثيقه، وكفى بمذهبه جارحاً (ج ٤، ص ٣٥٩ - ٣٦٠).

- الطريق إلى مسمع ضعيف جداً ولو حنح بها رواء السوفلي عن السكوبي قلنا: السكوبي ضعيف أيضاً، والسوفلي ضعيف، وقد توقفت أب - فيما يرويه - في الخلاصة، فحينئذ الأولى العمل على المشهور من التفصيل لرواه حميل (ج ٤، ص ٣٨١).

- وفي الطريق أبا بن عتمان وفيه ضعف (ج ١، ص ١٨٤).

- وفي طريقها سهل بن زياد وضعفه الشيخ في مواضع والنجاشي وابن المصائري، ومحمد بن حسن بن شتون وهو عدل ضعيف جداً متهاكم، وعبد الله بن عبد الرحمن الأصم، وهو ضعيف ليس بشيء (ج ٤، ص ٣٦٦).

ج) أورد الشهيد في الكتاب بعض الآراء في أصول الفقه، ولمجرد الإشارة بورد هنا نماذج من أقواله فحسب:

- وبالجملة العمدة فنوى مشاهير الأصحاب والأولى العمل بفتوى الأصحاب، وهو الحق هنا، ولا نعويل على الرواية، ولهذا عمل بها من طرح أخبار الأحاد بالكلية (ج ٤، ص ٣٦٦ - ٣٦٧).

- فالأكثر من الأصحاب - ويكاد يكون جماعاً منهم - على العجاسة، ولعلَّ الحق هنا (ج ١، ص ٤٦).

- المعتبر إعادة الظن الذي اعتبره الشارع (ح ١، ص ٢٤٥).

- الإجماع المنقول بحبر الواحد حجة (ج ١، ص ٩٢).
- التكليف يكفي فيه الظنّ العالب، لأنّ متعبّدون به في كثير من الأحكام (ج ١، ص ٩٣).
- العادة ليست حجة على الشرع مع سبب عادتهم (ج ١، ص ٩٢).
- المفرد المعلن بلام الجسمة للعموم، والعامة كإصاص على الجزئيات (ج ١، ص ١٦٧).
- النكرة في سياق النفي نعم، والعبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (ج ١، ص ١٦٧).
- فإن قيل، نزلت الأولى في جابر... قلنا لو سلم فاعبارة بعموم اللفظ (ج ١، ص ٨٦).
- فلو وجب لتأخر البيان عن وقت الحاجة، وهو باطل بالاتفاق (ج ١، ص ١٠٨).
- مفهوم العصر حجة لما تقرّر في [من] لأصول (ج ١، ص ١٠٩).
- فعل النبي ﷺ لا يدلّ على الوجه، وقد تقرّر في من الأصول (ج ١، ص ١٢٢).
- الأمر بالشيء يستلزم النهي عن صده، والنهي مفسد (ج ١، ص ٧٣).
- الأمر بالشيء ونهي - أو مستلزم للنهي - عن صده، والعصيان متصادمان لصدا الأكوان هما، والنهي مفسد (ج ١، ص ١٣١).
- وأجاب ابن إدريس والمحقق والمصنف في المختلف بعدم ثبوت الإجماع بخلاف المرتضى، وقد نقله عنه الشيخ ويشكل بأن مخالفه المعروف لا يقدح عندنا (ج ١، ص ٩٢).
- وقد يعلم نسبتها [أي الفتوى] إليهم ﷺ باشتهاارها وإن كان أصلها ضعيفاً، كما يعلم مذاهب الطوائف بنقل أتباعهم (ج ١، ص ٢٢٩).
- إن المذهب قد يعرف بخبر الواحد نصيف لاشتماله على القرائن كما تعرف مذاهب الطوائف (ج ٤، ص ٣٦٦).
- (د) نحن نعلم أنّ الأخذ والعمل بالقياس مردود في الفقه الشيعي، وهناك موارد رفضها الشهيد على أنّها قياس، والالتفات إلى هذه الموارد يوضح أمّا ما أنواع الاستدلالات التي عدّها الشهيد قياساً، على سبيل المثال:
- قال الشهيد في البحث عن شراء الماء للوصوء بأريد عن ثمن المثل.
- ويحتمل عدم الوجوب مطلقاً، لأنّ التحصيل إنّما يصرف إلى المعهود، والشراء بالنفن

غير معهود، خصوصاً الفاحش، ولأنه لو نجس ثوبه لم تفرض النجاسة عند عدم الماء،
فكذلك هنا

ويمكن الجواب بمعارضة الحقيقة بقوة الراجعة هنا، والثاني قياس، مع معارضة
النص أو الظاهر (ج ١، ص ٤٠)

في زكاة الفطرة بعد زوال العيد وعدم عزلها قال بعضهم يجب القضاء، قال الشهيد:
... وبه قال . والمصنف في المختلف و : لمعوم «قد أبلغ من تزكّي» ...
وأحاديثنا، وعدم المعارض، وليس إلّا خروج وقت الأداء ولا يصلح مال في
المختلف: كمخرج وقت الدين و قلت، قياس معص (ج ١، ص ٢٠٢-٢٠٣).
وقال في بحث الحقيقة في كتاب الصوم:

وصرح في المختلف بوجوب لنساء بالحسنين؛ لأنه وصل إلى جوفه المبطر فأشبهه
الابلاع ويشكل بأنه قياس معص، وبانتقاصه بمضمضة الصلاة (ج ١، ص ٢٢٣).
وقال في بحث الاحتراء بنية واحدة لشهر رمضان كله.
والأكثر على الاحتراء بالنية للواحدة للشهر كله، وأدعى المرتضى والشيخ الإجماع،
وهو العجبة إن تحقق.

وربما قيل عبادة واحدة حرمة واحدة، ويخرج منه بعض واحد هو الفطر، فهو كصلاة
واحدة وهذا الرامي؛ لأنه قياس (ج ١، ص ٢٣١).
وقال في محرمات الإحرام.

حرّم المعيد والمصنف في المختلف سمّ الرياحين ... لأنّ الطيب موجود وهو علّة
التحريم - بالماسية والدوران، فهبت التحريم هنا .. والقياس باطل، خصوصاً ما علّل
بالماسية والدوران (ج ١، ص ٢٨٩).

وقال في بحث الأضحية المندورة، «وإن حمل على السياق [أي سياق الهدي المقتضي
لتعميته للذبيح ولو لم يتقدّم نذر] قياس» (ج ١، ص ٣١٨).

هـ) قد تكلم الشهيد في بعض الأحيان بشأن بعض علمائنا العظام، وفيما يلي يورد نماذج
من ذلك:

... وحملها الصدوق على الموطوءة بملك اليمين في الأثقة والدمية ...

قلت . وهذا يدل على شدة اضطلاع الشيخ الصدوق عليه السلام بعلم القواعد الأصولية وتمتعه فيها ، مع كثرة حفظه وجودة صبطه (رعي الله تعالى عنه) (ج ٣، ص ٢٢٤) .
... فزال ما ذكره ابن إدريس من المواخذة للشيخ المصطلح بالأدب وغيره (ج ٣، ص ٣٢٩) .

... وهو أنسب . لشدة اطلاع ابن إدريس على تصانيف الشيخ وغيره (ج ٤، ص ١٤٩) .
والظاهر أنه مراد الشيخ أبي جعفر عليه السلام ، وكذا صرح به ابن البراء في الكامل والموجز ، وهو تلميذ الشيخ عليه السلام ومختصه ، فلعلمه سمع منه أن ذلك هو المراد . وكذلك ابن إدريس ذكر أن المراد ذلك (ج ٤، ص ٣٧١) .

و (في الختام نورد ثلاث فوائد من فوائد حاية المراد :
قال الشهيد في بحث الموسعة والمصابقة :

هذه المسألة من مهمات مسائل هذا العلم ، وهي المعركة العظمى بين الإمامية عليه السلام ،
وأقوالهم التي وصلت إلينا سبعة (ج ١، ص ٦٨) .
وقال بمناسبة .

وبعض أهل الخلاف مع من كلف « الصلاة » على غير الأنبياء .. ومن المعجب الجمع في حق علي عليه السلام وأبائه وقد قال تعالى : ﴿ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ﴾ ، وكانت النفس المدعوة علياً عليه السلام . ذكره المفسرون ، ولأننا قد بحث جواره في آحاد الناس ، فكيف يمتنع في أهل البيت عليه السلام ؟ (ج ١، ص ١٩٢ و ١٩٣) .

وقال في الأمة المشتركة وتحليلها من الشريك :

وله [يعني العلامة الحلي] (طاب ثراه) مما كتبه بخطه على نسخة كتاب القواعد وذكره في المسائل المدنية أنه رأى والده سيد الدين عليه السلام ، وهو يبحث معه في هذه المسألة ، وقد منع من جوازها ، واستدل بأن سبب البضع لا يتبعض . فأجابه والده بأن التبعض هنا غير حاصل ؛ لأننا لا نقول : إن بعضها حلال بالملك فإذا حللها حلل للبعض الآخر بالتحليل ، بل كلها حرام ، وبالتحليل حلت جميعها ، فالسبب متحد .

وأقول . مع كونه رؤيا فيه نظر ، لأنه مسلم أن لجميع حرام قبل التحليل ، ولكن عند التحليل

لم يستفد الحلّ من التحليل حاصداً، ريثاً لم تحلّ له، ضرورة أنّ التحليل يحتصّ بالشقص المملوك، فلا بدّ من القول بحلّ الشقص الآخر، ولا سبب له إلّا الملك. والحقّ الجواز (ج ٣، ص ٨٤ - ٨٥).

هذا، وفي الكتاب أبحاث أدبية قيّمة وموائد نافعة لم نتعرّض لها في هذه المقدمة لطول المقال، والحمد لله على كلّ حال.

الكتب التي تأثّر بها غاية المراد

كانت بحوزة الشهيد لدى تصنيفه غاية المراد جملة كبيرة من كتب القدماء - كتب ليس كثير منها بين ظهرانيها اليوم - فاستفاد منها بكثرة، فواحدة من محاسن غاية المراد كثرة المصادر فيها، وبالإضافة إلى كتب الفقه استفاد الشهيد من كتب الحديث والتفسير واللغة والأدب وأصول الفقه.

وقد تميّزت - من بين تلك الكتب - بمجموعة من الكتب أخذ منها الشهيد قطعاً بشكل مباشر وبلا واسطة أكثر من غيرها ومن بين تلك المجموعة انفراد مختلف الشيعة في كثرة الاستفادة منه والرجوع إليه.

ولقد أورد الشهيد في هذا الكتاب أسماء كثير من الكتب ونقل عنها، لكن النقل لم يتمّ في جميعها بشكل مباشر، بل تمّ في الكثير من الأحيان بالواسطة.

وبالطبع لم يتوقّف الشهيد عند عملية نقل الأقوال من هذه المصادر، بل إنّ الأمر تعدّى ذلك، فقد أخذ الشهيد من الاستدلالات والتوضيحات الواردة في تلك الكتب، وكما جرت العادة عليه في تلك الأيام فإنّ شهيد لم يذكر شيئاً من هذه المصادر، على سبيل المثال:

قال الشهيد.

لهم عموم الأمر بالصلاة أو إطلاقه فلا يحصّ أو يقيّد بحبر الواحد، لمنافاته...

ويؤيد ذلك روايات، منها: رواية العلاء عن محمد بن أحمد عن... (ج ١،

ص ٩٣ - ٩٤).

فإنَّ الشهيد تأثر في هذه العبارة بكلام المحقق الحلِّي في المعتبر؛ لأنَّ المحقق يقول في هذا الصدد:

لنا أنَّ الأمر بالصلاة مطلق، والتفصيل بناءً عليه، فلا يثبت بخبر الواحد، ويؤيد ذلك روايات، منها: ما رواه العلاء عن محمد بن أحمد^١.

وقال الشهيد أيضاً:

... ففي رواية يعقوب بن شبيب عن العبد الصالح: يجوز دفعها إلى المستضعف. وفي

الطريق أبان بن عثمان، وفيه ضعف، مع نبورها... (ج ١، ص ١٨٢ - ١٨٤).

وقد تأثر الشهيد في هذا الكلام بكلام المحقق الحلِّي في المعتبر حيث يقول:

... وفي رواية يعقوب بن شبيب عن السيد الصالح^٢ قال: «إذا لم يجد دفعها إلى من

لا ينصب» وهي نادرة، وفي طريقها أبان بن عثمان، وفيه ضعف...^٢

وهذه قائمة بأسماء عدد من الكتب التي تأثر بها الشهيد.

-المعتبر، للمحقق الحلِّي؛

-أجوبة المسائل المزيّة، للمحقق الحلِّي؛

-كشف الرموز، للفاضل الآبي؛

-مختلف الشيعة، للعلامة الحلِّي؛

-نهاية الأحكام، للعلامة الحلِّي؛

-إيضاح المواعيد، لمخر المحققين.

لقد تأثر الشهيد، بالإضافة إلى الكتب الواردة -أعلى- ببعض الكتب الأخرى نادراً، مثل مجمع البيان لأمين الإسلام الطبرسي.

ولقد تصدر مختلف الشيعة قائمة الكتب التي استفاد منها الشهيد؛ كما أنَّ العلامة أيضاً في كتاب الإرشاد تأثر بشرائع الإسلام للمحقق الحلِّي أكثر من أي كتاب آخر.

الكتب التي تأثرت بغاية المراد

يعدُّ غاية المراد واحداً من أهمِّ المصادر للكتب لفقهية المتأخِّرة، ولعلَّه جاز لنا أن نقول، إنَّه

١. المعتبر، ج ١، ص ١١٠.

٢. المعتبر، ج ٢، ص ٥٨٠.

لم يؤلف كتاب فقهي جامع ومهم بعد غاية المراد - مثل مفتاح الكرامة والجواهر ومكاسب
الشيخ الأنصاري - إلا وقد استفاد منه بشكل مباشر أو بالواسطة
وفيما يلي قائمة بأسماء الكتب والأشخاص الذين استفادوا من آثار الشهيد - خاصة
غاية المراد - أكثر من غيرهم:

- ١ - الفاضل المقداد في التنقيح الرائع.
 - ٢ - ابن فهد الحلبي في المذهب البارع.
 - ٣ - المحقق الكركي في جامع المقاصد وسائر آثاره.
 - ٤ - الشهيد الثاني في أكثر تأليفاته.
 - ٥ - السيّد محمّد العاملي في مدارك الأحكام.
 - ٦ - الفاضل الهندي في كشف اللثام (نعمتكم الله بغيرانه وأسكنهم فرديس جنانه).
- نرى في هذه الكتب - وكتب أخرى - مطابقت كثيرة أخذت عن غاية المراد دون أن
يرجعوا ما نقلوه إلى غاية المراد، على ما كان معهوداً في السابق ولم يكن مقصود تذكر نذكر
هنا نماذج من هذا الموضوع
- قال الشهيد في شرح قول العلامة في كتاب الجهاد: «والموسر المعاصر يقيم عوضه
استحباً على رأي»:

للموجبين وللآخرين قوله تعالى «لَيْسَ عَلَى الضَّعْفَاءِ» وفي الحرج يشمل رفعه
عن النفس والمال، وكما لا يشترط في غير الواجد الضعف والمرص، فكذا لا يشترط
في الضعيف والمريض عدم الوجدان لمنفعة، ولم يفرّق أحد بين أصناف المعدورين
(ج ١، ص ٣٣٦ - ٣٣٧).

وقال صاحب الجواهر (طاب ثراه) في بيان عدم الوجوب،
لكن هو أشبه بأصول المذهب وقواعده التي منها أصل البراءة وإطلاق نفي الحرج
الشامل للنفس والمال، وكما لا يشترط في غير الواجد الضعف والمرص، فكذا لا يشترط
في الضعيف والمريض عدم الوجدان، ولم يفرّق أحد بين أصناف المعدورين...^١

يلاحظ هنا أنَّ عبارات الجواهر هي عين عبارات غاية المراد، وقد أخذت عن غاية المراد دون الإشارة إليه.

وقد انتقل بعض الأخطاء الواردة في بعض نسخ غاية المراد إلى مفتاح الكرامة وجواهر الكلام، وهنا أكتفي بإيراد نموذج واحد:

قال السيد العاملي (سقى الله ثراه) في تسليم الصلاة:

قد اختلف الأصحاب فيه على قولين الأول أنه واجب. كما في الناصريات وهو المنقول عن الحسن [يعني ابن أبي عقيل] والجمعي صاحب الفاخر والسيد في المحقديات وأبي الصلاح وأبي صالح وأبي سعيد من علمائنا الحلبيين...^١
وقال صاحب الجواهر:

وهو واجب على الأصح، وفقاً للصدوق والحسن [يعني ابن أبي عقيل] والجمعي والمرنزي وأبي حمزة وروضة وسائر النقي [يعني أبا الصلاح العاملي] ويعني بن سعيد وأبي صالح وأبي سعيد من علمائنا الحلبيين^٢
إنَّ كلتا العبارتين متأثرة بعبارة الشهيد (وسياقه هي غاية المراد، وبعد التصحيح الدقيق والتحقيق لعبارة غاية المراد تبين أنَّ العاملي وصاحب الجواهر كررا الاشتباه الوارد في بعض نسخ غاية المراد، لأنَّ الشهيد قال

اختلف الأصحاب في وجوب التسليم للمخرج من الصلاة. فقال صاحب الفاخر وابن أبي عقيل والمرعشي والشوح في المبسوط وسائر الحلبيون كأبي الصلاح وابن زهرة وأبي صالح وأبي سعيد و (ج ١، ص ١٠٥-١٠٦)

ويفهم من عبارة الشهيد بعد تصحيحها - التي تكون مصدراً لمفتاح الكرامة وجواهر الكلام - ما يلي:

أولاً: عبارة «أبي سعيد من علمائنا الحلبيين» ورد خطأ في مفتاح الكرامة والجواهر، فلم ترد في عبارة الشهيد كلمة «أبي سعيد» ولم يقس إبه من الحلبيين، بل سقى الشهيد ثلاثة

١. مفتاح الكرامة، ج ٢، ص ٤٦٧.

٢. جواهر الكلام، ج ١٠، ص ٣٧٨.

من الحلبيين أعني أبا الصلاح الحلبي وبن زهرة الحلبي وأبا صالح، وبعدها قال: «وابنا سعيد»، والمقصود بـ «ابنا سعيد» المحقق لحلي صاحب الشرائع ويحيى بن سعيد صاحب الجامع للشرائع، وهاتين الشخصيتين من أبناء الحنة وليستا من حلب، ولم يرد في تراجم الفقهاء من كنيته «أبو سعيد الحلبي».

ثانياً: جاء في عبارة الجواهر: «ويحيى بن سعيد، وأبي سعيد»، وبعد تصحيح العبارة بـ «ابنا سعيد» يفهم أن «يحيى بن سعيد» رتبة لا محل لها من الإعراب؛ لأن يحيى بن سعيد هو أحد «ابنا سعيد».

وهذه إحدى الأخطاء التي شقت طريقها إلى الكتب المتأخرة لعدم تصحيح وتحقيق غاية المراد^١.

وقد ذكرنا في مقدمتنا على الطبعة الأولى شواهد من الكتب المتأخرة التي نقلت من غاية المراد دون أن نسميه، من أراد المزيد فليراجعها.

طبعة غاية المراد

قال المرحوم ابن يوسف الشيرازي في فهرس مخطوطات مكتبة مدرسة سپهسالار (سابقاً، مدرسة الشهيد مطهري حالياً) المطبوع بتهران في الأعوام ١٣١٣ - ١٣١٥ هـ، ما معرّبه، «طبع غاية المراد بتهران في سنة ١٣٠٢ هـ»^٢.

وقال الشيخ شمس الدين «وطبع في إيران مراراً، منها طبعة بلا تاريخ وأخرى سنة ١٣٠٢ هـ»^٣.

وقال الشيخ آقا بررگ الطهراني (طاب ثراه):

«قد طبع في إيران مكرراً، منها طبعة عام ١٣٠٢ هـ»^٤.

١. ومن هنا وقع اشتباه في بعض كتب التراجم، فزعم بعض أصحابها أن «أبا سعيد» هي عبارة الشهيد بالجر وأنه عطف على «أبي الصلاح و...» فقال: «... لا يعد كونه [أي أبي صالح] غير داخل في «الحليين» كما أن أبي سعيد كذلك» (أعيان الشيعة، ج ٢، ص ٣٦٣) بينما هو مرفق ومطوف على «الحليين» أي «قال... الحليين... ولها سعيد».

٢. فهرست كتابخانه مدرسة عالي سپهسالار، ج ١، ص ٤٤٤.

٣. حياة الإمام الشهيد الأول، ص ٦٣.

٤. النزيهة، ج ١٣، ص ٨٠.

... قد طبع في إيران مكرراً، منها في ١٣٠٢، ونصاً يقطع الربع بلا تاريخ^١.

وقال المرحوم خان بابامشار «طبع في إيران عام ١٢٧١ وفي طهران عام ١٣٠٢»^٢.

وقال بعض المعاصرين: «طبع في طهران ١٢٧١ و ١٣٠٢»^٣.

أقول: لم يطبع غاية المراد - قبل طبعا المحققة هذه - إلا مرة واحدة في عام ١٢٧١. وبما أن هذا التاريخ ذكر في آخر الجزء الأول منه في مطاوي الكتاب ولم يحيى في آخره تاريخ مزعم بعضهم أنها طبعة بلا تاريخ. وأما ما قاله ابن يوسف وتبعه الشيخ شمس الدين والطهراني - من أنه طبع في سنة ١٣٠٢ - فهو سهو بلاريب، ولعله اشتبه عليه الأمر ورأى كتاباً آخر للشهيد أو لغيره طبع سنة ١٣٠٢ فظن أنه غاية المراد.

والدليل على ما قلته أنني فحصت عن جميع النسخ المطبوعة لغاية المراد في مكتبات قم وبعض مكتبات مشهد وطهران فوقفت على خمس نسخ مطبوعة له في مكتبة آية الله المرعشي (طاب ثراه)، وأرجم نسخ في مكتبات المدرسة الفيصية والمسجد الأعظم وآية الله الكليني (رحمة الله عليه) ومكتب الإعلام الإسلامي في قم، ونسخة في بعض المكتبات الخاصة - ولم أجد في مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد ومكتبة حرم السيدة فاطمة المعصومة (سلام الله عليها) في قم ومكتبة مجلس الشورى الإسلامي (رقم ١) في طهران نسخة مطبوعة له - وتلك النسخ العشر كلها هي طبعة عام ١٢٧١، ولم أعر حتى على نسخة من طبعة عام ١٣٠٢، ولم أجد من أهل الخبرة وذوي الاختصاص من رأى تلك الطبعة.

والجدير بالذكر أن النسخة المطبوعة من غاية المراد عام ١٢٧١ - وهي الطبعة الوحيدة منه - مليئة بالأغلاط الكبيرة، وسقط منها كثير من الكتاب، وإني لم أركتاباً مطبوعاً على الحجر أكثر منه غلطاً وسقطاً. عصمنا الله سبحانه وإياكم من الخطأ والزلل في القول والعمل، والحمد له وحده.

١. الدررمة، ج ١٦، ص ١٧.

٢. فهرست كتابهای چاپی عربی، ص ٦٤٦.

٣. مقدمهای بر فقه شیعه، ص ١٣٨.

الفصل الثاني: إرشاد الأذهان

القيمة الفقهية لإرشاد الأذهان

كتاب إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان من حملة المصنفات الفقهية الشيعية والمفيدة للعلامة الحلبي (أعلى الله مقامه)، ومن آثار الفقهية المهمة والمصادر المعتمدة في فقه الإمامية وهو كتاب كامل - يبدأ بكتاب الطهارة وينتهي بالديار - موجز حال من الاستدلال.

لقد دوّن العلامة الإرشاد في مجلد واحد، وقد ذكره في كتاب خلاصة الأقوال^١، وكذلك في إجازته للسيد مهنا بن سنان^٢ وقد عبّر عنه العلامة بقوله: «حسن الترتيب»^٣. ولأهميته كتبت عليه الحواشي والشروح الكثيرة، حتّى أنّ الشيخ الأعظم الأنصاري (م ١٢٨١) كتب بعض آثاره الفقهية بهيئة شرح على الإرشاد، مثل قسم كبير من كتبه في الطهارة والركاة والجمس والصوم، وفي هذا دلالة على عظمة الإرشاد عند أستاذ الفقهاء المتأخرين الشيخ الأنصاري رحمه الله.

قال المؤلف العلامة في وصف الإرشاد:

ولما كثر طلب الولد المريد لمحمد لتصنيف كتاب يحوي النكت البديعة في

١. خلاصة الأقوال، ص ٤٨.

٢. أجوبة المسائل المهنية، ص ١٥٦.

٣. كما في بعض نسخ خلاصة الأقوال. انظر بعدد الأنوار، ج ١٠٧، ص ٥١-٥٢.

مسائل الشريعة، على وجه الإيجاز والاختصار، حالٍ عن التطويل والإكثار، فأجبت مطلوبه، وصنفت هذا الكتاب الموسوم بإرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان (ج ١، ص ٤).

وقال الشهيد الأول في وصفه في عاية المراد.

إن كتاب إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان . قد احتوى من النكت الفقهية على اللؤلؤ والمرجان، واشتمل على المسائل الشرعية ذوات الأفتان، إلا أنه لا يخلو من رمز محتوٍ على كنز، أو تركيب محتاج إلى تهذيب (ج ١، ص ٢-٤).

وقال العالم الجليل الشيخ محمد جعفر الكرباسي الأصمهاني في منهج الرشاد ... :
رأيت كتاب إرشاد الأذهان مستاراً بين أغلب الكتب الفقهية والمصنفات الفرعية بكثرة الفروع العالية والفوائد الملية، مع عبارات موجزة ودقائق لطيفة...^١

قال الشيخ آقا بزرك الطهراني في وصفه:

هو من أحل كتب الفقه وأعظمها عند الشيخم وكذلك تلقاه علماءهم بالشرح والتعليق عبر القرون من عصر مؤلفه إلى هذه الأواخر.

تاريخ تأليف الإرشاد

لقد صنّف العلامة هذا الكتاب - كما جاء في مقدمته - استجابة لطلب نجله فخر المحققين. وفرغ من تأليفه في الحادي عشر من شوال عام ٦٩٦ و رغم أنه لم يرد في أكثر المخطوطات الموجودة من الإرشاد تاريخ حتم التأليف، لكنّه ورد في عدد من نسخه الموجودة، منها مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي ^٢، المرقمة ٤٤٠٨، فقد جاء في آخرها:

فرغ من تسويده في حادي عشر شوال سنة ست وتسعين وستمائة. وكتب حسن بن يوسف بن مطهر مصنف الكتاب حامداً لله تعالى ومصلياً على رسوله وآله ^٣.

١. فهرست كتب خطي كتابخانه های إصفهان، ج ١، ص ٢٣١

٢. النريقة، ج ١٣، ص ٧٣

وقد جاء هذا التاريخ أيضاً في نهاية عدد آخر من مخطوطات الإرشاد، منها:

أ - مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمته، المرقمة ١٧٢٨؛

ب - مخطوطة مكتبة آية الله لمرعشي رحمته، المرقمة ١٣٦٣؛

ج - مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمته، المرقمة ٤١٣٦؛

د - مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد مطهري العالية (سيهسالار سابقاً)، المرقمة ٥٨٧٧^١؛

هـ - مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد مطهري العالية (سيهسالار سابقاً)، المرقمة ٨٤٠٠^٢.

فما ذكره الشيخ آقا بررگ الطهراني من لترديد في تاريخ المراح - حيث قال: «فرغ منه سنة ٦٧٦ أو ٦٩٦ هـ^٣ - لا وجه له. والتاريخ الأول - أعني ٦٧٦ - خطأ قطعاً، لعدم موافقته لما جاء في آخر النسخ، ولأن العلامة صرح في مقدمته بأنه حرره استجابة لطلب ولده فخر الدين، ومن المسلم به أن فخر الدين ولد عام ٦٨٢، وأن عام ٦٧٦ يسبق مولد فخر الدين بست سنوات.

تأثر العلامة بآثار المحقق الحلي

تأثر العلامة الحلي في آثاره الفقهية بالمحقق الحلي. وبما أننا نحوص غمار الإرشاد ارتأينا البحث في مدى تأثر العلامة في الإرشاد بالمحقق الحلي.

لقد تأثر العلامة في بيانه للمطالب في الإرشاد بكتاب شرائع الإسلام للمحقق الحلي أكثر من أي كتاب آخر. وكان التأثير في المحتوى فحسب، فإن الإرشاد يختلف - كما سيأتي - من حيث عناوين الكتب والمباحث وترتيبها عن الشرائع، وله نظمه الجديد. وكذلك فإن العلامة لم يورد مطالب المحقق بالصّ. بل عمد إلى تلخيصها تلخيصاً شديداً، فكان الإرشاد موجزاً للغاية، ورغم صغر حجمه - نسبة إلى الشرائع - فإنه يشتمل في أقل تقدير على نفس المروغ الفقهية الواردة في الشرائع، أو أكثر من ذلك كما قاله بعضهم^٤.

١. كما في فهرسها، ج ٣، ص ١٠١، ١٠٥.

٢. كما في فهرسها، ج ٣، ص ١٠١، ١٠٧.

٣. الدرر، ج ١، ص ٥١٠.

٤. انظر إرشاد الأدهان، ج ١، ص ١٨٤، مقدمة التحقيق.

أشار الشهيد الأول في غاية المراد - في بعض الأحيان - إلى تأثر الإرشاد بالشرائع، منها في شرحه لقول العلامة في كتاب الحج: «ولو سواه وسام أو جن أو أغمي عليه صَحَّ وقوفه على رأي»، حيث قال: «والشيخ المحقق هو صاحب هذه العبارة» (ج ١، ص ٢٠٧-٢٠٨).

وقال الشهيد أيضاً - في شرح قول العلامة في كتاب الجهاد: «وبالأوليين يخرجون عن النعمة» -:

وهي عبارة المصنف هنا هي عبارة الشرائع، لأن كلام الشرائع لم يصرح بعدم شرطية التزام الأحكام في العقد (ج ١، ص ٣٣٢)

ورغم أن محتوى الإرشاد قد تأثر بالشرائع، فبأسا نجد البون الشاسع والاختلاف الكبير في عناوين الموضوعات والأبواب وتقسيم المباحث وتقديمها وتأخيرها، فهو بهذا يختلف عن الشرائع نوعاً، وله نظمه الجديد، وهنا نورد نماذج من ذلك:

(١) أشار العلامة في أول كتاب الحج في «النظر الأول في أنواعه» إلى ثلاثة أنواع من الحج وتطرق إلى سائر أحكامها، وذكر بعده في «النظر الثاني» شرائط كل واحد منها.

لكن المحقق الحلبي أشار في أوائل كتاب الحج إلى حجة الإسلام وشرائط وجوبها، وشرائط الحج الذي يجب على الإِسَار بدر أو يمين أو عهد، ثم تطرق إلى حج الميابة وبعدها ذكر أقسام الحج.

والظاهر أن الترتيب الوارد في الإرشاد أفضل ممّا في الشرائع.

(٢) أورد المحقق في الشرائع العناوين التالية: كتاب الخمس، كتاب الاعتكاف، كتاب العمرة، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. لكن العلامة في الإرشاد أورد مباحث الخمس في كتاب الزكاة، والاعتكاف في كتاب الصوم، والعمرة في كتاب الحج، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كتاب الجهاد.

(٣) أورد المحقق في الشرائع «كتاب الشفعة» بعد «كتاب العصب» وقبل «كتاب إحياء

الموات». لكن العلامة في الإرشاد أورد مباحث الشفعة في ديل عنوان «كتاب المتاجر».

(٤) جاء في الشرائع «كتاب الحفالة» بعد «كتاب الإقرار» وقبل «كتاب الأيمان»، وجاء في الإرشاد ضمن «كتاب الإحارة وتوابعها».

(٥) جاء في الشرائع «كتاب السبق ورماية» بعد «كتاب الهبات» وقبل «كتاب الوصايا»، وجاء في الإرشاد ضمن «كتاب الإحارة وتوابعها» مع عنوانه الخاص.

(٦) وردت كتب الرهن، المعنن، لحجر، الصمان، الصلح، الوكالة والإقرار تحت عناوين مستقلة - ومتباعدة تارة - الواحدة عن الأخرى في الشرائع، وجاء في الإرشاد جميع هذه الكتب ومباحث أخرى تحت عنوان عام هو «كتاب الديون وتوابعه» مع عناوينها الخاصة

(٧) جاءت مباحث الدين في الشرائع في «كتاب التحارة». وجاءت في الإرشاد في «كتاب الديون وتوابعه»

(٨) وردت كتب: الشركة، المضاربة، المزرعة، المسافة، الوديعة، العارية والإحارة في الشرائع منفصلة مع عناوينها المذكورة، وجاء في الإرشاد جميع هذه الكتب ومباحث أخرى تحت عنوان عام هو «كتاب الإحارة وتوابعها» مع عناوينها الخاصة، مفصلة الواحدة عن الأخرى.

(٩) ورد في الإرشاد تعبير «كتاب لجبايات» بدلا عن عنوان «كتاب القصاص» في الشرائع: إن الموارد المذكورة أيضاً تعدّ جانباً من موارد الاختلاف بين الإرشاد والشرائع في ترتيب المباحث وعناوين الكتب وجمع وتفريق العناوين المختلفة.

وسياق الإرشاد ومهجه في كثير من هذه الموارد أفصل من سياق الشرائع ومهجه وحلاصة الأمر أن الإرشاد رغم تأثره إلى درجة كبيرة بالشرائع يختلف عنه اختلافات رئيسية، والإرشاد مع وجازته واحتصاره اشتمل على فروع أكثر من الشرائع كما قاله بعضهم^١.

١. انظر إرشاد الأنعمان، ج ١، ص ١٨٤، مقدمة التحقيق.

شروح الإرشاد وحواشيه

نظراً لأهمية كتاب الإرشاد وقيمته الكبيرة لقد كتبت عليه حواش وشروح كثيرة، ويمكن أن يقال: إن الإرشاد تصدر المقام في الكتب الفقهية بعد شرائع الإسلام من حيث كثرة ماله من الشروح والحواشي، حتى أن الشيخ لطف الله بن علي بن عبد العالي الميسي قام بتحرير رسالة في شرح جملة من الإرشاد في مسألة الوصية بالمال تضمنت فوائد قيمة^١. وحيث إن ذكر الشروح والحواشي على الإرشاد ورد في كتب عديدة ارتأينا عدم إيرادها تحاشياً للتكرار^٢.

١. الدريجة، ج ١٤، ص ٢٥.

٢. لمزيد من المعلومات حول الشروح والحواشي نظر المصدر التالية

أ- إرشاد الأذهان، ج ١، ص ١٨٥-١٩٣، مقدمة التحقيق؛

ب- الدريجة، ج ١، ص ٥١٠-٥١٢ وج ٦، ص ١٤-١٧ وج ١٢، ص ٧٣-٨٠؛

ج- مرآة الكتب، ج ٢، ص ٢٦-٣١؛

د- كشف الأستار، ج ١، ص ٣٤٢-٣٤٤؛

هـ- فهرست كتب خطي كتاباته هاي إصمهن، ج ١، ص ٢٢٤-٢٣٣، ٣٧٢-٣٧٨؛

و- مقدمة هاي بر فقه شيعه، ص ١١٠-١١٦.

الفصل الثالث: عملنا في الكتاب

أ- عملنا في الإرشاد

إن كتاب الإرشاد طبع حتى الآن ثلاث مرّات. الأولى والثانية بمعية مجمع الفائدة والبرهان. كانت الأولى طبعة حجرية مع مجمع الفائدة والبرهان، والثانية مع الطبعة الأخيرة المحققة له. أمّا الطبعة الحجرية فلا يعتدّ بها كثيراً وأما الطبعة الثانية بمعية مجمع الفائدة ففيها أخطاء لا يمكن الركون إليها والاعتماد عليها بشكل كامل. يضاف إلى ذلك أنّها لم تحقق على المخطوطات القديمة، وبالرغم من وجود حوالي خمسين نسخة من الإرشاد سحب كلّها قبل نهاية القرن العاشر اعتمد محققو كتاب على ثلاث نسخ خطية، اثنتين منها سحبت بعد القرن العاشر أعني عام ١٠٣٢ وعام ١٠٥٠، والثالثة بعير تأريخ! وقد اعتمدنا في تحقيقنا على مخطوطات إحداها هي التي سحبت عام ٧٠١، أي قبل وفاة المؤلف بخمسين وعشرين سنة تقريباً، والتي قرئت على المؤلف

أمّا الطبعة الثالثة للإرشاد فقد صدرت مؤخراً (عام ١٤١٠ هـ) في مجلدين، نشرتها مؤسسة النشر الإسلامي بمدينة قم المقدّسة، وتتميّز هذه الطبعة على سابقتها بالشيء الكثير، ولا يمكن مقارنتها ومقايستها بهما.

لكننا عمدنا إلى تحقيق الإرشاد من جديد لأسباب. منها أنّنا ثَقِفنا بعض الأخطاء في الطبعة المذكورة أولاً؛ ومتى الإرشاد فيها لم يكن مصبوحاً بالشكل ثانياً؛ وقد طبع بحروف قديمة وغير جميلة ثالثاً.

وقد أوردنا في مقدّمتنا على الطبعة الأولى بعض الأخطاء التي ثقفناها، من أراد المزيد فليراجعها.

اختيار المخطوطات المعتمدة في التحقيق

بين ظهرانينا الكثير من نسخ الإرشاد المعطوبة، فمخطوطاته المستنسخة قبل نهاية القرن العاشر بلغت الحسين^١ وقد اعتمدنا في تحقيقنا للإرشاد على عددٍ من النسخ القيمة وهي:

١- مخطوطة مكتبة الروضة الرصوة المقدسة في مشهد، المرقمة ٢٢٢٢، وهي أقدم نسخة موجودة في العالم من كتاب إرشاد الأدهان - فيما نعلم - نسخها تلميذ المؤلف علي بن إسماعيل بن إبراهيم بن فتوح المجاور للمشهد لشريف القروي (صلوات الله على مشرفه) وفرغ من نسخها آخر نهار الإثنين حادي عشر شهر رجب المبارك عام ٧٠١ أي قبل وفاة المؤلف العلامة بخمس وعشرين سنة تقريباً، وقرأها على العلامة، فكتب له إجازة عليها يحطه بقراءة الكتاب عليه في الثاني عشر من شهر رجب عام ٧٠١ وفي هوامش كثير من أوراقها توحيد علامة البلاغ بحط العلامة (أعلى الله مقامه)، وهي النسخة الأم والأساس في تحقيقنا.

٢- مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمته، المرقمة ٧٥٣٤، فرغ الناسخ من نسخها في شوال عام ٧٩٤، ومُجني اسمه من نهاية الكتاب فلا يمكن قراءته

٣- مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي، المرقمة ٩٦١، نسخها محمد بن عبد الحميد الجرجاني، وكان الفراغ من نسخها يوم الثامن عشر من شهر ربيع الأول عام ٨٦٦

٤- مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي (رقم ١)، المرقمة ١١٢٩٣، نسخت في القرن ٨، وناسخها مجهول، ولكنها قيمة جداً، ويبدو أن ناسخها كان عالماً بارعاً. وهي نسخة من غاية المراد وتضم أيضاً جميع إرشاد الأدهان ضمن غاية المراد.

وما عدا هذه النسخ فقد استعدنا أيضاً من عدة نسخ أخرى، ورجعنا إليها واعتمدنا عليها

١ انظر إرشاد الأذهان، ج ١، ص ١٩٣-١٩٩، مقدمة التحقيق.

في المواضع المشككة، وهي:

- ١- مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي، المرقمة ٢٨٠٥، نسخها هبة الله بن محمد، وفرغ من نسخها يوم الإثنين غرة شهر ذي القعدة عام ٨٢٠، وعليها علامات التصحيح.
 - ٢- مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي، المرقمة ١١٠٨، نسخها محمد بن علي سيف الدين الجرجاني، وفرغ من نسخها يوم الخميس خامس عشر من شهر ربيع الآخر عام ٨٥٤، وعليها علامات البلاغ والتصحيح.
 - ٣- مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي، مرقمة ٦٢٨٢، نسخت في القرن ٩، ونسخها مجهول؛ لسقوط الورقة الأخيرة من المخطوطة.
 - ٤- مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية في مشهد، المرقمة ٢٦٨٩، وناريخ الفراع من نسخها سادس شهر محرم الحرام عام ٩٤٠، ونسخها مجهول.
 - ٥- مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية في مشهد، المرقمة ١٣٤٦٧، وناريخ الفراع من نسخها عام ٩٧٥، ونسخها مجهول.
- وإضافة إلى ذلك، قابلنا مسحتنا مع الإرشاد المطبوع مؤخرًا في قم في مجلدين، واستفدنا منه.

والجدير بالذكر أن العلامة عاد وبعد الانتهاء من تأليفه الإرشاد - في الحادي عشر من شوال عام ٦٩٦، كما تقدم - فأصلح بعض فقرات الإرشاد تارة وأصاف فقرات جديدة تارة أخرى. وربما صادفتنا في بعض النسخ المتأخرة إضافات غير موحودة في النسخ المتقدمة. ومن الأدلة على صحته ما نقول أنه جاء في هامش مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي، المرقمة ٦٢٨٢، ذيل قول العلامة في الإرشاد «ويغسل الحنثي المشكل محارمه من وراء الثياب» (ج ١، ص ٣٦):

هذا ليس في نسخة الأصل، ولكن الحق المصنف عند قراءة بعض المشتغلين.

وأيضاً يقول الشهيد الأول في شرح قول العلامة «وتصلّي على الراحلة، قيل: وإلى غير القبلة»:

هذا القول ليس في أكثر نسخ الكتاب، ولكنه ملحق بغير خط المصنف على الأصل

(ج ١، ص ٨٤)

ويقول الشهيد في موضع آخر:

نسخ الكتاب مختلفة ها بسبب اختلاف الأصل، فإنه كان فيه لفظة «عدم» فكُتِبَ وبقي «فالوجه الاتمقاد» وعلى لفظ «عدم» كثر النسخ، وهي الموافقة للقواعد من غير تردد، وللهيئة بالأقرب (ج ١، ص ١٣٠).

ويقول الشهيد أيضاً في شرح قول العلامة في كتاب الديات: «ولو تصادمت مستولدتان بعد التكوّن علقّة...»^١:

هذه المسألة مضروب عليها في أصل المصنّف الذي بخطّه، وهي موجودة في أكثر النسخ؛ لأنها سارت قبل الضرب [عليها] من المصنّف أو غيره، وأنا نقلتها من خطّه في أصلي وضربت عليها ثلثاً أحلّ بشيء من فوائد الكتاب.

ويقول أيضاً في شرح قول العلامة في كتاب العتق: «ولو كان عليه دين بقدر ماله فهو موسر»^٢.

ثم إن شيخنا الإمام محمد الدين (دام ظلّه) ولد المصنّف (طاب ثراه) أصلها عملاً بالآيدن العام له من والده، فعملها «موسر»، وكتب عليها بخطّه ...

وقد أوردناه دلالة واضحة على أن العلامة عاود بعد التأليف، فتناول بعض العبارات بالزيادة والنقصان^٣، وعلى هذا فإننا لم نكتف بمراجعة أقدم النسخ، بل راجعنا المتأخرة منها أيضاً، وكذلك راجعنا سائر الآثار الفقهية بالعلامة مثل القواعد وبعضاً من شروحه

١ إرشاد الأذهان ج ٢، ص ٢٢٩

٢ إرشاد الأذهان ج ٢، ص ٦٨

٣ قال بعض المعاصرين: كان من عادة المؤلفين في كلّ الصور إعادة النظر في الكتب التي يؤلفونها، فكانوا يعمدون بشرها كلما تقدّم الزمّن بهم إذا وجدوا لذلك ضرورة. وقد قام مؤرخ بعدد ابن النجار مثلاً بشر كتابه أكثر من مرّة، وظلّ يُضيف عليه إلى قريب وفاته. وأعاد الذهبي النظر في كتابه العظيم تأريخ الإسلام غير مرّة، واضطرّ إلى إعادة نسخ بعض مجلّداته وتغيير أعدادها لكثرة ما أضاف من مادة بعد انتهاء تأليف الكتاب لا سيّما في المائة الثانية، بل غير عنوان الكتاب بعد الانتهاء من تأليفه حيث كان «تأريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام» فجعل كلمة «طبقات» بدلاً من «طبقات» - وبدياً من معجم شيوخ الذهبي - سبختان. نُقلت الأولى من نسخة المؤلف المكتوبة سنة ٧٢٨... أمّا النسخة الثانية فقد قرئت على المؤلف سنة ٧٤٥، وهي تمثل آخر بشره له... والأمثلة على ذلك كثيرة. تهذيب الكمال ج ١ ص ٧٧، مقدمة التحقيق.

مثل روض الجنان ومجمع العائدة والبرهان

إنّ ما أوردناه يجسّد لنا أنّ العلامة ربما أضاف بعض العبارات في نهاية الإرشاد - أعني العبارة التي أشار فيها إلى قواعد الأحكام حيث قال: «ومن أراد التوسط فعليه بما أفدناه في... أو قواعد الأحكام أو غير ذلك من كتبنا»^١ - بعد الانتهاء من التأليف، فلا يدلّ وجود جملة تشير إلى قواعد الأحكام في نهاية الإرشاد على أنّ العلامة صنّف القواعد قبل الانتهاء من ختم تأليف الإرشاد - أي عام ٦٩٦ - أو شرع في تأليفها.

قلّما أورد العلامة في الإرشاد أقوال وآراء الآخرين، ومع هذا فقد عمدنا إلى الإشارة إلى المصادر وأصحاب الأقوال الذين تناولهم العلامة ضمن تعاليفنا على الشرح أعني غاية المراد

وسنعرّض في العنوان التالي إلى منهجنا في العمل وطريقنا في التحقيق و عندما نتحدّث عن مناهج العمل في غاية المراد

ب - عملنا في غاية المراد

١ - اختيار المخطوطات المعتمدة في التحقيق

في مخازن المكتبات كثير من مخطوطات غاية المراد، أوردناها في مقدّمة الطبعة الأولى من الكتاب وذكرناها أيضاً في كتاب الشهيد الأوّل حياته وآثاره من أراد الاطلاع فليراجعها، واعتمدنا في تحقيق غاية المراد على تسع مخطوطات، إليك وصفها حسب قيمتها واعتبارها:

١ - مخطوطة مكتبة مدرسة المؤب في مشهد، المرقّعة ٢٦٢ فقه، وهي أقدم مخطوطة موجودة في العالم من غاية المراد - فيما نعلم - نسخها تلميذ الشهيد أبو جعفر محمّد بن تاج الدين أبي محمّد عبد العليّ بن بجدة (رصور الله عليهم)، وفرغ من نسخ الجزء الثاني من الكتاب آخر نهار الجمعة سادس شعبان سنة ٧٧٠، وسمع الكتاب على الشهيد فكتب

١ إرشاد الأذهان، ج ٢، ص ٢٤٦.

الشهيد بخطه إحازة له في آخر النسخة، في عاشر شهر رمضان عام ٧٧٠. يقول فيها:

وكان الأخ في الله، المصطفى في الأخوة، المختار في الدين، المولى الشيخ الإمام العامل العلامة المتقي، صاحب المباحث المسببة والأفهام الرقيقة والهيئة العلية والفكرة الدقيقة، المؤيد بتأييد رب العالمين شمس الملة والحق والدين، أبو جعفر محمد ابن الشيخ الإمام العالم الراهد العابد تاج الدين أبي محمد عبد العلي بن نجدة أسعده الله في أولاده وأخرا، وأعطاه ما يتمناه وينفعه ما يرضاه، من أقبال على تحصيل الكمالات العسائية، وغار بالسبق على أقرانه في بحصال المرضية، وانقطع بكلية إلى طلب العالي، ووصل يقظة الأتباع بإحياء اللبالي، حتى بلغ من آماله ما شرفه وعظمه وجعله من أعلام العلماء وأكرمه ...

وقد أجرت له أسبق الله فضائله رواية جميع ما قرأه وسمعه علي وتلقاه وقرأه والعمل به، عني عن مشايخي الدين عاصرهم، وحضرت دروسهم، واستعدت من أنفاسهم، واقتبست من علومهم (رضوان الله عليهم أجمعين)

وأجرت له رواية جميع ما رويته من مشايخ أهل السنة شاماً وحجاراً وعرفاً، وهو كثير وأجرت له رواية جميع ما صنفته وآلفته ووطنته في سائر العلوم التي شاركت فيها بعض أهلها، فمما سمعه علي من مصنفاتي كتاب هاية المراد في شرح الإرشاد، والرسالة الألفية في فقه الصلاة، وخلاصة الاعتبار في الحج والاعتبار، ورسالة التكليف وغيرها.

فليرو الشيخ شمس الدين محمد جميع ما ذكرته وغيره لمن شاء.

وكتب أصعب العباد محمد بن مكّي عاشر شهر رمضان المحظّم قديره سنة سبعين وسبعمائة

وهذه المخطوطة قيّمة قليلة الأخطاء وعليها علامات التصحيح، وفي هامش الورقة ٣٥ ب نقلت عبارة بتوقيع «بخطه» يعني بخط الشهيد.

وهذه هي النسخة الأم والأساس في تحقيقنا، وهي كاملة - كسائر النسخ المعتمدة - سوى عدة أوراق سقطت من أواسطها من كتاب عراق، ورمزنا لها بـ«ن». ٢ - مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي (رقم ١)، المرقّمة ١١٢٩٣، وهذه

النسخة تصمّ غاية المراد وإرشاد الأذهان، ولم تفهرس إلى يومنا هذا ولم ترد في فهرس المكتبة. ووقفت عليه بإرشاد بعض أهل الخبرة والاختصاص. وهي نسخة مضبوطة قيمة مصحّحة جداً، يبدو أن ناسخها كان عالماً بارعاً مدقّقاً، لكنّه لم يذكر اسمه، وعلى هامشها علامات التصحيح ومطالب متفرقة منقولة من كتاب الدروس للشهيد وغيره، وما عرفناه عنها أنّها سحّخت في القرن الثامن فحسب. ورمزنا لها بـ «س».

٣ - مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمته الله، المرقّمة ٦١٥٦، جاء في آخرها: وكان الفراغ من كتابته على يد العبد الفقير إلى الله الغنيّ عليّ بن أحمد بن عليّ أمّه الله يوم الفزع الأكبر، وجعل أثمنه دهرته في المحشر. يوم الأربعاء سادس عشر من شهر ذي الحجة الحرام من سنة تسعين وسبع مائة. وهذه النسخة مصحّحة قيمة عليها علامات التصحيح والبلاغ، وجاء في هامش الورقة الأخيرة منها: «بلغ قسلاً نسخة صحيحة بقدر الجهد والطاقة»، وفي هامش الورقة ٦ ب: «هكذا في نسخة معروية على المصنّف»، وفي هامش الورقة ٤٥ ب: «سحطه - أي سحط الشهيد - هو شرح التلخيص»، وفي هامش ورقة ١٥ ألف: «من قوله - كذا، إلى قوله - وقال المرتضى، ليس في النسخة التي فابلنا بها» ونقل الناسخ في الهوامش مطالب بتوقيع «سحطه»، أي سحط الشهيد رحمته الله. ورمزنا لهذه النسخة بـ «ع».

وهذه النسخ الثلاث أفضل ما عثرنا عليه من مخطوطات غاية المراد وأكثرها دقّة وضبطاً.

٤ - مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة، مقدّسة في مشهد، المرقّمة ٩٦٨١، من كتب المرحوم خان بابا مشار المهداة إلى تلك المكتبة، سحها محمّد بن عليّ بن يونس، وفرغ من نسخ الجزء الأوّل منها في شهر رمضان لمعظم عام ٨٤٩ أو ٨٤٧، وعلى الورقة الأولى من الجزء الثاني: «مما ساقته النوبة بالبيع شرعي إلى سوبة الفقير إلى كرم الله الغنيّ عبدالحقّ بن محمّد مساعد الحسيني الحائري لطّف الله تعالى به». وهذه نسخة خطّها واضح وعليها علامات التصحيح، والظاهر أنّها قوبلت مع نسخة الأصل، لأنّه جاء في

هوامش بعض الأوراق ما يدل على ذلك، منها:

— هامش الورقة ٥ ألف: «بخطه: وظهر رسمه»؛

— هامش الورقة ٢٢ ب: «هذا الكلام. لم نجد في نسخة الأصل»؛

— هامش الورقة ٦١ ب: «هذا القطع وجد بخطه»؛

— الورقة ٢١ ألف — عند قول الشهيد «هو جددت الصوم بعد الزوال»، فوق كلمة «بعد»

—: «بخطه»، وكتب بهامش الورقة، «الأولى أنه قبل الزوال».

ورمزنا لهذه النسخة بـ«م».

٥ — مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي عليه السلام، مرقمة ٧٧٠٨، نسخها رفيع الدين حسين الحسيني الرضوي، وفرغ من نسخها في اليوم الرابع من شهر جمادى الآخرة عام ٩٦٩. وهذه النسخة قوبلت مع نسخة قوبلت مع نسخة المصنف الشهيد، كما جاء في آخرها، وعليها علامات التصحيح، وكتب على الورقة بالخير منها:

قال شرف الدين محمد مكِّي: «سافرت إلى الرضا سنة ١١٥٤، ولقد أقمتا في أصعهان سبع سنين. ثم أرسلنا عنها مكاتيب الأئمة في كل يوم نقرأ المرء من أمته وأبيه وصاحبه وأخيه، لكل امرئ منهم شأن بمقتبه، من المصائب والنوازل التي حلت، وكتب شرف الدين محمد مكِّي من تزيين الشريف الشهيد محمد بن مكِّي».

ورمزنا لهذه النسخة بـ«ش».

٦ — مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، المرقمة ٢٤٩٧، نسخها مجهول، وفرغ من نسخها صباح الثلاثاء الثامن والعشرين من شهر شوال المبارك عام ٨٠٢. ورمزنا لهذه النسخة بـ«ض».

٧ — مخطوطة مكتبة العالم المجاهد الشهيد محمد علي القاضي الطباطبائي الخاصة، نسخها ابن حاجي نعمة الله الأصفهاني، وفرغ من نسخها في جمادى الأولى عام ١٠٦٥. ورمزنا لهذه النسخة بـ«ق».

٨ — مخطوطة مكتبة آية الله السيّد أحمد رنجاني الخاصة، المرقمة ٥١، نسخها أبو الفضل الحجازي وفرغ من نسخها عام ٩٥٦. وعلى الورقة الأولى منها:

— لقد انتقل إلي هذا الكتاب في معروسة قم حرم الأئمة، فصار من عواري الزمان لدي

في ذي حجة الحرام ١٣٥٨ الأحرار مصطفى الحسيني الصفائي الخوانساري
- ثم انتقل منه سلمه الله إلى الأحرار أحمد الحسيني الرجائي في شهر ربيع
المولود ١٣٦١.

ورمزنا لهذه النسخة بـ «ز».

٩ - مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة بصهران المرقمة ١٠١٠٩، نسخت عام ٨٧٣،
وعليها علامات التصحيح والبلاغ والمقابلة بأربع ٨٨٥.

وعليها أيضاً علامة تملك محمد بن المؤذن العاملي، وجاء في آخرها:

وفرغ من تسويده بعون الله وقدرته وعصمته وتأيدته العبد الفقير إليه، المتوكل في جميع
حركاته - إن شاء الله - عليه، الضعيف عملاً القوي أملاً حسن بن محمد بن علي -
أصلح الله شأنه بمحمد وآله الطاهرين، بعد زوال الأربعاء الثاني عشر ذي القعدة الحرام
سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة.

ورمزنا لهذه النسخة بـ «أ»

وقد قابلنا نسختنا مع الطبعة الحصرية لعبد المراد، ورمزنا لها بـ «ح»، وإن كانت تلك
الطبعة مغلوبة جداً وسقط منها كثير من الكتاب، والظاهر أن الطبعة الحصرية نسحت من
نسخة «ض».

واستفدنا أيضاً من نسخة من الطبعة الحصرية صححها وقابلها المرحوم آية الله الميرزا
محمد القمي المعروف بـ «أرباب»، والتي تكون في تملك الفاضل المعاصر السيد محمد
رضا الحسيني الحائري الفحام ✽ كتب آية الله أرباب في أول النسخة:

... وشرعت في تصحيحه ومقابلته لنسختين في عزّة شهر الله في بلدة المؤمنين قم

حماها الله عن أمواج البلايا والتلاطم. ١٣١٠

وكتب في آخر النسخة:

وفرغ العبد الأحرار المرتجي لشعاعة المصنّف وعيره من حملة الشرع المبين محمد
القمي (حشره الله مع الفقهاء بعد الممات، كما كان حليفاً لكتبهم وأبياً لصحفهم طول
الحياة) من تصحيحه وقباله في ليلة الجمعة العادية والعشرين من ذي القعدة في السنة

الثانية عشرة من المائة الرابعة بعد الألف حرم الله من رحمته الواسعة من يسعى في
تضييع آثار الفقه والفقهاء....

هذا، ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى أن اعتمادنا لا يكيد كان على المخطوطات الخمس
الأولى، وإن استفدنا من سائر النسخ فهو للتأيد والتأكيد.

٢ - مقابلة النسخ وتقويم النص

لقد اعتمدنا في التحقيق على المخطوطات التي مرّ وصفها ولا بد لنا من الإشارة إلى أن
أسلوب عملاً في التحقيق هو أن نشخص بالسعي واجد الوافر الضبط الصحيح فدرجته،
واتقينا أن نذكر جميع اختلافات النسخ التي لا تفيد سوى تشتيت ذهن القارئ وزيادة حجم
الكتاب، وإن كان في هذا تحميل المحقق أعباء ثقيلة جداً، ولو لا رعاية هذه المكات لكان
بالإمكان أن يجعل نسخة واحدة أساساً للعمل ويذكر اختلافات النسخ في الهامش، ولا
نتحمل معشار ما تحملناه في مشوارنا الطويل هذا من تعب وعناء، ولكننا نرى أن هذا
الأسلوب غير صحيح في مثل هذا الكتاب، وهو أمر لا يخفى على أهله، وعلى أية حال فإن
ذكر جميع اختلافات النسخ يزيد في حجم الكتاب دون أن يترتب عليه أدنى ثمرة، بل
سيقودنا إلى مضار كثيرة

ولا بد أن ننبّه على أن في نسخ الإرشاد وبعض المواضع في عدد من مسحوظات
هاية المراد عبارة «عليه السلام» تلو اسم الرسول صلوات الله عليه وآله، وقد ذكرنا من
أجل توحيد العبارات جملة «صلى الله عليه وآله» بعد اسم الرسول ﷺ في جميع المواضع

٣ - ضبط النص بالشكل

نظراً لما لضبط النص بالشكل من أهمية قصوى في الموارد الخاصة، فقد عمدنا إلى
الإتيان بالنص مضبوطاً بالشكل في الموارد المشار إليها ورغم أن هذا العمل استغرق منا
الوقت الكثير، لكننا نستطيع أن ندّعي هنا أن العاية بالضبط أمر لازم جداً، خاصة عند
تحقيق أمثال هذا الكتاب.

قال الشهيد الثاني رحمته الله في آداب الكتابة والكتب وما يتعلق بها:

إذا صصح الكتاب بالمقابلة، فيسمى أن يضبط مواضع الحاجة، فيعجم المعجم، ويشكل المشكل، ويضبط المشتبه، ويتفقد مواضع التصحيح. أما ما يفهم بلا نقط وشكل فلا ينبغي الاعتناء بنقطه وشكله، لأنه استعمال بما غيره أولى منه، وتعب بلا فائدة، وربما يحصل للكتاب به إظلام، ولكن يستمع به المبتدئ وكثير من الناس^١.

وقال ابن الصلاح

على كنة الحديث وطلبته صرف بهمة إلى ضبط ما يكونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي روره شكلاً ونقطاً يؤمن معه الاتباس، وكثيراً ما يتهاون الوراق بدهمه وتيقظه، وذلك وحوم المقابلة وإعجام المكتوب يمنع من استعجابه، وشكله يصنع من إشكاله. وقرئت بخط صاحب كتاب سمات الخط ورقومه، علي بن إبراهيم البغدادي، فيه أن أهل العلم يكرهون الإعجام والإعراب إلا في الملتبس، وحكى غيره عن قوم أنه ينبغي أن يشكل ما يشكل وما لا يشكل، وذلك لأن المبتدئ وغير المنبهر في العلم لا يستر ما يشكل بها لا يشكل، ولا صواب الإعراب من خطه^٢.

وقال الدكتور رمضان عبد التواب:

لا بد من ضبط الكلمات التي تنحج إلى ضبط... ومما ينبغي العناية بضبطه آيات القرآن الكريم، وآيات الشعر بما لا يحز بالورن، وما يشكل من الألفاظ اللعوية والعبارات الملبسة. وإنني ما زلت أذكر حيرتي قبل ربع قرن أمام بعض غير مضبوط بالشكل في كتاب غاية النهاية لابن الجوزي في ترجمة الكسائي^٣.

ولعدم ضبط العديد من الأحاديث والكتب فقد التبس الأمر على الكثير من كبار الأساتذة بشكل ملحوظ:

لقد سمعت من غير واحد من الأساتذة يشار إليهم بالبنان والمرموقين من مدرسي مادة البحث الخارج في الحوزة العلمية يقولون « حتى تدوقي عسيتكته ويدوقي عسيتكك » والحال

١. مية المرید، ص ٣٥٣

٢. علوم الحديث، ص ١٨٣ - ١٨٤

٣. مناهج تحقيق التراث بين القدماء والمحدثين، ص ١٦٠ - ١٦١

أَنَّ الصحيح: «حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَكَ»^١. وعن مثل هذا حَدَّثَ ولا حرج. وقد بذلنا في هذا الأمر دَقَّةً بالغةً، والتفتنا إلى تفاصيل دقيقة جداً، على سبيل المثال في كلمة «عشر» هناك قراءتان: الأولى فتح الشين، ولثانية تسكين الشين، وكلاهما صحيح، لكننا نرى أَنَّ قراءتها في اللغة الفصحى، وكذلك موردها في القرآن الكريم، محدَّدة، فتارةً تقرأ بتسكين الشين، وهذا في حال كون المعدود مؤنثاً، وتارةً بفتح الشين في حال كون المعدود مذكراً^٢. مثل: «أَخَذَ عَشْرَ كَوَكَبٍ»^٣، «فَاتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ»^٤. وهذا أمر التفتنا بدورنا إليه في عملية ضبط النص، مثل: «وأكثره عشرة، ولو تجاوز الدم عشرة» (ج ١، ص ٣٢)، «أحد عشر شهراً» (ج ١، ص ١٧٠).

وربَّ قارئ تصوّر في بادئ الأمر أسأل نراع في ذلك وحدة الأسلوب طوال النص، لكن الأمر ليس كذلك، فاختلاف الضبط للكلمة الواحدة في بعض الأحيان ليس اعتباطاً.

٤ - تخريج الأحاديث الشريفة

الأحاديث الواردة في الكتب الأربعة ذكرنا مصابيحها الأربعة طبعاً لترتيب تأليفها زمانياً، أي الكافي، ثم العقيّة، ثم تهذيب الأحكام، فالاستبصار، وإذا صادفنا حديثاً مروياً في ثلاثة أو اثنين من الكتب الأربعة فقط جئنا بمصدره على نفس الترتيب المشار إليه. والجدير بالذكر أَنَّ الشهيد الأوّل نقل قسماً كبيراً من رواياته من تهذيب الأحكام، وعليه فهو قد يطلق «صحيحة» على رواية هي في الكافي «حسنة» لا «صحيحة». وكذلك ربما صادفنا حديثاً نقله الشهيد عن التهذيب بتعبير «حسن» لكننا نرى أَنَّ الحديث نفسه مرسل في العقيّة، وقد أشرنا في الأغلب إلى هذه لتفاصيل وقد أشرنا في بعض الأحيان إلى كتب حديث أخرى غير الكتب الأربعة، كانت متقدمة على الشهيد الأوّل.

١. النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٢٣٧، «عل».

٢. النحو الوافي، ج ٤، ص ٤٨٤.

٣. يوسف (١٢): ٤.

٤. هود (١١): ١٣.

وقد أوردنا لأحاديث العامة التي ورد ذكرها في غير واحد من كتب الصحاح الستة أكثر من مصدر.

وهذا أورد الشهيد في الكثير من المورد أحاديث من كتب الفقه وليس من كتب الحديث، ونحن بدورنا بسبنا هذه الأحاديث إلى مصادرها الفقهية إضافة إلى مصادرها الحديثية^١، وكذلك أرجعنا جميع الأحاديث إلى مصادر تقدمت على الشهيد، وإذا ذكرنا مصادر متأخرة عن الشهيد فهو من باب تعميم لفائدة، فمن لم نكتب بإيراد مصدر متأخر فقط^٢ وقد بذلنا ما بوسعنا من جهد وطاقه كي نقف على مصادر الأصلية والقديمة، وذكرنا في بعض الموارد حوالي عشرة مصادر للرواية (ج ١، ص ١٥، ٢٧، ٣٩، ١٠٣، ١٠٩، ٣١٥) ومما يذكر أننا ورغم بحثنا ونسحيص التامين لم نثر على مصدر متقدم على الشهيد لحديثين، وقد وردا في هذا الجزء، ص ٩٤، ٢٤٢.

٥ - تخريج الأقوال والآراء

حاولنا تخريج الأقوال التي أوردناها شهيداً تصريحاً أو إشارة وذكر مصادرها، ودققنا وتفحصنا فيه أكثر مما تحري عليه المادة في مثل هذه المواطن، وبدلنا جميع ما في وسعنا من الجهد والطاقه لتخريج الأقوال وعروها إلى مصادرها، ولم نركن أبداً إلى مصادر ثانوية، بل بذلنا قصارى الجهود في عرو الأقوال إلى مصادرها الأصلية، وهذا سرى من اللام التذكير بعدد من الأمور:

(أ) خرجنا الأقوال التي لم يحدد الشهيد قائلها، واكتفى بالتعبير عنها بمثل «قيل»، «نقل»، «ورد»، «أُجيب»، «صُغف»، «اعترض»، «احتج»، «يفسر»، «ينسب»، «بعض الأصحاب» - «بعضهم» - «بعض»، «أكثر لأصحاب»، «الأكثر»، «الأصحاب»، «كثير»، «أتباعهم»، «أتباعه»، «من تبعهما»، «غير».

(ب) خرجنا أقوال مؤلفي الآثار المفقودة مثل ابن الجنيد وابن أبي عقيل إن كانت قد

١. على سبيل المثال انظر هذا الجزء، ص ٧٣، الهامش ٤٥٣.

٢. انظر مبة المريد، ص ٧١ - ٧٣، مقدمة التحقيق.

وردت في آثار سبقت الشهيد، وأرجعنا الكثير منها إلى أكثر من مصدر، مثلاً:

قال الشهيد: «- وهو احتيار ابن أبي عقيل -» وعلقنا عليه في الهامش.

- حكاه عنه ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٤٢٩؛ والمحقق في المعبر، ج ٢،

ص ٤٨٨؛ والفاضل الآبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٢٣٣؛ والعلامة في منتهى المطلب،

ج ٨، ص ٢٩ (ج ١، ص ١٦٧، الهامش ١).

ج) لم نكتف في موارد أشار فيها الشهيد إلى أقوال الفقهاء بإيراد مصدر واحد لصاحب القول، فلو تكرّر القول في عدد من كتب ذلك الفقيه أوردناها جميعاً.

د) أشرنا إلى الموارد التي التبس فيها الموقف على الشهيد في نسبة الأقوال ووقع في

السهو والخطأ، انظر على سبيل المثال هذا الجرم، ص ١٢، ٥٨، ٥٩، ٩٠، ١٠١، ١٠٥، ١١٥،

١٢٤، ١٧٢، ١٩١، ٣٢٨، ٣٥٥.

هـ) حدّدنا بالدقّة المواضع التي ذُهل فيها الشهيد الموضوعات بعبارات مثل «مر».

«تقدم»، «المتقدمة»، «السابق»، «تقدمت».

وعند ما لم نتوصل إلى مصدر القول أو الحديث - وهو بادر - فاعلموا أننا طرّقنا الأبواب

جميعاً، وحصنا طويلاً، وتحصنا كثيراً، ونمجد ضالتنا، فلوّسن الأمر مجرد بحث عابر

٦ - توضيح المواضع المشكّلة

لقد وضّحنا في الهوامش الموارد المبهمة والعبارات المشكّلة، وأوردنا في بعض الأحيان

لرفع الإبهام عبارات المصادر التي نقل عنها الشهيد وجدير بالذكر أنّ الشهيد اختصر بشدّة

أقوال الآخرين التي أوردناها، وعليه فقد اضطررنا - في بعض الموارد لإدراك مراد الشهيد - إلى

نقل عبارة المصدر، أو الإرجاع، إلى مصدر ما. وفي بعض الأحيان أشكلنا على كلام الشهيد.

وكذلك أوردنا معاني المفردات المشكّلة وكلمات الغامضة.

وذكرنا عند الإرجاع إلى معاجم اللغة - بالإضافة إلى ذكر المجلّد وصفحته - موادّ

الكلمات. وعندما أرجعنا إلى أكثر من معجم ذكرنا مادّة الكلمة بعد المصدر الأخير فقط،

وهكذا عملنا عند الإرجاع إلى كتب التفسير، أعني ذكرنا رقم الآية والسورة ورقمها بعد

التفسير الأخير عندما أرجعنا إلى أكثر من تفسير.

كلمة شكر

وختاماً أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه إتياني لإنهاء تحقيق هذا الكتاب أولاً وإعادة النظر فيها ثانياً، فله الحمد أولاً وآخراً كما هو أهله

وأرى من الواجب عليّ أن أقدم شكري ونمائي إلى كل من ساهم بمساعدتي على ظهور هذا الكتاب، الدين ذكرتهم بأسمائهم في نطبعة الأولى التي طبعت في (١٤١٤ - ١٤٢٧) أحسن منهم بالذكر الإخوان الفضلاء الأعزّاء الشيخ عليّ المختاري والسيد أبو الحسن المطلبي والشيخ عليّ أكبر رمانی زاده الدين ساعدوي أكثر من غيرهم في تحقيق الجزء الأول. والشيخ عباس المحمّدي والشيخ علامرضا النقي والشيخ غلام حسين قيصريه والشيخ منصور الإبراهيمي والشيخ ولي إفرهاني الدين ساعدوي في تحقيق الأجزاء الثلاث الأخيرة. وأيضاً أقدم شكري الحاصل إلى الفضلاء المحققين الدين قاموا بمهمة إعادة النظر وإنجاز الكتاب ضمن هذه الموسوعة الشاملة لأثار الشهيد الأول

وأخيراً أرجو الله تبارك وتعالى التوفيق والنجاح لكل من يرغب ويبدل جهوده لإحياء تراث أهل البيت (ع)

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قم المقدّسة ١٤٣٠ هـ / ١٣٨٨ ش^١

رضا المختاري

١ قد فرغنا من هذه المقدّمة عام ١٤١٤ هـ / ١٣٧٢ ش نطبعة الأولى من الكتاب وجدّتنا النظر فيها وفي الكتاب عام ١٤٣٠ هـ / ١٣٨٨ ش.

٢ رجل صريح يسوع له ماله الكامل وحار يرى قول
 ولو اخرج الرمح من ظهره فما كان على راي اقول هذا متوكي الخلاف
 محتجا بالملاق الاينم عليها من السطح والظهر وبعضها بعض العجائب ورجل
 رمي سهم صديق على اليد ولم يات له احد وقال في المسوط من واحد بان
 الحنك ما نشت اللفوف من ثماره والاول ثمار الحمقى والمصنف في القرب
 وورد سطره بالام به لزيادة الضورة وانما لو اوردت كل منها اوجبت
 حكما بعد الاجتماع لا يروى ما كان تأييده الاخر اذ لا استحياب ولا لزوم
 من جانب احد فالسابقا ما جازفت فكذا ايضا اذ لا مارق الا لكان الضورة معدوما
 وهو عر صالح للفرق والمانع لمنكح القدر هذا ايضا لو اوردت مو حنين
 ووصل بها ولو بد التال اصل البراء والسك في النبي فلا سلك على الال المعصوم
 لم يرد الاختال وكذا ينبغي ان يقال لو تضرع في حبيب فاحترج من الاخر اما لو اوجده
 او خسر في مقدم الرأى فاحترج وخرج الرمح من مخرج فيى واحضر في طام صاوت
 عاينا رحم الله وحسب انتهت السائل التي سئل العرض بمجيبا والوسائل التي ام الله
 سئل انتهى ما اردناه وحصل ما طلبناه والحمد لله الذي من علينا بالاستقام وهذا الال الامان
 وعلما القرآن وحسنا سيد الفوتلين وخام نسيم وما هل بيعة القربى كيا ميب.

المعصومين الذين اذبح الله ما هم ابو حشر وظهر
 مظهره كان القراع منذر الى الجحش مصدق
 المعصومين من سحر وطير وشجره لم يخل
 وليس مصدقهم كل قعوده ما غلبه وحصل من
 عمله وحضره للرأى لا يحسن من سائر واعده وحسن
 وحصل انه على سيرة الله الطاهر



التي جاء بها رجل زبي بسمع فتد من ثلثي الكرم ولم يخالف أحد وقال يا المصطفى هير واجد لا نزلنا
 ما نزلنا إلى الجوف فتمش ظاهروا الأول فتدنا الحق والمصنف في الخبر ويؤيد زيادة العلم
 المتفقين زيادة العتوب ولا نزلنا فتمش على منها لا وجبت كما نعتك للاجتماع لا يزول ما كان
 حال الانزال للامتناع به ولا لم لو طعن من كل جانب لم يظلمه ما لفتنا كما شأنا جافيتين فلفنا
 لا تارق الا اتحاد الضرب ونفوذ ما هو غير صالح للفرق والمناخ ان ينع التبعة هنا ايضا كما
 بوضعه موضحين واصل منها ويؤيد الثاني اصل البراءة والكلمة الكسبية فلا يستلزم على المال
 المقصود مجرد الاختيار وكذا يشعب الوجهان لوضعه في جنبه فاخرجنا من لا خرابا لوضعه
 او ضربه في مقام الراس فاصحبه وخرج الرمح من موخره في واحدة في ظاهرها وفي علمنا
 وجهم الله ونجيتا ثقتنا المسائل التي تعلق الفرض بغيرها والوسائل التي انعم الله بها على
 ما اردناه وخصنا بالطلباء والحمد لله الذي هدانا لهذا لا كنا له لولا ان الله يهدينا
 القرآن وخفيانا بسيد المرتلين وخاتم النبيين ويا ملئنة القرآن يا مينا احصوني في الدنيا
 اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وكان في الزايف من زوال التمسك منصف في التمسك
 الحرام سنة سبع وخمسين وسبع مائة بالحقه وكتبه مصنفه هديته بكنية نعمة الله بالعلمه وقيل
 بهله ونعزله انه لا يجيب من سأل والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

صورة خط
المصنف

الخط



في كتابنا في خشت ايتا شمس موشي نيني علم ايران



وخرج اليه من موخره في واحدة في ظلمه ما في على بناوهم اسيد
انتهت للس على التي خلق الغرض بمشهاوا وسابل التي انما في عليها
اشي ما اردناه وحصل بالبناء والحدود الذين من عليها بالاسلام
وهذا ما الى الايمان وعلى القرآن وخصنا بسيد المسلمين وخاتم
النبيين ويا هلى بعنه الغز الماسين بالمجوس من القرآن وهما
بمنهم الرجس في لهم لم نعلم او كان الفراغ منه فوال الميسر
فما بقده الفرام منه سبع وخمسين كسما به بالها وكتب معضده
محمد بن مكي فنه الله بالله وسبل لله وعرفه الله انه لا ينجب من ساه
والحدود وحده وصلى الله على محمد وآله الحسانين

في كتابنا في خشت ايتا شمس

وكان الفراغ من كتابته على يد العبد الفقير الى

الله تعالى على بن احمد بن علي بامنه

الاسودم الفرع الاكبر وجعل

الله احمد وخيرته في الجنة

يوم الايعاس سنة

وهو في شهر

من شهر

صبيح

سنة

م

الا قرب طهارة ما ينقل من دون الانسان من اعضاء
الاصغر مثل البثور واما لول وغيرها السعد لحد
امكان التفرقة عنها فكان عفوا ذمها المشقة فتبني الطلاب

في كتابنا في خشت ايتا شمس

غاية المراد

في شرح نكت الإرشاد / ١



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفرد بالقدم والدوام، المتنزه عن مشابهة الأعراض والأجسام،
المتفضل بسوايغ الأنعام، المتطوّل بالفواضل الجسام، أحمدُه على ما فضلنا به من
الإكرام، وأشكره على جميع الأقسام.

وصلّى الله على سيّدنا محمّد النبي المبعوث إلى الخاصّ والعامّ، وعلى هترته
الأمّاجد الكرام.

أمّا بعد، فإنّ الله تعالى كما أوجب عليّ الولد طاعة أبويه، كذلك أوجب
عليهما الشفقة عليه، بإبلاغ مراده في الطاعات، ثمّ تحصيل ما ربه من القربات.

بسم الله الرحمن الرحيم

الله أحمد على سوايغ الأنعام^١ وترادف^٢ الأقسام^٣، كما أشكره على جميل الإكرام
والهداية إلى الإسلام، حمداً يبلغنا أعلى در السلام، وشكراً يلحقنا بأوليّاته الكرام، وأصليّ
على سيّدنا محمّد النبي المرسل لتبيين الأحكام وتفصيل الحلال والحرام، وعلى آله
المنزهين عن الأوصام^٤، المبرّئين عن الآثام، صلاة لا انقطاع لها ولا انقصاص.

أمّا بعد، فإنّ كتاب إرشاد الأدهان إلى أحكام الإيمان من مصنفات مولانا وشيخنا

١. أي الأنعام السوايغ، والسوايغ جمع السايغة التامة الكاملة، يقال شيء سايغ، أي كامل واقب. الصحاح، ج ٣، ص ١٣٢١، قسم.

٢. الترادف: التتابع، الصحاح، ج ٣، ص ١٣٦٤، «ردف».

٣. جمع القيسم: النصيب والحظّ لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٧٨: المجمع الوسيط، ج ٢، ص ٧٣٥، قسم.

٤. جمع الوصم: الغيب والعار نظر لسان العرب، ج ١٢، ص ٦٣٩، وصم.

ولما كثر طلب الولد العزيز محمد (أصلح الله تعالى أمر داره، ووقفه للخير وأعانته عليه، ومد الله له في العمر السعيد والعيش الرغيد) لتصنيف كتاب يحوي النكت البديعة في مسائل الشريعة، على وجه الإيجاز والاختصار، خال عن التلويل والإكثار، فأجبت مطلوبه، وصنفت هذا الكتاب الموسوم بإرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان مستمداً من الله تعالى حسن التوفيق وهداية الطريق.

والتمست منه المجازاة على ذلك، بالترحم عليّ عقيب الصلوات والاستغفار لي في الخلوات، وإصلاح ما يجده من الخلل والنقصان؛ فإن السهو كالطبيعة الثانية للإنسان، ومثلي لا يخلو من تقصير في اجتهاد، والله الموفق للسداد، وليس المعصوم إلا من عصمه الله تعالى من أنبيائه وأوصيائه (عليهم أفضل الصلوات وأكمل التحيات).

ونبدأ في الترتيب بالأهم فالأهم.

الإمام العلامة أفصل المتهدين، جمال الحق والملك والدين، أبي منصور الحسن بن المطهر (أسكه الله أعلى غرفات الجنان) قد احتوى من النكت الفقهية على اللون والمرجان، واشتمل على المسائل الشرعية دوات الأمان، إلا أنه لا يخلو من رمز محتوٍ على كنز، أو تركيب محتاج إلى تهذيب، فسألني جماعة من الطلبة (أيدهم الله تعالى بالرشد والتوفيق، وهداهم إلى سواء الطريق) إخراج ما فيه من كنوز، والإشارة إلى ما تضمنها من رموز، وإيضاح مشكلاته وكشف معصلاته^١، فأجبتهم إلى مسألتهم، وسارعت إلى بعثتهم^٢، وصنفت هذا الكتاب الموسوم بهاية المراد في شرح نكت الإرشاد مشتملاً على أسرارهِ ودقائقهِ، هادياً إلى أعواره^٣ وحقائقهِ، طاب من الله عز وجل حسن التسديد وحصيل التأيد، راجياً منه جزيل الثواب وحسن المآب.

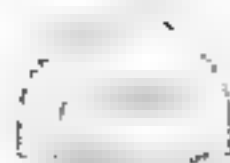
١ أمر متصلي: لا يفتدى لوجهه لسان العرب، ج ١١، ص ٥٤٢ «عزل».

٢ الثبينة والبنية ما يُبنى، يقال ليكن بُنْيَتَكَ ثوب لا حرة، وليكن الحق بُنْيَتَكَ المعجم الوسيط، ج ١، ص ٦٥.

«بني»

٣ الأعوار: جمع العور، وعور كل شيء، فقره الصحاح ج ٢، ص ٧٧٣: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٣، «عور».

كتاب الطهارة



النظر الأول في أقسامها

النظر الثاني في أسباب الوضوء وكيفية

النظر الثالث في أسباب الغسل

النظر الرابع في أسباب التيمم وكيفية

النظر الخامس فيما به تحصل الطهارة

النظر السادس فيما يتبع الطهارة .



كتاب الطهارة

والنظر في أقسامها وأسبابها وما تحصل به، وتوابعها

(النظر) الأول في أقسامها

وهي وضوء وغسل وتيمم. وكل منها واجب وتندب.
فالوضوء يجب للصلاة والطواف الواجبين، ومس كتابه القرآن إن وجب.
ويستحب لعندوبي الأولين، ودخول المساجد، وقراءة القرآن، وحمل

كتاب الطهارة

الكتاب لغة: فعال من الكتب وهو الجمع^١، ومنه كُتِبَ القُرْآنُ إذا جمعتها بالخرز^٢.

١. قال العلامة التستري في النجعة، ج ١، ص ١٧ طهر - فعل لازم، ومثله مصدره: طهارة، فقولهم: كتاب الطهارة مريدون به الوضوء والغسل والتيمم غير صحيح، فإن طهارة هي بقاء المرأة من الحيض، كالطهر - فالصواب أن يقال: كتاب الطهور أي ما يطهر به من الحدث والخبث، أو كتاب التطهر - وليس في كتب الصدوق... كتاب الطهارة، وليس في صحيح مسلم والبخاري أيضاً، ولم نقف في كتاب لفة على من يقول: الطهارة يعني التطهر بيوى مصباح الفيومي، ولا عبرة به، فقلنا استناداً إلى قول المتأخرين في الكتب الفقهية... وكذلك لم نقف في خبر على التعبير بالطهارة من الحدث والخبث.

٢. قال التستري في النجعة، ج ١، ص ١٦ - بعد بحث دقيق - ومن أين أن الأصل في الكتب ليس الكتابة التي من الله تعالى بها على الإنسان كما من عليه بالبيان...؟ وأي معنى للجمع في قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْيَمِينُ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة (٢) ١٨٣] وفي قوله جل وعلا ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ...﴾ [الأنبياء (٢١) ١٠٥] ولم لا نضع للكتب في اللغة العربية... لكتابة التي وصلت الأرملة آخرها بأولها، والأمكنة شرقها غربها، ونخصه بمعنى لا ينطبق إلا على كتاب ألف مع التكلّف!!

٣. في الصحاح، ج ١، ص ٢٠٨، «كتب»: الكتب، الجمع. تقول منه... كُتِبَ القُرْآنُ أيضاً كُتِباً، إذا خَرَزْتَهَا، فهي كُتُوبٌ.

المصحف، والنوم، وصلاة الحنائر، وتسعي في حساجة، وزيارة المقابر، ونوم الجنب، وجماع المحتلم، وذكر الحائض، والكون على طهارة، والتجديد.

وهو هنا يحتمل أمرين.

أ: أن يكون مصدراً سمي المفعول به كقوله تعالى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾^١ أي مخلوق الله، وكقولهم: «رجل رضى» أي مرضي^٢، فيكون على هذا بمعنى «المكتوب في الطهارة».

ب: أنه بمعنى ما يفعل به كالنظام لما يضم به^٣، فيكون على هذا «الشيء الذي تجمع به الطهارة»، وهو هنا خير مبتدأ.

وعرفاً: كلام جامع بين مسائل متعددة جسماً مختلفة نوعاً. وربما شك في كون مسائل الطهارة كذلك، فبحسب باختلاف نوعها لاختلاف صورها ومتعلقاتها، ويذكر توسعها.

وأما الطهارة فهي مصدر طهر بضم العين وفتحها وهو أفصح، والاسم الطهر^٤ ومعناها لغة النظافة والبراءة^٥، قال الله سبحانه وتعالى ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَ كُتُبَكُمْ تَطْهِيراً﴾^٦. قال المعكرون: معناه يترهكم ويرفع درجاتكم^٧. وقال امرؤ القيس:

ثياب بي عوف طهاري نقيّة وأوجههم بيض المسافر غرّان^٨

١ لقمان (٣١) ١١.

٢ أساس البلاغة، ص ١٦٦: القاموس المحيط، ج ٤ ص ٣٣٦، «رضو» لسان العرب، ج ١٤ ص ٣٢٤، «رصي».

٣ في لسان العرب، ج ١٢ ص ٥٧٨، «ظم» النظام: يخط الذي يظّم به يؤلّف أو غيره، فهو نظام، وجمعه نُظُم.

٤ الصحاح، ج ٢ ص ٧٢٧، «طهر».

٥ لسان العرب، ج ٤ ص ٥٠٤، «تاج العروس»، ج ١٢ ص ٤٤٢، «طهر».

٦ الأحزاب (٣٣) ٣٣.

٧ في مقدمات ابن رشد، ج ١ ص ٤٢ وأصل الطهارة في اللغة النظافة والبراءة. ومنه قول الله عز وجل ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ...﴾ أي يترهكم عن الدنائة ويُطهِّركم عنها ويُغلي درجاتكم. ولم أجده في كتب التفسير.

٨ ديوان امرؤ القيس، ص ١٦٩، اعلم أنه استشهد به بيت في كثير من كتب اللغة، منها: الصحاح، ج ٢،

ص ٦٨٦، ٧٢٧، ٧٦٧، لسان العرب، ج ٤ ص ٣٦٩، ٥٠٤، وج ٥ ص ١٤: «تاج العروس»، ج ١٢ ص ٤٣، ٤٤٣.

وج ١٢ ص ٢١٩، «سفر»، «طهر»، «عرر»، وروى أيضاً وأوجههم عند المشاهد غرّان. وفي لسان العرب، ج ٥،

والغسل يجب لما وجب له الوضوء، ولدخول المساجد وقراءة العزائم إن وجبا، ولصوم الجنب والمستحاضة مع غمس القطن.

ثم نقلت في الاصطلاح الشرعي إلى معنى آخر لمناسبة بينهما؛ إما مناسبة السببية والمسببية، أو الجزئية والكلية، بحيث إذا أُطلقت شرعاً انصرفت إليه، وهو دليل الحقيقة، وهو بناء على وجود الأسماء الشرعية.

ثم من العلماء من يطلقها على المبيح للصلاة خاصة، ومنهم من يطلقها عليه وعلى إزالة الخبث^١، وعلمائنا الأكثرون^٢ على الأول.

ثم هم مختلفون في جواز إطلاقها على الصورة حقيقة أو ظاهراً كوضوء الحائض والمجدد، ومن ثم اختلف العلماء في تعريفها^٣ والإمام المصنف^٤ لم يتعرض لتعريفها، وقد جرت العادة بتقديم تعريفها في كتب الفقه، ونحن نذكر ما أوردوه، ونتبعه بما يمكن أن يقال إن شاء الله تعالى، فنقول:

قال شمسنا الإمام الأعظم أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي^٥ في النهاية الطهارة في الشريعة اسم لما يستباح به الدخول في الصلاة^٦ واحترق بالشرعية عن اللقوي المذكور وفيه تصريح بالغاية؛ لأن بحث الفقهاء من جهتها، وإيماء إلى الباقيات^٧، وإلى مقولتها على أقسامها معنى، لجعله لفظها للقدر المشترك

ونقضه الشيخ الفاضل أبو عبد الله محمد بن إدريس في طرده بإزالة النجاسة؛ إذ هي

→ ص ١٥، «غره» قال ابن بزّي المشهور في بيت امرئ القيس وأوجههم عند المشاهير غُران، أي إذا اجتمعوا لِمُرْم حِمَاة أو لإدارة حرب وحدث وجوههم مُسْتَبِيرَة غير مُكْرَمة؛ لأن اللّهم يَحْمُرُ وجهه عندما يسأله السائل، والكريم لا يَتَغَيَّرُ وجهه عن لونه، قال وهذا المعنى هو الذي أراده من روى «يبيض التساير»، وقوله: «يُبابُ» هي عَوْبٌ طَهَارِي، يريد بثيابهم قلوبهم، وطهاري جمع طاهر على غير قياس، و«غُران» جمع الأغر، ورجل أغر الوجه أبيضه. وتساير الوجه: ما يظهر منه الواحد. مُسْبِرٌ راجع لمصدر المذكورة آنفاً

١. كالشيخ أبو علي في شرح النهاية كما يأتي في ص ٢٠.

٢. كما سيأتي ذكرهم في المصنفات الآتية.

٣. كما سيأتي أدناه.

٤. النهاية، ص ١.

٥. في هامش «ش» أي الباقيات الباقية أو العمل الباقية.

ويستحب للجمعة، وأوّل ليلة من شهر رمضان، وليلة نصفه وسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين وثلاث وعشرين، وليلة الفطر، ويومي العيدين، وليلة

معتبرة في الاستباحة ولا تسمى طهارة، وفي عكسه بوضوء الحائض؛ فإنه يسمى طهارة ولا يستباح به ما ذكر^١

وأجاب الشيخ الإمام المحقق نجم الدين أبو القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد الحلبي رحمته في المسائل المصرية به

أنّ هذا النقص نشأ من طنّ أن الشيخ قصد التعريف الحقيقي وليس، وإنما قصد اللفظي، وهو بديل اسم باسم آخر أظهر منه وإن كان أعمّ من موضوعه، كما يقال - المشرق: ميت^٢ ومنع اعتبار إرادة المحاسة عن الثوب والبدن في الاستباحة؛ إذ يعي بالاستباحة ما لا يمكن الدخول في الصلاة إلا به، وظاهر أن الثوب والبدن مع نجاستهما يمكن الدخول بهما في الصلاة في بعض الأحوال. ومنع من تسميه وضوء الحائض طهاره شرعية؛ إذ التسمية مستفادة من أهل الاصطلاح وهو مفقود، وكيف وقد روى محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: الحائض تطهر يوم الجمعة وتذكر الله تعالى؟ قال عليه السلام: «أما الطهر فلا ويكن تتوصاً وقتريل بسلام ثم تستقبل القبلة وتذكر الله»^٣ وهذا يدل على عدم تسميته طهارة^٤، ولأن الطهارة في مقابل الحيض فكيف يجتمعان؟ وتسميته وضوء لا يقتضي تسميته طهارة، (الحوار بإرادة المعنى اللغوي وهو الوضوء، قال بعضهم: مساميح وأوجههم وضاء^٥)^٦.

١. السرائر، ج ١، ص ٥٦، ولا حظ أجوبة المسائل المصرية، ضمن الرسائل التسع، ص ١٩٩

٢. الصحاح، ج ٢، ص ١٥٢٦؛ ج ٢، ص ١١٥٥، لسان العرب، ج ١، ص ٢٥٢، «عشرق».

٣. الكافي، ج ٣، ص ١٠٠ - ١٠١، باب ما يجب على الحائض في أوقات الصلاة، ج ١.

٤. ما بين الهلالين لا يوجد في أجوبة المسائل المصرية بل ورد في المعبر، ج ١، ص ٣٥

٥. في هامش «ع»: صدر البيت: تراجع الحال دون... والمراجع جمع اليزجاح بمعنى العلوم، والمساميح جمع

البسماح بمعنى الكثير السماح راجع لسان العرب، ج ٢، ص ٤٤٥ و ٤٤٩، تاج المروس، ج ٦، ص ٣٨٥ و ٤٨٥

المعجم الوسيط، ج ١، ص ٣٣٠، ٤٤٧، «راجع» «مسح» ولليريد راجع أمالي المرتضى، ج ١، ص ٣٩٦ - ٣٩٧

٦. أجوبة المسائل المصرية، ضمن الرسائل التسع، ص ٢٠٠ - ٢٠١ و ٢٠٨ - ٢٠٩ ولم ينقل الشهيد عبارته بعينها،

بل نقل بالمعنى مع تقديم وتأخير وما بين القوسين لا يوجد في أجوبة المسائل المصرية مع أن سياق الكلام يقتضي كونه منه

نصف رجب وشعبان، ويوم المبعث والغدير والمباهلة وعرفة، وغسل الإحرام، والطواف، وزيارة النبي والأئمة عليهم السلام، وقضاء الكسوف للترك عمداً مع استيعاب الاحتراق، والمولود، وللسمعي إلى رؤية المصلوب بعد ثلاثة، وللتوبة، وصلاة

قلت: والشيخ أشار إلى هذين الجوابين في الرسم، فالأول الثاني بقوله «اسم» وإلى الأول بقوله «به»، فإن «الباء» للسببية، وإزالة الجاسة رفع مانع.

وربما قيل: إن التعريف اللغوي شرطه الاطراد والانعكاس، وقد صرح به من اعتبره أعني الأصوليين والفقهاء. أما أهل العقول فلا يطلقون ذلك عليه، صرح به كثير منهم^١ والأعم غير مطرد فلا يكون تعريف النهاية^٢ حقيقياً ولا رسمياً ولا لفظياً، وخبر الواحد ليس حجة عند الناقص، ولو سلم فالمنفي طهارة مبيحة للصلاة لا مطلق الطهارة الذي هو المعروف. وأجيب بأن المراد بالتعريف اللغوي هنا عني قانون للغة، وهو ديدنهم في كتبها بالاستقراء. ويؤيده أن المنقولات أوضاع جديدة، فهو في قوة المخبر عما وضع له اللفظ، فجرى على اصطلاح ناقل الموضوعات، وخجعة الخبر معرفة في الأصول، والإضمار مخالف للأصل.

ويؤيده ما ذكره الشيخ الجليل المفيد أبو عبي^٣ في شرحه للنهاية حيث قال:
لم يقصد^٤ بذلك تحديد الوضوء ولا غسل ولا التيمم، وإنما قصد أن يكشف عن معنى هذه اللفظة في الشريعة

وعرفها القاضي السعيد أبو القاسم عبد العزيز بن البراج^٥ في الروضة^٦ بتعريف النهاية

١ انظر شرح الإشارات، ج ١، ص ٩٨-٩٩، ١٣٠٩ شرح لمشكاة، ص ٦٦: الجواهر النفيسة، ص ٢٢١

٢ تقدم تخرجه في ص ٩، التهامش ٤.

٣ هو الشيخ الجليل أبو علي الحسن ابن شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، الملقب بالمفيد الثاني (ح ٤٣٥-٥١١). له كتاب المرشد إلى سبيل التمسك وهو كتاب مفقود لم يصل إلينا، وهو شرح لكتاب النهاية لوالده، وللمزيد راجع للدرية، ج ١٤، ص ١١٠، وج ٢٠، ص ١٣٠٥ التفات المتيون، ص ٦٦-٦٧.

٤ يعني والله في النهاية.

٥ هذا الكتاب قد فقد ولم يصل إلينا، وجاء ذكره في فهرست منتخب الدين، ص ١٠٧ في عداد تصانيفه: وللمزيد

راجع للدرية، ج ١١، ص ٢٨٢.

الحاجة والاستخارة، ودخول الحرم و بمسجد الحرام ومكة والكعبة والمدينة
ومسجد النبي ﷺ. ولا تتداخل.

وزاد: ولم يكن ملبوساً أو ما يجري مجراه^١ فاحترز به عن المأخذ الطردي. وقال في
المهذب والموجز^٢:

الطهارة الشرعية هي استعمال الماء أو الصعيد على وجه تستباح به الصلاة. أو يكون
عبادة تحتص بعيرها^٣

ويرد عليه ما ورد على تعريف الهابة

وقال الشيخ في المبسوط والاقتصاد:

الطهارة عبارة عن إيقاع فعل في بدن مخصوصه على وجه مخصوص تستباح به
الصلاة^٤

وارتضاء الفاضل أبو عبد الله محمد بن إدريس وقال

المراد بقولنا «في البدن» لا حذر من إزالة المحاسن العبيية عن التوب، ويقولنا:
«مخصوصة» التحرز عن إزالة المحاسن عن البدن، والمراد بـ«المخصوصة» الأفعال
الحالة لا المحال ليدخل لعل، ويقولنا «على وجه مخصوص» القرية - قال - ولا
حاجة إلى ذكر الاستباحة لما بيته^٥

١ نقده عنه ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٥٦ - حيث قال وقد تحرز بعض أصحابنا في كتاب له مختصر.
وقال: الطهارة في الشريعة اسم لما يشترح به الدخول في الصلاة، ولم يكن ملبوساً أو ما يجري مجراه، والمحقق
في أجوبة المسائل المصرية، ضمن الرسائل التسع، ص ١٩٩، حيث قال واحترز القاضي عبدالعزير بن البراج
لذلك بأن زاد، ولم يكن ملبوساً أو ما يجري مجراه

٢ هذا الكتاب قد فُقد ولم يصل إلينا وجاء ذكره في فهرست متجب الدين، ص ١٠٧ في عداد تصانيفه.

٣ المهذب، ج ١، ص ١٩: قال الفاضل الهدي في المدهج السوية، الورقة ١٨ ألف - بعد نقل تعريف المهذب -
والتيقيد الأخير معناه أن لا يكون متاً تستباح به الصلاة، بل يصل لعيرها من العبادات كالطواف ودخول المساجد
ومس كتاب القرآن وبحوها، وإنما لم يُعبر بالنسبة إليه، بالاستباحة، لأن استباحتها بجميع أفرادها لا يتوقف على
الطهارة قطعاً إلا بالنسبة إلى العسل وبذلك، فأراد التعبير بما يشمل الكل.

٤ المبسوط، ج ١، ص ٤: الاقتصاد، ص ٢٤٠

٥ السرائر، ج ١، ص ٥٦ - ٥٧.

والتيتم يجب للصلاة والطواف الواجبين، ولخروج الجنب من المسجدين،
والندب ما عداه.
وقد تجب الثلاثة بالنذر وشبهه.

وعني به ما ذكره في تفسير تعريفه^١ وتريف تعريفها^٢.
قيل عليه^٣:

إن ما زعمه غير مما ارتضاه؛ لأنه في غيبة الإيهام بحيث لا يفهم منه شيء أصلاً على
التمين، ثم هو منطبق بلفظه على كثير مما يفعل في البدن غير الطهارة. ولو قال: إنما
أردت بالمخصوصة الوضوء والمسل والتيتم قلنا، فالتعريف إذن باللفظ الثاني لا الأول.
وقد كان متشاعلاً بتعريف لفظ واحد فصار متشاعلاً بعدة ألقاظ لا يدل عليها لفظ
التعريف، على أنه لو زال الطمس على هذا لتعريف بالمناية لا يمكن زواله بها في النهاية^٤.
بل كان قوله، «الطهارة أصل محصورة» أولى، ثم يفتر «المحصورة» بجميع ما يعبر
في التعريف^٥.

وقال الشيخ قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي رحمه الله:
الاحترار التام أن يقال: الطهارة التشرعية هي استعمال الماء أو الصعيد نظافة على وجه
تستباح به الصلاة وأكثر العبادات^٦.
وهذا التعريف الأخير لابن البراج^٧، ثم ينتقص بالمجدد، فإنه طهارة ولا حظ له في
الاستباحة^٨.

١. يعني تعريف المبسوط.

٢. يعني تعريف النهاية.

٣. القائل هو المحقق في أجوبة المسائل المصرية، ضمن الرسائل التسع، ص ٢٠٠.

٤. يعني لا يمكن زوال الطمس في تعريف النهاية بالنسبة والمجرد.

٥. أجوبة المسائل المصرية، ضمن الرسائل التسع، ص ٢٠٠.

٦. نقله عنه المحقق في أجوبة المسائل المصرية، ضمن الرسائل التسع، ص ٢٠١.

٧. المهدب، ج ١، ص ١٩، حيث قال: «كما تقدم - الطهارة التشرعية هي استعمال الماء أو الصعيد على وجه تستباح
به الصلاة، أو يكون عبادة تختص بغيرها».

٨. لاحظ أجوبة المسائل المصرية، ضمن الرسائل التسع، ص ٢٠١.

وقال الفقيه نجيب الدين محمّد بن أبي عائب^١ في المنهج^٢ الآتية:

الطهارة الشرعية إزالة حدث أو حكمه؛ لتؤثر في صحة ما هي شرط فيه فيخرج إزالة الغيث ويدخل التيمم.

ويشكل بأنّه تعريف للارم الطهارة، ثمّ يرد عليه النقض بالمجّدّد، مع أنّه دوري: لأنّ «هي» ضمير الطهارة^٣.

وقال الشيخ المحقق نجم الدين (نصر الله وجهه) في الشرائع: هي اسم للوضوء أو الغسل أو التيمم على وجه له تأثير في استباحة الصلاة^٤.

وإنّما أتى بـ «تأثير» ليدخل فيه كلّ من غسل الحائض ووضوئه، فإنّه لا يستباح بأحدهما وإنّما له مدخل في التأثير وردّ بترديد «أو».

وأحبّ بأنّ التردد في أقسام المحدود، وبانتقاصه طرداً بالأعضاء.

وجوابه: خرجت بالمسمّيات الثلاثة، فإنّ دلالة المطابقة هي المعتبرة، وبأنّه قد يستباح به غير الصلاة كالطواف، فلو قال: «في العبادة» كان أولى.

وجوابه: استباحة الصلاة لا تنفي ما عداها، وبأنّه تعريف الجنس بالنوع.

وجوابه يأتي^٥؛ وبأنّ كلّاً من الثلاثة يراد به موضوعه الشرعي أغنى عن

١ قال الشيخ آقا بزرك الطهراني في الأنوار الساطعة ص ١٤٩ هو الفقيه الذي يروي عن صفّي الدين محمّد بن معد بن عليّ الموسوي ويروي عنه أبو الفصائل أحمد بن طاوس الحلّي (م ٦٧٣).

وصفّي الدين الموسوي من مشايخ سديد الدين يوسف بن عليّ بن الطهر والد العلامة الحلّي، كما في الأنوار الساطعة، ص ١٧٥، فهو من علماء المائة السابعة.

٢ هذا الكتاب قد فُقد ولم يصل إلينا.

٣ قال الفاضل الهندى في المساهج السوية، الورقة ١٨ ب - بعد ما نقل تعريف المنهج الآتية - وأرد زيادة قوله: أو حكمه إدخال التيمم؛ لأنّه لا يرفع الحدث ولكن يرفع حكمه - وأورد عليه المصنّف في الشرح الدور؛ لأنّ هي ضمير الطهارة وهو مسموع، بل «هي» ضمير الإزالة.

٤ شرائع الإسلام، ج ١، ص ١١.

٥ يأتي في ص ١٨.

التأثير في استباحة الصلاة؛ لأنه لا يكون إلا مؤثراً، وإن أراد اللغوي استعمال المجاز الشرعي.

وجوابه: موضوعه الشرعي أعم من المؤثر في استباحة الصلاة ومن غيره، كما سلف في تعريف النهاية^١.

وقال في المسائل المصرية: هي استعمال أحد الطهورين لإزالة الحدث أو لتأكيد الإزالة^٢. وأتى بـ«التأكيد» ليدخل المجدد.

قيل: وهو غير منعكس؛ لخروج طهارة المصطر، إلا أن يلتزم بإزالتها الحدث، وهو ظاهر كلامه في المحتبر^٣؛ ولأن الطهور لا يعرف إلا بعد معرفة الطهارة فيدور.

وأجاب^٤ بإمكان معرفة طهورة الماء بقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾^٥ وطهورة التراب بقوله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وتربتها طهوراً»^٦.

١ سلف في ص ٩

٢ أجوبة المسائل المصرية، ضمن الرسائل التسع، ص ٢٠٢ وفيه: «الإزالة مع الحدث» بدل «الإزالة الحدث». وما أئتمناه مطابق لجميع النسخ. قال الفاضل الهندي في نسخ صحيح السوية، الورقة ١٨ ب - إشارة إلى ما أورده بعضهم من النص على هذا التعريف... ويُقهر بالتيتم لأنه لا يرفع الحدث، وهو مردود بأنه إنما أحد إزالة مع الحدث، وهو حاصل في التيمم بلا شبهة.

٣ المحتبر، ج ١، ص ٢٤٨

٤، يعني أجاب المحقق في أجوبة المسائل المصرية، ضمن الرسائل التسع، ص ٢٠٢

٥ الفرقان (٢٥): ٤٨.

٦ هذا الحديث مروي بأسانيد وألفاظ مختلفة رجع للسجود على الأرض، ص ٣٠ - ٣٤؛ واللفظ الذي نقله الشهيد هنا - عن أجوبة المسائل المصرية، ضمن الرسائل التسع، ص ٢٠٢ - مروي في الخلاف، ج ١، ص ٤٩٦، المسألة ٢٣٦؛ وروى بلفظ «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» في سنن ابن مساجة ج ١، ص ١٨٧ - ١٨٨، ح ١٥٦٧ وسنن النسائي، ج ١، ص ٢٤١، ح ٤٢٩؛ ومسند دارمي، ج ١، ص ٣٢٣، باب الأرض كلها طهور ما خلا المقبرة والحمام؛ وج ٢، ص ٢٢٤، باب الفيمة لا تمس لأحد فيها؛ وروى بلفظ «جعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً» في صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٧١، ح ٤/٥٢٢؛ وسنن الدار قطني، ج ١، ص ٤٠٩، ح ١/٦٥٨ و٢/٦٥٩؛ وروى بلفظ «جعلت لأرض لنا مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً» في مسند أبي عوانة، ج ١، ص ٣٠٣، باب إيمان نزول التيمم.

وقال في المعتبر: هي اسم لما يرفع حكم لحدث^١ واعترض عليه بالمجدد ثم عدل إلى تعريف الشرائع^٢، وعدوله عنه إليه بذل عسى إدخاله الوضوء المجدد في تعريف الشرائع ويمكن دخوله بقوله «له تأثير» فإنه أعم من القوة والفعل، ومع الاجتزاء بنية القربة - كما هو مذهبه^٣ - يمكن أن يكون له تأثير، وحينه لا يرد المقص على تعريف الشرائع بالمجدد، كما سبق إليه أفهام كثير.

وقال شيخنا الإمام الأعظم مصنف الكتاب (روح الله رسمه) في التحرير والتلخيص: الطهارة شرعاً ماله صلاحية التأثير في استباحة الصلاة من الوضوء والغسل والتميم^٤، وأتى بـ «الصلاحية» ليدخل المجدد، ولو قال «عبادة» - كما قال في نهاية الأحكام^٥ - كان أولى، ولقائل أن يقول: يخرج ماله تأثير وهو لأهم، عما هو أهم لم يدخل، وما دخل ليس أهم، ويمكن الجواب بالمنع من خروج ماله تأثيراً لا يعني بـ «ماله صلاحية التأثير» ما يكون مؤثراً، كالوضوء عن الحدث، وما لا يكون مؤثراً، ويجلح أن يكون مؤثراً، كالوضوء المجدد وقال في التذكرة: هي وضوء أو غسل أو تيمم تستباح به عبادة شرعية^٦، ولا يستفيض بالمجدد؛ لأن التعريف هنا للطهارة السبحة للصلاة، والمجدد غير مبيح للصلاة، ولا صالح لها على مذهبه^٧، أو أن يعي بـ «الاستباحة» هنا ما يعتم التحقيقية والتقديرية، وهي حاصلة في المجدد.

١ المعتبر، ج ١، ص ٣٥

٢ حيث قال بعد التعريف المذكور فالأقرب أن يقال: ثم ذكر تعريفه في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١١: هي اسم للوضوء أو الغسل أو التيمم على وجه له تأثير في استباحة الصلاة.

٣ شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٢.

٤ تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٤٣، الرقم ١٤، تلخيص المرام، ص ٥.

٥ نهاية الأحكام، ج ١، ص ١٩ الطهارة: شرعاً - الوضوء والغسل والتيمم، إذا وقع على وجه له صلاحية التأثير في استباحة عبادة مشروطة به.

٦ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٧.

٧ لأنه ذهب إلى أنه يجب في النية التقصد إلى رفع الحدث أو استباحة فعل مشروط بالطهارة، وقال: ولو جدد ندياً وذكر إخلال عضو من إحداهما أعاد الطهارة والصلاة، وانظر قواعد الأحكام، ج ١، ص ٢٠٦.

وقال في القواعد، الطهارة غسل بالماء أو مسح بالتراب، متعلق بالبدن على وجهه له صلاحية التأثير في العبادة^١.

وتحقيقه أن الطهارة المائية تحصل بالمسح، والترابية بالمسح الترابي، والغسل والمسح كالجنس، والتعلق بالبدن إلى آخره كالفصل، وبه يخرج غسل الثوب ومسح النعل والإتاء، وبصلاحية التأثير في العبادة يخرج غسل البدن بالماء والقدم بالتراب، ويدخل المجدد.

وقد أمعن فضلاء العصر^٢ في إيراد الشكوك على هذا المعرف، وحاصلها سبعة عشر: أ: يخرج الوضوء المطلق^٣ والطهارة المسحية، كوضوء المسح وتيمم الثلج، والارتماسية^٤.

وجوابه المراد بـ«الغسل» الإمساس بالماء، وهو شامل لكل فلا يلزم استعمال المشترك والحقيقه والمجاز.

ب: تعريف الجنس بالنوع، وهو دور.

١. قواعد الأحكام، ج ١، ص ١٧٧.

٢. سيأتي في كلام الشهيد، ص ٢٠، مورد أكثر هذه الأئمة المحقق نصير الدين علي بن محمد القاشي وهو من كبار العلماء وله تأليف في الفقه والحكمة، توفي سنة ٧٥٥ بالمشهد المقدس الفروي، كما في مجموعة الجبائي الورقة ١٢٦ ب: انظر ترجمته في فلسة الشيعة ص ٢١٤-٣١٦، قال في التنقيح الرابع، ج ١، ص ٢١-٢٢: وللعامة نصير الدين القاشي على هذا التعريف سؤلات عشرون في جرد مفرد، ورسائله هذه مفقودة لم تصل إلينا؛ وقال الشهيد الثاني في فوائد القواعد، ص ١٣: اعلم أن العلامة نصير الدين القاشي قد أورد على تعريف المصنف عشرين إيراداً، وأكثرها في غاية الجودة، والمحقق السيد ردّها إلى سبعة عشر، وأجاب عنها أجمع بأجوبة متكاملة غالباً، ونحن نشير إليها وإلى ما فيها.

٣. كذا في جميع النسخ، ولعل الصحيح يخرج الوضوء مطلقاً كما في فوائد القواعد، ص ١٤ حيث قال فيه: [الإيراد الثالث]: يخرج الوضوء مطلقاً، فإنه مركب من غسل بالماء ومسح به، وكل مركب من شيئين متغايري الوجود لا يصدق كل منهما على ذلك المركب، فلا يصدق على الوضوء أنه غسل بالماء، وظاهر أنه ليس مسحاً بالتراب، والمناهج السوية، الورقة ١٩ ألفه حيث قال فيه يخرج الوضوء مطلقاً لأنه ليس غسلًا محضاً، بل مركب منه ومن المسح، وانظر للتنقيح الرابع، ج ١، ص ٣٠.

٤. للتوضيح راجع فوائد القواعد ص ١٤؛ المناهج السوية، الورقة ١٩ ألفه.

وجوابه: إن سلَّمت النوعية جاز أن تكون معرفة النوع ناقصة بحيث لا تتوقَّف على معرفة الجنس، ومعرفة الجنس ستعاد من معرفة النوع الناقصة فلا دور.

ج: فيه ترديد، وجوابه مر^١.

د: إن أريد أحد الأمرين من الغسل أو المسح بعينه كان تعريفاً لنوع الطهارة لا لطبيعتها، أو لا بعينه فلا يكون المعين طهارة، والمطلوب لا يوجد إلا في ضمن مقيد.

وجوابه: المراد المطلق، ولا يلزم من عدم وجوده بدون المقيد عدم إرادته.

هـ: لم يُعَيَّن أيّ تعلق من علّة أو معلول أو إضافة أو عرض.

وجوابه: المراد به «تعلق العرض» بحقه وهو منطوق اللفظ.

و: ينقص طرداً بحو غسل الوجه.

وجوابه: ليس له الصلاحية المذكورة.

ز: يخرج بالبدن ما لا يحته، []

وحوابه: «التعلق به» يشمل جميعه وبعضه، وليس استعمالاً له في الجميع والبعض، بل

استعمال للتعلق فيهما على البذل.

ح: يخرج به أيضاً مسح الحبيرة.

وجوابه: التعلق أعمّ منه بواسطة وغيرها

ط: الصلاحية مستدركة، للاستباحة بوصفها الحائض والجنب عبادةً ما.

وجوابه: المراد العبادة المعهودة.

ي: ليس هنا ما يعيّن الصلاحية القريبة والبعيدة مع الصلاحية لهما، ولو عيّن خرج بعض

الأقسام.

وجوابه: هي المطلقة والتقريب ما تقدّم^٢.

١. مرّ ضمن الكلام عن تعريف شرائع الإسلام للطهارة، ص ١٤ حيث قال الشَّهيد: وأجيب بأنّ الترديد في أقسام المَحْدود.

٢. تقدّم أنّها في الجواب عن الإيراد الرابع.

يا : المؤثر^١ الإنسان لا الطهارة.

وجوابه: يؤثر في استباحة العبادة، وحذف المصاف من المجازات المشهورة.

يب: إن أريد التأثير التام خرج غسل الحائض، والناقص دخل غسل النجاسة.

وجوابه: المراد المؤثر المطلق في الاستباحة، وغسل النجاسة توجد الاستباحة بدونه.

يج: لا يراد كل عبادة ولا أيها كانت لحروج تطهارات^٢، ولا عين لمعين المعين^٣.

وجوابه: اللام للمهد وهو المعين.

يد: يصدق المعرّف على مصمضة الجنب ووضوئه.

وحوابه يعرف متا ذكر^٤.

يه: غسل التوبة بعدها فلا يؤثر.

وجوابه^٥: ليس طهارة.

يو: تخرج الطهارة العاسدة.

وجوابه: المعرّف الصحيحة.

يز: هذا المعرّف ليس حداً وهو ظاهر، ولا رسماً لعدم الخاصة.

وجوابه: الخاصة مركبة من القيود المذكورة.

١ أي المؤثر في العبادة، كما في هامش «ن، م».

٢ في هامش «ن، م»: إدهي من العبادة.

٣ هكذا في أكثر النسخ. قال الشهيد الثاني في فوائد القواعد ص ٢٠ في بيان هذا الإيراد، إن أراد بالعبادة لكل خرج جميع الطهارات، لأنه لا تأثير لها في مثل السواك والمضمضة والاستنشاق لكل الجنب مثلاً، مع أنه عبادة، وإن أراد البعض شيئاً أو غير معيّن ليس في اللفظ ما يدلّ عليه؛ وإن أراد بخاصة ما - أيّ بعض كان - لزوم الأول واستطراد اللام؛ لأنه نكرة، وفي المناهج السوية، الورقة ١٩ ب، الرابع عشر: لا يجوز أن يردّ بالعبادة كل عبادة ولا أيها كانت لخروج الطهارات، ولا عين المراد منها.

٤ الظاهر أنه أراد ما تقدّم في جوابي الإيراديين، التاسع والثالث عشر. وقال الفاضل الهندي في المناهج السوية، الورقة ١٩ ب: الخامس عشر، يدخل فيه مصمضة الجنب ووضوؤه والجواب ظاهر: أمّا عن الأول فبمنع أنها صالحة للتأثير في العبادة؛ وأمّا عن الثاني فلاّنها لا نسلم أنه ليس من الطهارة.

٥. في المناهج السوية، الورقة ١٩ ب الجواب يعرف من معرفة معنى الصلاحية فإنّه بذاته متا يصلح للتأثير.

وعرفها مُورِدُ أكثر هذه الأسئدة لعلامة محقق نصير الدين علي بن محمد القاشي^١، إذا أخذت صحيحة، بـ «أنها استعمال ظهور مشروط بالنية»^٢، فاستعمال ظهور يشمل جميع أنواع الطهارة، وبالمشروط بالنية يخرج غسل البدن والثوب من النجاسة. قلت، يرد عليه الدور المتقدم^٣، وجوابه جوابه، وينتقض في طرده بالفصل المدبوب والوضوء واليتيم المجازية^٤، وما تقدم من مسئلته^٥ مشعر باعتماده أنها طهارة، وهو مخالف لاصطلاح الأكثرين^٦.

وعرفها بعض العامة بأنها «عين اختصت بصفة تقتضي جواز القربان إلى الصلاة»، وآخرون بأنها «رفع مانع الصلاة من حدث أو خبث معاء، أو رفع حكمه بصميد»^٧. وهذا التعريفان قصد فيهما إدخال إرثه لحديث، وهو غير اصطلاحيا إلا على ما عرفه الشيخ أبو علي في شرح النهاية^٨ بأنها التطهير من النجاسات ورفع الأحداث، على أن الأول تعريف بالأحصى، والثاني غير شامل، ويعرف ممّا مرّ، والثالث دوري^٩، مع محالفته للمصطلح المشهور.

١. تقدّم في ص ١٧ أن رسالته حول تعريف الطهارة والبركات الواردة على تعريف قواعد الأحكام قد فُقدت.
٢. وعرفها الشهيد رحمه في اللعة الدمشقية، في أوّل كتاب الطهارة (حسن الموسوعة، ج ١٢) بهذا التعريف؛ وأيضاً في الدروس الشرعية، ج ١، ص ٧ (حسن الموسوعة، ج ١٩) بزيادة لإباحة للصلاة.
٣. يريد ما تقدّم في ص ١٣ في البحث عن تعريف أجوبة لمسائل المصرية حيث قال: لأنّ الطهور لا يعرف إلا بعد معرفة الطهارة فيدور.
٤. قال الشهيد الثاني في الروضة البهية، ج ١، ص ٢٩ - في بيان النقض على هذا التعريف - «أو ينتقض في طرده بالفصل المدبوب والوضوء غير الراجع منه واليتيم بدلاً منهما إن قيل به».
٥. كالتاسع والخامس عشر والسادس عشر.
٦. كما تقدّم في الصفحات السالفة.
٧. المعنى، ابن قتيبة، ج ١، ص ١٦، الشرح الكبير، ج ١، ص ٥. وانظر نقد هذا التعريف في الإنصاف، ج ١، ص ١٩ - ٢٠.
٨. تقدّم في ص ١١ أن قلنا إن شرح النهاية للشيخ أبو عبي قد فُقد ولم يصل إليها.
٩. في هامش «٥٠٥»: «إد التطهير مضافاً للطهارة».

وعرفت أيضاً بأنها «وضع الطهور مواضعه»^١؛ لقول النبي ﷺ: «لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه»^٢.

ويرد عليه الدور أيضاً، وأنه تعريف بالأخفى، والحدث لبيان كيفية الطهارة لا للتعريف، وعرفها صاحب الرافع والحاوي ركن الدين الحرجاني^٣ فيهما^٤ بـ:

«ما له صلاحية رفع الحدث أو استباحة لمصلاة مع بقائه». قال: والمراد بالأول المائتة

وبالثاني الترابية، ومع بقاء الحدث لإخراج إرالة الخبث؛ فإنه وإن أسيح به الصلاة،

لكن لا مع بقاء الحدث قال: وهو أجود للتعريفات فيما أظنه.

قلت: يرد عليه كثير مما تقدم كالترديد^٥ والصلاحية^٦، ويحتص بنقصه طرداً

بالإزالة المذكورة بالنسبة إلى المتبقي، فإنه يصدق عليها المعروف، كما اعتقده من صدق

استباحة الصلاة على الإزالة، وعكساً بالطهارة المائتة للمصطر^٧ على ما فسرته، فإنها ليست

صالحة لرفع الحدث عنده؛ لأنه زعم أن ذكر الصلاحية ليدخل الوضوء المجدد،

ولم يتعرض لميره.

١. انظر الإنصاف، ج ١، ص ٢-٢١.

٢. الانتصار، ص ١٤٦، المسألة ١٢٨ فتح المربع، ج ٣، ص ٢٩٧، تلخيص الصبير، ج ١، ص ٢١٧، ح ٣٢٦ باب صفة الصلاة.

٣. هو الشيخ الجليل الفاضل البارع محمد بن علي بن محمد الحرجاني من تلاميذ العلامة الحلي، له مؤلفات مائة، وألف كتابه الأبحاث في تفهيم الأحداث، سنة ٧٢٨ للمريد راجع كشكول البحراني، ج ١، ص ٩٠-٩١، مقاييس الأنوار، ص ١٣، الحقائق الراحنة، ص ١٩٤، الدرر، ج ١، ص ١٦٣، ج ٤، ص ١٢٢، ج ٦، ص ٢٢٤-٢٣٥ و٢٣٦، ج ١٦، ص ١٠ و٢٨١، مرآة الكتب، ج ٤، ص ١٨٨ و١٨٩، ج ٣، ص ٥.

٤. هذان الكتابان صارا مفقودين ولم يصل إليهما.

٥. تقدم في ص ١٤ ضمن الكلام عن تعريف شرائع الإسلام بطهارة.

٦. تقدم في ص ١٨ في الإيراد التاسع على تعريف قواعد الأحكام.

٧. قال الفاضل الهندي في المتاهج السويقة الورقة ٢٠ ألف المراد بالمصطر دائم الحدث، ولو لم يُصطر نفسه بشمول صلاحية الرجوع لمائتة واختصاص صلاحية الاستباحة بالترابية لم يكن إشكال في دخول هذه الطهارة في الثاني - وذكر الوضوء المجدد يكون للتشيل، وحيث لا يدخل جميع المائتات بلا إشكال.

فالأولى أن يراد بـ «الصلاحية» ما كان مستعداً للرفع لولا العارض، فحينئذ يتم كلامه: أن الرفع يشمل المائتة ويتنقض عكساً أيضاً بكن من وضوء الحائض وغسلها، فلو قال: «ما له صلاحية التأثير في رفع الحدث» دخلاً.

وللإمام المحقق نجم الدين ❦ هـا كلام حسن، قال.

إنما وقع الاختلاف في عبارات تعريف الطهارة؛ لأن اللفظ الواقع على المعاني المختلفة بالاشتراك اللفظي يحسر إيضاحه، كلفظ «العين» مثلاً لما وقع على الباصرة والمال والشمس، إلى غير ذلك من معانيه تسعة عشر - على ما قيل^١ - لم يمكن تعريفه إلا بذكر موضوعاته، وكذلك الطهارة الواقعة على العسل تارة لاستباحة العادة، وتارة لآلها كالعسل المندوب، وكالوضوء فإنه يقع مع إرادة الاستباحة والتجديد، والتميم كذلك، وليس هناك قدر مشترك بين هذه الحقائق المختلفة، فمن ثم تعذر تعريفها بتعريف واحد، بل إننا أن نعرف كل فرد من أفرادها، أو نعرف بحسب الإيضاح لمستأها^٢.

وأقول: هنا مزيد بحث، وهو أن في إخراج نحو وضوء الحائض وإدخال المجدد مناقشة، وذلك لأن التعريف إن كان بالطهارة لسيحة للصلاة فينبغي إخراج المجدد منه عند من لا يكفي بنية التعزب منفردة؛ لأنه غير صالح للتأثير، اللهم إلا أن يراد بالصلاحية البعيدة، وهو أنه لو اقترن به ما يجب اقتران غيره به لا أثر، فيدخل وضوء الحائض، هذا، والصلاحية حاصلة لكل وضوء من حيث هو، وما بالذات لا يزيله ما بالعرض، فينبغي إدخاله، فاللازم أحد الأمرين: إما إدخالهما وإخراجهما.

١ راجع الصحاح، ج ٤، ص ٢١٧٠ - ٢١٧١؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٠١ - ٣٠٩؛ القاموس المحيط، ج ٤، ص ٢٥٣، «عين». قال الزبيدي في تاج العروس (الطبعة القديمة)، ج ٩، ص ٢٨٧، «عين» - أو وصل معانيها الترخ بها، الدين السبكي في قصيدة له صيغة مدح بها أعمام - إلى حسنة ثلاثين معنى... وأوصلها المصنف في كتابه هذا إلى سبعة وأربعين مرتبة على العروف. وفي كتابه البصائر ما يصف على خمسين رتبة على حروف التهجئة، ولنظر مجال المناقشة في بعض ما ذكره، فإن - والمذكور في القرآن سبعة عشر - وقال شيخنا: معاني العين رادت على المائة... قلت. وتفصيل ما ذكره الله السبكي في...

٢ أجوبة المسائل المصرية، ضمن الرسائل التسع، ص ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣، والعبارة منقولة بالمعنى.

وإن كان التعريف لما يقع عليه لفظ «طهارة» صحيحاً أو لا، مبيحاً أو غيره، فلا معنى للتقييد بالمبيح للصلاة أو بالصالح له، إذ هو تعريف لبعض ما وقع عليه لفظها، وظاهر أنه غير منعكس.

ثم تقسيمهم في صدور كتبهم الطهارة إلى واجب وبدب، والندب إلى المجدد ووضوء الحائض وغسل الجمعة والتميم للجنازة إلى غير ذلك مشعر بمقولة الطهارة عليها، فيختل التعريف أو يفسد التقسيم، مع إمكان أن يكون لمعرف المعنى الأول والمقسم الثاني، فيقال في تعريف المعنى الأول: «الطهارة استعمال الماء أو الصعيد لإباحة الصلاة مشروطاً بالقرية»، وفي تعريف الثاني: «استعمال الماء أو الصعيد لتحصيل مستى الوضوء أو الغسل أو التيمم».

وفي تعريف الغسل: «مماسّة الماء للبدن تحقيقاً أو تقديرًا لإباحة الصلاة بشرط القرية»، وفي الوضوء: «مماسّة الماء للأعضاء الخمسة لإباحة الصلاة بشرط القرية». وفي التيمم: «استعمال طيب الصعيد أو بدله لإباحة الصلاة بشرط القرية». هذا للمأخوذ من المعنى الأول، ومنه يظهر المعنى الثاني.

وإن دار في جلدك أن تعريف الطهارة بأي معنى أخذ يمنع من إدخال مباحث الأواني والأسار والجلود في كتابها، فادرأه بما مرّ على فكرك في عنفوان المسألة، ولست مدّعياً للإحاطة، والله المحيط.

النظر الثاني في أسباب الوضوء وكيفيته

إنما يجب الوضوء من البول، والعنط، والريح - من المعتاد - والنوم الغالب على الحائتين، والجنون، والإغماء، ولسكر، والاستحاضة القليلة لا غير. ويجب على المتحلّي ستر العورة، وعدم استقبال القبلة واستدبارها في الصحاري والبيان، وغسل موضع البول بالماء خاصة، وكذا مخرج الفائط مع التعدي حتى تزول لعين والأثر. ويتخير مع عدمه بين ثلاثة أحجار طاهرة - وشبهها - مزيل للعين وبين الماء ولو لم ينق بالثلاثة وجب الزائد، ولو نقي بالأقل وجب الإكمال، ويكفي دو الحيات الثلاث.

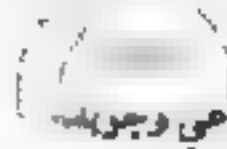
ويستحب تقديم اليسرى دحولاً واليمنى خروجاً، وتغطية الرأس، والاستبراء، والدعاء دخولاً وخروجاً وعند الاستنجاء وإفراغ منه، والجمع بين الماء والأحجار.

ويكره الجلوس في الشوارع، والمشارع وفي التّزال وتحت المثمرة ومواضع اللعن، واستقبال النّيرين والريح بالبول، والبول في الصلبة وثقوب الحيوان وفي الماء، والأكل والشرب، والسواك، والاستنجاء باليمين، وباليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى وأنبيائه وأئمنته عليهم السلام، والكلام بغير الذكر والحاجة وآية الكرسي.

● ويجب في الوضوء النية، وهي إرادة الفعل لوجوبه أو ندبه مستقرباً - وفي وجوب رفع الحدث أو الاستباحة قولان - واستدامتها حكماً إلى الفراغ. فلو نوى التبرّد خاصّةً، أو ضمّ الرئاء بطل، بخلاف ما لو ضمّ التبرّد. ويقارن بها غسل اليدين، وتنضيق عند غسل الوجه.

قوله (قدّس الله نفسه وطهر ربه): «ويجب في الوضوء النية، وهي إرادة الفعل لوجوبه أو ندبه مستقرباً، وهي وجوب رفع الحدث أو الاستباحة قولان». أقول: للأصحاب في نية الطهارة عبارات خمس^١:

إحداها: الاجتزاء بالقرية، وصورتها «أتوضأ - مثلاً - قرية إلى الله» وهو اختيار النهاية^٢. لقوله تعالى: «وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ»^٣. دلّ على القرية وهو من مفهوم الحصر، فلو زيد عليه كان نسخاً، لمساواة الزيادة للإثبات أو النفي اللذين هما معناه وإلا فهي تقرير^٤.



وجوابه: منع المنافة لمجامعتها ما أدهى وجوبه. وثانيتهما: أن تجب مع ذلك نية الوجوب، وهو اختيار الشيخ نجم الدين في الشرائع^٥. وظاهر مذهب المصنّف في هذا الكتاب الوجوب يقع الفعل على وجهه ولا يتم إلا بذلك.

١. قال في ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٢٢ - ٢٤ (ضمن الموسوعة، ج ٦) القول في كيفيتها. وللأصحاب فيها عبارات: [أحدها]: القرية. ثانيها: أن يوي رفع الحدث أو استباحة. ثالثها التصريح بالقرية وأحد الأمرين، ولا يشترط الوجوب ولا الندب... رابعها الاستباحة. خامسها الجمع بين القرية والوجه والرفع والاستباحة... سادسها الجمع بين الأربعة وبين الطاعة... سابعها اعتبار الوجوب أو وجهه إن كان واجباً، أو الندب للامتياز... ثامنها: إطلاق النية... قلت والذي دلّ عليه الكتاب والسنة هو القرية والاستباحة، والباقي مستفاد من اعتبار... -

٢. النهاية، ص ١٥: والنية في الطهارة واجبة. ومثى نوى الإنسان بالطهارة القرية جار أن يدخل بها في صلوات النوايل والفرائض.

٣. البقرة (٩٨)، ٥.

٤. لاحظ أيضاً الفوائد، ج ١، ص ٢٥ وانظر التفتيح الرائع، ج ١، ص ٧٥.

٥. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٢... وكيفيتها أن يوي الوجوب أو الندب والقرية وهو يجب نية رفع الحدث أو استباحة شيء. متى اشترط فيه الطهارة؟ ألا يظهر أنه لا يجب

وغسل الوجه بما يسمّى غسلًا من قصاص شعر الرأس إلى محادر شعر الذقن طولاً، وما دارت عليه الإبهام والوسطى عرصاً من مستوي الخلق، وغيره يحال عليه. ولا يجرى منكوساً. ولا يجب تخيل اللحية وإن خفت أو كانت للمرأة.

وثالثها. أن يجب مع القربة الاستباحة لا الوجوب ولا التدب. وهو مذهب السيد المرتضى علم الهدى ^١ وظاهر الشرح في الاقتصاد ^٢ واختيار المحقق نجم الدين في المعبر ^٣ والطهارة ^٤ وزاد الصحة مع نية الوجوب أو التدب غير المطابقين. وأحاط عن حجة القول الثاني بأنه كلام شعري، وتقدير أن يكون له حقيقة يخطئ الناي في نيته ولا يخرج الطهارة عن التقرب والاستباحة ^٥.

للمرتضى ^٦ قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا^٦﴾ الآية والمراد اغسلوا لأجل الصلاة، لأنه المتعارف من قولهم: «إِذَا لَقِيتَ الْعَدُوَّ فَحَدِّثْهُ بِسَلَامِكَ»، وإذا لقيت الأمير فحدّثه بسلامك أي لأجل لقاء العدو والأمير، ولا ينفي بالاستباحة إلا إرادة الوضوء للصلاة ^٧ قال المحقق في المعبر وتحوير سنة رفع الحدث لأنه معنى الاستباحة ^٨. وهو مسلم في حق المختار بمعنى اللزوم، أما نحو المستحاضة فلا، إلا أن يقصد به رفع حكم الحدث.

١. المسائل الناصية، ص ١٠٩، المسألة ٢٤، وحكي عنه في أجوبة المسائل الطهرية، ضمن الرسائل التسع، ص ٣١٧، ومختلف الشيعة، ج ١، ص ١٠٧، المائدة ٦٥.

٢. الاقتصاد، ص ٢٤٣.

٣. المعبر، ج ١، ص ١٣٩، وفي اشتراط نية الوجوب أو التدب تردد، أشبهه عدم الاشتراط.

٤. أجوبة المسائل الطهرية، ضمن الرسائل التسع، ص ٣١٧.

٥. أجوبة المسائل الطهرية، ضمن الرسائل التسع، ص ٣١٧-٣١٨، وما يقوله المتكلمون - من أن الإرادة تؤثر في حسن الفعل وقبحه - وإذا بوى الوجوب، والوضوء مدوّن، فقد قصد إيقاع الفعل على غير وجهه - كلام شعري، ولو كان له حقيقة نكان الناي مخطئاً في نيته، ومم تكن النية مخرجة للوضوء عن التقرب به، ولا عن قصد به للاستباحة.

٦. المائدة (٥) ٦.

٧. المسائل الناصية، ص ١٠٩، المسألة ٢٤.

٨. المعبر، ج ١، ص ١٣٩، ويشتراط نية استباحة الصلاة أو رفع الحدث، ومقتضاها واحد، وهو إزالة المانع أو استباحة فعل لا يصح إلا بالطهارة كالطواف، وانظر أيضاً في ص ٢٤٨ و ٣٩٥.

ورأبعتها: مذهب الشيخ في المبسوط^١ وفاضل ابن إدريس^٢ والمصنف^٣ في أكثر كتبه^٤. وهو الجمع بين التقرب والوجوب أو التنب أو التنب وأحد الأمرين^٥. وتقريبه يظهر مما تقدم. ولقوله^٦: «وإنما لكل امرئ ما نوى»^٧. فلا يحصل الواجب والرافع أو المبيح إلا بنية. وخامستها: وجوب الجمع بين ما تقدم وبين لأمرين. وهو مذهب الشيخ أبي الصلاح التقي بن نجم الحلبي^٨. وقطب الدين الراوندي، ومعين الدين المصري^٩ في ثبات منسوبة

١ المبسوط، ج ١، ص ١٩. وكيفية أن يوي رفع الحدث أو استحالة فعل من الأعمال التي لا يصح فعلها إلا بطهارة مثل الصلاة والطواف فإذا نوى استحالة شيء من ذلك أجزأ. وهذه العبارة تدل على اعتبار نية رفع الحدث أو الاستحالة دون الوجوب أو التنب. قال في جامع المقاصد ج ١، ص ٢٠٠ وقيل بالاكتفاء برفع الحدث أو استحالة فعل مشروط بالطهارة وهو قوله في المبسوط، والظاهر أنه يريد به مع القرينة وفي مدارك الأحكام، ج ١، ص ١٨٦ وقيل بضم الرفع أو الاستحالة إلى القرينة. وهو اختيار الشيخ في المبسوط والمصنف في المختار، وراجع إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٤.

٢ السرار ج ١ ص ٩٨ و ١٠٠ فائدة كتاب الطهارة، وصح في نوى وجوبه على الجملة أو الوجه الذي له وجب. وكذا إن كان تبدأ باليمين الواجب من التنب، ولو قومه على الوجه الذي كلف به معه. فمثل وراجع إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢١ - ٢٥.

٣ قواعد الأحكام، ج ١، ص ١٩٩ مختلف الشيعة، ج ١، ص ٧ - ١٠ - ١٢ - ١٣. المسألة ٦٥: فإذا نوى رفع الحدث مع باقي الصفات من الوجوب أو التنب والقرينة أجزأ، تذكره صفها، ج ١، ص ١٤٠ - ١٤١. المسألة ٣٩: نهاية الأحكام، ج ١، ص ٢٩ - ٣٠ وانظر تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٧٤ في أفعال الوضوء.

٤ جاء في «ن» ع، ق، زه إلا أن الشيخ لم يصرح بالوجه وقرينة. وهذه العبارة لم ترد في «ن» ش، «ن» ح، «ن» و شطبت في «م».

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٣، ج ٢١٨، وج ٤، ص ١٨٦، ج ٥١٩، الأسالي، الشيخ الطوسي، ص ٦١٨، ج ١٠/١٢٧٤، صحيح البخاري، ج ١، ص ٢، ج ١، صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٥١٥ - ١٥١٦، ج ١٥٥/١٩٠٧، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٤١٣، ج ٤٢٢٧، سنن الدارقطني، ج ١، ص ١٣٦، ج ١/١٢٧، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٦٢، ج ٢٢٠١، الجامع الصحيح، ج ٤، ص ١٧٩ - ١٨٠، ج ١٦٤٧، سنن النسائي، ج ٦، ص ١٥٨ - ١٥٩، باب الكلام إذا قيد به فيما يحتمل معناه سلسلة الإمبر، ص ١٠٠ - ١٠٢، ج ٣٤.

٦ الكافي في الفقه، ص ١٣٢. النتيجة. وحقيقته الحرم عليه بصفاته المشروعة لرفع الحدث واستحالة الصلاة لوجوبه قرينة إلى مكلفه سبحانه.

٧ هو العالم البارع سالم بن بدران بن علي بن سالم، أستاذ معوجه بصير الدين الطوسي (م ٦٧٢) كتب له إجازة سنة ٦٢٩ نظر الآثار الساطعة، ص ٧١ و ١٦٨، الدرر، ج ١٦، ص ٥٥ - ٥٦، بهار الأنوار، ج ١٠٧، ص ٢٦ - ٢٧.

وغسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع، ويدخل المرفقين في الغسل. ولو نكس بطل. ولو كان له يد رائدة وحب غسلها، وكذا اللحم الزائد تحت المرفق والإصبع الزائدة. ومقطوع اليد يغسل الباقي، ويسقط لو قطعت من المرفق. ومسح بشرة مقدم الرأس أو شعره المختص به بأقل اسمه. ولا يجزئ الغسل عنه. ويستحب المسح مقبلاً، ولا يجوز على حائل كعمامة وغيرها. ومسح بشرة الرجلين بأقل اسمه من رؤوس الأصابع إلى الكعبين، وهما مجمع القدم وأصل الساق. ويجوز منكوساً كالرأس. ولا يجوز على حائل كخف وغيره اختياراً، ويجوز للتقية ولضرورة. ولو غسل مختاراً بطل وضوءه. ويجب مسح الرأس والرجلين ببقية نداوة الوضوء، فإن استأنف ماءً جديداً بطل وضوءه، فإن جفأ أخذ من لحيته وأشفار عينيه ومسح به، فإن جفأت بطل.

ويحب الترتيب: بدأ بعسل الوجه، ثم اليد اليمنى، ثم اليسرى، ثم بمسح الرأس، ثم الرجلين ولا ترتيب بينهما.

إليهما^١، جمعاً بين الأقوال وأدلتها، وسية كل من الرفع والاستباحة بالمطابقة؛ لأن اللزوم ليس بين، والاتحاد غير حاصل. ويرد مع عدم اللزوم البين لو سلمت المغايرة واشترط أحدهما.

وأقول: ما ذكره المحقق^٢ من هي نية وجوب بطرد في كل نية ولم يقل هو به، وإن كان ما ذكره أقرب. ولو ضمّ المكلف لجميع واعتقد وجوب الصمّ خطأ في اعتقاده وصححت الظهارة على القول بعدم وجوب الصمّ.

١. في فهرست مستجب الدين، ص ٨٧ في ترجمة قطب الدين الراوندي له تصانيف، منها: كتاب النيات في جميع العبادات؛ وانظر الدرر، ج ٢٤ ص ٤٣١. وهذا الكتاب والذي يُنسب إلى معين الدين المصري مُقتدا ولم يصل إلينا.

٢. المختار ج ١، ص ١٣٩؛ أجوبة المسائل الطبرية، ص ١٣١؛ الرسائل التاسع، ص ٢١٧.

وتجب الموالاة، وهي المتابعة، اختياراً، فإن آخر فجف المتقدّم استأنف،
و ذو الجبيرة ينزعها أو يكرر الماء حتى يصل البشرة إن تمكّن، وإلا
مسح عليها.

وصاحب السلس يتوضأ لكل صلاة، وكذا المبطلون.
ويستحب وضع الإناء على اليمين، والاعتراف بها، والتسمية، وتشية
الفسلات، والدعاء عند كل فعل، وغسل اليدين قبل إدخالهما الإناء مرةً من
النوم والبول، ومرتين من الغائط، وثلاثاً من الجبابة، والمضمضة، والاستنشاق،
وبدأة الرجل بطاهر ذراعيه في الأولى وبباطهما في الثانية عكس المرأة،
والتوضؤ بهما.

وتكره الاستعانة، والتمنل. وتحرم التولية اختياراً.
ويجب الوضوء وجميع الطهارات بماء مطلق طاهر مملوك أو مباح.
ولو تيقن الحدث وشك في الطهارة، أو بيقينهما وشك في المأخر، أو شك في
شيء منه وهو على حاله أعاد
ولو تيقن الطهارة وشك في الحدث، أو شك في شيء منه بعد الانصراف
لم يلتفت.

● ولو جدّد ندباً ثم ذكر بعد الصلاة إخلال عضو جهل تعيينه أعاد الطهارة
والصلاة، إلا مع ندبة الطهارتين، ولو تعددت الصلاة أيضاً أعاد الطهارة والصلاتين.

قوله: «ولو جدّد ندباً ثم ذكر بعد الصلاة إخلال عضو جهل تعيينه أعاد الطهارة
والصلاة، إلا مع ندبة الطهارتين».

أقول: هذا فرع على الأقوال السابقة؛ فعلى الأول يطلق الإجزاء، وعلى الثاني يستثنى
ما فقد فيه الوجوب أو الندب في موضعهما، وعلى الثالث يستثنى ما فقد فيه الاستباحة أو
الرفع، وعلى الرابع ما فقد فيه الوجوب أو أحد الأمرين، وعلى الخامس ما فقد فيه كل فرد
من المجموع. وينفرد أيضاً عليها غسل جزء وجب في ندب، ووجود سبب وجوب أو رفع

ولو تطهر وصلى وأحدث، ثم تطهر وصلى، ثم ذكر إخلال عضو مجهول أعاد الصلاتين بعد الطهارة إن اختلفتا عدداً، ولا فالعدد.

أو استباحة في أثناء طهارة حالية عنها، وتدخل الوضوء والغسل، وغيرها.

وقول المصنف: «إلا مع ندبة الطهارة» يريد به عدم الإعادة لو كانتا مسندوبتين وهو على اختياره هنا، لعدم اشتراط نيّة الاستباحة أو الرفع - بأن يتوضأ قبل حصول السبب، ثم يجدد الوضوء، ثم يدخل الوقت فيصلّي به، ثم يذكر الإخلال المجهول، فإن الجزم حاصل بسلامة طهارة منهما.

أقول: وكذا مع وجوبهما، كما لو توضأ في الوقت، ثم نذر التجديد فتوضأ آخر وذكر الإخلال المجهول وكذلك مع نذر الأول ووجوب الثاني.

أما على القول باشتراط نيّة الاستباحة أو رفع أوهما فقد قال شيخنا المرتضى الإمام عميد الدين (قدس الله روحه) ^١ في الدرر:

يمكن أن يحصل ذلك في طهارتين مندوسين قبل السبب، بأن يتوضأ، ثم يدخل على الوضوء الأول، ويتوضأ ثانياً ساوياً بينهما الاستباحة، فإنه يجرم أن هناك طهارة مبيحة مع الإخلال المذكور ولا يرد كونه غير مكثف حاله العلة، لأنه غير مكثف بالمدهول عنه، وكلاماً في المذكور، ولا كونه على حالة لو ذكر لهما حرم، لأننا نصبر جرمه حال النيّة، كما لو شهد المدلان ظاهراً فصام، فإنه على حالة لو علم فسقهما لهما جرم.

وأقول: يمكن أيضاً أن يتيقن الحدث السابق على زمان الأولى ويشك في الطهارة، أو يتيقنهما ولا يعلم حاله قبل زمان الطهارتين، ثم يذكر بعد الطهارة الثانية تقدم الحدث على الأولى، فإنه يسوغ له الطهارة بجرم معتبر شرعاً

وهنا فائدة

وهو أن الشيخ أبا جعفر في المبسوط أوجب نيّة الاستباحة ولم يوجب إعادة الصلاة في

١ راجع ترجمته في البحث عن أساتذة الشهيد ومشايخه (ضمن الموسوعة، المدخل)

الإحلال من الواجب والمجدّد ندباً^١. عتوهم بعض^٢ المناقصة بين كلاميه ولا مناقضة؛ لأنّ نيّة الاستباحة إنّما تكون معتبرة مع الدّكر، أمّا إذا ظلّ المكلف حصولها فلا، فإذا جدّد وصادف حدثاً في نفس الأمر كان مرتفعاً، كيف وهم يعلنون مشروعيّة المجدّد باستدراك ما عساه فات في الأوّل؟^٣ ومثله استحباب العسل أوّل ليلة من شهر رمضان تلاقياً لما عساه فات من الأغسال الواجبة، والاتّفاق واقع على إجراء يوم الشكّ بيّة التّنب عن الواجب^٤، والصدقة بدرهم تمرّاً كفّارة لما لعله لرمه في الإحرام^٥ ففتح هذا الباب يودّي إلى سدّ باب الاحتياط. هذا تقرير كلامه رحمه الله وتبعه في المعتمد، قال: لأنّه قصد الصلاة بطهارة شرعيّة^٥.

١ المبسوط، ج ١، ص ١٩، ٢٤-٢٥ وكيفيّة أنّ يوقى رفع لحدث أو استحابة فعل من الأفعال التي لا يصحّ فعلها إلا بطهارة، فإنّ صلى الطهر بطهارة ولم يحدّث وحدّ الوضوء ثمّ صلى العصر، فالعصر صحيحة على كلّ حال... فإنّ توضّأ ولم يحدّث، ثمّ جدّد الوضوء وصلى عصره، ثمّ ذكر أنّه كان ترك عصواً من الأعضاء في إحدى الطهارتين كانت صحيحة؛ لأنّه أيّ الطهارتين كانت كمنة صحّت الصلاة لصحتها، سواء كانت الأولى أو الثانية.

٢ هو العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٤٢، المسألة ٩٥، حيث قال والعجب أنّ الشيخ في المبسوط احتار ما قلناه نحن في صفة البيّة، ثمّ ذكر هذا الفرع ندي لا يسحب عليه؛ وانظر مدارك الأحكام، ج ١، ص ٢٦٠.

٣ الخلاف، ج ٢، ص ١٨٠، المسألة ٢٣، وانظر المعتمد ج ٢ ص ٦٥١، تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٩، ضمن المسألة ٨: منتهى المطلب، ج ٩، ص ٤٤: من ذلك الأحكام، ج ٦، ص ٣٥.

٤ انظر المبسوط، ج ١، ص ٣٨٢، السرائر، ج ١ ص ٦١٦، شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٥٣، منتهى المطلب، ج ١١، ص ٤٤٠، تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٢٨٢، المسألة ٦٩٧، جامع المقاصد، ج ٣، ص ٢٧٢، مجمع الفائدة والبرهان، ج ٧، ص ٣٧٧، مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٢٦٨-٢٦٩.

٥ المعتمد، ج ١ ص ١٤٠.

النظر الثالث في أسباب الغسل

إنما يجب بالجنابة، والحيض، والاستحاضة، والنفاس، ومسّ الأموات من الناس بعد بردهم بالموت وقبل الغسل، وغسل الأموات.
وكلّ الأغسال لا بدّ معها من الوضوء، لا الجنابة.
فهنا مقاصد:

المقصد الأول في الجنابة

وهي تحصل للرجل والمرأة بإزالة المنى مطلقاً، وبالجماع في قبل المرأة حتى تغيب الحشفة، وفي دبر الآدمي كذلك وإن لم يهرل.
ولو اشتبه المنى اعتبر بالشهوة، والدفق، وفتور الجسد، وفي المريض لا يعتبر الدفق.

ولو وجد على حسده أو ثوبه المختصّ به متناً وجب الغسل، ولا يجب في المشترك.

ويحرم عليه قراءة العزائم وأبعاضها، ومسّ كتابة القرآن أو شيء عليه مكتوب اسمه تعالى أو أسماء أنبيائه وأئتمته عليهم السلام، واللبث في المساجد، ووضع شيء فيها، والاجتياز في المسجدين.

ويكره الأكل والشرب - إلا بعد المصمصة والاستنشاق - ومسّ المصحف، والنوم - إلا بعد الوضوء - والحضاب، وقراءة ما زاد على سبع آيات، وتشتدّ الكراهية فيما زاد على سبعين.

ويجب عليه الغسل. ويجب فيه النية عند الشروع مستدامة الحكم حتى يفرغ،
وغسل بشرة جميع الجسد بأقله، وتخليل ما لا يصل إليه الماء إلا به، والترتيب:
يبدأ بالرأس ثم الجانب الأيمن ثم الأيسر، لا في الارتماس.
ويستحب الاستبراء - فإن وجد بللاً مشتبهاً بعده لم يلتفت، وبدونه يعيد
الغسل - وإمرار اليد على الجسد، وتخليل ما يصل إليه الماء، والمضمضة،
والاستنشاق، والغسل بصاع.
وتحرم التولية. وتكره الاستعانة.
ولو أحدث في أثنائه بما يوجب الوضوء أعاده.

المقصد الثاني في الحيض

وهو في الأغلب أسود، حار، يخرج بحرقه من الأيسر.
فإن اشتبه بالعدرة، فإن خرجت القطة مطوقة فهو عذرة، وإلا فحيض.
وما قل التسع، ومن الأيمن، وسيد الهاس. وأقل من ثلاثة متوالية، والزائد عن
أكثره وأكثر النفاس ليس بحيض.
وتياس غير القرشية والنبطية ببلوغ خمسين، وإحداهما يستين.
وأقله ثلاثة أيام متواليات، وأكثره عشرة هي أقل الطهر، وما بينهما بحسب
العادة، وتستقر شهرين متفقين عدداً ووقتاً.
والصفرة والكدرية في أيام الحيض حيض، كما أن الأسود الحار في أيام
الطهر فساد.

ولو تجاوز الدم عشرة، رجعت ذات العادة المستقرة إليها، وذات التمييز إليه،
فإن فقد رجعت المبتدئة إلى عادة أهلها، فإن اختلفن أو فقدن رجعت إلى أقرانها،
فإن اختلفن أو فقدن تحيضت في كل شهر بسبعة أيام أو بثلاثة من شهر وعشرة
من آخر، والمضطربة بالسبعة أو الثلاثة والعشرة.

ولو ذكرت أول الحيض أكملته ثلاثة، ولو ذكرت آخره فهو نهايتها، وتعمل في باقي الزمان ما تعمله المستحاضة، وتغتسل لانقطاع الحيض في كل وقت محتمل، وتقضي صوم أحد عشر.

ولو ذكرت العدد خاصة عملت في كل وقت ما تعمله المستحاضة، وتغتسل للحيض في كل وقت يحتمل الانقطاع، وتقضي صوم عاداتها.

هذا إن نقص العدد عن نصف الزمان وسواها، ولو زاد فالزائد وضعفه حيض، كالخامس والسادس لو كان العدد ستة في العشرة.

وكل دم يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض.

ولو رأت ثلاثة وانقطع، ثم رأت العاشر خاصة فالعشرة حيض.

ويجب عليها الاستبراء عند الانقطاع لدون العشرة، فإن خرجت القطنه نقيّة فظاهر، وإلا صبرت المعتادة يومين ثم تغتسل وتصوم، فإن انقطع على العاشر مضى ما صامته، وإلا فلا. والمستلثة تصير حتى تنقي أو تمضي عشرة.

وقد تتقدم العادة وتأخره قلّ رأت بعدة للطرفين أو أحدهما، ولم يتجاوز العشرة فالجميع حيض، وإلا فالعادة.

ويجب الغسل عند الانقطاع كغسل الجنابة ويحرم عليها كل مشروط بالطهارة كالصلاة والطواف ومسّ كتابة لقرآن. ولا يصحّ منها الصوم. ولا يصحّ طلاقها مع الدخول وحضور الزوج أو حكمه.

ويحرم اللبث في المسجد، وقراءة العزائم وتسجد لو تلت أو استمعت.

ويحرم على زوجها وطؤها فيعزّر، ويستحبّ الكفارة في أوله بدينار، وفي أوسطه بنصفه، وفي آخره بربعه.

ويكره بعد انقطاعه قبل الغسل، والخصاب، وحمل المصحف، ولمس هامشه، والجواز في المساجد، وقراءة غير العزائم، والاستمتاع منها بما بين السرة والركبة. ويستحبّ أن تتوضأ عند كل صلاة وتجلس في مصلاها ذاكرة.

ويجب عليها قضاء الصوم دون الصلاة.

المقصد الثالث في الاستحاضة والنفاس

دم الاستحاضة في الأغلب أصفر، بارد، رقيق، يخرج بفتور، والناقص عن ثلاثة ممّا ليس بقرح ولا جرح، والزائد عن العادة مع تجاوز العشرة، وعن أيام النفاس، ومع اليأس استحاضة. فإن كان الدم لا يغمس القطنه وجب الوضوء لكل صلاة وتغيير القطنه، وإن غمسها وجب مع ذلك تغيير الخرقه، والغسل لصلاة العداة، وإن سال وجب مع ذلك غسل للظهر والعصر تجمع بينهما، وغسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما، وهي مع ذلك بحكم الطاهر.

ولو أخلّت بالأغسال لم يصح الصوم. ولو أخلّت بالوضوء أو الفسل لم تصح صلاتها.

وعسلها كالحائض؛ ولا تجمع بين صلاتين بوضوء.

وأما النفاس فدم الولادة معها أو بعدها لا قبلها، ولا حدّ لأقلّه، وأكثره عشرة أيام للمبتدئة والمضطربة.

أما ذات العادة المستقرّة في الحيض فأيامها وحكمها كالحائض في كلّ الأحكام، إلّا الأقلّ. ولو تراخت ولادة أحد التوأمين فعدد أيامها من الثاني وابتدأؤه من الأوّل. ولو رأت يوم العاشر فهو النفاس، ولو رأت منه الأوّل فالعشرة نفاس.

المقصد الرابع في غسل الأموات

وهو فرض على الكفاية - وكذا باقي أحكامه - لكلّ ميّت مسلم، عدا الخوارج والغلاة، ويغسل المخالف غسله.

ويجب عند الاحتصار توجيهه إلى قبلة على ظهره، بحيث لو جلس كان مستقبلاً.

ويستحبّ التلقين بالشهادتين والإقرار بالأئمة عليهم السلام وكلمات الفرج، ونقله إلى مصلاه، والتغميض، وإطباق فيه، ومدّ يديه، وتعطيته بثوب، والتعجيل إلا المشتبه. ويكره طرح الحديد على بطنه، وحضور الحنب والحائض عنده. وأولى الناس بفسله أولاهم بميراثه، والزوج أولى في كلّ أحكام الميّت. ويغسل كلّ من الرجل والمرأة مثله. ويجوز لكلّ من الزوجين تفسيل الآخر اختياراً. ويغسل الخنثى المشكل محارمه من وراء الثياب.

ويغسل الأجنبي بت ثلاث سنين محرّدة، وكذا المرأة وتأمر الأجنبيّة - مع فقد المسلم وذات الرحم - الكافر بالغسل ثمّ يغسل المسلم غسله، وكذا الأجنبي. ويجب إزالة النجاسة أولاً، ثمّ تفصيله بعمام السدر كالجنابة، ثمّ بقاء الكافور كذلك، ثمّ بالفراخ كذلك. فإن فقد السدر والكافور غسّل ثلاثاً بالفراخ ولو خيف تناثر جلده يعمّ.

ويستحبّ وضعه على ساجدة، مستقبل القبلة، تحت الظلال، ووقوف الفاسل على يمينه، وغمر بطنه في الأوليين إلا لحامل، والذكر، وصبّ الماء إلى حفيرة، وتليين أصابعه برفق، وغسل فرجه بالحُرّض والسدر، ورأسه بالرغوة أولاً، وتكرار كلّ عضو ثلاثاً، وأن يوضأ، وتشفيفه بثوب. ويكره إقعاده، وقصّ أظفاره، وترجيل شعره.

فإذا فرغ من غسله وجب أن يكفّنه في ثلاثة أثواب: مئزر وقميص وإزار، بغير الحرير، وأن يمسح مساجده بالكافور بأقلّه - إلا المحرم - ويدفن بغير الكافور لو تعذر.

ويستحبّ أن يكون ثلاثة عشر درهماً وثلاثاً، واغتسال الفاسل قبل التكفين أو الوضوء، وزيادة حبرة غير مطرّزة بالذهب للرحل وخرقة لفخذه، ويعتمّ بعمامة

محسناً، وتزاد المرأة لفافةً أخرى لثدييها ونمطاً وقناعاً عوض العمامة، والذريزة، والجريدتان من النخل - والآ فمن الصدر، والآ فمن الخلف، والآ فمن شجر رطب - وكتبه اسمه، وأنه يشهد الشهادتين والإقرار بالأئمة عليهم السلام على اللفافة والقميص والإزار والجريدتين بالترية، وسحق الكافور باليد، وجعل فاضله على صدره، وخياطة الكفن بخيوطه، والتكفين بالقطن.

ويكره الكتان، والأكمام المبتدأة، والكتبة بالسواد، وجعل الكافور في سمعه وبصره، وتجمير الأكفان.

وكفن المرأة الواجب على زوجها وإن كانت موسرة. ويقدم الكفن من الأصل، ثم الدين، ثم وصية من الثلث، والباقي ميراث. ويستحب للمسلمين بذل الكفن لو فقد.

ولو خرج منه نجاسة بعد التكفين غسلت من جسده وكفنه، ولو أصابت الكفن بعد وضعه في القبر قرضت.

ويجب أن يطرح معه في الكفن ما يسقط من جسده وشعره. والشهيد يصلّى عليه من غير غسل ولا كفن، بل يدفن بثيابه. وصدر الميت كالميت في جميع أحكامه، وذات العظم والسقط لأربعة كذلك إلا في الصلاة، والخالية تلف في خرقه وتدفن، وكذا السقط لأقل من أربعة. ويؤمر من وجب قتله بالاغتسال أولاً ثم لا يغسل.

ومن مس ميتاً من الناس بعد بزده بالموت وقبل تطهيره بالغسل، أو مس قطعة ذات عظم أبيّنت منه أو من حيّ وجب عليه الغسل، ولو خلت من عظم أو كان الميت من غير الناس غسل يده خاصة.

النظر الرابع في أسباب التيمم وكيفيته

يجب التيمم لما تجب له الطهارة. وإنما يجب عند فقد الماء، أو تعذر استعماله للمرض أو البرد أو الشيب، أو خوف العطش أو اللص أو السبع أو ضياع المال، أو عدم الآلة أو عدم الثمن.

ولو وجده وخاف الضرر بدفعه جاز التيمم

● ولو وجده بثمن لا يضره في الحال وجب الشراء وإن زاد عن ثمن المثل على إشكال، وكذا الآلة.

قوله (قدس الله روحه) - في التيمم - ولو وجده بثمن لا يضره في الحال وجب الشراء وإن زاد عن ثمن المثل على إشكال، وكذا الآلة.

أقول: إذا وجد المكلف الماء بثمن لا يضره في الحال، أي في الوقت المعجل الذي لا يحاف نزول ضرره فيه بخلاف الصار في الحال، أي في وقت يحاف نزول ضرره فيه لا يدفعه إلا ثمن الماء ولو طال ودام الثمن يزيد عن ثمن مثل الماء في وقته ومكانه أو أجرة الاستقاء والنقل إلى ذلك المكان حيث لم يكن للماء قيمة، على اختلاف الاحتمالين، هل يجب عليه شراؤه؟ قال المرتضى علم الهدى ^١ نعم، ولم يمتد بعدم الضرر الحالي، وهو اختيار الشيخ في كتبه الثلاثة ^٢ - ونقله المحقق عن فصلائنا ^٣ - مقيداً به؛ لتحقق الوجدان

١ حكاة عبد المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٣٦٩، والعاصم الأنبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٩٧.

٢ النهاية، ص ٤٥ - ٤٦، المبسوط، ج ١، ص ٣٠، الخلاف ج ١، ص ١٦٥، المسألة ١١٧، قال في مفتاح الكرامة، ج ٤، ص ٣٦٦ - بعد نقل كلام المبسوط - ولم ينص على ما راد عن ثمن المثل كما نسب إليه المحقق في المعتمد وجماعة ممن تأخر عنا مثل.

٣. المعتمد، ج ١، ص ٣٧٠.

ولو فقد وجب الطلب غلوة سهم في الحرنة من كل جانب، وسهمين في السهلة.

فلم يدخل في «قَلَمٌ تَجِدُوا»^١ المسوخ للتيمم. ويؤيده رواية صفوان عن أبي الحسن عليه السلام في رجل احتاج إلى الوضوء ولا يقدر على الماء فوجد قدر ما يتوضأ به بمائة درهم أو بألف درهم. وهو واحد لها يشتري ويتوضأ أو يتيمم؟ قال: «هل يشتري، قد أصابني مثل هذا فاشتريت، وما يسرني^٢ بذلك مال كثير»^٣.

وهذان يدلان على قول السيد. ويزيد عليهما الشيخ^٤: أن الضرر منفي بالآية^٥ والحديث^٦. ولأن^٧ حائف تلف ماله المصحف - لو ذهب إلى الماء - يسوغ له التيمم فليسغ هنا. وينتبه عليه رواية يعقوب بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام في عادم الماء وهو عن يمين

١ النساء (٤) ٤٣؛ المائدة (٥) ٦

٢ هكذا في «ع. س. ٢٠. ق. ش.» ولكن في «ر.» «وما يشتري» وفي «ح. ن. ص.» ليس بواضح قال في روضة المتكلمين، ح ١، ص ١٢٩ - ١٣٠. وسنسخة الأصل «وما يشتري» وكذا كثير نسخ الكافي؛ وسنسخة التهذيب «وما يشتري». و«ما يشتري» نسخة في الصحيح - على الأصل «ما مأخوذ» و«ما يشتري» موصولة، ويكون السال الكثير كناية عن الثواب المزيل. وكذا «ما يشتري». ويمكن العكس على بعد؛ فإن الباء يدخل على النعم غالباً وقال في الوافي، ج ٦، الجزء ٤، ص ٥٥٦، «في الحديث ٤٩٢٢ - ٤٩٢٣ قطة «يشتري» تهور قراءتها بالباء للفاعل والعفول. والمراد أن الماء المشتري لموصوء بلفظ درهم مائل كثير، لما يترتب عليه من الثواب العظيم والأجر الجسيم. وفي النسخ اختلاف شديد في هذه القطة ولعل ما كتبه [يعني «يشتري»] أصوب؛ وانظر مرآة العقول، ج ١٢، ص ٢٠٢.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٧٤، باب التوابع، ح ١٧، الفقيه، ج ١، ص ٢٥، ح ٧١. رواه مسلاً مع ذكر الرضا عليه السلام؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٦، ح ١٢٧٦

٤. راجع الهامش ٢ من ص ٢٨

٥ البقرة (٢) ١٨٥، الحج (٢٢) ٧٨، وراجع مدارك الأحكام ج ٢، ص ١٨٩

٦ أي حديث لا ضرر. راجع الكافي، ج ٥، ص ٢٨٠، باب الشعنة، ح ١، ص ٢٩٢ - ٢٩٤، باب الضرر، ح ٢، ص ٢٨٠، الفقيه، ج ٣، ص ٧٦، ح ٢٢٧١، ص ٢٢٣، ح ٢٨٦٢، ج ٤، ص ٢٣٤، ح ٥٧٢١، ح ٧٧٧، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٦ - ١٤٧، ح ٦٥١، ص ١٦٤، ح ٧٢٧، ص ١١٥، ح ٧٨٤، ح ٢٣٤١ و ٢٣٤٢، سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٤٦٩ - ٤٧٠، ح ٨٣/٤٤٥٩ - ٨٦/٤٤٦٢، المطبوع، مالك، ج ٢، ص ١١٥، ح ٣٦، القضاء في المغرب.

٧ لاحظ المعتبر، ج ١، ص ٣٧٠ لأن من خشية من نفس أحد ما يخفف به لم يجب عليه السعي وتعرض المسائل للتلف، وإذا ساءغ التيمم هناك دفعاً لهذا الضرر ساءغ هنا ويُنْبِتُه على ذلك ما رواه يعقوب ابن سالم؛ وانظر كشف

الرموز، ج ١، ص ٩٧

ولو وجد ما لا يكفيه للطهارة تيمّم، ولو وجد ما يكفيه لإزالة النجاسة خاصة أزالها وتيمّم.

ولا يصحّ إلا بالأرض كالتراب، وأرض النورة والجصّ، وتراب القبر، والمستعمل.

الطريق ويساره ينحو من علوتين فقال: «لا أمره أن يفرّ بنفسه فيعرض له نصّ أو سبع»^١. ويحتمل عدم الوجوب مطلقاً لأنّ التحصيل إنّما يصرف إلى المعهود، والشراء بالعين غير معهود، خصوصاً الفاحش، ولأنّه لو نحى ثوبه لم تقرص النجاسة عند عدم الماء فكذلك هنا.

ويمكن الحواب بمعارضة الحفيضة العلوية الراححة هنا، والثاني قياس، مع معارضة النصّ أو الظاهر^٢.

وقال ابن العنيد إذا علا الشمس تيمّم وصلّى وأعاد بالماء بعد الوجدان^٣. ولعلّه نظر له^٤ وتلافٍ للصلاة، وظاهر كلامه أنّه رخصة غير واجبة هنا.

تنبيه: ظاهر كلام المصنّف^٥ أنّ الغائف على تلف غير المحصف يطلب الماء من باب مفهوم الصفة، فلا يرد نقض ومن لم يقتد به لإجفاف يمكن فيه توجّه النقض، ويجاب بالمعارضة بوجوب شرائه بثمن امثل، مع حوار التيمّم لو حاف تلف ذلك القدر، وبالفرق بالمعوض والثواب.

والبحث في الآلة كالبحث في الثمن.

١. الكافي، ج ٣، ص ٦٥، باب الوقت الذي يوجب التيمّم ومن تيمّم ثم وجّد الماء، ح ١٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨١، ح ٥٢٨.

٢. جاء في هامش «ن، م» «في قوله «يُثَرِّي» [في رواية صفوان] إن حُيِّل الأمر على الوجوب كان معصاً وإلا فظاهراً»، ولاحظ المعتمد، ج ١، ص ٣٦٩ و ٣٧٠.

٣. حكاه عنه المحقّق في المعتمد، ج ١، ص ٣٦٩، والله صلّى الآبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٩٨، قال «وقال ابن الجنيد من أصحابها في مختصره».

٤. جاء في هامش «ن»: أي للمكلف.

٥. المعتمد ج ١، ص ٣٧٠ لأنّ من خشي من لُصٍّ أخذ ما يُخَيِّف به لم يجب عليه السعيّ وتعرض المال للتلف.

ولا يصح بالمعادن والرماد والأشنان والدقيق والمغصوب والنجس.
ويجوز بالوحل مع عدم التراب، وبالحجر معه، ويكره بالسبخة والرمل.
ولو فقدته تيمم بغبار ثوبه، ولبد سرجه، وعرف دابته.
● والأولى تأخيرها إلى آخر وقت الصلاة.

ويتفرع عليه لو بذل له بضمن مؤجل هو قادر عليه عند الأجل، أو بذل بضمن ليس معه
وبذله غيره، والمحقق أفتى في الأول بانوجوب للقعدة^١، وفي المبسوط أفتى بوجوب
قبول البذل^٢، ورده المحقق باشتماله على المنة عادة، وكذلك خصال المرتبة^٣.
قوله **«والأولى تأخيرها إلى آخر وقت الصلاة»**.

أقول: التأخير مشهور بين الأصحاب، أفتى به الثلاثة^٤ وأتباعهم^٥ والفاضل
ليس إدريس^٦ - وجعله المصنف هنا أولى - بدعوى علم الهدى^٧ والشيخ عليه

١ المصير، ج ١، ص ٢٧٠ لو بذل له بضمن غير مؤجل إلى أجل وكان قادراً عليه وجب قبوله وإن اشتعلت دمنه،
لأن له سبيلاً إلى تحصيل الماء من غير إجماعه.

٢ المبسوط، ج ١، ص ٣٦ وإن غلب في ظنه أنه متى طلب من غيره بذل له من غير أن يدخل عليه في ذلك صرر
وجب عليه الطلب. فتأمل، وانظر جامع المقاصد، ج ١، ص ١٤٧٦ مذكر الأحكام، ج ٢، ص ١١٩٠ مفتاح
الكرامة، ج ٤، ص ٣٦٣-٣٦٨.

٣ المعتبر، ج ١، ص ٢٧٠-٢٧١ لو بذل له بغير عوض وجب قبوله، لأنه كالواجب، ولا يمتنع ولا غصاصة في طلب
الماء عادة. ولو بذل له بضمن ليس معه فيدل له التمس. قال شيخ في المبسوط، يجب قبوله، لأنه متمكن منه وفيه
إشكال، لأن فيه منة بالعادة، ولا يجب تعطل المنة ومثله جصال الكفارة المرتبة.

أقول كلام الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٣٦ ظاهر في وجوب قبول الماء، وليس في كلامه وجوب قبول ثمن
الماء لو بذل له. فراجع وتأمل.

٤ الشيخ المفيد في المقنعة، ص ٦١؛ والسيد المرتضى في الانتصار، ص ١٢٢، المسألة ٢٣؛ وجمل للمعلم والعمل،
ص ٥٤؛ والمسائل الناصريّة، ص ١٥٦، المسألة ٥١؛ وشيخ الطوسي في النهاية، ص ١٤٧؛ والمبسوط، ج ١،
ص ٣٦؛ والخلاصة، ج ١، ص ١٤٦، المسألة ٩٤.

٥ كالمقاضي في المذهب، ج ١، ص ٤٧؛ وابن حمزة في الوصية، ص ١٧٠؛ وسائر في الراسم، ص ٥٤؛ وابن زهرة
في غنية التروع، ج ١، ص ٦٤؛ وأبي الصلاح في الكافي في الفقه، ص ١٣٦.

٦ السرائر، ج ١، ص ١٣٥.

٧ الانتصار، ص ١٢٢، المسألة ٢٣؛ والمسائل الناصريّة، ص ١٥٦، المسألة ٥١.

ويجب فيه النية للفعل لوجوبه أو نديه متقرباً - ولا يجوز رفع الحدث، ويجوز الاستباحة - مستدامة الحكم ثم يضرب يديه على التراب يمسح بهما جبهته من القصاص إلى طرف الأنف الأعلى، ثم يمسح ظهر كفه اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع بطن اليسرى، ثم ظهر اليسرى بطن اليمنى.

الإجماع^١ والإجماع حجة ولو نقص بخبر الواحد عند كثير من الأصوليين^٢.
ولصحيحة محمد بن مسلم أنه سمعه يقول: «إذا لم تجد الماء وأردت التيمم فأخّر التيمم إلى آخر الوقت، فإن فاتك الماء لم يفتك التراب»^٣ والطاهر أنه سمعه من الإمام وللحرج من المهددة بيقين مع التأخير. ولا كذلك مع عدمه.
ولعدم تحقق وجوب البذل هنا إلا مع تحقق عدم وجوب المئذلة.

١. اعلم أنه لم يدع الشيخ الإجماع على ذلك في كتبه الآتية الذكر. وإنما نسب إليه العلامة في مختلف الشيعة. ج ١، ص ٢٥٥، المسألة ١٩١، ادعاء الإجماع حيث قال: «احتج الشيخ والسيد المرتضى على الإجماع وبمجموع الأخبار الدالة على تأخير الصلاة إلى آخر الوقت وتيمم الشهيد هاهنا قال في مفتاح الكرامة، ج ١، ص ٤٦٧ ونقل جماعه كثير من حكاية [بني الإجماع] عن الشيخ، بل بعضهم نسب إليه في الخلاف، ولم أجده فيه ولا في المبسوط ولا النهاية، بل في الذكرى أن الشيخ لم يستدل عليه بالإجماع في الخلاف... وقال الشهيد في ذكرى الشيعة ج ٢، ص ١٦٦ (ص: الموسوعة، ج ١٦): وقد قل السيد الإجماع في الناصرة والانتصار على اعتبار التصيق، والشيخ في الخلاف لم يحتج به هذا، وعلّمه بحر إلى خلاف الصدوق وعدم تصريح المصنف

٢. انظر الكلام حول الإجماع المقول بحبر الواحد مبسوطاً في كشف القناع، ص ٢٢٢ - ٢٣٨ قال المحقق التستري: «وأما سائر الأصحاب إلى زمان العاصمين فقد... أخذوا الظرف فيما نقلوا من كتبهم في الأصول والفروع وتيمم احتجاجاتهم وفتاؤهم فلم يجد اعتماداً على الإجماع المقول أصلاً ولم يجد لأحد منهم فتوى ينحصر دليلها في ذلك كشف القناع، ص ٢٥٤ وقد أيضاً ومهم العلامة أطاب تراه، وهو وإن صرح... بحجّة الإجماع المقول بحبر الواحد، إلا أنه نوى من ذهب من أصحابنا إلى ذلك فيما وقفت عليه، ولم ينقله هو عن أحد من سبقه من... وهذا الكتاب [يعني تذكرة الفقهاء] أعظم كتبه في الفقه وقد أكثر من الاستدلال، لنفسه فضلاً عن غيره... بما لا يعد في سند الأدلة من الشهرة والقباس... ومع ذلك لم يذكر فيه الإجماع المنقول... إلا فيما شذّ وربما لا يتجاوز أقل الجمع بل أقل العدد... لأنه واحد لا ثاني له فيما نقلنا عليه كشف القناع، ص ٢٧١ و ٢٤١

٣. الكافي، ج ٣، ص ٦٢، باب الوقت الذي يوجب التيمم ومن تيمم ثم وجد الماء، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢ ح ١٥٨٨، الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٥، ح ٥٧٣

وإن كان التيمم بدلاً من الغسل ضرب للوجه ضربةً، ولليدين أخرى.
ويجب الترتيب والاستيعاب، ولا يشترط فيه ولا في الوضوء طهارة غير محل
الفرض من العينية.

وقال الصدوق^١: يجوز في أول الوقت، لعطف «التيمم» في الآية على الطهارتين،
والصحيحة زرارة عن الباقر^{عليه السلام}: «إن وجد التيمم ماء وهو في وقت تمت صلاته»^٢ ومثله
رواية معاوية بن ميسرة عن الصادق^{عليه السلام}^٣.

وأجاب المصنف في المختلف بأن العطف على «القيام» ونمى جواز قيام التيمم في
أول الوقت، والخبران يحملان على ظن صيق الوقت فيكشف فساد ويحد الماء^٤.
والشيخ حمل قوله، «في وقت» على حالة الصلاة لا على حالة الوجدان^٥.

وابن الجنييد فصل بالعدر الممكن الروال وعدمه^٦ وارتضاء المحقق في المعتبر^٧
والمصنف في المختلف^٨، جمعاً بين الأدلة وهو قسم

١. الهداية، ص ٨٧ من كان جنباً أو على غير وضوء ووجبت الصلاة ولم يجد الماء فليتيمم كما قال الله عز وجل
«فَتَتِمُّوا صَعِيداً طَيِّباً» [المائدة (٥) ٦]؛ وأعلم أنه قال في المعتبر ج ٣، ص ٢٨٢ وهو يعني الجوار في أول
الوقت [احتياط أبي جعفر بن بابويه في كتابه المنع، قال بنوه تعالى «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَتِمُّوا صَعِيداً طَيِّباً»
ولم يذكر التأخير والصحيح أنه قاله في الهداية، ص ٨٧ لأنه في المنع، ص ٢٥ ذهب إلى عكس ذلك، حيث
قال: أعلم أنه لا يهتم للرجل حتى يكون في آخر الوقت، وحكاة عن الفاضل الآبي في كشف الرموز، ج ١،
ص ٩٩، حيث قال وقال ابن بابويه يجوز مع السعة لقونه تعالى والصلاة في مختلف الشيعة، ج ١،
ص ٢٥٣، المسألة ١٩١؛ ومنتهى المطلب، ج ٣، ص ٥١، وبه يساه إلى كتاب منتهى

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٤، ج ٥٦٢ الاستبصار ج ١، ص ١٦٠، ج ٥٥٢.
٣. الفقيه، ج ١، ص ١٠٧-١٠٨، ج ٢٢١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٥، ج ٥٦٤ الاستبصار، ج ١، ص ١٦٠،
ج ٥٥٤.

٤. مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٥٦، ذيل المسألة ١٩١.
٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٤؛ المعنى فيه أنه حين صلى يتيمم هو في الوقت، ولم يرد أنه حين أصاب الماء
كان في الوقت؛ لأنه لو كان - في وقت إصابته للماء - الوقت، لوجب عليه إعادة الصلاة.

٦. حكاة عن المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٢٨٢؛ والمألمة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٥٣، المسألة ١٩١.
٧. المعتبر، ج ١، ص ٣٨٤، ... فإن ما قاله ابن الجنييد جيد.

٨. مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٥٣، المسألة ١٩١؛ ونوجه عندي ما ذكره ابن الجنييد من التفصيل.

ولو أخلّ بالطلب ثمّ وجد الماء مع أصحابه أو في رحله أعاد.
ولو عدم الماء والتراب سقطت أداء وقضاء.
وينقضه كلّ نواقض الطهارة، ويزيد وجود الماء مع تمكنه من استعماله. فإن
وجده قبل دخوله تطهر، وإن وجده وقد تلبّس بالتكبير أتمّ.
ويستباح به كلّ ما يستباح بالمائية. ولا يعيد ما صلى به
ويخصّ الجنب بالماء المباح والمذلول، ويتيمّم المحدث و[يتيمّم] الميت.
ولو أحدث المجنب التيمّم أعاد بدلاً من الغسل وإن كان أصغر.
ويحوز التيمّم مع وجود الماء للحازة، ولا يدخل به في غيرها.

النظر الخامس فيما به تحصل الطهارة

أما الترابية فقد بيّناها، وأما المائية فبالماء المطلق لا غير، وكذا إزالة النجاسة. والمطلق: ما يصدق عليه إطلاق الاسم من غير قيد، والمضاف بخلافه. وهما في الأصل طاهران، فإن لاقتهما نجاسة فأقسامهما أربعة:

الأول: المضاف كالمعتصر من الأحسام كماء الورد، والممتزج بها مزجاً يسلبه الإطلاق كالمرق وهو ينجس بكل ما يقع فيه من النجاسة، قليلاً كان أو كثيراً. الثاني: الجاري من المطلق، ولا ينجس إلا بتغير لونه أو طعمه أو ريحه بالنجاسة، فإن تغير نجس المتغير خاصة، ويظهر بتدافع الماء الطاهر عليه حتى يزول التغير.

وماء الحمام إذا كانت له مادة من كثر فضاضتها وماء العيت حال سقاطه كالجاري.

الثالث: الواقف كماء الحياض والأواني والتدريان إن كان قدرها كراً - هو ألف ومائتا رطل بالعراقي، أو ما حواه ثلاثة شبار ونصف طولاً في عرض في عمق بشبر مستوي الخلقة - لم ينحس إلا بتغير أحد أوصافه الثلاثة بالنجاسة، فإن تغير نجس أجمع إن كان كراً، ويظهر بإلقاء كره عليه دفعة فكل حتى يزول التغير. وإن كان أكثر فالمتغير خاصة إن كان لباقي كراً، ويظهر بإلقاء كره عليه دفعة فكل حتى يزول التغير، أو يتموجه حتى يستهلكه الطاهر.

وإن كان أقل من كره نجس بجمع ما يلاقيه من النجاسة وإن لم يتغير وصفه، ويظهر بإلقاء كره طاهر عليه دفعة.

● الرابع: ماء البثر إن تغيرت بالنجاسة نجس، ويظهر بالنزح حتى يزول التغير، وإن لم يتغير لم ينجس.

وأكثر أصحابنا حكموا بالنجاسة ووجبوا:

نزح الجميع في مسوت البعير، ووقوع المني، ودم الحيض والاستحاضة والنفاس، والمسكر والفقاع، فإن تعدد لكثرة تراوح أربعة رجال يوماً.

قوله «الرابع» الرابع ماء البثر إن تغيرت بالنجاسة نجس، ويظهر بالنزح حتى يزول التغير، وإن لم يتغير لم ينجس وأكثر أصحابنا حكموا بالنجاسة»

أقول: البثر مجمع ماء نابع من الأرض لا يتعداها غالباً، ولا يخرج عن مساقها عرفاً وهو ما ينسأثر المياء في طهره بالنزح إجماعاً، ومساوئها في انفعاله بالتغير قطعاً واحتلاف في انفعاله بالملاقاة لها بسبب اختلاف الروايات عن أهل البيت عليهم السلام فالأكثر من الأصحاب^١ - ويكاد يكون إجماعاً منهم - على النجاسة ولعمدة الحقيقة، والشرح للبئر مروي عن علي عليه السلام^٢ وابن عباس^٣ وأبي سعيد الخدري^٤ والحسن البصري^٥، وعليه عمل الإمامة في سائر الأعصار والأمصار.

١. كالمعبد في المقعد، ص ١٦٤، وعلم الهدى في الانتصار، ص ٥٩، المسألة ٤٤، والتمج في النهاية، ص ٦، والمبوط، ج ١، ص ١١، وابن الصلاح في الكافي في الفقه، ص ١١٣٠، وابن حمزة في الوسيلة، ص ١٧٤، وسلاز في الرسم، ص ٣٤، وابن رهرة في عية السروع، ج ١، ص ٤٧، وابن إدريس في السرائر ج ١، ص ٦٩، وللمريد راجع مفتاح الكرامة، ج ١، ص ٣٢١ - ٣٢٢، قال المحقق في أجوبة المسائل المصرية، ص ١٧٤، الرسائل التسع، ص ٢٢١ - لأصحابنا في هده قولاً أحدهما نجاسة ووجوب النزع للتطهير، وهو اختيار السعيد عليه السلام والشيخ أبي جعفر في النهاية وعلم الهدى ومن تبعهم الثاني أنها لا تنجس إلا بالتغير ولا يجب النزع إلا معه، وهو اختيار قوم من القدماء، والمختار هو الأول، وراجع كشف الرموز، ج ١، ص ٤٨ - ٤٩، مختلف الشيعة ج ١، ص ٢٥، المسألة ٧، النجعة، ج ١، ص ٢٠ - ٢٤، ولاحظ المعتمد، ج ١، ص ٥٤ - ٥٧.

٢. المس الكبري، ج ١، ص ٤٠٤، ح ١١٢٧٠، وفي المعتمد ج ١، ص ٥٥، دوى الجمهور عن علي عليه السلام في الفأرة تقع في البئر، تنزح منها ولا.

٣. المسن الكبري، ج ١، ص ٤٠٦، ح ١٢٦٢، المعتمد، ج ١، ص ٥٥.

٤. المعتمد، ج ١، ص ٥٥.

٥. المعتمد، ج ١، ص ٥٥.

٦. في النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٣٢٧ «سأرة السائر مهموز الباقي والناس يستعملونه في معنى الجميع وليس بصحيح وقد تكررت هذه اللفظة في الحديث، وكلها بمعنى باقي الشيء».

وتزح كز في موت الحمار والبقرة وشبههما.

ومن الروايات الدالة على ذلك صحيحة علي بن يقطين عن مولانا أبي الحسن موسى عليه السلام قال سألت عن البئر تقع فيها الحمامة والدجاجة أو الفأرة أو الكلب أو الهرة؟ فقال: «يجزئك أن تزح منها دلاء، فإن ذلك يطهرها إن شاء الله»^١. دل على الجاسة من وجهين^٢:

أ: قوله: «يجزئك»، فإنه طاهر في الخروج عن عهدة الواجب وإن كان محتملاً للندب.
ب: قوله: «يطهرها» يقتضي عدم الطهارة قبله وإلا اجتمع الأمثال أو وجد الموجود وحمل الطهارة على اللغوية حمل على اسجار اذ هي حقيقة شرعية في زوال الغث ها ومنها. صحيحة محمد بن إسماعيل بن بزيع أنه كتب إلى رجل يسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن البئر يقطر فيها قطرات من بول أو دم، ما الذي يطهرها حتى يحل الوضوء منها للصلاة؟ فوقع عليه السلام في كتابي بحطه^٣. «يزح منها دلاء»^٤. وهو في قوة «طهرها بأن يزح منها دلاء» وتقريره ما تقدم^٥ وهي وإن كانت مكانية إلا أن الراوي ثقة صابط وقد أحرر أنه يحط الإمام عليه السلام، فهي في قوة المشافهة.

ومنها: صحيحة عبد الله بن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «إذا أتيت البئر وأنت جنب فلم تجد دلوأ، ولا شيئاً تعرف به فيصم بالصعيد نطيب، فإن رب الماء رب الصعيد، ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ماءهم»^٦ أو حسب لتيتم بصيغة الأمر المشروط بعدم الماء الطاهر. فلا يكون الماء طاهراً، ونهى عن الوقوع في البئر وعن إفساد الماء، والمفهوم من الإفساد الجاسة، وحمله على نحاسة معينة بعيد، لأن طاهره استناد الإفساد إلى الوقوع وهو غير معيّر غالباً، ولأنه أعم منه، وللروم تأخير البيان عن وقت الحاجة

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٧، ح ٦٨٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٧، ح ١٠١

٢ لاحظ إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١٧

٣ الكافي، ج ٣، ص ٥، باب البئر وما يقع فيها ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٤-٢٤٥، ح ١٧٠٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٤، ح ١٢٤

٤ يعني ما تقدم آنفاً في ديل صحيحة علي بن يقطين.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٦٥، باب الوقت الذي يوجب التيمم وس تيمم ثم وجد الماء، ح ١٩؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٩-١٥٠، ح ٤٢٦، ص ١٨٥، ح ٥٣٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٧-١٢٨، ح ٤٣٥.

ونزح سبعين دلواً من دلاء العادة في موت الإنسان.

وأما روايات الطهارة:

فمنها: صحيحة محمد بن إسماعيل قال: كتبت إلى رجل أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام فقال: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء، إلا أن يتغير ريحه أو طعمه، فينزح منه حتى يذهب الريح ويطيب الطعم، لأنه له مادة^١، حكم على الماء بالسة - ويفهم منها عدم الانفعال بالملاقة - ونفي إفساد شيء له، وهو عام؛ لأنه نكرة في سياق نفي، ولاستثناء التغير، وعمله بالمادة، والمعلل مقدم على غيره.

ومنها: حسنة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن بئر ماء وقع فيها زنبيل من عذرة رطبة أو يابسة، أو زنبيل من سرفين أبطل الوضوء منها؟ قال: «لا بأس»^٢ والمراد من العذرة والسرفين المحس؛ لأن نفيه لا يسأل عن ملاقة الطاهر، قال الشيخ:

يمكن أن يكون المراد لا بأس بعد نزح خمسين دلواً، أو يراد بالبئر المصع دون المصين؛ لأن في روايه أخرى: «إد كان فيها [ماء] كثير»^٣، والكثرة هي به المصع^٤

ومنها: رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يُفسل الثوب ولا تُعاد الصلاة متى وقع في البئر، إلا أن يُتَنَزَّحَ، فإن أسن غسل الثوب وأعاد الصلاة ونزحت البئر»^٥.

١ الكافي، ج ٣، ص ٥، باب البئر وما يقع فيها، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٤، ج ١٦٦٦ الاستبصار، ج ١، ص ٣٣، ج ٨٧

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٦، ج ١٧٠٩ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢، ج ١١٨

٣ حابين المعقولين أضفاء من المصدر، وليس في النسخ

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٦، ج ١٣١٢ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢، ج ١١٧

٥ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢ ... فالوجه: أحد شيئين: أحدهما أن يكون المراد به أنه لا بأس به بعد نزح خمسين دلواً ... والثاني أن يكون المراد به «البئر» المصع الذي يكون فيه من الماء أكثر من كُرٍّ، ولأجل هذا قال: لا بأس به إذا كان فيها ماء كثير، لأن ذلك هو الذي يعتبر فيه نقمة والكثرة دون الآبار الصغيرة والقضغ ما يُصْنَعُ لجمع الماء نحو البركة. المصباح المير، ج ١، ص ٣٤٨، «صع»

٦ ما أثبتناه مطابق لجميع النسخ وتهذيب الأحكام - المخطوط والمطبوع - وأجوبه المسائل المصرية، ضمن الرسائل التسع، ص ٢٢٣؛ ولكن في الاستبصار «أعيدت الصلاة» بدل «أعاد الصلاة».

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٢، ج ١٦٧٠ الاستبصار، ج ١، ص ٣٠-٣١، ج ٨٠.

وخمسين في العذرة الذائبة، والدم الكثير - غير الثلاثة - كذب الشاة.

وأجاب الشيخ عن الأولى: أنَّ المراد بالافساد لمنفي فساد الكل، وهو مستند إلى التعيّر، ولا يلزم منه عدم استناد الفساد الكلي إلى العلاقة^١
قال في المعتمد:

يحتمل - لا يفسده فساداً يوجب التعطيل، كما قال رحمه الله، «المؤمن لا يغيث»^٢ أي لا يصير في نفسه نجساً، وكقول الرضا رحمه الله «ماء الحمام لا يغيث» مع جواز أن تعرض له النجاسة^٣
وهو حمل حسن.

ويمكن الجواب عن الثانية والثالثة بأنهما لا يعارضان الصحاح، على أنَّ المحقق قدح في الثالثة بأنَّ الراوي عن معاوية حماد وهو مقول بالاشتراك على جماعة، فلمَّعه غير الثقة، وعن الآخرين بإمكان إرادة الغدير، لا اشتراك لفظ «الشر» بينه وبين التابعة كما مرَّ^٤، ولمعارضة الكثرة لهما، ولأنَّ الأخير يدلُّ بصيغة «ماء» لعامة فيما لا يعمل، وأحاديتنا دالة على أعيان المروحات، والخاصُّ مقدَّم. وقال: يمكن حملها على ما لم يرد فيه نصٌّ لدلائلها بالعموم فيخرج عنه ما دلَّت عليه المصوص بالخصوص، ثمَّ قال: إنما يتمُّ على تقدير جعل التزح تعبدًا^٥.

١. الاستبصار، ج ١، ص ٢٢ فأنما ما روله... معتمد بن إسحاق عن الرضا رحمه الله فالمعنى في هذا التعبير أنه لا يغيثه شيء، فساداً لا يجوز الانتفاع بشيء منه إلا بعد تزح جميعه، لا ما يغيثه.

٢. في صحيح البخاري، ج ١، ص ١٠٩، ج ٢٧٩، ٢٨١، ومس ابن ماجه، ج ١، ص ١٧٨، ج ٥٣٤ و ٥٣٥ ومس النسائي، ج ١، ص ١٧٣، ج ٢٦٧، وكثير المتال، ج ٩، ص ٣٧٨، ج ٢٦٥٥٨، وص ٥٧٠، ج ٢٧٤٦٧، «إنَّ المسلم لا ينجس» و«إنَّ المؤمن لا ينجس».

٣. المعتمد، ج ١، ص ٥٦.

٤. مرَّ في ص ٤٨ ذيل حسنة علي بن جعفر رحمه الله.

٥. المعتمد، ج ١، ص ٥٧، ٧٨ وانظر أجربة المسائل المصرية، ضمن الرسائل التسع، ص ٢٢٤ قال المحقق: الجواب عن رواية معاوية من وجوه: أحدها الظن في السند، فإنَّ حماداً لم يذكر أيَّ معاوية روى، ومن أصحاب الصادق رحمه الله جماعة بهذه السمة، منهم الثقة ومهم مجهول. فراجع وتأمل: ولعلم أنه غيّر في مداركه

واحتج قوم بأن النبي ﷺ كان يسقي من نهر المشركين، ولم يشهر النزع مع عموم البلوى به^١. وفيها منع

وأفتى المصنف رحمه الله بمضمون الروايات الأخيرة في أكثر كتبه^٢ وهو مذهب الشيخ أبي علي الحسن بن أبي عقيل العماسي^٣، بناء على مذهبه من عدم استعمال الماء القليل بالملاقاة ونقله السيد الشريف أبو يعلى الجعفري^٤ عن أبي عبد الله الحسين بن الفضالي، ونقله شيخنا عميد الدين (طاب ثراه) في ندرس عن مفيد الدين محمد بن جهيم^٥، من أصحابنا الحلبيين المتأخرين.

→ الأحكام، ج ١، ص ٥٧ - ٥٩ عن رواية معاوية بن عمار بالصحة، وأجاب عما أورده المحقق في المصير بما فيه وهما ضعيفان، أما الأول فللتطعن بأن حداثته هو ابن عيسى الثقة الصدوق، لرواية الحسين بن سعيد عنه، وروايته عن ابن عمار، وهذا السند مكرّر في كتب الأحاديث مع التصريح بأنه ابن عيسى وعليه نسكس النفس إلى ترجمته، كما يظهر للمتنبه.

١. إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١٧ وفي أحوبه المسائل بمصر يد ضمن الرسائل التاسع، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ولو استدلل المصنف بما روي عن النبي ﷺ أنه كان يتطهر من شرب بضاعه، وفيها العذرة والنجاسات (السنن الكبرى، ج ١، ص ٢٨٩ المصنوع شرح المذهب، ج ١، ص ٨٤ - ٨٤) نكر صعباً فإن ذلك مثلاً لا يثبت صحته، وقد أنكره أحد الأئمة رضي الله عنه، ولأن عادة النبي ﷺ الشربة عن النجاسات، والتباعد عن المكروهات فلا يُظنُّ به صلوات الله عليه السلام باستعمال المياه المستنقعة مع وجود غيرها من الطاهرة، فكيف بما سواها

٢. قواعد الأحكام، ج ١، ص ١٨٤ مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٥، المسألة ١٧ نهاية الأحكام، ج ١، ص ٢٣٥ ٢٥٩ تذكره الفقهاء، ج ١، ص ٢٥، المسألة ١٦ منتهى المطلب، ج ١، ص ٥٦ تبصرة المتعلمين، ص ٢٤

٣. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٥، المسألة ١٧ ومصر الدين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١٧ وحكي المحقق مذهبه من عدم استعمال الماء القليل بالملاقاة - في المعتمد، ج ١، ص ١٤٨ والفواصل الآبي عبي كشف الرموز، ج ١، ص ١٤٦ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١١٣، المسألة ١، وانظر ترجمة ابن أبي عقيل في رجال النجاشي، ص ٤٨، الرقم ١٠٠

٤. هو الشريف محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري صهر الشيخ المعيد. قال النجاشي في ترجمة علم الهدى: تولّيت غسله ومعني الشريف أبو يعلى محمد بن الحسن الجعفري وسلاًز بن عبيد المرير رجال النجاشي، ص ٢٧١، الرقم ٧٠٨، وفي خلاصة الأفعال، ص ١٦٤ مات يوم السبت ١٦ شهر رمضان ٤٦٣، ولمزيد راجع النابض في القرن الخامس، ص ١٥٩ - ١٦٠

٥. هو الشيخ مفيد الدين الأسدي الحلبي المعاصر للمحقق الحلبي (م ٦٧٦) كان فقيهاً عارفاً بالأصولين، وللمزيد انظر بحار الأنوار، ج ١٠٧، ص ٦٤ إجازة العلامة الحلبي لسي رحمة الأنوار الساطعة، ص ١٥٥

وذهب الشيخ أبو الحسن محمد بن محمد البصري^١ - في كتابه المعيد - إلى اعتبار الكربة فيه وعدمها، لرواية الحسن بن صالح الثوري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كان الماء في الركي كزألم ينحسه شيء». قلت: وكم الكزأ؟ قال: «ثلاثة أشبار ونصف عمقها في ثلاثة أشبار ونصف عرضها».^٢ قال الشيخ:

يحتمل أن المراد به المصع الذي لا يكون له مادة بالبيع دون الآبار التي لها مادة به، أو أنه نقيّة، ويؤيده أن الراوي بتري^٣

قال المصنف في بعض مصنفاته

لو نجست البئر لما ظهرت إذ طريقه انروح إجماعاً، ولا بد وأن يقع منه شيء فيها فيبقى التنجيس^٤.

وجوابه النقض بطهرها بالروح عنه إذا نجس بالعبر، والسؤال قائم ولو اعتبر الطيب لزم طهرها بزوالة بذاتها ولا نقول به؛ ولأن الطهارة حكم شرعي وهو حاصل مع المتساقط، ولأن المطهر هو الماء المتفصل عن البئر، فالمتساقط كجره من ماء البئر لم يترج، ولا طراد في عدم نجاسة الثوب؛ إذ لو نجس لما ظهر، إذ من طرق تطهيره بالإجماع العسل بالقليل وهو ينجس بالورود، فلا يقع مطهراً، وهو خلاف الاتفاق.

١ كان من تلاميذ المرتضى علم الهدى وتوفي في ٤٤٣ قال في مجمع البلدان ج ١، ص ٤٤١-٤٤٢ وبصري أيضاً من قرى بغداد قرب عكبراء. وإليها نسب أبو الحسن محمد بن محمد بن أحمد بن خلف البصري الشافعي، قرأ الكلام على المرتضى الموسوي، كتب عنه أبو بكر الخطيب من شعره: «ومات البصري سنة ثلاث وأربعين وأربعمائة» وللمريد راجع أمل الأمن، ج ٢، ص ٢٩٨-٢٩٩، رصاص العلماء، ج ٤، ص ٢٨-٢٩، الدرر، ج ٢١، ص ٣٧٣، النابس في القرن الخامس، ص ٩١ و١٨٣، الثقات الصيون، ص ١٢٨، ١٣٠ و٢٥٢. وكتابه المعيد في التكليف مفقود ولم يصل إلينا، ونقل عن كتابه هذا صاحب نزهة الناظر، ص ١٣.

٢ الكافي، ج ٢، ص ٢، باب الماء الذي لا ينحسه شيء، ج ٤، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٨، ج ١٢٨٢، الاستبصار، ج ١، ص ٢٣، ج ٨٨.

٣ الاستبصار، ج ١، ص ٢٣، وفي تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٨؛ والوجه في هذا الخبر أن يحصله على ضرب من النقيّة؛ لأنه موافق لمذهب بعض العامة خاصة والراوي له الحسن بن صالح، وهو ريدي بتري متروك العمل بما يختص بروايته.

٤ نهاية الأحكام، ج ١، ص ٢٣٥.

وأربعين في موت السنور والكلب ولحنزير والثعلب والأرنب، ويول الرجل
 • ووقوع نجاسة لم يرد فيها نص، وقيل: لجميع.

قوله ﷺ: «ووقوع نجاسة لم يرد فيها نص، وقيل: الجميع»^١.

أقول: أراد به النجاسة التي لم يمسّ على عينها والمراد بالنص هاهنا القول أو
 الفعل الصادر عن معصوم الراجح المانع من 'نفيض، وغير المخصوص بخلافه، فيدخل
 فيه ما لم يذكر أصلاً وما ذكر بظاهر غير قطعي العمل وقلنا: على عينها؛ لأن من النصوص
 ما يعم، وهو بالنسبة إلى الأفراد ظاهر، وإن كان بالنسبة إلى المجموع نصاً.
 وربما توهم أن لا وجود للفرص، فإن انصّ على عين نص على ما ساواها في
 الحجميّة أو الاسميّة، والنص على جملة نص على أبعاضها وما لا يسها، وهو غير
 مرضي، لأن ما ذكره يقصر عن الظاهر فكيف يكون نصاً؟ وإن كان بعض الأصحاب
 قد اعبره^٢، ومن ثم تورع في كثير من النجاسات، لا بخلاف تفسير المتارعين للمصوص،
 كالاختلاف في متروح الكافر بين روح الجميع استسلاً للتفسير الأول، وبين السبعين^٣
 بناءً على أن المراد به المصوص ما لم يذكر أصلاً، أمّا ما ذكر بظاهر فإنه داخل
 في المنصوص.

١ سيأتي القائل بذلك تبعاً لهذا.

٢ كالمحقق في المستدرج ج ١، ص ٦٢ - ٦٣، حيث اعتبر نطق بالإسكان الوارد في الرواية نصاً في الكافر وذهب
 إلى وجوب نزع سبعين لموت الكافر، عملاً بالرواية، وعدّه مقاوراً فيه النص، بخلاف ابن إدريس، فإنه ذهب في
 السرائر، ج ١، ص ٧٣ إلى وجوب روح الجميع لموت الكافر، وذهب إلى وجوب نزع الجميع فيما لم يرد به النص
 في السرائر، ج ١، ص ٧٢.

٣ ذهب الأكثر إلى وجوب نزع سبعين ومنهم المحقق في المستدرج، ج ١، ص ٦٢ - ٦٣، والسلامة في قواعد
 الأحكام، ج ١، ص ١٨٧، وذهب ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٧٣ إلى وجوب نزع الجميع، وانظر النجعة،
 ج ١، ص ٤٢ - ٤٣، وللمزيد راجع مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٢، المسألة ١٢، منتهى المطلب، ج ١، ص ٧٨؛
 جامع المقاصد، ج ١، ص ١٤٦، منار الأحكام، ج ١، ص ٧٥ - ٧٨، وللمزيد التوضيح حول ملقائه الشهيد انظر
 السرائر، ج ١، ص ٧٢ - ٧٧، المستدرج، ج ١، ص ٦٢ - ٦٤؛ كشف الزبور، ج ١، ص ٥٠ - ٥٢؛ منتهى المطلب،
 ج ١، ص ٧٨.

وثلاثين في وقوع ماء المطر مخالطاً للبول والعذرة وخرء الكلاب.

لا يقال: لفظ «الإنسان» نص على الكافر، لأن مقولته الإنسان على أفراده مقولته الكلّي، والنص على الكلّي ليس نصاً على الجزئيات وإن كن بدل عديها التزاماً، ولو أريد به العموم، أي الكل، كان دخول كل فرد لا بالنص.

إذا ظهر ذلك، فنقول: ذهب المرتضى^١ وابن زهرة^٢ والفاضل ابن إدريس^٣ إلى نزع الجميع، لأنه ماء محكوم بنجاسته يقباً ولا يستيقن الزوال إلا بالجميع، ولعدم أولوية مقدار على آخر، أو جزء من الماء دون الآخر، ولعدم الاستناد إلى تقدير شرعي وإلا لم تكن المسألة.

وفي المبسوط احتمال ذلك لذلك، واحتمل أربعين محتجاً بأنهم^٤ قالوا: ينزع منها أربعون وإن كانت مبخرة^٥ واختاره العقبه عماد الدين أبو جعفر محمّد بن عليّ من حمزة الطوسي مصنف الوسيلة والواسطة^٦ وهو الذي حكاه المصنف^٧؛ لأنه عطفه على الأربعين^٨.

١. لم نثر عليه في مصنفات السيد المرتضى، وكذلك لم نثّر على من سبه إليه من تقدّم على الشهيد، بالرغم من الفحص الكثير الثمّني، فراجع. وسبه السيد العامي في مفتاح الكرامة، ج ١، ص ٥١١ إلى السيد المرتضى ولم يُنشر إلى مصدره.

٢. غنية التروع، ج ١، ص ٤٨.

٣. السرائر، ج ١، ص ٧٢ و ٨١، وذهب إلى وجوب نزع الجميع أيضاً ابن البراج في المذهب، ج ١، ص ٢١.

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٢ وكلّ نجاسة تقع في البئر وليس لها مقدّر منصوص فلا احتياط يقتضي نزع جميع الماء، وإن قلنا بجواز أربعين دلواً لقولهم^٥ ينزع منها أربعون دلواً وإن صارت مبخرة كان سائقاً، غير أن الأول أحوط... ومتى نزل إلى البئر كافر وبشر الماء بجسمه نجس الماء ووجب نزع جميع الماء، لأنه لا دليل على مقدّر، والاحتياط يقتضي ما قلناه، وانظر نقد هذا الكلام في السرائر، ج ١، ص ٨٢.

٥. الوسيلة، ص ٧٤ و ٧٥ والواسطة قد قيّد ولم يصل إليها، ثم قد ألحق بآخر الوسيلة عدة صفحات - ص ٤٦١ إلى ٤٦٩ - يُحتمل كونها بعض الوسيلة. انظر الوسيلة، ص ٤٦١ (تعميق المسحوق)، ٤٦٦؛ وانظر ترجمة ابن حمزة في فهرست مستجب الدين، ص ١٦٤، التقات العيون، ص ٢٧٢ - ٢٧٣، الدررمة، ج ٥، ص ٥؛ وج ٢٥، ص ١١.

٦. يعني في المتن، حيث قال «وأربعين في... ووقع نجاسة به يرد فيها نص»، تقدّم في ص ٥٢.

وعشر في العذرة الياسية، و لدم القليل - غير الثلاثة - كذبح الطير
والرعاف اليسير.

والحجة مظهر فيها، فإن هذا الحديث نرسل غير معروف في نقل ولا موجود في
أصل، وإنما الرواية المنضمة لفظ «مبصرة» نقلها الشيخ^١ وغيره^٢ عن ابن أبي عمير
ومحمد بن زكريا عن كردويه أنه سأل أبـ نحس^٣ عن بشر يدخلها ماء المطر فيه البول
والعذرة وحرء الكلاب، قال: «برج منها ثلاثون دلواً وإن كانت مبصرة» قال في الاستبصار.
هذا مختص بماء المطر على هذه الصورة^٤ والسيد الفقيه جمال الدين أبو الفضائل أحمد بن
طاوس^٥ في البشري^٦ أنه على هذا واحد في غير المنصوص الثلاثين، ولا بأس به^٧.
ووجد بخط الشيخ في نسخة الاستبصار.

مُبْصِرَةٌ - بِصَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْهَاءِ وَكسْرِ الْحَاءِ - وَمَعْنَاهَا الْمُنْشَأَةُ، وَتُرْوَى بِفَتْحِ الْمِيمِ
وَالْخَاءِ وَمَعْنَاهَا مَوْصِعُ النَّشْءِ

١ تهذيب الأحكام ج ١، ص ١١٢، ج ١، ص ٤٢، ج ١٢٠

٢ الفقيه، ج ١، ص ٢٢، ج ٣٥

اعلم أنه ليس بمحمد بن زكريا في سند الحديث في مصادر الثلاثة، وأيضاً ليس في معطوفة تهذيب الأحكام
وإنما هو موجود في النسخ الموجودة لديها من عدية المراد. وبمثل الصحيح محمد بن زياد بدل محمد بن زكريا
فإنه يروي عن كردويه راجع معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ١١٣ - ١١٤، ج ١٦، ص ٨٩ علماً بأنه قد يُعَيَّرُ
عن محمد بن أبي عمير بمحمد بن زياد، راجع معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٢٧٥ - ٢٩٤

٣ الاستبصار، ج ١، ص ٤٣، فيل الحديث ١٢٠

٤ الكتاب فُقِدَ ولم يصل إلينا.

٥ في مدارك الأحكام، ج ١، ص ١٠٠ حكاه [بني لاكتفاء برج ثلاثين] شيخنا الشهيد .. عن السيد جمال
الدين بن طاوس في البشري ونفى عنه اليأس، واحتج عليه برواية كردويه وهو عجيب، إحد لا دلالة لها على
المتنازع بوجه، فإن موردها بجاسات مخصوصة، وبكلام إنما هو في غير المصوح.

وفي جامع المقاصد، ج ١، ص ١٤٥. واحذر المصنف في المختلف القول بالثلاثين محتجاً برواية كردويه. وهو
عجيب، إحد لا دلالة فيها على المتنازع بوجه، ولو دُتْ عليه كان ما لا نص فيه متصوفاً؛ لأن المراد بالنص الدليل
النقلي من الكتاب والسنة، لا ما يدل على المعنى مع عدم احتمال النقص، وإلا لكان كثير متاعذو متصوفاً من
قبيل ما لا نص فيه. فيضف القول بالثلاثين. ومنه نقول بالأرجح، وعدم إيجاب شيء مع القول بجاسة الماء
ظاهر البطلان، فلم يبق إلا القول بوجوب الجميع، وهو المعتمد فتأمل.

وسبع في موت الطير كالنعامة والحمامة وما بينهما، والفأرة إذا تفتخت أو انتفخت، وبول الصبي، واغتسال الجنب الغالي من نجاسة عينية، وخروج الكلب حيًّا.

وخمس في ذرق الدجاج.

وثلاث في موت الحية والفأرة.

ودلو في العصفور وشبهه، وبول الرضيع لذي لم يفتد بالطعام.

وكل ذلك عندي مستحب.

تنمّة: لا يجوز استعمال الماء النجس في الطهارة مطلقاً، ولا في الأكل والشرب احتياراً. ولو اشتبه النجس من الإلءء بن اجتناباً وتيمم.

ويستحب تباعد الشر عن البالوعة سبع أذرع إن كانت الأرض سهلة وكانت البالوعة فوقها، وإلا فخمس.

وأسار الحيوان كلها طاهرة عدا الكلب والخنزير والكافر والناصب.

والمستعمل في رفع الحدث طاهر مطهر، وفي رفع الخبث نجس، سواء تغير

وذكر بعض^١ الأصحاب وجهاً آخر وهو أن لا يزح في غير المنصوص عملاً برواية معاوية بن عمار المتقدمة^٢، خرج منها ما دلّت عليه النصوص بظاهرها وفحواها، فيبقى ما عداه على الأصل. قال في المعتبر - وعم ما قل - هذا يتم إذا كان الزح تعبدًا، أمّا إذا قلنا إنّه لملة فالجميع^٣، وقد تقدّم^٤.

١ هو المصنف في المعتبر، ج ١، ص ٧٨ حيث قال ويمكن أن يقال فيه وجه ثالث، وهو أن كل ما لم يُقدّر له نزوح لا يجب فيه نزح، عملاً برواية معاوية ورواية ابن بري وهذا يدلّ بالصوم، فيخرج عنه ما دلّت عليه النصوص بمنطوقها أو فحواها، ويبقى الباقي مدحلاً تحت هذا الصوم.

٢. تقدّم في ص ٤٨.

٣. المعتبر، ج ١، ص ٧٨.

٤. تقدّم في ص ٤٩.

بالنجاسة أو لا، إلا ماء الاستنجاء فإنه طاهر ما لم يتغير بالنجاسة أو يقع على نجاسة حارجة.

وغسالة الحمام نجسة ما لم يعلم خلوها من النجاسة.
وتكره الظهارة بالمسح بالشمس في الأواني، و[استعمال] المُسخَّن بالنار في غسل الأموات، وسور الجلال وآكل الجيف والحائض المتهمة والبغال والحمير والفأرة والحيّة، وما مات فيه لوزغ والعقرب.

النظر السادس فيما يتبع الطهارة

النجاسات عشرة:

البول والغائط من ذي النفس السائلة غير المأكول بالأصالة كالأسد أو بالعرض كالجلال.

والمني من كل حيوان ذي نفس سائلة وإن كان مأكولاً.
والميتة من ذي النفس السائلة مطلقاً وأجزاءها، سواء أبيضت من حيٍّ أو ميت،
إلا ما لا تحلّه الحياة كالصوف والشعر والوبر والعظم والظفر، إلا من نجس العين
كالكلب والخنزير والكافر.



والدم من ذي النفس السائلة.
والكلب والخنزير وأجزاءهما،
والكافر، وإن أظهر الإسلام، إذا حصد ما يعم ثبوته من الدين كالخوارج والغلاة،
والمسكرات، والعصير إذا غلى واشتدّ، ولحقاق.
ويجب إزالة النجاسات عن الثوب والبدن للصلاة والطواف ودخول
المساجد، وعن الآنية للاستعمال.

وعفي في الثوب والبدن عن دم الفروخ والجروح اللازمة، وعمّا دون سعة
الدرهم البغلي من الدم المسفوح مجتمعاً، • وفي المتفرّق خلاف - غير الثلاثة ودم

قوله •: «وفي المتفرّق خلاف».

أقول: في المسألة مباحث:

أ: كل نجاسة الأصل فيها وجوب الإزالة؛ لقوله تعالى: ﴿وَرِيَّانَكَ فَطَهِّرْ﴾ وَالرُّجْزَ

نجس العين - وعن نجاسة ما لا تتم الصلاة فيه منفرداً، كالثكة والجورب وشبههما في محالها وإن نجست بغير الدم

فأجيز^١. قلت أم كثرت، واستثنى منها نحو القروح ودم طاهر العين غير الحدث عند قطب الدين الراوندي^٢ والمصنف^٣، ومطلق الدم غير الثلاثة عند ابن إدريس^٤ مدعياً للإجماع، ومطلق النجاسة غير المني ودم حيض عند ابن الحنيد^٥، وكروؤوس الإبر دماً في الماء عند كثير^٦، ومطلقاً عند الشيخ في المبسوط^٧

ب^٨ اختلف في تقدير هذا المستثنى، فمشهور تقديره بالدرهم البعلي^٩، قال ابن إدريس: هو مسوب إلى بعل، مديته قديمه فريته من بابل يسحو من فرسخ متصلة بالحاميين^{١٠}.

١ المدثر (٧٤) ٤ ٥.

٢ حكاه عنه ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ١٧٧، والمحقق في المعبر، ج ١، ص ٤٢٩، والعاصم الأبهي في كشف الرموز، ج ١، ص ١١١، والعلامة في معبر شيعية، ج ١، ص ٣١٨، المسألة ٢٣٤، وعبد الله السرائر هكذا وقد ذكر بعض أصحاب التأخرين من الاعاجيب، وهو الراوندي المكنى بالطيب، أن دم الكلب والخنزير لا يجوز العلاج في قلبه ولا كثيره. مثل دم العيض. قال لأنه دم نجس المني. وهذا خطأ عظيم ورأى فاحتسب لأن هذا هدم وحرق لإجماع أصحابها

٣. مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢١٨، المسألة ٤٢٢.

٤ السرائر، ج ١، ص ٧٦-٧٧ وقد تقدم دعواه الإجماع عاماً عند نقده لكلام الراوندي.

٥ حكاه عنه المحقق في المعبر، ج ١، ص ٤٢٧، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣١٧، المسألة ٢٣٣.

٦ لم أقف على من ذهب إلى ذلك بالرغم من المعصن الكثير، والسجدة العلمية في مفتاح الكرامة، ج ١، ص ٣٠٨-٣٠٩، ثم يسميه إلى قابل معتب، وإنما قال وقد سبه في غاية المراد في آخر باب الطهارة إلى كثير من الناس. وبعل مشأ نسبة الشهيد لهذا القول إلى الكثير كلاء المحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٠٨ وما لا يدرك بالطرف من الدم لا ينجس الماء وقيل ينجسه، وهو الآخر^١ وانظر جواهر الكلام، ج ١، ص ٢٨٩.

٧ المبسوط، ج ١، ص ١٧ وذلك [يعني القليل] ينجس بكل نجاسة تحصل فيها قليلة كانت النجاسة أو كثيرة، تغيرت أو صانها أم لم يتغير، إلا ما لا يمكن التحرز منه مثل رؤوس الإبر من الدم وغيره؛ فإنه معفو عنه، لأنه لا يمكن التحرز منه؛ وانظر الاستبصار، ج ١، ص ٢٣ دليل الحديث ١٢ وقول الشهيد مطلقاً عند الشيخ، يعني به سواء كان دماً أو غيره من النجاسات، كما في هامش «ع».

٨ المعبر، ج ١، ص ٤٢٩-٤٣٠ وانظر شرائع الإسلام، ج ١، ص ٤٥ مختلف البجة، ج ١، ص ٣١٨، المسألة ٢٣٥، قواعد

الاحكام، ج ١، ص ١٩٣؛ منتهى المطلب، ج ١، ص ٢١٩؛ نهاية الاحكام، ج ١، ص ٢٨٥، النجعة، ج ١، ص ١١٠-١١١.

٩ في معجم البلدان، ج ٢، ص ١١١ الجامعي كد. قنونه بفظ المجرور المشي. وهو حلة بني مرشد التي

ولا يذّن من العصر إلّا في بول الرضيع. وتكتفي المربية للصبي بغسل ثوبها الواحد في اليوم مرّة.

تجد فيها الحمارون دراهم واسعة، شاهدت درهماً منها سعة تقرب من أخمص الراحة. وعط من نسبه إلى ابن أبي البغل الكوفي، لتقدّم الدرهم عليه^١؛ لأنّه كان في زمن النبي ﷺ^٢.

وقدّره ابن أبي عقيل بالدينار^٣، وابن الجنيد بعقد الإيهام الأعلى^٤ ج: القائلون بالدرهم أنفقوا على ما نقص عنه وما زاد، واحتلفوا فيه، فظاهر المرتضى^٥ وتصريح سلار^٦ بالعفو، والأكثر^٧ على عدم؛ لصحيفة عبد الله بن أبي يعفور عن

١- بأرض بابل على الفرات بين بغداد والكوفة. وهي الآن مدينة كبيرة أجنة؛ وانظر تاج العروس، ج ٢٠، ص ٤٥٤، «جمع».

١ للمريد راجع ذكرى الشيعة ج ١، ص ٩٥ (صنن الموسوعة، ج ٥)؛ جامع المقاصد، ج ١، ص ١٧٠، مفتاح الكرامة، ج ٢، ص ١٠٨.

٢ السرار، ج ١، ص ١٧٧ وقوله لأنّه كان... يعني أنّ الدرهم البعري كان في زمن النبي ﷺ.

٣ حكاة عنه المحقق في المنبر، ج ١، ص ٤٣٠؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣١٨، المسألة ٢٣٥.

٤ حكاة عنه المحقق في المنبر، ج ١، ص ٤٣٠؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣١٧، المسألة ٢٢٣.

٥ الانتصار، ص ٩٢ - ٩٤، المسألة ٦، وأعلم أنّ كلام السيّد ليس بظاهر في العفو عن مقدار الدرهم؛ لأنّه قال: ومثلاً انفردت به الإمامية القول بأنّ الدم الذي ليس بدم حيوان يجوز الصلاة في ثوب أو بدن أصابه منه ما ينقص قدره عن سعة الدرهم. وما زاد على ذلك لا يجوز الصلاة فيه... وروي عن الحسن بن صالح بن حيّ أنّه كان يقول في الدم: إذا كان على الثوب منه مقدار الدرهم يحيد الصلاة، فإن كان أقلّ من ذلك لم يحيد. وهذا نصّه لقول الإمامية، وهذه العبارة كما ترى غير ظاهرة في العفو عن مقدار الدرهم؛ وأيضاً فإنّ الفاضل الآبي في كشف الرموز، ج ١، ص ١٠٨ - ١٠٩ نسب هذا القول إلى سلار فقط، ونسب القول بعدم العفو عن مقدار الدرهم إلى السيّد، حيث قال: وعليه فتوى الشيخين وعلم الهدى وأتباعهم، وقال المتأخّر يعني ابن إدريس: الإجماع معتقد على سعة الدرهم. وهو وهم مع الخلاف؛ وأيضاً قال في التقيح الرائع، ج ١، ص ١٤٨ وهو يعني عدم العفو مذهب الثلاثة وأتباعهم. ونسب القول بالعفو إلى سلار فقط. والشاهد إنّما نسب هذا القول إلى السيّد تبعاً للعلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣١٨، المسألة ٢٣٥؛ حيث قال: ويخرج من كلام السيّد عدم الوجوب، وهو الذي اختاره سلار؛ وانظر أيضاً مفتاح الكرامة، ج ٢، ص ١١١.

٦. المراسم، ص ٥٥ إذا كان في ثوب منه قدر الدرهم التوفي متحرّقاً جار، وإنّ زاد على ذلك وجب إزالته.

٧. كإبن بابويه في الفقيه، ج ١، ص ٧١ - ٧٢، ذيل الحديث ١٦٥. والمعيد في المقنعة، ص ١٦٩ والشيخ في النهاية،

وإذا علم موضع النجاسة غسل وإن اشتبه غسل جميع ما يحصل فيه الاشتباه.

الصادق عليه السلام: «إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً في غسله ويعيد الصلاة»^١

لسلار حسنة محمد بن مسلم قال: فنت له: لدم يكون في الثوب وأنا في الصلاة. قال: «إن رأيت وعليك ثوب غيره فاطرحه وصل، وإن لم يكن عليك غيره فامض في صلاتك، ولا إعادة عليك ما لم يرد على مقدار الدرهم»^٢.

ورد بقطع الرواية^٣.

د: اختلفوا في المتفرق في الثوب لواحد وفي الثياب - على احتمال - مع عدم تجاور كل الصاب؛ فأوجب إزالته في النهاية مع التماحش^٤، ويعني به تجاور الحد وشدة ظهوره على الثوب والبدن، لا ربع الثوب أو قدر شبر. وفي المبسوط: يجب احتياطاً للعبادة إذا كان بحيث لو جمع بلغ الصاب^٥ ونعمه ابن إدريس وصرح بأن عدم الوحوب أقوى وأظهر^٦.

→ ص ٥٢ والحلاف، ج ١ ص ١٧٧ المسألة ١٢٢٠ ولقد صي في المهدب، ج ١ ص ٥٦ وابن إدريس في

السرائر، ج ١ ص ١٧٧ والمحقق في شرائع الإسلام ج ١ ص ١٥٠ والمصبر، ج ١ ص ١٤٣ والسلامة في

مواعد الأحكام، ج ١ ص ١٩٢ ومختلف الشيعة، ج ١ ص ٣١٩ المسألة ٢٣٥

١ تهذيب الأحكام، ج ١ ص ٢٥٥ مع ١٧٤٠ الاستبصار ج ١ ص ١٧٦، ج ١١١

٢ الكافي، ج ٣ ص ٥٩ باب الثوب يصبه الدم ونمذة، ج ٣ الفقيه ج ١ ص ٢٤٩ ح ١٧٥٧ تهذيب الأحكام،

ج ١ ص ٢٥٤ ح ٧٣٦ الاستبصار ج ١ ص ١٧٥، ج ١٩٦

٣ الراد هو العلامة في منتهى المطلب، ج ٣ ص ٢٥٢ ومختلف الشيعة، ج ١ ص ٣٢٠، دليل المسألة ٢٣٥، قال

في الأول والجواب: إن الرواية مرسله قطع محمد بن مسلم أسد الحديث إلى غير إمام فلا يكون حجة قال

في مدلول الأحكام، ج ٢ ص ٣١٣ رداً على هذا الإيراد: ذلك غير قاطع؛ إذ من المعلوم أن محمد بن مسلم

لا يسأل في مثل ذلك غير الإمام عليه السلام ويستفاد من كتب المتقدمين أن الإحصار في مثل هذه الأحاديث إنما حصل

من قطع الأخبار بعضها من بعض، فإن الراوي كان يصرح باسم الإمام الذي روى عنه في أول الروايات، ثم يقول:

وسألته عن كذا، وسألته عن كذا، إلى أن يسنو في الروايات التي رواها عن ذلك الإمام عليه السلام فلما حصل القطع

توهم الإحصار فيبني التوبة لذلك ولا يحصى أن الرواية ليست مضمرة هي الفقيه؛ فإنه جاء فيه: قال محمد بن

مسلم لأبي جعفر عليه السلام فتأمل وبلاطلاع على معنى الحديث المقطوع راجع شرح البداية، ص ٩٣

١. النهاية، ص ٥١-٥٢

٥ المبسوط، ج ١ ص ٣٦ وما نقص عنه لا يجب، والله سواء كان في موضع واحد من الثوب، أو في مواضع

كثيرة بعد أن يكون كل موضع أقل من مقدار درهم، وإن قلنا: إذا كان جميعه لو جُمع كان مقدار الدرهم وجب

إزالته كان أحوط للعبادة.

ولو نجس أحد الثوبين واشتبه غسلًا، ومع التعذر تصلى الواحدة فيهما مرتين.

واحتار الإمام المصنف في المختلف^١ احتياط البسوط محتجاً بحسنة محمد بن مسلم المتقدمة^٢، فإنها شاملة، ولعموم الآية^٣، وبأن النجاسة البالغة مقداراً معيناً لا تستفاوت باجتماعها وتفرقها في المحل^٤، وصرح سائر بوجوب الإزالة مع بلوغ النصاب مجتمعاً^٥، ويمكن أن يحتج لابن إدريس^٦ باستصحاب العفو، وبمرسنة جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن الباقر والصادق (عليهما السلام) أنهما قالوا: «لا بأس بالصلاة في ثوب وفيه الدم متفرقاً شبه النضج، ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم»^٧.

وأجاب في المختلف بمنع أن «مجتمعاً» خبر لكان، بل هو حال مقدرة^٨، وكان تامة^٩، ويشكل بأنه مع الحالّة يفيد اشتراط الاجتماع أيضاً، لأن وجوب الإزالة إنما هو حال الاجتماع لا حال الانفراد، وتقدير الاجتماع لم يدل عليه اللفظ، ولو كانت الحال من باب «هَذَا يَبْلُغُ الْكَفَّةَ»^{١٠} و«مررت برجل معه صقر صائداً به غداً» - أي مقدراً فيه الصيد غداً -

٦ السرائر، ج ١، ص ١٧٨. وبعض أصحابنا لم يوجب الشح في البسوط يقول: سواء كان مجتمعاً في مكان واحد، أو متفرقاً بحيث لو جمع كان يسفار الدرهم، لا يجوز الصلاة فيه وهذا أحوط للعبادة، والأول أقوى وأظهر في المذهب.

١ مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٢١، المسألة ٢٣٦ والأقرب ما ذكره الشيخ في البسوط لنا رواية محمد بن مسلم العسلة... وهو كما يتناول المجتمع يتناول المتفرق، ولأن الأصل وجوب الإزالة لقوله تعالى: «وَيُتَابَلُغُ فَطَرُهُ»، ولأن النجاسة البالغة مقداراً معيناً لا تتفاوت باجتماعها وتفرقها في المحل.

٢ تقدمت في ص ٦٠

٣ المذخر (٧٤) ٤

٤ المراسم، ص ٥٥

٥ يصح لعدم وجوب الإزالة ولو بلغ النصاب مجتمعاً، حيث قال - كما تقدم آنفاً - عدم الوجوب أقوى وأظهر.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٦، ج ١٧٤٢، الاستبصار، ج ١، ص ١٧٦، ج ٦١٢

٧ للاطلاع على معنى الحال المقدرة راجع مضي اللبيب، ص ٦٠٥ - ٦٠٦.

٨ مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٢٢، ديل المسألة ٢٣٦، كما يحتمل في المجتمع أن يكون خبراً لـ «كان»، احتجّل أن يكون حالاً مقدرة؛ قال في جامع المقاصد، ج ١، ص ١٧٢، وليس مجتمعاً خبراً لـ «كان» ولا حالاً مقدرة؛ لأن المقدرة هي التي رمانها غير زمان عاملها، بل هي حالة محققة، وانظر مدارك الأحكام، ج ١، ص ٣١٩ - ٣٢٠.

٩ المائدة (٥): ٩٥: «وَمَنْ قَتَلَ مَكُومًا مَّقْتَدًا، حَبْرًا أَوْ بَشَرًا مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ بِكُمْ هَذَا يُبْلَغُ

كان الحديث مختصاً بما قدّر فيه الاجتماع لا بما حقق، إلا من باب مفهوم الموافقة.
 وكلّ ما لاقى النجاسة برطوبة نجس، ولا ينجس لو كانا يابسين.
 ولو صلى مع نجاسة ثوبه أو بدنه عامداً أعاد في الوقت وخارجه، والناسي
 يعيد في الوقت خاصّة، والجاهل لا يعيد مطلقاً، ولو علم في الأثناء استبدل، ولو
 تعذّر إلا بالمبطل أبطل.
 ولو نجس الثوب وليس له غيره صلى عرياناً، فإن تعذّر للبرد وغيره صلى
 فيه ولا يعيد.
 وتظهر الشمس ما تجفّفه من البول وشبهه في الأرض والهواري والحُصُر
 والأبنية والنبات، والار ما أحالته، والأرض باطن النعل والقدم.

خاتمة

يحرم استعمال أواسي الذهب والفضة في الأكل وغيره، ويكره المعصّض، ويجتنب
 موضع الفضة.
 وأواني المشركين طاهرة ما لم يعلم بشرتهم لها برطوبة، وحلّد الذكيّ طاهر،
 وغيره نجس.
 ويعسل الإناث من الخمر وغيره من الحساسات حتّى تزول العين، ومن ولوع
 الكلب ثلاثاً أو لاهن بالتراب، ومن ولوع لحزير سبعة.

→ الكَفَيْة في مجمع البیان ج ٣، ص ٢٤٣، دیر هذه الآية. «لهدياً بالغ الكمية» منصوبٌ على الحال، والمعنى
 مقدراً أن يهدي، فاله الزجاجة حال ده بالغ الكمية لفظه لقد مرة ومعه الكرة، أي سالماً الكمية، وخبرٌ عن النوى
 استحساناً.

كتاب الصلاة

النَّظَرُ الْأَوَّلُ فِي الْمَقَدِّمَاتِ

النَّظَرُ الثَّانِي فِي الْمَاهِيَةِ

النَّظَرُ الثَّالِثُ فِي الْوَاجِبِ



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

كتاب الصلاة

والنظر في المقدمات وإماتة والواحق

النظر الأول في المقدمات

وفيه مقاصد:

[المقصد] الأول في أقسامها

وهي واجبة ومندوبة.

فالواجبات تسع: اليومية والجمعة والعيدان والكسوف والزلزلة والآيات
والطواف والأموات والمنذور وشبهه.

كتاب الصلاة

وهي لغة. الدعاء^١، قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾^٢. وقال الأعشى: عليك مثل الذي
صلّيت فاغتمضي^٣.

١. الصحاح، ج ٤، ص ٢٤٠٢، «صلاة»؛ لاحظ المعبر، ج ٢، ص ١٠.

٢. التوبة (٩)، ١٠٣.

٣. ديوان الأعشى الكبير، ص ١٠٤.

تقول بني، وقد قرئت مرتعلاً

عليك مثل الذي صلّيت فاغتمضي

ياربّ جنب أبي الأوصاب والوجفا-

يوماً، فإن لجيب المرء شطّجما

والمندوب ما عداه.

فاليومية خمس: الظهر والعصر والعشاء، كلّ واحدة أربع ركعات في الحضر ونصفها في السفر، والمغرب ثلاث فيهما، والصبح ركعتان كذلك. ونوافلها في الحضر ثمن ركعات قبل الظهر، وثمان قبل العصر، وأربع بعد المغرب، وركعتان من جلوس تعدّان بركعة بعد العشاء، وإحدى عشرة ركعة صلاة الليل، وركعتا الفجر، وتسقط نوافل الطهرين والوترية في السفر.

المقصد الثاني في أوقاتها

فأول وقت الظهر إذا زالت الشمس المعلوم بزيادة الظلّ بعد نقصه، أو ميل الشمس إلى الحجاب الأيمن، للمستقبل إلى أن يمضي مقدار أدائها، ثمّ تشتبك مع العصر إلى أن يبقى للغروب مقدار أداء العصر فتختصّ به.

وأول المغرب إذا غربت الشمس المعلوم بغيوبة الحمرة المشرقية إلى أن يمضي مقدار أدائها، ثمّ يشترك الوقت بينها وبين العشاء إلى أن يبقى لانتصاف

وشرعاً - عمد من اعتبار الحقائق الشرعية من المحققين - تطلق على معانٍ تشمل على المعنى اللغوي، فهي منقولة أو مخصوصة، وينظم تلك المعاني أنّها «أفعال معهودة مشروطة بالقبلة تامّة بالقيام اختياراً، للتقرب إلى الله تعالى».

وعرفها المصنّف في التحرير بأنّها: «أذكار معهودة مقترنة بحركات وسكنات مخصوصة، تقرّباً إلى الله تعالى»^١ ونقص في عكسه بصلاة الأخرس فإنّها لا أذكار، وفي طرده بأذكار الطواف.

→ قال في لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٦٥ «صلاة» معناه أنّه يأمرها بأن تدعّوه مثل دعائها، أي تعيد الدعاء له، ويروي عليك مثل الذي صلّيت، فهو ردُّ عليها، أي صلياً مثل دعائك، أي يتالك من الحير مثل الذي أرذبت بي ودعّوب به لي.

١. تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ١٧٣، كتاب الصلاة، وانظر دمع هذا النقض - الذي ذكره الشهيد الثاني - في روض الجنان، ج ٢، ص ٤٦٨؛ ومفتاح الكرامة، ج ٥، ص ٩.

الليل مقدار العشاء فيختص بها.

وأول الصبح إذا طلع الفجر الثاني المعترض، وآخره طلوع الشمس.
ووقت نافلة الظهر إذا زالت الشمس إلى أن يزيد الفتيء قدمين، فإن خرج ولم يتلبس قدم الظهر ثم قضاها بعدها، وإن تلبس بركعة أتمها ثم صلى الظهر.
ونافلة العصر بعد الفراغ من الظهر إلى أن يزيد الفتيء أربعة أقدام، فإن خرج قبل تلبسه بركعة صلى العصر وقضاها، وإلا أتمها.
ويجوز تقديم النافلتين على الزوال في يوم الجمعة خاصة، ويزيد فيه أربع ركعات.

ونافلة المغرب بعدها إلى ذهاب الحمرة، فإن ذهبت ولم يكملها اشتغل بالعشاء.
والوترية بعد العشاء، وتمتد بامتدادها.
ووقت صلاة الليل بعد انتصافه، وكلما قرب من الفجر كان أفضل، فإن طلع وعد صلى أربعاً أكملها، وإلا صلى ركعتي **الفجر**
ووقتهما بعد الفجر الأول إلى أن تطلع الحمرة المشرقة، فإن طلعت ولم يصلهما بدأ بالفريضة، ويجوز تقديمهما على الفجر.
وقضاء صلاة الليل أفضل من تقديمها.

وتفضي الفرائض كل وقت ما لم تنصق الحاضرة، والنوافل ما لم يدخل وقتها.
ويكره ابتداء النوافل عند طلوع الشمس وغروبها، وقيامها إلى أن تزول إلا يوم الجمعة، وبعد الصبح والعصر عدا ذي السب.

وأول الوقت أفضل إلا ما يستثنى، ولا يجوز تأخيرها عن وقتها ولا تقديمها عليه.
ويجتهد في الوقت إذا لم يتمكن من العلم، فإن انكشف فساد ظنه وقد فرغ قبل الوقت أعاد، وإن دخل وهو متلبس ولو في التشهد أجزأ. ولو صلى قبله عامداً أو جاهلاً أو ناسياً بطلت صلاته. ولو صلى العصر قبل الظهر ناسياً أعاد إن كان في المختص، وإلا فلا.

والقوائت تترتب كالحواضر، فلو صَلَّى المتأخرة ثم ذكر عدل مع الإمكان، وإلا استأنف.

● ولا تترتب الفائتة على الحاضرة وجوباً على رأي.

قوله ﷺ: «ولا تترتب الفائتة على الحاضرة وجوباً على رأي».

أقول: «هذه المسألة من مهمات مسائل هذا العلم، وهي المعركة العظمى بين الإمامية ﷺ، وأقوالهم التي وصلت إلينا سبعة:

أ: المضايقة المحضة، ومعناها وجوب تقديم الفائتة مطلقاً على الحاضرة، وبطلان الحاضرة لو قدمها عمداً مع سعة الوقت، ووجوب العدول لو كان سهواً، وهو القول المشهور لعلمائنا قديماً، وقد صرح به السيد لإمام المرتضى ﷺ في الرسيّة^١ والشيخ في المبسوط^٢ وابن البراج^٣، وهو ظاهر ابن أبي عمير^٤ والعميد^٥ وأبي الصلاح^٦ وسأله^٧ وابن رهرة^٨

١ أجوبة المسائل الرسيّة الأولى، ص ٢٨١ رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٦٤-٣٦٥، وكذلك في جمل العلم والعمل، ص ٧٢؛ وأظر مصاح الكرامة، ج ١، ص ٤٧٣-٤٧٤

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٢٦.

٣. المهدب، ج ١، ص ١٢٥-١٢٦.

٤. حكاة عنه في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٣٦، للمسألة ٩-٤ قدس ابن أبي عمير: من سبى صلاة فرض صلاة أي وقت ذكرها، إلا أن يكون في وقت صلاة حاضرة يخاف أن بدأ فائتة الحاضرة، فإنه يبدأ بالحاضرة لتلا تكوما جميعاً قضاء وجه إشعار بالتقديم واجباً

٥. الملمعة، ص ١٤٣ و١٤٤، ومن نسبي فريضة أوقات.. ينفصها أي وقت ذكرها، ما لم يكن آخر وقت صلاة ثانية فتفوت الثانية بالقضاء، ويقتضى ما فات من الفرائض في كل حال، إلا أن يكون وقت قد تصبى فيه فرض صلاة حاضرة فيقتضي بعد الصلاة، على ما يشاء.

٦. الكافي في الفقه، ص ١٤٩-١٥٠ ووقته حين ذكره، إلا أن يكون آخر وقت فريضة حاضرة يخاف بفعل الفائتة فوتها، فيلزم المكلف الابتداء بالحاضرة ثم يقتضي الفائتة، وما عدا ذلك من سائر الأوقات فهو وقت الفائتة لا يجوز التعبد به بغير القضاء من فرض حاضر ولا من

٧. المراسم، ص ٩٠: كل صلاة فاتت فلا تخلو أن تكون فاتت بعمد أو سهو أو سهو.. والثالث على ضربين، أحدهما سهو عنها جملة، فهذا يجب قصاؤه وقت الذكر به، ما لم يكن آخر وقت فريضة حاضرة.

٨. غنية الزروع، ج ١، ص ٩٨، ويجب فعله في حال الذكر به إلا أن يكون ذلك آخر وقت فريضة حاضرة يخاف فوتها بفعله.

ومذهب ابن إدريس^١ حتى أنه والمرتضى^٢ منعا لمكلف من التكسب للمباح وتناول زيادة على ما يمسك الرمق ونوم يزيد على قدر الضرورة.

ومن الناصرين للمصايقة الشيخ الزاهد أبو الحسين وزام بن أبي فراس^٣، صنف فيها مسألة حسنة القواعد جيدة المقاصد والشيخ أبو احسن علي بن منصور بن تقي الحلبي^٤ عمل فيها مسألة طويلة تتضمن الرد على الشيخ أبي علي الحسن بن طاهر الصوري^٥ في التوسعة. ومن الأصحاب من كان قائلاً بالمصايقة ثم رجع إلى التوسعة، كالسيد ضياء الدين بن الفاجر^٦، والشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد^٧.

١ السرائر، ج ١، ص ٢٧٤

٢ أجوبة المسائل الرسية الأولى، ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٦٥

٣ كان عالماً طيباً، توفي سنة ٦٠٥، وكان جد السيد رضي الدين علي بن طائوس لأنه له كتاب تنبيه الصواب ورجعه التواطر المعروف بمجموعة وزام وجاء التصريح بأنه قائل بالمصايقة في رسالة عدم مصايقة الفوائد، ضمن مجلة تراثاء المحدثين ٧-٨، ص ٢٤٧، ورسائله في المصايقة فقدت ولم تصل إليها؛ انظر ترجمته في فهرست منتخب الدين، ص ١٩٥-١٩٦، التكملة لعميون، ص ١٢٦، أنوار الساطعة، ص ١٩٧-١٩٨، حاشية مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ٤٧٧؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ٣٣٨

٤ هو حميد الفقيه أبي الصلاح تقي الدين الحلبي (م ٤٤٧ هـ) كان من علماء المائة السادسة ثم لمرید راجع رياض العلماء، ج ٤، ص ٢٦٨، الثقات الميون، ص ٢٠٧، الكافي في الفقه، ص ١٨-١٩، مقدمة التحقيق، الذريعة، ج ٢١، ص ١٣٤، ورسائله في المصايقة فقدت ولم تصل إليها

٥ كان من علماء المائة السادسة. انظر ترجمته في رياض العلماء، ج ١، ص ١٩٨، الثقات الميون، ص ٥٩-٦٠ و ١٤٣، ورسائله في التوسعة فقدت ولم تصل إليها وفي جميع النسخ أبي علي الحسن بن طاهر الصوري كما أثبتناه.

٦ هو غير السيد ضياء الدين عبد الله بن أبي الفوارس بن علي الحسيني، وحكى عنه الشهيد أيضاً كلاماً في الدروس الشرعية، ج ١، الدرس ١١٧ (ضمن الموسوعة، ج ٩) حيث قال وقال السيد ضياء الدين بن الفاجر شارح الرسالة (٢) -: راجع ترجمته في رياض العلماء، ج ٧، ص ١٧٩-١٨٠ و ٢١٦، والمراد من الرسالة التي شرحها السيد هي مراسم سلار، كما صرح به صاحب رياض العلماء

٧ هو العالم البارز أبو زكريا نجيب الدين يحيى بن أحمد بن يحيى بن سعيد صاحب الجامع للشرائع ابن عم المحقق الحلبي توفي سنة ٦٨٩ أو ٦٩٠، له رسالة قضاء هوتت كما سيذكرها الشهيد، وصارت مفقودة لم تصل إلينا، ومذهب في الجامع للشرائع، ص ٨٨ إلى التوسعة

ب : القول بالتوسعة المحضة، وهو فور ابني بابويه^١ وأبي علي الحسن بن طاهر الصوري^٢، حتى أنهم نصّوا على تقديم الحاصرة، ونصّ أبو علي^٣ على استحبابه. ومن القائل بالتوسعة من القدماء الحسين بن سعيد^٤، ومن المتأخرين قطب الدين الراوندي^٥ ونصير الدين عبد الله بن حمزة الطوسي^٦ وسديد الدين محمود الجعفي^٧ والشيخ يحيى بن سعيد جدّ الشّخين نعم الدين وحبیب الدين، نقله عنه ولده يحيى في مسأله في هذا المقام^٨.

ج : استحباب تقديم العائلة مطلقاً على الحاصرة، وهو الذي نقله الإمام المصنّف عن والده وعن معاصريه من العلماء^٩.

١ الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ٣٥٤ - ٣٥٥، ديل حديث ١١٠٣، والمقع، ص ١١٠٧ وحكاية عنه وعن والده صاحب المظنة الورقة ١٥ ب والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٣٦ وعمر الدين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١٤٦

٢ تقدّم أماً أن قلنا إن رسالته في التوسعة فقدت

٣ يعني الشيخ أبا علي الحسن بن طاهر الصوري الذي تقدّم ذكره أعلاه

٤ حكاية عنه المحقق في أجوبة المسائل البرية، ضمن الرسائل المتصح، ص ١١٢٩، والمصنّف الأب في كشف الرموز، ج ١، ص ٢٠٨

٥ حكاية عنه المحقق في أجوبة المسائل البرية، ضمن الرسائل المتصح، ص ١٢٩

٦ هو الشيخ الإمام نصير الدين أبو طالب عبد الله بن حمزة بن عبد الله الطوسي، كان أستاذ قطب الدين محمد بن الحسين الكيندري وكسب بقطعه إجازة له في ٥٩٦ أو ٥٧٦. انظر ترجمته في فهرست مستحب الدين، ص ١٢٥ - ١٢٦، الثقات العيور، ص ١٦٣ - ١٦٤، حاشية مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ٤٧٢ وهذا القول حكاية عنه المحقق الحلّي في أجوبة المسائل البرية، ضمن الرسائل المتصح، ص ١٢٩، ولكن بصيغة العماد الطوسي، ومن المعلوم أنّ العماد الطوسي لقب لابن حمزة صاحب الوسيلة وهو غير نصير الدين عبد الله بن حمزة الطوسي، وسينقل الشهيد بعيد هذا قول ابن حمزة صاحب الوسيلة عليه فالظاهر أن ما ذكره الشهيد هو الأصوب

٧ هو الشيخ الإمام سديد الدين محمود بن علي بن حسن الجعفي (كان أستاذ الشيخ مستحب الدين)، توفّي حوالي سنة ٦٠٠. انظر ترجمته في فهرست مستحب الدين، ص ١٦٤، الثقات الصيور، ص ٢٩٥

٨ يعني رسالة قضاء الفوائت، وقد تقدّم أنّها فقدت ولم تصل إلينا ويعني الشهيد بقوله ولده يحيى سبطه صاحب الجامع للشرائع كما صرح به في رياض العلماء، ج ٥، ص ٣٤٣.

٩ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٢٧، ضمن المسألة ٣٠٩ لكن الأولى الاشتغال بالعائلة إلى أن تنضيق الحاصرة، وهو مذهب والديّة وأكثر من معاصريه من المشايخ

- د: وجوب تقديم الواحدة واستحباب تقديم الزائد، وهو قول المحقق نجم الدين بن سعيد^١
- ه: وجوب تقديم فاتئة اليوم، سواء أتحدثت أو تمددت، واستحباب ما عداها مطلقاً، وهو مختار المصنّف في المختلف^٢.
- و: تقديم العائنة مطلقاً إن فاتت نسياناً، واستحباب تقديم الحاضرة إن فاتت قصداً، ويأثم لو أخر القضا والحاضرة إلى آخر الوقت، وهو قول ابن حمزة^٣
- ز: نقل المحقق في المراجعة عن بعض الأصحاب وجوب تقديم الفائتة في الوقت الاختياري ثم تقدّم الحاضرة^٤.
- ونحن نورد ملخص حججهم هـ، فنقول أمّا أصحاب القول الأول فاحتجوا بوجوه.
- الأول: الإجماع، مفله كثير منهم كما يدرّس، فبأنه قال في المسألة المسماة خلاصة الاستدلال^٥:

أُطِيعَ عَلَيْهِ الْإِمَامِيَّةُ حُلَعاً عَنْ سَيِّدٍ وَحَصْرٍ أَيْضاً عَصْرٍ، وَأُجْمِعَتْ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ.

- ١ أجوبة المسائل العزّية، ضمن الرسائل التسع، ص ١١٢: ولقد يَظهر وجوب تقديم الصلاة الواحدة واستحباب تقديم الفوائت. ولو أتى بالحاضرة قبل تضييق وقتها والحال هذه جاز؛ شرائع الإسلام، ج ١، ص ١١١: المستبر، ج ٢، ص ١٤٠٥ وقال في كشف الرموز، ج ١، ص ٢١٠: وأمّا ما ذهب إليه شيخنا (دام ظلّه) من وجوب ترتيب الفائتة على الحاضرة، أي فرض وقت واحد فهو حسن، أذهب إليه جرماً
- ٢ مختلف الشبهة، ج ٢، ص ٤٢٧، ضمن المسألة ٢٠٩: والأقرب عندي التفصيل، وهو أن الصلاة الواحدة إن ذكرها في يوم الفوائت وجب تقديمها على الحاضرة ما لم يتضيّق وقت الحاضرة، سواء تمددت أو أتحدثت... وإن لم يذكرها حتى يضي ذلك اليوم جاز له فعل الحاضرة في أول وقتها... والأولى تقديم الفائتة إلى أن تتضيّق الحاضرة.
- ٣ الوسيلة، ص ٨٤: إمّا فاتئة نسياناً، أو تركها قصداً واعتدالاً فإن فاتئة نسياناً وذكرها فرقها حين يذكرها إلا عند تضييق وقت الفريضة... وإن تركها قصداً جاز له الاشتغال بالقضاء... وإن قدّم المعاصِر وقتها على القضاء كان أفضل... وإن لم يشتغل بالقضاء وأخّر الأداء إلى آخر الوقت كان مُحبطاً
- ٤ أجوبة المسائل العزّية، ضمن الرسائل التسع، ص ١١٢
- ٥ خلاصة الاستدلال على مَنْ مَنَعَ من صحة المضايقة بالاعتلال قال ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٧٣ - مشيراً إليها - ولنا في المضايقة كتاب خلاصة الاستدلال على مَنْ مَنَعَ من صحة المضايقة بالاعتلال بلغنا فيه إلى أبعد النمايات وأقصى النهايات... وذكرنا فيه ما لم يوجد في كتاب بالفرادة.

ولا يعتد بخلاف نفر يسير من الحر سائين، فإن أبي بابويه والأشعرين كسعد بن عبدالله صاحب كتاب الرحمة^١ وسعد بن سعد^٢ ومحمد بن علي بن محبوب صاحب كتاب نوادر المصنف^٣، والقميين أجمع كعلي بن إبراهيم ابن هاشم ومحمد بن الحسن بن الوليد^٤، عاملون بالأخبار المتضمنة للمصافحة؛ لأنهم ذكروا أنه لا يحل ردّ الحبر الموثوق برأويه، وحفظتهم^٥ الصدوق ذكر ذلك في كتاب من لا يحضره الفقيه، وخزيت هذه الصناعة ورئيس الأعاجم الشيخ أبو جعفر الطوسي مودع أحاديث المصافحة في كتبه^٦ مفت بها^٧

والمخالف إذا علم باسمه ونسبه لم يصّر خلافاً.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾^٨، والمراد بها الفائنة لرواية زرارة عن الصادق عليه السلام: «أبدأ بالذي فاتك، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾»^٩.

١ توفّي سنة ٢٠١ أو ٢٩٩، انظر ترجمته في رجال النجاشي، ص ١٧٧-١٧٨، الرقم ٤٦٧.

٢ روى عن الرضا وأبي جعفر عليه السلام وردت ترجمته في رجال النجاشي ص ١٧٩، الرقم ٤٧٠.

٣ كان شيخ القميين في زمانه. وردت ترجمته في رجال النجاشي ص ٢٤٩ الرقم ١٩٤٠ وانظر الكلام حول كتابه هذا في الدرر، ج ٢٤، ص ٢٤٠ و٢٤٩ السرائر، ج ٢ ص ٦٠١.

٤ كان شيخ القميين ومفتيهم، توفّي سنة ٣٤٢ وردت ترجمته في رجال النجاشي، ص ٣٨٢، الرقم ١٠٤٢.

٥ رجل مخطئة كهجرة، أي كثير الخطأ، تاج المروس، ج ٢، ص ٢٢٢، حفظ.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧١-١٧٣ ح ٦٨٠-٦٨٦، وج ٢، ص ١٥٨-١٦٠، ح ٣٤٠-٣٤٢، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٧-٢٨٨، ح ١٠٥٠-١٠٥٤، المبسوط، ج ١، ص ١٢٦.

٧ أجوبة مسائل ورسائل، ص ١٧٠-١٧١، ص ١٧٠-١٧١، وقال صاحب العصرة، الورقة ١٦ ب-١٧ ألف، ردّاً على ابن إدريس وقد رأيت بعض فتاها الآن قد صنّف مسألة في معنى القضاء وقال يقول الشيخ أبي جعفر الطوسي عليه السلام وأدعى إجماع الطائفة على قوله فتعجب من ذلك، وكيف ادّعى الإجماع مع اختلاف الجماعة الذين ذكروا مع عظم اقتدارهم وشهرة آثارهم بين الأصحاب.

٨ طه (٢٠) ١٤.

٩ الكافي، ج ٣، ص ٢٩٣، باب من نام عن الصلاة أو سها عنها، ح ١٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٢-١٧٣، ح ٦٨٦، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٧، ح ١٠٥١ وفي المصادر الثلاثة بالنبي فاتك، وهو الأنسب، ولكن في جميع النسخ: بالذي فاتك، كما أتمتناه.

والأمر للوجوب، والمراد به «لوقت ذكرى»، قاله كثير من المفسرين^١. والأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده، والنهي مفسد

الثالث: الروايات المتضمنة لمطلوب، وهي سبع^٢:

أ: روي عن النبي ﷺ: «من فاتته صلاة فواتها حين يذكرها»^٣. وهي للعموم.

ب: روي عنه ﷺ: «من نام عن صلاة أو نسيها فليقصها إذا ذكرها فذلك وقتها»^٤. ولفظ صحيح الجمهور عن أنس بن مالك عنه ﷺ: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك»^٥. ولمسلم: «من نسي صلاة أو سامعها فكفارتها أن يصلها إذا ذكرها»^٦.

ج: حسنة درارة عن الباقر ﷺ أنه سئل عن رجل صلى بغير طهور، أو نسي صلاة، لم يصلها أو نام عنها، فقال: «يقصها إذا ذكرها في أي ساعة ذكرها من ليل أو نهار، فإذا دخل وقت الصلاة ولم يتم ما فاتته فليقص، ما لم يتعوف أن يذهب وقت هذه الصلاة التي قد حصرت، وهذه أحق بوقتها فليصلها، فإذا قضاها فليصل ما فاتته مما قد مضى، ولا يعطوع

١. حكاة عنهم في مجمع البيان، ج ٧، ص ٥-٦، ذيل الآية ١٤ من طه (٢)؛ وللمعتمد راجع بحار الأنوار، ج ٨٨، ص ٢٨٨-٢٨٩.

٢. لاحظ أجيوة المسائل العرفية، ضمن الرسائل التسع، ص ١٢٢-١٢٧.

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٥٠، المسألة ٥٦: السن الكبرى، ج ٢، ص ٣١٠، ح ٣١٨٣؛ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ١٠٢، ح ١/١٥٤٧، وجاء فيها بلفظ: «من نسي صلاة فواتها إنا ذكرها».

٤. الجامع الصحيح، ج ١، ص ٣٢٤، ح ١٧٧؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٢١، ح ٤٤٢؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٦٩٨؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٣٣١، ح ٦٠٨؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٨٠؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٨٦، المسألة ١٣٩: أجيوة المسائل العرفية، ضمن الرسائل التسع، ص ١٢٢-١٢٣.

٥. صحيح البخاري، ج ١، ص ٢١٥، ح ٥٧٢؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٧٧، ح ٣١٤/٦٨٤.

٦. صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٧٧، ح ٣١٥/٦٨٤.

بركعة حتى يقضي الفريضة كلها»^١ أمر بقوله «فليقص»، وتامام تقريبه مر^٢، والمراد به «الصلاة» الجنس فيعم قال ور^٣م: ويؤيده إقامة «الصلاة» مقام «الصلوات» في قراءة أهل الكوفة إلا أبا بكر: «إِنَّ صَلَاتَكَ»^٤ على التوحيد - لأنه مصدر يقع على القليل والكثير، ومثله: «لَصَوْتُ الْحَمِيرِ»^٥ «وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ»^٦ و«يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً»^٧ - نصب على المصدر والمراد به الجمع، وقراءة الباقيين: «إِنَّ صَلَوَاتَكَ» على الجمع^٨، وقراءة حمزة ونكسائي: «وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ»^٩ بالتوحيد، والباقيين بالجمع^{١٠}

قلت: وعسى به العرف الثاني في المؤمنين^{١١}.

١ الكافي، ج ٣، ص ٢٩٢ - ٢٩٣، ماث من نام عن الصلاة أو غيرها، ح ١٣، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٦.
ح ١٠٥٩، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٦ ح ١٠٤٦ روي المصادر الثلاثة «سَيَّ صَلَوَاتٍ» بدل «سَيَّ صَلَاةً» وما أثبتناه مطابق لجميع النسخ

٢ مر في الوجه الثاني من الوجوه التي احتج بها لقولنا لأول، ص ٧٢

٣ تقدمت ترجمته في ص ٦٩، الهامش ٣، وتقدم أن رسالته في المصافحة قدت ولم تصل إليها

٤ التوبة (٩) ١٠٣

٥ لقمان (٣١) ١٩

٦ الأنفال (٨) ٢٥ وهي المصاحف الشريفة صُيِّطَتْ «صلواتهم» بالألف لا بالواو

٧ غافر (٤٠) ٦٧

٨ مجمع البيان، ج ٥، ص ٦٧، ديل الآية ١٠٣ من توبة (٩) قرأ أهل الكوفة حمز أبي بكر «إِنَّ صَلَاتَكَ» وهي هود «أَصْلَاتَكَ» على التوحيد، وقرأ الباقون بد صلواتك، «صلواتك على الجمع» فإذا كانت الصلاة مصدراً وقع على الجمع والمفرد على لفظ واحد كصوت حمير، فإذا اختلف جاز أن يجمع لاختلاف ضروبه، كما قال ابن أنكر الأصوات

٩ المؤمنون (٢٣) ٩

١٠ التبيان، ج ٧، ص ٣١٠، ديل الآية ٩ من المؤمنون (٢٣) قرأ حمزة والكسائي على صلواتهم على التوحيد: لأن الصلاة اسم جنس يقع على القليل والكثير، والباقيون «صلواتهم» على الجمع.

١١ يعني سورة المؤمنون وأراد بقوله «الحرف الثاني» كلمة «صلواتهم» الواردة مرة ثانية في سورة المؤمنون ضمن الآية ٩، ووردت ضمن الآية ٢ أيضاً ومن معاني الحرف الكلمة، يقال «هذا الحرف ليس في لسان العرب»، كما صرح به في المعجم الوسيط، ج ١، ص ١٦٧، «حرف»

د: صحيحة ررارة عن الباقر عليه السلام أيضاً - قال في الخلاف: وهي مفسرة لكل المذهب^١ - قال: «إذا نسيت صلاة أو صليتها بغير وضوء وكان عليك قضاء صلوات، فابدأ بأولهن فأذن لها وأقم ثم صلها ثم صل ما بعدها بإقامة، إقامة لكن صلاة. وإن كنت قد صليت الظهر وقد فاتتك الغداة فذكرتها فصل أي ساعة ذكرتها ولو بعد العصر، ومتى ما ذكرت صلاة فاتتك صليتها. وإن نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وأنت في الصلاة أو بعد فراغك فأنوها الأولى، ثم صل العصر فإنما هي أربع مكان أربع. فإن ذكرت أنك لم تصل العصر، وقد دخل وقت المغرب ولم تخف فونها. فصل العصر ثم صل لمغرب، وإن صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت فأنوها العصر، وإن كنت قد صليت العشاء الآخرة وسيت المغرب، فقم فصل المغرب، وإن ذكرت فأنوها العصر، وإن فاتتك المغرب والعشاء الآخرة فابدأ بهما قبل أن تصلي العداة. وإن خشيت أن تفوتك الغداة فابدأ بالمغرب ثم بالعداء ثم بالعشاء. وإن خشيت أن تفوتك صلاة العداة إن بدأت بالمغرب، فصل العداة ثم صل المغرب والعشاء، ابدأ بأولهما ولا تصلهما إلا بعد شعاع الشمس». قلت لِمَ ذلك؟ قال: «لأنك لست تخاف فونه»^٢. قال الشيخ قوله: «بعد فراغك» يريد به مقارنة لفراغ مجازاً^٣.

١ الخلاف، ج ١، ص ٣٨٦، المسألة ١٣٩

٢ الكافي، ج ٣، ص ٢٩١ - ٢٩٢، باب من نام عن الصلاة أو سها عنها، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٨ - ١٥٩، ح ٣٤٠. واعلم أن في سند الحديث في الكافي وتهذيب الأحكام علي بن إبراهيم عن أبيه ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً فعلى المشهور - من عدم توثيق إبراهيم بن هاشم - ليست بصحيحة وهذا الشيخ حسن حسنة في منقى الجواهر، ج ٢، ص ١٣٣٦ وقال العلامة المجلسي في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٥٩، حسن كالتصحيح. إلا أن يقال بوثاقة محمد بن إسحاق بن النيسابوري الذي روى عن الفضل بن شاذان هذا الحديث: راجع معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٨٤ و ٨٩ - ٩١

٣ الخلاف، ج ١، ص ٣٨٦، المسألة ١٣٩. فإنما ما مضى من أنه إذا قرع من العصر وذكر أن عليه ظهراً فليجعلها ظهراً فإنما هي أربع مكان أربع [محمول على أنه إذا قرع الفراغ منها لأنه لو كان انصرف عنها بالتسليم لما صح نقل النية فيها.

أقول: قد اشتمل هذا الحديث على فوائد جديدة مهمة، وفيه إشارة إلى وجوب الترتيب وإن تعددت أو كانت لغير اليوم الحاضر، ووجوب العدول.

هـ. رواية أبي بصير، قال، سألت عن رجل نسي الظهر - إلى قوله -: «وتبدأ بالتي سبت إلا أن تخاف أن يخرج وقت الصلاة»^١ ويطاهر^٢ أنه أراد به الإمام.

و: رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، قال: «إذا نسي الصلاة أو نام عنها، صلى حين يذكرها، فإن ذكرها وهو في صلاة بدأ بالتي سبت»^٣

ز: رواية معمر بن يحيى، أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن مصل إلى غير القبلة، ثم تبين له القبلة وقد دخل وقت صلاة أخرى، قال: «يصلّيها قبل أن يصلّي هذه التي دخل وقتها، إلا أن يخاف موت التي دخل وقتها»^٤ وهو مذكور في بيان الواجب، فيكون واجباً ظاهراً. قال ابن إدريس:

ومثل هذه الأخبار يصلّي عليها^٥ لأن المعيد^٦ قال في تحريم دباح أهل الكتاب هذه جملة ما ورد عنهم^٧ بأسانيدهم مشهورة من جماعة مشهورين بالديانة والستر والثقة والحفظ بحيث يتواتر الخبر بمثلهم^٨

الرابع: أن العائنة مصيقة: لإطلاق الأمر بقصائها الدال على الفور، والحاضرة موسعة، والمضيّق مقدم.

الخامس: أنه أحوط فيكون واجباً والصغرى طاهرة، وأما الكبرى فلائه دفع لصرر

١ الكافي، ج ٣، ص ٢٩٢، باب من نام عن الصلاة أو سها عنها، ح ١٢: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٨، ح ١٠٦٩

٢ الكافي، ج ٣، ص ٢٩٢، باب من نام عن الصلاة أو سها عنها، ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٩

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٦-٤٧، ح ١٥٠: الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٧-٢٩٨، ح ١٠٩٩

٤ أجوبة مسائل ورسائل، ضمن موسوعة ابن إدريس الحلّي، ج ٧، ص ٣٠، وراجع تحريم دباح أهل الكتاب، ص ٢١ (ضمن مصنفات الشيخ المعيد، ج ٩) فإن الشيخ المعيد - بعد نقل عدة روايات حول دباح أهل الكتاب -: «فهذه جملة ما ورد في تحريم دباح أهل الكتاب قد ورد من الطرق الواضحة بالأسانيده المشهورة، وعن جماعة بمثلهم - في البئر والديانة والثقة والحفظ والأمانة - يجب العمل، وبمثلهم في العدد يتواتر الخبر، ويجب العمل لمن تأمل ونظر».

مظنون، ودفع الضرر واجب. ولقوله ﷺ: «دع ما يربك إلى ما لا يربك»^١، وقوله ﷺ: «اتركوا ما لا بأس به، حذراً مما به بأس»^٢، وقول الصادق عليه السلام: «الوقوف عند الشبهة خير من الارتطام في الهلكة»^٣.

وأما أصحاب الأقوال الباقية فمشترون في نفي المضايقة. وقد استدلوا بالنص والأثر والمعقول^٤:

أما الأول فقوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشُّعْرِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ»^٥، وقوله تعالى: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلَّةً مِنَ اللَّيْلِ»^٦، وقوله تعالى: «أَقِمُوا الصَّلَاةَ»^٧، وتقريره يتوقف على مقدمات:

أ: أن الأمر للوجوب، وهو إجماع هنا

ب: أنه غير مختص بالنبي ﷺ، لعدم الآية الأخيرة، وللإجماع. ولقوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^٨، ولا يمتنع عمله على وجه الوجوب، فيجب التأسي به.

١ الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٦٦٨، ح ٢٥١٨، المستدرک علی الصحیحین، ج ٢، ص ٣٠٥، ح ٢٢١٥، الكشف، ج ١، ص ١٣٤، جوامع الجامع، ج ١، ص ١٢، ديل الآية ٢ من البقرة (١، ٢)، قال في النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٢٨٦، «رب» ومنه الحديث «دع ما يربك إلى ما لا يربك» يروى بفتح الياء وضمها، أي دَعْ ما تشك فيه إلى ما لا تشك فيه.

٢ أجوبة المسائل العرفية، ضمن الرسائل التسع، ص ١٢٦-١٢٧، وفي مجمع البيان، ج ١، ص ٣٧، «دليل الآية ٢ من البقرة (١٢) عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما سمي المنكحون تركهم ما لا بأس به، حذراً للوقوع فيما به بأس».

٣ الكافي، ج ١، ص ٥٠، باب النوادر، ج ٩، وفيه «الاقتحام» بدل «الارتطام»، وفي دليل مقبولة عمر بن حنظلة العروية في تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٠٣، ح ٨٤٥، وتعليقه، ج ٣، ص ١١، ح ٢٢٣٦. - فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات.

٤ لاحظ أجوبة المسائل العرفية، ضمن الرسائل التسع، ص ١١٢-١٢٠.

٥ الإسراء (١٧)، ٧٨.

٦ هود (١١)، ١١٤.

٧ البقرة (٢)، ٤٣، وغيرها.

٨ سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٨٦، باب من أحق بالإمامة: سنن الدار قطني، ج ١، ص ٧٠٤، ح ١٠/١٢٩٥، الخلافه، ج ١، ص ٣١٤، المسألة ٦٢، ص ٣٤٩، المسألة ٩٩، ص ٦٢٩، المسألة ٤٠١.

ج: أن المراد بهذه الصلاة اليومية، وهو جماع.

د: أن المراد بها الحاضرة، للنقل عن علماء التفسير، أن المراد بالصلاة عند الدلوك هي الظهر والمغرب^١، وبالطرفين الصبح والعصر^٢، وللنقل عن أهل البيت عليهم السلام في تفسير الآية الأولى: أن المراد صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء^٣.

هـ: أنها عامة بالسنة إلى الوقت لقوله، ﴿إِلَى عَشَى النَّيْلِ﴾^٤، وهو يوم جميع أحرار الوقت، إذا تقرر ذلك فنقول: ثبت وجوب هذه الأصوات وثبت وجوب قضاء الفوات، ولا ترجيح في الوجوب، فيشترك، ولأنه لو لا وجوب الحاضرة في أول الوقت لزم إمّا التحصيل أو السح، واللام بقسميه باطل، بيان الملازمة^٥ المتعارف إمّا أن يكون مراداً وقت الخطاب أو لا، ومن الأول يلزم الأول، ومن الثاني الثاني^٥ وأما بطلان اللام فيما يبطال ما يصلح أن يكون ناسحاً أو محققاً، ولأنه خبر الواحد، ولا يسع الكتاب ولا يعصم بخبر الواحد.

لا يقال النبي صلى الله عليه وآله لا يترك فريضة أصلاً فلا تشمل صورته الرابع، ودلالتها في حقنا بابعة لدالاتها في حقه، ولا وجود للتابع من حيث إنه تابع بمذون مسبوقة، ولأنه مخصوص

١ التبيان، ج ٦، ص ١٥٠٨ مجمع البيان، ح ٦، ص ١٣٤ دليل الآية ٧٨ من الإسرائ (١٧) قال الطبرسي احتلف المفسرون في الدلوك، فقال قوم دلوك الشمس رولها والصلاة المأمور بها على هذا هي صلاة الظهر... وقال قوم دلوكها عروبها والصلاة المأمور بها على هذا هي المغرب... والقول الأول هو الأوجه، لتكون الآية جامعة للصلوات الخمس فصلاتاً دلوك الشمس الظهر والعصر وصلاة عشي النيل هما المغرب والعشاء الآخرة، والمراد بقراءة الفجر صلاة العصر، وهذه خمس صلوات؛ واعلم أنه جاء في أجوبة المسائل العزمية، ضمن الرسائل التسع، ص ١١٣، الصلاة عند الدلوك هي الظهر أو المغرب، وهو أولى من قول الشهيد.

٢ التبيان، ج ٦، ص ٧٩ مجمع البيان، ح ٥، ص ٢٠٠ دليل الآية ١١٤ من هود (١١).

٣ الكافي، ج ٣، ص ٢٧١-٢٧٢، باب مرض الصلاة، ح ١١، الفقيه، ج ١، ص ١٩٥-١٩٦، ح ١٦٠٠ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٩٥٤.

٤ الإسرائ (١٧) ٧٨.

٥ كذا في النسخ، والصحيح أنه من الأول يلزم الثاني ومن الثاني يلزم الأول، كما هي أجوبة المسائل العزمية، ضمن الرسائل التسع، ص ١١٤. أمّا الملازمة فلأن صورة التسع إمّا أن تكون مرادة وقت الخطاب وإمّا أن لا تكون، ويلزم من الأول التسع ومن الثاني التحصيل.

بالمعذور كالمتيقن، والعام المخصوص لا يبقى حجة، ولأن التخصيص هنا بالتواتر كما تقدم، ولأن القائل بتقديم الواحدة أو اليومية يلزمه التخصيص أو النسخ فنقول: ثبت في حقه فعل الصلاة في أول الوقت، فثبت في حقنا، وقد تقرر في الأصول بقاء العام المخصوص على حجتيه^١، ولو سلم تواتر ما تقدم فالتواتر إنما حصل لما اشترك فيه مجموع الأحاديث، ولم يشترك في المتنازع، وأما لزوم التخصيص أو النسخ للقائل بالواحدة، فقد أجاب عنه الإمام المحقق بحوايين، أحدهما: أن قولنا اعتماد على قاطع موجب للتخصيص، فإن صحح^٢ ولا منعنا الحكم. الثاني: أن دليلنا على ما ادعينا خال عن معارض، بخلاف ما ادعوه^٣

وأما الأثر^٤ فصحيحة ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال: «إن نام رجل ونسي أن يصلي المغرب والعشاء الأحرى، فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلّيها كليهما فليصلهما، وإن خاف أن تموته إحداهما فليبدأ بالعشاء»^٥ وإن استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب والعشاء قبل طلوع الشمس^٦ ولا أقل في صيغة الأمر من التدب أو الإباحة، و«ثم» للترتيب، ولا يمكن حمله على ضيق الوقت، بدعمه بقبليّة طلوع الشمس. وصحيحة أبي بصير عن الصادق عليه السلام مثله، ثم قال: «فإن خاف أن تطلع الشمس فتغوته إحدى الصلاتين، فليصل المغرب ويدع العشاء حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها ثم ليصلها»^٧، ولو كانت مضيقاً لما جاز له التأخير.

قيل: هذان متروكا الظاهر لتضمنهما امتداد وقت العشاءين إلى طلوع الفجر، وكراهة

١ معارج الأصول، ص ٩٧، مبادئ الأصول، ص ١٣١-١٣٢، كفاية الأصول، ص ٢١٨-٢٢٦

٢ أجوبة المسائل العريّة، ضمن الرسائل التسع، ص ١٢٠ ب عن ذلك حوايين أحدهما: أننا إنما سلّمنا ذلك بناء على دلالة قطعية توجب التخصيص، فإن صححت ولا منعنا الحكم الثاني أننا نرقى بسلامة دلالة الترتيب على ما أشرنا إليه - عن معارض، ولا يكون كذلك - مدعوه.

٣ لاحظ أجوبة المسائل العريّة، ضمن الرسائل التسع، ص ١٢٠-١٢٣

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٠، ح ١٠٧٦، لاستبصار، ج ١، ص ٢٨٨، ح ١٠٥٣

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٠-٢٧١، ح ١١٧٧، للاستبصار، ج ١، ص ٢٨٨، ح ١٠٥٤

الفريضة عند طلوع الشمس، مع شدونهما^١ أجاب المحقق بـ

عدم ترك ظاهرهما بالامتداد إلى طروق العصر؛ لأن كثيراً من الفقهاء القدماء يذهب إليه، منهم الصدوق^٢، وقد حكاه الشيخ في الخلاف^٣ وقد رواه أبو الصباح الكاساني عن الصادق عليه السلام: «إذا ظهرت المرأة قبل الفجر صلت المغرب والعشاء»^٤. وعن عبد الله بن سنان عنه عليه السلام مثله^٥ وأجاب المصنف في المختلف عن تضعفهما^٦ الكراهية بالترامها من باب ترك الأولى^٧ ونسبتهما إلى الشذوذ وهن، لأن عظماء الأصحاب قد ذكروهما كالحسين بن سعيد^٨ والكليني^٩ والشيخ في كتابيه^{١٠}

١ أجوبة المسائل العرفية ضمن الرسائل التاسع ص ١٢٠ فإن قيل هذا الخبر يدل على أن العشاء تستند إلى الفجر، وهو قول منروك، وإذا تضمن الخبر ما لا يعمل به دل على صحته. ثم هذا شاذ في لغة ورودهما وبعد العمل بهما

٢ المنقح، ص ١١٠٧ الفقيه، ج ١، ص ٣٥٥، ذيل الحديث

٣ الخلاف ج ١، ص ٢٦٢ المسألة ٦ ذهب مالك إلى أن وقت المغرب مستند إلى طلوع الفجر الثاني... وفي أصحابنا من قال بذلك، وص ٢٦٤ - ٢٦٥، المسألة ٨ لأظهر من مذاهب أصحابنا ومن روايتهم أن آخر وقت العشاء الآخرة إذا ذهب ثلث الليل... وروى في طلوع الفجر

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٩٠ ح ١٢٠٣ الاستبصار ج ١، ص ١٤٢ ح ٤٨٩

٥ تهذيب الأحكام ج ١، ص ٣٩٠ ح ٤١٢ الاستبصار ج ١، ص ١٤٢ ح ٤٩٠

٦ كذا في السخ، والصحيح تصحيحها والصحيح يرجع إلى صحيحة أبي بصير؛ لأن صحيحة ابن سنان ليست متصنة كراهية الفريضة عند طلوع الشمس.

٧ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٤١، المسألة ٩ - وما بين الشرطان الأقين إنما أضافه الشهيد وليس من كلام المحقق الحلبي كما هو ظاهر - وما رواه أبو بصير في الصحيح لا يقال هذا الخبر غير مصدق عليه عندكم؛ للإجماع من الطائفة على أن قضاء الفرائض يجوز في وقت كراهة قضاء النوافل، لأننا نقول سلمنا الجوار، لكن لم لا يجوز أن يكون التأخير عن هذا الوقت أصلاً، وحصلها الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧١ على التقية.

٨ رواهما الشيخ في كتابيه عن الحسين بن سعيد، وقد تقدم تحريجهما في ص ٧٩، الهامش ٤ و ٥.

٩. لا توجد في الكافي، نعم روي ما في محتاجاً في الكافي ج ٣، ص ٢٩١ - ٢٩٢، باب من نام عن الصلاة أو سها عنها، ج ١... وإن كانت المغرب والعشاء الآخرة قد نالتك جميعاً فابدأ بها قبل أن تصلي الفداة... فإن خشيت أن تفوتك الفداة إن بدأت بالمغرب فصل العشاء ثم صر المغرب والعشاء... أتتكم ذكرت فلا تصلها إلا بعد شعاع الشمس

١٠. كما تقدم في ص ٧٩، الهامش ٤ و ٥.

والصدق^١ في كتابه الذي أودعه معتقده وما يدين به^٢.

ورواية عمار الساباطي عن الصادق عليه السلام في رجل يفوته المغرب حتى تعضر العتمة^٣، فقال: «إن حضرت وذكر أن عليه المغرب فإن أحب أن يبدأ بالمغرب يبدأ، وإن أحب أن يبدأ بالعتمة ثم صلى المغرب بعد»^٤. ولا يمكن أن يكون المراد بذلك مغرب يومه؛ لأن وقت العتمة إن كان قد تصيَّق وجبت «بدءاً» بها، وإلا وجبت البداية بالمغرب، فلا معنى للتخير.

وصحيفة سعد بن سعد قال: قال الرضا عليه السلام: «يا فلان، إذا دخل الوقت عليك فصلها، فإنك لا تدري ما يكون»^٥، وهو عام.

وأما المفعول فلأن الأصل عدم وجوب الترتيب؛ لأنه مكلف والأصل عدمه، ولتضمنه ضرراً وهو منفي بقوله عليه السلام: «لا ضرر ولا ضرار»^٦. ولأنهم عسر وقد قال تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ

١ لا يوجد في الفقيه، مع ذكر الصدوق في هذين الخبرين في الفقيه، ج ١، ص ٣٥٤ - ٣٥٥، وعوله «في كتابه الذي أودعه معتقده» إشارة إلى الفقيه؛ لأنه قال الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ٢٠٦ ولم أعجم فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما روي، بل قصدت إلى إيراد ما أعتني به وأحكم بصحته، وأعتد فيه أنه حجة فيما يبيح ومن ربي قدس ذكره وتعالى قدرته.

٢ أجوبة المسائل العزمية، ضمن الرسائل التاسع، ص ١٢٠ - ١٢١.

٣ في النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٣، ص ١٨٠، دعته «أرباب النعم في البداية يريحون الإبل ثم يمشونها في مراعيها حتى يغموا أي يدخلوا في غمة الليل وهي ظلمته وكسأت الأعراب يسكنون صلاة العشاء صلاة العتمة؛ تسمية بالوقت، فتأخرهم عن الاقتناء بهم، ولستحب لهم التمسك بالاسم الساطق به لسان الشريعة.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧١، ح ١٠٧٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٨، ح ٥٥.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٢، ح ١٠٨٢ قال في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٤٣، ديل المسألة ٣٠٩، وجه الاستدلال به أنه عليه السلام أمره بالمبادرة إلى الصلاة عند دخول الوقت، وغلغل بعدم العلم بالعاقبة، وهو يتناول الموت والمذر المانع من أدائها، والتقدير الأول مشترك بين القضاء والأداء، أما الثاني فإنه يقتضي أولوية البداية بالأداء لتلا بصير الأداء بسبب العذر قضاء، فيساوي القضاء، وكور القضاء قضاء حاصل له على كل تقدير فيكون مرجوحاً.

٦، تقدم تخريج الحديث في ص ٣٩، الهامش ٦.

يَكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ^١ قيل أفصل العبادات أحمرها^٢. قلنا: نمنع كونها عبادة، ولو سلم فليس كلامنا في الأفضلية. قيل: ترك الترتيب خوف ألبأ^٣. قلنا: لا بدليل. ولأنه لو تضيق لقبح منافع من السنن كالأذان والأذكار وسنن الطهارة، ولأنه يلزم سقوط القصاء لو عرص مسقط بعد مضي ما يسع الحاضرة. ثم أجابوا عن حجج الأولين^٤: أما دعوى لإجماع فهو حجة على من عرفه، ونحن قد أشرنا إلى المحالف وما ذكر من رواية أو شئ لعلماء للترتيب فقد رويوا ما قلناه. وأما الآية^٥ فلو سلم أن المراد بها العائنة وأنه للوجوب، منعنا من كونه للوجوب المصيق، لبناؤه على إقصاء الأمر العور، وهو مسموع، والوجوب المطلق مذهبنا، مع احتمال أن يكون المراد «الطلب ذكرى».

وأما الروايات فليترم فيها بالوجوب المطلق، وهو غير دال على المطلوب. فإن احتج بقوله ﷺ «لا صلاة لمن عليه صلاة»^٦. معنا صحته^٧، ولو سلم فهو يعني لا تنهي، واللفظ

١ البقرة (٢) ١٨٥

٢ هذه الجملة زويت عن النبي ﷺ في أجوبة المسائل العريية ضمن الرسائل التسع، ص ١٢٢، وكشف الغطاء، ج ١، ص ١٧٥ وروى عنه أفصل الأعمام أحمرها في بحار الأنوار، ج ٧٠، ص ١٩١ باب النية وشرائطها، دليل الحديث ١٢ وفي النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ٤٤٠، «حمر» سئل رسول الله ﷺ أي الأعمال أفصل؟ فقال «أحمرها».

٣ قال في أجوبة المسائل العريية، ضمن الرسائل التسع، ص ١٢٣ قوله ضرر الآخرة عسر والأمن منه يسر قلنا: حق، لكن لا سلم أن لها حرجاً، وإنما يتحقق دند مع وجود الدلالة على المحو، أما مع عدمها فلا، ونحن نتكلم على هذا التحدير.

٤ لاحظ أجوبة المسائل العريية، ضمن الرسائل التسع، ص ١٢٧ - ١٣٣

٥ يعني قوله تعالى «أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُنْكَ» ح ٢٠ (٢٠) ١٤

٦ الخلاف، ج ١، ص ٣٨٦، المسألة ١٢٩: المبسوط، ج ١، ص ١٢٧: النقص، الورقة ٣٦ ألف عدم سهو النبي ﷺ، ص ٢٨ (ضمن مصنفات الشيخ المفيد، ج ١١٠: نصاب الراية، ج ٢، ص ١٦٦)

٧ في أجوبة المسائل العريية، ضمن الرسائل التسع، ص ١٢٧، أنا سمعنا وطالب المستدل بتصحيحه: فإننا لم نروه من طريق أصحابنا: وهي مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٤٩، ضمن المسألة ٣٠٩: تنقلاً صحة النقل: فإن السند

يحتمل نفي الكمالية أو الفضلية، سلمنا لكن العاصرة صلاة أيضاً فتحمل على النافلة، وأكثر الأحاديث يتضمن لفظ «صلاة» وهو ليس عامّاً، والمصدر وإن صلح للكثير، إلا أن الأدلة المعارضة يمنع من التهجّم على حمله على الكثير، فيكتفى به في أقل ما يصدق عليه لأنه المتيقّن. وأمّا الرواية المتضمنة لتقديم المغرب وبعشاء على الصبح^١، فمحمولة على النذب توفيقاً بينها وبين الروایتين الماضيتين^٢.

وأما التضييق فممنوع، وقد مرّ^٣، ولو كان مطلق الأمر للفور لا تمتنع هنا، لوجود الدلالة على خلافه. ثم قولهم: «إذا اجتمع واجب مضيق وموسع»^٤ محاز؛ لأنهما إنما يجتمعان إذا لم يتنافيا، وهنا قد وجد التناهي فكيف يجتمعان؟

والاحتياط معارض بأصل البراءة ودفع الضرر، لما يجب مع علم أو ظن، وهما متفقان؛ لعدم دلالة ما استكروا به عليه، ولأن الضرر معالجة المشروع، وما ذكر من الأحاديث معارض بقوله تعالى ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^٥، ويقولون: «الناس في سعة ما لم يعلموا»^٦.

→ لم يثبت عندنا، وفي المبني، ج ١، ص ٦٤٥: «إن قيل: قد قال النبي ﷺ: لا صلاة لمن عليه صلاة، قلنا هذا الحديث لا أصل له قال إبراهيم الحربي، قول لأحمد، حديث النبي ﷺ: لا صلاة لمن عليه صلاة»، فقال لا أعرف هذا اللفظ، وفي العلل المشابهة، ج ١، ص ٤٣٩: «حديث سمعته عن السنة الناس، وما عرفاه أصلاً»^١ يصح صحیحة زائدة وقد تقدّمت في ص ٧٥

٢ يصح صحیحتي ابن سنان وأبي بصير وقد مضت في ص ٧٩

٣ مرّ في ضمن الجواب عن الآية في ص ٨٢، حيث قال: «ما من كونه لوجوب المضيق، وقوله: أمّا التضييق فموسع جواب عن الدليل الرابع من أدلة أصحاب القول الأول، وقد مرّ في ص ٧٦

٤ تقدّم قولهم هذا دليل الرابع من أدلتهم، ص ٧٦

٥ الحج (٢٢): ٧٨

٦ الكافي، ج ٦، ص ٢٩٧، باب النوادر (من كتاب الأظمنة، ج ٢، وفيه: «هم في سعة حتى يعلموا»، وأصله أنه روي هذا الحديث بألفاظ مختلفة، ووردت في النسخ أيضاً كذلك: «في ص، م، ش، ح، ز» كما أثبتناه، وفي «ن»: «ما لم يعلموا»، وفي «ع»: «ما لا يعلمون»، وفي «ق»: «ما لا يعلموا [كذا]»، ولمزيد الاطلاع حول هذا الحديث انظر مجلة نور علم، العدد ١٢، ص ١٢٧-١٣٤ قال السيد محسن الأمين في معادن الجواهر، ج ١، ص ٤٢، ذكر [يعني الشيخ الأنصاري] في تفسير حديث: «الناس في سعة ما لا يعلمون» من جملة الاحتمالات

المقصد الثالث في الاستقبال

يجب استقبال الكعبة مع المشاهدة، وجهتها مع البعد في فرائض الصلوات، وعند الذبح واحتضار الميت ودفنه والصلاة عليه.

● ويستحب للنوافل، وتصلّى على لراحلة، قيل: وإلى غير القبلة، ولا يجوز ذلك في الفريضة، إلا مع التعذر كالمطرودة.

ويقوله رحمه الله «لا صرر في الإسلام»^١. ثم سمع وجود البأس هنا حتى يترك ما لا بأس به لأجله ونمنع وجود الشبهة، ولو ستم فاصبر^٢ لا يدل على الوجوب وفي أثناء ما ذكرناه من العجاج ما يمكن أن يمتك به أصحاب الأقوال الباقية عند التأمل.

وقد احتج المصنف في المختلف بوجوده معقوله على محتاره لا تخلو من نظر وبالجملة فالمصافحة لا تخلو من قوفاً وإن كان مذهب المحقق رحمه الله^٣ أقوى، إلا أن يكون إحداه قول كما يظهر من كلام ابن إدريس رحمه الله^٤.

قوله رحمه الله: «ويستحب للنوافل، وتصلّى على لراحلة، قيل: وإلى غير القبلة»^٥. أقول: هذا القول ليس في أكثر نسخ الكتاب، ولكنه ملحق بغير خطأ المصنف على الأصل، وبالجملة والمسألة مشكلة محتمة لتوقف.

→ أن تكون «ما» مصدرية ظرفية، و«سعة» سؤنة غير مصافية، أي الناس في سعة ما داموا لا يعلمون، مع أن العربي العارف بأساليب العرب في استعمالهم لا يشك في أن هذا الاستعمال غير صحيح عندهم، وأنه إن قيد هذا المصنف يجب أن يقال الناس في سعة ما لم يعلموا، وبسط فرائد الأصول، ص ٣٤٣.

١. تقدّم تحريج الحديث في ص ٣٩، الهامش ٦.

٢. يعني قول الصادق رحمه الله «الوقوف عند الشبهة خير من لاخطام في الهلكة» وقد تقدّم في ص ٧٧.

٣. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٤٣، المسألة ٣٠٩.

٤. وهو أن الفائقة الواحدة يجب فصاؤها وقت الذكر قبل الحاضرة ما لم يتصقّق وقت الحاضرة دون المتعددة فإنه لا يجب تقديمها على الحاضرة، وقد مضى في ص ٧١.

٥. تقدّم كلام ابن إدريس في ص ٧١-٧٢.

٦. ذهب إلى هذا القول ابن حمزة في الوسيلة، ص ٨٦ والمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٥٢.

ولو فقد علم القبلة عوّل على العلامات، ويجتهد مع الخفاء، فإن فقد الظنّ صلّى إلى أربع جهات كلّ فريضة، ومع التّعذر يصلّي إلى أيّ جهة شاء.

وتحقيق محلّ النزاع أنّ استقبال القبلة في النافلة أجمع - مختاراً مستقراً حاضراً - أو في تكبيرة الإحرام خاصة، هل هو شرط في صحتها كالطهارة والستر أو شرط في كماليتها كالأذان؟ الأكثر على الأول إلا في حال الحرب ولسفر، نصّ عليه ابن أبي عقيل^١ وابن إدريس^٢. ونصّ الشيخ على أنّه شرط لغير راكب والمعاشي ولو حضراً^٣. فالمراد بوجوب الاستقبال في النافلة هذا الوجوب، أعني المشروط، وليس وجوباً مستقراً، بل معناه تحريم فعل النافلة إلى غير القبلة. وظاهر لشيخ في الخلاف^٤ - حيث حرّم الفريضة جوف الكعبة محتجاً بأنّها ليست قبلة، وجور لنافلة - أنّ الاستقبال شرط الكمالية مطلقاً. صرح به الإمام المحقق^٥.

حجة المشهور أنّه عليه السلام قال: «صلّوا كما رأيتموني أصلي»^٦. ولم يقل عنه الصلاة حاضراً مستقراً إلى غير القبلة، ولا أمر مصلّي أو تكلّم به عليه، ففعله إدخال في الدين ما ليس منه، وهو مردود، والناسي به واجب، ولقوله تعالى: «وَرَحِيتُمْ مَقَامَكُمْ شَطْرَهُ»^٧. والأمر للوجوب، و«حيث» لعموم المكان^٨، خرج منه ما لا يجب الاستقبال له بالإجماع، فيبقى ما عداه داخلاً في العموم. قال في المختلف: ولأنّ الفارق بين المسلم والكافر الصلاة إلى القبلة^٩. وفيه نظر لأنّ الفرق يحصل بالفريضة.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٩٠، المسألة ٣٤، وغير الدين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٧٧.

٢. السرائر، ج ١، ص ٢٠٨.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٧٩ - ٨٠.

٤. الخلاف، ج ١، ص ٤٣٩ - ٤٤٠، المسألة ١٨٦.

٥. شرائع الإسلام، ج ١، ص ٥٧. وأما الواخل فالأصل استقبال القبلة بها، وجور أن تُصلّى على الراحلة سراً أو حضراً وإلى غير القبلة على كراهة متأكدة في الحضر.

٦. لاحظ إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٧٧ - ٧٨. وتقدّم ترميز الحديث في ص ٧٧، الهامش ٨.

٧. البقرة (٢): ١٤٤، ١٥٠.

٨. شرح الكافية، ج ٢، ص ١٠٣: مضي اللبيب، ج ١، ص ٢٥٨.

٩. مختلف الشيعة، ج ١، ص ٩٠، المسألة ٣٤.

والأعمى يقلّد ويعوّل على قبلة البسّ مع عدم علم الخطأ.
والمضطّرّ على الراحلة يستقبل إن تمكّن، وإلاّ فبالتكبير، وإلاّ سقط.
وكذا الماشي.

وأما سقوطه عن الراكب والماشي فرحصة وترغيب هي النافلة. ولأنّ السيّد عليه السلام
أوترا على راحلتيهما^١، ورئي أسس يصلي على حمار غير مستقبل، فأكر عليه فقال: «لو لا
أنّي رأيت رسول الله ﷺ يجعله لم فعله»^٢. ورواية حماد بن عثمان عن الكاظم عليه السلام في
المصلي على الدابة بالأمصار. «لا بأس»^٣. وروى البرنظي بإساده إلى الحسين بن مختار
أنّ أبا عبد الله عليه السلام سئل عن جوار لصلاة بدلاً للماشي، فقال «نعم»^٤ وراد ابن أبي عقيل أنّ
السفر والحرب مظنة الضرر^٥ فيقتصر عليه^٦.

للمحقق قوله تعالى: «فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ»^٧ مع قوله تعالى: «قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»^٨ فالجمع بالحمل على التفرص والمعلّ أولى من السج. ولأنّ الأصل غير
واحد، فلا يعقل وجوب الكيفية فإن قيل: بل الأولى في حابر وأصحابه لما أصابهم
ظلمة فاشتبهت عليهم القبلة، فصلّوا وخطّوا خطوطاً فلما أصبحوا وطلعت الشمس وحدوا
جميع الخطوط إلى غير القبلة^٩، فيحتصر به قلنا: لو سلّم فالعبرة بعموم اللفظ.

ويمكن الجواب أنّ المرويّ عن الباقر ولصادق عليه السلام أنّ المراد بالآية الأولى، الساقطة

١. قرب الإسادة، ص ١٦، ١١٥، ج ٢، ٤: صحيح البحاري، ج ١، ص ٣٧١، ج ١٠٤٧، السنن الكبرى.

البيهقي، ج ٢، ص ٩-١٠، ج ٢٢١٤ و٢٢١٧: صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٨٧، ج ٣٨٧٧.

٢. صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٨٨، ج ٤١/٧٠٢.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٩، ج ٥٨٩.

٤. المعتمد، ج ٢، ص ٧٧: وسائل الشيعة، ج ٤، ص ٣٣٥-٣٣٦، أبواب القبلة، الباب ١٦، ج ٦.

٥. في النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٣، ص ١٦٤: «ظن» المظان: جمع مظنة بكسر الظاء، وهي موضع
الشيء ومعدنه، مقالة من الظنّ وكان القياس فتح الظاهر، وإنما كُثِرَتْ لأجل الظاهر.

٦. انظر مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٩٠-٩١، المسألة ٣٤.

٧. البقرة (٢) ١١٥.

٨. البقرة (٢) ١٤٤.

٩. مجمع البيان، ج ١، ١٩١، ذيل الآية ١١٥ من البقرة (٢).

وعلامة العراق ومن والاهم جعل الفجر على المنكب الأيسر، والمغرب على الأيمن، والجدي بحذاء الأيمن، وعين الشمس عند الروال على الحاجب الأيمن، ويستحب لهم التياسر قليلاً إلى يسار المصلي.

وعلامة الشام جعل بنات نعش حال غيبتها خلف الأذن اليمنى، والجدي خلف الكتف الأيسر، عند طلوعه، ومعيب سهل على العين اليمنى، وطلوعه بين العينين، والصبا على الحد الأيسر، والشمال على الكتف الأيمن. وعلامة المغرب جعل الثريا على اليمين، ولعيوق على الشمال، والجدي على صفحة الخد الأيسر.

وعلامة اليمن جعل الجدي وقت طلوعه بين العينين، وسهيل عند مغيبه بين الكتفين، والجنوب على مرجع الكتف الأيمن. والمصلي في الكعبة يستقبل أي حدرانها شاء، وعلى سطحها يصلي قائماً ويرز بين يديه شيئاً منها.

ولو صلى باجتهاد أو لضيق الوقت ثم انكشف فسأده أعاد مطلقاً إن كان مستدبراً، وفي الوقت إن كان مشرقاً أو مغرباً، ولا يعيد إن كان بينهما.

على الراحلة سفرأ^١ وليس فيه التزام بالنسخ، على أن المروي عن ابن عباس: أنها نزلت بعد تحويل القبلة إلى الكعبة^٢، والمنسوخ لا يكون متأخراً وأما وجوب الكيفية مع ندب الأصل فقد قرّر معناه^٣.

١. النهاية، ص ١٦٤، جوامع الجامع، ج ١، ص ٧٤، مجمع البيان، ج ١، ص ١٩١، دليل الآفة ١١٥ من البقرة (٢)، وسائل الشريعة، ج ٤، ص ٣٣٢، أبواب القبلة، الباب ١٥، ج ١٨.

٢. التبيان، ج ١، ص ٤٢٤، مجمع البيان، ج ١، ص ١٩١، دليل الآفة ١١٥ من البقرة (٢).

٣. في ص ٨٣، حيث قال الشهيد: فالمراد بوجوب الاستقبال هي النافذة هو الوجوب. قال في إضاح الفوائد ج ١، ص ٧٨، واحتج المخالف بأن وجوب الكيفية (أي الاستقبال) مع ندب الماهية غير معقول، والجواب أن المعنى بالوجوب هنا أحد الأمرين إما الشرط أو الوجوب المشروط، بمعنى أنه إن صلى النافذة وجب أن يصليها على هذه الكيفية، فالكيفية مشروطة باحتياط المكثف وفعله بلماهية.

ولو ظهر الخلل في الصلاة استدار إن كان قليلاً، وإلا استأنف، ولا يتعدّد الاجتهاد بتعدّد الصلاة.

المقصد الرابع فيما يصلى فيه

وفيه مطلبان:

[المطلب] الأول [في] اللباس

يَجِبُ سِتْرُ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ بِثَوْبٍ طَاهِرٍ، إِلَّا مَا اسْتَثْنَى، مَعْلُوكٌ أَوْ مَأْذُونٌ فِيهِ - فَلَوْ صَلَّى فِي الْمَغْصُوبِ عَالِماً بِالْمَغْصَبِ بَطَلَتْ وَإِنْ جَهِلَ الْحَكْمَ - مِنْ جَمِيعِ مَا يَنْبَغُ مِنَ الْأَرْضِ كَالْقَطْرِ وَالْكَتَانِ وَالْحَشِيشِ، وَجِلْدُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مَعَ التَّذْكِيَةِ، وَإِنْ لَمْ يَدْبَغْ، وَصُوفُهُ وَشَعْرُهُ وَرِيشُهُ وَوَبْرُهُ وَإِنْ كَانَ مَيْتَةً مَعَ غَسْلِ مَوْضِعِ الْإِتِّصَالِ، وَالْخُرْجِ الْعَالِصِ، وَالسَّنَحَابِ، وَالْمَسْمُوجِ بِالْحَرِيرِ.

ويحرم الحرير المحض على الرجال إِلَّا التَّكَّةَ وَالْقُلَنْسُوَّةَ - ويجوز الركوب عليه والافتراش له والكفّ به - ويجوز للنساء.

ويكره السود عدا العمامة والخفّ، والواحد الرقيق غير الحاكي للرجل، وأن يأتزر على القميص ويشتمل الصمّاء أو يصلى بغير حنك، واللثام والنقاب - ويحرم لو منع القراءة - والقباء المشدود في غير الحرب، والإمامة بغير رداء، واستصحاب الحديد ظاهراً، وفي ثوب المتهم والخلخال المصنوع للمرأة، والتماثيل، والصورة في الحاتم.

وتحرم في جلد الميتة وإن دبغ، وجند ما لا يؤكل لحمه وإن دبغ، وصوفه وشعره ووبره وريشه عدا ما استثنى، وفيما يستر ظهر القدم كالشمشك، إِلَّا الخفّ والجورب.

وعورة الرجل قبله ودبره، ويجب سترهما مع القدرة ولو بالورق والطين، فإن فقد صلى عارياً قائماً مع أمر المطلع، وجالساً مع عدمه، ويومئ في الحالين راکعاً وساجداً.

وجسد المرأة كله عورة عدا الوجه والكفين والقدمين. ويجوز للأمة والصبيّة كشف الرأس.

ويستحب للرجل ستر جميع جسده، وللمرأة ثلاثة أثواب: درع وقميص وخمار.

المطلب الثاني في المكان

تجوز الصلاة في كلّ مكان مملوك أو في حكمه كالمأذون فيه صريحاً أو فحوى أو بشاهد الحال.

وتبطل في المنصوب مع علم الغصبية وإن جهل الحكم، ولو كان محبوباً أو جاهلاً لا ناسياً حاز.

ولو أمره بالخروج من المأذون وقد اشتغل بالصلاة تمّها خارجاً، وكذا لو ضاق الوقت ثمّ أمره قبل الاشتغال.

وتجوز في النجس مع عدم التعدي، ويشترط طهارة موضع الجبهة دون باقي مساقط الأعضاء، وكذا يشترط وقوع الجبهة في السجود على الأرض أو ما أنبتته ممّا لا يؤكل ولا يلبس.

ولا يصحّ السجود على الصوف والشعر وجلد، والمستحيل من الأرض إذا لم يصدق عليه اسمها كالمعادن، والوحل - فإن اضطّرّ أوماً - والمنصوب.

ويجوز على القرطاس وإن كان مكتوباً، وعلى يده إن منعه الحرّ ولا ثوب معه، ويحتنب المشتبه بالنجس في المحصور دون غيره.

● ويكره أن يصلي وإلى جانبه أو قدامه امرأة تصلي على رأي، ويحول المنع مع الحائل، أو تباعد عشرة أذرع، أو مع الصلاة خلفه.

قوله ﷺ: «ويكره أن يصلي وإلى جانبه أو قدامه امرأة تصلي على رأي». أقول: اجتماع الرجل والمرأة في الصلاة الصحيحة - لولاه اختياراً مطلقاً في الجهات الخمس - لدون حائل أو بعد حرام مبطل للصلاة، عند أكثر علمائنا كالشيوخ^١ وأتباعهما^٢، إلا أنهم لم يذكروا الفوقية والتحتية، ولكنه محتمل من فحوى المسع، مع إمكان إلحاقه بتأخرها وخصوصاً فوقيتها

ودعى الشيخ^٣ على الجهات لثلاث جماعات وتمسك به، وبأن اليقين لا يحصل بدو به. وبما رواه جماعة عن الباقر والصادق^٤، منهم عمار الساباطي عن الصادق^٥ لا يصلي قدامه أو يمينه أو يساره حتى يكور يسهما أكثر من عشرة أذرع، ولا بأس بها حمله وإن أصابت ثوبه، وكذا إن كانت غير مصلية^٦. ومن هذا الحديث وقع الشك في الفوقية والتحتية

١. الشيخ الميرزا في النجعة، ص ١٥٢ والشيوخ في الخلاف، ج ١، ص ٤٢٣، المسألة ١٧١، والنهاية، ص ١٠٠، واليسوط، ج ١، ص ٨٦

٢. كالفاسي في المذهب ج ١ ص ١٩٨ وأبي الصلاح في الكافي في الفقه، ص ١٢٠ وابن زهرة في غيبة الروح ج ١، ص ٨٢ وابن حمزة في الوسيلة، ص ٨٩

٣. الخلاف، ج ١، ص ٤٢٢ - ٤٢٥، المسألة ١٧١، ديبما إجماع الفرقة... وروى عمار الساباطي وروى مثل ذلك جماعة عن أبي جعفر وأبي عبد الله

٤. يعني تمسك الشيخ بما رواه جماعة ورواية أبي بصير ورواية الحسين بن سعيد وبما روي عن السبيعي^٧ ورواية أبي العباس، ولكن لم يتمسك بشيخ برواية الحسين بن سعيد - كما في عبارة الشهيد - والصحيح يعقوب بن يزيد - ورواية أبي العباس - نعم قال الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ٤٢٤، المسألة ١٧١ - بعد رواية عمار الساباطي - وروى مثل ذلك جماعة. ومن الممكن أن يعصده الشيخ بقوله مثل ذلك رواية يعقوب بن يزيد وأبي العباس ويعوضهما، وهذا التوجيه لا يدفع الإبرء عن كلام الشهيد فتأمل.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣١ - ٢٣٢، ج ١ ص ٩١١ لاستبصار، ج ١، ص ٢٩٩، ح ١٥٢٦ واعلم أن الشهيد نقل الرواية بالمعنى، ونظما هكذا: عن أبي عبد الله ﷺ أنه سئل عن الرجل يستقيم له أن يصلي وبين يديه امرأة تصلي؟ قال «لا يصلي حتى يجعل يمينه وبينها أكثر من عشرة أذرع، وإن كانت عن يمينه وعن يساره جعل بينه وبينها مثل ذلك، فإن كانت تصلي خلفه فلا بأس وإن كانت تُصيّب ثوبه، وإن كانت المرأة قاعدة أو قائمة أو قائمة في غير صلاة فلا بأس حيث كانت».

وتكره أيضاً في الحمامات، وبيوت الغائط، ومعاطن الإبل، وقرى النمل، ومجرى الماء، وأرض السبخة، والرمل، والبيداء، ووادي ضجنان، وذات الصلاصل،

وبرواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في تيامنها: «لا، حتى يكون بينهما شبر أو ذراع، أو نحوه»^١.

وبرواية الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن ابن أدينة، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا تصلي المرأة بحيال الرجل إلا أن يكون قدماه ولو بصدرة»^٢. ومن فحوى هذه أيضاً بظهر المنع من الجهتين.

وبما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «أحرهن من حيث أحرهن الله»^٣. وتقريره يتوقف على مقدمات^٤:

أ: أن الأمر للوجوب؛

ب: أن حيث مكانة حقيقة؛

ج: أنها نعم في المكان؛

د: أن الأمر بالشيء يستلزم النهي - أو هو نهى - بمن صدّه؛

هـ: أن النهي مفسد.

وأكثر هذه المقدمات مقرر في الأصول^٥. وبشكل بأنه لا يدل على بطلان صلاتهما، إلا أن يتنم بأنه لا قائل بالفرق.

١. الكافي، ج ٣، ص ٢٩٨، باب المرأة تصلي بحيال الرجل والرجل يصلي والمرأة بحيال، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣١، ح ٩٠٨، الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٩، ح ١٥٢٣.
٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧٩، ح ١٥٨٢ - لاستبصار، ج ١، ص ٣٩٩، ح ١٥٢٥ وفيهما - وكذلك في مخطوطة تهذيب الأحكام - «يعقوب بن يزيد» بدل «الحسين بن سعيد». والظاهر أن ما في المصدر هو الصحيح.

٣. الهداية، ج ١، ص ٥٦، الخلاف، ج ١، ص ٤٢٥، المسألة ١٧١

٤. لاحظ إصباح الفوائد، ج ١، ص ٨٨.

٥. الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ٥١-٧٣، معارج الأصول، ص ٦٤-٦٥، ٧٣، ٧٦-٧٨، مبادئ الوصول،

ص ٩١-٩٣، ١٠٧، ١١٦-١١٨.

وبين المقابر من دون حائل أو بعد عشرة أذرع، وبيوت النيران والخمور
والمجوس، وجواد الطرق، وجوف نكبة وسطحها، ومرابط الخيل والحمير

وبرواية أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام؛ سألته عن الرجل يؤم المرأة فقال: «سمع،
تقف وراءه»^١.

وأحاب ابن إدريس^٢ والمحقق^٣ وانصاف في المختلف^٤ بعدم ثبوت الإجماع
بخلاف المرتضى، وقد نقله عنه شيع^٥ وبشكل بأن مخالفة المعروف لا يقدح عندنا،
والإجماع المنقول بخبر الواحد حجة.

١ الكافي، ج ٢، ص ٢٧٦، باب الرجل يؤم النساء والمرأة تؤم النساء، ح ١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٧،
ح ٧٥٧، وفيهما «نقوم» بدل «تقف».

٢ السرائر، ج ١، ص ٢٦٧ وقد ذهب... إلى حظر ذلك وظلال الصلوات، شيخنا أبو جعفر الطوسي عليه السلام في نهايته
اعتماداً على خبر رواه عتار الساباطي، وعتار هذا خطي المذهب، كافر ملعون. وإذا لم يكن عليها إجماع ولا
دليل قاطع فرددنا إلى أصول المذهب هو الواجب، ولا يلتفت إلى أخبار الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً
وقد روي الثقات ما يخالف هذه الرواية الضعيفة

٣ المستدرج، ج ٢، ص ١١٠ - ١١١؛ والجواب: عليه السلام في الخبر، فإن رحاله فطحية، ورواياتنا سليمة فكانت أولى،
ولأن رواياتنا مطابقة للإطلاقات المعروفة، فلا تنفيك بالشير الضعيف.

٤ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٢٧، المسألة ٦٧ والجواب عن الأول أنه لم يثبت الإجماع، ومن العجب استدلال
الشيخ عليه السلام بذلك عقاب نقله عن السيد المرتضى خلافه. وعن الثاني بالسمع من المعتمدتين... وسمع من أن البراءة
لا تحصل إلا بيقين؛ فإن الظن المأل كافي هنا لأن متبذون به قطعاً. وعن الثالث بأنه غير دال على مطلوب
الشيخ، لأنه بعدد البعد بينهما عشرة أذرع، والرواية تضمنت الشبر أو الدراع. لا يقال الرواية تدل على السمع
المطلق وتقدير البعد مستفاد من دليل آخر، لأن نصوص الرواية بن صحت ثبت الحكمين وإلا بطلا، ومع ذلك دچار
أن يكون النهي نكراهة جمعاً بين الأحرار. وهو جواب عن الحديث الذي يرويه عتار مع السمع من صحة السند
وهو الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه يس المرء بملك في الصلاة بعباً ولا ظاهراً، لعدم العمومية، سلمنا، لكن لم
قلنا إن الأمر يتناول صورة النزاع؟ لأنه عليه السلام أمر بتأخيرهن حيث أحرهن الله لا مطلقاً، فلا يدل على صورة
النزاع، ولا إذا علم أن الله تعالى أحرهن فيها، فلو استفيد من تناول نرم النور، سلمنا، لكن لم قلنا إن المخالف
تبطل صلاته؟

٥ الخلاف، ج ١، ص ٤٢٣، المسألة ١٧١، وقول المرتضى حكاه أيضاً - عن كتابه المصباح - ابن إدريس في
السرائر، ج ١، ص ٢٦٧ والمحقق في المستدرج، ج ٢، ص ١١٠ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٢٦
المسألة ٦٧، وهو الذي في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٨٨؛ والفاضل الآبي في كشف الرموز، ج ١، ص ١٤٢
ولكن لم يسبه الآبي إلى كتاب معين لعلم الهدى

والبغال، والتوجه إلى نار مضرمة أو تصاوير أو مصحف مفتوح أو حائط ينز من بالوعة أو إنسان مواجه أو باب مفتوح.

والتكليف يكفي فيه الظن الغالب، لأننا متعبدون به في كثير من الأحكام. ويطلب بصحة حديث عمار والجماعة معه، وكذا حديث أبي بصير، مع أنه لا يقول بموجبه، واستفادة البعد من دليل آخر معارض بهذا، فإن صح الحديث صح النهي وتقدير البعد والابطلا.

ثم نقول، اختلاف تقدير البعد دليل على عدم تنحريم، لاستحالة التخيير بين أفراد الحرام. فإن قلت: الروايتان^١ متفقتان على الشبر فليثبت قلت: لم يقل به أحد، مع أن رواية العشر تعيد النهي عما دونها، وتلك^٢ تفيد إباحة ما فوقها، فيتقيلان فيما بينهما فيبطل دلالتهما وحديث زرارة^٣ بحمل على الكراهة.

وأما حديث النبي ﷺ^٤ فإن صح سنده فلا بد من غير طرفنا سمعاً إرادة الصلاة فيه، لعدم دلالة لفظه بالنصر أو الظاهر عليه، سلباً لكن لمع تناول الأمر المنازع، لأنهم^٥ أمر بتأخيرهن من حيث أخرهن الله لا مطلقاً، فلا يدل على صورة النزاع إلا إذا علم أن الله تعالى أخرهن فيها، فلا يستفاد من اتساول وإلا دار، وبشكل بما قرره أولاً من عموميته، وبعد تسليم أن المراد به الصلاة، الاتفاق واقع على أن المراد به التأخير فيها^٥ والحديث الأخير^٦ لا يدل على الوجوب.

ولهم^٧ عموم الأمر بالصلاة أو إطلاقه فلا يحصى أو يقتد بخبر الواحد، لمنافاته، ولأنهما

١. يعني روايتي عمار الساباطي وأبي بصير.

٢. يعني رواية أبي بصير، والمراد من رواية العشر رواية عمار الساباطي.

٣. يعني قول الباقر عليه السلام «لا تصلي المرأة بحمال الرجل إلا أن يكون قد أنشأها ولو بصدرة» وقد تقدم تخريج الحديث.

في ص ٩١، الهامش ٢.

٤. يعني «أخرهن من حيث أخرهن الله» وقد تقدم نفي عنه في ص ٩١، الهامش ٢.

٥. إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٨٨- ولا مكان يجب عليه التأخير خارج الصلاة إجماعاً.

٦. يعني رواية أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام في ص ٩٢.

٧. لاحظ المعبر، ج ٢، ص ١١٠.

ولا بأس بالبيع والكنائس، ومرابط العنم، وبيت يهودي والنصراني.

أتيا بالصلاة المأمور بها فيحرجان عن عهدة تكليف ويؤيد ذلك روايات.

منها: رواية العلاء عن محمد بن أحمد رحمهما الله في الرجل يصلي في الحجرة وامرأته تصلي بعذائه في الزاوية، قال «لا يسغي دنت، وإن كان بينهما شبر أجزاء» يعني إذا كان الرجل متقدماً بشبر^١ وطاهره الكراهية. وقوله «يعني» أحسبه من لفظ الراوي فلا يكون مختصاً للفظ.

ومنها: رواية جميل عن أبي عبد الله رحمهما الله الرجل يصلي والمرأة تصلي، والمرأة بعذائه أو إلى جنبه، فقال: «إذا كان سجودها مع ركوعه فلا بأس»^٢ وبعبارة أخرى له عنه رحمهما الله في الرجل يصلي والمرأة تصلي بعذائه، قال: «لا بأس»^٣. وحمل في الاستصدار المحاذاة على تأخيرها عنه محازاً للقرب منه^٤.

ومنها: رواية عيسى بن عبد الله القمي، قال: سألت الصادق رحمهما الله عن امرأة صلت مع الرجال وحملها صفوف وفذأها صفوف، قال «سقطت صلاتها، ولم تصد على أحد ولا بعد»^٥ فائدتان:

أ: قال في الاستصدار في تأويل رواية عثمان:

إنما راعى أن يكون بينهما عشر أذرع، إذا كانا على خط واحد، فأما إذا تقدم الرجل عليها ولو بشبر سقط هذا الاعتبار^٦.

- ١ الكافي، ج ٣، ص ٢٩٨، باب المرأة تصلي بحبال الرجل والرجل يصلي والمرأة بحباله، ح ١٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٠، ح ٩٠٥ وليس قوله «يعني أرا» في الكلامي فالظاهر أنه من كلام الراوي كما أنه عليه الشهيد
- ٢ الكافي، ج ٣، ص ٢٩٩، باب المرأة تصلي بحبال الرجل والرجل يصلي والمرأة بحباله، ح ٧ وفيه ٥... عن ابن بكير عن رواه عن أبي عبد الله: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧٩، ح ١٥٨١، الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٩، ح ١٥٢٤
- ٣ الفقيه، ج ١، ص ٢٤٧، ح ٧٤٨، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٣، ح ٩١٢، الاستبصار، ج ١، ص ٤٠٠، ح ١٥٢٧
- ٤ الاستبصار، ج ١، ص ٤٠، ديل الحديث ١٥٢٧
- ٥ لم أقف عليه في المصادر المتقدمة على الشهيد ومن متأخري عنه نقله الفاضل الهندي في كشف اللثام، ج ١، ص ١٩٤، ١٩٥، والراقي في مستند الشيعة، ج ١، ص ٣٠٢، والنجي في جواهر الكلام، ج ٨، ص ٥٠٨: وانظر ترجمة عيسى بن عبد الله القمي في معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ١٩٤-١٩٧ و ٢٠٠.
- ٦ الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٩-٤٠٠، ديل الحديث ١٥٢٦

تتمّة: صلاة الفريضة في المسجد أفضل، والنافذة في المنزل، ويستحبّ اتّخاذ المساجد مكشوفة، والميضأة على بابها، والمنارة مع حائطها، وتقديم اليمنى دحولاً واليسرى خروجاً، والدعاء عندهما، وتعاهد النعل، وإعادة المستهدم، وكنسها، والإسراج، ويجوز نقض المستهدم خاصّة، واستعمال آتته في غيره.

ويكره الشرف والتعلية والمحاريب الداخلة وجعلها طريقاً والبيع فيها والشراء وتمكين المجانين وإنفاذ الأحكام وتعريف الضوال وإنشاد الشعر وإقامة الحدود ورفع الصوت وعمل الصنائع ودخول من في فيه رائحة ثوم أو بصل والتنخّم والبصاق وقتل القمل فستره بالتراب ورمي الحصى خذفاً وكشف العورة

ويحرم الزخرفة، ونقش الصور، واتّخاذ بعضها في ملك أو طريق، وبيع آلتها، وتملكها بعد زوال آثارها، وإدخال النجاسة إليها وإرالتها فيها، وإخراج الحصى منها فتعاد. والتعرض للكنائس والبيع لأهل اللعنة، ولو كانت في أرض الحرب أو باد أهلها جاز استعمال آلتها في المساحد

وظاهر هذا الكلام أنّ ما عدا محص التيامس و لتياسر والتقدّم خلف، ولم يعرض للفوقيّة والتحتيّة.

ب: قال في المبسوط :

لو صلّت خلفه بين صفوي بطلت صلاة من إلى جانبها وحلفها مثنّ يحاذيها دون من عداها. ولو عادته بطلت صلاتها دون صلاة المأمومين^١ ويشكل بتعلّق صلاة المأمومين بصلاة الإمام.

المقصد الخامس في الأذان والإقامة

وهما مستحبان في الفرائض اليومية خاصة، أداء وقضاء، للمنفرد والجماع، للرجل والمرأة إذا لم تسمع الرجل، ويتأكدان في الجهرية، خصوصاً الغداة والمغرب.

ويسقط أذان العصر يوم الجمعة، وفي عرفة، وعن القاضي المؤذن في أول ورده، وعن الجماعة الثانية إذا لم تتعرق الأولى.

وكيفيته أن يكبر أربعاً، ثم يشهد بالتوحيد ثم بالرسالة، ثم يدعو إلى الصلاة، ثم إلى الفلاح، ثم إلى خير العمل، ثم يكبر، ثم يهلل مرتين مرتين.

والإقامة كذلك، إلا أنه يسقط من التكبير الأول مرتان، ومن التهليل مرة، ويزيد مرتين «قد قامت الصلاة» بعد «حي على خير العمل».

ولا اعتبار بأذان الكافر، وغيل العمير، وعيل المرتب، ويجوز من المميز. ويستحب أن يكون عدلاً، صبيحاً، بصيراً بالأوقات، متطهراً، قائماً على مرتفع، مستقبل القبلة، متأنياً في الأذن، ومحدراً في الإقامة، واقفاً على أواخر الفصول، تاركاً للكلام حلالهما، فاصلاً بركعتين أو سجدة أو جلسة وفي المغرب بخطوة أو سكتة، رافعاً صوته، والحكاية.

والشويب بدعة.

ويكره الترجيع لغير الإشعار، والكلام بغير مصلحة الصلاة بعد «قد قامت»، والالتفات يميناً وشمالاً.

ومع التشاح يقدم الأعلم، ومع التساوي يقرع، ويسجوز أن يؤذّنوا دفعة، والأفضل، أن يؤذّن كل واحد بعد فراغ الآخر.

ويجتزئ الإمام بأذان المنفرد، ويؤذّن خلف غير المرضي، فإن حاف الفوات اقتصر على التكبيرتين و«قد قامت» ويأتي بما يتركه.

النظر الثاني في الماهية

وفيه مقاصد:

[المقصد] الأول في كيفية اليومية

يجب معرفة واجب أفعال الصلاة من مندوبيها، وإيقاع كل منهما على وجهه.
والواجب سبعة:

الأول القيام، وهو ركن تبطل الصلاة لو أُخِلَّ به عمداً أو سهواً.
ويجب الاستقلال، فإن عجز اعتمد، فإن عجز قعد، فإن عجز اضطجع، فإن عجز استلقى، ويجعل قيامه فتح عينية، وركوعه تغميضهما، ورفعته لفتحهما، وسجوده الأول تغميضهما، ورفعته لفتحهما، وسجوده ثانياً تغميضهما، ورفعته لفتحهما، وهكذا في الركعات.
ولو تجدد عجز القائم قعد، ولو تحددت قدرة العاجز قام، ولو تمكن من القيام للركوع خاصة وجب.

الثاني: النيّة، وهي ركن تبطل الصلاة بتركها عمداً وسهواً.
ويجب أن يقصد فيها تعيين الصلاة ولوجه والتقرب والأداء أو القضاء، وإيقاعها عند أول جزء من التكبير، واستمرارها حكماً إلى الفراغ، فلو نوى الخروج أو الرثاء ببعضها أو غير الصلاة بطلت.

الثالث: تكبيرة الإحرام، وهي ركن تبطل الصلاة بتركها عمداً وسهواً.
وصورتها «الله أكبر»، فلو عكس أو أتى بمعناها مع القدرة، أو قاعداً معها، أو قبل استيفاء القيام، أو أخلَّ بحرف واحد بطلت.

والعاجز عن العربية يتعلم واجباً، ولاحرص يعقد قلبه ويشير بها.
ويتخير في السبع أيها شاء جعلها تكبيرة الافتتاح، ولو كثر ونوى الافتتاح ثم
كثر ثانياً كذلك بطلت صلاته، فإن كثر ثالثاً كذلك صحت.

ويستحب رفع اليدين بها وإسماع الإمام من حلفه، وعدم المديين الحروف.
الرابع: القراءة، وتجب في الشائبة وفي الأولتين من غيرها الحمد وسورة
كاملة، ويتخير في الزائد بين الحمد وحدها وأربع تسبيحات صورتها: «سبحان
الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر».

ولو لم يحسن القراءة وحب عليه التعلم، فإن ضاق الوقت قرأ ما يحسن، ولو
لم يحسن شيئاً سبح الله وهللّه وكبّر، بقدر القراءة ثم يتعلم. والأحرص يحرك
لسانه ويعقد قلبه.

ولا تجزئ الترجمة مع القدرة، ولا مع الإخلال بحرف حتى التشديد
والإعراب، ولا مع مخالفته ترتيب الآيات، ولا مع قراءة السورة أولاً، ولا مع
الزيادة على سورة.

ويجب الجهر في الصبح وأولتي المغرب وأولتي العشاء، والإخفات في البواقي،
وإخراج الحروف من مواضعها، والبسملة في أول الحمد والسورة، والمواالة فيعيد
القراءة لو قرأ حلالها، ولو نوى القطع وسكت أعاد، بخلاف ما لو فقد أحدهما.
وتحرم الغزائم في الفرائض، وما يفوت الوقت بقراءته، وقول «آمين»،
وتبطل اختياراً.

ويستحب الجهر بالبسملة في الإحفات، والترتيل، والوقوف على مواضعه،
وقصار المفصل في الظهرين والمغرب، ومتوسطاته في العشاء، ومطولاته
في الصبح، وهل أتى في صبح الاثنين والخميس، والجمعة والأعلى ليلة
الجمعة في العشاءين، والجمعة والتوحيد في صبحها، والجمعة والمنافقين في
الظهرين والجمعة.

والضحى وألم نشرح سورة، وكذا القيل ولإيلاف، وتجب البسملة بينهما.
 ويجوز العدول عن سورة إلى غيرها ما لم يتجاوز النصف إلا في التوحيد
 والحمد فلا يعدل عنهما إلا إلى الجمعة والمنافقين، ومع العدول يعيد البسملة،
 وكذا يعيدها لو قرأها بعد الحمد من غير قصد سورة بعد القصد.
 الخامس: الركوع، وهو ركن تبطل الصلاة بتركه عمداً وسهواً، في كل ركعة مرة.
 ويجب الانحناء بقدر تصل راحته ركبته، • والذكر فيه مطلقاً على رأي،
 والطمأنينة بقدره، ورفع الرأس منه، والطمأنينة قائماً.

قوله: «في كل واحد من الركوع والسجود» • والذكر فيه مطلقاً على رأي.
 أقول: لا خلاف في وجوب ذكر الله تعالى في الركوع والسجود واحتلف فيه في
 مقامين:

أ. هل يتعين بلفظ أم لا؟ قال الأكثر يتعين لفظ «التسبيح» كظاهر ابن أبي عقيل^١
 وابن بابويه^٢ والمفيد^٣ وابن الجبلة^٤ وسنبلال^٥ وابن حمزة^٦، وأدعى المرتضى انفراد الإمامية
 به^٧، وهو قول النهاية^٨ والخلاف^٩ وأبي الصلاح^{١٠}، لأن شيئاً من التسبيح واجب، ولا
 شيء من التسبيح في غير الصلاة بواجب، فيجب في الصلاة.

١. حكاة عنه المحقق في المختار، ج ٢، ص ١٩٥.

٢. الهداية، ص ١١٣٦، المقنع، ص ٩٣-٩٤، العقيق، ج ١، ص ٣٦١-٣٦٣.

٣. المقنعة، ص ١٢٧.

٤. حكاة عنه العلامة في مختلف النية، ج ٢، ص ١٨٢، المسألة ١٠١، وغير الدين في إيضاح المسائل، ج ١، ص ١١٢.

٥. المراسم، ص ٦٩.

٦. الوسيلة، ص ٩٣.

٧. الانتصار، ص ١٤٩، المسألة ٤٦: «ومما ظن أنفراد الإمامية به القول بوجوب التسبيح في الركوع والسجود».

٨. النهاية، ص ٨١-٨٢ وأقل ما يخبر عن التسبيح في الركوع تسبيحة واحدة.

٩. الخلاف، ج ١، ص ٣٤٨، المسألة ٩٩، التسبيح في الركوع والسجود واجب.

١٠. الكافي في الفقه، ص ١١٨-١١٩.

ولو عجز عن الانحناء أوماً، والركع حلقة يزيد يسيراً. وينحني طويل اليدين كالمتسوي. وتسقط الطمأنينة مع العجز.

أما الصغرى فلقوله تعالى: «سُبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ»^١ «سُبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»^٢، قال كثير من المفسرين: معناه قل سبحان ربي العظيم، سبحان ربي الأعلى^٣. والتأسي به واجب. وأما الكبرى فثلاثه، ووجوبه آخر الصلاة لا ينفقه هنا لتعابير اللفظ، ولأن الوجوب هناك تحيري وظاهره هنا التعيس. ولرواية عقبة بن عامر عن النبي ﷺ أنه لما نزلت «سُبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ»^٤ قال: «اجعلوها في ركوعكم» ولما نزلت «سُبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»^٥ قال: «اجعلوها في سجودكم»^٦، والأمر للوجوب.

ولللحاشية رواية هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام «تقول في الركوع، سبحان ربي العظيم، وفي السجود سبحان ربي الأعلى، القبرضة من ذلك تسبيحة، والسنة ثلاث والعصل سبع»^٧ ذكره في بيان الواجب ونص على القبرضة، والمراد به الوجوب أو الأشد منه.

وصحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام فيما يجرى من القول في الركوع والسجود قال: «ثلاث

١ الواقعة (٥٦) ٧٤

٢ الأعلى (٨٧) ١٠.

٣ التبيان، ج ١٠، ص ٣٢٩، ديل الآية ١ من الأعلى (٨٧) قال ابن عباس وقتادة: .. قل سبحان ربي الأعلى، مجمع البيان، ج ٩، ص ٢٢٤، ديل الآية ٧٤ من الواقعة (٥٦)؛ وج ١٠، ص ٤٧٣، ديل الآية ١ من الأعلى (٨٧)؛ الكشف، ج ٤، ص ٧٢٨، ديل الآية ١ من الأعلى (٨٧).

٤ الواقعة (٥٦) ٧٤

٥. الأعلى (٨٧) ١٠.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١٣، ح ١٢٧٣؛ مجمع البيان، ج ١٠، ص ٤٧٣؛ الكشف، ج ٤، ص ٧٢٨؛ التفسير الكبير، ج ٣٩، ص ١٣٧، ديل الآية ١ من الأعلى (٨٧)؛ ابن ماجه، ج ١، ص ٢٨٧، ح ٨٨٧؛ السنن الكبرى، ج ٢، ص ١٢٢، ح ٢٥٥؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٣٠، ح ٨٦٩؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٤٩، المسألة ٩٩؛ المعتمد، ج ٢، ص ١٩٥؛ الفقيه، ج ١، ص ٣١٥، ح ٩٣٢؛ المعجم، ج ١، ص ٥٤٢.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧٦، ح ٢٨٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٢٢-٣٢٣، ح ١٢٠٤.

ويستحبّ التكبير له قائماً رافعاً يديه، وردّ الركبتين، وتسوية الظهر، ومدّ العنق، والدعاء والتسبيح ثلاثاً أو خمساً أو سبعا، و«سمع الله» عند الرفع.

تسبيحات في ترسل^١، وواحدة تامة تجزئ^٢، وعط «الإجزاء» بما يتصور غالباً في الواجب المأتي به على الوجه، ومثله صحيحة ابن يقطين عن أبي الحسن الأول^٣.
ورواية معاوية بن عمار: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخف ما يكون من التسبيح في الصلاة؟ قال: «ثلاث تسبيحات مترسلاً، تقول: سبحان الله، سبحان الله، سبحان الله»^٤، والظاهر أن المراد به الركوع والسجود.

وقال في المبسوط - واختاره ابن إدريس^٥ - يحزئ الذكر المطلق أعني المتضمن للثناء على الله تعالى ولو تكبيراً أو تهليلاً^٦. وهو ظاهر اختيار المحقق في المختار^٧، لأصالة البراءة من التعيين^٨.

ولصحيحة الهشام^٩ عن الصادق عليه السلام: أيجرئ أن أقول مكان التسبيح في الركوع والسجود: لا إله إلا الله والحمد لله والله أكبر؟ فقال «نعم، كل هذا ذكر

١ في النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٢١٢. «ترسل» يقال سرتل الرجل في كلامه وتشبهه، إذا لم يجعل وهو والترتل سواء.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧٦، ج ٢٨٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٢٢، ج ١٢٠٥.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧٦، ج ٢٨٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٢٣، ج ١٢٠٦.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧٧، ج ٢٨٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٢٤، ج ١٢١٢.

٥ السرائر، ج ١، ص ٢٢٤. وتسبيحة واحدة يحزئ، وهو أن يقول سبحان الله، أو يذكر الله تعالى بأن يقول: لا إله إلا الله، والله أكبر، وما أشبه من ذلك من الذكر الذي يقتضي المذحة والثناء.

٦ لا يوجد هذا الكلام في المبسوط، بل ورد في النهاية، ص ٨١، حيث قال: وإن قال - بدلاً من التسبيح - لا إله إلا الله، والله أكبر، كان جائزاً. وعبارته في المبسوط، ج ١، ص ١١١، ١١٣ هكذا وأقل ما يحزئ فيه منه تسبيحة واحدة، والذكر في السجود من هذه. وأقل ما يجرئه تسبيحة واحدة.

٧ المختار، ج ٢، ص ١٩٦. ومما أن الذكر مجزئ فيمكن أن يستند فيه إلى ما رواه هشام بن الحكم وهشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام وفيه معنى التعليل، ولو لم يكن الذكر كافياً لما كان تشبيهه بالذكر دلالة على الجواز.

٨ هذا التعليل لم يرد في كلام الشيخ ولا في كلام المحقق، بل عُدل الحكم بهذا ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٢٤، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٨٢، مسألة ١٠١.

٩ أي هشام بن الحكم وهشام بن سالم.

ويكره الركوع ويده تحت ثيابه.

السادس السجود، وتجب في كل ركعة سجدتان هما معاً ركن، تبطل الصلاة بتركهما معاً عمداً وسهواً لا بترك إحداهما سهواً.

الله^١، وفيه إيحاء إلى التعليل، علولاً لا جترء بالذكر لم يكن تشبيهه بالذكر إلا على الجواز^٢.
ولصحيحة مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يجزئك من القول في الركوع والسجود ثلاث تسيبحات أو قدرهن مترسلاً، وليس به ولا كرامة أن يقول: سبح سبح سبح»^٣.
وهذا أقرب، لعدم منافاة الأول إياه، فهو محمول على الأفضلية جمعاً.

ب: القائلون بتعميته احتلفت عباراتهم فيه، فأبو الصلاح^٤ والمحقق^٥ يوجب ثلاث تسيبحات صعريات أو واحدة كبرى للمختار، وواحدة صغرى للمضطرب كالمتعجل والمريض، وأدعى المحقق فتوى الأصحاب بإجراء الصغرى للضرورة^٦، وبعض الأصحاب^٧ يعين الكبرى اختياراً. وقد سلف^٨ ما يمكن تقريب العبارتين منه

١ الكافي، ج ٢، ص ٢٢١، باب الركوع وما يقال فيه من التسبيح، ج ٨، ص ٢٢٩ - ٤٠٠، باب أدنى ما يجزئ من التسبيح في الركوع والسجود وأكثره، ج ٥، ص ٢٠٢ - ٢٠٣، مستطرفات السرائر، ج ٢، ص ٦٠٢ - ٦٠٣.

٢ لاحظ المختار، ج ٢، ص ١٩٦.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧٧، ج ٢٨٦، مستطرفات السرائر، ج ٢، ص ٦٠٢؛ قال الفيض في الوافي، المجلد ٨، ص ٧٠٦، ديل الحديث ١٦/٦٩١٧ بين كأنهم كانوا يقولون هذه الكلمة ثلاثاً في ركوعهم وسجودهم، وهي إنا بالضم بحفّ سبحان بعدد المريدتين، وإن من ماضي مجهول يعود المستتر فيه إلى الله، وقال الموسوي المجلسي في روضة المتقين، ج ٢، ص ٣٣٠ يعني لا يستعمل، فإنه يسقط منها حين الاستعجال أكثرها، كما هو المجرّب.

٤ الكافي في الفقه، ص ١١٨ والعرض الحامض ثلاث تسيبحات على المختار، وتسيبة على المضطرب... ويجوز سبحان الله.

٥ المختار، ج ٢، ص ١٩٥، ٢٠٢.

٦ المختار، ج ٢، ص ١٩٦ وأما أن مع الضرورة تجزئ الواحدة الصغرى عليه فتوى الأصحاب.

٧ منهم علم الهدى في جمل العلم والعمل، ص ١٦٠، وابن البرزنجي في شرح جمل العلم والعمل، ص ٩٠ - ٩١، وسلاز في الراسم، ص ٧١، وللمريد راجع مفتاح لكرمة، ج ٧، ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

٨ قد سلف آنفاً في المقام الأول.

ويجب في كل سجدة وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه، وعدم علو موضع الجبهة عن الموقف بما يزيد عن لبنة، والذكر فيه مطلقاً على رأي، والسجود على سبعة أعضاء - الجبهة والكفين والركبتين وإبهامي الرجلين -

ثم القائلون بالكبرى منهم من أوجب فيها «وبحمد» ونص في المعبر على استحبابها^١، وهي موجودة في رواية حذيفة عن النبي ﷺ كان يقولها في ركوعه وسجوده^٢، ومن طريق الخاصة في روايات كرواية زرارة عن أبي جعفر^٣ وأبي بكر الحضرمي^٤ عنه أيضاً؛ وفي حديث حماد عن الصادق^٥ المتضمن لبيان الصلاة بالعمل فائدة:

معنى «سبحان ربّي العظيم وبحمده»: تنزيه ربّي العظيم من القائص ومن صفات المخلوقين، وبحمده أنزهه فـ «الاء» تتعلق بـ «أنزهه»، والعامل في المصدر - الذي هو

١ المعبر، ج ٢، ص ١٩٦، وذهب إلى استحبابها أيضاً العلامة في تذكره الفقهاء، ج ٢، ص ١٧٠، المسألة ١٢٤٩ وظاهر ابن البراج في شرح حمل العلم والمثل، ص ٩٠-٩١ ورواها
٢ رواية حذيفة مروية في مصادر كثيرة، وليست كلمة «وبحمد» موجودة في أكثرها، منها الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٤٨، ج ٢٦٢، باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود - ونقطها عن حذيفة أنه صلى مع النبي ﷺ فكان يقول في ركوعه: سبحان ربّي العظيم وفي سجوده: سبحان ربّي الأعلى، وما أتى على آية رحمة إلا وقف وسأل السنن الكبرى، ج ٢، ص ١٢٢، ج ١٢٥٤ سنن النسائي، ج ٢، ص ٢٢٩، ج ١١٢٩ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٨٧، ج ١٨٨٨ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٢٠ و٢٢١، ج ٨٧١ و٨٧٤، مع كلمة «وبحمد» موجودة في رواية حذيفة المروية في سنن الدارقطني، ج ١، ص ٦٩٧، ج ١١/١٢٧٧ ووردت أيضاً في رواية عبدالله بن مسعود المروية في ص ٦٩٧ ج ٢/١٢٧٨، وفي رواية عتبة بن عامر المروية في سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٢٠، ج ٨٧٠ السنن الكبرى، ج ٢، ص ١٢٢، ج ٢٥٥٦ وما أحسن تعبير ابن قدامة في المغني، ج ١، ص ٥٤٢، حيث قال: «وقال: سبحان ربّي العظيم وبحمده... وذلك أن حذيفة روى في بعض طرق حديثه».

٣ الكافي، ج ٣، ص ٣٦٩-٣٢٠، باب الركوع وما يقن فيه من...، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧٧-٧٨، ج ٢٨٩.
٤ الكافي، ج ٢، ص ٣٢٩، باب أدنى ما يجزئ من تسبيح في الركوع والسجود وأكثره، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٨٠، ج ٣٠٠.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٣١١-٣١٢، باب افتتاح الصلاة والحمد في التكبير وما يقال عند ذلك، ج ١٨ المعية، ج ١، ص ١٩٦-١٩٧، ج ٩١٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٨١-٨٢، ج ٣٠١.

والطمأنينة فيه بقدر الذكر، ورفع الرأس منه، والجلوس مطمئناً عقيب الأولى.
والعاجز عن السجود يومئ، ولو احتاح إلى رفع شيء يسجد عليه فعل، وذو
الدمل يحفر لها ليقع السليم على الأرض، فإن تعذر سجد على أحد الجيبين، فإن
تعذر فعلى ذقنه.

ويستحب التكبير له قائماً، والسبق بيديه إلى الأرض، والإرغام، والدعاء
والتسبيح ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً، ولتورك والدعاء عنده، وجلسة الاستراحة،
و«بحول الله»، والاعتماد على يديه عند قيامه سابقاً برفع ركبتيه.
ويكره الإقعاء.

السابع: التشهد، وتجب عقيب كل ثانية، وفي آخر الثلاثية والرابعة أيضاً
الشهادتان، والصلاة على النبي وآله عليهم السلام، والجلوس مطمئناً بقدره. والعاقل يتعلم.
ويستحب التورك والزيادة في الدعاء.

«سبحان» - فعل مقدر^١. وقيل - معنى «ويحمده»: ولحمد لربي^٢. وعليه حمل قوله تعالى:
«مَا أَنْتَ بِتَفْعِهِ رَبِّكَ يَمْجُؤُونَ»^٣، أي والتعظيم لربك تعالى^٤. والعظيم في صفته تعالى معناه.
أن كل شيء سواء بقصر عنه، فإنه القادر على ما لا يساويه شيء ولا يخفى عليه شيء^٥.
وقيل: العظيم من تمت عنه صفات النقص. وقيل - من حصل له جميع صفات الكمال. فعلى
الأول يكون سلباً، وعلى الثاني يكون حقيقياً.

١. في جوامع الجامع، ج ٢، ص ٣٦٥، ديل الآية ١ من الإسراء (١٧) والتقدير أَسْبَحُ الله سبحانه، ثم زُلَّ سبحانه
مرة الفعل فسُدَّ مسددهً وذلك على التنزيه الطبع من جميع القباح

٢. التبيان، ج ٦، ص ٤٨٩: مجمع البيان، ج ٦، ص ٤٢٠، ديل الآية ٥٢ من الإسراء (١٧).

٣. التكملة (٦٨)، ٢.

٤. مجمع البيان، ج ١٠، ص ٣٣٣، ديل الآية ٢ من التمهيد (٦٨) وقيل معناه ما أنت بمجبوب. والتعظيم لربك كما
يقال: سبحانك اللهم وبحمدك، أي والحمد لك

٥. لاحظ مجمع البيان، ج ٩، ص ٢٨٨، ذيل الآية ٩٦ من الواقعة (٥٦): وقيل: معناه قولوا: سبحان ربّي العظيم،
والعظيم هي صفة الله تعالى معناه أن كل شيء سواء بقصر عنه، فإنه القادر على ما لا يساويه شيء،
ولا يخفى عليه شيء: وانظر التبيان، ج ٩، ص ٥١٤، ديل الآية المذكورة.

● ومندوبات الصلاة ستة:

[الأول]: التسليم على رأي، وصورته «السلام علينا وعلى عبادِ الله الصالحين» أو «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته» ويخرج به من الصلاة.

قوله ﷺ: «ومندوبات الصلاة ستة» [لأول] التسليم على رأي.

أقول: اختلف الأصحاب في وجوب التسليم لمخرج من الصلاة^١. فقال صاحب الفخر^٢ وابن أبي عقيل^٣ والمرئسي^٤ والشيخ في المبسوط^٥ وسنن^٦ والعلينيون^٧

١ قال المحقق الأردبيلي في مجمع الفائدة، ج ٢، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ اعلم أن هذه المسألة من مشكلات الفن، ولهذا ترى العلامة أدنى مرّة بالوجوب في بعض مصنفاته مثل انتهى، وأخرى بالندية كإسناده. وإشكالها من وجهين أصل الوجوب أو الندب، ثم تعين الواجب والمخرج وهو أشكل [كنا]، لكثرة اختلاف الأقوال لاختلاف الروايات.

٢ هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان أبو الحسن البجلي الكوفي المعروف بالصايغي، تَكَوَّن مصنفه كتاباً رديفاً، ثم عاد إليها له كتب، منها كتاب الفخر [راجع رجلاً ساجدي] ص ٣٧٤، الرقم ١٠٢٢ وكتابه الفخر قد نُقِذ ولم يصل إلينا

٣ حكاة عنه المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٢٣؛ والعلامة في مبطلات المصنف، ج ٢، ص ١٩١، المسألة ١٠٩، ومنتهى المطلب، ج ٥، ص ١٩٨؛ وفخر الدين في إصباح المراتب، ج ١، ص ١١٥

٤ المسائل الناصريّة، ص ٢٠٨ - ٢٠٩، المسألة ١٨٢ وحكي الصلوة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٩١، المسألة ١٠٩ هذا القول عن المسائل المحتدّة - للسيد المرتضى - أيضاً

٥ المبسوط، ج ١ ص ١١٥ السادس التسليم، فهي أصحاب من جعله فرضاً، ومنهم من جعله دعاءً؛ وهذه العبارة - كما ترى - تدل على أن الشيخ ردّد في المبسوط ولم يحتر أحد الطرفين، ولذا قال الفاضل الآبي في كشف الرموز ج ١، ص ١٦٢ وقال الشيخ في النهاية والجمل ولا يستبصار إنه مستحب، وتردّد في المبسوط والخلاف، والظاهر أن مشأ هو الشهيد كما ذكره المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٣٤، حيث قال: ومنهم من أوجب قول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، وجعله آخر الصلاة... وهو قول الشيخ في المبسوط، والشهيد نفسه تنبّه لهذه النكته في ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٢٤٥ - ٢٤٦ (ضمن الموسوعة، ج ٧)، حيث قال ﷺ - بعد نقله لكلام المعتمد - فيه مناقشات... منها نقله عن تشييع في المبسوط الوجوب؛ فإنه منظور فيه؛ لأن عبارة الشيخ هذه... وهذا تصريح منه بما نقلناه عن الشهيد من أن السلام علينا سنة ومخرج؛ وراجع أيضاً مفتاح الكرامة، ج ٧، ص ٤٩٢ - ٤٩٣ جواهر الكلام، ج ١٠، ص ٤٧٧ - ٤٧٨

٦. المراسم، ص ٦٩.

٧ راجع لتوضيح هذا الاصطلاح روضات الجنات، ج ٢، ص ١١٤

ويستحب أن يسلم المنفرد إلى القبلة، ويشير بمؤخر عينه إلى يمينه، والإمام بصفحة وجهه، والمأموم عن الحائنين إن كان على يساره أحد، وإلا فمن يمينه.

كأبي الصلاح^١ وأبي زهرة^٢ وأبي صالح^٣ وأبا سعيد^٤ والمصنف في المنتهى^٥ يجب^٥ وقال المفيد^٦ والشيخ في باقي كتبه^٧ وأتباعه^٨ وأبى إدريس^٩ والمصنف في بقية كتبه^{١٠}. يستحب، والأول ظاهر اختيار الصدوق^{١١} والثاني ظاهر اختيار والده^{١٢}. للأولين شيء من التسليم واجب، ولا شيء من التسليم بواجب في غير الصلاة.

١ الكافي في الفقه، ص ١١٩

٢ عية التروع، ج ١، ص ٨١

٣ كان من الفقهاء وأصحاب الفتاوى في عصره، ولم يجل إليها منه مؤلف، انظر رياض العلماء، ج ٥ ص ٤٦٤، روضات الحنات ج ٢، ص ١١٣-١١٤

٤ هما يحيى بن سعيد في الجامع للشرائع، ص ٨٤ والمحقق الحلي في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٧٩ والمختصر الجامع ص ٨٤ والمصبر، ج ٢، ص ٢٣٣

٥ منهي المطلب، ج ٥، ص ١٩٨ وصرح بذلك في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٩١، المسألة ١٠٩ ومال والذي احترامه من في منهي المطلب المنهج الأول
٦ المقيسة، ص ١٢٩

٧ النهاية، ص ١٨٩ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٩-١٦٠، ٣٢٢ الاستبصار، ج ١ ص ٢٤٥-٢٤٦: الجمل والعقود من الرسائل المشرقة، ص ١٨٣ وأما الخلاف فإن الشيخ تردد فيه ولم يحتر شيئاً كما تقدم أنها عن كشف الرموز، ج ١ ص ١٦٢ راجع الخلاف، ج ١ ص ٣٧٦ المسألة ١٣٤ هذا، ولكن انظر كلام الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٩٣، ١٢٩، وراجع بدقة جواهر الكلام، ج ١، ص ٤٧٧-٤٧٨: والنجعة، ج ٢، ص ٢٩٧-٢٩٨

٨ كالفقاضي ابن البراج في المذهب، ج ١، ص ٩٩

٩ للسرائر ج ١، ص ٢٣١

١٠ تحرير الأحكام الشرعية، ج ١ ص ٢٥٩ الرقم ٥: مختلف الشيعة ج ٢، ص ١٩١، المسألة ١٠٩، نهاية الأحكام، ج ١، ص ١٥٠٤: تدكرة الفقهاء، ج ٣، ص ٢٤٣، المسألة ٢٩٩، قواعد الأحكام، ج ١، ص ٢٧٩: تلخيص المرام، ص ٢٨

١١ الفقيه ج ١، ص ٣١٩-٣٢٠: المقيسة، ص ٩٦، تهذيب، ص ١٣٣

١٢ انظر مفاتيح الكرامة، ج ٧، ص ٥٠٣ وفي جواهر الكلام، ج ١٠، ص ٤٨٤ مع أنه لم يحك (أي القول بالنسب) إلا عن ظاهر والد الصدوق، ولم تتحقق له مفسر عدم نقل ولده عنه ذلك عدمه

الثاني. التوجه بسبع تكبيرات بينها ثلاثة أدعية، أحدها تكبيرة الافتتاح.

والصغرى لقوله تعالى: ﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^١، والأمر للوجوب، والمراد به لفظ «التسليم» المتنازع، لأنه المعهود، والكبرى للإجماع.

ورده في المختلف بمنع كون الأمر للوجوب، ولو سلم منع التكرار، وبأن المراد به السلام على النبي ﷺ؛ للسياق، وأنتم لا تقولون به^٢.

أقول: وقد روى أبو بصير عن الصادق عليه السلام أن المراد به التسليم للنبي ﷺ في الأمور^٣.

وقيل^٤: معناه: وتسلموا الأمر لله تسليماً، كما في قوله تعالى: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^٥.

ثم التسليم على النبي ﷺ لم يقل أحد بوجوبه في الصلاة كما ذكره المصنف في المختلف^٦، بل الكل ناصون على استحبابه في كتبهم^٧ إلا ما شذ من ظاهر قول الجعفي في الفاخر^٨، ومن رواية مرسلة رواها الشيخ في التهذيب^٩ محمولة على النذب، وأخرى قاصرة عن الوجوب رواها أبو بصير عن الصادق عليه السلام، قال: «إذا كنت إماماً فإنما التسليم أن تسلم على النبي ﷺ». وثقول السلام عليها وعلى عباد الله

١ الأحراب (٣٣) ٥٦٠.

٢ مختلف الشجرة، ج ٢، ص ١٩٥، ذيل المسألة ١٠٩.

٣ المحاسن، ج ١، ص ٤٢٢، ح ٣٦٩/٩٦٧، باب تصديق رسول الله ﷺ والتسليم به، مجمع البيان، ج ٨، ص ٣٦٩ - ٣٧٠، ذيل الآية ٥٦ من الأحراب (٣٣).

٤ القائل هو الشيخ في البيان، ج ٨، ص ٣٢٦، ذيل الآية ٥٦ من الأحراب (٣٣).

٥ النساء (٤) ٦٥.

٦ انظر مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٩١، المسألة ١٠٩، منهي المطالب، ج ٥، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

٧ شرح جمل العلم والعمل، ص ٩٦، ٩٤، المحرر، ج ٢، ص ٢٢٤، ٢٣٤، منهي المطالب، ج ٥، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

٨ تقدم أن قلنا إن الفاخر قد ولم يصل إليها وأشار الشهيد إلى كلام الجعفي أيضاً في البيان، ص ١٧٢ (ضمن الموسوعة، ج ١٢)، وأورد كلامه في ذكرى الشيعة ج ٢، ص ٢٤١ (ضمن الموسوعة، ج ٧) وقال: وكلامه هنا يشتمل على أشياء لا تقدم من المذهب. منها وجوب التسليم على النبي ﷺ.

٩ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٨ - ٤٩، ح ١٦٨، أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرمي قال قلت له: إني أصلي بقوم فقال سلم واحدة ولا تلتفت، قل، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام عليكم. والحدث - كما ترى - مصر، ولم أعثر على حديث - يصلح أن يكون مراداً للشهيد - غيره.

الثالث: القنوت، ويستحب عقيب قراءة الثانية قبل الركوع، ويدعو بالمنقول، وفي الجمعة قنوت آخر بعد ركوع الثانية، ولو نسيه قضاء بعد الركوع.

الصالحين^١ فالقول بوجوبه حرق الإجماع السابق - على استحبابه - في كل عصر. ولأن النبي ﷺ لم يعلمه الأعرابي^٢، ولا هو في حديث حنّاد^٣ في صفة الصلاة، فلو وحب لتأخر البيان عن وقت الحاجة، وهو باطل بالاتفاق^٤. ولأن الأصحاب صبطوا لواجب ولندب في الصلاة، وكلهم جعلوه من قبيل الندب^٥ والآية^٦ لا تدل عليه صريحاً، ولو دلت لم تدل على العورية ولا على التكرار - كما تقدم^٧ - ولا على كونه في الصلاة، ولا على كونه آخرها، ولا كونه بصيغة مخصوصة.

ولهم أيضاً ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام: أن النبي ﷺ قال: «مفتاح الصلاة الطهور،

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٩٣، ٩٤، ج ٢٤٩

٢ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٦٣ - ٢٦٤، ج ٢٢٤ لأن رسول الله ﷺ دخل المسجد، فدخل رجل يصلي، فسلم على النبي ﷺ، فقال: «إزجع فصل؟ فإنك لم تصل». فخرج يصلي كما صلى، ثم جاء فسلم على النبي ﷺ، فقال: «ارجع فصل فإنك لم تصل» ثلاثاً، فقال: «لدي ثعلب، بالحق ما أحسن غيره، صلّمني فقال إذا قست إلى الصلاة مكثت، ثم قرأ ما تيسر بعد من القرآن، ثم ركع حتى تطمئن ركعاً، ثم أرفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم أرفع حتى تطمئن جالساً، وتصل ذلك في صلاتك كلها» صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٩٨، ج ٢٩٧/٤٥٠ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٦٦ - ٣٦٧، ج ١٠٦٠ سنن النسائي، ج ٢، ص ١٣٦ - ١٣٥، ج ٨٨٠، الجامع الصحيح، ج ٢، ص ١٠٢ - ١٠٤، ج ٣٠٣

٣ الكافي، ج ٣، ص ٣١١ - ٣١٢، باب افتتاح الصلاة والحمد في التكبير وما يقال عند ذلك، ج ٨: الفقه، ج ١، ص ٣٠٠ - ٣٠١، ج ١٩١٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٨١ - ٨٢، ج ٣٠١

٤ معارج الأصول، ص ١١١ لا خلاف بين أهل العدل أن تأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز، مبادئ الوصول، ص ١٦١، قد وقع الإجماع على أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة؛ الدررمة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ٣٦١ - ٣٦٢

٥ يعني جعلوا التسليم على النبي ﷺ في الصلاة من قبيل الندب، كما تقدم، نقاً

٦ الأحزاب (٣٣) ٥٦ هَيَّئْ لَهَا الَّذِينَ آمَنُوا حَلُوا عَلَيْهِ وَهَيَّئُوا تَسْلِيماً

٧ تقدم آنفاً نقلاً عن مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٩١ المسألة ١٠٦

الرابع: شغل النظر قائماً إلى مسجده، وقائماً إلى باطن كفيه، وراكعاً إلى بين رجليه، وساجداً إلى طرف أنفه، ومتشهداً إلى حجره.

وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم^١ ومفهوم الحصر حجة لما تقرر في الأصول^٢. وملازمة النبي ﷺ إياه، وقد قال: «صلُّوا كما رأيتموني أصلي»^٣، ولوجوب التأسي به، ولأنَّ القول بجزئية التكبير يستلزم القول بجزئية التسليم، للإجماع على التساوي بينهما، والمقدم حق لوجوب مقارنة التكبير للنية أو تأخره عنها ولا يمكن في غير الجهر واحتج ابن إدريس بأنه لو كان جراً لم يجب - على من سلم ناسياً - المرغمتان^٤. وبشكل بالوجوب للزيادة، كما لو زاد سورة في لأحمرتين وللآخرين: أن النبي ﷺ لم يعلمه المسمي^٥ في صلاته^٦.

١ الكافي، ج ٢ ص ٦٩، باب الوادر (من كتاب الطهارة) ج ٢ وفيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ افتتاح الصلاة الوضوء، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم: العقب، ج ١ ص ٢٣، ج ٦٨، باب افتتاح الصلاة وتحريمها وتحليلها، ج ١ وفيه قال أمير المؤمنين عليه السلام: «مفتاح الصلاة... الخلاف» ج ١ ص ٣٧٦-٣٧٧. المسألة ١٣٤ أسس ابن ماجة، ج ١ ص ١٠١، ج ٢٧٥ سنن الدارقطني، ج ٢ ص ٢١، ج ١٢٤٣/١ أسس الدارمي، ج ١ ص ١٧٥، باب مفتاح الصلاة ظهور [كذا] سنن أبي داود، ج ٢ ص ١٦، ج ٦٦ الجامع الصحيح، ج ١ ص ٨ - ٩، قال محقق هذا الكتاب في الهامش (الظهور) بضم الطاء، ويجوز فتحها، والراء به أيضاً المصدر.

٢ انظر الإحكام في أصول الأحكام، ج ٣ ص ٦٧-٦٩، قال العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢ ص ١٩٤ ردّاً على هذا الدليل، والمفهوم ليس حجة عند المحققين وهو لم يسمي السيد المرتضى، يذهب إلى أنه ليس حجة أيضاً.

٣ بالرفع، عطف على قوله: ما روي عن....

٤ تقدم تحرير الحديث في ص ٧٧، الهامش ٨.

٥ السرائر، ج ١ ص ٢٢٢ وأيضاً لو كان منه لكان إذا سلم المصلي ساهياً أو ناسياً في غير موضع التسليم لا يجب عليه سجدة السهو. روي عن الباقر عليه السلام في الكافي، ج ٣ ص ٣٥٤، باب من ساهى في الأربع والخمس ولم يذكر زاد أو نقص أو استيقن أنه زاد ح ١. سماعهما [أي سجدة السهو] رسول الله ﷺ المرغمتين^٥، وفي مرآة العقول ج ١٥ ص ١٩٩ المرغمتان، بكسر الميم؛ لأنهما برغما الشيطان إتمام المراجعة أي يفضيانه، أو من الرغام وهو التراب، يقال: أرغم الله أنفه.

٦ أساءه، أفسده ولم يخبئ عمله تاج العروس، ج ١ ص ٢٧١، سواه.

٧ تقدم تحرير الحديث في ص ١٠٨، الهامش ٢ قال ابن قدامة في المعصي، ج ١ ص ٥٤٣، وأما حديث المسمي في صلاته فقد ذكر في الحديث... على أن النبي ﷺ لم يسمه كل الواجبات، بدليل أنه لم يقله التشهد ولا للسلام، ويحتمل أنه اقتصر على تعليمه ما رآه أساء فيه.

الخامس: وضع اليدين قائماً على فخذه بحذاء ركبتيه، وقائماً تلقاء وجهه، وراكعاً على ركبتيه، وساحداً بحذاء أذنيه، ومنشهداً على فخذه.

ولقوله ﷺ: «إنما صلاتنا هذه تكبير وقراءة وركوع وسجود»^١.

ولأن القول بوجوبه ينافي صحة الصلاة بتعطل حدث بينها وبينه، وبريادة ركعة قبله، والثابت الصحة لصحيحة ررارة عن الباقر ﷺ عن الرجل يحدث قبل أن يسلم قال: «تثت صلاته»^٢؛ ولصحيحته أيضاً عند في رجل صلى خمساً فقال: «إن كان مجلس في الرابعة قدر انتشهد تثت صلاته»^٣.

واعلم أن المرتضى ﷺ قال في الناصريات ما وجدت لأصحابنا في التسليم نصاً^٤.
تذنيبان

أ. أوجب في الميسوط: «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» وجعل «السلام عليكم» مستحباً كذا نقله بعضهم^٥. والذي في الميسوط:

من قال من أصحابنا إن السلام سنة يقول: إذا قال: «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» فقد خرج من الصلاة. ومن قال إنه فرض فسلمة واحدة يخرج من الصلاة، ويتبقي أن ينوي بها ذلك، والتأنيب ينوي بها السلام على الملائكة أو على من في يساره^٦.

وهذا ليس بصريح في إيجاب «السلام عبيد». وقد حققنا الحال في ذلك فيما خرج من كتاب البيان^٧.

١. سنن النسائي، ج ٢، ص ١٨، ح ١٢١٤، صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٨١-٢٨٢، ح ٣٣/٥٢٧، مع اختلاف فيهما؛ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٩٢، المسألة ١٠٩.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ١٢٠٦، الاستبصار، ج ١، ص ٣٤٥، ح ١٣٠١.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٤، ح ١٢٦٦، الاستبصار، ج ١، ص ٣٧٧، ح ١٤٣١.

٤. المسائل الناصريات، ص ٢٠٨، المسألة ٨٢.

٥. هو المحقق في المختار، ج ٢، ص ٢٢٤.

٦. الميسوط، ج ١، ص ١١٦، وفيه زيادة ولا يجوز التلطف بدس في التشهد الأول بعد موله فقد خرج من الصلاة.

٧. البيان، ص ١٧٠ (صن الموسوعة، ج ١٢). واعلم أن من موله كذا، نقله بعضهم إلى قوله: من كتاب البيان لا يوجد في «ص» ح. وأتأسر النسخ هو موجود فيها إلا أنه مكتوب في حاشية «ه» دون النص وجاء في حاشية «ج» أنه، ليس في النسخة التي قابلناها والظاهر أن الشهيد أحاطه بعد الفراغ من تأليف حاشية المراد وشرعه في تأليف كتاب البيان.

السادس: التعقيب، وأفضله تسبيح الزهراء عليها السلام.

المقصد الثاني في الجمعة

وهي ركعتان كالصبح عوض الظهر، ووقتها عند زوال الشمس يوم الجمعة إلى أن يصير ظل كل شيء مثله، فإن خرج صلاتها ظهراً ما لم يتلبس في الوقت. ولا تجب إلا بشروط: الإمام العادل أو من يأمره، وحضور أربعة معه، والجماعة، والخطبتان من قيام -المشتملة كنّ منهما على حمد الله، والصلاة على

وقال المرتضى وأبو الصلاح: يتعين «السلام عليكم ورحمة الله»^١، واجتزأ ابن الجنيد^٢ وابن أبي عقيل^٣ وابن بابويه^٤ والمحقق في المعتمد^٥ بقوله: «السلام عليكم»: لرواية البرنطي في جامعهم عن عبد الله بن أبي يعفور. قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تسليم الإمام، وهو مستقبل القبلة، قال: «يقول: السلام عليكم»^٦، وما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «ثم يؤذن القوم، وأنت مستقبل القبلة، تقول: السلام عليكم، وكذا إذا كنت وحدك»^٧. والمشهور الاحتراء بأي الصيغتين كان^٨.

ب: هل تجب في التسليم بية الخروج به من الصلاة؟ فيه وجهان: نعم؛ لأنه عمل يخرج به من الصلاة، فتجب البيّة له؛ للعموم «إنما الأعمال بالنيات»^٩. ولا؛ لاقتضاء بية الصلاة فعله للخروج، ولأنه مخرج بمسه. وهو أقرب.

١ الكافي في الفقه، ص ١١٩، وقول المرتضى حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٣٤.

٢ حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٣٦، والعلامة في منتهى المطلب، ج ٥، ص ٢٠٥.

٣ حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٣٦، والعلامة في منتهى المطلب، ج ٥، ص ٢٠٥.

٤ حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٣٦، والعلامة في منتهى المطلب، ج ٥، ص ٢٠٥.

٥ المعتمد، ج ٢، ص ٢٣٦.

٦ المعتمد، ج ٢، ص ٢٣٦، وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٤٢١، أبواب التسليم، الباب ٢، ح ١١.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٩٢-٩٤، ح ٣٤٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٤٧، ح ١٣٠٧.

٨ لاحظ المعتمد، ج ٢، ص ٢٣٣-٢٣٦؛ إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١١٥-١١٦.

٩ سبق تخريج الحديث في ص ٢٧، الهامش ٥.

النبي وآله عليهم السلام، والوعظ، وقراءة سورة خفيفة - وعدم جمعة أخرى بينهما أقل من فرسخ، والتكليف، والذكورة، والحريّة، والحضر، والسلامة من العمى والعرج والمرض والكبر المزمّن، وعدم بعد أكثر من فرسخين.

فإن حضر المكلف منهم الذكر وجبت عليهم وانعقدت بهم. ويشترط في النائب البلوغ والعقل والإيمان والعدالة وطهارة المولد والذكورة. ● وفي العبد والأبرص والأجذم والأعمى قولان.

قوله عليه السلام: «وفي العبد والأبرص والأجذم والأعمى قولان».

أقول: طاهر النهاية^١ والمعيد^٢ والأنباع^٣ منع الائتعام بالمذكورين في الجمعة، إلا الأعمى؛ لصحيفة أبي بصير عن الصادق عليه السلام «خمسة لا يؤمنون بالس - وعدّ منهم - الأجذم والأبرص»^٤، ولرواية السكوي عن علي عليه السلام «لا يؤمّ العبد إلا أهله»^٥ وأما الأعمى فروى السكوي عن أبي عبد الله عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال «لا يؤمّ الأعمى في الصحراء إلا أن يوجه إلى القبلة»^٦، ونقل^٧ عن الشيخ في الخلاف منع إمامة

١ النهاية، ص ١٠٥

٢ المقتنى، ص ١٦٣ وقال المعيد في الإعلام، ص ٢٩ (صص مصنفات الشيخ المعيد، ج ٩) اتفقت الإمامية على أنه لا يصلح للإمامة في الجمعة والعديد أبرص ولا محدود ولا مغلوب ولا محدود، وإن صلح للإمامة في غير ما عددا من الصلاة

٣ منهم أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١٤٢، والقاضي في شرح جعل العلم والمسل، ص ١٢٣ والمهدّب، ج ١، ص ١٠٠، وابن زهرة في عمدة القروع، ج ١، ص ٨٨، وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٩، وحمى بن سعيد في الجامع للشرائع، ص ٩٦

٤ الكافي، ج ٢، ص ٣٧٥، باب من تكره الصلاة خلفه، و - ج ١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٦ - ٢٧، ج ١٩٢ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٢، ج ١٦٢٦

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩، ج ١ - ٢، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٣، ج ١٦٣٦

٦ الكافي، ج ٣، ص ٣٧٥، باب من تكره الصلاة خلفه، و - ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧، ج ٩٤

٧ الناقل هو فخر الدين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١١٩، حيث قال: قال الشيخ في الخلاف، لا يجوز إمامة الأعمى؛ لأنه غير متمكّن من الاحترار عن الجساث عذبا، وربما تعرّف عن القبلة وكرهها في المبسوط، قال

الأعمى؛ لعدم تحرّزه من النجاسات غالباً. ولم أجده في الكتاب، لكنّ المصنّف في نهايته منع من إمامته معللاً بهذه العلّة، ذكره في الجمعة^١، وتوقّف في الكراهية في الجماعة، ثمّ قرّب منع كراهية إمامته^٢، وأنّى يجمع بينهما؟

وجوّز في المبسوط^٣ - وتبعه المحقّق^٤ - إمامة العبد، لصحيفة محمّد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام أنّه سئل عن العبد يؤمّ القوم إذا رضوا به، وكان أكثرهم قراءة؛ قال: «لا بأس»^٥؛ ولأنّه عدل فصحت إمامته كالحرّ.

وكره المرتضى في الانتصار^٦ إمامة الأجدم والأبرص، لعموم قوله عليه السلام: «يؤمّكم أقرؤكم»^٧، ولما رواه عبد الله بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المجدوم والأبرص يؤمّان المسلمین؟ قال: «نعم» قلت: هل يبطلني اليه بهما المؤمن؟ قال: «نعم، وهل كتب الله البلاء إلا على المؤمنين؟»^٨.

وكره ابن إدريس إمامة الأبرص والأجدم في الجماعة المندوبة^٩.

→ العاملي في مفتاح الكرامة، ج ٨، ص ٢٠٥ وفي غاية المراد وكشفت اللثام أنّهما لم يجدها في الخلاف. قلت: قد تنبّأت الخلاف في الجمعة والجماعة والمهدين والقضاء والشهادات وبحو ذلك ممّا يحتمل فيه ذكر ذلك ولو بالتقرّض، فلم أجده ذلك، ولاحظه فيما زاع عنه النظر.

١ نهاية الأحكام، ج ٢، ص ١٥ أنا الأعمى فلاّنه لا يتكرّر من التمرّر عن النجاسات غالباً
٢ نهاية الأحكام، ج ٢، ص ١٥٠ في كراهة إمامة الأعمى بشكله أقربّه المصنّف. نعم، البصير أولى لتوقّفه من النجاسات.

٣ المبسوط، ج ١، ص ١٤٩: ويجوز أن يكون الإمام في الجمعة عبداً إذا كان أقرأ الجماعة ويكون العدد قد تمّ بالأحرار.

٤ شرائع الإسلام، ج ١، ص ٨٧: ويجوز أن يكون عبداً.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩، ح ١٩٩ الانتصار، ج ١، ص ٤٢٢، ح ١٦٢٨، وفيهما أكثرهم قرأناً

٦ الانتصار، ص ١٥٨، المسألة ٥٧: ومما انفردت به الإمامية كراهية إمامة الأبرص والمجدوم والمعلوج، والمجذّب فيه إجماع الطائفة، ويمكن أن يكون الوجه في منعه طار النعوس عتق هذه حاله.

٧ الفقيه، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٨٨٠، وفيه: قال عليّ عليه السلام: «ليس الكبري، البيهقي، ج ٣، ص ١٧٩، ح ٥٣٢١.

٨ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧، ح ٩٣ الانتصار، ج ١، ص ٤٢٢ - ٤٢٣، ح ١٦٢٧

٩ السرائر، ج ١، ص ٢٨٠.

● وفي استحبابها حال الغيبة وإمكان الاجتماع قولان.
ولو صلى الظهر من وجب عليه السعي لم تسقط بل يحضر، فإن أدركها
صلاها، وإلا أعاد ظهره.
وتدرك الجمعة بإدراك الإمام راعياً في الثانية. ولو انقضى العدد في الأثناء أتم

قوله (٥): «وفي استحبابها حال الغيبة وإمكان الاجتماع قولان».

أقول: في استحباب الاجتماع لصلاة الجمعة في الحال المذكور - لا في إيقاع الجمعة،
فإنه مع الاجتماع يجب الإيقاع ويتحقق البدلية عن الظهر - قولان، فقال المرتضى في
الميفارقات^١ ظاهراً - وتبعه سائر^٢ وابن دريس^٣ صريحاً - لا يحوز، لأن الشرط الإمام
أو نائبه. والمشرط عدم عدم الشرط أما الصغرى فلرواية محدث من مسلم عن
أبي جعفر (٥) - «تجب الجمعة على سبعة نفر. ولا تجب على أقل، منهم الإمام وقاصيه
والمدعي حقاً والمدعي عليه والشاهدان» والذي يصرح بالحدود بين يدي الإمام^٤ وأما
الكبرى فلما تقرر في الأصول^٥.

وشكل بأنه نقي الوحوب، ولا يفرم منه في الجواز المتنازع ثم تقول: الفقه منصوب
من قبل الإمام، لوجوب الترافع إليه.

وليقن^٦ الظهر في الدمه، فلا تبرأ يقيماً إلا بعملها، وحبر الواحد مظلوم.

وجوابه يكفي في البراءة الظن الشرعي وإلا لزم التكليف بغير المطاق، وخبر الواحد
مقطوع العمل.

١ أجوبة المسائل الميفارقات، ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٢٢ صلاة الجمعة ركعتان.. ولا
جماعة إلا مع إمام عادل أو من يعصبه الإمام العادل، وبما عدم ذلك صليت الظهر أربع ركعات.

٢ المراسم، ص ٢٦١

٣ السرائر، ج ١، ص ٢٩٣؛ وج ٢، ص ٢٦

٤ الفقيه، ج ١، ص ٤١٣، ح ١٢٢٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠ - ٢١، ح ٧٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤١٨ -
٤١٩، ح ١٦٠٨

٥ انظر الدرعية إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ١١٢، ٣١٩، ٤٠٢ - ٤٠٣، ٤٠٦؛ مبادئ الوصول، ص ١٣٧

٦ دليل آخر بعدم الجواز وعطف على موله لأن الشرط لإمام.

الجمعة، ولو انقضوا قبل التلبس بالصلاة سقطت.

والمشهور والمنصور استحباب الاجتماع، وهو فتوى النهاية^١ والخلاف^٢ والاتباع^٣ وأبي الصلاح^٤ والمحقق في المعتبر^٥ والمصنف في المختلف^٦.
لما عموم قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا﴾^٧. ويشكل باحتمال إرادة نداء خاص، وقرينته الأمر بالسعي.
ولصحيحة زرارة قال: حدثنا أبو عبد الله عليه السلام على صلاة الجمعة حتى ظننت أنه يريد أن تأتيه، فقلت: بعدو عليك؟ فقال: «لا، إنما عنيت عندكم»^٨.
ولموثقة زرارة عن عبد الملك عن اساقفة قال «منك يهلك ولم يصل فريضة فرضها الله؟» قلت: كيف أصعب؟ قال: «صلوا جماعة» يعني صلاة الجمعة^٩.
قلت: بهاتين استدلل المحقق^{١٠} والإمام المصنف^{١١}. ويشكلان معواز استناد الجواز إلى إذن الإمام، وهو يستلزم نصب نائب، لأنه من باب المقدمة. ونته عليه المصنف في النهاية

١. النهاية، ص ٣٠٢.

٢. الخلاف، ج ١، ص ٦٢٦، المسألة ٣٩٧.

٣. كالفاضي في المذهب، ج ١، ص ١٠٤، وابن خزيمة في التوسعة، ص ٢٠٤، وفهر الدين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١١٩.

٤. الكافي في الفقه، ص ١٥٦ قال الشهيد الثاني في رسالة صلاة الجمعة، ضمن الرسائل الشهيد الثاني، ج ١، ص ٢١٩ الوجوب عنده [يعني عند أبي الصلاح] عيني مصنفاً على ما صرح في كتابه [الكافي في الفقه، ص ١٥٦] بعد ذلك، وأنه قال وإذا تكاملت هذه الشروط انعقدت الجمعة وتعين فرض الحضور على كل رجل بالغ حر سليم ثمل السرب حاصر به وبينها فرسان مما دونهما، ... فقد عثر يستعين الحضور... الدال على الوجوب المصيق من غير فرق بين حالة حضور الإمام وعدمه. ومع ذلك فنقل الشهيد في الشرح عن أبي الصلاح القول بالاستحباب ليس بصحيح. لما عرفته من تصريحه بالوجوب العيني

٥. المعتبر، ج ٢، ص ٢٨١-٢٨٧ و٢٩٧.

٦. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٥٢، المسألة ١٤٧.

٧. الجمعة (٦٢) ٩.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٣٩، ح ٦٣٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٠، ح ١٦١٥.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٣٩، ح ٦٣٨، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٠، ح ١٦١٦.

١٠. المعتبر، ج ١، ص ٢٩٧.

١١. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٥٢، المسألة ١٤٧.

ويجب تقديم الخطبتين على الصلاة، وتأخيرهما عن الزوال، والفصل بين الخطبتين بجلسة، ورفع صوته حتى يسمع العدد.

ولو صليت فرادى لم تصح. ولو اتفقت جمعتان بينهما أقل من فرسخ بطلتا إن اقترنتا، وإلا اللاحقة والمشتبهة. ولمعتق بعضه لا تجب عليه وإن اتفقت في يومه.

ويحرم السفر بعد الزوال قبلها، والأذن الثاني، والبيع وشبهه بعد الزوال وينعقد. ويكره السفر بعد الفجر.

● وفي وجوب الإصغاء والطهارة في الخطبتين وتحريم الكلام قولان

بقوله: لما أذننا لزيارة وعبد الملك حار، لوجود المقتضي وهو إسن الإمام^١

ولصحيحة منصور عن الصادق عليه السلام قال: «يجتمع^٢ القوم يوم الجمعة إذا كانوا خمسة فما زاد»^٣.

ولصحيحة عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام قال: «إذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعة»^٤.

ويشكلان بعمل المطلق على استيفاد وسماع في ذلك أصالة الحواز وعموم الآية وعدم دليل مانع.

قوله عليه السلام: «وفي وجوب الإصغاء والطهارة في الخطبتين وتحريم الكلام قولان». أقول: هنا مسألتان:

أ: الإصغاء. استماع من يمكن في حق السماع - بغير ضرورة - من المأمومين للخطبتين.

١ نهاية الأحكام، ج ٢، ص ١٤

٢ في النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ٢٩٧ «جمع» «يجتمعون في الجهر... أي يصلون صلاة الجمعة».

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ١٦٣٦ الاستبصار ج ١، ص ٤١٩، ح ١٦١٠.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٥، ح ١٦٤ الاستبصار ج ١، ص ٤١٨، ح ١٦٠٧. وما أثبتناه مطابقاً للمصدر وفي النسخ: «إذا كان» بدل «إذا كانوا».

والممنوع من سجود الأولى يسجد ويلحق قبل الركوع، فإن تعذر لم يلحق ويسجد معه في الثانية وينوي بهما للأولى ثم يتم الصلاة، ولو نواهما للثانية بطلت صلاته.

وهل هو واجب والكلام حرام؟ قال في النهاية: نعم - لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾^١، ذكر في تفسيره أن الآية وردت في الخطبة، وسُئِلَ قرآنًا لاشتغالها عليه^٢ - ولأنها بدل من الركعتين^٣.

وفيه نظر، لعدم الجزم بوجوب الإصغاء إلى القراءة.

والفيد^٤ نص على وجوب الإنصات^٥، قال لإمام ثقة الإسلام أمين الدين الطبرسي^٦ في التفسير الكبير^٧: الإنصات: السكوت مع الاستماع، وقال ابن الأعرابي^٨: نصت وأنصت وانصت، استمع الحديث وسكت^٩، وقال صاحب الفريسي^{١٠}: الإنصات: سكوت المستمع^{١١}، وتبعه المرتضى^{١٢}، حتى حرّم كل ما يحرم في الصلاة^{١٣}، والتقي^{١٤} وابن إدريس^{١٥}

١. الأعراب (٧) ٢٠٤.

٢. التبيان ج ٥، ص ٦٧ - ٦٨، ذيل هذه الآية. وقال قوم: هو أمر بالإنصات للإمام إذا قرأ القرآن في خطبته... وقال قوم: هو أمر بذلك في الصلاة والخطبة.

٣. النهاية، ص ١٠٥.

٤. المنقبة، ص ١٦٤.

٥. يعني مجمع البيان في قبال التفسير الوسيط الموسوم بمجموع نجام والتفسير الوجيز الموسوم بالكافي الشافي والتفسير الثلاثة كلها للطبرسي.

٦. هو محمد بن رباب المعروف بابن الأعرابي (١٥٠ - ٢٣١) كان من أهل الكوفة. وردت ترجمته في الأعلام، ج ٦، ص ١٣١.

٧. مجمع البيان ج ٤، ص ٥١٥، ذيل الآية ٢٠٤ من الأعراب (٧).

٨. هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن أبو عبيد الهروي (م ٤٠١) وردت ترجمته في الأعلام، الزركلي، ج ١، ص ٢١٠. وكتابه الفريسي طبع في القاهرة في أكثر من مجلد.

٩. الفريسي، ج ٦، ص ١٨٤٥، «نصت».

١٠. حكاة المحقق في المختار، ج ٢، ص ٢٩٥ عن كتابه المصباح.

١١. الكافي في الفقه، ص ١٥٢: ولا يتكلمون به لا يجوز منه في الصلاة.

١٢. السرائر، ج ١، ص ٢٩٥: حرّم الكلام ووجب الصمت.

ويستحب أن يكون الخطيب بليغاً مواظباً، والمباكرة إلى المسجد بعد خلق

واين حمرة^١ والشيخ في موضع من الخلاف^٢ في تحريم الكلام وقال البزنطي^٣: يحب الصمت^٤.

وقال في المبسوط^٥ وموضع من الخلاف: يستحب الإنصات ولا يحرم الكلام^٦. وهو اختيار المحقق^٧.

وللأولين أيضاً ما روى الجمهور عن النبي ﷺ في الصحيحين من حديث أبي هريرة: «إذا قلت لصاحبك: أصمت؛ يوم الجمعة، والإمام يخطب فقد لغوت»^٨. واللعو: الإثم؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾^٩.

ولأن أبا الدرداء سأل أبا عن سورة «تبارك» مني أرلت؟ والنبي ﷺ يخطب فلم يحبه. وقال له أبي: ليس لك من صلاتك إلا ما لغوت، فأحبر النبي ﷺ فقال: «صدق أبي»^{١٠}.

ولما روي عن النبي ﷺ «من تكلم يوم الجمعة، والإمام يخطب، فهو كَمَثَلِ الْجَعَارِ يَخْلُ أَسْفَاراً»^{١١}.

١ الوسيلة، ص ١٠٤. يحرم على من حضر الكلام بين الخطبتين وخلالهما

٢ الخلاف، ج ١، ص ٦٦٥، المسألة ٣٨٣. حرم الكلام على المستمعين حتى يرفع

٣. هو أحمد بن محمد بن أبي نصر البرقي

٤. حكاه عنه المحقق في المعتمد ج ٢، ص ٢٩٥، ولعلامة في مختلف النسخة، ج ٢، ص ٢٣٦، المسألة ١٣٦،

وتذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٧٥، المسألة ٤٠٩

٥ المبسوط، ج ١، ص ١٤٨، ١٤٧

٦ الخلاف، ج ١، ص ٦٢٥، المسألة ٣٩٦

٧ المعتمد، ج ٢، ص ٢٩٤

٨. صحيح البخاري، ج ١، ص ٣١٦، ج ٨٩٢، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٥٨٣، ح ١١/٨٥١؛ وانظر معنى لغوت في

شرح صحيح مسلم، النووي، ج ٦، ص ١٣٨

٩ المؤمنون (٢٣) ٢

١٠ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٥٢-٣٥٣، ح ١١١٦. تنبيه الكبرى، ج ٣، ص ٣١١، ح ٥٨٣٢؛ ولاحظ المعتمد

ج ٢، ص ٢٩٤-٢٩٥.

١١. الترغيب والترهيب، ج ١، ص ٥٠٥، [ذيل] الترغيب من الكلام والإمام يخطب والترغيب في الإنصات، ح ١٣؛

المعتمد، ج ٢، ص ٢٩٥؛ المعنى، ابن قدامة، ج ٢، ص ١٦٧ والآية في سورة الجمعة (٦٢) ٥.

الرأس وقص الأظفار والشارب، والسكينة، والطيب، ولبس أفخر الثياب،
والتعمم، والرداء، والاعتماد، والسلام أولاً.

ولأن الفائدة لا تحصل إلا بالإتصات، فلو لا وجوبه لم تشترط الخطبة. ولو قيل:
بالوجوب على الخمسة خاصة، قلنا: فلا خمسة أولى من خمسة
ولصحيحة ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «وإنما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين،
فهي صلاة حتى ينزل الإمام»^١. فنقول: الخطبتان صلاة، وكل صلاة يحرم فيها الكلام، والمراد
بالصلاة هنا أقرب المجازات وهو المساوي لها، فبعم جميع أحكامها إلا ما أخرجه دليل.
ولا يكفي المساواة في البعض، لعدم فائده التشبيه بخصوصية الصلاة إذن، فلا يرد النقض بمنع
الصعري أو الكبرى، أو لروم تعدد الوسط على تقدير أخذ الصلاة بالمعنى اللغوي أو الشرعي.
وأحاب في المعتبر بأن:

اللفظ لا يدل على التحريم (ونمنع أنه الإتيان لقوله تعالى «لَا يَزِيدُكُمْ اللَّهُ بِاللُّغُو فِيهِ
أَيُّسِيَكُمْ»)^٢ لاحتمال منافاته الأدب، ولأنه لو لم يحرم لأنكر عليه وأمره بالاستغفار
وتشبيهه بالعمار ليس صريحاً في التحريم^٣.

والجواب عن حديث الفائدة منع انحصارها في الاستماع، والكلام من جملة ما استثنى
من شبه الصلاة: لجوار كلام الخطيب، ولأن واحداً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاطباً في الجمعة متى
الساعة؟ فأوماً إليه الناس بالسكوت فلم يقبل وعاد الكلام، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الثالثة:
«ما ذا أعددت لها؟» فقال: حب الله ورسوله. فقال: «إني مع من أحببت»^٤.

وللآخرين: هذا، وأن عدم الوجوب مقتضى لأصل، ولا معارض. وصحيحة محمد بن
مسلم عن الصادق عليه السلام قال: «إذا خطب الإمام يوم الجمعة فلا ينبغي لأحد أن يتكلم حتى

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢ - ١٣، ح ٤٢: ورواه الصدوق مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السلام في النسخ، ج ١، ص ٤١٧، ح ١٢٣٦.

٢. البقرة (٢): ٢٢٥؛ المائدة (٥): ٨٩. وما بين القوسين لا يوجد في المعتبر، ج ٢، ص ١٢٩٥ بل ذكره العلامة في
تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٧٦، المسألة ٤٠٩.

٣. للمعتبر، ج ٢، ص ٢٩٥.

٤. مسند أحمد، ج ٣، ص ٦٤٧، ح ١٢٢٩٢.

يفرغ من خطبته، فإذا فرغ تكلم ما بينه وبين أن تقام الصلاة^١ ولقطة «لا ينبغي» صريحة في الكراهية.

وللمصنف في هذه المسألة قولان: ففي المختلف اختار الأول^٢، وفي التذكرة أوجب الإنصات وحرم الكلام إن لم يسمع العدد، ولا كره^٣ وقال فيها التحريم يتعلق بالعدد لا بالزائد. ثم قال:

والأقرب عموم التحريم إن قيل به، إذ لو حضر فوق العدد بصفة الكمال امتنع انعقادها بعدد معين لمحتضوا بالتحريم^٤

تنبيه: هل يحرم الكلام على الخطيب في الأثناء؟ قيل.

لا؛ للأصل. ولأنهم كلهم قتله، من أبي الحقيق، وسألهم عن كيفية قتله في الخطبة^٥، وحرم على المستمع أن لا يسمع من السماع^٦.

وقال الشيخ: يحرم؛ لأنها كالركعة^٧

ثم الخلاف فيما لا عرض مهم فيه، أما نحو تحذير الأعمى من وقوع في بئر، أو نهي شخص عن منكر فإنه لا يحرم، وصرح به المصنف في التذكرة - مدعياً للإجماع^٨ - وفي النهاية،

١ الكافي، ج ٣، ص ٤٢١، باب تهيئة الإمام للحجة وحسنه والإصبات، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠، ح ٧١

٢ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٢٢، المسألة ١٣١

٣ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٧٦، المسألة ٤٠٩

٤ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٧٩، ص المسألة ٤٠٩

٥ الحسن الكبير، ج ٣، ص ٣١٤، ح ٥٨٤٠

٦ نهاية الإحكام، ج ٢، ص ٢٨، تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٧٨، المسألة ٤٠٩

٧ سبه إليه العلامة في نهاية الإحكام، ج ٢، ص ٣٨، وم أعتز عليه في كتب الشيخ؛ فإنه قال في الخلاف، ج ١، ص ٦٢٥، المسألة ٢٩٦ يحرم الكلام للخطيب والتابع وليس بمحذور، وفي المبسوط، ج ١، ص ١٤٧، والكلام

فيهما وبينهما مكروه. نعم قال في النهاية، ص ١٥٠ يحرم الكلام على من يسمع الخطبة... لأنها بدل من الركعتين؛

وفي الخلاف، ج ١، ص ٦١٥، المسألة ٣٨٣ إذا أهد الإمام في الخطبة حرم الكلام على المستمعين. وهذا صريح في

تحريم الكلام على المستمعين، ولم يتعرض لصريحه على الخطيب. راجع مفتاح الكرامة، ج ٨، ص ٤١٧-٤١٨.

٨ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٧٧، المسألة ٤٠٩

وقال: يستحبُّ الإقتصار على الإشارة إن كفت^١.

ب: الطهارة في الخطيب من الحدث والخبث في المسجد هل هي شرط في الخطبتين؟ قال في المبسوط^٢ والخلاف^٣: نعم، للحديث السابق^٤، ولتيقن البراءة بها، ولأنَّ النبي ﷺ ومن بعده كانوا يتطهرون، والتأسي به واجب^٥.

وقال ابن إدريس^٦ والمحقق^٧ والمصنف في المختلف^٨: ليس شرطاً إلا من الخبث إن خطب في المسجد. - قلت: أما، لوجوب مسلم ب تعدت الجاسة إلى المسجد. وأما الشرطية ففيها كلام، والاستدلال بأنه مخاطب بالعروح فيكون منهياً عن الكون فتعسد العبادة لا يخلو عن دخل. - واحتجوا بالأصل، ولأنه ذكر الله تعالى فيكون جائزاً على كل حال، لقوله تعالى: ﴿ادْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾^٩.

وأجابوا عن الأول بجمع كونها صلاة، وقوله في الحديث^{١٠} «فهي صلاة» يحتمل عوده

١. نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٢٨.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٤٧، ومن شرط الخطبة الطهارة.

٣. الخلاف، ج ١، ص ٦١٨، المسألة ٢٨٦ من شرط الخطبة الطهارة. - دللنا أنه إذا خطب مع الطهارة أنه جائز وما ص. - فوجب فعلها لثبوت النعمة بيقين.

٤. سبق في ص ١٠٨ - ١٠٩، الهامش ١.

٥. قال العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٧٢، المسألة ٤٠٨: «الطهارة من الحدث والخبث شرط في الخطبتين، قاله الشيخ ﷺ وهو قول الشافعي في الجديد: لا يشرط ﷺ كان يحطّب مطهراً، وكان يصلي عليه الخطبة، وقال صلوا كما رأيتموني أصلي» وقال المحقق في المختار، ج ٢، ص ٢٨٦: «يمكن أن يحتج بأن الظاهر أن النبي ﷺ ومن بعده كانوا يتطهرون أولاً فيجب المتابعة.

٦. السرائر، ج ١، ص ٢٩٦، والأصل أن لا تكلم.

٧. المختار، ج ٢، ص ٢٨٥ - ٢٨٦: وليس من شرطها طهارة. ولا ريب أن الطهارة من الحدث الأكبر شرط لجوار دخول المسجد... لنا: أنها ذكر الله تعالى فتكون مرادةً مطفأة، لقوله تعالى: ﴿ادْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾، ولأنها ليست صلاة.

٨. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٢٧، المسألة ١٢٨: «متحد ابن إدريس، وهو الأقوى. لنا أن الأصل براءة النعمة من وجوب الطهارة.

٩. الأحزاب (٣٣). ٤٦.

١٠. سبق تخريج الحديث في ص ١١٩، الهامش ١.

إلى الجمعة للقرب، وقوله «حتى ينزل الإمام» أي أن الجمعة لا تتم إلا بالخطبة التي تنتهي بنزول الإمام. هكذا قال في المختلف^١.

ويشكل بأن «حتى» للغاية، ولا معنى لغاية هذا، ولو قيل بأن «حتى» تعليلية هنا مثل «أسلمت حتى أدخل الجنة» كان أوجه، وإن كان لا يخلو عن تعسف. على أن الحكم على الجمعة بالصلاة تأكيد، وعلى الخطبتين تأسيس، فالحمل عليه أولى. مع أن صدر الحديث ظاهر في الحكم على الخطبتين؛ لأنه تعليل، لقصر الجمعة على ركعتين مع أنها بدل من الظهر

ثم نقول هي كالصلاة في انقضاء وجوب الركعتين، كما أن فعل الركعتين يقتضي فعل آخرتين. ولأن المراد بـ «الصلاة» هنا اللعوبة؛ لاشتغالها على الدعاء، وهو أولى من حملها على الشرعي؛ لأن الحقيقة للضرورة خير من المجاز الشرعي. والاحتياط في الفعل معارض بالاحتياط في الاعتماد^٢، ولو سلم فهو إنما يجب مع عدم دليل خلافه. ولأننا لا نعلم وجوب الطهارة فلا يوجب ما ليس بمعلوم.

وفعل النبي ﷺ لا يدل على الوجه، وقد تقرر في الأصول^٣

١ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٢٨، المسألة ١٢٨ أحدها أن قوله فهي كما يحتمل عودته إلى الخطبتين لأجل القرب، كما يحتمل عودته إلى الجمعة لأجل الوحدة وتكون العادة في التقييد بمرور الإمام أن الجمعة إنما تكون صلاة معتدلاً بها مع الخطبة، وإنما تحصل خطبة بمرور الإمام وأن يرى أن كلام العلامة يختلف مع ما سببه إليه الشهيد، فإن العلامة يقول يحتمل عود الصمير إلى الجمعة لأجل الوحدة، ويحتمل عودته إلى الخطبتين للقرب، والشهيد سب إليه أنه يقول يحتمل عودته إلى الجمعة للقرب

٢ هذه الأجوبة الثلاثة ذكرها العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٢٧-٢٢٨، المسألة ١٢٨، فإنه قال والجواب عن الأول أن الاحتياط لا يقتضي الوجوب، فإن اعتقاد ما ليس بواجب واجباً خطأ يجب اجتنابه، وكذا يقع الفعل على غير وجهه، وذلك به في الاحتياط بفعل مع اعتقاد وجوب الطهارة... وعن الثاني من وجوه... الثاني ليس المراد أن الخطبتين صلاة على حقيقة الشرعية إجماعاً، بل المراد أنها كالصلاة... إذ الخطبة كالصلاة في إيجاب انقضاء الركعتين، كما أن فعل الركعتين يقتضي إيجاب الآخرتين... الثالث اللفظ إذا دار بين الحقيقة للضرورة والمجاز الشرعي فحمله على الحقيقة للضرورة أولى إجماعاً

٣ معارج الأصول، ص ١١٨-١٢٠ مبادئ الأصول، ص ١٦٧-١٦٩، ولاحظ المعبر، ج ٢، ص ٢٨٦-٢٨٧

المقصد الثالث في صلاة العيدين

وتجب بشروط الجمعة جماعة، ومع تعذر الحضور أو اختلال الشرائط تستحب جماعة وفرادى.

وكيفيتها أن يكبر للافتتاح، ويقرأ الحمد وسورة - ويستحب الأعلى - ثم يكبر ويقنت خمساً، ويكبر السادسة مستحباً ويركع، ثم يسجد سجدتين، ثم يقوم فيقرأ الحمد وسورة - ويستحب الشمس - ثم يكبر ويقنت أربعاً، ثم يكبر الخامسة مستحباً للركوع، ثم يسجد سجدتين، ويتشهد ويسلم.

ووقتها من طلوع الشمس إلى الزوال، ولو فاتت لم تقض. ويحرم السفر بعد طلوع الشمس قبل الصلاة، ويكره بعد الفجر.

والخطبة بعدها، واستماعها مستحب ولو اتفق عند جمعة تخير من صلى العيد في حضور الجمعة، ويعلم الإمام ذلك. • وفي وجوب التكبيرات الزائدة والقبول بينها قولان،

قوله ﷺ: «وفي وجوب التكبيرات الزائدة والقبول بينها قولان». أقول: هنا مسألتان أيضاً:

أ: ما حكم التكبيرات الزائدة في العيد؟ قال أكثر الأصحاب^١ بالوجوب حتى قال ابن الجنيّد: لو ترك التكبير أو بعصه عمداً بطلت صلاته^٢؛ لأن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام

١. منهم ابن الجنيّد - كما نقله عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢ ص ٢٦٩ - ٢٧٠، المسألة ١٥٧، وفخر الدين في إضاح الفوائد، ج ١، ص ١٢٨ والصدوق في الفقيه، ج ١ ص ٥١١ - ٥١٢، ديل الحديث ١٤٨٢، والمرضي في الانتصار، ص ١٦٩، المسألة ١٦٩ وأبو الصلاح في الكافي في فقه، ص ١٥٣ - ١٥٤ وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٣١٢ والفواصل الآبي في كشف الرموز، ج ١، ص ١٨٤ - فإنه قال الظاهر من كلام الأصحاب والفاظ الروايات الوجوب... ولو اكتفى بظاهر الروايات لكان حسناً أو علامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٦٩ - ٢٧٠، المسألة ١٥٧ وفخر الدين في إضاح الفوائد، ج ١، ص ١٢٨ ونسريد راجع مفتاح الكرامة، ج ٨، ص ٥٨٥ - ٥٨٦.

٢. نقله عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٦٩ - ٢٧٠، المسألة ١٥٧

ويستحب الإصحار بها إلا بمكة، والخروج حافياً بالسكينة ذاكراً، وأن يطعم قبله في الفطر وبعده في الأضحى ممّا يضحّي به، وعمل منبر من طين، والتكبير

صلوها كذلك، والتأسي بهم واجب، ولأنهم عليهم السلام ذكروه جواباً عن بيان الكيفية^١، وظاهره الوجوب.

وقال في الخلاف^٢ والتهذيب^٣: إنه مستحب؛ لصحيفة ررارة أن عبد الملك بن أعين سأل أبا جعفر الباقر عليه السلام عن صلاة العيدين، إلى قوله: «ثم يريد في الركعة الأولى ثلاث تكبيرات، وفي الأخرى ثلاثاً، وإن شاء ثلاثاً وخمساً، وإن شاء خمساً وسبعاً بعد أن يلحق ذلك إلى وتر»^٤، والتحيير بين فعل الواجب وتركه ممتنع، فلا يكون واجباً، أو تحب الثلاث لا غير ولم يقل به أحد.

وأحاب في المختلف^٥: أن زيادة الثلاث لا تنامي زيادة الأكثر^٥، فجاز استفادته من دليل آخر.

وبشكل بأننا لم نسدل على عدم وجوب الزائد بمفهوم العدد، بل بالتخير بين فعله وتركه.

١ قال العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٠، مسألة ١٥٧: «دليلاً للقول بالوجوب - ما أنه عليه السلام صلاها كذلك، وقال «صلوا كما رأيتموني أصلي» ولأنهم عليهم السلام مضوا على وجوب صلاة العيد، ثم يمتدحونها ويذكروا التكبيرات الزائدة

٢ نقله عن الشيخ في الخلاف فخر المحققين في معراج الفوائد، ج ١، ص ١٢٨، ولكني لم أقف عليه في الخلاف. ولم أعثر على من نسب هذا القول إلى الخلاف سوى فخر المحققين. ولعل الشهيد اعتمد على ما في إصحاح الفوائد، أو اشتبه عليه الأمر من كلام المحقق في مستدرج، ج ٢، ص ٣١٤، حيث قال قال الشيخ في التهذيب من أحل بالتكبيرات لم يكن مأثوماً، لكن يكون تركاً فصلاً وقال في الخلاف: «يُستحب أن يدعوا التكبيرات بما يسح له وكلامه هذا في الخلاف راجع إلى استحباب الدعاء بين التكبيرات، ولا صلة له باستحباب نفس التكبيرات

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٤، ومن أحل بالتكبيرات تسع لم يكن مأثوماً. يدل على ذلك ما رواه عن ررارة أن عبد الملك بن أعين: «ألتزى أنه جَوَزَ لاقتصار على الثلاث تكبيرات وعلى الخمس تكبيرات، وهذا يدل على أن الإحلال بها لا يضر بالصلاة

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٤، ج ١، ص ٢٧١، الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٧-٤٤٨، ج ١٧٣٢

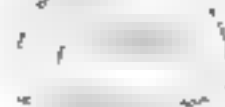
٥ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٠، المسألة ١٥٧

في الفطر عقيب أربع أولها المغرب ليلته، وفي الأضحي عقيب خمس عشرة إن كان بمنى أوله ظهر العيد، وفي غيرها عقيب عشر.

وقال في الاستبصار: الوجه حملها على النقية لموافقها مذهب العامة^١، وإجماع الفرقة على ما قدمناه^٢.

ب: اختلف في القنوت بينها فعال المرتضى^٣ صريحاً والتقي^٤ وكثير^٥ ظاهراً. يجب. وقال المرتضى: إنه انفرد به الإمامية^٦، واختاره في المختلف^٧ لما تقدم^٨، ولصحيحة يعقوب بن يقطين: أنه سأل العبد الصالح عن ذلك، إلى قوله ﷺ «ثم يقرأ ويكبر خمساً ويدعو بينها»^٩ وفي رواية إسماعيل عن الباقر ﷺ «ثم يكبر خمساً يفتت بسنهين»^{١٠}، والمذكور في بيان الواجب ظاهره الوجوب.

وقال في الخلاف: يستحب^{١١} الأصل وهو مردود لقيام الدليل - وبالتبعة للتكبير وهو صحيح بيان وجوبه.



١. انظر المجموع شرح المهدب، ج ٥، ص ١٩ - ٢٠.
٢. الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٨، فالوجه النقية لأنها موافقة لمذهب كثير من العامة.
٣. الانتصار، ص ١٧١، المسألة ٧١ ومما انفردت به الإمامية يجابهم القنوت بين كل تكبيرتين من تكبيرات العيد.
٤. الكافي في الفقه، ص ١٥٤ ويلزمه أن يفتت بين كل تكبيرتين.
٥. منهم الصدوق في الفقه، ج ١، ص ٥١٢، ذيل الحديث ١٤٨٢ ثم يكبر خمساً ويفتت بين كل تكبيرتين - وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٣١٦ - ٣١٧، وابن رهرة في عمدة الفروع، ج ١، ص ٩٤، والمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٩٠، وشرح في المختصر النافع، ص ٨٤، باستحبابه.
٦. الانتصار، ص ١٧١، المسألة ٧١.
٧. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧١، المسألة ١٥٨.
٨. يعني ما تقدم في ص ١٢٤ من قوله لأن النبي ﷺ والأئمة صلوا كذلك، كما يستفاد من مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧١، المسألة ١٥٨.
٩. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٢، ح ١٢٨٧، الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٩، ح ١٧٣٧.
١٠. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٢، ح ٢٨٨، الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٩، ح ١٧٣٨.
١١. الخلاف، ج ١، ص ٦٦١، المسألة ٤٣٣: يُستحب أن يدعوا بين التكبيرات بما يشع له.

ويكره التنفل بعدها وقبلها إلا لمسجد النبي ﷺ، فإنه يصلي ركعتين فيه قبل خروجه.

المقصد الرابع في صلاة الكسوف

تجب عند كسوف الشمس والقمر، والزلزلة، والآيات، والريح المظلمة، وأخايف السماء صلاة ركعتين، في كل ركعة خمسة ركوعات؛ يكبر للإحرام، ثم يقرأ الحمد وسورة، ثم يركع، ثم يقوم فيقرأ الحمد وسورة، ثم يركع، هكذا خمساً، ثم يسجد سجدتين، ثم يقوم فيصلّي الثانية كذلك، ويتشهد، ويسلم.

ويحور أن يقرأ بعض السورة، فيقوم من الركوع يتمها من غير أن يقرأ الحمد، وإن شاء وزع السورة على الركوعات الأولى، وكذا السورة في الثانية. ووقتها من حين انتهاء الكسوف إلى ابتداء الانجلاء، فلو قصر عنها سقطت، وكذا الرياح والأخايف، ولو تركها عمداً أو نسياناً حتى حرج الوقت قضاها واجباً، أمّا لو جهلها فلا قضاء، إلا في الكسوف بشرط احتراق القرص أجمع. ووقت الزلزلة مدة العمر، ويصلّيها أداء وإن سكنت.

ويستحب الجماعة، والإطالة بقدره، والإعادة لو لم ينجل، وقراءة الطوال، ومساواة الركوع والسجود للقراءة، والتكبير عند الرفع - إلا في الخامس والعاشر فيقول: «سمع الله لمن حمده» - والقنوت خمساً.

ويتخير لو اتفق مع الحاضرة ما لم تضيق الحاضرة، وتقدم على السافلة وإن خرج وقتها.


المقصد الخامس في الصلاة على الأموات

تجب على الكفاية الصلاة على كل مسموم ومن هو بحكمه ممن بلغ ست سنين،

ذكر أكان أو أنثى، حرّاً أو عبداً، وتستحبّ على من لم يبلغها.

وكيفيتها: أن ينوي ويكبر، ثم يشهد الشهادتين، ثم يكبر ويصلي على النبي وآله عليهم السلام، ثم يكبر ويدعو للمؤمنين والمؤمنات، ثم يكبر ويدعو للميت إن كان مؤمناً وعليه إن كان منافقاً، ويدعاه المستضعفين إن كان منهم، وأن يحشره مع من يتولاه إن جهله، وأن يجعله له ولأبويه فرطاً إن كان طفلاً، ثم يكبر الخامسة وينصرف.

ويجب استقبال القبلة، وجعل رأس الجنابة إلى يمين المصلي، ولا قراءة فيها ولا تسليم.

ويستحبّ الطهارة، والوقوف حتى ترفع الجنابة، والصلاة في المواضع المعتادة وتجاوز في المساحد، ووقوف الإمام عند وسط الرجل وصدر المرأة - ويحمل الرجل ممّا يليه ثم العبد ثم العتق ثم المرأة ثم الصبي لو اتفقوا - ونزع النعلين، ورفع اليدين في كل تكبير  ولا يصلي عليه إلا بعد غسله وتكفينه، فإن فقد جعل في القبر وستر عورته ثم صلي عليه، ولو فاتت الصلاة عليه صلي على قبره يوماً وليلة. ويكره تكرار الصلاة.

وأولى الناس بها أولاهم بالميراث، ولأب أولى من الابن، والولد من الجد، والأخ من الأبوين ممّن يتقرّب بأحدهما، والزوج أولى من كلّ أحد، والذكر من الأنثى، والحرّ من العبد، والأفقه أولى - فإن لم يكن بالشرائط استناب من يريد، وليس لأحد التقدّم بدون إذنه - وإمام الأصل أولى، والهاشمي أولى من غيره مع الشرائط إن قدّمه الولي، ويستحبّ له تقديمه.


ولو أمّت المرأة النساء أو العاري مثله وقف في الصف، وغيرهم يتقدّم وإن كان المؤتمّ واحداً. وتنفرد الحائض بصف.

ولو فات المأموم بعض التكبيرات أنه بعد فراغ الإمام ولأه وإن رفعت،

ويستحب إعادة ما سبق به على الإمام ولو حضرت حنارة في الأثناء قطع واستأنف واحدة عليهما، أو أتم واستأنف على الأخرى.

ويستحب للمشيّع المشي وراء الجنارة أو أحد جانبيها، والتربيع، والإعلام، والدعاء عند المشاهدة.

خاتمة: ينبغي وضع الجنارة ممّا يلي رجلي القبر للرجل، ونقله في ثلاث دفعات، وسبق رأسه، و[وضع] المرأة ممّا يلي القلة، وتنزل عرضاً. والواجب دفنه - في حفرة تستر رائحته وتحرسه عن هوامّ السباع - على الكفاية، وإضجاعه على جابه الأيمن مستقبل القبلة، والكافرة الحامل من مسلم يستدبر بها.

وراكب الحر يشقل ويرمى فيم  ويستحب حفر القبر قائمة أو إلى الترقوة، واللحد ممّا يلي القبلة قدر الحلوس، وكشف الرأس، وحلّ العقد، وجعل التربة معه، والتلقين، والدعاء وشرح اللبس، والخروج من قبل الرجلين، وإهالة الحاصرين بظهور الأكفّ مسترجعين، ورفع أربع أصابع، وتربيعه، وصبّ الماء من قبل رأسه دوراً، ووضع اليد عليه، والترحم، وتلقين الولي بعد الانصراف بأعلى صوته، والتعزية قبل الدفن وبعده وتكفي المشاهدة.

ويكره فرش القبر بالساج من غير ضرورة، ونزول ذي الرحم - إلا في المرأة - وإهالته التراب، وتجديد القبور، والنقل، لا إلى أحد المشاهد، ودفن ميّتين في قبر، والاستناد إلى القبر، والمشي عليه.

ويحرم نبش القبر ونقل الميت بعد دمه، وشق الثوب على غير الأب والأخ، ودفن غير المسلمين في مقابرهم، إلا الذمّة الحامل من مسلم.

المقصد السادس في المندورات

● من نذر صلاة وأطلق وجب عليه ركعتان على رأي كهيئة اليومية، ولا يستعين زمان ولا مكان.

قوله ﷺ: «من نذر صلاة وأطلق، وجب عليه ركعتان على رأي». أقول: هذا رأي الشيخ في المبسوط^١ والخلاف^٢ والمراد به أقل عدد يجزئ، لأنه لا شك عند كثير في إجراء الثلاث والأربع وإن شك في وجوب التشهد بينها^٣. ويمكن أن يقال لا تجزئ إلا الركعتان، لأن المندور تغل صار واجباً، ولم يتعبد في التوافل إلا بالركعتين غير ما نص عليه. وقال ابن إدريس تجزئ ركعة^٤. واحتاره المصنف في النهاية للتعبد بها^٥. وقيل^٦: إن إطلاق اسم «الصلاة» على الأعداد المخصوصة، هل هو بطريق التواطؤ في الجميع أو بطريق التشكيك أو بالحقيقة والمجاز؟ فعلى الأول تجزئ الركعة، وعلى الثالث لا تجزئ، وعلى الثاني يحتمل الإجراء^٧ لصدقه عليها بحقيقة، والأصل البراءة من الزائد، وعدمه؛ لتعام المعولة على الرائد وتقصها على الناقص، فلا يحصل بقوس البراءة إلا بالزائد. ولعله الأقرب. قال الشيخ في كتاب الصلاة من الخلاف: الأولى أن الركعة الواحدة ليست صلاة صحيحة، لفقد دليله وروى ابن مسعود: أن النبي ﷺ يهن عن البئر^٨، يعني الركعة الواحدة. وهذا عام في الباعلة والمندورة.

١. سبه إلى الشيخ في المبسوط فخر الدين في إيضاح الفتاوى، ج ١، ص ١٣٥، ولكن لم أجده في المبسوط.

٢. الخلاف، ج ٦، ص ٢٠٦، المسألة ١٧.

٣. لاحظ نهاية الإحكام، ج ٢، ص ٨٦.

٤. السرائر، ج ٣، ص ٦٩.

٥. نهاية الإحكام، ج ٢، ص ٨٦؛ والأقوى إجراء الواحدة لتعبد بمنثلها في الوتر.

٦. لم نثر عليه.

٧. في النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ٩٣، «هن» وفيه أنه يهن عن البئر، هو أن يؤيّر بركعة واحدة. وقيل: هو الذي شرع في ركعتين فأتم الأولى وقطع الثانية.

٨. الخلاف، ج ١، ص ٥٣٦، المسألة ٢٧٤.

ولو قيّد النذر بهيئة مشروعة تعيّن، كندّر صلاة جعفر عليه السلام.
ولو نذر العيد المندوب في وقته تعيّن. • ولو نذر هيئته في غير وقته فالوجه
عدم الانعقاد، وكذا الكسوف.

قوله عليه السلام: «ولو نذر هيئته في غير وقته بسو حة عدم الانعقاد، وكذا الكسوف».
أقول نسح الكتاب محتلفة لها بسبب اختلاف الأصل، فإنّه كان فيه لفظة «عدم»
فكشط وبقي «فالوجه الانعقاد». وعلى لفظ «عدم» أكثر النسخ^١، وهي الموافقة للقواعد^٢
من غير تردّد، وللنهاية^٣ بالأقرب والصمير في «هيئته» يعود إلى العيد، وعطف عليه في
حكمه «الكسوف»

والضابط: أن كلّ صلاة قرنت بحال أو وقت، هل يشرع فعلها منفصلة عنهما أم لا؟
يحتمل الأول: لأنّها صلاة وذكر لله تعالى، فيدخل تحت «وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ»^٤ و«أَذْكُرُوا
اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا»^٥ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصْلًا»^٥.

ويحتمل الثاني؛ لأنّه لم يتعبّد بخصوصيّة، في غير ذلك الوقت، ففعلها في غيره لم تعلم
شرعيّته، وهو معنى البدعة، وكلّ بدعة ضلالة.

وبتقدير الشرعيّة هل هي مباحة أو مستحبّة؟ الأصحّ أنّها مستحبّة؛ نظراً إلى ذات
الصلاة؛ لعدم تصوّر إباحة العبادة من حيث هي عبادة. فإن قيل بالشرعيّة استحباباً،
انعقدت؛ وإن قيل بها إباحة، يمي على انعقاد نذر المباح، وإلّا لم ينعقد. ولعلّ
الأقرب الانعقاد.

١ لفظ عدم موجود أيضاً في نسخ الإرشاد التي عتمدنا عليها؛ وانظر الكلام حول هذا الموضوع
في روض الجنان، ج ٢، ص ٨٥٨؛ مجمع البائدة والبرهان، ج ٣، ص ٦؛ مفتاح الكرامة، ج ٩،
ص ١٤٤.

٢ قواعد الأحكام، ج ١، ص ٢٩٤. ولو نذر صلاة العيد أو لاستغناء في وقتها لزم، وإلّا فلا.

٣ نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٨٧. ولو نذرهما في غير وقتها فالأقرب عدم الانعقاد.

٤ البقرة (٢)، ٤٣، وغيرها.

٥. الأحزاب (٣٣)، ٤١-٤٢.

● ولو قيّد العدد بخمس فصاعداً، قيل: لا ينعقد. ولو قيّده بأقلّ انعقد وإن كان ركعة. ولو قيّده بزمان تعيّن.

ولو قيّده بمكان له مزية تعيّن، وإلا أجزأه أين شاء، ● وهل يجرى في ذي المزية الأعلى؟ فيه نظر.

قوله ﴿: «ولو قيّد العدد بخمس فصاعداً، قيل: لا ينعقد.»

أقول: المراد به خمس بتسليمة إتما مع التشهد في مواضعه المعهودة أو مع عدمه. والقول لابن إدريس^١، وتوجيهه، أنه لم تثبت شرعيّتها، فيكون إدخالاً في الدين ما ليس منه، فيرد.

ويحتمل الانعقاد؛ لعموم وجوب الوفاء بالنذر^٢ وعدم التعبد بها لا يفرجها عن كونها طاعة من حيث هي، والنذر إنما تعلق بها كذلك

والفرق بين هذه والتي قبلها أن تلك مشروعة بحسب الهبة غير منصوص على شرعيّتها بحسب الوقت، وهذه غير منصوص على شرعيّتها بحسب الهبة ولا بحسب الوقت. ولعلّ الأقرب الانعقاد، فإن النذر تابع لاختيار المتأمر ما لم يناف المشرع، وليست المنافة متحققة حتى يعلم بدعيّة هذه الصلاة، ولم يعلم.

قوله ﴿: «وهل يجرى في ذي المزية الأعلى؟ فيه نظر.»

أقول: الصلاة تتشخص بالزمان والمكان، ولا شك في الزمان. وأما المكان فإن خلا عن المزية ضعف التعيّن، وإن اشتمل عليها انعقد أصل النذر بالنسبة إلى ما دونه ومساويه قطعاً، وهل ينعقد بالنسبة إلى ما فوقه؟ فيه وجهان:

نعم؛ لأنه مأمور بإيقاعها فيه، والأمر بالشيء سبي - أو مستلزم للنهي - عن ضده، والحصولان متصادقان لتضاد الأكوان هنا، والنهي مفسد وهي الأولى منع؛ لأنه إن أراد بالأمر بإيقاعها فيه مطلقاً فهو عين المتنازع، وإن أراد في حالة ما فهو مسلم، ولا يدلّ على المطلوب، ويمكن أن يقال: النذر تعلق به مستجماً لشرائطه؛ لأنه القرض، مرتفعاً عنه

١. السرائر، ج ٣، ص ٥٨.

٢. الحج (٢٢) ٢٩. ﴿وَلْيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ﴾، الإنسان (٧٦) ٧ ﴿يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ﴾

● ويشترط أن لا تكون عليه صلاة واجبة.

موانعه، لأصالة عدمها، فينقذ؛ لعموم «أَوْثُو بِالْعُقُودِ»^١، ثم ينساق الدليل إلى آخره.
ولا؛ لأن نسبة ذي المربة إلى لأعلى كسبة مالا مزية فيه إليه، ولا ريب في جواز العدول عنه إليه، فكذا هـ. وهو مقرب التذكرة^٢ ومقوى النهاية^٣
ويشكل بمنع اتحاد السبطين وكيف لا؟ ولمدعى منع في حالة ما، والمذكور لا ينقذ في حالة ما، وإن سلمنا انعاده تفرعاً على انعقاد بدر المساحات في حالة، معصا صلاتها في غيره وإن خلا عن المربة، فحينئذ يترجح عدم إحزاء فعلها في غيره.
قوله «لا»، «ويشترط أن لا تكون عليه صلاة واجبة».

أقول: هذا الموضع من خصوصيات المصنف «لا»، واستخراجه حسن، والحكم عليه مشكل. وتوجيه ما ذكره أن متعلق النذر هو الصلاة مندوبة؛ إذ هو الفرض، وهي متى يمنع فعلها لهذا الناذر شرعاً، لموله «لا صلاة لمن عليه صلاة»^٤، فيكون حرماً، وسدر الحرام لا ينقذ.

ويشكل بالمناقشة في الهي عن مطلق التناقلة لمن عليه مريضة، فإن الوافل اليومية يحوز أدائها في أوقات المرائض غالباً، وتنافلة الإحرام كذا، وإذا حاز استثناء البعض لدليل قلم لا يحوز مثله هـ؟ ولأن الصلاة بعد انعقادها تصير واجبة فلا يكون إيقاعها لنقل بسل لمرض، ولعله الأصح.

وسمعت من شيخنا الإمام فخر الدين ولد لمصنف أنه رجع عن هذه المسألة

١ المائدة (٥) ١.

٢ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٩٨، المسألة ٥٠١ أمّا لو كان له مربة فصلّاها في مكان مريضه أصلي فالأقرب الجواز؛ إذ زيادة المربة بالنسبة إلى الآخر كذي المربة بالنسبة إلى غير ذي المربة ويحتمل العدم؛ لأنه نذر انعقد فلا يجوز غيره.

٣ نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٨٦ أمّا لو كان له مربة فصلّاها في أعلى فالأقرب الجواز؛ لأن زيادة المربة بالنسبة إلى ذي المربة كذي المربة بالنسبة إلى غير ذي المربة ويحتمل العدم؛ لأنه نذر انعقد فلا يجوز غيره. وأنت ترى أن عبارة العلامة في التذكرة عين عبارته في النهاية، ومع هذا قال الشهيد وهو مقرب التذكرة ومقوى النهاية وفي أكثر النسخ فتوى النهاية بدل مقوى النهاية

٤ تقدّم تعريض الحديث في ص ٨٢، الهامش ٦.

ولو نذر صلاة الليل وجب ثمن ركعات.
وكل ما يشترط في اليومية يشترط في المنذورة إلا الوقت. وحكم اليمين
والعهد حكم النذر.

المقصد السابع في النوافل

ويستحب صلاة الاستسقاء جماعة عند قلّة لأمطار وغور الأنهار كالعيد، إلا أنه
يقنّت بالاستعطاف وسؤال توفير الماء، بعد أن يصوم الناس ثلاثة. ويخرج بهم
الإمام في الثالث الجمعة أو الإثنين إلى اصحراء حفاة بالسكينة والوقار -
ويخرج الشيوخ والأطفال والعجائز، ويفرق بين الأطفال وأمهاتهم - وتحویل
الرداء بعد الصلاة، ثم يستقبل القبلة ويكبر سه مائة عالياً صوته، ويسبح مائة عن
يمينه، ويهلل مائة عن يساره، ويحمد الله مائة بقاء الناس ويتابعونه، ثم يخطب
وبالغ في السؤال، فإن تأخّرت الإحابة أعادوا الجروح.

ويستحب نافلة رمضان، وهي ألف ركعة، يصلي في كلّ ليلة عشرين: ثمانياً
بعد المغرب واثنى عشرة بعد العشاء، وفي ليلة تسع عشرة وإحدى وعشرين
وثلاث وعشرين زيادة مائة، وفي العشر الأواخر زيادة عشر. ولو اقتصر في
ليالي الأفراد على المائة، صلى في كلّ جمعة عشر ركعات بصلاة عليّ
وفاطمة وجعفر عليهم السلام وفي آخر جمعة عشرين بصلاة عليّ عليه السلام، وفي عشيتها
عشرين بصلاة فاطمة عليها السلام.

ويستحب صلاة الحاجة والاستخارة ولشكر على ما رسم.
وصلاة عليّ عليه السلام أربع ركعات: في كلّ ركعة الحمد مرّة، وخمسين مرّة
بالتوحيد. وصلاة فاطمة عليها السلام ركعتان: في الأولى الحمد مرّة والقدر مائة، وفي
الثانية الحمد مرّة والتوحيد مائة.

وصلاة جعفر عليه السلام أربع ركعات: يقرأ في الأولى الحمد والزلزلة - ثم يقول

خمس عشرة مرة: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر»، ثم يركع ويقولها عشراً، ثم يرفع ويقولها عشراً، ثم يسجد ويقولها عشراً، ثم يرفع ويقولها عشراً، ثم يسجد ثانياً ويقولها عشراً، ثم يرفع ويقولها عشراً، وهكذا في البواقي - ويقرأ في الثانية العاديات، وفي الثالثة النصر، وفي الرابعة التوحيد، ويدعو بالمنقول.

ويستحب ليلة الفطر ركعتان: في الأولى الحمد مرة وألف مرة بالتوحيد، وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد مرة، وصلاة الغدير وليلة نصف شعبان وليلة المبعث ويومه على ما نقل.

وكل النوافل ركعتان بتشهد وتسليم إلا الوتر وصلاة الأعرابي، وقائماً أفضل.

النظر الثالث في اللواحق

وفيه مقاصد:

[المقصد] الأول في الخل

وفيه مطلبان:

[المطلب] الأول في مبطلات الصلاة

كل من أخل بواجب عمداً أو جهلاً - من إجراء الصلاة أو صفاتها أو شرائطها أو تركها الواجبة - أبطل صلاته، إلا الجهر والإخفات فقد عذر الجاهل فيهما. ويعذر جاهل غصية الثوب أو المكان أو تحاسنهما، أو نجاسة البدن أو موضع السجود، أو غصية الماء، أو موت الجلد المأخوذ من مسلم. وتبطل بفعل كل ما يبطل الطهارة عمداً وسهواً، ويترك الطهارة كذلك، ويتعمد التكفير، والكلام بحرفين بما ليس بقرآن ولا دعاء، والالتفات إلى ما وراءه، والقهقهة، والفعل الكثير الذي ليس من الصلاة، والبكاء للدنيوية، والأكل والشرب إلا في الوتر لصائم أصابه عطش، ولا يبطل ذلك سهواً. وتبطل بالإخلال بركن عمداً وسهواً، وبزيادته كذلك، وبزيادة ركعة كذلك، وبنقصان ركعة عمداً، ولو نقصها أو ما زاد سهواً أتم إن لم يكن تكلم أو استدبر القبلة أو أحدث.

ولو ترك سجدين وشك هل هما من واحدة أو اثنتين؟ بطلت، ولو شك قبل السجود هل رفعه من الركوع لرابعة أو خامسة؟ بطلت صلاته.

وتبطل لو شك في عدد الشائئة كصباح والسفر والعيدين فرضاً والكسوف، وفي عدد الثلاثية كالمغرب، وفي عدد الأولين مطلقاً، وكذا إذا لم يعلم كم صلى، أو لم يعلم ما نواه.

ويكره العقص، والالتفات يميناً وشمالاً، والتثاؤب، والتمطّي، والفرقة، والعبث، ونفخ موضع السجود، والتنحيم، والبصاق، والتأوه بحرف والأنين به، ومدافعة الأخشين أو الريح.

ويحرم قطع الصلاة اختياراً، ويجوز للضرورة، والدعاء بالمباح في الدين والدنيا لا المحرم، ورد السلام بالمثل، والتسميت، والحمد عند العطسة.

المطلب الثاني في السهو والشك

لا حكم للسهو مع غلبة الظن. ولا لنسي القراءة أو الجهر أو الإحفات أو قراءة الحمد أو السورة حتى يركع، ولا لناسي ترك الركوع أو الطمأنينة فيه حتى ينتصب، ولا لناسي الرفع أو الطمأنينة فيه حتى يسجد، أو الذكر في السجودين، أو السجود على الأعضاء أو الطمأنينة فيهما أو في الجلوس بينهما، ولا للسهو في السهو، ولا للإمام أو المأموم إذا حفظ عليه الآخر، ولا مع الكثرة.

ولو نسي الحمد وذكر في السورة أعادها بعد الحمد. ولو ذكر الركوع قبل السجود ركع وكذا العكس. ولو ذكر بعد التسليم ترك الصلاة على النبي وآله عليهم السلام قضاها. ولو ذكر السجدة أو تشهد بعد الركوع قضاها • ويسجد للسهو في جميع ذلك على رأي.

قوله عليه السلام: «ويسجد للسهو في جميع ذلك على رأي».

أقول: اختلف الأصحاب في عدد الموجب لسجدتي السهو، فقال الحسن بن أبي عقيل عليه السلام. يجبان في الكلام ناسياً، والشك بين الأربع وخمسة^١. وأوجبهما المفيد في الكلام، وسيان

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ٢ ص ٤١٥، المسألة ٢٩٧؛ ومنتهى المطلب، ج ٧ ص ٧٢.

ولو شك في شيء من الأفعال وهو في موضعه أتى به، فإن ذكر أنه كان قد فعله، فإن كان ركناً بطلت صلاته وإلا فلا.

التشهد أو السجدة، وفي الشك في الريادة والقيصة بعد مضي وقته، وهو في الصلاة^١. وزاد الشيخ في المبسوط على ما ذكر عهما. التسليم في الأولتين ناسياً^٢، وأسقط في الخلاف الشك بين الأربع والخمس^٣. وفي الجمل^٤ والاقتصاد^٥ أسقط التشهد. وزاد المرتضى القيام في حال التعمد وبالعكس^٦. واختار الصدوق^٧ إيجاب السجود له أيضاً، وتبعه سائر^٨ وأبو الصلاح^٩.

ونقل المصنف عن ابن بابويه القول بأنهما يجب لكل زيادة وتقصية^{١٠} والذي ذكره في

١ المقنع، ص ١٤٧-١٤٨؛ الرسالة المروية كما حكاه عنها الصلاة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤١٦، المسألة ٢٩٧



٢ المبسوط، ج ١، ص ١٢٣

٣ الخلاف، ج ١، ص ٤٥٩، المسألة ٢. سجدة السهو لا تجب في الصلاة إلا في أربعة مواضع... وأما ما عدا ذلك فهو كل سهو ملحق بالإسار ولا يجب عليه سجدة السهو فضلاً عن قولاً

٤ الجمل والعقود، ضمن الرسائل المتبر، ص ١٨٩

٥ الاقتصاد، ص ٢٦٧

٦ جمل العلم والعمل، ص ١٧٢ ونقله المحقق في المتبر، ج ٢، ص ٣٩٨-٣٩٩ عن كتابه المصباح، الذي ضاع ولم يصل إليها

٧ الفقيه، ج ١، ص ٣٤١، دليل الحديث ٩٩٤، ص ٣٥٣، دليل الحديث ١٠٢٩ ولا تجب سجدة السهو إلا على من قصد في حال قيامه، أو قام في حال قعوده، أو ترك التشهد، أو ثم يذبح رداً أو قسراً، وإن تكلمت في صلاتك ناسياً فقلت: أقيموا صفوفكم فأتمم صلاتك واسجد سجدة في السهو

٨ المراسم، ص ٨٩-٩٠

٩ الكافي في الفقه، ص ١٤٨-١٤٩

١٠ انتهى المطلب، ج ٧، ص ٧٢ وابن بابويه أوجب السجود لكل زيادة أو نقصان، تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٣٠٦، الرقم ١٠٤٦ وقال ابن بابويه: يجب لكل تقصية أو زيادة سهواً عملاً برواية الحلبي الصحيحة عن الصادق عليه السلام، وهو الأقوى عندي وفي كشف الرموز، ج ١، ص ٢٠٤ وقال ابن بابويه: لكل زيادة وتقصية؛ وفي إصباح الفوائد، ج ١، ص ١٤٢، وأوجه المصنف وابن بابويه في كل زيادة وتقصية يُبطلان عمداً ولا يُبطلان سهواً.

الشك بين الزيادة والقيصة لا في تيقنهما^١، وهما غيران، وبه روايات؛ منها رواية سفيان بن
 السيمط عن أبي عبد الله عليه السلام قال «تسجد سهو في كل زيادة ونقصان»^٢
 وادعى المصنف في آراء التلخيص الإجماع على وجوبهما في أربعة مواضع؛ نسيان
 السجدة والتشهد، والكلام والسلام ناسياً^٣ وابن إدريس نفى وجوبهما فيما عدا ستة؛ نسيان
 السجدة والتشهد والكلام والسلام ناسياً، ولقعود في حال القيام وبالعكس، والشك بين
 الأربع والخمس^٤ وظاهره عدم لقول بوجوبهما في نسيان الصلاة على النبي وآله عليهم السلام
 ونحن نذكر هنا من الروايات الدالة على بعض ما ذكر طرفاً:

فمنها صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام في المتكلم ناسياً في الصلاة
 يقول: أقيموا صفوفكم قال: «يتم صلاته ثم يسجد سجدتي السهو» فقلت: أهما قبل
 التسليم أو بعد؟ قال: «بعد»^٥ ومن هنا يظهر الوجوب للسلام لدخوله تحت مطلق الكلام.
 ومنها: صحيحة سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يجلس
 في الركعتين الأولى، فقال: «إذا ذكر فهل يركع فليجلس، وإن لم يذكر حتى يركع فليتم
 الصلاة، حتى إذا فرغ فليسلم ويسجد سجدتي السهو»^٦.

١ الفقيه، ج ١، ص ٢٤٠، ديل الحديث ٩٩٤ أوله يذّر راد أو نقص وقال الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ٤٥٩،
 المسألة ٢ وفي أصحاب من قال عليه سجدة سهو في كل زيادة ونقصان وقال الشهيد في الدروس الشرعية،
 ج ١، الدرس ٥٣ (ص ١٥٥ الموسوعة، ج ١) ونقل الشيخ أنها يجب في كل زيادة ونقصان، ولم يظهر بقائله
 ٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٥، ج ١٠٦٨ الاستبصار، ج ١، ص ٣٦١، ج ١٣٦٧
 ٣ تنقيح المرام، ص ٣٦-٣٧ ومن ذكر بعد الركوع ترك التشهد أو ترك سجدة مطلقاً - على رأي - قضى وسجد
 سجدتي السهو ومن تكلم ساهياً أو شك بين الأربع والخمس - على رأي - أو سلم في الأول وقبّل المسافى
 عمداً - على رأي - أو راد أو نقص أو قص في حال قيام وبالعكس - على رأي - تسجد بسهو بعد الصلاة مطلقاً
 على رأي - هذه عبارته في تنقيح المرام فراجع وتأمل.

٤ السرائر، ج ١، ص ٢٥٧

٥ الكافي، ج ٢، ص ٣٥٦، باب من تكلم في صلاته وانصرف قبل أن يُتِمّها أو يقوم في موضع الجلوس، ج ٤؛
 تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩١، ج ٧٥٥ الاستبصار، ج ١، ص ٣٧٨، ج ١٤٣٣

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٨، ج ١٠٦٨ الاستبصار، ج ١، ص ٣٦٢-٣٦٣، ج ١٣٧٤.

ومنها: حسنة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال: «إذا كنت لا تدري أربعا صليت أم خمسا فاسجد سجدة في السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدها»^١.

ومنها: صحيحة عبيد الله بن علي الحلبي عن الصادق عليه السلام قال: «إذا لم تدري أربعا صليت أم خمسا، أم نقصت أم زدت، فتشهد وسلم، واسجد سجدة في ركوع ولا قراءة تشهد فيهما تشهدا خفيفا»^٢. والزيادة والتقصيص أعم منهما في الركعات أو في الأفعال.

ومنها: ما رواه ابن بابويه عن الفضيل بن يسار أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن السهو فقال: «من حفظ سهوه فأتته فليس عليه سجدة السهو، وإنما السهو على من لم يدرك زاد في صلاته أو نقص»^٣. و«من» فيها معنى الشرط، فمن لم يحفظ يجب عليه، وإذا وجب للشك في الزيادة والتقصيص فوجوبه لتيقنهما أولى ومنه يظهر وجوبهما للمعمود قائما وعكسه ويؤيده رواية عتار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام فيما يجبان فيه، قال: «إذا أردت أن تقعد فقم، وإذا أردت أن تقرأ استعنت، وإذا أردت أن تسلم فسلم سجدة السهو»^٤.

ومنها: ما رواه مهال القصاب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام أسهوه في الصلاة وأنا خلف الإمام. فقال: «إذا سلم فاسجد سجدة في الركعة ولا تهت»^٥. وهذه بذل على وجوبهما بمطلق السهو، للتعلق على المطلق، وإلا لزم تأخير الجواب عن وقت الحاجة وما ورد من الروايات المنافية^٦ لما ذكر فمردود بصرف سند أو قصور عن الإفادة أو قصور عن النص فيؤول.

١ الكافي، ج ٣، ص ٢٥٥، باب من سهو في الأربع والخمس و ١٠، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٥، ح ٧٦٧
 ٢ الفقيه، ج ١، ص ٣٥٠، ح ١٠٢٠، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٦، ح ٧٧٢، الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٠، ح ١٤٤١
 ٣ الفقيه، ج ١، ص ٣٥٠، ح ١٠١٩، ورواه الكليني مصرا بس، آخر في الكافي، ج ٣، ص ٣٥٥، باب من سهو في الأربع والخمس و ١٠، ح ٤.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٣-٢٥٤، ح ١١٦٦

٥ قال العلامة المجلسي في ملل الأعيان، ج ٤، ص ٥٦٥، دين هذه الحديث: وقوله تهت هي من هات يهاب، أي لا تخضع، ويحتمل أن يكون من المضاعف أي لا تقم من مقامك حتى تأتي بها

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٥٣، ح ١٤٦٤

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٨، ح ٦٢٢، وص ١٩١-١٩٢، ح ٧٥٧-٧٥٨

● ولو شك في الركوع وهو قائم، فركع ثم ذكر قبل رفعه بطلت على رأي، وإن شك بعد انتقاله فلا التفات.

وقول المصنف في المس: «في جميع ذلك»^١ عام مخصوص، فإن من جملة ما ذكر غلبة الظن، والسهو في السهو، وسهو الإمام والمأموم، ولكثره

قوله: «ولو شك في الركوع وهو قائم، فركع ثم ذكر قبل رفعه بطلت على رأي». أقول: هذا مذهب ابن أبي عقيل^٢، وحاربه المحقق نجم الدين^٣ والمصنف^٤؛ لأنه زاد ركوعاً، إذ هو اسم للانحناء لعمدة^٥، والأصل عدم النقل، فرفع الرأس ليس جزءاً من مسأته. وقال المرتضى^٦ وأبو الصلاح^٧ وابن إدريس^٨ والشيخ في الجمل^٩، يرسل نفسه ولا يرفع رأسه، سواء كان في الأولتين أو لآخرتين وقال في النهاية بذلك إن كان في

١. اختلف العلماء في تفسير قول العلامة في المس: «ويستعد للسهو في جميع ذلك على رأي»، فقال الشهيد الثاني في روض الحسان، ج ٢، ص ٩٢٧: «في تفسير ذلك - المذكور من قوله - «ولو سبى الحمد» إلى آخره، ويحتمل أن يريد المصنف بجمع ذلك من أول الباب، وهو الذي فهمه انشراح الشهيد^١ إلا أن فيه خروج جملة من الباب عنه قطعاً لا يناسب إطلاق القول فيها، ولا ضرورة لنا إلى ذلك، فإن ما يتقدم قوله، «وسبى الحمد» إلخ من المسائل الموجبة لسجود عمدة يدخل بعد ذلك في قوله: «أو زاد أو نقص غير المنطوق بسجد للسهو» وقال الآرديبي في مجمع الفائدة والبرهان، ج ٢، ص ١٥١: «ظاهرة أن المشار إليه من أول المسطوب إلى هنا، ولكنه معلوم عدم الوجوب في كثير منها، ويمكن إرجاعه إلى قوله: «ولو سبى الحمد» إلخ، وهو قريب ذكره الشارح والظاهر أن إرجاعه إلى قوله: «ولو سبى الحمد» هو الأصوب، لموافقته مع قوله في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٠٢.

٢. حكاه عنه المحقق في المغنر، ج ٢، ص ٣٩٠، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٦٣، المسألة ١٢٥٧ ونهاية الأحكام، ج ١، ص ٥٣٩.

٣. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٠٤، المغنر، ج ٢، ص ٣٩٠، المسائل الخمس عشرة، ضمن الرسائل التسع، ص ٢٧٩.

٤. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٦٣-٣٦٤، المسألة ٢٥٧.

٥. الصحاح، ج ٢، ص ١٢٢٢، لسان العرب، ج ٨، ص ١٣٣، «ركع» الركوع الاتعاء، ومنه ركوع الصلاة.

٦. جمل العلم والعمل، ص ٧١، وحكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٦٣، المسألة ١٢٥٧، والمحقق - عنه كتابه المصباح - في المسائل الخمس عشرة، ضمن الرسائل التسع، ص ٢٧٩.

٧. الكافي في الفقه، ص ١١٨.

٨. السرائر، ج ١، ص ٢٥١.

٩. الجمل والفقود، ضمن الرسائل العشر، ص ١٨٨.

ولو شك هل صلى في الرباعية اثنتين أو ثلاثاً؟ أو هل صلى ثلاثاً أو أربعاً؟
بنى على الأكثر، وصلى ركعة من قيام أو ركعتين من جلوس.
ولو شك بين الاثنتين والأربع سلم وصلى ركعتين من قيام. ولو شك بين
الاثنتين والثلاث والأربع سلم وصلى ركعتين من قيام. وركعتين من جلوس،
ولا يعيد لو ذكر ما فعل وإن كان في الوقت.
ولو ذكر ترك ركن من إحدى الصلاتين أعادهما مع الاختلاف، وإلا فالعدد.
وتتعين الفاتحة في الاحتياط، ولا تبطل الصلاة بفعل المبطل قبله.
ويبنى على الأقل في النافلة، ويجوز لأكثر.

الآخرتين - وإن كان في الأولين بطلت الصلاة بمجرد الشك في الركوع^١ - لأن الركوع مع
الهيوي لازم ضرورة^٢.

وجوابه - أنه قصد الركوع فيكون له ما نواه، وزيادة الركوع مبطله^٣.
ويؤيد الأولى موقفة منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن رجل يذكر أنه زاد
سجدة، قال: «لا يعيد صلاة من سجدة، ويعيده من ركعة»^٤.
ومثله رواية عبيد بن زرارة عنه عليه السلام^٥ والركعة لغة مصدر كالركوع^٦، مثل الجلسة
والجلوس، والأصل اليفاء للاستصحاب، ولأنه ذكرها في مقابلة السجدة فتتحد
كائحد السجدة.

١ النهاية، ص ٩٢

٢ قال العلامة في نهاية الأحكام، ج ١، ص ٢٩ قال الشيخ والمرضى لأن ركوعه مع هويته لازم، فلا يحد زيادة؛
وقال في مختلف الشبهة، ج ٢، ص ٣٦٤، المسألة ٢٥٧ احتج بأنه مع الذكر قبل الركوع يسحب فكذا قبل
الانتصاب؛ لأنه فعل لا بد منه فلا يكون مبطلاً

٣ قال في مختلف الشبهة، ج ٢، ص ٣٦٤، المسألة ٢٥٧ والجواب أن انحناء بنية الركوع غير الانحناء بنية
السجود، والأول مبطل بخلاف الثاني؛ ولاحظ المعبر، ج ٢، ص ٣٩٠

٤ الفقيه، ج ١، ص ٣٤٦، ح ١١٠١٠ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٦، ح ٦١٠

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٦، ح ٦١١

٦ انظر شرح الشافعية، ج ١، ص ١٥١ - ١٥٢، ١٥٦

● ولو تكلم ناسياً، أو شك بين الأربع، والخمس، أو قعد في حال قيام، أو قام في حال قعود، وتلافاه - على رأي - أو زاد أو نقص غير المبطل ناسياً - على رأي - سجد للسهو.

وهما سجدتان بعد الصلاة، يفصل بينهما بجلسة، ويقول فيهما: «بسم الله وبالله، اللهم صل على محمد وآل محمد»، أو: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»، ويتشهد تشهداً خفيفاً ويسلم.

خاتمة: من ترك من المكلفين الصلاة مستحلاً ممن ولد على الفطرة قتل؛ ولو كان مسلماً عقيب كفر أصلي استتيب، فإن امتنع قتل، وإن لم يكن مستحلاً عزّر، ويقتل في الرابعة مع تخلل التعزير ثلاثاً، ولا يسقط القضاء.

وكل من فاتته فريضة عمداً أو سهواً، أو بنوم أو سكر أو شرب مرقد أو ردة وحب القضاء، إلا أن تهوت بصفر أو جنون أو إعماء - وإن كان يتناول الغذاء - أو حص أو نفاس أو كفر أصلي أو عدم المظهر ويقضي في السفر ما فات في الحضر تماماً، وفي الحضر ما فات في السفر قصراً.

ولو نسي تعيين الفائتة اليومية صلى ثلاثاً وأربعاً واثنين، ولو تعددت قضى كذلك حتى يغلب على ظنه الوفاء.

ولو نسي عدد المعينة كررها حتى يعيب الوفاء. ولو نسي الكمية والتعيين صلى أياً ما متوالية حتى يعلم دخول الواجب في الجملة.

قوله ﷺ: «ولو تكلم ناسياً - إلى قوله: - وتلافاه على رأي، أو زاد أو نقص غير المبطل ناسياً - على رأي - سجد للسهو».

أقول: مر ذكر الخلاف والمخالف وما يصلح للتعليل^١.

● ولو نسي ترتيب الفوائت كرّر حتى يحصّله، فيصلّي الظهر قبل العصر وبعدها، أو بالعكس لو فاتتا.

قوله ﷺ: «ولو نسي ترتيب الفوائت كرّر حتى يحصّله، فيصلّي الظهر قبل العصر وبعدها، أو بالعكس لو فاتتا».

أقول: الترتيب في القضاء معتبر بين الفرائض اليومية لقوله ﷺ: «فليقصها كما فاتته»^١، وقد فاتته مرتبة، فيجب الترتيب عملاً بمدلول الأمر، هذا مع الذكر أمّا مع السيان، فيحتمل سقوطه لقوله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان»^٢، والمراد حكمهما أو المواخذه عليهما ولقوله ﷺ: «الناس في سعة ما لم يعلموا»^٣، ولأن الزائد حرج وعسر، وهو منفي بالقرآن العزيز^٤، ولأن التكليف مع عدم العلم تكليف بالمحال، ولأصالة البراءة من الزائد.

وثبوته^٥ لتمكّنه من فعل ما وجب عليه كما وجب، فيجب من باب المقدّمة. ولأنه لو جهل عين الفريضة صلّ اثنتين أو ثلاثاً أو خمساً على اختلاف الأحوال والأقوال، فكذا صفة العائت لتساويهما في الوجوب.

١ روى الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٦٢ ح ٣٥٠ عن حماد عن زرارة، قال، قلت له... فقال، «يعصي ما فاته كما فاتته...» ثم قال الشيخ في ص ١٦٤ ديل للحديث ٣٥٣ فكان هذا الخبر منسباً للأخبار كلها، لأنه قال ومن فاتته صلاة فليقصها كما فاتته ومن توضّح أن الشيخ نقل الخبر ثانياً بالمعنى، والظاهر أن الشهيد نقله مباشرة أو مع الوساطة - بالمعنى عن تعبير الشيخ ﷺ وفي المختار، ج ٢، ص ٤٠٦ لقوله ﷺ: «من فاتته فريضة فليقصها كما فاتته» وفي تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٥٠، المسألة ٥٦ «صلاة فريضة» بدل «فريضة».

٢ الكافي، ج ٢، ص ٤٦٢-٤٦٣، باب ما روى الأئمة، ح ١-٢، فقهية، ج ١، ص ٥٩، ح ١٣٢ سنن الدارقطني، ج ٣، ص ٤٠٣، ح ٣٣/٤٢٧٢، المستدرک علی الصحیحین، ج ٢، ص ٥٦٠، ح ٢٨٥٥، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٥٩، ح ٢٠٤٣، ٢٠٤٥.

٣ سبق تحريج الحديث في ص ٨٣، الهامش ٦، وما أثبتته هما موافق له، ص ٥٦، وفي سائر النسخ: «فما لم يعلموا».

٤ الحج (٢٢) ٧٨، «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ»؛ البقرة (٢) ١٨٥ «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ».

٥. يعني: ويحتمل ثبوت الترتيب.

ويصلي مع كل رباعية صلاة سفر لو نسي ترتيبه.

وتوقف فيه المحقق في المعتبر^١، وحرم به المصنف هنا، وفي التذكرة جعله أقرب^٢،
وهي القواعد^٣ والتحرير^٤ أحوط

قال في المعتبر في توجيه السقوط: الترتيب تخمين وكلفة فلا يصار إليه^٥.
قلت: أراد التخمين بالسبة إلى النية، فإنه إذا قدم فريضة وأخرها لا يكون متيقناً حال
النية محلها من الغائبة الأخرى، بل بحسب بوجه. ومنه يظهر ضعف وجوبه؛ لأنه يؤدي إلى
تزلل النية المأمور بالجزم بها

فعلى الأول يتخير في الابتداء بأي فريضة شاء، وعلى الثاني يكرر حتى يحصله.
وصاطفه: أن ينظر إلى الاحتمالات الممكنة في المسألة، ثم ينظر ترتيب ينطبق كل
واحد من الاحتمالات عليه، فهناك يعلم وجود الترتيب، وهو طاهر مع القلة كما لو فاتته
ظهر وعصر مجهول ترتيبهما، فإنها احتمالتان اثنتين تقديم الظهر على العصر وعكسه، فإذا
صلى الظهر بين عصرين أو بالعكس حصل.

وكذلك لو أصيب إليهما صبح، فإن الاحتمالات ستة حاصلة من ضرب اثنتين هي ثلاثة،
وتصح من سبع فرائض بأن يريد صبحاً معروفة بالعملة الأولى، فيصلّي الظهر ثم العصر ثم
الظهر ثم الصبح، ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر

ولو أصيب إلى الثلاثة مغرب صارت الاحتمالات أربعة وعشرين حاصلة من ضرب
أربعة في ستة، وتصح على هذا الترتيب من خمس عشرة بأن يضاف إلى المجموع مغرب
متوسطة بين السبعين، وإن شاء جعل امتوسطة إحدى الأربع الباقيات وكرر في غيرها

١ المعتبر، ج ٢، ص ٤١٠. في سقوط الترتيب تردد

٢ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٥٨، المسألة ٦٦. ولو داهمه ظهر وعصر من يومين وجهل الترتيب فالأقرب ثبوت الترتيب.

٣ قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٦٦. لو نسي الترتيب في سقوطه ظر، والأحوط فعله

٤ تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٣٠٩، الرقم ٥٩. لو نسي السابق من الغائتين في سقوط الترتيب مظر،
أقره السقوط والأحوط ثبوته

٥ المعتبر ج ٢، ص ٤١٠

ويستحب قضاء النوافل الموقّنة، ولا يتأكّد فائت المرض، ويتصدّق عن كلّ ركعتين بمدّ، فإن عجز فعن كلّ يوم استحباباً.

وإن أُضيف إليها عشاء كانت الاحتمالات مائة وعشرين حاصلة من صرب خمسة في أربعة وعشرين، وتصحّح على هذا الترتيب من إحدى وثلاثين بتوسط واحدة من الخمس بين الجملة مرّتين، وعلى هذا لو كانت سادسة تصير الاحتمالات سبعمئة وعشرين، والصحة من ثلاث وستين فريضة. ولو كانت سابعة كانت الاحتمالات خمسة آلاف وأربعين احتمالاً، والصحة من مائة وسبع وعشرين.

وضابطه: أن يحاط بفريضة واحدة متساويان نظماً يصحّ دون ذلك الفرض من أحدهما إن كان تحته فرص، وبالأخير تدخل الفريضة وربما قيل: ضابطه أن يزداد على احتمالات ممكنة واحد، وهو صحيح، غير أنّه كلفة عظيمة فيما راد على اثنين وثلاث، وعلى هذا دائماً.

وهذا الطريق مبرّر للذمة بقياً، إلا أنّ من الأربع نصيباً يمكن الصحة من دون هذا العدد، فالرائد كلفة فتصحّ الأربع من ثلاث عشرة بأن يكرّر أربعاً ثلاث مرّات على نظم واحد أيّ نظم شاء، ويزيد على آخرها أولاً، وبعث من إحدى وعشرين بأن يكرّر الخمس أيضاً على نظم واحد أربع مرّات ويراد عليها أولاً، وضابطه أن يكرّر العدد المذكور على نظم واحد أنقص من عدده بواحد، ويراد على آخره أولى الفرائض.

فروع:

أ: لو فاتته صلاتان متماثلتان كالظهرين من يومين، وجهل ترتيبهما أجزأه أن يصليّ ظهرين ينوي بالأولى منهما أولى ما في دّمته، ولا حاجة إلى التكرار. وهل يجرى في المختلفتين المتساويتين عدداً؟ فيه احتمال، لأنّه لو جهل العين فعله فكذا إذا جهل الترتيب، فلو فاتته ظهر وعصر صلىّ أربعاً ينوي بها أولى ما في دّمته. إن ظهراً فظهراً وإن عصراً فعصراً، ثمّ صلىّ أربعاً ينوي بها ثاني ما عليه. إن ظهراً وإن عصراً، وإن كان معهما مغرب وسطها بين أربع فرائض على هذا النظم، فيصلّيّ أربعين مطلقتين، ثمّ مغرباً ثمّ أربعين مطلقتين، ولو كان معهنّ عشاء وسط المغرب بين تسع المطلقات، وعلى هذا.

والكافر الأصلي تجب عليه جميع فروع الإسلام، لكن لا تصحّ منه حال كفره،
فإن أسلم سقطت.

المقصد الثاني في الجماعة

وتجب في الجمعة والعيدین خاصة بالشرائط، وتستحب في الفرائض خصوصاً
اليومية، ولا تصحّ في النوافل إلا الاستسقاء والعیدین مع عدم الشرائط، وتنقذ
بأثنين فصاعداً.

ويجب في الإمام التكليف والإيمان والعدالة وطهارة المولد، وأن لا يكون
قاعداً بقبام، ولا أمياً بقارى.

ب. لو فاته صلوات قصر وتمام مجهولة الترتيب، ذكر المحقق فيه احتمالات السقوط،
والبناء على الظن، والاحتمال بالترتيب بأن يمضي الرباعيات من كلّ يوم مرتين تماماً
وقصراً^١، ويمكن بصرّة الاحتمال الأخير بأن المكلف لو فاته مريضة لا بدري أهى قصر أم
تمام، فإنه يحب عليه أن يصلّيها مرتين كما لو فاته مغرب وعشاء، وحسب نقول في صورة
الفرص كلّ رباعية تمرّ به يحوز فيها القصر والتمام، فلا يبرأ إلا بهما ويمكن الجواب
بالعرج وعدمه.

ج. هذا الحكم إذا تعددت المفصولات بأن كانت الرباعيات ثلاثاً، أو اتحدت وهي
مجهولة العين، أمّا لو علم عينها كأنظر مثلاً وهي والعصر لم يعرض لغيرها قطعاً؛ إذ لا تعلّق
للفائت به

د. لو فاته مريضتان مجهولتا العين وترتيب، فاحتمالات التعيين عشرة والترتيب
اثنان، فيكون عشرين وتصحّ من ستّ فرائض: صبح ومغرب وأربع غمّا في ذمته، مرتين،
وينوي في كلّ من الثلاث الأول أولى ما في ذمته

وعليك باستعراج ما يرد عليك من فروع هذا الباب فإنها لا تنحصر، وقد نبّهت عليها.

ولا تجوز إمامة اللاعن والمبذل بالمتقن، ولا المرأة برجل ولا خنثى، ولا الخنثى بمثله.

وصاحب المنزل والمسجد والإمامة، ولهاشمي مع الشرائط، وإمام الأصل أولى. ويقدم الأقرأ مع التشاع، فالأفقه، فالأقدم هجرة، فالأسن، فالأصبح. ويجوز أن تؤم المرأة النساء. ويستنيب المأمومون لومات الإمام أو أغمي عليه. ويكره أن يأتهم حاضر بمسافر، واستنابة المسبوق، وإمامة الأجذم والأبرص، والمحدود بعد توبته، والأغلف، ومن يكرهه المأموم، والأعرابي بالمهاجرين، والمعتيم بالمتوضئين.

ولو علم المأموم فسق الإمام أو كفره أو حدثه بعد الصلاة لم يعد، وفي الأثناء يعدل إلى الانفراد، وفي الانتداء يعد صلاته.

ويدرك الركعة بإدراك الإمام راعياً. ولا تصح مع حائل - بين الإمام والمأموم الرجل - يمنع المشاهدة، ولا مع علو الإمام وتباعده بغير صفوف بالمعتد قهراً، ولا مع وقوفه قدام الإمام. ويستحب للمأموم الواحد أن يقف على يمين الإمام، والعراة والنساء في صفه، والجماعة خلفه، وإعادة المنفرد مع الجماعة إماماً أو مأموماً. ويكره وقوف المأموم وحده مع سعة الصفوف، وتمكين الصبيان من الصف الأول، والتنقل بعد «قد قامت» • والقراءة خلف المرضي، إلا إذا لم يسمع ولا هممة، فتستحب على رأي.

قوله: «والقراءة خلف المرضي، إلا إذا لم يسمع ولا هممة، فتستحب على رأي»^١. أقول: الأحكام الخمسة إلا الوجوب قد ذكرت في قراءة المأموم. واعلم أن القراءة إتما

١ قال الشهيد الثاني في روض الجنان، ج ٢، ص ٩٩٢: هذه المسألة من المشكلات بسبب اختلاف الأخبار وأقوال الأصحاب في التجمع بينها.. ولم أقف في التفقه على حلا في مسألة تبلغ هذا القدر من الأقوال.

وتجب التبعية، فإن قَدَّم عامداً استمرَّ حتى يلحقه الإمام، وإلا رجع وأعاد مع

جهرية أو سرية، والأولى إِمَّا أَنْ تسمع أي سماع أو لا، وعلى التقديرين إِمَّا أَنْ تكون في الأولتين أو لا، فالأقسام ستة.

أ: في أولتي الجهرية مع السماع ولو همهمة، وأسقطها الكل، فبعض أوجب الإنصات كإبن حمزة^١، والأكثر سَوَاهُ^٢.

ب: في أولتيها مع عدم السماع، وأباحها لمرتضى^٣ والشيخان^٤ وأبو الصلاح^٥.
ودليل الحكمين صبيحة عبدالرحمن بن لحجَّاج عن الصادق عليه السلام «أَمَّا الجهرية فإِنَّمَا أَمَرْنَا بِالْجَهْرِ لِيَنْصَتَ مَنْ حَلَفَ، فَإِنْ سَمِعْتَ فَانصت وَإِنْ لَمْ تَسْمَعْ فَاقْرَأْ»^٦. والظاهر أَنَّ المراد بالصمتين الندب، وتقرب منه حسنة الحلبي عنه^٧ - لما يأتي^٨ من صحيحة ابن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام، وحسنة زرارة عن أحمد^٩.

١ الوسيلة، ص ١٠٦.

٢ انظر المعبر، ج ٢، ص ٤٢٠ - ٤٢١ كتب الرموز، ج ١، ص ٢١١ - ٢١٢ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٠١ - ٢، المسألة ٣٦٠.

٣ جمل العلم والعمل، ص ٧٥ - ٧٦.

٤ في المتميز، ج ٢، ص ٤٢٠، وتذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣٤١، المسألة ٦٠٢ قال الشيخان لا يجوز أَنْ يقرأ المأموم في الجهرية إِذْ سَمِعَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ - ومفهومة بإحاطة القراء مع عدم السماع - ولم أظفر بهذا القول في كتب الشيخ المفيد، وأما الشيخ الطوسي فذهب إلى هذا المذهب في النهاية، ص ١١٢، والمبسوط، ج ١، ص ١٥٨.
٥ الكافي في الفقه، ص ١٤٤.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٣٧٧، باب الصلاة خلف من يقتدى به والقراءة خلفه وضمانه الصلاة، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢، ح ١١٤، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٧ - ٤٢٨، ح ١٦٦٩.

٧ الكافي، ج ٣، ص ٣٧٣، باب الصلاة خلف من يقتدى به والتبعية خلفه وضمانه الصلاة، ح ١٢، الفقه، ج ١، ص ٣٩١ ح ١١٥٨، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢، ح ١١٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٦٥٠.

٨ يأتي في ص ١٥٢.

٩ الكافي، ج ٣، ص ٣٧٧، باب الصلاة خلف من يقتدى به والقراءة خلفه وضمانه الصلاة، ح ١٣، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢ - ٣٣، ح ١١٦، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٨ ح ١٦٥١ إِذَا كُنْتَ خَلْفَ إِمَامٍ تَأْتِمُّ بِهِ فَأَنْصِتْ وَسَمِعْ فِي نَفْسِكَ أَعْلَمَ أَنَّ مَا أُتِيَتْهُ مَطَابِقُ لَيْسَ م، ق، هـ، وكفى في السمع البتَّ الأخرى جاءت العبارة هكذا المراد بالصمتين الندب، للتعليل بالإبصار، وهو يؤيدُ بالقرن، وتقرب منه حسنة الحلبي عنه^{١٠} وحسنة زرارة عن أحمد^{١١}.

الإمام - ولا يجوز للمأموم المسافر المتابعة للحاضر، بل يسلم إذا فرغ قبل الإمام -

ج: في أخيرتي الجهرية أو أخيرتها، قال المرتضى^١ وأبو الصلاح^٢: تستحب القراءة أو التسبيح، وظاهر اختيار الشيخ استحباب القراءة، لإطلاقه قراءة الحمد فيما لا يجهر فيه^٣. ويمكن الاستناد إلى رواية أبي خديجة الآتية^٤. وصحيفة ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن كنت خلف الإمام في صلاة لا تجهر فيها بالقراءة فلا تقرأ في الأولتين، ويحزنك التسبيح في الأخيرتين»، قلت: أي شيء تقول أنت؟ قال: «قرأ فاتحة الكتاب»^٥. وهذه ظاهرها أخيرتا الإخفائية، ولكن لا فرق هنا.

د: أولتا الإخفائية، وأسقطها المرتضى^٦؛ واشيخ أطلق قراءة الحمد - كما تقدم^٧ - في الإجمالية^٨

ه: أخيرتاها، سنّها المرتضى^٩ ولشيخ على إطلاقه، لرواية ابن سنان المذكورة^{١٠}. ولرواية أبي خديجة عن الصادق عليه السلام قال: «إذا كنت في الأخيرتين فقل للذين خلفك يقرؤون فاتحة الكتاب»^{١١}

١. جمل العلم والعمل، ص ٧٦ فأمّا الأخيرتان فالأولى أن يقرأ بمأموم ويستحب فيها

٢. الكافي في الفقه، ص ١٤٤.

٣. النهاية، ص ١١٣. ويستحب أن يقرأ الحمد وحده فيما لا يجهر الإمام فيها بالقراءة، المبسوط، ج ١، ص ١٥٨. يستحب أن يقرأ الحمد فيما لا يجهر فيها بالقراءة

٤. تأني بعيد هـ.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٥، ح ١٢٤.

٦. جمل العلم والعمل، ص ٧٥.

٧. تقدم آنفاً.

٨. المبسوط، ج ١، ص ١٥٨، النهاية، ص ١١٣. اعلم أن ما أثبتناه موافق لـ «ع»؛ ويرى هاهنا في سائر النسخ اضطراباً وخلطاً في العبارة

٩. كذا في جميع النسخ، والظاهر أن ما ذكره دليل «هـ» هو حكم قسمين من الأقسام البينة؛ لآته قال أخيرتاها، أي أخيرتا الجهرية والإخفائية.

١٠. جمل العلم والعمل، ص ٧٦.

١١. ذكرت آنفاً.

١٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٥، ح ٨٠٠.

وبيّة الائتنام للمعيّن. ولو نوى كلّ منهما الإمامة صحّت صلاتهما، وتبطل لو نوى كلّ منهما أنّه مأموم أو الائتنام بغير لمعيّن. ولا يشترط نيّة الإمامة.

و: ^١ مطلق الصلاة؛ وأسقط القراءة فيها سلّار ^٢ وابن إدريس ^٣ لصحیحة زرارة ومحمّد بن مسلم. قال أبو جعفر عليه السلام: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: من قرأ خلف إمام يأتيه به فمات بعث على غير العطرة» ^٤؛ ولصحیحة سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام في القراءة في الأولى والعصر حلف الإمام. فقال: «لا ينبغي له أن يقرأ، يكله إلى الإمام» ^٥. ولقول النبي صلى الله عليه وآله: «الأئمة ضمنا» ^٦.

ثم إن سلّار نصّ على استحباب الترك وروى القول بالتحريم واستثبت البديّة ^٧ وأما ابن إدريس فعلى القراءة ^٨

والتحقيق مر حوحيّة القراءة في الجهریّة المسموعة: لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ^٩. وأقلّ مراتب الأمر الندب، ولقول النبي صلى الله عليه وآله: «إِنَّمَا

١ هكذا في جميع النسخ، وهذا ليس من الأقسام اليك المذكورة إجمالاً في صدر البحث في ص ١٤٧-١٤٨ فتأمل وانظر ذكرى الشيعة ج ٤، ص ٩ (ص ٣٩٠ الموسوعة، ج ٨) التنقيح الرائع، ج ١، ص ٢٧٢-٢٧٣؛ المهذب البارع، ج ١، ص ٤٦٥-٤٦٩، رؤوس الجواهر ج ٢، ص ٩٩١ وما بعدها.
٢. المراسم، ص ٨٧.

٣ السرائر، ج ١، ص ٢٨٤.

٤ الكافي ج ٣، ص ٣٧٧-٣٧٨، باب الصلاة حلف من يقتدى به والقراءة خلفه وحسناته الصلاة، ج ٦، ص ١٦٦.
ج ١، ص ٣٩٠، ج ١١٥٧، تهذيب الأحكام ج ٢، ص ٢٦٩، ج ١٧٧٠، وانظر معنى الحديث في مسألة القول، ج ١٥، ص ٢٦٦.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢، ج ١١١٩، الاستبصار ج ١، ص ٤٢٨، ج ١٦٥٤.

٦ الترغيب والترهيب، ج ١، ص ١٧٦-١٧٧، [باب] الترغيب في الأذان وما جاء في صلته، ج ٩، كبر العتال، ج ٧، ص ٥٩٢، ج ٢٠٤٠٧، السرائر ج ١، ص ٢٨٤.

٧ المراسم، ص ٨٧، وأما الندب فإنّ.. لا يقرأ المأموم حلف الإمام وزويّ أن ترك القراءة في صلاة الجهر حلف الإمام واجب والأئمة الأوّل.

٨ السرائر، ج ١، ص ٢٨٤، فروي أنّ لا قراءة على المأموم في جميع الركعات والصلوات... وهي أظهر الروايات والتي يقتضيها أصول المنع.

٩ الأعراف (٧): ٢٠٤.

ويجوز اقتداء المفترض بمثله وإن اختلفا - إلا مع تغير الهيئة - وبالمتنقل، والمتنقل بالمفترض، وعلو المأموم، وأن يكبر الداخل الخائف فوت الركوع ويركع ويمشي راکعاً حتى يلتحق.

جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأصوا^١

وهل ينتهي إلى التحريم؟ قال الشيخان^٢: نعم؛ لظاهر الأمر، ولما مر من صحة زرارة ومحمد بن مسلم^٣، ولرواية يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من رصيت قراءته فلا تقرأ خلفه»^٤، والنهي للتحريم، وقوى لمحقق الكراهية^٥ لما مر من صحة ابن الحجاج^٦.

أما غير المسموعة، فقال المحقق^٧ والمصنف في التذكرة^٨: القراءة أفضل، لرواية عبد الله بن المعيرة الحسنة عن فتيبة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كنت حلف من ترتضي به

١ س ابن ماجه، ج ١، ص ٢٧٦، ح ٨٤٦ - وزوي يروي قوله عليه السلام وأما ما تروى في صحيح البخاري، ج ١، ص ١٤٩، ح ١٣٧١ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٠٨، ح ٤١١، ص ٧٧، سنن النسائي، ج ٢، ص ١٠٦، ح ١٨٢٦، سنن أبي داود، ج ١، ص ١٦٤، ح ٦٠٦، سنن الدارمي، ج ١، ص ٣١٥ - ٣١٦، باب حجة صلاة رسول الله عليه السلام
٢ حكاه عنهما المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ١٢٠ حيث قال قال الشيخان لا يجوز أن يقرأ المأموم في الجهرية إذا سمع قراءة الإمام ولو همهمة ولم يله استناد إلى رواية يونس بن يعقوب، وحكاه عنهما أيضاً العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣٤١، المسألة ٦٠٢، ولم أعثر على قول المعتمد في كتبه، وأما قول الشيخ فهو في النهاية، ص ١١٣ والمبسوط، ج ١، ص ١٥٨

٣ صحيفة زرارة ومحمد بن مسلم مرث في ص ١٥٠

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٣، ح ١١١٨ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٦٥٣

٥ المعتمد، ج ٢، ص ٤٢١؛ والأولى أن يكون النهي على نكراهية الرواية عبد الرحمن بن الحجاج - والتعامل بالإنصات يؤيد بالاستحباب.

٦ مرث صحيفة ابن الحجاج في ص ١٤٨

٧ المعتمد، ج ٢، ص ٤٢١ إذا لم يسمع الجهرية ولا همهمة فالقراءة أفضل، وبه روايات منها رواية عبد الله بن المعيرة... ويدل على أن ذلك على الفصل لا على الوجوب رواية علي بن يقطين.

٨ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣٤١، المسألة ٦٠٢ ب: لو لم يسمع القراءة في الجهرية ولا همهمة فالأفضل القراءة لا واجباً؛ لقول الصادق عليه السلام «إذا كنت حلف من» ه: ومن الكظم عليه السلام في الرجل يصلي خلف من يقتدي به... وهو يدل على نفي وجوب القراءة.

والمسبوق يجعل ما يدركه أول صلاته، فإذا سلّم الإمام أتمّ.
ولو دخل الإمام وهو في نافذة قطعها، وفي الفريضة يتمها نافذة ويدخل معه.
ولو كان إمام الأصل قطع الفريضة ودخل.
ولو أدرك الإمام بعد رفعه من الركوع الأخير كبر وتابعه، فإذا سلّم الإمام
استأنف التكبير، ولو أدركه بعد رفعه من السجدة الأخيرة كبر وتابعه، فإذا سلّم
الإمام أتمّ.
ويجوز الانفراد مع نيته، والتسليم قبل الإمام.

في صلاة يجهر بها فلم تسمع قراءته فقرأ، وإن كنت تسمع الهمهمة فلا تقرأ^١. وهذه الصيغة
للجواب، لكن استفيد الدب من رواية عبيد بن يقطين في الصحيح عن أبي الحسن
الأول عليه السلام في الرجل يصلي خلف من يقدي به يجهر بالقراءة فلا يسمع القراءة، فقال:
«لا بأس إن سمعت وإن قرأ»^٢.

وفي بعض نسخ التهذيب^٣ - ونقله في المختلف^٤ - «عن الحسن بن يقطين»، وفيه
حذف رجلين؛ لأن الحسن رواه عن أخيه الحسين عن علي بن يقطين، كما هو في
الاستبصار^٥.

وأما الإخفائية فقد تقدّمت^٦.

١ الكافي، ج ٣، ص ٣٧٧، باب الصلاة خلف من يقدي به والقراءة خلفه وضمانه الصلاة، ج ٤، تهذيب الأحكام،
ج ٢، ص ٣٣، ج ١١٧، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٨، ج ١٦٥٢

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٤، ج ١٢٢، وفيه «عن الحسن بن علي بن يقطين، قال، الاستبصار،
ج ١، ص ٤٢٩، ج ١٦٥٧، وفيه «عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين عن أبيه علي بن
يقطين، قال».

٣ وأيضاً في النسخة المطبوعة من التهذيب. وسخم مخطوطة محفوظة في مكتبة مدرسة العلوي بسخوانسار،
ولكنه نكح كاتب النسخة في الحاشية على هذا الحذف

٤. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٠٤، المسألة ٢٦٠ في الصحيح عن الحسن بن علي بن يقطين، قال

٥ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٩، ج ١٦٥٧

٦ تقدّمت في ص ١٤٩ ولاحظ المعتمد، ج ٢، ص ٤٢٠ - ٤٢١.

المقصد الثالث في صلاة الخوف

وشروط صلاة ذات الرقاع كون الخصم في خلاف جهة القبلة، وأن يكون ذا قوة بخاف هجومه، وأن يكون في المسلمين كثرة تمكنهم الافتراق طائفتين تقاوم كل فرقة العدو، وعدم احتياجهم إلى زيادة على الفرقتين؛ وهي مقصورة سفيراً وحضراً، جماعة وفرداً.

ويصلي الإمام بالطائفة الأولى ركعة والثانية تحرسهم عند العدو، ثم يقوم إلى الثانية ويطول القراءة فيتم الجماعة ويحسون إلى موقف أصحابهم، وتجيء الطائفة الثانية فيكبرون للافتتاح، ثم يركع بهم ويسجد ويطيل تشهده فيتمون ويسلم بهم. وفي الثلاثية يتخير من أن يصلي بالأولى ركعة وبالثانية ركعتين، وبالعكس.

ويحب أخذ السلاح، إلا أن يمنع شيئاً من الواجبات فيحوز مع الضرورة، والنجاسة غير مانعة.

وأما شدة الخوف فإن ينتهي الحال إلى المسايعة أو المعانقة، فيصلون فرادى كيفما أمكنهم، ويستقبلون مع المكة، وإلا فبالكبيرة، وإلا سقط. ويجوز راكباً مع الضرورة، ويسجد على قريوس سرجه.

ولو عجز صلى بالتسبيح عوض كل ركعة: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر»، وهو يحزني عن جميع الأفعال والأذكار. ولو أمن في الأثناء أو خاف فيه انتقل في لحالين، ولو صلى لظن العدو فظهر الكذب أو الحائل أجزأ.

وخائف السبع والصيل يصلي صلاة الشدة. والموتحل والغريق يصليان بالإيماء مع العجز، ولا يقصران إلا في سفر أو خوف.

المقصد الرابع في صلاة السفر

يجب التقصير في الرباعية خاصة بستة شروط:

أ: المسافة، وهي ثمانية فراسخ أو أربعة لمس رجع من يومه، ولو جهل البلوغ ولا يثبت أتم.

ب: القصد إليها، فالهائم وطالب لا يقصران وإن زاد سفرهما، ويقصران في الرجوع مع البلوغ.

ج: عدم قطع السفر بنية الإقامة عشرة فما زاد في الأثناء، أو بوصوله بلدأله فيه ملك استوطنه ستة أشهر فصاعداً، فلو كان بين محرجه وموطنه أو مسانوي الإقامة فيه مسافة قصر في الطريق خاصة، وإلا أتم فيه أيضاً. ولو كانت عدة مواطن أتم فيها، واعتبرت المسافة فيما بين كل موطنين، فيقصر مع بلوغ الحد في طريقه خاصة.

د: كون السفر سائماً، فلا يترخص لعاصي • والصائد للتجارة يقصر في صلاته وصومه على رأي.

قوله: «والصائد للتجارة يقصر في صلاته وصومه على رأي».

أقول: لا شك في مانعية صيد اللهو لمطلق القصر - إلا ما ذكره الصدوق في المنع من قوله إذا كان صيده بطراً أو أشراً، عليه النعمان في الصلاة والإطار في الصوم^١ - ولا شك في موجبة الحاجة له^٢، والإطار في التجارة للعصيان^٣، وقول الباقر عليه السلام: «لا يقصر، إنما خرج في لهو»^٤، وقول الصادق عليه السلام: «إن خرج نفوته وقوت عياله فليفطر ويقصر، وإن خرج لطلب

١ المنع، ص ١٢٦.

٢ في هامش «س» «أي لمطلق القصر».

٣ في هامش «س»: «تمليل لقوله لا شك في مانعية صيد اللهو».

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٨، ح ٥٤٠: الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٦، ح ٨٤٢.

الفضول فلا، ولا كرامة»^١، وافتوى الأصحاب^٢ بالإفطار، وللآية^٣.

واختلف في تقصير الصلاة في صيد التجارة، فقال المرتضى: لا خلاف أن مسقط الصوم مقصر للصلاة^٤. وعلق الحسن^٥ وسأله^٦ تقصر على الطاعة، وأفتى المحقق^٧ والمصنف^٨ بقصر الصلاة أيضاً؛ محتجاً بقوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾^٩، وليس^{١٠} شرطاً على الجمع إجماعاً فتعبر، لبدل.

ولصحبة عبد الله عن الصادق عليه السلام في المتصيد: «إن كان يدور حوله فلا يقصر، وإن كان تجاوز الوقت فليقصر»^{١١}. وترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال دليل عموم المقال.

ولصحبة معاوية بن وهب عنه عليه السلام: «إذا قصرت أفطرت، وإذا أفطرت قصرت»^{١٢}. حكم بالاتحاد، وفي «إذا» معنى الشرط بوجه.

- ١ الكافي، ج ٣، ص ٤٢٨، باب صلاة الملاحين والمكاريين، ج ١٠، الفقيه، ج ١، ص ٤٥٢، ج ١٣١٢، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٧، ج ٥٣٨، الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٦-٢٣٧، ج ٨٤٥.
- ٢ المقنعة، ص ٢٤٩، المبسوط، ج ١، ص ١٣٦، النهاية، ص ١٢٢، التهذيب، ج ١، ص ١٠٦، الوسيلة، ص ١٠٩، السرائر، ج ١، ص ٢٢٧-٢٢٨، المعتمد، ج ٢، ص ١٤١٧، مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٢٢، المسألة ٣٨٨، نهاية الأحكام، ج ٢، ص ١١٨٢، منتهى المطلب، ج ٦، ص ٢٥١.
- ٣ البقرة (٢)، ١٨٤-١٨٥: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ... فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشُّهُرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.
- ٤ الانتصار، ص ١٦٠، المسألة ٦٠.
- ٥ حكاية عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٢١-٥٢٢، المسألة ٣٨٨.
- ٦ المراسم، ص ٧٤ إذا كان المسافر في طاعة أو مباح يكون على المسافر إحدى عشرة ركعة.
- ٧ المعتمد، ج ٢، ص ٤٧١.
- ٨ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٢٢، المسألة ٣٨٨، نهاية الأحكام، ج ٢، ص ١١٨٢، تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٣٣٥، الرقم ١١٣٥، منتهى المطلب، ج ٦، ص ٣٥١.
- ٩ النساء (٤)، ١٠١.
- ١٠ في هامش «س» «أي الخوف والسر».
- ١١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٨، ج ٥٤١، الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٦، ج ٨٤٣.
- ١٢ الفقيه، ج ١، ص ٤٢٧، ج ١٢٧١، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢-٢٢١، ج ٥٥١.

ولأنه سفر مباح الإفطار، وكل مباح يصران^١ فيه للتساهل بين قصر الصوم وإتمامها^٢؛ لأن مناط الرخصة القصد المباح للمسافة، وإلا^٣ لحرم الإفطار لقوله تعالى: «فَتَنَ شَهْدُ»^٤ لسلامته عن معارضة كون القصد مناطاً، عبثاً في الصلاة عملاً بالمقتضي.

وفي الملازمة مع ظاهر وهذا الاستدلال وما بعده في المختلف^٥ جدلي وقال علي بن بابويه^٦ والشيخان^٧ ومن تبعهما^٨ يتم الصلاة وادعى ابن إدريس عليه الإجماع^٩، وجعله في المصنوع رواية أصحابنا^{١٠}، لرواية ابن بكير في المتصيد يومين وثلاثة أيقصر الصلاة؟ قال: «لا، إلا أن يشيع الرجل أحياه في الدين، والتصيد مسير باطل لا تقصر الصلاة فيه»^{١١}، وعن عبيد بن رزيرة عن الصادق عليه السلام في الصيد: «ليس بمسير حق»^{١٢}.

١ أي الصوم والصلاة، كما في هامش «ن.س»

٢ في هامش «س» «أي الصلاة»

٣ في هامش «س» «أي لو لم يكن مناطاً لرخصة القصد المباح لزم تحريم الإفطار»

٤ البقرة (٢): ١٨٥.

٥ مختلف الشيعة ج ٢، ص ٥٢٢، المسألة ٣٨٨ ولأنه سفر مباح وكل مباح يجب فيه القصر أمم الكبرى ظاهرة؛ ولأن القول بوجوب قصر الصوم مع القول بوجوب الإتمام في الصلاة متافلاً بجمعاً. أمّا بيان عدم الاجتماع فلأن مناط الرخصة قصد المسافة مع تسريح السر؛ لأنه لو لم يكن كذلك لما جاز القصر في الصوم عملاً بالمقتضي وهو قوله تعالى «من شهد منكم الشهر فليصمه» السالم عن معارضة كون القصر المخصوص من مناطاً، وإذا كان القصد المخصوص من مناطاً وجب تأثيره في صورة الرأع عملاً بالمقتضي

٦ حكاية عنه الفاضل الآبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٢٢٦، والعلامة في محافل الشيعة ج ٢، ص ٥٢١، المسألة ٣٨٨

٧ التلخيص، ص ٢٤٩، النهاية، ص ١٢٢

٨ منهم ابن البراج في المهدب، ج ١، ص ١٦١، ومن حصة كما حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٢١، المسألة ٣٨٨ وجاء في الوسيلة، ص ١٠٩: «أو بالتجارة ويلزمه التقصير في الصلاة دون الصوم، والظاهر أنه من عطلة المسعة، والصواب التقصير في الصوم دون الصلاة»

٩ السرائر، ج ١، ص ٣٢٧

١٠ المصنوع، ج ١، ص ١٣٦ روى أصحابنا أنه يتم الصلاة ويقطع الصوم

١١ الكافي، ج ٣، ص ٤٢٧، باب صلاة الملاحين وسكارين و ١٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٧، ج ٥٣٦ الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٥، ح ٨٤٠

١٢ الكافي، ج ٣، ص ٤٢٨، باب صلاة الملاحين وسكارين و ٨ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٧، ج ٥٣٧ الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٦، ح ٨٤١

هـ: عدم زيادة السفر على الحضر، كالمكاري والملاح وطالب القطر والنسب والأسواق والبريد، والضابط أن لا يقيم في بلدة عشرة • فإن أقام أحدهم عشرة قصر، وإلا أتم ليلاً ونهاراً على رأي.

ولقول الصادق عليه السلام: «إن خرج لقوته وقوت عياله فليطهر ويقصر، وإن خرج لطلب الفضول، فلا، ولا كرامة»^١.

جعل الفصول مقابل القوت، فيشمل السجادة بالتواطؤ أو بالاشتراك فيحمل على المعنيين.

وأجاب المصنف في المختلف:

عن الحديثين بصنف السند، فإن ابن بكير فطحي^٢. وفي طريقه علي بن أسباط وهو فطحي أيضاً^٣، مع إمكان إرادة الله وقريته «مسير باطل» وليست التجارة مسيراً باطلاً وإلا لما أطر والفصول عرفاً إلى الله أقرب للصنع من الإططار والتعليل به، وإلا لحرم الإططار وهم يبيحونه^٤.

قوله عليه السلام: «فإن أقام أحدهم عشرة قصر، وإلا أتم ليلاً ونهاراً على رأي». أقول: أي وإن لم يقم عشرة أتم، وهو شامل لمن أقام خمسة فصاعداً أو ما دونها. ولا إشكال عند الأكثر في الثاني، وأما الأول فالإتصاف باختبار ابن إدريس^٥ والمسحوق^٦؛ لأن

١. تقدّم تخريج الحديث في ص ١٥٤-١٥٥، الهامش ١.

٢. فهرست كتب الشيعة وأصولهم، ص ٣٠٤، الرقم ٤٦٤ عبد الله بن بكير، فطحي المذهب، إلا أنه ثقة.

٣. رجال المجاشي، ص ٢٥٢، الرقم ٦٦٣.

٤. مختلف الشيعة، ص ١٦١-١٦٢ والحوادث عن الأول أنه ضعيف السند، فإن ابن بكير فطحي المذهب وإن كان ثقة، وفي طريقه علي بن أسباط وهو فطحي أيضاً، وسهل بن زياد وهو ضعيف، سلّمات تكن لم لا يجوز أن يكون المراد بذلك صيد اللهو والبطر ولهذا قال عليه السلام: «هذه تصيّد مسير باطل» وإذا كان كذلك لم يجز له القصر في الصلاة ولا الصوم، وليس المراد بذلك الصيد لتجارة، لأنه ليس مسيراً باطلاً وإلا لما وجب التقصر في الصوم. وعن الثاني، بصنف السند، فإن في طريقه ابن بكير وأحمد بن فضال وفيهما قول، وبما تقدّم. وعن الثالث: أنه مرسل، وبما تقدّم.

٥. السرائر، ج ١، ص ٢٤١.

٦. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٢٤.

و: خفاء الجدار والأذان، فلا يترخص قبل ذلك، وهو نهاية التقصير.
 ومنتظر الرفقة يقصر مع الحفاء والحزم أو بلوغ المسافة، وإلا أتم.
 ولو نوى المقصر الإقامة في بلد عشرة أيام أتم، وإن تردد قصر إلى ثلاثين
 يوماً ثم يتم ولو صلاة واحدة، ولو نوى الإقامة ثم بدله قصر، ما لم يكن قد صلى
 ولو واحدة على التمام.
 ولو خرج إلى الخفاء وصلى تقصيراً ثم رجع عن السفر لم يعد.
 ومع الشرائط يجب القصر، إلا في حرم الله وحرم رسوله ﷺ ومسجد الكوفة
 والحائر؛ فإن الإتمام أفضل.

ما دون العشرة لم يخرج عن اسم المسافر، فلا يخرج عن كثرة السفر، فيبقى على التمام.
 وقال الشيخ في النهاية^١ والمبسوط^٢ وأتباعهم^٣: يقصر صلاة النهار ويتم الليل
 والصوم، لروايه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال: «المكاري إن لم يستقر في
 منزله إلا خمسة أيام أو أقل، يقصر في سفره بالنهار وأتم بالليل، وعليه صوم
 شهر رمضان»^٤.

والجواب الحديث متروك الظاهر لتخصمه ما دون الخمسة، وحمله في المختلف على
 سقوط نافلة النهار^٥، وفيه بُعد ويلوح من كلام المعبر متابعة الشيخ^٦.

١ النهاية، ص ١٢٢-١٢٣.

٢ المبسوط، ج ١، ص ١٤١.

٣ منهم القاضي في المذهب ج ١، ص ١٠٦ وابن حمر في الوسيلة، ص ١٠٨ وابن سديد في الجامع للشرائع، ص ٩١.

٤ الفقيه، ج ١، ص ٤٣٩، ج ١٢٧٩: تهذيب الأحكام ج ٣، ص ٢١٦، ح ٥٣١ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٤، ح ٨٣٦.

٥ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٣٢، المسألة ٢٩١ والجواب يحمل على تقصير النافلة بمعنى أنه تسقط عنه توافل النهار.

٦ المعبر، ج ٢، ص ٤٧٣: ولاحظ إيضاح الفوائد ج ١، ص ١٦٤.

ولو أتم المقصر عالماً أعاد مطلقاً، وناسياً يعيد في الوقت خاصة، وجاهلاً لا يعيد مطلقاً.

ولو سافر بعد الوقت قبل أن يصلي أتم، وكذا لو حضر في الوقت، وكذا القضاء. ولو نوى في غير بلده إقامة عشرة أتم، فلو خرج إلى أقل عازماً للعود والإقامة لم يقصر.

ويستحب أن يقول عقيب كل صلاة ثلاثين مرة: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر».



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

كتاب الزكاة

النظر الأول في زكاة المال

النظر الثاني في زكاة الفطرة

النظر الثالث في الخمس



كتاب الزكاة

والنظر في أمور ثلاثة

[النظر] الأول في زكاة المال

وفيه مقاصد:

[المقصد] الأول في شرائط الوجوب ووقته

إنما تجب على البالغ العاقل الحر، المالك للخصائص المتمكن من التصرف.

كتاب الزكاة

الزكاة لغة: مصدر ركا يزكو، أي طهر ونسا^١. ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾^٢. أي أنقى. وقوله: ﴿أَقْتَلْتُ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾^٣، أي بريئة طاهرة لم تجن ما يوجب قتلها. وقوله: ﴿غُلْنَا زَكِيًّا﴾^٤، أي طاهرًا. وقوله تعالى: ﴿مَا زَكَّيْنَا مِنْكُمْ أَحَدًا﴾^٥، أي ما طهر.

١ لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٥٨: وفي النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٣٠٧، «زكاة»: قد تكرر في الحديث ذكر الزكاة والتركبة. وأصل الزكاة في اللغة الطهارة والتناء والبركة والمدح، وكل ذلك قد استعمل في القرآن والحديث، ووزنها فعلة كالصدقة، فلما تحركت الهمزة انتصح ما قبلها انقلبَتْ ألفاً، وهي من الأسماء المشتركة بين المخرج والفعل، فطلق على المعنى، وهي الطائفة من المال المركبة بها، وعلى المعنى، وهو التركبة.

٢ البقرة (٢): ٢٣٢

٣ الكهف (١٨): ٧٤

٤ مريم (١٩): ١٩

٥ التور (٢٤): ٢١

وتفأل الزكاة على العمل الصالح، وقد قيل^١ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالْزَكَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾^٢، وكذا في قوله تعالى: ﴿خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةٌ وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾^٣، وفي قوله تعالى: ﴿وَخَتَانَا مِّنْ لَّدُنَّا وَزَكَاةٌ﴾^٤.

وشرعاً، قال في المعتر^٥ - واختاره المصنّف في التذكرة^٦ - اسم لحق في المال يعتبر في وجوبه النصاب وينتقص في عكسه بالمعدوبة، وفي طرده بالحمس في نحو الكنز والعوص.

ويمكن الجواب بأنّ المعروف الواجبة، ونصاب هو المهود، ولا ينتقص في عكسه بركاة الفطرة؛ لأنّ النصاب فيها معتبر: إمّا قوت السنة أو نصاب الزكاة^٧.

وقال في المنتهى^٨ هي حقّ ثبت في المال بشرائط يأتي ذكرها^٩ واحتترز فيه عن المأخذين^٩، وبشكل بعدم وصوحه.

وقيل، هي صدقة راجعة مقدّره بأصل الشرع ابتداء^{١٠}، وكانت صدقه لقوله تعالى:

١ في مجمع البيان ج ٦، ص ٤٨٧، ذيل الآية ٨١ من الكهف (١٨) الزكاة الصلاح، والركن الصالح، وفي ص ٥٠٦، ذيل الآية ١٣ من مريم (١٩) دوزك، أي وعلاً صالحاً راكمها، عن قتادة والصحاح وابن خريزج، وفي التنوير، ج ٧، ص ١٢٥، ذيل الآية ٣١ من مريم (١٩)، وقيل في معنى الزكاة هاهنا قولان أحدهما ركاة المال، والثاني التطهير من الذنوب.

٢ مريم (١٩) ٣١

٣ كهف (١٨) ٨١.

٤ مريم (١٩) ١٣.

٥ المعتر، ج ٢، ص ٤٨٥.

٦ تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٧.

٧ قال الشهيد الثاني في مسالك الأنهار، ج ١، ص ٣٩ - مشيراً إلى هذا الجواب - وفي الجواب تكلف ظاهر، والأولى في تعريفها أنّها صدقة مقدّرة بأصل الشرع ابتداء.

٨، انتهى المطلب، ج ٨، ص ٩.

٩ يعني الإرادي الواردي على تعريف المعتر والتذكرة عكساً وطريقاً.

١٠، القائل هو صحر المحققين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١٦٦.

«إِنَّمَا الصَّدَقَتُ»^١، «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ»^٢ وبها يخرج الخمس. والراجحة تشمل الواجبة والمندوبة. والمقدرة يخرج بها برّ الإخوان ونحوه. وبالأصالة يخرج المندور وشبهه. بالابتداء يخرج الكفارة.

ويشكل بأن الصدقة تنفي عن الراجحة، وقد تخرج الكفارة بالصدقة. ثم من الصدقات المندوبة ما هو مقدّر كالصدقة بكرة وقبضة وصاع وبعضه وتمر وشقّها^٣ كما هو موجود في رواية محمد بن عمر بن يزيد عن الرضا عليه السلام في الصبي. «فليتصدق بيده بالكسرة والقبضة»^٤، وعن أبي حميلة عن أبي عبد الله عليه السلام قال، قال رسول الله ﷺ: «تصدقوا ولو بصاع من تمر أو بعضه، ولو بقبضة أو بعضها، ولو بتمر ولو بشق تمر»^٥، وعن أبي عبد الله عليه السلام: «أكثر ما يعطى السائل أربعة دنانير»^٦.

فالأولى أن يقال هي صدقة متعلقة بنصاب بالأصالة فبالأول يخرج الخمس والكفارة إن لم نستأصاف صدقة، وتدخل المأينة والبديهة والثاني يخرج المندور والتطوعات المطلقة. وبالأخير يخرج ما إذا نذر أن يخرج من نصاب شيئاً^٧ وسُميت زكاة لارتداد الثواب بها والمال، وعطّر المال من حقّ آدميين، ومخرجها^٨ من

١ التوبة (٩) ٦٠

٢ التوبة (٩) ١٢

٣ قال في مسالك الأفهام، ج ١، ص ٣٩ - بعد هذا التعريف - ولا يرد أن في المندوبة ما هو مقدّر وليس بركاة كالصدقة بكسرة وقبضة وصاع وتمر. لأن المقصود من ذلك ليس هو التقدير، بل الإشارة إلى أن الله تعالى يقبل القليل والكثير، ويؤيده اختلاف التقدير.

٤ الكافي، ج ٤، ص ٤، باب فصل الصدقة ج ١٠، في الصحيح، ج ٢، ص ٨٠٦، «كسر» الكسرة: القطعة من الشيء المكسور، والجمع كسرة، مثل قطعة وقطع.

٥ الكافي، ج ٤، ص ٤، باب فصل الصدقة، ج ١١

٦ الكافي، ج ٤، ص ١٤، باب الصدقة على من لا تعرفه، ج ٢، الفقه، ج ٢، ص ٦٨، ج ١٧٤٥، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠٧، ج ٢٠٧

٧ عطّف على المال يعني سُميت زكاة لردّ عطّير المال. وتطهر مخرجها أي - مؤدّي الزكاة - من الإثم، في ميسر السرخسي، ج ٢، ص ١٤٩: وإنا سألنا الواجب زكاة لأنها تطهر صاحبها عن الآثام وهي ميسر المحتاج، ج ١، ص ٣٦٨: سُميت بذلك لأنها تطهر مخرجها من الإثم

● فلا زكاة على الطفل، ولا على المجنون مطلقاً على رأي، ويستحب لمن أتجر في مالهما بولاية لهما إخراجها، ولو أتجر لنفسه وكان ولياً مليئاً كان الربح له والزكاة المستحبة عليه، ولو فقد أحدهما كان صامناً والربح لهما ولا زكاة.

الإثم. روى السكوني عن الصادق عليه السلام قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إِنَّ الصَّدَقَةَ تَزِيدُ الْمَالَ كَثْرَةً»^١. وعن أبي عبد الله عليه السلام: «إِنَّ الصَّدَقَةَ تَقْضِي الدِّينَ وَتُخَلِّفُ بِالرَّكْعَةِ»^٢. وقال ابن عرفة^٣:

لأن مؤديها يتزكى إلى الله، أي يتقرب إليه بمصالح العمل. ومن قوله تعالى: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا»^٤ أي قربه إلى الله تعالى بعمل صالح. وقوله تعالى: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى»^٥ أي فاز بالتقاء الدائم من تكثر^٦ بتقوى الله^٧.

ووجوبها من ضرورات الدين؛ لشهادة كتاب^٨ والسنة المتواترة^٩ والإجماع^{١٠}. به. قوله عليه السلام: «فلا زكاة على الطفل، ولا على المجنون مطلقاً على رأي». أقول: الإطلاقي لنفي الزكاة عن مطلق مالهما كالعلة والماشية وغيرهما. وهو اختيار

١ الكافي، ج ٤، ص ٩، باب في أن الصدقة تزيد في المال، ج ٢.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٩، باب في أن الصدقة تزيد في المال، ج ١.

٣ هو أبو عبدالله إبراهيم بن محمد بن عرفة (٢٤٤ - ٣٢٣)، ذكره الزركلي في الأعلام، ج ١، ص ٦١ فقال سمي له ابن النديم ويقوت عدة كتب، منها كتاب التاريخ، ورسب القرآن، وكتاب الوزراء، وأمثال القرآن، ولا أعلم عن أحدهما خبراً وذكره الأزهري في تهذيب النعم، ج ١، ص ٢٨ فقال أبو عبدالله إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنقطويه، وقد شاعده فأنقذه حافظاً للآيات ومعاني الشعر ومقاييس النحو، ومقدماً في صاعته.

٤ الشمس (٩١) ٩.

٥ الأعلى (٨٧) ١٤.

٦ في المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٧٧٧، «كثر»: تكثر بشيء غيره، تخافه به - ومن الشيء أكثر منه.

٧ راجع الكشف، ج ٤، ص ٧٤٠، ذيل الآية ١٤ من الأعلى (٨٧): (تَزَكَّى)... تَكْتَرُ من التقوى.

٨ في آيات كثيرة منها البقرة (٢) ٤٣، ٨٣، ١١٠.

٩ انظر الكافي، ج ٣، ص ٤٩٦ - ٥٠٦، باب فرض الزكاة وما يجب في المال من الحقوق، وباب مع الزكاة؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٢ - ١٣، باب علة وجوب الزكاة، باب ما جاء في مانع الزكاة.

١٠ المعبر، ج ٢، ص ٤٨٥: وجوبها معلوم بالكتاب والسنة والإجماع؛ تدكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٧؛ وأجمع المسلمون كافة على وجوبها في جميع الأعصار؛ بهية الأحكام، ج ٢، ص ٢٩٧.

وتستحب في غلات الطفل ومواشيه.

ابن أبي عقيل^١ والمرتضى^٢ وسلار^٣ وابن إدريس^٤ والمحقق نجم الدين^٥ وظاهر كلام ابن الجنيّد^٦ لقوله^٧: «رفع القلم عن ثلاثة»^٨، ولأنّ الأمر شرطه التكليف، ولأنّها عبادة تقتقر إلى النية المتعذّرة منهما.

ولصحيحة يونس بن يعقوب أنّه أرسل إلى أبي عبد الله^٩ يسأله عن مال إخوته الصغار، فقال: «إذا وجبت عليهم الصلاة وجبت الزكاة»^{١٠} والمفرد المحلّي بلام الجسمة للعموم، والعامة كالخاص على الجزئيات، فهو في قوة تعليق كلّ فرد على وقت وجوب الصلاة.

وعن محدّد بن القاسم بن الفصيل عن أبي الحسن^{١١}، قال: كتبت إليه: الوصي يزكي زكاة الفطرة عن اليتامى إذا كان لهم مال؟ فكتب: «لا زكاة على يتيم»^{١٢}. والنكرة في سياق النفي تعمّ، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

١. حكاة عنه ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٤٢٩، والمحقق في المختار، ج ٢، ص ٤٨٨، والفاضل الآبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٢٢٢، والعلامة في منتهى التعليل، ج ٨، ص ٢٢.

٢. بحث العلم والعمل، ص ١٢٣.

٣. المراسم، ص ١٢٨.

٤. السرائر، ج ١، ص ٤٢٩، ٤٤١.

٥. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٢٨؛ ونظر المختار، ج ٢، ص ٤٨٧-٤٨٨.

٦. حكاة عنه ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٤٣٠، والمحقق في المختار، ج ٢، ص ٤٨٨ - حيث قال: وظاهر كلام ابن الجنيّد - والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٦، المسألة ١.

٧. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٥٨-٦٥٩، ج ٢، ص ٤١، ٤٢، سنن النسائي، ج ٦، ص ١٥٦، ج ٢، ص ٢٤٢٩، سنن الدارمي، ج ٢، ص ١٧١، باب رفع القلم عن ثلاثة، وللمريد راجع موسوعة أطراف الحديث السيوي الشريفة، ج ٥، ص ١٤٥-١٤٦، وفي الاتصال، ج ١، ص ١٠٥-١٠٦، ج ٢، ص ٢٨١، عن أمير المؤمنين^{١٣}: «ساقلم رُفِعَ عن ثلاثة: من الصبيّ حتّى يخلط، ومن المجنون حتّى يحق، ومن النائم حتّى يستيقظ».

٨. الكافي، ج ٣، ص ٥٤١، باب زكاة مال اليتيم، ج ٧، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٧، ج ٦٦، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩، ج ٨٤.

٩. الكافي، ج ٣، ص ٥٤١، باب زكاة مال اليتيم، ج ٨، التهذيب، ج ٢، ص ١٧٧، ج ١٢٠، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣٠، ج ٧٤.

ولا زكاة على المملوك، ولا المكاتب المشروط، والذي لم يؤدّ، ولو تحرّر من المطلق شيء وجبت الزكاة في نصيبه إن بلغ نصاباً.

ولرواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «ليس في مال اليتيم زكاة، وليس على جميع غلاته من نخل أو ررع أو غلة زكاة»^١. وقُلْ أحواله في الوجوب. وروى البزنطي عن أبي بصير، عن الباقر عليه السلام قال: «ليس على مال اليتيم زكاة»^٢. وهو شامل للمصامت وغيره.

وقال الشيخان^٣ ومن تبعهما^٤. تجب في غلاتهما ومواشيهما. ولم يذكر ابن حمزة^٥ المجنون - والمراد بانطقل المفصل لا الحمل - لعموم «فيما سقت السماء العشر»^٦، ونحوه، ولصحيحة زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر والصادق عليه السلام قالوا: «ليس في مال اليتيم العين شيء». فأما الغلات فعليها الصدقة واجبة^٧ ويمكن حملها على شدة الاستحباب جمعاً. وهو حمل المصنّف في المنتهى^٨.

ثم لم يذكرها على المواشي دليلاً، ويمكن الفرق بكثرة نماء العلة.

١ الكافي، ج ٢، ص ٥٤١، باب زكاة مال اليتيم، ح ٤ مع اختلاف تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٩ - ٣٠، ح ٧٢ الاستبصار، ج ٢، ص ٣١، ح ٩١

٢ المعتمد، ج ٢، ص ١٤٨٨ وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٨٥ الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة، ح ٦

٣ المقنعة، ص ٢٢٨ المبسوط، ج ١، ص ١٩٠، ٢٣٤، النهاية ص ١٧٤ - ١٧٥.

٤ كإبن البراج في المذهب، ج ١، ص ١٦٨، وأبي الصلاح في الكافي في الفقه، ص ١٦٥، ١٦٦ وابن رهبة في غنية النروع، ج ١، ص ١١٨ - ١١٩

٥ الوسيلة، ص ١٢١.

٦ الكافي، ج ٢، ص ٥١٢ - ٥١٤، باب أقل ما يجب فيه الزكاة من العتق، ح ١ - ٣، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢ - ١٧، ح ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٤٠، ٤٢، لاستبصار، ج ٢، ص ١٤ - ١٧، ح ٤٠، ٤٥، ٤٧

٧ الكافي، ج ٣، ص ٥٤١، باب زكاة مال اليتيم ح ٥. وفيه «ليس على مال اليتيم في الدين والمال المصامت شيء»... تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٩، ح ٧٢، الاستبصار، ج ٢، ص ١٠، ح ٩٠ قال في التواقي المجلد ١٠، ج ٦، ص ١٢٥، دليل الحديث ٥/٩٢٨٥ بيان في التهذيب «في العين» بدل «في الدين». ونصّه الأصوب. وأريد بها ما يقابل الغلات.

٨ منتهى المطلب، ج ٨، ص ٢٠ المراد به الوجوب، هنا شدة الاستحباب، جمعاً بين الأدلة

ولا بدّ من تماميّة الملك، فلا يجري الموهوب في الحول إلّا بعد القبض، ولا الموصى به إلّا بعد القبول وبعد الوفاة، والغنيمة بعد القسمة، والقرض حين القبض، وذو الخيار حين البيع.

ولا زكاة في المغصوب، والغائب عن المالك ووكيله، والوقف، والضالّ، والمفقود - فإن عاد بعد سنين تستحبّ زكاة سنة - ولا الدين حتّى يقبضه وإن كان تأخير من جهة مالكة.

والقرض إن تركه المقرض بحاله حولاً فله زكاة عليه، وإلّا سقطت. وشرط الضمان الإسلام، وإمكان الأداء، فلو تلفت بعد الوجوب وإمكان الأداء ضمن المسلم لا الكافر، ولو تلفت قبل الإمكان فلا ضمان، ولو تلف البعض سقط من الواجب بالنسبة.

ولا يجمع بين ملكي شخصين امتزجا، ولا يفرق بين ملكي شخص واحد وإن تباعدا.

والدين لا يمنع الزكاة، ولا الشركة مع بلوغ النصيب نصيباً. ووقت الوجوب في الغلات بدو صلاحها، وفي غيرها إذا أهل الثاني عشر من حصولها في يده، ولا يجوز التأخير مع المكنة - فإن أخر معها ضمن - ولا التقديم، فإن دفع مثلها قرضاً احتسبه من الزكاة عند الحلول مع بقاء الشرائط في المال والقبض، ولو كان المدفوع تمام النصاب سقطت، ويجوز أخذها وإعطاء غيره.

قال في المعتمد:

لو سلّمنا وجوب الزكاة في مال الطفل للرؤية^١ لم يوجبها في مال المجنون. فإن جمع يعدم العقل فهو عديم لا يصلح لتعطيل، مع إمكان الفرق بأنّ للطفل غاية تكليف معقّنة بخلاف المجنون، فلم لا يجوز استناد الحكم إلى الفارق؟^٢

١. يعني صحیحۃ زراۃ ومعتد بن مسلم عن الباقر علیہ السلام المتقدمة أعلاه.

٢. المعتمد، ج ٢، ص ٤٨٨ - ٤٨٩.

وللفقير حينئذ دفع عوضها مع بقائها، ولو استغنى بعين المدفوع جاز الاحتساب، ولو استغنى بغيره لم يحز.

المقصد الثاني فيما تجب فيه

وهي تسعة لا غير: الإبل والبقر والغنم والذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والزبيب.
فها هنا مطالب:

[المطلب الأول: تجب الزكاة في الأنعام بشروط أربعة:

[الأول] الحول وهو أحد عشر شهراً كاملة، فلو اختل أحد الشروط في أثنائه سقطت، وكذا لو عاوصها بجنسها أو بغيره وإن كان فراراً. ولو ارتدت عن فطرة استأنف ورثته الحول، ولا ينقطع لو كان عن غيرها.

الثاني السوم طول الحول، فلو عتلفت أو علفها مالكة في أثنائه وإن قل استأنف الحول عند استشفاف السوم، وكذا لو منعها الثلج أو غيره، ولا اعتبار باللحظة عادة. ولا تعد السحال إلا بعد استغنائها بالرعي، ولها حول بانفرادها.

الثالث أن لا تكون عوامل، فإنه لا زكاة في العوامل السائمة.

الرابع: النصاب، وهو:

في الإبل اثنا عشر: خمس وفيه شاة، ثم عشر وفيه شاتان، ثم خمس عشرة وفيه ثلاث، ثم عشرون وفيه أربع، ثم خمس وعشرون وفيه خمس، ثم ست وعشرون وفيه بنت محاض، ثم ست وثلاثون وفيه بنت لبون، ثم ست وأربعون وفيه حقة، ثم إحدى وستون وفيه جدعة، ثم ست وسبعون وفيه بنتا لبون، ثم إحدى وتسعون وفيه حقتان، ثم مائة وإحدى وعشرون ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون، وهكذا الزئد دائماً.

وفي البقر نصابان: ثلاثون وفيه تبيع أو تبعة، ثم أربعون وفيه مسنة، وهكذا دائماً.

وفي الغنم خمسة: أربعون وفيه شاة، ثم مائة وإحدى وعشرون وفيه شاتان، ثم مائتان وواحدة ففيه ثلاث شياه، • ثم ثلاثمائة وواحدة ففيه أربع على رأي، ثم أربعمائة ففي كل مائة شاة، وهكذا دائماً.

وما بين النصابين لا زكاة فيه، ويسمى في الإبل شتقاً، وفي البقر وقصاً، وفي الغنم عفواً.

قوله •: «ثم ثلاثمائة وواحدة ففيه أربع على رأي».

أقول: هذا قول الشيخ^١ وابن الجند^٢ والقاسمي^٣ والنفقي^٤ وأبي عبد الله الصهرشتي^٥، للاحتياط، ولحسنه زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير وبريد والفصول عس أبي جعفر وأبي عبد الله^٦ قالوا: «ثم ليس فيها شيء أكثر من ذلك حتى تبلغ ثلاثمائة، فإذا زادت واحدة ففيها أربع شياه^٧ حتى تبلغ أربعمائة، فإن بلغت أربعمائة كان على كل مائة شاة، وسقط الأمر الأول^٨».

١. المبسوط، ج ١، ص ١٩٩؛ النهاية، ص ١٨١؛ الخلاف، ج ٢، ص ٢١-٢٢، المسألة ١٧.

٢. حكاة عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٥٣، المسألة ١٢٠؛ وغير الدين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١٧٧.

٣. المذهب، ج ١، ص ١٦٤.

٤. الكافي في الفقه، ص ١٦٧.

٥. في فهرست منتخب الدين، ص ٨٥-٨٦؛ الشيخ الثقة أبو الحسن سليمان بن الحسن بن سليمان الصهرشتي، فقيه وجه دين، قرأ على شيخنا الموفق أبي جعفر الطوسي وجلس في مجلس درس سيدي المرتضى علم الهدى^٦، وله تصانيف؛ منها كتاب النعمس، كتاب التبيين، كتاب النواير، كتاب المتعة، وردت ترجمته أيضاً في معالم العلماء، ص ٥٦؛ والناس، ص ٨٨، ١٥٨-١٥٩. وقد ينسب إليه كتاب إصباح الشيعة، والحق أنها تأليف قطب الدين الكندري لأدلة ليس هنا محل ذكرها.

٦. في المعجم الوسيط، ج ١، ص ٥٠١؛ الشاة الواحدة من الضأ والقطاة والبقر والنعام وحشر الوحش (يقال للذكر والأنتى). الجمع شاة وشياه.

٧. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٤-٥٣٥، باب صدقة العجم، ح ١١، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٥، ح ١٥٨؛ الاستبصار،

ج ٢، ص ٢٢-٢٣، ح ٦١.

خاتمة: بنت المخاض والتبعية والبيعة ما دخلت في الثانية. وبنت اللبن

وقال ابن بابويه^١ والحسن^٢ والجمع^٣ والمرتضى^٤ والمفيد^٥ وسلار^٦ وابن إدريس^٧ والمصنف في المنتهى^٨ والنهاية^٩ فيها ثلاث: لصحيحة محمد بن قيس عن الصادق عليه السلام قال: «إذا رادت انعم عن المائتين ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة، فإذا كثرت الغنم ففي كل مائة شاة»^{١٠}. والكثرة هنا تصدق بواحدة ولأنه لولاه لتأخر البيان. ولأن الزائد سؤال مال، وهو مفقود بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾^{١١} وللأصل

وأجيب^{١٢} بأن محمد بن قيس مقول بالاشتراك على جماعة أحدهم ضعيف^{١٣}، ولو كان

١ المقنع، ص ١٦٠: الفقيه، ج ٢، ص ٢٧. ديل الحديث ١٦٠٩، وحكاة عن أبي بابويه الفاضل الآبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٢٤٠. وصغر الدين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١٧٨.
٢ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٥٣. المسألة ٢٠.
٣ هو أبو الفاضل الحمصي صاحب العاشر ونقدت ترجمته في ص ١٠٥. الهامش ٢.
٤ حمل العلم والممل ص ١٢٦. وحكاة عنه الشيخ في الخلاف ج ٢، ص ٢١. المسألة ١٧.
٥ النعمان ص ٢٣٨. وسب إلى المعبد هنا القول من إدريس في السرائر، ج ١ ص ١٤٣٦. والمحقق في المصير، ج ٢، ص ٥٠٣. والفاضل الآبي في كشف الرموز ج ١، ص ٢٤٠. والعلامة في منتهى المطلب، ج ٨، ص ١١٤٢. تذكره المعاهد، ج ٥، ص ٨٢. المسألة ٢٥٢. فماتت في مختلف الشيعة ج ٣، ص ٥٣. المسألة ٢٠ إلى المعبد من القول الأول سهو من قلعه الشريف. ومن هنا وقع بعضهم في الاشتباه كابن هب في المذهب البدر، ج ١، ص ٥٠٩.
٦ المراسم، ص ١٢٩، ١٣٦.

٧ السرائر، ج ١، ص ٤٣٦، ٤٥١.

٨ منتهى المطلب، ج ٨، ص ١٤٢.

٩ ذهب في نهاية الأحكام ج ١، ص ٣٢٨ إلى المرب الأول، حيث قال الرابع ثلاثمائة وواحدة، وفيها أربع شياه على الأقوى. والظاهر أن الشهيد اعتمد على ما سبه فخر الدين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١٧٨ إلى نهاية الأحكام، حيث قال هذا هو قول السيد. وابن إدريس وإمام المجتهدين والذي في النهاية والمنتهى، وهذا سهو من قلعه. وانظر مفتاح الكرامة، ج ١١، ص ٢١٥-٢١٦.

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٥. الاستبصار، ج ٢، ص ٢٣، ج ٦٢، ولا حظ إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١٧٧-١٧٨.

١١ محمد بن بابويه (٤٧) ٣٦.

١٢ أجيب ببعض هذه الأجوبة في كشف الرموز، ج ١، ص ٢٤. ومختلف الشيعة، ج ٣، ص ٥٤. المسألة ٢٠.

١٣ انظر رجال النعاشي، ص ٣٢٣، ديل الرقم ١٨٨٠ معهم رجال الحديث، ج ١٧، ص ١٦٨-١٧٦، وراجع مفتاح الكرامة، ج ١١، ص ٢١٩-٢٢٠.

والمسئلة ما دخلت في الثالثة. والعقّة ما دخلت في الرابعة، والجذعة في

هو القوي لم يعارض رواية المخبتين النجباء الأمانة بنصر الصادق عليه السلام، رواه الكشي^١. ومع التبرّل يحمل على أربعمئة - لعدم احصار الكثرة - توفيقاً، وتأخّر البيان محذور عن وقت الحاجة لا عن وقت الخطاب، فلم قلتم: أنّه وقت لحاجه؟

وأما الآية فحالية عن الدلالة على المطلوب لسمع أنّ ذلك القدر ما لهم، بل هو مال الله تعالى. سلّمنا لكنّه نفي سؤال جميع المال عملاً بسط الجمع المضاعف، ولا يلزم منه نفي سؤال البعض. وقال الشيخ في التبيان وثقة الإسلام في مجمع البيان بعد حكاية هذين الوجهين: وقيل. لا يسألكم الرسول على أداء الرسالة أموالكم أن تدفعوها إليه^٢. وابن إدريس كثيراً ما يستدلّ بهذه الآية^٣. والأصل يخالف الدليل.

ثمّ اعلم أنّ المحقق نجم الدين أورد سؤالاً هاهنا، وأجاب عنه في كتابه^٤ إجمالاً وفي درسه تفصيلاً، وتقريره:

إذا كان على القولين يجب في أربعمئة أربع، فأَيُّ فائدة للحلاف؟ أو نقول إذا كان يجب في ثلاثمئة وواحدة ما يجب في أربعمئة، فأَيُّ فائدة في الزائد؟ وجوابه. الفائدة تظهر في الوجوب وفي الضمان^٥ أما الأول، فلأنّه على الأول^٦ إذا بلغت أربعمئة ففي كلّ مائة شاء، ولو كان دور ذلك ولو واحدة كان محلّ الأربع ثلاثمئة

١ اختيار معرفة الرجال، ص ١٧٠، ح ٢٨٦، ترجمة أبي بصير، لث بن البحري المرادي، ولاحظ كشف الرموز، ج ١، ص ٢٣٩ - ٢٤٠

٢ مجمع البيان، ج ٩، ص ١٠٨، ويل الآية ٣٦ من محمّد عليه السلام (٤٧)، أما الشيخ فقال في التبيين، ج ٩، ص ٣٠٩، ديل هذه الآية ولا يسألكم أموالكم أن تدفعوها إليه، وقيل لا يسألكم أموالكم كلّها وإنّ أوجب عليكم الزكاة في بعض أموالكم. وقيل المعنى لا يسألكم أموالكم من أمواله، لأنّه تعالى مالكمها والشيعيّ بها.

٣ انظر السرائر، ج ١، ص ٤٣٦، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢.

٤ شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٣٦

٥ قال المحقق الكركي في جامع المقاصد، ج ٣، ص ١٦ - ديل قول العلامة وتظهر الفائدة في الوجوب والضمان - أي فائدة الرائد على الثلاثمئة وواحدة على هذا القول، وعلى مائتين وواحدة على القول الآخر. لا فائدة القولين، كما توهمه بعضهم، لأنّ الوجوب والضمان ليس فائدة الحلاف، بل فائدة الخلاف التفاوت في القرينة.

٦ يصي على قول ابني الجعيد والشيخ ومن تبعه

الخامسة. والشاة المأخوذة أقلها الجذع من الصان والثني من المعز.

وواحدة، والرائد عفو، فالأربع واجبة على التقديرين وإن اختلف محلها، وعلى الثاني^١ لا تجب الأربع إلا على التقدير الأول^٢ دون الثاني^٣.
وأما الثاني^٤، فلأنه على الأول^٥ إذ تلف من أربع مائة واحدة نقص الواجب جرماً من مائة جزء، من شاة ولو كان أربع مائة إلا واحدة وتلف شيء لم يسقط من الفريضة لوجود النصاب تاماً، وهو ثلاثمائة وواحدة، وعلى الثاني^٦ في التقدير الثاني^٧ ثلاث شياه.
هكذا نقل عن المحقق في الدرر^٨، والإمام المصنف قال في النهاية.
فائدة الوجوب زيادة الشاة على الأول دون الثاني، وأما الصمان فهو تابع للوجوب، فإذا تلف من ثلاثمائة وواحدة واحدة سقط من الأربع جزء من ثلاثمائة جزء وجزء وعلى الثاني من الثلاث^٩

وهذا الجواب لا يطابق السؤالين المذكورين أولاً، لكن سؤال هذا أي فائدة للحلاف هنا على الجملة. ثم بشكل بأن قوله «بدا تلف من ثلاثمائة وواحدة واحدة» إنه يسقط شيء، ممنوع لأن الواحدة الرائدة شرط في تعين القرص لا جزء من محل الوجوب، للتصريح بأن في كل مائة شاة. هذا على القول الثاني، وأما على الأول فهي جزء من محل الوجوب. وقيل^{١٠} في العائده

إنه لو تلف مائة بغير تعريض بعد الحول، احتمل وجوب شاتين، لا عقاد الحول على

١ يعني على قول ابن أبي بويه والحسن والحنفية

٢ وهو الأربع مائة.

٣ وهو الثلاثمائة وواحدة.

٤ وهو الصمان.

٥ يعني على قول ابن أبي بويه والحسن والحنفية ومن تبعه

٦ يعني على قول ابن أبي بويه والحسن والحنفية

٧ يعني أربع مائة إلا واحدة

٨ للمريد راجع كشف الرموز، ج ١، ص ٢٤١، إيضاح، ص ١٢٨، ج ١، ص ١٢٨، مجمع الفائدة والبرهان، ج ٤، ص ٦٦ - ٧٠، مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٦٣ - ٦٤، مفتاح الكرامات، ج ١١، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

٩ انظر نهاية الإحكام، ج ٢، ص ٣٣٠.

١٠ القائل هو غير المحققين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١٧٩.

ولا تؤخذ المريضة من الصحاح، ولا نهرمة، ولا ذات العوار، ولا الوالد.

وجوب شاة في كل مائة. ويحتمل ثلاث، لملكه مائتين وواحدة حولاً، ولا تأثير للزائد
لعلمه تعالى بانتفاء شرط وجوبها

ورّد بسقوط النصاب السابق بالكيفية عند وجود اللاحق، وأجيب بأنه لو تلمت واحدة
قبل التحول بلحظة لوجب الثلاث في السابق، فلو لا بقاء اعتباره لم يكن كذلك، فحيث
التلف يكشف عن اعتبار السابق^١.

وقيل^٢:

إذا تلفت واحدة من ثلاثمائة وواحدة سقط جزء من مائة جزء من شاة، بناء على أخذ ما
وجب في السابق وتقسيم الرائد على رند، ولو تلف من أربعمائة تسع وتسعون
لم يسقط من القريضة شيء، لوجود النصاب قائماً.

ورّد بأن الأربعمائة ليست عبارة عن نصاب الماشية وزيادة، بل مجموعها إنما
نصاب واحد أو أربعة نصاب، كل نصاب مائة، وإلى ذلك أشار رحمته بقولهما: «وسقط
الأمر الأول»^٣.

وقال رحمته في المنتهى:

إذا تساوى المأخوذ من مائتين وواحدة ومن ثلاثمائة وواحدة على قول المعيد، وكذا
المأخوذ من ثلاثمائة وواحدة ومن أربعمائة على قول الشيع، وإنما يتميز الفرص
بأربعمائة عند الأولين، وبخمسائة عند الآخرين، فما الفائدة في ذلك؟

قلنا: الفائدة تظهر مع التلف، فإنه لو تلف من مائتين وعشرين تسع عشرة لوجب
الثلاث لوجود النصاب، ولا يتعلق الركء بالعور، ولو تلف من الثلاثمائة والواحدة
سقط بالحساب^٤.

قلت: هذا بعينه ما نقل عن المحقق آخراً.

١. إيضاح الفتاوى، ج ١، ص ١٧٩.

٢. انظر إيضاح الفتاوى، ج ١، ص ١٧٨.

٣. تنقيح تخريج الحديث في ص ١٧١، الهامش ٧.

٤. منتهى المطلب، ج ٨، ص ١٤٤.

ولا تعدّ الأكلة، ولا فعل الضراب، ويحرى الذكر والأنثى، والخيار في التعيين للمالك، وتجزئ المريضة عن مثلها، ويخرج من الممتزج بالنسبة. ويحرى ابن اللبون عن بنت المخاض وإن كان أدور قيمة.

ولو وجب عليه سنّ من الإبل ولم يجد إلا الأعلى بسنّ دفعها واستعاد شاتين أو عشرين درهماً، وبالعكس يدفع معها شاتين أو عشرين درهماً - والخيار إليه - سواء كانت القيمة السوقية أقلّ أو لا.

● ولو كان التفاوت بأكثر من سنّ فالقيمة على رأي، وكذا تعتبر القيمة فيما عدا

قوله عليه: «ولو كان التفاوت بأكثر من سنّ فالقيمة على رأي».

أقول: هما مسائل:

أ: إذا وجب عليه سنّ من أسرار الركاة وفقدها ووجد الأعلى أو الأدور منها دفعها، وله شاتان أو عشرون درهماً، أو عليه على الصحيح، وقال إمامنا بايو به في الرسالة^١ والمقتنع^٢ وأبو الفصل الحنفي^٣ الحبران شاء واحدة، وهو تادر

لما قوله عليه: «من ليس عنده جذعة ويصدق حقة قبلت منه، ويحمل معها شاتين أو عشرين درهماً، ومن بلغت عنده الحقة وليست عنده، وعنده الجذعة قبلت منه ويعطيه المصدق شاتين أو عشرين درهماً»^٤

ومن طريق الخاصة ما رواه عبد الله بن زعنة عن أبيه عن جدّ أبيه - هكذا أورده المحقق في المعتمد^٥، رأيت به خطه، وفي نسخة بالكافي^٦، مقرر بن عبد الله بن زعنة بن شبيب عن أبيه

١ حكاها عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٥٠، المسألة ١٧

٢، المقتنع، ص ١٥٨

٣ هو صاحب الفاخر وقدّمنا ترجمته في ص ١٠٥، الهامش ٢

٤ صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥٢٧، ح ١٣٨٥، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٩٦-٩٧، ح ١٥٦٧، سنن النسائي، ج ٥، ص ٢٨، ح ٢٤٥١، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٧٥، ح ١٨٠.

٥ المعتمد، ج ٢، ص ٥١٤.

٦ هكذا في النسخ

الإبل وفيما زاد على الجذع. ويتخير في مثل مائتين بين الحقاق وبنات اللبون.

عن جده^١:- أن أمير المؤمنين عليه السلام كتب له في الكتاب حين رثه على الصدقات: «من بلغت عنده من إبل الصدقة الجذعة وليست عنده، وعنده حقة فإنها تقبل منه ويجعل معها شاتين أو عشرين درهماً. ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده، وعنده جذعة قبلت منه، ويعطيه المصدق شاتين أو عشرين درهماً»^٢. وكذا ذكر في الحقة وست اللبون، وبينها وبين ست المخاض.

ب: لا جبران بين سن الزكاة وما فوقها ودروب من الأسنان؛ تخصياً من إضرار الفريقين، واقتصاراً على المنصوص^٣. بل المعتبر القيمة، حتى لو أخرج الشية^٤ عن الجذعة فما دون لم يجز إلا بالقيمة.

ج: لا جبر بين الذكر والأنثى، وإن كانا في سن الزكاة وإنما يخرج ابن اللبون خاصة عن بنت المخاض مع فقدها لما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «ومن لم يكن عنده ابنة مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء»^٥.

١ في الكافي، ج ٢، ص ٥٣٩، باب أدب المصدق، ج ٧، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن محمد بن مقرن بن عبد الله بن زمرة بن شبيب، عن أبيه، عن جده، عن جد أبيه أن: «وفي تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٩٥، ج ٢٧٣ عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن محمد بن مقرن بن عبد الله بن زمرة، عن أبيه، عن جد أبيه أن: «وفي مخطوطة تهذيب الأحكام، عن محمد بن عيسى، [عن يونس] عن محمد بن مقرن بن عبد الله بن زمرة، عن أبيه، عن جد أبيه أن: «هذا، والظاهر أن الصواب: «ريضة بن سميع» بدل «زمرة بن شبيب» قال بعض المحققين ثم أجد ذكر الرجل باسم «زمرة بن سميع» في أصول الكتب الرجالية، إلا أن النجاشي عور «ريضة بن سميع» في الطبقة الأولى من سلطنة المتقدمين في التصنيف. وقال: عن أمير المؤمنين عليه السلام به كتاب في ركوات النصب ثم ذكر طريقته إليه [رجال النجاشي، ص ٧-٨، الرقم ٣] وهو ينتهي إلى مقرن عن جد، ريضة بن سميع وقد اتفقت المصادر الرجالية على نقل ذلك عن النجاشي كذلك. فيستفاد من وحدة الطريق واتحاد موضوع الحديث وقوع التصحيف في اسم الرجل. ولم أجد من يكة عليه، وقد نقل عن بعض النسخ المصححة لكتاب اسم الرجل «ريضة»، كما أن كلمة «عن جده» لم ترد في السند في تلك النسخة (وسائل الشيعة، ج ٩، ص ١١١، الهامش) وانظر قاموس الرجال، ج ٤، ص ٣٥٤، ٤٨٢.

٢ الكافي، ج ٢، ص ٥٣٩-٥٤٠، باب أدب المصدق، ج ٧، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٩٥-٩٦، ج ٢٧٣.

٣ يعني بالنصب ما تقدم آخاً من حديث أمير المؤمنين عليه أفضل صلوات المصلين.

٤ في النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ٢٦٦، «ن» الشية من الفهم ما دخل في السنة الثالثة، ومن البحر كذلك، ومن الإبل هي السادسة، والذكر تني.

٥ تقدم تخريج الحديث في الهامش ٢.

المطلب الثاني في زكاة الأثمان

تجب الزكاة في الذهب والفضة بشروط ثلاثة:
الحول على ما تقدّم.

د. لا جبر بين الجذعة وابنتي لبون لو جبتين في ستّ وسبعين؛ لمغايرة الصورة، ويحتمل، تفرّيعاً على الجبر مع زيادة السنّ على الواحد.

هـ: لا جبر مع تصاعف الدرج، كمين ابنة لمخاض والجذعة، وهو اختيار ابن إدريس^١ والشيخ نجم الدين^٢ والمصنّف في أكثر كتبه^٣، اقتصاراً على المستيقن، وكون الجبر خلاف الدليل.

و قال في المبسوط^٤ واختاره أبو الصلاح^٥، يجبر بالحساب، وهو فتوى المختلف^٦ وهو اختصار الجعفي^٧ - وإن حالف في مقدار الجبر - لتحقيق مساواة بنت المخاض مع الجبر لابنة اللون في المصالح، وتحقيقها في سبيل اللون مع الجبر للحقه، ومساوي المساوي مساوٍ ويشكل بمنع استلزام المساواة الأولى بناسة، لعوارٍ تعلّق بالحكم بالعين.

و: تجزئ السنّ العليا عن الدنيا من غير جبر، من باب التسيه بالأدنى على الأعلى.

ز: إذا دفع المالك الجابر أوقع النية على المجموع

وإن أخذه احتمل إيقاع النية على مجموع المدفوع بعد إعلام المصدق، ويستحقّ الجابر. ويشكل بأنّه ليس واجباً.

١. السرائر، ج ١، ص ٤٢٥

٢. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٣٤ - ١٣٥؛ المستبر، ج ٢، ص ٥١٦

٣. نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٩؛ انتهى المطلب، ج ٨، ص ١٠٩؛ تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٣٦٠، الرقم ١٣٠٦؛ تهصرة المتعلّمين، ص ١٥٩؛ وقال في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٣٩ ولو تضاعفت الدرجة فالقيمة السوقية على رأي، ومثلها عبارته في إرشاد الأذهان، قد تقدّم في ص ١١٧٦ وتلخيص المرام، ص ٤٢.

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٩٥

٥. الكافي في الفقه، ص ١٦٧.

٦. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٥١، المسألة ١٨؛ وذهب إلى هذا المذهب في تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٦٩، المسألة ٤١.

٧. هو أبو الفصّل الجعفي صاحب الفاخر.

وكونها منقوشة بسكة المعاملة، أو ما كان يتعامل به.

والنصاب، وهو:

في الذهب عشرون مثقالاً وفيه نصف مثقال، ثم أربعة وفيه قيراطان، وهكذا دائماً.

وفي الفضة مائتا درهم وفيه خمسة دراهم، ثم أربعون وفيه درهم، وهكذا دائماً.

ولا زكاة في الناقص عن النصب - والدرهم ستة دوايق، والدانق ثمن حبات من أوسط حب الشعير، تكون العشرة سبعة مثاقيل - ولو نقص في أثناء الحول، أو عاوض بجنسها أو بغيره، أو أقرضها أو بعضها مما يتم به النصاب، أو جعلها حلياً قبل الحول - وإن قرّبه - سقطت.

ولا زكاة في الحلي ولا السبائك ولا الثقار ولا التبر، ولو صاغها بعد الحول وجبت.

ولا تخرج المغشوشة عن الصافية. ولا زكاة فيها حتى يبلغ الصافي نصاباً، ولو جهل البلوغ لم تجب التصفية، بخلاف ما لو جهل القدر، ويضم الجوهرة من الواحد مع تساويهما وإن اختلفت الرغبة، لكن يخرج بالنسبة إن لم يتطوع بالأرغب.

وتحتمل النية على ما عدا الجابر، وبشكل يحواز نقص المدفوع عن الجابر أو مساواته، فلا يبقى شيء.

ويحتمل التراخي على جعل جزء ما من المدفوع مقابل الجابر، وإيقاع النية على ما عداه. وبشكل بعدم لزوم التراخي.

والأقرب إيقاع النية على المجموع واشتراط لجابر المعين على المصدق، ويكون نية وشرطاً لا نية بشرط^١.

١. انظر الكلام حول النية في النجعة في شرح اللمعة، المسترقي، ج ١، ص ١٤٦-١٤٨، ٤٠٢؛ وج ٢، ص ٢٢٥.

المطلب الثالث في زكاة الغلات

إنما تجب في الغلات الأربع إذا ملكت بالزراعة لا بالابتياح وغيره، إذا بلغت النصاب، وهو خمسة أوسق في كل واحد، والوسق ستون صاعاً، والصاع أربعة أمداد، والمد رطلان وربيع بالعراقي.

وفيه العشر إن سقي سيحاً أو بعلاً أو عذياً، ونصف العشر إن سقي بالغرب والدوالي وما يلزمه مؤونة - بعد إخراج المؤن من حصّة سلطان وأكّار وبذر وغيره - ولو سقي بهما اعتبر الأغلب، وإن تساوىا قسّط. ثم تجب في الرائد مطلقاً وإن قلّ.

ويتعلّق الوجوب عند بدو الصلاح، وهو انعقاد الحصرم، واشتداد الحب، واحمرار الثمرة أو اصفرارها.

والإخراج عند النصفية والجذاف والصرام، ولا يجب بعد ذلك زكاة وإن بقي أحوالاً، بخلاف باقي النصب.

وتضمّ الثمار في البلاد المتباعدة وإن اختلفت في الإدراك، والطلع الثاني إلى الأوّل فيهما يطلع مرّتين في السنة.

ولو اشترى ثمة قبل البدو فالزكاة عليه، وبعده على البائع.

ويجرى الرطب والعنب عن مثله لا عن التمر والزبيب، ولا يجرى المعيب كالسوس عن الصحيح.

ولو مات المديون بعد بدو الصلاح خرجت الزكاة وإن ضاقت التركة عن الدين، ولو مات قبله صرفت في الدين إن استوعب التركة، وإلا وجبت على الوارث إن فضل النصاب بعد تقسيط الدين على جميع التركة.

ولو بلغت حصّة عامل المزارعة والمساقاة نصيباً وجبت عليه.

ويجوز الخرص بشرط السلامة.

خاتمة

الزكاة تجب في العين لا الذمة، فلو تمكّن من إيصالها إلى المستحق أو الساعي أو الإمام ولم يدفع ضمن، ولو لم يتمكن سقطت.

ولو حال على النصاب أحوال وكان يخرج من غيره تعددت الزكاة، ولو لم يخرج أخرج عن سنة لا غير، ولو كان زيد من نصاب تعددت، ويجبر من الزائد في كل سنة حتى ينقص النصاب، فلو حال على ست وعشرين ثلاثة أحوال وجبت بنت مخاض وتسع شياه.

والجاموس والبقر جنس، وكذا الضأن والمعز والبغاتي والعراب، ويخرج من أيهما شاء.

ويصدق المالك في عدم الحول، ونقصان الغرمس المحتمل، وإبدال النصاب، والإخراج، من غير يمين. ولو شهد عليه اثنان حكم عليه.

ولو طلقها بعد حول المهر قبل الدخول فالزكاة عليها أجمع، ولا زكاة لو نقصت الأجناس وإن زادت مع الانضمام.

المطلب الرابع فيما تستحب فيه الزكاة

وهي أصناف:

الأول: مال التجارة، وهو ما ملك بعقد معاوضة للاكتساب عند التملك.

وإنما تستحب إذا بلغت قيمته بأحد البقدين نصاباً، وطلب برأس المال أو الربح طول الحول، فلو نقص رأس ماله في أثنائه أو طلب بنقيصة ولو حبة سقط الاستحياب، وكذا لو نوى القنية في الأثناء.

ولو اشترى بالنصاب للتجارة استأنف حولها من حين الشراء. ولو كان رأس المال أقل من نصاب استأنف عند بلوغه

وتتعلق بالقيمة لا بالمتاع.

ولو بلغت النصاب بأحد القدين خاصة استُحبَّت.

ولو ملك الزكوي للتجارة وجبت له المالية. ولو عاوض الزكوي بمثله للتجارة استأنف الحول للمالية.

ولو ظهر الربح في المضاربة ضمَّ لمالك الأصل إلى حصته وأخرج عنهما. ويخرج العامل عن نصيبه إن بلغ نصاباً وإن لم ينض.

الثاني: كل ما ينبت من الأرض مما يدخل المكيال والميزان غير الأربعة تستحبُّ فيه الزكاة، إذا حصلت الشرط التي في الأربعة.

الثالث: الخيل الإناث السائمة مع الحول، يستحبُّ عن كل فرس عتيق دينار، وبرذون دينار.

الرابع: العليُّ المحرَّم، والمال الغائب والمدفون إذا مضى عليه أحوال ثم عاد الخامس: العمار المتخذ للمسلمة تخرج الزكاة من حاصله استحباً، ولو بلغ نصاباً وحال عليه حول وجبته.

ولا تستحبُّ في المساكن ولا الثياب والآلات وأمتعة القنية

المقصد الثالث في المستحق

يستحقُّ الزكاة ثمانية أصناف:

الفقراء والمساكين، ويشملهما من يقصر ماله عن مؤونة السنة له ولعِياله.

والعاملون عليها، وهم السعاة لتحصيلها.

والمؤلفة، وهم الكفار الذين يستمالون للجهاد.

وفي الرقاب، وهم المكاتبون والعبيد تحت الشدة، أو في غير شدة مع عدم المستحق.

والمغارمون، وهم الذين عكَّتهم الديون في غير معصية.

وفي سبيل الله، وهو الجهاد وكل مصلحة يتقرب بها إلى الله تعالى، كبناء القناطر وعمارة المساجد وغيرها.
وابن السبيل، وهو المنقطع به وإن كان غنياً في بلده، والضعيف، بشرط إيالة سفرهما.

● ويشترط في المستحقين: الإيمان - إلا لمؤلفة - لا العدالة على رأي. ويعطى أطفال المؤمنين دون غيرهم. ويعيد المخالف لو أعطى مثله.

قوله ٥: «ويشترط في المستحقين الإيمان - لا المؤلفة - لا العدالة على رأي». أقول: في جمع المستحقين فائدة، هي أن سبيل الله - عند جاعله للعموم - لا يتصور في بعض موارد اشتراط الإيمان، فخرج بصفة من يعقل. وهنا شرطان:
أ: الإيمان، والمراد به معناه الخاص، وهو الإسلام مع الولاية للأنبياء عشرين ٥، وهو إجماع مع وجود المؤمنين؛ لأن الزكاة مادة، والمخالف لمعاد سبيل عن موادته بقوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ الآية ويؤيده ما اشتهر من النقل عن علماء العترة كرواية محمد بن مسلم الثقفي وريد وريدة وفصيل بن يسار عن أبي جعفر وأبي عبد الله ع في الرجل يكون في بعض هذه الأهواء كالحرورية والمرجئة والعتمانية والقدرية، ثم يتوب ويعرف هذا الأمر ويحسن ربه، أيعيد كل صلاة صلاها أو صوم أو زكاة أو حج، أو ليس عليه إعادة شيء من ذلك؟ قال: «ليس عليه إعادة شيء من ذلك غير الزكاة، فإنه لا بد أن يؤديها؛ لأنه وضع الزكاة في غير موضعها، وتما موضعها أهل الولاية»^١ وغيرها من الروايات^٢.

أمّا مع فقد المؤمن ففي رواية يعقوب بن شبيب عن العبد الصالح ع: يجوز دفعها إلى

١. المجادلة (٥٨): ٢٢.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٥، باب الزكاة لا تُعطى غير أهل الولاية، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٥٤، ح ١٤٣.
٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٦ - ٥٤٧، باب الزكاة لا تُعطى غير أهل الولاية، ح ٥، ٦: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٥٢، ح ١٢٥، وج ٥، ص ٩، ح ٢٣.

وأن لا يكونوا واجبي النفقة، كالأبوين وإن علوا والأولاد وإن نزلوا، والزوجة والمملوك، من سهم الفقراء، ويجوز من غيرهم.

المستضعف^١، وفي الطريق أمان بن عثمان، وفيه ضعف، مع ندورها^٢، نعم روى الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «كان جدِّي يعطي فطرته الصعفة ومن لا يتولَّى، وقال: هي لأهلها إلا أن لا تجدهم، فإن لم تجدهم فلمن لا ينصب»^٣.

والأصح المنع، لما اتفق عليه الإمامية من تصليل المخالف في الاعتقاد، وهو مانع من الاستحقاق، للآية المتقدمة^٤، ولرواية إسماعيل بن سعد الأشعري عن الرضا عليه السلام، سأله عن الزكاة هل توضع فيمن لا يعرف؟ فقال: «لا، ولا زكاة الفطرة»^٥.

ب: العدالة، وهي هنا هيئة راسخة في نفس تمتع على ملازمة التعوى بحيث لا تقع منه كبيرة - ولا يصرَّ على صغيرة - فإن وقعت استدركت بالتوبة.

وفي اعتبارها قولان، نعم لما سلمنا من أن موضعها أهل الولاية، وما روي عنهم عليه السلام: «لن تنال ولا يسا إلا بالورع واجتهاد»^٦، ولأن العاصي معاذ لله ولرسوله وهو احتار الشيخ^٧.

١ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٤٦، ح ١٢١ - يذهبها إلى من لا ينصب وتقدم الشهيد بالمعنى.

٢ لاحظ المعتبر، ج ٢، ص ٥٨٠ قال العلامة في خلاصة الأقوال، ص ٢٧٧، المائدة الثامنة: أمان بن عثمان وهو طاهي^١ وورثه في مصحح رجال الحديث، ج ١، ص ١٦٦، حيث قال لم يعلم شيئاً ذلك، وقد أخذ عن العلامة من تأخر عنه - ومن البطائن به أن هذا سهو من العلامة فإنه لم يسبقه في ذلك غيره... وكيف كان فقد قال الكشي... أصبحت المصانة على تصحيح ما يصح من هؤلاء - جميل بن ذراج، وعبدالله بن مسكان، وعبدالله بن بكير، وحناد بن عثمان، وحناد بن عيسى، وأبان بن عثمان، وهو يكفي في توثيقه. أقول سبق المحقق العلامة في تصحيحه حيث قال في المعتبر، ج ٢، ص ٥٨٠، وفي طريقها أبان بن عثمان وفيه ضعف.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٨٨ - ٨٩، ح ٢٦٠: الاستبصار، ج ٢، ص ٥١ - ٥٢، ح ١٧٢.

٤ تقدَّمَتْ في ص ١٨٢، وهي في المجادلة (٥٨) ٢٢.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٥٤٧، باب الزكاة، لا ينعى غير أهل الولاية، ح ٦: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٥٢، ح ١٣٧؛ ولاحظ المعتبر، ج ٢، ص ٥٧٩ - ٥٨٠.

٦ الكافي، ج ٢، ص ٧٤ - ٧٥، باب الطاعة والتقوى، ح ٣ - «ما تنال ولا يسا إلا بالعمل والورع»، وانظر سائر أحاديث هذا الباب.

٧ المبسوط، ج ١، ص ٢٤٧.

وأن لا يكون هاشمياً - إذا لم يكن المعطي منهم - وهم أولاد أبي طالب،

والمرتضى^١ ومن تبعهما كابن إدريس^٢ واحتج عليه المرتضى بالإجماع، والاحتياط، والطواهر القرآنية، والسنة الدالة على نفي معونة الفاسق^٣.

واعتبر ابن الجنيد مجانية الكبائر^٤، ولعله صرح إلى رواية داود الصرمي قال: سألته عن شارب الخمر أيعطى شيئاً من الزكاة قال: «لا»^٥ و غارق خارق للسوق، وابنا بابويه^٦ والحسن^٧ وسأله^٨ لم يذكروا العدالة

واختار المحقق^٩ والمصنف^{١٠} عدم اشتراطها للعموم الآية^{١١}، وأصالة عدم اشتراط ما زاد على مفهوم اللفظ، وما ذكر من الإجماع ممنوع، كيف والمعامل فرقة لا تعرف أعيانهم. والاحتياط لا يصلح محضاً، والطواهر المذكورة لو سلمت حملت على معية لفسقه أو عليه^{١٢}، والحديث مجهول^{١٣}

ويؤيد عدم الاشتراط عمومات الأخبار كما روي عن السي^{١٤}: «أعط من وقعت في

(المسألة ١٠٤)

١ جمل العلم والجمال، ص ١٢٨، الانتصار، ص ٢١٨، المسألة ١٠٤.
٢ المراتر، ج ١، ص ٤٥٩، وكذلك أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١٧٢، وابن البراج في المذهب، ج ١، ص ١١٦٩، وابن حمزة في الوسيلة، ص ٤٢٩.

٣ الانتصار، ص ٢١٨، المسألة ١٠٦، وانظر جواب كلام المرتضى في المعتبر ج ٢، ص ٥٨١، ومنتهى المطلب، ج ٨، ص ٣٦٥، ومشارك الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٤.

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٨٣، المسألة ٥٧، ورواه في إضاح الفوائد، ج ١، ص ١٩٨.
٥ الكافي، ج ٣، ص ٥٦٣، باب من يحل له أن يأخذ الزكاة، ج ١٥، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٥٢، ج ١٣٨.
٦ المقنع، ص ١٦٥، الفقيه، ج ٢، ص ٣٢، دليل الحديث ١٦٣٠، وحكاه عنها الفاضل الأمي في كشف الرموز، ج ١، ص ٢٥٧، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٨٣، المسألة ٥٧، ومنتهى المطلب، ج ٨، ص ٣٦٤.
٧ هو ابن أبي عقيل الصامي.

٨ المراسم، ص ١٣٣.

٩ المعتبر، ج ٢، ص ٥٨٠ - ٥٨١.

١٠ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٨٤، المسألة ٥٧، منتهى المطلب، ج ٨، ص ٣٦٤، حاشية الأحكام، ج ٢، ص ٣٩٦.

١١. النوبة (٩): ٦٠.

١٢. في هامش «م»: «أي إنما أعطاه لأجل فسقه، أو لإعائه عليه، أي على فسقه»، وفي المعتبر، ج ٢، ص ٥٨١، وما يوجد من ذلك ظاهره السمع من معرفة الفاسق على فسقه.

١٣. يعني حديث داود الصرمي، قال في المعتبر، ج ٢، ص ٥٨١ وخير تاود المسؤول فيه مجهول.

والعباس، والحارث، وأبي لهب. ولو قصر الخمس عن كفايتهم، أو كان العطاء من

قلبك الرحمة له^١ - ومثله روي عن أبي عبد الله عليه السلام^٢ - وقوله عليه السلام^٣: «لكل كبد حرى أجر»^٤. وكرواية سدير عن أبي عبد الله عليه السلام: «أطعم سائلاً لا أعرفه؟ قال: «أعط من لا تعرفه بولاية ولا عداوة للحق»^٥. و«من» و«كل» للعموم ورواية علي بن مهزيار عن أبي الحسن عليه السلام في الرجل يصنع زكاته في أهل بيته وهم يتوعدونك؟ قال: «بعم»^٦ ورواية عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «صدقة الحف^٧ والصف^٨ تدفع إلى المحتملين من المسلمين، والذهب والعصاة للفقراء المدقعين»^٩ ورواية زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من وجدت من هؤلاء المسلمين عارفاً فأعطه دون الناس»^{١٠} ولمل هذا هو الأقرب وإن كان الأول أولى

١ المختار، ج ٢، ص ٥٨١

٢ الكافي، ج ٤، ص ١٤، باب الصدقة على من لا تعرفه، ج ٢، ص ٦٨، ح ١٧٤٥، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠٧، ح ٣٠٧

٣ بس ابن ماجه، ج ٢، ص ١٢١٥، ح ٣٦٨٦، كسر الضم، ج ٦، ص ٤١٩، ح ١٦٣٤٨، وفيهما: «في كل ذات كبد حرى أجر» المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، ص ٨١٥، ح ٦٦٥٩، كسر الضم، ج ١٥، ص ٧٨٨، ح ٤٣١١٧ وفيهما: «في كل كبد حرى أجر» ولا حظ للمعتبر ج ٢، ص ٥٨٠ - ٥٨١ قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ٣٦٤، «حرى» وفيه: «في كل كبد حرى أجر» الحرى: فقل من الحر، وهي تأنيث حران، وهما للمبالغة، يريد أنها لشدة حرها قد عطشت وبشت من العطش. والمعنى أن في شقي كل ذي كبد حرى أجراً

٤ الكافي، ج ٤، ص ١٢، باب الصدقة على من لا تعرفه، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠٧، ح ٣٠٦
٥ الكافي، ج ٣، ص ٥٥٢، باب تمصيل الرتبة في ركعة، ج ٨، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٥٤ - ٥٥، ح ١٤٥، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٥، ح ١٠٥

٦ في النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٥٥، «خفف» الحف للبصير كالعافر للفرس.
٧ في النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٣، ص ١٥٩، «خفف» الظلف للفر والقس كالعافر للفرس والبعل والحف للبصير وقد تكرر في الحديث وقد يطلق تطنّف على ذات الظلف أنفسها مجازاً.
٨ المدقع الفقير الذي قد لصق بالتراب من الفقر بس العرب، ج ٨، ص ٨٩، «دقع».

٩ الكافي، ج ٢، ص ٥٥٠، باب تفضيل أهل الزكاة بعضهم على بعض، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠١، ح ٢٨٦
١٠ الكافي، ج ٢، ص ٤٩٦ - ٤٩٧، باب فرض زكاة وما يجب في المال من الحقوق، ج ١، الفقيه، ج ٢، ص ٦، ضمن الحديث ١٥٧٩، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٤٩، ح ١٢٨

المندوبة، أو كان المعطي منهم، أو أعطى مواليتهم جاز.
ويشترط العدالة في العامل، وعلمه بفقده الزكاة. ويختار الإمام بين
الجمالة والأجرة.

والقادر على تكسب لقوته بصناعة أو غيرها ليس بفقر وإن كان معه خمسون
درهماً، ولو قصر تكسبه جاز وإن كان معه ثلاثمائة.

ويعطى صاحب دار السكنى، وعبد الخدمة، وفرس الركوب.
ويصدق في ادعاء الفقر وإن كان قوياً، وفي ادعاء تلف ماله، وفي ادعاء الكتابة
إذا لم يكذبه المولى، وفي ادعاء الغرم إن لم يكذبه الغريم.
ولا يجب إعلامه أنها زكاة.

ولو ظهر عدم الاستحقاق ارتفعت مع المكنة، وإلا أجزأت، ولا يملكها الآخذ.
ولو صرف المكاتب في غير الكتابة، والغازي في غير الغزو، والغارم في غير
الدين أستعيد، إلا أن يدفع إليه من سهم الفقراء.
ويحوز أن يعطى الغارم ما أنفعه في المعصية من سهم الفقراء، وأن يعطى من
سهم الغرم ما جهل حاله.

ويحوز مقاصّة الفقير بما عليه، وأر يقضى عنه حياً وميتاً ولو كان
واجب النفقة.

ولا يشترط الفقر في الغازي والعامل والمؤلفة.
ويسقط في الغيبة سهم الغازي - إلا أن يجب - والعامل والمؤلفة.

المقصد الرابع في كيفية الإخراج

يجوز أن يتولاه المالك بنفسه ووكيله، والإمام، والساعي إن أذن له الإمام
وإلا فلا.

● ويستحب حملها إلى الإمام، ولو طلبها وجب، ولو فرّق حينئذ أثم وأجزأ على رأي. وحال الغيبة يستحب دفعها إلى الفقيه ليفرقها.

قوله ﷺ: «ويستحب حملها إلى الإمام، ولو طلبها وجب، ولو فرّق حينئذ أثم وأجزأ على رأي».

أقول: الخلاف هنا في مقامين:

أ في استحباب حملها إلى الإمام ابتداءً، وهو فتوى المرتضى^١ والشيخ^٢، خلافاً للمفيد^٣ والقاضي^٤ والتقي^٥. ويلوح من كلام التهذيب^٦، حيث أوجبوا الدفع إليه ابتداءً؛ لقوله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً»^٧ ولا يجاب عليه يستلزم الإيجاب عليهم ولرواية أبي علي بن راشد قال: سألته عن الفطرة من هي؟ قال: «الإمام»^٨. ولا قائل بالفرق لما رواية أبي بصير عن أبي عبد الله ﷺ: «لو أن رجلاً حمل زكاته على عاتقه ففسدها علامة كان ذلك حساً جميلاً»^٩ وما رواه عبد الله بن سنان عنه ﷺ: «لو أن رجلاً حمل الزكاة وأعطاهما علانته لم يكن عليه في ذلك عيب»^{١٠} وإنما قلنا بالاستحباب لأن الإمام ﷺ أبصر بمواقعها وأعرف بمواضعها والآية^{١١} تقول بموجبها مع طلبه والحديث مجهول، ولو سلم حمل على الاستحباب.

١ جمل العلم والعمل، ص ١٣٠

٢ المبسوط، ج ١ ص ٢٤٤ الخلاف، ج ٢، ص ٥١ مسألة ٦ وص ١٥٥، المسألة ١٩٧

٣ النقطة، ص ٢٥٢

٤ المهدب، ج ١، ص ١٧١

٥ الكافي في الفقه، ص ١٧٢

٦ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٩

٧ التوبة (٩): ١٠٣

٨ الكافي، ج ٤، ص ١٧٤، باب الفطرة، ج ٢٣، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٩١، ح ٢٦٤

٩ الكافي، ج ٢، ص ٥٠٦، باب فرض الزكاة وما يجب في المال من الحقوق، ج ١٦، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠٤، ح ٢٩٧

١٠ الكافي، ج ٢، ص ٤٩٨، باب فرض زكاة وما يجب في المال من الحقوق، ج ٧، الفقيه، ج ٢، ص ٣، ح ١٥٧٦

١١ التوبة (٩): ١٣ «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً»

ويستحبّ بسطها على الأصناف، ويجوز تخصيص واحد بها، وأن يعطى غناه دفعةً.

واحتج في المختلف بقوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا
الْفَقْرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾^١، وأورد على نفسه لفظ بأن يدفع إلى الإمام أفضل. وأجاب
بأن لفظة: «أفعل» قد ترد للمشاركة كما ترد للأفضلية؛ ولأن استحباب العمل إلى
الإمام لا ينافي استحباب الإخفاء، لإمكان الجمع بينهما بأن يدفع إلى الإمام من غير
إشعار أحد^٢.

وهذه بحث.

قلت. في رواية إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في تفسيرها - أن المراد
بالمخافة -: حق سوى الزكاة، أمّا الزكاة فهي علانية^٣. وهو مذهب كثير من المفسرين^٤
حيث حصوه بالتطوع. وهو اختيار الرمخسري ونقله عن ابن عباس^٥. والشيخ أبو علي
الطبرسي في المجمع اختار أن الإخفاء للعموم، وتقدم عن الحسن وقتادة، ونقل الأول عن
علي بن إبراهيم عن الصادق عليه السلام وعن ابن عباس.

١ البقرة (٢) ٢٧١.

٢ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٩-١٠، المألة ٨٠.

٣ الكافي، ج ٢، ص ٥٠٢. باب مرض الزكاة وما يجب في المال من الحقوق، ج ١١٧ تهذيب الأحكام، ج ٤،
ص ١٠٤، ج ٢٩٨.

٤ كس حكاه عنهم الشيخ في التبيان، ج ٢، ص ٣٥١، ذيل الآية ٢٧١ من البقرة (٢)، حيث قال: واحتلوا في
الصدقة التي إحصاؤها أفضل؛ فقال ابن عباس وسفيان وحساره الجبائي: إنها صدقة التطوع... وأمّا الصدقة الواجبة
فأظهارها عند هم أفضل... وقال الحسن وقتادة: الإحصاء في كل صدقة من زكاة وغيرها أفضل؛ وكالطبرسي في
جوامع الجامع، ج ١، ص ١٤٨، حيث قال: والمراد بالصّدقات المتطوّع بها، لأنّ الأفضل في الفرائض الإظهار؛
والرازي في التفسير الكبير، ج ٧، ص ٧٢-٧٥، دليل الآية المذكورة.

٥ الكشف، ج ١، ص ٣١٦، دليل الآية المذكورة المراد بالصّدقات المتطوّع بها، فإنّ الأفضل في الفرائض أن
يجاهر بها.

٦ مجمع البيان، ج ٢، ص ٣٨٤، دليل الآية المذكورة روى عن إبراهيم بإساده عن الصادق عليه السلام قال: «الزكاة
المفروضة تُخرج علانيةً وتُدفع علانيةً».. وقيل: الإحصاء في كل صدقة من زكاة وغيرها أفضل، عن الحسن
وقتادة، وهو الأشبه بصوم الآية.

ويحرم حملها عن بلدها مع وجود المستحق فيه، وتأخير الدفع مع المكنة فيضمن، لا بدونها. ويجوز النقل مع عدم المستحق ولا ضمان، ولو حفظها حينئذٍ في البلد حتى يحضر المستحق فلا ضمان.

ويستحب صرفها في بلد المال لو كان غير بلدة، ويجوز دفع العوض في بلدة. وفي الفطرة الأفضل صرفها في بلدة.

● ويدعو الإمام أو الساعي إذا قبضها وجوباً على رأي، وتبرأ ذمة المالك لو تلفت من يد أحدهما. ويعطى ذو الأسباب بكل سبب شيئاً، وأقل ما يعطى الفقير ما يجب في الأول استحباباً.

ب: لو طلبها الإمام وحب دفعها إليه قطعاً لقوله تعالى: ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ﴾^١. ولو فرقها بعد طلبه، أو قلنا بوجوب الدفع ابتداءً ففرقها من غير إذن الإمام، ففي إحزاء التفريق وجهان

نعم، لو صولها إلى المستحق، وعموم ﴿إِنْ تَخَفَوْهَا﴾^٢ والتحريم متعلق بالمخالفة وهو معار للدفع

ولا، لإيقاعه إتيانها على غير وجهها فلا يجري؛ لأن الوحه هو الدفع إلى الإمام ولم يقع مع كونها عبادة، ولأن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده، والنهي مفسد في العبادة، وهو فتوى المبسوط^٣ والخلاف^٤

قوله ﷺ: «ويدعو الإمام أو الساعي إذا قبضها وجوباً على رأي». أقول: هنا مسألتان:

أ: هل يجب الدعاء للمالك من الإمام والساعي - لا الفقير - عند الأخذ من المالك؟ أفتى

١ النساء (٤) ٥٩.

٢ البقرة (٢) ٢٧١.

٣ المبسوط، ج ١، ص ٢٤٤.

٤ الخلاف، ج ٢، ص ٥١، المسألة ٦٠. وين لم يطالب وأخرج بنفسه أجراه. ومفهومه عدم الإجراء مع المطالبة إن أخرج بنفسه فتأمل، ولا حظ بإصاح الفتاوى، ج ١، ص ٢٢.

ولو فقد المستحق وجبت الوصية بها عند الوفاة، ويستحب عزلها قبله.

به في المبسوط^١ وفي قسمة الصدقات من الخلاف^٢. وهو فتوى المعتبر^٣. لقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾^٤، وهو للوجوب، أولاً لصيغة «فعل»، وثانياً لعطفه على «خذ»، وثالثاً لتعليقه بلفظة «إن» في لطف المكلف، والمطع واجب، فالموصل إليه مثله والمخاطب النبي فيجب التأسي، لعموم دليله وقيام الإمام مقامه.

وقال في كتاب الزكاة من الخلاف: يستحب^٥، وهو اختيار المصنف في المختلف للأصل، ويحمل الأمر على الاستحباب^٦. ولأن نبي الله لم يعلمه معاذاً لما بعثه إلى اليمن^٧. ولا علمه علي عليه السلام الذي أنفذه إلى بادية لكوفة^٨. فلا يجب، وإلا لتأخر البيان عن وقت الحاجة^٩.

١ أفتى الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ بالاستحباب لا الوجوب، حيث قال: فإذا أخذ الإمام صدقة المسلم دعاه استحباً؛ لقوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أََمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ وذلك على الاستحباب.

٢ أفتى الشيخ في قسمة الصدقات من الخلاف، ج ٤، ص ٢٣٦، المسألة ٥، بالاستحباب، حيث قال إذا أخذ الإمام صدقة الأموال يستحب له أن يدعو لأصحابها وليس بواجب عليه. وقوله تعالى ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ محمول على الاستحباب.

٣ المعتبر، ج ٢، ص ٥٩٢ لنا قوله تعالى ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ ولا أمر للوجوب.

٤ التوبة (٩)، ١٠٣.

٥ أفتى الشيخ في كتاب الزكاة من الخلاف، ج ٢، ص ١٢٥، المسألة ١٥٥ بالوجوب، حيث قال: على الإمام إذا أخذ الزكاة أن يدعو لأصحابها. دليلنا قوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أََمْوَالِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ وهذا أمر يقتضي الوجوب، وقد أصاب العلامة في مختلف الشيعة ج ٣، ص ١١٢، المسألة ٨٣ في نسبة القول بالوجوب والاستحباب إلى الشيخ - حيث قال في وجوب الدعاء بصاحبها قولاً للشيخ - أحدهما: الوجوب، قاله في كتاب الزكاة من الخلاف والثاني الاستحباب، قاله في كتاب قسمة الصدقات منه، وفي المبسوط أيضاً - وأيضاً ولذنه في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٠٣.

٦ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١١٢، المسألة ٨٣.

٧ سنن البار قطي، ج ٢، ص ٢٥٦ - ٢٥٧، ح ١٦/١٨٨٠، الخلاف، ج ٢، ص ٨٣، المسألة ٩٧: إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٠٣.

٨ الكافي، ج ٢، ص ٥٣٦ - ٥٣٨، باب أدب المصدق، ح ١: نهدب الأحكام، ج ٤، ص ٩٦ - ٩٧، ح ٢٧٤.

٩ لاحظ إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٠٣.

وتجب النية عند الدفع - المشتبهة على الوجه، وكونه عن زكاة مال أو فطرة متقرباً - من الدافع، إماماً كان أو سعيّاً أو مالكاً أو وكيلاً، ولو كان الدافع

ب: هل الدعاء بصيغة الصلاة؟ يحتمل ذلك؛ لأنه لفظ الأمر، ولأن النبي ﷺ قال: «اللهم صلّ على آل أبي أوفى»^١ لئلا أتاه^٢ بصدقة،^٣ وأوردته إمامة في الصحيحين^٤. والتأسي به واجب. وقيل^٥: بل يقول: «أجرك الله فيما أعطيت، وبارك لك فيما أبقيت» ونحوه، لأن الصلاة لغة: الدعاء^٦. والأصل عدم النقل

وبعض أهل الخلاف مع من نطق «الصلاة» على غير الأنبياء، محتجاً بقصر السلف إتياء عليهم، وأنه يزيل حرمة الصلاة، ولأنه لا يجوز أن يقال: «معتمد سبحانه» ولا «عز وجل» وإن كان مزهاً وعزيراً جليلاً، وما ذكر من نطق «السي» فهو من خصوصياته؛ لأن له الإيعام على غيره^٧.

والجواب: العادة ليست حجة على الشرع مع تسليم عاداتهم، كيف ومن كبار السلف السائر والصادق وأساؤهما^٨. وقد صلوا على كثير من أصحابهم في القل الصحيح^٩ وإزالة الحرمة لا تحرم، عاتيه الكولهمية، وانتميل بصدق الله لا يدل على المنع لعدم الإذن بحلاف الصلاة فإنه تعالى قال: «وَأُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ»^{١٠}.

١. يعني أبا أوفى

٢. صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥٤٤، ح ١٤٢٦، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٥٦-٧٥٧، ح ١٧٦/١٠٧٨، حديثاً عبدالله بن أبي أوفى، قال: كان رسول الله ﷺ يدأته يوم بصدقتهم، قال: «اللهم صلّ عليهم» فأتاه أبي، أبو أوفى بصدقته، فقال: «اللهم صلّ على آل أبي أوفى» وقال: تحقق صحيح مسلم في الهامش المراد أبو أوفى نفسه، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٦١، ح ١٥٩٠، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٧٢، ح ١٧٩٦.

٣. القائل هو العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٣٦١ المسألة ٢٧٣

٤. الصحاح، ج ٤، ص ٢٤٠٢، «صلاة».

٥. شرح صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٨٥ قال أصحابنا لا يصلّي على غير الأنبياء: المجموع شرح المذهب، ج ٦، ص ١٧١-١٧٢، فتح المبرر، ص ٥٥٩، ص ٥٢٩، ولاحظ إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٠٣-٢٠٤.

٦. انظر اختصار معرفة الرجال، ص ١٣٧-١٣٨، ح ٢٢٠، ترجمة زرارة بن أعين.

٧. البقرة (٢) ١٥٧

غير المالك جاز أن ينوي أحدهما.

● ولو نوى بعد الدفع احتمال الإجزاء. ولو قال: «إن كان مالي الغائب سالماً فهذه زكاته وإن كان تالفاً فنافلة» صح، ولو قال: «أو نافلة» بطل.

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾^١ ولأن الصلاة مرادفة للرحمة، ويجوز إقامة أحد المترادفين مقام الآخر.

وكذا يجوز لفظ «السلام» كـ «عليه السلام»؛ لعدم المانع، وللتأفاق على «سلام عليكم»، ولقوله تعالى: ﴿سَلِّمْ عَلَى الْيَاسِينَ﴾^٢ وبالجملة فإنكار جواز هذين اللفظين جهل أو تعاهل.

ومن العجب المنع في حق علي عليه السلام وأبنائه وقد قال تعالى: ﴿وَأَسْفُتْنَا وَأَسْفُتْكُمْ﴾^٣ وكانت النفس المدعوة علياً عليه السلام. ذكره لمفسرون^٤ ولأننا قد بينا حواراً في أحاديث الناس، فكيف يمتنع في أهل البيت عليه السلام؟
قوله عليه السلام: «ولو نوى بعد الدفع احتمال الإجزاء».

أقول: النية معتبرة في إخراج الزكاة إجماعاً من المسلمين إلا شاذاً، حملاً على الدين^٥ وجوابه - بعد الإجماع والآية^٦ والحديث^٧ وأن لدفع يحصل وجوهاً لا يختص أحدها إلا بالنية - الفرق بتعيين مستحق الدين، وتمحصها بعبادة بخلاف الدين^٨، وبإلزام القدر

١. الأحراب (٣٣): ٤٣.

٢. الصافات (٣٧): ١٣٠.

٣. آل عمران (٣): ٦١.

٤. التبيين، ج ٢، ص ١٨٥؛ الكشف، ج ١، ص ٣٦٨؛ جرمع الجامع، ج ١، ص ١٧٩؛ مجمع البيان، ج ٢، ص ٤٥٣؛ التفسير الكبير، ج ٨، ص ٨١، دليل الآية ٦١ من آل عمران (٣).

٥. حكى عن الأوراعي في المجموع شرح المذهب، ج ٦، ص ١٨٠؛ والمضي المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٥٠٢؛ والشرح الكبير المطبوع مع المضي، ج ٢، ص ٦٧٣.

٦. البينة (٩٨): ٥ ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ نَبَاتِهِمْ﴾.

٧. يعني قوله عليه السلام: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» وقد سبق تخريجه في ص ٢٧ في الهامش ٥.

٨. لاحظ المعبر، ج ٢، ص ٥٥٩.

ولو أخرج عن أحد ماله من غير تعيين صح. ولو أخرج عن الغائب إن كان

المعبر للدين حتى لو خلا عن النية ترتب عليه حكمه المشهور من تجديد النية أو التقييد
لو تعدد الدين.

إذا تقرر هذا، فالمقارنة للدفع مجزئة قطعاً، والمتقدمة غير مجزئة قطعاً، والمتأخرة مع
بقاء العين فيها وجهان:

الإجزاء، لبقاء الملك فتصادفه النية، ولأن أجزاء نية الاحتساب الثابت إجماعاً يستلزم
أولوية أجزاء صورة العرض؛ لوجوب دفع نية على القابض لو طلبت بخلاف المحتسب.
وعدمه، أخذاً بالمتيقن، وظهور التملك في المعطى فيعارض نية الزكاة بعد الإعطاء.

وفي الميسوط، ينبغي المقارنة. ثم قال، لا يجوز نقل زكاة ما بان تعلقه إلى غيره لسوات
وقت النية^١، وهو مشعر بعدم إجزاء المتنازع. وظاهر فتوى المحقق نجم الدين الإجزاء،
حيث لم يستبعده في الشرائع^٢، وحيث جواز النقل إلى الباقي بعد التردد في المعتبر^٣، وهو
المخيار، والأحد بالمتيقن بحجب جهل لا دليل قائم على غيره، وعنده بحجب العمل به، ولا
معارضة إذا القطع على عدم ملكيته باطناً.

وفي المختلف قَرَّب جواز النقل، ومع من سوات وقت النية فيه، وسلم فواتها في
صورة النزاع^٤.

ويتفرع إيقاع النية على مخرج غير المالك مع جوار رجوعه قبله، كفي زمن خيار البائع
والهبة، إذا كان في يد المستحق وإن لم يكن المشتري أو المتهب، ولا حفاء في توقفه على قاعدة
صحة العقد الواقع على مثله، ولا في أقرية الإجزاء مع علم المستحق بالحال، وصعفه مع جهله
وتلف العين، بناء على منع الدافع من لتغريم طاهراً وباطناً، والصور الممكنة أربع وهي ظاهرة.

١ الميسوط، ج ١، ص ٢٢٢ ويحي أن يقارن النية حال الإعطاء... وإن قال: هذا زكاة مالي إن كان سالماً وكان
سالماً أجزأه، وإن كان ثالثاً لم يجز أن ينقله إلى زكاة غيره؛ لأن وقت النية قد فاتته.

٢ شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٥٦ وتكتفى عند الدفع، ولو بوى بعد الدفع لم أشتبه جوازه.

٣ المعتبر، ج ٢، ص ٥٦٠؛ ولو نواه عن ماله الغائب كان ثالثاً في جواز صرفه إلى غيره من أمواله تردّد أقربه
عندي الجواز.

٤ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٢٩، المسألة ٩٨.

سالمًا فبان تالفًا جاز النقل، ولو نوى عمدًا يصل لم يجز وإن وصل.
ولو نوى الدافع لا المالك صح، طوعاً كان الأخذ أو كرهاً.
● ولو مات من أعتق من الزكاة ولا وارث له فميراثه للإمام على رأي.

قوله ﷺ: «ولو مات من أعتق من الزكاة ولا وارث له فميراثه للإمام على رأي».
أقول: الوارث المنفي هو الخاص، ونفي الخاص أعم من نفي العام، فلذلك لم يستلزم
عدم الإمام ومستحق الزكاة. والمشهور بين علمائنا الماضين أن ميراثه للأصناف،
كابني بابويه^١ والمفيد^٢ والمرتضى في الانتصار^٣ والشيخ أبي جعفر^٤ وابن حمزة
في الواسطة^٥ وابن إدريس^٦ وأبني سعيد^٧. وهو الذي رواه عبيد بن زرار - بطريق
ابن فضال وابن بكير - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أخرج زكاة ماله فلم يجد
لها موضعاً، فاشترى به مملوكاً فأعتقه هل يجوز ذلك؟ قال: «نعم، لا بأس بذلك» قلت:
فإنه أصاب مالاً ثم مات وليس له وارث فميراثه؟ قال: «يرثه الفقراء الذين
يستحقون الزكاة؛ لأنه إنما اشترى بماله»^٨ وضف الطريق بالمذكورين^٩ وأجيب بأن
الأصحاب وثقوهما^{١٠}.

١. الفقيه، ج ٢، ص ١٩، دبل الحديث ١٦٠٤، النسخ، ص ١٦٦ وحكاه عن أبي بابويه العلامة في مختلف

الشعبة، ج ٢، ص ١٢٧، المسألة ٩٥، وولده في إيضاح الفرائد، ج ١، ص ٢٠٧.

٢. المقنعة، ص ٢٥٨-٢٥٩.

٣. الانتصار، ص ٢٢٣، المسألة ١١٢.

٤. النهاية، ص ١٨٨.

٥. هذا الكتاب قد قُود ولم يصل إليها، وانظر ما تقدم في ص ٥٣، الهامش ٥.

٦. السرائر، ج ١، ص ٤٦٢.

٧. يحيى بن سعيد في الجامع للشرائع، ص ١٦٤٤ والمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٥٤.

٨. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٧، باب الرجل ينجس من الزكاة أو يُنقى، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠٠، ح ٢٨١.

٩. المصنف هو المحقق في المشير، ج ٢، ص ٥٨٩: «وتضمنت الرواية بأن مهاجرين ضال وهو غطمي، وعبيد الله بن

بكير وفيه ضعف - وبكت النهاية، ج ١، ص ١٣٨: «والفاضل الآبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٢٦٠: والعلامة في

مختلف الشبهة، ج ٣، ص ١٢٨، المسألة ٩٥، وتذكره التفتاء، ج ٥، ص ٣٥١، المسألة ٢٥٨.

١٠. المجيب هو العلامة في مختلف الشبهة، ج ٣، ص ١٢٨، المسألة ٩٥، على أن الراوي قد وثقهما الأصحاب.

قال المحقق في المعبر:

ويمكن أن يقال: تركته للإمام؛ لعدم منك الأصناف إتياء؛ إذ هو مصرف، فهو سائبة. ثم
 قوى العمل بالرواية؛ لسلامتها عن معارض وإطباق المحققين منا على العمل بها^١.
 قلت: لأن ما ذكره من الاعتبار في مقابلة بعض مع منع عدم ملكهم، ومنع توقف الإرث
 على ملكهم، ولم لا يكون محرر الشراء بمالههم وتسلط المكلف على المقت موجباً للولاء؟
 وفي المختلف توقف، من عدم ملك المستحق إلا بالقبض، ولا قبض، ومن الإجماع
 على أن من لا وارث له يرثه الإمام^٢. ويشكر بمع صفري الدليل.
 وبالجمله، فالأقوى بل الأصح الأول، وما عرفت فائلاً قدساً بأنه للإمام إلا ما حكمته
 عن المحقق^٣، وفي المختلف قد نقله قولاً^٤ وربما ينسب^٥ إلى ابن إدريس وهو خطأ^٦
 ثم هاتان:

أ. أن الرواية نصت شراء العبد عند عدم للمستحق، والمعتق من الركاء أعم منه،
 وعبارة أكثر الأصحاب كاشي بابويه^٧ والمرنطى^٨ موافقة لها، والمعيد الحق به العبد المؤمن

١ المعبر، ج ٢، ص ٥٨٩

٢ مختلف الشيعة، ج ٣ ص ١٢٨، المسألة ٩٥

٣ تقدم آمناً نقلاً عن المحقق في المعبر، ج ٢، ص ٥٨٩ حيث قال ويمكن أن يقال تركته للإمام.

٤ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٢٧، المسألة ٩٥ وقال بعض علمائنا يكون للإمام.

٥ الناسب هو الفاضل الأبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٢٦٠ - ٢٦١، حيث قال وما أعرف لها مخالفاً سوى
 المتأخر لعلي ابن إدريس؛ فإنه حرج وجهاً أن يكون تسميات للإمام.

٦ لأن ابن إدريس قد ضرع في السرائر، ج ١، ص ٤٦٣ بأن ميراثه لأرباب الركاء.

٧ الفقيه، ج ٢، ص ١٩ ديل الحديث ١٦٠٤ ولا بأس أن يشري الرجل مملوكاً مؤمناً من ركاء ماله فيئتيقه، فإن
 استعاد المعتوق مالا فمات ماله لأهل الركاء، لأنه اشترى بمالههم. وكذلك عبارته في المقنع، ص ١٦٦٨ الانتصار ص ٢٢٣، المسألة ١١٢ ومما علق أفراد الإمامية به إجماعهم أن يشتري من مال الركاء المملوك
 فيئتنق، ويقولون إنه متى استعاد المعتوق مالا ثم مات ماله لأهل الركاء؛ لأنه اشترى من مالههم، وليس فيها -
 وأيضاً ليس في عبارات الصدوق وابن إدريس - تفيد شراء بدم وجود المستحق - لأنه قال: فإذا لم تجد
 مستحقاً للركاء، ووجدت مملوكاً يباع، جاز لك أن تشتريه من الركاء وتفيقه، فإن أصاب بعد ذلك مالا ولا وارث

وأجرة الكيل والوزن على المالك.
ويكره تملكه لما تصدق به اختياراً، ولا كراهية في الميراث وشبهه.
وينبغي وسم النعم في المنكشف الصلب.

تحت الشدة^١. ولكن التعليل بالشراء بعالمهم يقتضي إطراده في ذي الشدة، بل وفي المكاتب إذا أدى الجميع من مال الزكاة، إلا أن يناقش في تسمية ماله شراءً، ولا طائل تحته، ولو دفع إليه البعض احتمل التوزيع.

ب: ضمان جريرة هذا العبد يلزم الإمام عليه السلام، بعدم انحصار الفراء. ويحتمل العدم؛ لأن الضمان والإرث متلازمان، فحيث ينقذ الصحن من الزكاة، إما لأن الولاء لأصناف مستحقها - كما صرح به بعض الأصحاب^٢ - وإما لأنه من المصالح العامة الداخلة في سهم سبيل الله.

وهذان الفرعان لم أظفر بهما لأحد سبق فليسترا.

→ له كان ميراثه لأرباب الزكاة - وكذلك عبارات ابن سعيد في الجامع بشرائع، ص ١٤٤؛ والمحقق في المختار، ج ٢، ص ٥٧٥؛ وشرائع الإسلام، ج ١، ص ١٤٩؛ والعلامة في نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٨.
١. المقنعة، ص ٢٥٩ وعبارته موافقة لإرواية، والشراء في كلامه مفيد بعدم وجود المستحق؛ وانظر لصاح الفوائد، ج ١، ص ١٩٦.

٢ هو الشيخ في المبسوط ج ١، ص ٢٥٠؛ والاقتصاد، ص ٢٨٢، حيث قال، يكون ولاؤه لأرباب الزكاة.

النظر الثاني في زكاة الفطرة

يجب عند هلال شوال إخراج صاع من القوت الغالب - كالحصاة والشعير والتمر والزبيب والأرز واللبن والأقط - إلى مستحق زكاة المال، على كل مكلف حرّ متمكّن من قوت السنة له ولعِياله، عنه وعن كلّ من يعوله وجوباً وتبرّعاً، مسلماً كان المُعال أو كافراً، حرّاً أو عبداً، صغيراً أو كبيراً، عند الهلال.

وكذا يخرج عن الصيف إذا كان عنده قبل الهلال، وعن المولود كذلك، والمتجدّد في ملكه حينئذ، ولو كان بعد الهلال لم يجب. ولو تحرّر بعض المملوك وجب عليه بالنسبة، ولو عاله المولى فوجب عليه.

ويستحبّ للفقير إخراجها بأن يدير صاعاً على عِياله ثمّ يتصدق به. ولو بلغ قبل الهلال أو أسلم أو عقل من جنونه أو استغنى وجب إخراجها، ولو كان بعده استحبّ ما لم يصل العيد.

ويخرج عن الروجة والمملوك وإن كاتبه مشروطاً إذا لم يعلها غيره. وتسقط عن الموسرة والضيف الغنيّ بالإخراج عنه.

وزكاة المشترك عليهما إذا عالا أو لم يعله أحد.

● ولو قبل وصيّة الميّت بالعبد قبل الهلال وجبت عليه، وإلا سقطت عنه وعن الورثة على رأي.

قوله «:» «ولو قبل وصيّة الميّت بالعبد قبل الهلال وجبت عليه، وإلا سقطت عنه وعن الورثة على رأي».

أقول. العامل في «قَبْلَ» «قَبْلَ» لا «المَيِّت»، وإن كان الغرض موته قبل الهلال أيضاً. قوله

ولو لم يقبض الموهوب فلا زكاة عليه، ولو مات الواهب فالزكاة على الوارث، وتقطعت التركة على الدين وفطرة العبد بالحصص لو مات بعد الهلال، وقبله تسقط.

«والآ» أي وإن لم يقبل قبل الهلال بل بعده، مع أن اشتراطه أعم منه، لكن لا يخفى أنه غير مراد؛ إذ لا يتصور السقوط عن الورثة لو رد الوصية. ومبنى الفتوى على أن التركة مملوكة للوارث أم على حكم مال الميت، ويظهر مما يذكر، وعلى أن القبول جزء من السبب المملك أو شرطه، أو أنه كاشف عن تأثير الوصية في الملك، وهما محتملان، وتوجيههما مشهور، مثل أن الوصية عقد ركناه الإيجاب والقبول، ومثل أنه لو كان جزءاً لا اعتبر المطابقة والفورية فلا يجوز قبول البعض ولا تأخره، وذلك منفي، ولا خفاء أن لقبول معتبر قطعاً؛ لاستحالة أن يدخل في ملكه هنا شيء بغير اختياره. ويؤيد الثاني قوله تعالى: «مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ»^١، آخر تملك الوارث المستفاد من «وَلَكُمْ»، «وَلَهُنَّ» عن الوصية. والميت لا يملك، ولا ملك بغير مالك. وربما منع^٢ منع ملك الميت، واستدل بالمديون والمقتول وحافر البئر وناصب التبتكة، وأضمر في الآية «مقبولة» أي «وصية مقبولة» وقد يجاب^٣ بأن التعلق بالدية والتركة لا يستلزم الملك.

والمصنف قوى في وصايا القواعد الكشف^٤، فحيث تجب الزكاة على القابل. وفي المبسوط^٥ أسقطها عنهما كما في الكتاب، أما عن الوارث فلعدم تملكه؛ إذ هو على حكم مال الميت، وأما عن القابل فبناءً على الأول. ونقل المحقق الوجوب على الوارث^٦ بناءً على الأول وملكية الوارث، وليس يبعد. هذا

١. النساء (٤)، ١٢.

٢. المانع هو العلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٤٤٦، حيث قال: وانتفاء الملك عن الميت ممنوع، كما لو قُتِلَ وكالمديون، وكما لو نُسِبَ شبكة فوقع فيها صيد بعد موته، والآية يُراد بها من بعد وصية مقبولة.

٣. المجيب أيضاً هو العلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٤٤٦، حيث قال: والمقتول والمديون لا يملكانه لكن الدين يتعلق بالتركة.

٤. قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٤٤٥-٤٤٦.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٢٤٠، الخلاف، ج ٢، ص ١٤٥، المسألة ١٨.

٦. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٦٠.

ويجزئ من اللبن أربعة أرتال، والأفضل التمر، ثم الزبيب، ثم غالب قوته، ويجوز إخراج القيعة السوقية، وتقديمها قرصاً في رمضان، وإخراجها بعد الهلال. وتأخيرها إلى قبل صلاة العيد أفضل. فإن خرج وقتها - وهو وقت العيد - وقد عزلها أخرجها، • وإن لم يعزلها وحبقت قصاؤها على رأي، ويضمن لو عزل وتمكن ومنع، ولا يضمن مع عدم المكة.

كله إذا لم يعلمه أحدهما وإلا فالركاة على القابل.

وقد يقال^١: لا تجب الزكاة على القابل ولو قيل بالكشف، لاستحالة تكليف الغافل وهذا لو صح لم يشمل العالم الماهل، مع مكان كونه من باب الأسباب، كما لو ورث عبداً لم يعلم بدخوله في ملكه، أو اشترى له عبد كذلك.

قوله: «وإن لم يعزلها وجب قصاؤها على رأي».

أقول: المراد بـ «العزل» تعينها في مال خاص كالثبة لوقتها وسحتمل اشتراط كونه بغيرها أو نقص، ولو عين الصاع في صاعين أمكن كونه غير عزل، لتحقيق بقاء الشركة في ماله خصوصاً لو لم يملك إلا الصاعين، ولأنه لو كفى لكفت البية في جميع ماله، وهو محال لعرف العزل، نعم عزل القيمة كاف. ولو عزل قل احتص بالحكم، وللأصحاب قولان.

الأول: إنها صدقة بعد صلاة العيد. وهو قول البرنظي وابن بابويه^٢ والمفيد^٣ والنفسي^٤ والقاسي^٥ وابن رهرة مدعياً للإجماع^٦. وحسنه في المعبر^٧ وغيره^٨ واحتاط بالقضاء.

١ القائل هو مخر الدين في إيضاح الفوائد ج ١، ص ٢١٠ - ٢١١ وأنا السقوط عن الموصى له فعلى كونه القبول مُملَكاً ظاهراً، وعلى كونه كاشعاً فلاستحالة تكليف الغافل عبداً

٢ الشيخ الصدوق في المقنع، ص ٢١٢؛ وحكاة عن والده في النظم، ج ٢، ص ١٨٢، ديل الحديث ٢٠٨٣، ٣. المقنعة، ص ٢٤٩.

٤ الكافي في الفقه، ص ١٦٩.

٥. المذهب، ج ١، ص ١١٧؛ شرح حمل العلم والمصل، ص ٢٦٧.

٦. غنية النروع، ج ١، ص ١٢٧.

٧. المعبر، ج ٢، ص ٦١٤ لكن الأحوط القضاء.

٨. المختصر النافع، ص ١٢٣، وميل يجب القضاء وهو حوط.

ولا يجوز حملها إلى بلد آخر مع وجود المستحق فيضمن، ويجوز مع عدمه ولا ضمان.

واختار الصدقة الجعفي صاحب الفاخر إلا أنه ذكر بعدية الزوال. وكلام المرتضى^١ والواسطة يشعر بصعب امتداد الوقت إلى الروال، ولم يصرح بامتداده إلى الزوال إلا ابن الجنيّد^٢ ومن ذكرناه. وفي كتب الشيخ^٣ التعليق على الصلاة، وهو في صحيحة العيص بن القاسم^٤ وغيرها^٥ عن أبي عبد الله عليه السلام، والمصنّف في المختلف^٦ وكثير من كتبه^٧ صرح بالزوال؛ نظراً إلى أن الصلاة لا تنضبط إلا بالوقت وهو إلى الروال، لما روي عن ابن عباس قال: هي قبل الصلاة ركاة مقبولة، وبعد الصلاة صدقة من الصدقات^٨. ومن طريقنا رواية إبراهيم بن ميمون عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن أعطيت قبل أن تخرج إلى العيد فهي فطرة، وإن كان بعدما تخرج فهي صدقة»^٩، والتفصيل يقطع لنشريك، ولأن الموقت إذا فات لم يستتبع الفصاء، ولأصالة البراءة.

وأجاب في المختلف بأن قطع الشركة في تسمية الزكاة لا هي الوجوب والتدب، قائلاً: إن الصدقة هنا يراد بها الوجوب، وفرق بينها وبين لفظة بكثرة الثواب في الفطرة،

١. جمل العلم والعمل، ص ١٢٩: وقت وجوب هذه الصدقة طلوع المعبر يوم العطر وقبل صلاة العيد، وقد روي أنه في سعة من أن يخرجها إلى زوال الشمس.

٢. حكاة صد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٧٠، المسألة ١٢٤.

٣. النهاية، ص ١٩١، الخلاف، ج ٢، ص ١٥٥، المسألة ١١٩٨ المبسوط، ج ١، ص ٢٤٢، الاقتصاد، ص ٢٨٤.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٧٥-٧٦، ج ٢١٢ الاستبصار، ج ٢، ص ٤٤، ج ١٤١.

٥. الكافي، ج ٤، ص ١٧٠، باب الفطرة، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٧١، ج ١٩٣.

٦. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٧٠، المسألة ١٢٤.

٧. نهاية الإحكام، ج ٢، ص ٤٤٠، ٤٤١ وهو زوال الشمس من يوم العطر... تلخيص المرام، ص ٤٧؛ ولم يصرح بالزوال في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٢٥٩- لأنه قال به ويجوز تأخيرها، بل يستحب، إلى قبل صلاة العيد، ويحرم بعده؛ وتذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٣٩٥، المسألة ٢٩٨؛ وتحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٤٢٩، الرقم ١٤٨٩؛ وتبصرة المتعلمين، ص ٦٢؛ ومتهى المطلب، ج ٨، ص ١٤٨٦ والإرشاد.

٨. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٨٥، ج ١٨٢٧ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١١١، ج ١٦٠٩.

٩. الكافي، ج ٤، ص ١٧١، باب الفطرة، ج ٤، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٧٦، ج ٢١٤، الاستبصار، ج ٢، ص ٤٤-.

ويتولى المالك إخراجها، والأفضل لإمام أو نائبه أو الفقيه.

ومنع التوقيت وجوز كون اليوم سبياً أو دليلاً، ثم منع عدم الاستتباع؛ لاشتمال الأمر على وجوب الإخراج وكونه في الوقت فلا يزول الأول يزوال الثاني، وعارض الأصل بالاحتياط^١.

ولك أن تقول: الشائع الذائع أن المراد بـ«الصدقة» في الحديث وعبارات الأصحاب النفل، هذا بحسب العرف الخاص هنا. وبحسب العرف العام الصدقة تقابل الزكاة المفروضة

فإن قلت: قال تعالى: ﴿إِنَّا الصَّدَقَتُ﴾^٢ الآية. قلت: لولا التقييد بالحال في قوله تعالى: في الآية: ﴿فَرِيضَةً﴾ لقلنا بالموجب.

ثم لو قرب التأويل في حديث الصادق عليه السلام^٣ لعد في الحديث الأول^٤، لمقابلتها بالزكاة المقبولة ودليل التوقيت ذكر الرويات مبدأً ومستهاً^٥. وهو معنى التوقيت والاشتمال على حكمين مسألة أصولية ترد دليلاً على استتباع الإحلال بالموقف الفصاء. وجوابها نكتة^٦، واختصاره أنه وحب مقتد لا متمذهب والمعارضية بالاحتياط لا يعاوم الأصل؛ إذ الظننى لا يعارض القطعي.

الثاني: يجب الفصاء وبه قال الشيخ^٧ وبين حمزة في الوسيلة^٨ والواسطة

١. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٧٦، المسألة ١٣٧

٢. التوبة (٩) ٦٠

٣. أي رواية إبراهيم بن ميمون عن الصادق عليه السلام المذكورة آنفاً

٤. أي ما روي عن ابن عباس المذكور آنفاً

٥. كرواية إبراهيم بن ميمون، ورواية ابن سنان المروية في الكافي، ج ٤، ص ١٧٠، باب الفطرة، ح ١١، وشهيد

الأحكام، ج ٤، ص ٧١، ح ١٩٣.

٦. انظر الدرجة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ١١٦-١١٨، معارج الأصول، ص ٧٥؛ مبادئ الوصول،

ص ١١٢-١١٣

٧. الخلاف، ج ٢، ص ١٥٥، المسألة ١٩٨؛ الاقتصاد، ص ٢٨٥

٨. الوسيلة، ص ١٣١

وابن إدريس^١ ونجيب الدين بن سعيد^٢ والمصنف في المختلف^٣ وكثير من كتبه^٤ وهو ظاهر ابن أبي عقيل^٥ وابن الجنييد^٦؛ لعموم «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى»^٧، وقول ابن عباس: فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطرة طهرة للصائم من الرث، وطعمة للمساكين^٨، وأحاديثنا^٩، وعدم المعارض، إذ ليس إلا خروج وقت الأداء ولا يصلح قال في المختلف: كخروج وقت الدين وزكاة الخمس^{١٠}. قلت: قياس محض.

والأولى أن يقال: إن الوقت لم ينف غيره؛ ثبت؛ لعموم دليل الوجوب فلا معارضة، ولصحيفة زرارة عن الصادق عليه السلام في رجل عرل فطرته حتى يحد لها أهلاً، قال: «إذا أخرج

١. أعلم أن ابن إدريس ذهب في السرائر، ج ١، ص ٤٦٩ - ٤٧٠ إلى كونها أداء بعد صلاة العيد، وإليك بعض عبارته قبل أن يخرجها في ذلك الوقت فإنه يجب عليه إخراجها. وبعض أصحاب يقول - نكون قضاء - وبعضهم يقول: سقط. وهذا بعد من الصواب. ومن قال - إنها قضاء بعد ذلك - فهو واضح؛ لأن الزكاة المالية والراسية يجب بدخول وقتها، فإذا دخل وجب الأداء، ولا يراد للإنسان مؤدياً لها؛ لأنَّ بعد دخول وقتها هو وقت الأداء في جميعه. وأيضاً فإنَّ الأبى في كشف الرموز، ج ١، ص ٢٦٥، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٧٥ المسألة ١٣٧ ومنتهى المطلب، ج ٨، ص ٤٨٨، سبأ إلى ابن إدريس لقول بالأداء، حيث قال الأول: ذهب المتأخر إلى أنه يبقى أداء دائماً وسيأتي في كلام الشهيد أيضاً سبب القول بالأداء لابن إدريس نعم، حكى العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٧٠، المسألة ١٣٤، و ص ١٧٤، المسألة ١٣٧ القول بالقضاء عن سائر، وأما قوله في المراسم، ص ١٣٥ هكذا ومن أخرجها عتاً حذوتها كان كاذباً ومن المحتمل تصحيف «سائر» به ابن إدريس في كلام الشهيد، خصوصاً بالنظر إلى استفادته الكثيرة من المختلف.

٢. الجامع للشرائع، ص ١٢٩.

٣. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٧٥، المسألة ١٣٧.

٤. نهاية الإحكام، ج ٢، ص ٤٤١؛ تذكرة المقام، ج ٥، ص ٣٩٦؛ المسألة ٢٩٨؛ منتهى المطلب، ج ٨، ص ٤٨٨؛ تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٤٢٩، الرقم ١٤٨٦.

٥ و ٦. حكاة عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٧٥، المسألة ١٣٧.

٧. الأعلى (٨٧): ١٤.

٨. حذم تفرجه في ص ٢٠١، الهامش ٨.

٩. كصحيفة زرارة الآية بحمد هذا، ولم يستدل هؤلاء العلماء بصريح الحديث من أحاديثنا.

١٠. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٧٥، المسألة ١٣٧؛ النافع ليس إلا خروج وقت الأداء، لكنه لا يصلح للمعارضة؛ إذ خروج الوقت لا يَنْقِطُ الحق كالتدين وزكاة المال والخمس وغيرها. وفي النسخ: زكاة الخمس كما أثبتناه.

من صمانه فقد برئ. وإلا فهو ضامن لها حتى يؤدبها إلى أربابها^١
والجواب: الوقت المذكور بيان للواجب، فلا يتناول غيره كالمكلف والقدر لما ذكرنا
هي البيان^٢

وقوله في المتن: «وإن لم يعزها» قسم له «عزها». واحتار المحقق^٣ والمصنف^٤
وجوب الإخراج مع العزل، بل لم يجعلوا بخلاف ذلك مع عدم العزل. وهما مطالبان بوجه
التحصيل، فإن الروايات والعبارة لا تساعدان، إذ فيهما لفظ «الإخراج»^٥ وهو ظاهر
في الدفع إلى الفقير.

والمراد بقوله: «ووجب قضاؤها» الإتيان بها قضاء لا مطلق الإتيان، كفي قوله تعالى:
«فَإِذَا قُضِيَتْ مَسْكِكُمْ»^٦. وفيه محالة لسراؤها حيث أوجب إخراجها أداء^٧. وكأنه يذهب
إلى عدم التوقيت لأنه جعلها كالمالية.

وأحب^٨ بأن لوقيتها طرفين فليست كالمالية، ومن ثم لم يجب على الكامل بعد الهلال.
ولم تستحب على الكامل بعد الزوال.

وله أن يسمع الطرف الأخير؛ إذ لا نص صريح فيه، وعدم الاستحباب لعدم إدراك السبب
أعني أول الوقت. فإنما أجمعنا أو اشتهر بهما أن صلاة الرزلة أداء دائماً، مع عدم مخاطبة

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٧٧، ح ٢١٩

٢. أي في الكلام.

٣. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٦١ فإن خرج وقت الصلاة وقد عزلها أخرجها واجباً بنية الأداء. وإن لم يكن عزلها
قول سقط. وقبل: يأتي بها قضاء. وقبل أداء، أو أول أشبه

٤. في المتن، وفي قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٥٩ ثم إن عزلها وخرج الوقت أخرجها واجباً بنية الأداء، وإلا
قضاها على رأي

٥. ونعمه كما أخرجه كما في صحيحة زرارة المذكورة أعلاه

٦. البقرة (٢): ٢٠٠

٧. السرائر، ج ١، ص ٤٦٩ - ٤٧٠، وسبق نص عبارته في ص ٢٠٣، الهامش ١

٨. المجيب هو المحقق في المستدرج ج ٢، ص ١٦٤ والسلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٧٦ - ١٧٧،
المسألة ١٣٧

ولا يعطى الفقير أقل من صاع إلا مع الاجتماع والقصور، ويجوز أن يعطى غناه دفعةً، ويستحب اختصاص القرابة بها ثم الجيران.

المكلف بعد حدوثها ولأن الاستحباب منوط بوقته كالوجوب، ونمنع أن ما بعد الزوال وقت، وذلك لا ينافي الأداء بعده.

ومع ذلك، فالجمع بين وجوب إخراجها بعد الزوال والأداء أقرب من الجمع بينه وبين القضاء، لصلاحيّة منع التوقيت مقدّمةً لوجوب الإخراج أو جواباً عن دليل المسقط، كما حكىناه عن المختلف^١.

النظر الثالث في الخمس

وهو واجب في عنائهم دار الحرب - حواها المسكر أولاً - إذا لم يكن
مغصوباً.

وفي المعادن - كالذهب والفضة ولرصاص والياقوت والزبرجد والكحل
والعنبر والقيز والنفط والكبريت - بعد المؤونة وبلوغ عشرين ديناراً.
وفي الكنوز المأخوذة في دار الحرب، أو دار الإسلام وليس عليه أثره،
والباقي له، • ولو كان عليه سكة الإسلام فلقطة على رأي، ولو كان في مبيع عرفه

قوله • - في الخمس - «ولو كان عليه سكة الإسلام فلقطة على رأي».

أقول: الصور أربع، وهي في غير الأرض المملوكة للغير.

أ: كنز دار الحرب ولا أثر للإسلام.

ب: كنز دار الحرب وعليه أثر الإسلام

ج: كنز دار الإسلام ولا أثر. فهذه الثلاثة تحتمس، كما صرح حوايه^١

د: كنز دار الإسلام وعليه أثره، ففيه للشيخ قولان.

ففي المبسوط، لقطة^٢ وتبعه ابن السراج في المذهب^٣ وابن زهرة^٤ والمصنف

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٣٦، المذهب، ج ١، ص ١٧٧ - ١٧٨؛ السراج، ج ١، ص ٤٨٦ - ٤٨٧؛ شرائع الإسلام،

ج ١، ص ١٦٢؛ المعتمد، ج ٢، ص ٦٢٠

٢ المبسوط، ج ١، ص ٢٣٦

٣ المذهب، ج ١، ص ١٧٨

٤ غيبة النزوح، ج ١، ص ١٢٩

البائع، فإن عرفه فهو له، وإلا فللمشتري بعد الخمس، وكذا لو اشترى دابة فوجد

في المختلف^١؛ لصدق تعريف اللقطة عليه، ولأن مال المسلم محترم بل حرام إلا بصريح
إذن شرعي، والأثر دال عليه.

فإن قلت: قصارى اللقطة إباحته.

قلت: الأمر كذلك، لكن بعوض إما في حال لينة أو عند المطالبة.

فإن قلت: نحن نقول: إنه حل في الحال، وبظهور المالك يجب الغرم.

قلت: إحداه ثالثة، ولو سلم، ففي حله في الحال جفاء على المالك وتعجيل إتلافه

المستعقب لإمكان عدم الغرم.

ولأن^٢ وجوب الخمس خلاف الأصل فيقتصر فيه على المتيقن.

وقال في الخلاف: يخمس^٣. وتبعه في السرائر^٤. وأطلق جماعة كاهن أبي عقيل^٥

والمفيد^٦ والمرتضى^٧ وابن حمزة^٨ نعميس الكفر. وذكر الصدوق عن ابن أبي عمير أنه رواه

مطلقاً^٩. ولارب أن الروايات مطلقة في وجوب الخمس في الكنز^{١٠}. وهي حجة الخلاف.

وأحيب^{١١} بأن المطلق يتقيد بالدليل وهو عصمة مال المسلم.

١ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٩٢، المسألة ١٤٩، ما أنه مال ضائع عليه أثر ملك الإسلام، ووجد في دار الإسلام فتكون لقطة كغيره... فإنه مال يجب على الفرض أنه ممنون لمسلم، فلا يحل من غير تعريض.

٢ دليل آخر على كونه لقطة.

٣ الخلاف، ج ٢، ص ١٢٢-١٢٣، المسألة ١٤٩؛ دليله عموم ظاهر القرآن والأخبار الواردة في هذا المعنى، وتخصيصها يحتاج إلى دليل؛ ولا حظ إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢١٦، ٢١٧.

٤ السرائر، ج ١، ص ٤٨٧.

٥ راجع مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٩٠، المسألة ١٤٧؛ إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢١٦، ٢١٧.

٦ المقنعة، ص ٢٧٦.

٧ الانتصار، ص ٢٢٥، المسألة ١١٤.

٨ الوسيلة، ص ١٢٨.

٩ المفتح، ص ١٧١؛ روى محمد بن أبي عمير أن الحسن بن علي حمسة أشياء الكنز.

١٠ القفيل، ج ٢، ص ٤٠، ج ١٦٤٧-١٦٤٩، وج ٤، ص ٣٦٥، دليل الحديث ٥٧٦٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢١-١٢٢، ج ٣٤٦.

١١ المعجب هو العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٩٢، المسألة ١٤٩، وولده في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢١٦.

في جوفها شيئاً. ولو اشترى سمكةً فوجد في جوفها شيئاً فهو للواجد من غير تعريف بعد الخمس.

وفي الغوص - كالحواهر والدرر - بد بلع قيمته ديناراً بعد المؤونة. ولو أخذ من البحر شيء بغير غوص فلا خمس. والعنبر إن أخذ بالغوص فله حكمه، وإن أخذ من وجه الماء فمعدن.

وفيما يفضل عن مؤونة السنة له ولعياله من أرباح التجارات والصناعات والزراعات.

وفي أرض الذمي إذا اشتراها من مسلم.

وفي الحلال المختلط بالحرام ولا يتميز، ولا يعرف صاحبه ولا قدره، ولو عرف المالك خاصةً صالحه، ولو عرف بقدر خاصةً تصدق به.

ويجب على واحد الكرز والمعدن والغوص، صغيراً كان أو كبيراً، حرّاً أو عبداً. ولا يعتبر الحول في الخمس، بل متى حصل وجب، وتوحر الأرباح حولاً احتياطاً له.

والقول قول مالك الدار في ملكية الكرز، وقول المستأجر في قدره.

ويقسم الخمس ستة أقسام: ثلاثة للإمام عليه السلام، وثلاثة لليتامى والمساكين وأبناء السبيل من الهاشميين المؤمنين، ويحور تخصيص الواحد بها على كراهية. ويقسم بقدر الكفاية، فالفاضل للإمام والمعوز عليه.

ويعتبر في اليتيم الفقر، وفي ابن السبيل الحاجة عندنا لا في بلده.

ولا يحل نقله مع المستحق فيضمن، ويجوز مع عدمه.

ويمكن أن يقال، إن أثر الإسلام لو كان موجباً للتعريف لوجب في كسر دار الحرب، ولا يقولون به، إلا أن يصدر بصيغة دار الإسلام، أي الأثر، ولا ريب أنها مؤكدة للظن. ونعني بأثر الإسلام سكة الإسلام، بما الشاهدة برسالة محمد عليه السلام، أو اسم سلطان مسلم.

والأنفال تختص بالإمام عليه السلام. وهي كل أرض موات، سواء ماتت بعد الملك أولاً، وكل أرض ملكت من غير قتال، سواء انتجلى أهلها أو سلموها طوعاً، ورؤوس الجبال، ويطون الأودية، والآجام، وصفايا الملوك وقطائعهم غير المغصوبة.

وبصرفي من الغنيمة ما شاء، وغنيمة من قاتل بغير إذنه له. ثم إن كان ظاهراً تصرف كيف شاء، ولا يحوز لغيره التصرف في حقه إلا بإذنه، ويجب عليه الوفاء فيما قاطع عليه. وإن كان غائباً ساع لنا خاصة المناكح والمساكن والمتاجر في نصيبه - ولا يجب صرف حصص الموجودين فيه - وأما غيرها فيجب صرف حصة الأصناف إليهم.

وما يخصه يحفظ له إلى حين ظهوره، أو يصرفه من له أهلية الحكم بالنيابة عنه في المحتاجين من الأصناف على سبيل التبعة. ولو فرقته غير الحاكم ضمن.

()



كتاب الصوم

النظر الأول في ماهيته

النظر الثاني في أقسامه

النظر الثالث في الواجب



كتاب الصوم

والنظر في ماهيته وأقسامه ولواحقه

[النظر الأول في ماهيته]

الصوم هو الإمساك مع النية - من طلوع الفجر الثاني إلى ذهاب الحمرة المشرقية - عن الأكل والشرب المعتاد وغيره، وعن الجماع قبلاً ودبراً حتى تغيب الحشفة، وعن تعمد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر، وعن النوم عليها

كتاب الصوم

وهو لغة: الوقوف المطلق^١. ثم استعمل في الوقوف الخاص، أعني «الإمساك عن المفطرات بالنية»^٢. والمراد^٣ بالمفطرات هنا الأشياء الخاصة لا من حيث إنها مفطرة حتى يلزم الدور. وإن بوقش في الإمساك من حيث إنه عديم قيل: «توطن النفس على الكف عن المفطرات بالنية». - وربما أعني «توطن عن «النية» - أو قيل: «تقرباً إلى الله». والأولى أن يزداد يوماً، حقيقة أو حكماً مع الحلّ عن المانع». ويرد على

١. لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٥١؛ المصباح المبرور، ج ٢، ص ٤١٦-٤١٧، «صوم».

٢. في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٦٨. هو الكف عن المفطرات مع النية.

٣. في هامش «س»: جواب عن سؤال مقدر كأن قاتلاً يقول هذا التعريف دوري لأن المفطر معناه معصية الصوم فأجاب بقوله المراد بـ«المفطرات» هنا الأشياء الخاصة لا من حيث إنها مفطرة - أي مقبلة للصوم - حتى يلزم الدور، فكانت قال هو الإمساك عن الأكل والشرب إلى آخره. فلا دور

من غير نيّة الغسل حتّى يطلع، وعن معاودة النوم بعد انتباهتين، وعن إيصال الغبار الغليظ إلى الحلق، وعن الاستمنا، وعن تعمّد القيء، وعن الحقنة، وعن معاودة النوم للجنب بعد انتباهة.

فلو فعل شيئاً من ذلك بطل الصوم، ثم إن كان الصوم متعيّناً بالأصالة - كرمضان - أو بالذّر وشبهه، وجب القضاء والكفارة، إلّا بفعل الثلاثة الأخيرة، فإنّه يجب بها القضاء خاصّةً.

ويجب القضاء أيضاً بفعل المفطر قبل مراعاة الفجر مع القدرة ويكون طالعاً، وبالإفطار لإخبار الغير بعدم الطلوع مع القدرة على المراعاة مع طلوعه، وبالإفطار مع الإخبار بطلوعه لظنّ كذبه والقدرة على المراعاة وطلوعه، وبالإفطار للإخبار بدخول الليل ثمّ يظهر الفساد، وللظلمة الموهمة دخول الليل، ولو ظنّ لم يفطر. وحكم الموطوء حكم الواطئ.

الرسم الأوّل^١ أن سهو الإفطار غير مفسد ولا كفّ فيه، فينبغي أن يزداد «حقيقة أو حكماً» فائدة.

نهى عن التلقّف برمضان، بل يقال: «شهر رمضان» في أحاديث^٢، من أجودها ما أسنده بعض الأفاضل^٣ إلى الكاظم عليه السلام عن أبيه عن آبائه عليه السلام: «لا تقولوا: رمضان، فإنكم لا تدرون ما رمضان. من قاله فليتصدّق وليصم كفارة لقوله. ولكن قولوا - كما قال الله عزّ وجلّ -: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾»^٤.

١. أي «الإسك عن المفطرات بالنيّة».

٢. الكافي، ج ٤، ص ٦٩ - ٧٠، باب في النهي عن قول رمضان بلا شهر الفقيه، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٢٠٥٢ - ٢٠٥٣ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٣١٩ - ٣٢١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٩.

٣. هو العالم الجليل رضي الله عنه في طائوس في إقبال الأعمال، ج ١، ص ٢٨ - ٢٩.

٤. البقرة (٢) ١٨٥.

● ويحرم وطء الدابة، والكذب على الله ورسوله والأشعة عليه السلام، والارتعاس، ولا قضاء ولا كفارة على رأي.

قوله عليه السلام: «ويحرم وطء الدابة، والكذب على الله ورسوله والأشعة عليه السلام، والارتعاس، ولا قضاء ولا كفارة على رأي».

أقول: البحث في المواضع الثلاثة.

فالأوّل: وطء الدابة حرام مطلقاً وفاقاً، وموجب للكفارة مع الإزالة. ومع عدمه فيه وجوه ثلاثة.

أ: وجوب الكفارة فرعاً على وجوب الغسل وهو ظاهر المرتضى^١ وابن الجنيّد فيهما. وفي المبسوط: المذهب أن لا غسل^٢. وفي الصوم سه. تجب الكفارة^٣ مع تردده^٤. والجمع بينهما بعيد والمصنّف في المختلف في باب الجسدة أوجب الغسل، وبنى المسألة عليه في الصوم متمسكاً بأن الغسل معلول الجنابة التي هي علّة للكفارة، وثبوت أحد المعلولين يلزم ثبوت الآخر بواسطة ثبوت العلّة^٥ وتمسك^٦ في وجوب الغسل بإنكار عليّ (صلوات الله عليه) على الأنصار بقوله: «أوجبون عليه الرجم والحدّ ولا توجبون عليه صاعاً من ماء»^٧. والحدّ ثابت في البهيمة إمّا غير مقدّر - وهو حدّ لغة^٨ - لوجود المعنى المشتقّ منه - أو مقدّر، وهو رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «إنّ على آتسي البهيمة حدّ

١. جمل العلم والعمل، ص ٩٦.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٢٨.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٢٧٠ والجماع في القرح - فرج امرأة أو غلام أو ميتة أو بهيمة - وقد روي أن النوبة في الذئب لا يوجب نقض الصوم إلا إذا أنزل منه... والأحوط الأوّل.

٤. قال العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٥٩. المسألة ٢٢ - بعد نقله لكلام الشيخ - وفيه إشعار بتردّد منه في ذلك.

٥. مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٦٨. المسألة ١١٢ وج ٣، ص ٢٦٠. المسألة ٢٢.

٦. تمسك بذلك في باب الجنابة من مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٦٨. المسألة ١١٢.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٩، ح ٣١٤.

٨. في الصحاح، ج ٢، ص ٤٦٢ - ٤٦٣. «حدّه» الحدّ الصاجر بين الشينين؛ وحدّث للرجل - أقسّ عليه الحدّ، لأنّه يستعد من المعادة.

ويكره تقبيل النساء ولمسهنّ وملاعتهنّ، والاكتحال بما فيه صبر أو مسك،

الزاني^١، ولأنّه من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، فحيث وجد الأعلى يلزم وجود الأدنى. وقد نقل وجوب العسل أيضاً امرتضى^٢ عن الأصحاب^٣.

ب: عدم وجوب شيء أصلاً؛ للأصل، وقصور دليل الوجوب، وبناء على عدم وجوب الفسل. ومال إليه في المعبر في باب الحنابة^٤، ثمّ قال في الصوم الأولى وجوب الفسل به والإططار؛ لأنّه درج حيوان^٥ ولا يخفى ضعفه، وهو مصرّح السرّار^٦.

ج: وجوب القضاء لا غير. وهو مصرّح لخلاف مدّعياً عدم الخلاف، وإنّما هو موجود في وجوب الكفّارة^٧ مع أنّه نفى لنص فيه وردّ بأنّ عدم النصّ ينفي القضاء أيضاً^٨ لقولهم^٩: «استكروا عما سكبت الله عنه»^{١٠}، ولأنّ القضاء والكفّارة معلولا للحنابة.

الثاني: تعمّد الكذب^{١١} على الله تعالى وعلى رسوله وعلى أحد الأنبياء^{١٢} حرام

١ الكافي، ج ٧، ص ٢٠٤، باب العذّة على من يأتى بهيمة^{١٣} تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٦١-٦٢، ج ١٢٥ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٤، ج ٨٢٨

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٦٨، مسألة ٦١٣

٣ المعبر، ج ١، ص ١٨١؛ أمّا وطء البهيمة فقد قال في المبسوط والخلاف لا نصّ فيه، فبعضه أن لا يتعلق به الفسل لعدم الدليل وقوله حسن

٤ المعبر، ج ٢، ص ٦٥٤

٥ أي عدم وجوب شيء أصلاً مصرّح السرّار، ج ١، ص ٣٨

٦ الخلاف، ج ٢، ص ١٩١، المسألة ٤٢ مقتضى المذهب أن عليه القضاء؛ لأنّه لا خلاف فيه. وأمّا الكفّارة فلا تلزمه؛ لأنّ الأصل برائة الدّمة، وليس هي وجوبها دلالة

٧ ردّه ابن إدريس في السرّار، ج ١، ص ٢٨- بقوله والذي دفع به الكفّارة به يدفع القضاء، مع قوله: «ولا نصّ لأصحابها فيه»، وإذا لم يكن نصّ مع قولهم^{١٤} «استكروا» فقد كلّفه القضاء بغير دليل - والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٦٠، المسألة ٢٢ بقوله: «مع أنّها معلولا للحنابة»

٨ في الخلاف، ج ١، ص ١١٧، المسألة ٥٩ روي عنهم^{١٥} أنهم قالوا: «استكروا عما سكبت الله عنه» ومعه في السرّار، ج ١، ص ٢٨١، والظاهر أنّه مستفاد من كلام أمير المؤمنين^{١٦} «إنّ الله سكت لكم عن أشياء ولم يدعها سباً، فلا تتكلموها» بهج البلاغة، ص ٤٨٧ باب المختار من حكم أمير المؤمنين^{١٧}، الحكمة ١٠٥

ونحوه في أمالي المفيد، ص ١٥٩، المجلس ٢٠

٩ كذبت يكذب، من باب ضرب، كذباً ككثير تاج العروس، ج ٤، ص ١١٤، «كذب»

وإخراج الدم ودخول الحُمَام المضعفان، والسعوط بما لا يتعدى الحلق، وشَمِّ

إجماعاً. قال رحمه الله: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده^١ من النار»^٢. وأوجب الشيخان^٣ والمرتعى في الانتصار^٤ ومن تبعهم^٥ به كفارة وابن بابويه^٦ عذاه مفطراً؛ لموثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «الكذبة تنقض الوضوء وتطرأ الصائم»^٧. وفسرها بالمتنازع^٨ وقال المرتضى في الجمل، لا يفسد^٩. واختاره في السرائر^{١٠} وأكثر المتأخرين^{١١}.

وتمسك في المختلف بصحيفة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: «لا يضر الصائم ما صنع

١. للاطلاع على معنى هذه الجملة راجع مرآة العقول ج ١ ص ١٥٠؛ سبب ابن ماجة ج ١ ص ١٢-١٤. الهامش؛ وفي صحيح البخاري ج ١ ص ٥٢. الهامش فليتبوأ أمر من التوبة، وهو اتحاد المباشرة وهي المنزل، والمعنى؛ ليُجِدَ لعمري

٢. الكافي ج ١ ص ٦٢. باب اختلاف الحديث ج ١ صحيح البخاري ج ١ ص ٥٢-٥٣. ح ١١٠ صحيح مسلم ج ١ ص ١٠ ح ٢-٤. المقدمة: الجامع الصحيح ج ٤ ص ٥٢٤ ح ٢٢٥٧؛ سنن أبي داود ج ٣ ص ٣١٩-٣٢٠ ح ٣٦٥٦؛ سنن الدارمي ج ١ ص ١٤٦؛ باب تأويل حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابن ماجة ج ١ ص ١٢-١٤ ح ٣٠، ٣٣، ٣٦، ٣٧

٣. المسند في المصنعة ص ٣٤٤؛ والشيخ في النهاية ص ١٥٣؛ والخلاف ج ٢ ص ٢٢١. المسألة ٨٥. واليسوط ج ١ ص ١٢٧. والجمل والعقود ص ٢١٢. الرسائل العشر ص ٢١٢

٤. الانتصار ص ١٨٤. المسألة ٨٢

٥. كأي الصلاح في الكافي في الثقة ص ١٨٢؛ والقاضي في التمهيد ج ١ ص ١٩٢؛ وشرح جمل العلم والعمل ص ١٨٥؛ وابن رهرة في غيبة الروح ج ١ ص ١٣٨

٦. الصدوق في المصنعة ص ١٨٨؛ والهداية ص ١٨٨؛ وحكاة عن والده الأبي في كشف الرموز ج ١ ص ١٢٨٤؛ والعلامة في مختلف الشيعة ج ٢ ص ٢٦٧. المسألة ٢٤؛ وولده في إيضاح الفوائد ج ١ ص ٢٢٦

٧. الكافي ج ١ ص ٨٩. باب أدب الصائم ج ١ ص ٢٠٣ ح ٥٨٥

٨. أي فسرها الإمام عليه السلام بالمتنازع. وهو تعمد الكذب على الله ورسوله والائمة

٩. جمل العلم والعمل ص ٩٠

١٠. السرائر ج ١ ص ٣٧٦

١١. كالمحقق في شرائع الإسلام ج ١ ص ١٧٠؛ والعلامة في مختلف الشيعة ج ٢ ص ٢٦٨. المسألة ٢٤؛ وولده في إيضاح الفوائد ج ١ ص ٢٢٦

الرياحين خصوصاً النرجس، وبلى الثوب على الجسد، وجلس المرأة في الماء.

إذا اجتنب ثلاث خصال: الطعام والشرب والساء، والارتماس^١. وأورد مخالفة الظاهر وأن الكذب ضارّ قطعاً وأجاب برحوع ما لم يذكر إليها أو خروجه بدليل، والمراد بالضرر في كونه صائماً. وأجاب عن رواية الوجوب^٢ بالظمن في السند مع اعترافه بأنها في الموثق، وبأنها متروكة الظاهر^٣.

وجوابه لا يلزم من تركها في أحد مقتضيها تركها في الآخر. قال في المحتبر، مع اختلاف الأصحاب لا تهض الرواية بالدلالة. وأورد مقطوعة سماعة^٤ في معناها^٥ ولم يذكرها في المحتلف لظهور ضمها^٦. قلت الروايتان^٧ تدلان على إطلاق بي بابويه، وأما وجوب الكفارة فلا دلالة فيهما؛ إذ العام لا يدل على العاص، نعم تدلان ظهراً. وحملهما على التغليظ ليس بمعيد، وقرينته نقض الوضوء^٨.

الثالث: الارتماس. أي ملاقة الرأس لمائع غامر ولو بقي الدر - وقبل^٩. الاغماس أخص منه؛ لأن الارتماس ربما لم يتعمل في التراب الكثير - والخلاف فيه في مقامين: أ: في حرمة، وهو مشهور الأصحاب؛ لما سلف^{١٠}. ولقول الصادق عليه السلام في صحيح

١. الفقيه، ج ٢، ص ١٠٧، ح ١٨٥٥ تهذيب الأحكام، ج ٤ ص ٣١٨ - ٣١٩، ح ٩٧١، وفيهما أربع خصال: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٠٢، ح ١٥٨٤ الاستبصار، ج ٢ ص ٨، ح ٢٤٤، وفيهما ثلاث خصال كما أثبتناه.

٢. أي موثق أبي بصير المذكور آنفاً

٣. محتلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٦٩، المسألة ٢٤ بأنه متروك العمل، فإن الكذب لا ينقض الوضوء إجماعاً

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٠٣، ح ٥٨٦ عن سماعة قال سألت عن رجل كذب في شهر رمضان فقال: «قد أخطأ، وعليه قضاءه وهو صائم يقضي صومه ووضوءه إذا تضرع».

٥. المحتبر، ج ٢، ص ٦٥٦

٦. أقول ذكرها في محتلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٦٩ المسألة ٢٤

٧. يعني موثقة أبي بصير ومقطوعة سماعة

٨. لاحظ ريباح القوائد، ج ١، ص ٢٢٦

٩. القاتل هو الفاضل الآبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٢٨٤

١٠. يعني صحيحة محمد بن مسلم المذكورة آنفاً

ولو أجنب ونام ناوياً للغسل فطلع الفجر، أو أجنب نهاراً، أو نظر إلى امرأة فأمنى، أو استمع فأمنى لم يفسد صومه.

الحلي وحريز: «ولا يرتس برأسه»^١، وقول الباقر عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم: «ولا يغمس رأسه في الماء»^٢، ولا غلبة وصول الماء إلى الجوف.
وقال ابن أبي عقيل: يكره^٣ للأصل، ولموثقة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «أكره للصائم أن يرتس في الماء»^٤.
فيحصل ذلك النهي على الكراهية. وضعف الطريق بابن فضال^٥.
ب: في موجه أقوال ثلاثة:

أ. لا شيء، وهو اختبار الاستبصار^٦ والسرائر^٧ والمعتبر^٨ والمختلف^٩؛ للأصل، ولرواية إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: «ليس عليه قضاء ولا يهودن»^{١٠}.
ب: القضاء وهو اختبار أبي الصلاح^{١١}؛ لمفهوم «لا يصير الصائم» الحديث^{١٢}.

١. الكافي، ج ٤، ص ١٠٦، باب كراهية الارتس في الماء للصائم، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٠٣، ح ٥٨٧-٥٨٨؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٨٤، ح ٢٥٨-٢٥٩.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٠٦، باب كراهية الارتس في الماء للصائم، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٥٩١؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٨٤، ح ٢٦٠.

٣. حكاة عنه الفاضل الآبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٢٨٠.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٠٩، ح ٦٠٦، وفيه «يكره»؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٨٤، ح ٢٦٢، وفيه «يكره».

٥. المصنف هو الفاضل الآبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٢٨٠.

٦. الاستبصار، ج ٢، ص ٨٥، دليل الحديث ٢٦٣ لا يستلزم أن يكون الفعل محظوراً لا يجوز ارتكابه وإن لم يوجب القضاء والكفارة. ولست أعرف حديثاً في إيجاب القضاء وكفارة أو إيجاب أحدهما على من ارتس في الماء.

٧. السرائر، ج ١، ص ٣٧٦-٣٧٧.

٨. المعتبر، ج ٢، ص ٦٥٧.

٩. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٧١، المسألة ٢٥ وأما عدم قضاء والكفارة بها لأصل... وما رواه إسحاق.

١٠. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٠٩-٢١٠، ح ٦٠٧، و ص ٢٢٤، ح ١٠٠٠؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٨٤-٨٥، ح ٢٦٣.

١١. الكافي في الفقه، ص ١٨٣.

١٢. أي صحوحة محمد بن مسلم المتقدمة في ص ٢١٧-٢١٨، الهامش ١.

● ولو تضمنض للتبرّد فدخل الماء حلقه فالفصاء، بخلاف مضمضة الصلاة والتداوي والعبث على رأي.

وجوابه: يكفي في الضرر فعل الحرام.

ج. الكفارة وهو فتوى النهاية^١ والمبسوط^٢ والاقتصاد^٣ والجمل^٤ والخلاف^٥ والمقنعة^٦ والانتصار^٧. ولم يذكروا دليلاً معتمداً حتى قال في الاستبصار: لا نصّ عليه^٨. ويمكن الاحتجاج بعطفه على ما يوجب نكفارة في صحيحة معقّد بن مسلم المتقدمة^٩. والعطف يوجب التساوي واحتج في المختلف بأنه فعل مهيّ عنه فهو كالأكل. وأجاب بعدم المساواة في الهي، لو سلّم^{١٠}.

قوله: «ولو تضمنض للتبرّد فدخل الماء حلقه فالفصاء، بخلاف مضمضة الصلاة والتداوي والعبث على رأي».

أقول: هما مسائل

أ: مضمضة التبرّد واستنشابه مكروهة: للتعريض للمعطر، فإن سبق الماء بلا قصد وجب الفصاء للتفريط، دون الكفارة لعدم المقصد وهو مرويّ الأصحاب^{١١}

ب: مضمضة صلاة المريض مستحبّة، ولا شيء في سبقها، لروايه حماد عن

١. النهاية، ص ١٥٤.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٢٧٠.

٣. الاقتصاد، ص ٢٨٧.

٤. الجمل والعقود، ضمن الرسائل العشر، ص ٢١٢.

٥. الخلاف، ج ٢، ص ٢٢٦، المسألة ٨٥.

٦. المقنعة، ص ٢٤٤.

٧. الانتصار، ص ١٨٤، المسألة ٨٢.

٨. الاستبصار، ج ٢، ص ٨٥.

٩. تقدّمت في ص ٢١٧-٢١٨، الهامش ١.

١٠. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٧١، المسألة ٢٥.

١١. منتهى المطلب، ج ٩، ص ١٦٥؛ وهذا مذهب علمائنا.

أبي عبد الله عليه السلام: «إن كان وضوءه لصلاة فريضة فليس عليه القضاء، وإن كان لصلاة نافلة فعليه القضاء»^١. والظاهر أن المراد به المضمضة

ج: مضمضة النافلة، وتشهد هذه الرواية ورواية الحلبي عن الصادق عليه السلام^٢ بوجوب القضاء فيها. وفي رواية زيد عن الصادق عليه السلام: «لا يبلغ ريقه حتى يصفى ثلاث مرّات»^٣. ويلوح من الصدوق القول بالإفساد بالمضمضة مطلقاً.

د: التداوي بدواء فيصل إلى الجوف موجب لقضاء في ظاهر المبسوط^٤ والمختلف^٥؛ لأنّ تسويغه مشروط بعدم الوصول وقد فات، ولما شبّهته الحقنة بالمائع. وفي الخلاف: لا شيء، للإذن الشرعي، ولأصل عدم الشرط^٦.

هـ: العبث بالمفطر فيصل إلى الحوف، انتهى في المبسوط بوجوب القضاء^٧. وهو فنوى المحتر^٨، لأنّه أولى بالوجوب من العبث^٩. ويحتمل عدمه؛ لأنّه لا يزيد على الأكل ماسياً، وبشكل بعدم القصد أصلاً في الأكل بخلافه هنا، وربما قيل: هنا أصلان يمكن حمل ذلك عليهما، وهما التبرّد الموجب والمضمضة للوضوء. وليس بشيء^٩.

١ الكافي، ج ٤، ص ١٠٧، باب المضمضة والاستنشاق لنصائمه، ح ١

٢ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٢٤، ح ٩٩٩

٣ الكافي، ج ٤، ص ١٠٧، باب المضمضة والاستنشاق لنصائمه، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ٧٩٧ الاستبصار، ج ٢، ص ٩٤، ح ٣٠٣

٤ المبسوط، ج ١، ص ٢٧٣، قال العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٨٤ المسألة ٣٤ والأقرب الإفطار، وهو الظاهر من كلامه في المبسوط.

٥ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٨٤، المسألة ٣١

٦ الخلاف، ج ٢، ص ٢١٤-٢١٥، المسألة ٧٤

٧ المبسوط، ج ١، ص ٢٧٢، فإنّ فعل ذلك عابثاً... وإنّما كان عليه القضاء.

٨ المحتر، ج ٢، ص ٦٦٣

٩ لاحظ إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٢٧.

ولو ابتلع بقايا الغذاء في أسنانه عامدٌ كُفّر. • ولو صبّ في إحليله دواء فوصل جوفه فالقضاء على رأي.

ولا يفسد مَصّ الخاتم وغيره، ومصغ العلك والطعام للصبي، وزق الطائر، والاستنقاغ في الماء، • والحقنة بالجامد على رأي، وابتلاع النعامة والبصاق إذا لم ينفصل عن الفم، والمسترسل من الفضلات من الدماغ من غير قصد - ولو قصد

قوله □: «ولو صبّ في إحليله دواء فوصل جوفه فالقضاء على رأي».

أقول. هذه المسألة نظيرة ما تقدّم، فإنّه يحتمل إلحاقها بالحقنة للمشاركة في المعنى، والاحتياط في الصوم، وهو اختيار المبسوط^١ والمختلف^٢. وعدمه الأصل، وحروح تلك بالذکر. وهو قول الخلاف^٣ وابن الحسيد^٤

والمصنّف عدّى «وصل» بنفسه، وحقّه أن يكون - «إلى» لآنه بمعنى «بلغ»^٥ المتعدّي بنفسه، أو كقوله تعالى: «وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ»^٦، أو يكون ظرفاً
قوله □: «والحقنة بالجامد على رأي».

أقول: هذا عطف على ما لا يفسد وهو مستوى المبسوط^٧ والنهاية^٨ والاستبصار^٩

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٧٣

٢ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٨٣، المسألة ٣٢ لما أتت به وصل إلى جوفه مَقْطُراً بأحد المسلكين... فكار موجهاً للإفطار كما في الحقنة

٣ الخلاف، ج ٢، ص ٢١٣، المسألة ٧٣

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٨٣، المسألة ٣٢

٥ الصحاح، ج ٣، ص ١٣١٦، «بلغ» بلغ المكان ببلوغ وصلته إليه، وج ٥، ص ١٨٤٢، «وصل» وصل إليه وصولاً، أي بلغ

٦ الأعراف (٧) ١٥٥ تقديره «أختار موسى» من «قوم» مَحْدُوفُ الحارّ كما في جوامع الجامع، ج ١، ص ٤٧٣، فبيل هذه الآية.

٧ المبسوط، ج ١، ص ٢٧٢ وأما المكروهات فثلاثة عشر شيئاً المشعوب واستدخال الأشياء الجامدة

٨ النهاية، ص ١٥٦

٩ الاستبصار، ج ٢، ص ٨٤، دليل الحديث ٢٥٧

ابتلاعه أفسد - وفعل المفطر سهواً، ولو كان عمداً أو جهلاً أفسد، والإكراه على الإفطار غير مفسد.

والجمل^١ وابن البراج^٢ وابن إدريس^٣ للأصل، عني استصحاب صحة الصوم قبلها، ولموثقة علي بن الحسن عن أبيه أنه كتب إلى أبي الحسن^٤ في اللطيف^٥ يستدخله الإنسان وهو صائم؟ فكتب: «لا بأس بالجامد»^٦. ونفي البأس ظاهر في الجواز، والبصائر لا يستتبع الفساد.

وأجيب بأن ابني فضال ضعيفان، مع أنها مكتوبة^٧. وأطلق إمامنا بابويه^٨ والمفيد^٩ والمرتضى^{١٠} الصع من الحفنة، وأبو الصلاح القضاء بها^{١١}. وصرح في المختلف بوجوب القضاء بالحقتين^{١٢} لأنه وصل إلى جوفه المفطر فأشبهه الابتلاع - ويشكل بأنه قياس محض، وبانتقاضه بمضضة الصلاة - ولصحيحة البرزطي عن أبي الحسن^{١٣}: «الصائم لا يجوز له أن يحتق»^{١٤} والكثرة في سياق النفي تعم، والتعليق

١ الجمل والبخود، ضمن الرسائل العشر، ص ٢١٤

٢ المهذب، ج ١، ص ١٩٣

٣ الرراتر، ج ١، ص ٢٨٧

٤ اللطيف من الأجرام: ما لا يفاء فيه المصم الوسيط، ج ٢، ص ٨٢٦، «لطيف»

٥ الكافي، ج ٤، ص ١١٠، باب في الصائم يستط ويصب في أذنه الدهن أو يحترق، ج ٦، وفيه علي بن الحسن،

عن محمد بن الحسن، عن أبيه: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٥٩٠: الاستبصار، ج ٢، ص ٨٣، ح ٢٥٧،

وفيها: علي بن الحسن، عن أبيه، وفي المصادر الثلاثة «في اللطيف» بدل «في اللطيف»، والسند الصحيح

علي بن الحسن [عن أخيه محمد بن الحسن] عن أبيه: سطر رجال النجاشي، ص ٢٥٧-٢٥٨، الرقم ١٦٧٦

ومصم رجال الحديث، ج ١١، ص ٣١٩، ٣٢١-٣٢٧

٦. المفتر، ج ٢، ص ٦٥٦: مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٨٢، المسألة ٣١

٧ الصدوق في المقتنع، ص ١٩١، وحكاية العلامة عن والده في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٨١، المسألة ٣١.

٨. المقبعة، ص ٣٤٤.

٩ جمل العلم والعمل، ص ٩٦

١٠. الكافي في الفقه، ص ١٨٣.

١١ أي بالجامدات والمائعات.

١٢. الكافي، ج ٤، ص ١١٠، باب في الصائم يستط ويصب في أذنه الدهن أو يحترق، ج ٣، مضمراً: الفقيه، ج ٢،

ص ١١١، ح ١٨٧١: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٥٨٩: الاستبصار، ج ٢، ص ٨٣، ح ٢٥٦

على الوصف تعليل، فيتنافى الصوم ونقبض المعلول أعني الاحتقان، وثبت أحد المتنافيين يقتضي عدم الآخر، فيعدم الصوم.

ولا كفارة؛ للأصل السليم عن معارضة كل وعيره^١.

وجوابه أن العام قد يحصن بالدليل وهو ما ذكر في الرواية السالفة^٢، فيراد به المائع، فلا تنافي إلا فيه على أما قول سمع أن، فتعيق مشعر بالعلية، وهو مذكور في الأصول^٣، ولو سلم منع هنا، لأن التعليق على الصوم نمطلق، وطاهر أنه ليس بعلة.

وإن جعلت اللام عهديّة، أو جعل عدم لجوار شاملاً للمدوب، بمعنى الفساد، منعاً من تنافي الصوم والاحتقان، لأن الصوم عنة في تحريم الاحتقان فعند وجود إباحت الاحتقان تتحقق المسافة، لا عند وجود الاحتقان، لجواز حصوله مع تحريمه، فلا يستحق نقبض المعلول.

فإن قلت: أصحاب القول الأول قائلون بإباحت الحقنة بالحامد فتتحقق المسافة.

قلت: الأمر كذلك، لكن كلامه صريح في تنافي بين الصوم والاحتقان لا بينه وبين إباحته.

على أن المحقق في المصنر التزم بالتحريم تعبدًا وعدم الفساد ككثير من المحرمات في الصوم^٤ وهو قوي إلا أن الجمع بين الروايتين^٥ يمنع منه، فالأولى المشهور، وكلام باقي الأصحاب لا ينافيه. ويؤيده رواية علي بن حفص عن أخيه عليه السلام، الرجل والمرأة يستدحلان الدواء صائمين؟ قال: «لا بأس»^٦.

١. مختلف الشيعة ج ٣، ص ٢٨١-٢٨٢، المسألة ٣١.

٢. أي موثقة علي بن الحسن المذكورة آنفاً.

٣. انظر المحصول ج ١، ص ٢٦٦ و٢٦٧؛ وج ٢، ص ٣١٣-٣١٦.

٤. المستبر، ج ٢، ص ٦٥٩، ٦٧٩.

٥. أي صحيحة البرنطلي وموثقة علي بن الحسن المتقدمين آنفاً.

٦. الكافي، ج ٤، ص ١١٠، باب في الصائم ينشط ويصُب في أدنه الدهن أو يحرق، ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٢٥ ح ١٠٠٥.

● وناسي غسل الجنابة الشهر يقضي الصلاة والصوم على رأي.
وإنما تجب الكفارة في صوم رمضان، وقضائه بعد الزوال، والنذر المعتبر
وشبهه، والاعتكاف الواجب لا غير.

قوله ﷺ: «وناسي غسل الجنابة الشهر يقضي الصلاة والصوم على رأي».
أقول: هذا مروي في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله ﷺ فيمن أجنب في شهر
رمضان ونسي أن يغتسل حتى خرج الشهر، قال «عليه أن يقضي الصلاة والصوم»^١.
وعليه عمل الأكثر، كالصدوق^٢ وابن الجنيد^٣ والشيخ في النهاية^٤ والمبسوط^٥، وهو
خيرة المختلف^٦.

وأكرر في السرائر^٧ قضاء الصوم، استسلافاً لصعب التمسك بالآحاد، وعدم اشتراطه
بالطهارة، وعموم «رفع الخطأ»^٨ - وهو متلقى بان قبول - والقضاء مؤاخذه وهي المرفوعة،
لامتناع العمل على الحقيقة وأنها أقرب إليها
عالم في المعتمد:

يمكن أن يقال، فتوى الأصحاب أن معاودة النوم بعد لتباهه أو انتين معسد للصوم، وقد
حصل هنا تكرار النوم مرة بعد أخرى فيرمه القضاء، خصوصاً مع تصريح الرواية
الصحيحة المشهورة به^٩.

١ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣٦٦، ح ٩٣٨
٢ انظر الفقيه، ج ٢، ص ١١٨ - ١١٩، ح ١٨٩٧ - ١٨٩٨ قال العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٨، المسألة
٨٤. قال الشيخ - يجب عليه قضاء الصلاة والصوم، ورواه الصدوق ابن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه. وما
ذكره العلامة أولى من كلام الشهيد.

٣. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٤٨ المسألة ٨٤: ولذ، في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٤١

٤ النهاية، ص ١٦٥

٥ المبسوط، ج ١، ص ٢٨٨

٦. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٤٨ - ٣٤٩، المسألة ٨٤

٧ السرائر، ج ١، ص ٤٠٧ - ٤٠٨.

٨. تقدم تخرجه في ص ١٤٣، الهامش ٢.

٩. المعتمد، ج ٢، ص ٧٠٦.

وهي في رمضان مخيرة بين عتق رقبة، أو إطعام ستين مسكيناً، أو صيام شهرين متتابعين. ولو أفطر بالمحرّم وجب الجميع.

وأورد أن القضاء إنما وجب مع ذكر النفس والتعريض فيه. وأجاب بأن النصوص حالية عن اشتراط ذكره كرواية ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام في الرجل يجنب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح «يتم صومه ويفضي يوماً آخر»^١ وأورد جوار اختصاصه بالتكرار في الليلة الواحدة. وأجاب بأنه لما عمل بالأخبار فيما ذكرتم يعمل بها فيما ذكرنا

وأورد لزوم الكفارة. وأجاب بأنه لم يثبت في الصورة المذكورة بل القضاء^٢. أقول. ما ذكره من التنزيل حسن متين، إلا أنه مع تسليمه بجميع مقدماته لا يجب قضاء أول يوم أجنب فيه. ولم يقل به أحد.

واحتج في المختلف^٣ بالإحلال بشرط الصوم وهو الطهارة في أوله مع سبق علمه بالحدث، والسيان عذر في عدم الإثم ومعلوله أي الكفارة لا في سقوط القضاء - وجوابه: النقص بالنائم بعد علم الحاشية مرة حتى طلع الفجر - ورواية إبراهيم بن ميمون عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن الرجل يجنب بالليل في شهر رمضان، ثم ينسى أن يفتسل حتى تمضي كذلك^٤ جمعة، أو يخرج شهر رمضان، قال: «عليه قضاء الصلاة والصوم»^٥. وهذه في الدلالة كالأولى^٦.

١. الفقيه، ج ٢، ص ١١٩، ح ١٩٠٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢١١، ح ١٦١٢؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٨٦، ح ٢٦٩.

٢. المختار، ج ٢، ص ٧٠٦.

٣. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٩، المسألة ٨٤.

٤. ما أفتناه مطابقاً لـ «م، ش، ق، ر» ولكن جاء في «ع، س، ص» وأيضاً الفقيه: «لذلك»، وفي الكافي: «بذلك»، وفي تهذيب الأحكام: «في ذلك جميعه حتى يخرج شهر رمضان».

٥. الكافي، ج ٤، ص ١٠٦، باب فيما أجنب بالليل في شهر رمضان و...، ح ١٥؛ الفقيه، ج ٢، ص ١١٨-١١٩، ح ١٨٩٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣٢٢، ح ١٠٤٢.

٦. أي رواية العلمي عن أبي عبدالله عليه السلام السابقة.

ولو أكل عمداً لظنه الإفطار بأكله سهواً، أو طلع الفجر فابتلع باقي ما في فيه كفر.

أقول: المنصور المشهور. وهنا إشكال وهو أن هاتين الروایتين^١ ونظائرهما^٢ تنطق بوجوب قضاء الصوم على ناسي الجبابة، وقد أفتى به الأصحاب، مع أنهم مفتون بعدم وجوب القضاء على النائم أول مرة^٣ وبه روايات^٤ أيضاً فكيف الجمع؟ ويمكن حله بأن النائم ليس بناس، وقد أبيع له فعل اليوم أول مرة إرفاقاً، وليس النوم مظنة التذكر، وإباحته يستلزم إباحة ما يترتب عليه، بخلاف النائم ثانياً، فإنه قد تخلله التذكر، فترك الغسل عقبيه والاشتغال باليوم تفريط محض، أما الناسي فإنه مع يقظته في مظنة التذكر، وعدم تذكره مع طول الزمان لا يكون إلا لتفريطه، فافترقا.

فإن قلت: ما تقول لو نام أولاً ثم انتبه ونسي السمان المذكور، أوجب عليه قضاء مع إطلاق الأصحاب أن لا قضاء عليه^٥؟

قلت: إن كان انتباهه لئلا واستمر نسيانه فلا أحوذ وجوب القضاء؛ لعين ما ذكرناه. فإن لم ينتبه حتى فات وقت الغسل^٦ عذر في ذلك اليوم، وإطلاق الأصحاب محمول عليه. وإطلاق الرواية^٧ في قضاء الصوم من غير استثناء اليوم الأول محمول على الذاكر ليلاً. وما عقيب نومه، أو لا عقيبها مع طول زمان التذكر ثم ينسى.

فإن قلت: يلزمك فيما لو انتبه جنباً وطال الزمان عليه مستيقظاً، ثم نام فأصبح أنه يجب عليه القضاء.

١. أي رواية الحلبي ورواية إبراهيم بن ميمون.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ١١٩، ح ١٨٩٨.

٣. شرح جمل العظم والعمل، ص ١٨٦، شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٧١، منتهى المطلب، ج ٩، ص ٧٨، وعمل الأصحاب عليه.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ١١٩ - ١٢٠، ح ١٨٩٩، ١٩٠٣، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢١١، ٢١٢، ح ٦١٢، ٦١٥؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٨٦، ٨٧، ح ٢٦٩، ٢٧١.

٥. راجع المصادر المذكورة في الهامش ٣.

٦. ما أثبتناه مطابقاً لعين، فقط، وفي سائر النسخ زيادة «واستمر نسيانه» بعد قوله: «وقت الغسل».

٧. أي رواية إبراهيم بن ميمون المتقدمة في ص ٢٢٦.

والمنفرد برؤية رمضان إذا أفطر كفر، وإن ردت شهادته.
 والمجامع مع علم ضيق الوقت عن يقاعه والغسل يكفر، ولو ظن السعة مع
 المراعاة فلا شيء، وبدونها يقضي
 وتتكرر بتكرر الموجب في يومين مطلقاً، وفي يوم مع الاختلاف. ولو أفطر ثم
 سقط الفرض باقى النهار فلا كفارة.
 ويعزّر المتعمّد للإفطار، فإن عاد عزّر، فإن عاد ثالثاً قتل
 والمكره لزوجته بالجماع يتحمل عنها الكفارة، وصومها صحيح، ولو طأوعته
 فسد صومها أيضاً وكفرت، ويعزّر الواطئ بخمسة وعشرين سوطاً.
 • وفي التحمل عن الأحنبيّة المكرهه قولان.

قلب ليس ببعيد، وإطلاق الأصحاب يراد به المصاد من اليوم عقب الالتباء الذي هو في
 موضع الضرورة، ولو مع القضاء فالفرق عدم صدق النسيان هنا والتعريط إنما هو بالنسيان
 في مطلّة التذكّر، أو بالنسيان بعد الذكر، وكلاهما منفيان هنا
 والله تعالى الموفق

قوله ﷺ: «وفي التحمل عن الأحنبيّة المكرهه قولان».

أقول: قال الأصحاب لو أكره زوجته تحمّل عنها الكفارة، ويعزّر بخمسين سوطاً^١.
 وربما ادّعوا عليه الإجماع^٢. وهو موجود في رواية إبراهيم بن إسحاق الأحمري
 عن عبد الله بن حنّاد، عن المفضل بن عمر، عن الصادق عليه السلام فيمن أتى امرأته صائمين:
 «إن كان استكرهها فعليه كفارتان ولا فعلية كفارة»^٣ إلا أن إبراهيم والمفضل ضعيفان^٤.

١. المختار، ج ٢، ص ٦٨١ قال علماؤنا: من أكره امرأته على الجماع عزّر خمسين سوطاً، وعليه كفارتان.

٢. المختار، ج ٢، ص ٦٨١ لكن علماؤنا ادّعى على ذلك جماع الإمامية.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٠٣ - ١٠٤، باب من أفطر متعمداً من غير عذر أو... ج ٩، الفقيه، ج ٢، ص ١١٧، ح ١٨٩١، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢١٥، ح ٦٢٥.

٤. راجع رجال النعاشي، ص ١٩، الرقم ٢١ وص ١١٦، رقم ١١١٢، معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٢٠٤.

وتبرع الحي بالتكفير يرى الميت.

وقد قال الصدوق عليه السلام إنه لم يروها غير المفصل ^١.

لكن نسبة الفتوى إلى الأئمة عليهم السلام ودعوى الإجماع كافي وقد يعلم نسبتها إليهم عليهم السلام باشتهارها وإن كان أصلها ضعيفاً، كما يعلم مذاهب طوائف بنقل أتباعهم ^٢. فحينئذ، إن أخذ بلفظ الرواية أمكن التحمل عن الأجنبية، بصدق لإضافة بأدنى ملازمة، وإن روعيت الزوجية ففي التحمل عن الأجنبية قولان:

نعم، وهو محتاط البسوط لعظم الذنب، فهو من باب التنبيه، واعترف بسفي نص الأصحاب فيه ^٣. وربما قيل: لأنَّ لفاعل منكروه أقوى من تارك المنع، أعني المطاوع الذي يكفر قطعاً ^٤. وليس بعيد؛ لأنَّ غاية المكروه صدور فعل الآخر عنه، وإلا فالتحقيق أنه كالصادر عنه، فلا يزيد على ما هو مثله أو دونه. على أن الواجب على المطاوع ليس بالترك، بل بإيجاد الرضى أو فعل الصد

ولا، وهو فتوى السرائر ^٥ والمعتبر ^٦ مراعاة للفظ الأصحاب، واقتصاراً على المسقون. وإطلاً للقياس خصوصاً في الأسباب، وقهراً الفارق بأنَّ عظم الذنب يجمع تأثير الكفارة في إسقاطه ^٧.

وأقول: التحمل في موضع الوفاق خلاف الأصل، إذ لا وجوب على المرأة حتى يتحمل، لعموم «رفع عن أمتي» ^٨، والحق أنه مجاز، وإنما الرائد عقوبة للزوج على الإكراه

١. حكاه عنه المحقق في المعتبر، ج ٢، ص ٦٨١ قال الصدوق في الفقيه، ج ٢، ص ١١٧، ديل العده ١٨٩١؛ لم أجد ذلك في شيء من الأصول، وإنما تفرد بروايته علي بن إبراهيم بن هاشم، فراجع وتأمل.

٢. لاحظ المعتبر، ج ٢، ص ٦٨١-٦٨٢.

٣. البسوط، ج ١، ص ٢٧٥ ليس لأصحابا فيه نص.

٤. القائل هو فخر الدين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٢٩.

٥. السرائر، ج ١، ص ٢٨٦، وحملها على الروجة قياس لا تقول به في الأحكام الشرعية.

٦. المعتبر، ج ٢، ص ٦٨٢ لأنه قياس مع وجود الفرق ^١ فإن الكفارة لتكفير الذنب، وقد يغلط السب فلا يؤثر الكفارة في عقابه تخفيفاً ولا سقوطاً.

٧. سبق تحريجه في ص ١٤٢، الهامش ٢.

خاتمة: يكفي في المتعين نية الصوم عدأً متقرباً إلى الله تعالى لوجوبه أو نذبه، ولا بدّ في غيره من نية التعيين، ويحب إيقاعها ليلاً في أوله أو آخره. والناسي يجدد إلى الزوال، فإن زالت فات وقتها وقضى.

● ولا بدّ في كلّ يوم من رمضان من نية على رأي، ولا تكفي المتقدمة عليه للناسي على رأي.

فيمنع التعدية. وعليه يتمرّع إكراه أمته، وولي بالتحمّل إن روعي لفظ الرواية^١. أمّا المتعة فلا إشكال في دخولها ولو قيل بالتحمّل في المرني بها أحصل ست كفّارات، على القول بالتعدد في الإفطار بالمحرّم، وأربع، اقتصاراً على المتيقن. ومع الإكراه لا قضاء على الروحة - خلافاً لأبي عبيد^٢ والشيخ في المخوفة بالصرب حتى أمكنت^٣ - لعدم فساد الصوم.

ويشعب الإشكال لو أكرهته، وقلنا بتحقيقه، وأبعد في الوجوب. وأبعد منه لو أكرههما ثالث صائمين. وأبعد منه لو أكرهها معطراً صائمة.

أمّا لو وطنها نائمة ففي الخلاف - تعدّد الكفّارة^٤، وردّه في المعبر بالفرق بالتهجّم^٥، وفي المختلف بإمكان رضاها به لو كانت بقطي^٦، وهو غير معلوم.

قوله ﷺ: «ولا بدّ في كلّ يوم من رمضان من نية على رأي، ولا تكفي المتقدمة عليه للناسي على رأي».

أقول: أمّا الأولى فالاحتياج إلى النية في كلّ يوم شيء ذكره في المعبر على سبيل

١ أي رواية إبراهيم بن إسحاق الأحمري. تقدّمت في ص ٢٢٨.

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٩٦ المسألة ٤٨.

٣ الخلاف، ج ٢، ص ٨٣، المسألة ٢٧. وإن كان إكراه تكفي مثل أن يضربها فتسكّنه فقد أضرّت غير أنّه لا يلزمها الكفّارة.

٤ الخلاف، ج ٢، ص ١٨٣، المسألة ٢٧.

٥ المعبر، ج ٢، ص ٦٨٢ لأنّ في الإكراه نوعاً من تعجّب ليس موجوداً في النائمة.

٦ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٩٧، المسألة ٤٨.

الأولوية^١، وتبعه المصنف في المختلف مفتياً^٢. والأكثر كالثلاثة^٣ وأتباعهم^٤
وابن إدريس^٥ على الاجتزاء بالثمة الواحدة للشهر كله. وادعى المرتضى^٦ والشيخ^٧
الإجماع، وهو الحجة إن تحقق.

وربما قيل عبادة واحدة حرمة واحدة، ويخرج منه بمعنى واحد هو الفطر، فهو كصلاة
واحدة^٨. وهذا إلزامي؛ لأنه قياس.

والأصل في المسألة أن كل يوم بانفراده هل هو عبادة منفردة لا تعلق لها بباقي الأيام،
أو أنه جزء عبادة والشهر بأسره عبادة واحدة؟ لا ريب أن الظاهر هو الأول؛ للفصل
بالإفطار الواجب، وانفراده بالفساد والصحة وترتب الكفارة والثواب، إلا أن الإجماع
المنقول بخبر الواحد حجته عند الأكثر^٩. قال في المعبر: هذا الإجماع لا نعلمه^{١٠}. وهو
ذهاب فيه إلى أن حجته الإجماع إنما هي على من علمه، فلا يكون الخبر المنقول آحاداً

١ المعبر، ج ٢، ص ٦٤٩ والأولى تجديد النبي لكل يوم في ليلة

٢ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٤٣، المسألة ١١

٣ الشيخ المعيد في المقبة، ص ٢٦٣؛ والسيد المرتضى في الانتصار، ص ١٨٢، المسألة ٧٩، وأجوبة المسائل
الرسيّة، ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٥٥ والشيخ في النهاية، ص ١٥١ والمبسوط، ج ١،
ص ٢٧٦ والخلاف، ج ٢، ص ١٦٣، المسألة ٣

٤ كالقاضي في شرح جمل العلم والعمل، ص ١٦٥ وسلام في المراسم، ص ٩٦ وأبي الصلاح في الكافي في
الفقه، ص ١٨١.

٥ السرائر، ج ١، ص ٢٧١

٦ الانتصار، ص ١٨٢، المسألة ٧٩، أجوبة المسائل الرسيّة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٥٥.

٧ الخلاف، ج ٢، ص ١٦٤، المسألة ٣.

٨ قاله المحقق في المعبر، ج ٢، ص ٦٤٩ ونسبته إلى بعض السادة المرتضى في الانتصار، ص ١٨٢، المسألة ٧٩؛
وابن الوراج في شرح جمل العلم والعمل، ص ١٦٥-١٦٦.

٩ في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٨٣، المسألة ٣١ قل الإجماع عن الواحد حجة وانظر ما تقدّم في ص ٤٢،
الهامش ٢.

١٠ المعبر، ج ٢، ص ٦٤٩؛ لا نعلم ما ادّعيه من الإجماع.

حجة عنده. ولا شك أن التجديد أولى لعموم ما روي عن النبي ﷺ «لا صيام لمن لم يبيت^١ الصيام من الليل»^٢.

وأما الثانية فهي كتب الشيخ: تجرئ المتقدمة للسائي والسائم^٣. ونقله في الخلاف عن الأصحاب أيضاً تمسكاً بأجزاء المتقدمة على النهار ليلاً، فلا يكون المقارنة شرطاً، فكما اغتفر هذا التقدم في هذه الصورة يعتفر في متقدمة على الشهر بالزمان اليسير كاليومين والثلاثة^٤.

وأجيب^٥ بأن الإجزاء ليلة الصيام مستعد من الخبر^٦، والقياس باطل، والفارق إرام العسر، واتصال النهار بليته اتصال بعض أحرانه ببعض.

وفي السرائر^٧ والمصنوع^٨ والمختلف^٩ لا تجرئ، لأنها إرادة فلا تؤثر مع تقدمها، ولأنه لو جاز لجاز ذاكراً، إذ لا فرق وهو قوي.

١ في النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ١٧٠ «بيت» في يقو من الليل يقال بيت فلان إذا فكر فيه وخبره، وكل ما فكر فيه ودر بليل فقد بيت.

٢ سنن النسائي، ج ٤، ص ١، ج ٢، ص ٢٣٢٧-٢٣٢٨، السنن الكبرى، ج ٤، ص ٣٤٠، ج ٦، ص ٧٩٠.

٣ النهاية، ص ١٥١-١٥٢، المبسوط، ج ١، ص ٢٧٦، الخلاف، ج ٢، ص ١٦٦، المسألة ١٥، ولا حظ المعتبر، ج ٢، ص ٦٤٩.

٤ الخلاف، ج ٢، ص ١٦٦-١٦٧، المسألة ٥، اعلم أن اتشيخ في الخلاف اكتفى بنقل هذا الحكم عن الأصحاب - حيث قال وأجاز أصحابنا في نية القرية في شهر رمضان خاصة أن تتقدم على الشهر بיום وأيام - ولم يذكر مستنداً، وهذا الموجد ذكره المحقق في المصنوع، ج ٢، ص ٦٤٩، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٤٥، المسألة ١٢، دليل الشيخ.

٥ المجيب هو المحقق في المعتبر، ج ٢، ص ٦٤٩، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٤٥، المسألة ١٢.

٦ أي الخبر المذكور آخاً عن النبي ﷺ.

٧ السرائر، ج ١، ص ٣٧٢.

٨ المعتبر، ج ٢، ص ٦٤٩.

٩ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٤٥، المسألة ١٢، لما أتت عبادة يعتفر إلى النية، ومن شرط النية المقارنة، وإلا لجاز إيقاعها متقدمة مع الذكر... والثاني باطل بالإجماع فكذلك المتقدم.

ولا يقع في رمضان غيره • فلو نوى غيره لم يجزئ عن أحدهما على رأي.
ولا يجوز صوم الشك بنية رمضان، ولا بنية الوحوب على تقديره والندب إن

قوله ﷺ: «فلو نوى غيره لم يجزئ عن أحدهما على رأي».

أقول: يريد به مع العلم بشهر رمضان وعدم لإجزاء خيرة السرائر؛ للتناهي بين نيته ونية غيره، ولأنه منهي عن نية غيره والنهي مفسد، ولأن مطابقة النية للمعنوي واجبة لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^١. وحمل كلام الأصحاب - بالإجزاء - على الجاهل والناسي^٢.
وهي الخلاف^٣ والمبسوط^٤ - وهو قول المرتضى ﷺ^٥ - والمعتبر^٦: تجزئ عن شهر رمضان، لتعنيته للهيام والمعتبر نية القرية وهي موحودة، والزائد لا محل له فيلغو.

قلت، ابن إدريس فسّر نية القرية بالمشتبهة على الوجوب^٧ ورجّحه المصنف في المختلف^٨ فعلى هذا، إن كان الذي نواه واحداً أجزأ والأفلا. وأمّا الشيخ ففسرها بالصوم متقرباً، ولم يذكر الوجوب^٩. فيطرد الإجزاء في الندب.
وأجيب^{١٠} عن التناهي بأنه لو تحقق كُتبت في السبيل والجهل. ورد^{١١} بخروجهما بحديث «رفع الخطأ»^{١٢}

١. سبق تخريجه في ص ٢٧، الهامش ٥

٢. السرائر، ج ١، ص ٣٧٠، ٣٧٢.

٣. الخلاف، ج ٢، ص ١٦٤، المسألة ٤.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢٧٦.

٥. جمل العلم والعمل، ص ٩٥.

٦. المعتبر، ج ٢، ص ٦٤٥ لأن النية المشترطة حاصلة، وهي نية القرية، وما زاد لقول لا عبرة به فكأن الصوم حاصلاً بشرطه فيجزي عنه.

٧. السرائر، ج ١، ص ٣٦٩ هو الصحيح إذا راد به واجباً

٨. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٣٢، المسألة ٤. نعم استدراكه للوجوب حسن جيد لا يذم.

٩. الخلاف، ج ٢، ص ١٦٤، المسألة ٤.

١٠ و ١١. المجيب والراد أيضاً هو العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٤٧، المسألة ١٣

١٢. سبق تخريجه في ص ١٤١، الهامش ٢

لم يكن، ولو نواه مندوباً أحزاً عن رمضان إذا ظهر أنه منه، ولو ظهر في أثناء النهار جدد نية الوجوب ولو كان قبل الغروب.

ولو أصبح بنية الإفطار وظهر أنه من الشهر ولم يكن تناول جدد نية الصوم وأجزاً، ولو زالت الشمس أمسك واجباً وقصى.

ولا بد من استمرار النية حكماً • فلو جدد في أثناء النهار نية الإفساد بطل صومه على رأي. ولو نوى الإفساد ثم جدد نية الصوم قبل الزوال لم يجزئه على رأي. ولو ارتد في أثناء النهار بعد عقد النية بطل وإن عاد فيه.

ورجح في المختلف^١ أولاً قول السراي، ثم قال أخيراً في الأخير^٢ لا يحلو من قوة^٣ وهو آية التردد.

وربما قررت حجة الأخير بأن رفع المركب لا يستلزم رفع جرته المعين^٤ ويمكن الجواب بمنع التركيب، بل هو من قبيل الشرط.

قوله «فلو جدد في أثناء النهار نية الإفساد بطل صومه على رأي ولو نوى الإفساد ثم جدد نية الصوم قبل الزوال لم يجزئه على رأي».

أقول: أما الأولى فنية الإفساد مسبقة بنية الصوم، وأشار إليه بقوله «جدد». وأما الثانية فغير مسبقة. ولك أن تقول: شاذية فرع الأولى في البطلان، ومعناه أنه لو نوى

الإفساد بعد عقد الصوم هل يكون قادحاً في صوم أم لا؟ فإن قلنا ليس بقادح، فلا بحث، وإن قلنا يقدح، فلو جدد نية الصوم قبل الزوال هل يعود الصحة أم لا؟ ومبني الفرع الأول على مقدمتين:

أ: هل الاستمرار على حكم النية في الفعل المشبه للترك شرط أو واجب لا غير؟

ب: هل تتنافى إرادتا الضدين بدائيهما^٥ ولأمر عرصي أم لا؟

١. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢١٦، المسألة ١٣ وقارن إدريس . وهو جيد.

٢. يعني قول السيد المرتضى والشيخ.

٣. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٤٨، دليل المسألة ١٣، وبجملة كلام السيد لا يحلو من قوة.

٤. هذا التقرير ذكره مخر المحققين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٢٢، حيث قال: «إن الشيخ... والسيد المرتضى ذهب إلى الإجراء عنه الحصول نية القرية وعدم استمرار بطلان المركب بطلان الأجزاء».

٥. لاحظ إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٢٣-٢٢٤.

أما المقدمة الأولى فوجوب الاستمرار لا نزاع فيه، وأما الشرطية فمحتملة؛ لوجوب شرطية النية فعلاً في الابتداء، ولما تعذر أو تعسر دوامها في الانتهاء كان الاستمرار بدلاً منها، وبديل الشرط شرط، وغير محتملة، لنحقق انعقاد العبادة ابتداءً بالنية المعتبرة شرعاً، ووجوب العزم على البقاء مستفاد من أحكام الإيمان، وأما الشرطية فالأصل عدمها فيما بعد. وصرّح في المعتر بعدم الشرطية^١.

لا يقال: على تقدير الوجوب لا غير يكون الإحلال به منهياً عنه والنهي مفسد، فلا فرق بين الشرطية ومجرد الوجوب.

فنقول: هذا الوجوب أمر خارج عن ماهية العبادة يتحقق الإثم بتركه، أما تطرق الفساد إلى العبادة المنعقدة فلا، ويؤيد عدم الشرطية الاتفاق على أن بقاء إفساد الإحرام أو التحلل منه من غير محلل شرعي لا يخرج عنه كونه محرماً، ولا فرق بينه وبين الصيام البتة، بخلاف الصلاة فإنها فعل محض محتمل للمفارقة، وبخلاف الصوم فإنه مع كونه محلاً قابلاً للتبويض فيقوى البطلان فيما يغيره^٢.

وأما المقدمة الثانية فقيل: يتصادان، لأن إرادة شيء نفس كراهة ضده أو مستلزمة لها، وأياً ما كان يتناقض إرادة الشيء وكراهته، والثابت لأن الكراهة فيستفي الإرادة التي هي النية^٣. وقيل: لا^٤، إنما ذلك - لو سلم - في الأضداد العقلية أما الشرعية فلا.

إذا تقرر ذلك فلما لم يكن في المسألة نص صريح من المعصومين^٥ اختلف فيها الأصحاب بحسب اختلاف أقطارهم:

فأفتى الشيخ في المبسوط^٦ والخلاف^٧ بعدم بطلان الصوم، اعتماداً على أن الاستمرار

١. المعتر، ج ٢، ص ٦٥٢، ولا سلم أن دوام النية شرط.

٢. إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٢٤.

٣. إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٢٣.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢٧٨.

٥. الخلاف، ج ٢، ص ٢٢٢-٢٢٣، المسألة ٨٩. لما أن نواتج الصوم والصلاة قد نُصّل لنا عليها، ولم يذكرها في

جملة هذه النية، فمن جعلها من جملة ذلك كان عليه للدلالة.

واجب لا غير، أو على أن إرادتي «صدّير لا يتأهيان، أو تمسكاً بأصالة صحة الصوم وبقائه على ما كان والشك في المفسد، أو مصير يبي أن المفسدت معدودة ولم يذكر ذلك منها مع شدة ضبطهم إياها.

وهو الذي بصره المرتضى أخيراً، وتنبه عن جميع الفقهاء، وأقوى معتمده،
أن هذا الحرم ساقط في النية لا حكمه، لتأنيث بالانقضاء الذي لا يساهيه الصوم والعروب
إجماعاً، وهو أشدّ مسافة من نية التماسي والنية لا يجب تجديدهما في كل أرمنة الصوم
إجماعاً، فلا يتحقق المسافة^١
والمصنّف أحاب عنه بـ:

أن الصوم إمّا توطئ النفس على كفّ، أو إيجاد كراهة ما يجب الكفّ عنه على اختلاف
المذاهب في التكليف بالترك، وأما ما كان فالعزم على المعطّر لا يجامعه، والمسافة للنية
تستلزم أولوية المسافة لحكمها، لأن الإلتزام أمر وهمي والنية أمر حقيقي و- بأنه -
يلزم منه إذا أصبح في يوم منة الإطّار بـ بخرته سنة السابقة، على محاربه، وليس
والتتميل بالعروب صعب: لتغاير زمانه وزمان النية إذ هي في الابتداء وهو بمدها،
وشرط المسافة اتحاد الزمان^٢

قلت. نظر علم الهدى هنا دقيق، وما ذكره الإمام المصنّف لا يدفع شيئاً ممّا ذكره: أمّا
التقرير الأوّل فمحض الدعوى، وأمّا أولوية المسافة للوهمي فممنوع: لأنّ هذا الاستمرار
الحاصل لما كان مستنداً إلى حكم الشارع بوجوب الإمساك صار كأنه جبر لا اختيار،
بخلاف النية فإنها اختيارية قطعاً، ولا مسافة بين كون الشيء اختيارياً وأثره قهرياً بالمعنى
المذكور، بل سائر الآثار بعد تحققها كذلك ولا ريب أن منافي الاختياري لا يلزم مسافته
للمجبري بطريق المساواة فصلاً عن طريق الأولى. وبالجمله فالشارع جعل النية المقارنة
مؤثرة في صحة الصوم، وهذا الجمل لا يؤول إلّا بصدّ مجعول من الشارع، ولم يثبت كون هذا

١ مسائل شتى، ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣٢٢-٣٢٤

٢ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٦٥-٢٦٦، دليل المصنّف ٢٣

العرم مجعولاً. ونقضه بمن أصبح تناولاً للإفطار لا يرد؛ لأن له أن يلتزم بصحته، إذ لا يجب عنده تحديد نية لكل يوم^١؛ لأن النية السابقة، في الصوم بأجمعه. وما ذكره في تغاير زمان العزوب ليس كما ينبغي؛ لأن استدلاله لم يدع عدم مفاة العزوب للنية، بل لحكمها الذي هو المتنازع، ولا ريب في اتعاده زماهما؛ لأن الحكم حاصل أي وقت فرض العزوب.

وأبو الصلاح في جرم بالإفساد وألرم الكفارة أيضاً^٢، واحتج بقريب منّا تقدّم. وله أن يحتج على وجوب الكفارة بأن المفطر لا يريد على ترك النية؛ لأنها إن كانت شرطاً لفواته أبلغ في فوات المشروط، وإن كانت جزءاً فهي مساوية لتناول المفطر. وهو نوع من الاعتبار المرعوب عنه.

فحسنذ المعتمد عدم البطلان. وهو اختبار المحقق بحم الدين بن سعيد^٣ وأما الفرع الثاني، وهو التحديد قبل الزوال إما في هذا المثال أو مطلقاً، فيحصل الاكتفاء به، لحصول النية في معظم اليوم. وعدمه خصوصاً في صورة عدم تقدّم النية؛ لأن الصوم لا يتبعص، وقد فسد جزء منه فيفسد بأكمله.

قال في المختلف: وعلى قول الشيخ لو جدد بعد الروال أجرأه^٤. قلت، على قوله لا حاجة إلى التحديد أصلاً، لعدم فساد الصوم، إذ لا تأثير لنية الإفساد عنده.

ومن العجب فرضه في المختلف المسألة مع السابقة وقال: لو جدد النية قبل الروال أمكن الصحة على قول الشيخ، ولو كان بعده فالوجه الصحة على قوله^٥.

وأي احتمال لعدم الصحة في الموضعين على قوله؟

١. أجوبة المسائل الرسية، ضمن رسائل الشرف المرتضى ج ٢، ص ٣٥٥؛ الانتصار، ص ١٨٢، المسألة ٧٩

٢. الكافي في المقدم، ص ١٨٢-١٨٣

٣. المحتبر، ج ٢، ص ٦٥٢؛ شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٦٩.

٤ و٥. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٥٥، المسألة ١٩

أما لو لم تسبق النية بل تعمّد تركها ثم حدّد قبل الزوال، فإنه يبني على مذاهب الأصحاب في النية فعند المجتريين بالنية 'وحدّة حكمه ظاهر'. وأما الآخرون فعلى ظاهر مذهب الحسن يفسد الصوم؛ لأنه يشترط نيّة ليلاً^١ وعلى ظاهر مذهب أبي عليّ ابن الجبير - من جوار تأخير النية إلى أن يبقى من النهار جزء ما^٢ - يصح قطعاً وعلى قول الباقيين فيه ما مرّ.

هذا كله مع علم وجوب الصوم، أما في نحو يوم الشكّ ثم يظهر الوجوب فلا إشكال في أجزاء التجديد قبل الزوال وإن تعمّد نيّة الإفطار.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٣٧، المسألة ٨.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٣٨، المسألة ٩.

النظر الثاني في أقسامه

وفيه مطالب:

[المطلب] الأول [في أقسام الصوم]

الصوم أربعة:

واجب، وهو رمضان، والكفارات، وبدل الهدي، والنذر وشبهه، والاعتكاف الواجب، وقضاء الواجب.

ومندوب، وهو أيام السنة إلا ما يستثنى - ولا يجب بالشروع - وأكده أول خميس من كل شهر، وآخر خميس منه، وأول أربعاء في العشر الثاني، وأيام البيض، ويوم الغدير، والمباهلة، ومولد النبي ﷺ، ومبعثه، ودحو الأرض، وعرفة لمن لا يضعف عن الدعاء مع تحقق الهلال، وعاشوراء حزنًا، وكل خميس وجمعة، وأول ذي الحجة، ورجب، وشعبان.

ومكروه، وهو النافلة سفرًا، والمدعو إلى طعام، وعرفة مع ضعفه عن الدعاء أو شك الهلال.

ومحرّم، وهو العيدان، وأيام التشريق لمن كان بمنى ناسكًا، ويوم الشك من رمضان، ونذر المعصية، والصمت، والوصال وهو تأخير العشاء إلى السحر، والواجب في السفر - إلا النذر المقيّد به، وبدل الهدي والبدنة للمفيض عمدًا قبل غروب عرفة، ومن هو بحكم الحاضر - والواجب في المرض مع الضرر به.

ولا ينعقد صوم العبد تطوعًا بدون إذن مولاه، والولد بدون إذن والده، والزوجة

بدون إذن الزوج، والضيف بدون إذن مضيف، والنافلة في السفر إلا أيام الحاجة بالمدينة.

ويستحب الإمساك تأديباً للمسافر إذا قدم بعد إفطاره أو بعد الزوال، وكذا المريض إذا برئ، وللحائض وللفساء إذا طهرتا في الأثناء، والكافر إذا أسلم، والصبي إذا بلغ، والمجنون إذا أفاق، والمُعْمى عليه.

والواجب إمّا مضيق كرمضان وقضائه، والذّر، والاعتكاف، وإمّا مخير كجزاء الصيد، وكفارة أذى الحلق، وكفارة رمضان، وإمّا مرتّب، وهو كفارة اليمين، وقتل الخطأ، والظهار، ودم الهدي، وقضاء رمضان.

المطلب الثاني في شرائط الوجوب

إنما يجب على المكلف السليم من التضرّر به الظاهر من الحيض والنفس. فلا يجب الصوم على الصبي، (ولا المجنون) ولا المُعْمى عليه وإن سبقت منه النية، ولا المريض المتضرّر به، ولا الحائض، ولا الفساء.

ويشترط في رمضان الإقامة، فلا يصح صومه سراً يحب فيه القصر، ولو صام عالماً بالقصر لم يحزنه، ولو جهل أجرأه ولو قدم قبل الزوال ولم يتناول أتم واحباً وأحزاه، وحكم المريض حكمه

وشرط القضاء التكليف والإسلام، فلا يجب قضاء ما فات الصبي، والمجنون، والمُعْمى عليه وإن لم تسبق منه النية، وبكافر الأصلي.

ويجب القضاء على المرتد، والحائض، والنفساء، والنائم، والساهي. ولو أسلم، أو أفاق المجنون، أو بلغ الصبي قبل الفجر وجب ذلك اليوم، ولو كان بعده لم يجب.

ولو فات رمضان أو بعضه بمرض ومات في مرضه سقط واستحبّ لوليّه القضاء. ولو استمرّ مرضه إلى آخر سقط لأوّل وكفر عن كلّ يوم منه بعد. ولو برئ

بينهما وترك القضاء تهاوناً قضى الأول وكفر، وإن لم يتهاون قضى بغير كفارة. ولو مات بعد استقراره وجب على وليه القضاء، وهو أكبر أولاده الذكور، ولو تعددوا قضوا بالتقسيط وإن اتحد الزمان. ويوم الكسر واجب على الكفاية. ولو تبرع أحد سقط. ولو كان الأكبر أنشئ لم يجب عليها، وتصدق عن كل يوم بمد من تركته. ولو كان عليه شهران متتابعان صام الولي شهراً وتصدق من تركته الميت عن آخر. ويستحب تتابع القضاء.

المطلب الثالث في شهر رمضان

وهو واجب بأصل الشرع على جامع الشرائط. ويصح من المعير، والنائم مع سبق النية، ولو استمر نومه من الليل قبل النية إلى الزوال قصي.

ومن المستحاضة إذا فعلت الأغسال إن وجبت، فإن أخلت حينئذ قصت. وكذا البحث في غير رمضان. ولو أصبح جنباً فيه أو في المعين تم صومه، وفي غيره لا ينعقد.

ومن المريض إذا لم يتضرربه.

ويعلم رمضان برؤية الهلال، وبشياعه، وبمضي ثلاثين من شعبان، وبشهادة عدلين مطلقاً على رأي.

قوله: «وبشهادة عدلين مطلقاً على رأي»

أقول: تثبت رؤية هلال شهر رمضان بشهادة عدلين، سواء كان في السماء علّة أولاً، وسواء كانا من البلد أو لا، وهو اختيار الأكثر كحميد^١ والمرتضى^٢ وابن الجنيّد^٣ والشيخ

١ المقطع، ص ٢٩٧ وفي المعبر، ج ٢، ص ٦٨٦. وبه حال تمعيد وعدم الهدى وأكثر الأصحاب.

٢ جمل العلم والعمل، ص ٩٦.

٣ حكاة عد العلامة في مختلف الشبهة، ج ٣، ص ٣٥٣، المألة ٨٨، وولده في إصاح الفوائد، ج ١، ص ٢٤٩.

والمقاربة كبغداد والكوفة متحدة، بخلاف المتباعدة، فلو سافر بعد الرؤية ولم ير ليلة أحد وثلاثين صام معهم، وبالعكس يفطر التاسع والعشرين.

في موضع من الخلاف^١، إلحاقاً للفرد البادر بالأعم، لغالب، وصحيفة عبيد الله الحلبي عن الصادق عليه السلام: «إِنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ يَقُولُ: لَا أُجِزُ فِي رُؤْيَا الْهَلَالِ إِلَّا شَهَادَةَ رَحْلَيْنِ عَدْلَيْنِ»^٢. وصحيفة منصور بن حازم عنه عليه السلام: «صَمَّ لِرُؤْيَا الْهَلَالِ وَأَفْطَرَ لِرُؤْيَا، فَإِنْ شَهِدَ عِنْدَكَ شَاهِدَانِ مَرْضِيَّانِ بَأْتِيَهُمَا رَأْيَاهُ فَاقْضِهِ»^٣. ونحن ندقق في أن السامع للعديلين مكلف بالصوم أو الإفطار، سواء حكم بذلك حاكم أو لا.

وصحيفة أبي بصير عنه - أيضاً - عليه السلام: «لَا تَقْضِهِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ شَاهِدَانِ عَدْلَانِ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ الصَّلَاةِ»^٤.

وعن إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «أَنَّ رَحْلَيْنِ شَهِدَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَلَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ أَنَّهُمَا نَظَرَا إِلَيْهِ الْبَارِحَةَ، فَقَالَ لَهُمَا: «أَنْتُمَا رَأَيْتُمَاهُ؟» قَالَا: نَعَمْ. قَالَ: «فَمَرُّوا النَّاسَ فَلْيَصُومُوا»^٥.

وعبرها من الأحاديث^٦ المبينة - صريحاً أو ظاهراً - لما في المذهب، كقول النهاية^٧ والفاضي^٨ بالخمسين مع العلة من البلد أو عدلين من خارجه، وبالخمسين من خارجه مع الصحو، وقول المبسوط^٩ بنحو من ذلك، لا أنه مع العلة يقبل عدلان من البلد.

١ الخلاف، ج ٢، ص ١٦٩ المسألة ١٨ وطر السرائر، ج ١، ص ٢٨١-٢٨٢

٢ الكافي، ج ١، ص ٧٦، باب الأهلة والشهادة عليها، ج ٢، الفقيه، ج ٢، ص ١٢٤، ج ١٩١٤، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٨٠، ج ٤٩٩

٣ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٧، ج ٤٣٦ الاستبصار، ج ٢، ص ٦٣-٦٤، ج ٢٠٥

٤ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٧، ج ٤٣٨

٥ لم يشر عليه.

٦ الكافي، ج ٤، ص ٧٧، باب الأهلة والشهادة عليها، ج ٤، الفقيه، ج ٢، ص ١٢٤، ج ١٩١٦، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٨٠، ج ٤٩٨ و٣١٦-٣١٧، ج ٩٦٢

٧ النهاية، ص ١٥٠-١٥١

٨ المذهب، ج ١، ص ١٨٩

٩ المبسوط، ج ١، ص ٢٦٧

وقول الحلاف بنحوهما^١، وقول الصدوق بالخمسين إلا بعلة، أو من خارج البلد فشاهدان^٢، وقول أبي الصلاح بالخمسين في لصحو مطلقاً^٣، وقول سَلار بالشاهد الواحد في أوله^٤.

ومعتمد الأولين استبعاد رؤية الواحد والاثنتين من دون الجماعة مع الصحو واتحاد المرأى، وهو مطوق صحيحة أبي أيوب الخزاز^٥ عن الصادق عليه السلام: «إن شهر رمضان فريضة من فرائض الله فلا تؤذوا بالنظني، وليست رؤية هلال أن يقوم عذة^٦ فيقول واحد: رأيته، ويقول الآخرون: لم نره. إذا رآه واحد رآه مائة.

ولا يجزئ في رؤية الهلال - إذا لم يكن في السماء علة - أقل من شهادة خمسين»^٧. وفي صحيحة معتمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: «إذا رآه واحد رآه عشرة آلاف»^٨. وفي رواية حبيب الجماعي^٩ عن الصادق عليه السلام: «إنما يحوز شهاده رجلين إذا كانا من خارج المصر وكان بالمصر علة»^{١٠}. والجواب الحاسم عن هذه الروايات، ونظائرها الحمل على عدم ثبوت عدالة الشاهدين

١. الخلاصة ج ٢، ص ١٧٢، المسألة ١١

٢. المقنع، ص ١٨٢

٣. الكافي في الفقه، ص ١٨١

٤. المراسم، ص ٩٦

٥. في هامش «ن» ع: «بالقاء المعجزة والراء المهمة قبل الألف والمعجزة بعدها، اسمه إبراهيم، ثقة كوفي. أقول: وهكذا ضبط في رجال النجاشي، ص ٢٠، الرقم ٢٥

٦. في «ع» ش: «ج ل: عشرة»، وفي «س» «عشرة، خ ل عذة».

٧. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٠، ح ٤٥١

٨. الكافي، ج ٤، ص ٧٧، باب الأهلّة والشهادة عليها، ح ١٦، نقيضه ج ٢، ص ١٢٣، ح ١٩١٠، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٤٢٣، الاستبصار، ج ٢، ص ٦٣، ح ٢٠٣

٩. في الاستبصار وتهذيب الأحكام - المخطوط والمطبوع - المراسمي، وفي جميع النسخ: الجماعي، وفي هامش «س»: «ظ: الغنمي». والظاهر أن الصواب «الغنمي» كما في هامش «س» ورجال النجاشي، ص ١٤١، الرقم ٣٦٨

١٠. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٤٤٨؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٧٤ - ٧٥، ح ٢٢٧

وحصول التهمة، وهو مفهوم من الروايات فلا تعارض تلك، مع أنها أصح طريقاً وأكثر عملاً. وأما سائر فعله مأخذه الاحتياط للصوم لعلبة الظن الذي هو مناط العبادة وربما جعل مأخذه ما روي من قبول النبي ﷺ قول أعرابي سأله عن الهلال فأخبر برؤيته فأمر أصحابه بالصوم^١. وهذه الرواية لم تستثبت طريقها^٢.

وفي المختلف احتج له برواية محمد بن قيس عن يسافر ﷺ قال: «قال أمير المؤمنين ﷺ: إذا رأيتم الهلال فأطروا، أو شهد عليه عدل من المسلمين»^٣. وأجاب بأن محمد بن قيس مشترك بين قوي وضعيف، سلمنا، لكن «العدل» يصدق على القليل والكثير^٤.

قلت: لم أحد هذه الرواية بهذا اللفظ في كتب الحديث بل في المختلف والذي رأيته في الأصول التي وصلت إلي: «أو شهد عليه بيعة عدل من المسلمين»^٥ وهذا اللفظ لا حجة لسائر فيه، على أن دلالتها لا في موضع النزاع؛ إذ هي في آخره. ويمكن أن يحسن برواية داود بن الحصين عن أبي عبد الله ﷺ: «لا بأس في الصوم بشهادة النساء، ولو امرأة واحدة»^٦.

١ في سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٢٩، ح ١٦٥٢، والجامع الصحيح، ج ٢، ص ٧٤، ح ١٦٩١، ومس أبي داود، ج ٢، ص ٣٠٢، ح ٢٢٤٠، ومس السامي، ج ٤، ص ١٣٤، ح ٢١٠٩، والشرح الكبير، ج ٣، ص ٩، عن ابن عباس، قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: أنصرت الهلال عينة فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله؟ قال نعم، قال: قم يا بلال فأذن في الناس أن يصوموا غداً.

٢ استثبت في أمره: إنا شاووز وقصص عنه. تاج العروس، ج ٤، ص ٤٧٦، «ثبت».

٣ الفقيه، ج ٢، ص ١٢٣، ح ١٩١٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٨، ح ٤٤٠، وص ١٧٧-١٧٨، ح ١٤٩١؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٦٤، ح ٢٠٧، وص ٧٢، ح ١٢٢.

٤. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٥٦، ح ١٨٨، وفي الصحاح، ج ٢، ص ١٧٦٠، «عدل»: رجل عدل... وقوم عدل.

٥. أقول: في الفقيه والموضع الأول من التهذيب والموضع الثاني من الاستبصار عدل من المسلمين كما في المختلف، وفي الموضع الثاني من التهذيب وأشهدو عليه عدولاً من المسلمين (رجل أو شهد عليه عدل)، وفي الموضع الأول من الاستبصار بيعة عدول من المسلمين؛ وانظر مدرك الأحكام، ج ٦، ص ١٧٤-١٧٥؛ جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦٢-٣٦٣.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٦٩-٢٧٠، ح ٧٢٦؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠، ح ٩٨.

ولو اشتبه شعبان عدّ رجب ثلاثين. • ولو غمّت الشهور أجمع فالأولى العمل بالعدد.

ذكره في التهذيب وحمله على الاحتياط لا الوجوب^١.

والزم^٢ سلار بجواز الإفطار بقول واحد عند خفاء سؤال، قالوا: ولا يقول به، وله أن لا يلتزم إذا كان المأخذ الاحتياط.

وبالجملة، فالعمل بالقول الأول؛ لأنّ المعتمد بمادة الظنّ الذي اعتبره الشارع، وقد ثبت اعتبار الاثنين. والخمسون لم يوجد إلا في الدم قال المحقق: وأما هنا فهو منافٍ لإجماع المسلمين فسقط^٣.

قوله: «ولو غمّت الشهور أجمع فالأولى عمل بالعدد»

أقول: العدد مستعمل في ثلاثة معان.

الأول: - وهو أشهرها - جعل شعبان باقصة وشهر رمضان تاماً دائماً. ومستنده رواية محمد بن الحسن بن أبي خالد يرفعه عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا صبح هلال رجب فعاد تسعة وخمسين يوماً وصم يوم ستم^٤. وصغيفة هارون بن حارثة عن أبي عبد الله عليه السلام أيضاً: «عدّ شعبان تسعة وعشرين يوماً، فإن كانت متعيمة فأصبح صائماً»^٥. وقد اختار ذلك الحسن بن أبي عقيل^٦.

١. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٧٠ فالوجه في هذا الخبر أن يصوم الإنسان بشهادة النساء استظهاراً واحتياطاً، دون أن يكون ذلك واجباً.

٢. المأخوذ هو الفاصل الآتي في كشف الرموز، ج ١، ص ٢٩٤، حيث قال: ثم يلزم على مذهب سلار جواز الإفطار بقول واحد، وهو غير مذهب ولا مذهب أحدهما.

٣. المعتمد، ج ٢، ص ٦٨٨.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٧٧، باب الأهلّة والشهادة عليها، ج ١٨، نقيه، ج ٢، ص ١٢٥، ج ١٩٢٠: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٨٠، ج ١٥٠٠ الاستبصار، ج ٤، ص ٧٧، ج ٢٣٢، وفي السخ: «أصبح» بدل «صبح»، وما أثبتناه مطابق للمصادر.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٧٧، باب الأهلّة والشهادة عليها، ج ١٩: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٩، ج ٤٤٧: الاستبصار، ج ٢، ص ٧٧، ج ٢٣٣.

٦. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٦٤، المسألة ٩٢.

والمحبوس يتوختى، فإن وافق أو تأخر أجراً، وإلا أعاد.

واختار العمل بتعام شهر رمضان المعبد في بعض مختصراته^١، والصدوق^٢، والمستند روايات، منها: رواية حديقة بن منصور عن أبي عبد الله^٣ «شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً»^٤.

الثاني: عدد خمسة أيام من هلال الحاشية. وهو الذي صرح به في المختلف وارتضاء فيه^٥ وفي التحرير^٦. محتجاً بقضاء العادة بهذا الاعتبار، ورواية عمران الزعفراني عن الصادق^٧ حيث سأله عن السماء تطبق بالمنيم فقال «انظر اليوم الذي صمت من السنة الماضية وصم يوم الخامس»^٨. واحتاره ابن حنيد^٩ وضعفها الشيخ بضعف السند، وجهالة عمران، والحمل على صوم الخامس من شعبان بنية الذنب^{١٠}، على أنه في المبسوط مفت بها مع غيم شهور الماضية^{١١}.

١ حكاية عنه الفاضل الآبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٢٩٨، ولسم هذا المختصر «لمح البرهان في عدم معصاة شهر رمضان» أو «...» هي كمال شهر رمضان وهو ثلثون يوماً، ولكن المعيد رد الملل بالمدد في رسالتي مصابيح النور وجوابات أهل الموصل في العهد والرواية لظفر تفصيل ذلك في فهرست آثار خطي شيخ معيد، ص ٨١-٨٤.

٢ الفقيه، ج ٢، ص ١١٧١، دليل الحديث ١٢٠٤٦ اتصال، ج ٢، ص ٦٣١-٦٣٢ ولكن الصدوق قال في التلخيص، ص ١٨٣ «وقد يكون شهر رمضان تسعة وعشرين ويكون ثلاثين، ويصيه ما يصيب الشهور من النقصان والتمام».

٣ الكافي، ج ٤، ص ٧٨، باب نادر من كتاب الصيام، ج ١١ الفقيه، ج ٢، ص ١٦٩، ج ٢٠٤٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٨، ج ٤٧٩ الاستبصار، ج ٢، ص ٦٥، ج ٢١٣.

٤ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٦٣ المسألة ٩١، والعادة قاضية بتفاوت هذا العدد في شهور السنة، ويُؤيده ما رواه عمران.

٥ تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٤٩٢-٤٩٣، الرقم ١٧٠٨، والوجه عندي العمل برواية الحصة.

٦ الكافي، ج ٤، ص ٨٠، باب بدون العنوان (من كتاب الصيام)، ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٩، ج ٤٩٦، الاستبصار، ج ٢، ص ٧٦، ج ٢٣٠.

٧ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٦٣، المسألة ٩١.

٨ الاستبصار، ج ٢، ص ٧٦-٧٧.

٩ المبسوط، ج ١، ص ٢٦٨.

ثم من الأصحاب من أطلق عدَّ خمسة^١، ومنهم من قيَّد^٢، وذكروا طريقتين؛
 أ: أنه فيما عدا السنة الكبيسيَّة خمسة وفيها ستة، ذكره ابن الجنيد، قال: والكبيس في
 كلِّ ثلاثين سنة أحد عشر يوماً، مرَّة في السنة الثالثة و مرَّة في الثانية^٣.
 ب: أن السنة الهلاليَّة ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً وخمسة وسدس يوم، لعود القمر
 إلى النقطة التي سار منها بحركته الخاصَّة في هذه السدَّة، فإذا كان أوَّل السنة الماضية الجمعة
 مثلاً كانت المستقبلَّة الثلاثاء؛ لأنَّ آخر ثلاثمائة وخمسين يوماً يوم الخميس، فإذا كمل
 للعدد بأربعة أيَّام صادف آخرها الاثنين، فيكون أوَّل المستقبلَّة الثلاثاء، ثمَّ في السنة
 الخامسة من السنة المفروضة أوَّلًا تعدَّ ستة من لماضيَّة، وعلى هذا في كلِّ خمس سنين.
 ذكره بعض علماء الهيئة^٤.
 الثالث من معاني العدد: أن يعدَّ كلُّ شهر ثلاثين؛ لأصالة عدم النقيصة بالسبب إلى كلِّ
 شهر مفروض. وهو الذي ذكره كثير من الأصحاب^٥ وكلام المصنَّف يحتمل كلاً من الثلاثة،
 هنا وفي القواعد^٦.

١. كالشيخ في البسوط، ج ١، ص ٢٦٨؛ والمُلاحة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٦٣، المسألة ٩١ وتذكره
 الفقهاء، ج ٦، ص ١٤١-١٤٢، المسألة ٨٥.

٢. منهم ابن الجنيد كما سيأتي.

٣. حكاه عنه المُلاحة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٦٣، المسألة ٩١.

٤. هذا التفصيل ذكره ضرر المحققين في إخراج الفوائد، ج ١، ص ٢٥٠، وانظر دروس معرفة الوقت والقبلة،
 ص ٥٣٢.

٥. قال في تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٤٢، ذيل المسألة ٨٥: ويكثر علماء قالوا: تُعدُّ التهور ثلاثين ثلاثين.

٦. قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٨٧.

النظر الثالث في اللواحق

وفيه مطلبان.

[المطلب الأول في أحكام متفرقة

كل الصوم يجب فيه التتابع، إلا النذر المجرد عنه وشبهه، والقضاء، وجزاء الصيد، وسبعة الهدى.

وكل مشروط بالتتابع، لو أفطر في ثنائه لعذر يبيح، ولغيره يستأنف، إلا من صام شهراً ويوماً من المتتابعين، ومن صام خمسة عشر يوماً من شهر، ومن أفطر بالعيد خاصه بعد يومين في بدل الهدى [] وكل من وجب عليه شهران متتابعان فعجز صام ثمانية عشر يوماً، فإن عجز عن الصوم أصلاً استعفى الله.

ولا يجوز صيام ما لا يسلم فيه الشهر واليوم، كشعبان خاصة في المتتابعين. والشيخ والشيخة إذا عجزا، وذو لُعْطاش الذي لا يرجى زواله يفطرون ويتصدقون عن كل يوم بمد من طعام، ثم إن تمكّنوا قضاوا. والحامل المقرب، والمرضة القليلة اللبن، وذو اللُعْطاش الذي يرجو زواله يفطرون ويقضون مع الصدقة.

ويكره التملّي للمفطر والجماع.

وحدّ المرض المبيح للرخصة ما يحذف معه الزيادة بالصوم.

وشرائط قصر الصلاة والصوم واحدة، ولا يحل الإفطار حتى يتوارى الجدار ويخفى الأذان، فيكفر لو أفطر قبله.

المطلب الثاني في الاعتكاف

وهو بأصل الشرع مندوب، ويجب بالذم وشبهه. ● قيل: لو اعتكف يومين وجب الثالث، ولو شرط في التذر الرجوع إذا شاء كان له ذلك ولا قضاء.

(قوله ﷺ - في الاعتكاف -: «قيل، لو اعتكف يومين وجب الثالث».

أقول. للأصحاب هنا أقوال ثلاثة.

أحدها: أن الاعتكاف المندوب إذا مضى منه يومان وجب الثالث وهو مفتى الشيخين^١ والأئمة^٢؛ لرواية محمد بن أبي جعفر الباقر^٣، ولرواية أبي عبيدة عنه^٤ أيضاً. والثاني: أنه يجب بالدخول فيه إذا لم يكن شرط على ربه وهو قول الشيخ في المبسوط^٥، وقرب من قول أبي الصلاح^٦ وابن زهرة^٧؛ للنهي عن إبطال العمل^٨، وإطلاق أحاديث وجوب الكفارة في الاعتكاف^٩.

١ النهاية، ص ١٧١، وأما قول الشيخ المعيد فلم نعب عليه في الآثار الموجودة له، وقال الفاضل الآبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٣٢٢ المعيد ما ذكر ذلك في المقنة، وهو أعظم كتبه الفقهية ولا يبعد أن يكون ذكره في موضع آخر؛ وانظر المعتمد، ج ٢، ص ٧٤٣.

٢ كاهن حمرة في الوسيلة، ص ١٥٤، وابن البرزنجي في المهذب، ج ١، ص ٢٠١، والمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٩٢، وفهر الدين في بصاح الموائد، ج ١، ص ٢٥٣.

٣ الكافي، ج ٤، ص ١٧٧، باب أقل ما يكون الاعتكاف، ح ٣، فقيه، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٩٨، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٨٩ - ٢٩٠، ح ٨٧٩، الاستبصار، ج ٢، ص ١٢٩، ح ٤٢١.

٤ الكافي، ج ٤، ص ١٧٧ - ١٧٨، باب أقل ما يكون الاعتكاف، ح ١٤، الصعيه، ج ٢، ص ١٨٦، ح ١٢٠٩٩، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٨٨، ح ٨٧٢، الاستبصار، ج ٢، ص ١٢٩، ح ٤٢٠.

٥ المبسوط، ج ١، ص ٢٨٩.

٦ الكافي في الفقه، ص ١٨٦، وإن كان تلوّغاً فهو بالعبارة، ثم يحرم على صومه ويدخل المسجد عارماً عليه فيلزمه المضي فيه ثلاثة أيام.

٧ غنية الروع، ج ١، ص ١٤٧، والاعتكاف المنعوق به يجب بالدخول فيه.

٨ محمّد بن عيسى (٤٧): ٣٢، «وَلَا تَنْتَبِلُوا أَغْلَظَكُمْ».

٩ الكافي، ج ٤، ص ١٧٩، باب المعتكف يجمع أهله، ح ١ - ٢، فقيه، ج ٢، ص ١٨٨، ح ٢١٠٤ - ٢١٠٥، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٩١ - ٢٩٢، ح ٨٨٦ - ٨٨٩، الاستبصار، ج ٢، ص ١٣٠، ح ٤٢٢ - ٤٢٥.

ولو لم يشرط وجب استثنائه مع قطعه.

وإنما يصح من مكلف مسلم يصح منه الصوم، في مسجد مكة والمدينة والكوفة والبصرة • ولا يصح في غيرها من المساجد على رأي.

والثالث: عدم وجوب المصبي مطلقاً إلا في الواجب. وهو قول المرتضى رحمته الله^١ وابن إدريس^٢ ومختار المختلف^٣؛ للأصل، والعمل على سائر التطوعات التي لا تجب بالشروع - وإنما وجب السك بقوله تعالى: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ»^٤ - ولأن اللزم للأول والثاني متساويان، فكيف يسحب بمصبي الثاني ولا يسحب بمصبي الأول؟

والمعتمد الأول؛ للاشتهار، ووجود روايات به ^٥ قوله:

«ولا يصح في غيرها من المساجد على رأي».

أقول: للأصحاب في ضابط محل الاعتكاف أقوال طرفان ووسائط

أ: المسحدية لا يفقد، وإن تفاوتت في الفصيلة كتفاوت الصلاة فيها. وهو فصول ابن أبي عقيل^٦؛ لقوله تعالى: «وَلَا تَبْشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ»^٧، وهو جمع عموم؛ لأصالة عدم المعهود، ولرواية داود بن الحصين: «لا اعتكاف إلا بصوم

١ المائت الناصريات، ص ٣٠٠، المسألة ١٣٥

٢ السرائر، ج ١، ص ٤٢٢.

٣ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤١٥، المسألة ١٦٣

٤ البقرة (٢) ١٩٦

٥ انظر المصادر المذكورة في ص ٢٤٩، الهامش ٢ ر

٦ مابين الهلالين إنما جاء في «ق، ع، ر، ش، م» وهامش «ن»: ولم يرد في «ض، ح، م، ه». وجاء في هامش «م» هذا الكلام لم يحد في نسخة الأصل؛ وفي هامش «ن» هذه المسألة لم توجد في عدة نسخ رأيتها، وذكر أنها لم توجد أيضاً في نسخة الأصل، والله اعلم. وحظ المعتبر، ج ٢، ص ٧٣٦ - ٧٣٧.

٧ حكاه عنه المحقق في المعتبر، ج ٢، ص ٧٣٦، وماصل الأبي في كشف الرموز، ج ١، ص ١٣١٧، والملازمة في

مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤٤٠، المسألة ١٦١

٨ البقرة (٢) ١٨٧

واللبث ثلاثة أيام فصاعداً لا أقل، صائماً ناوياً له على وجهه متقرباً.

وفي مسجد مصر الذي أنت فيه^١، وهو شامل لما يجمع^٢ فيه وغيره.

ب: الجماعة من الإمام العام للمسلمين نبيّاً كان أو وصيه. و«الإمام» شامل للنبي، و«العام» يخرج به الخاص، و«للمسلمين» يخرج به نحو بيت المقدس إن لم يثبت أن النبي ﷺ صلى فيه الصلاة المعتبرة، ولا عبرة بالجماعية من دون جمعة. وهو قول الصدوق في من لا يحضره الفقيه^٣ والمرتضى^٤ والشيخ^٥ ولأتباع^٦ وابن إدريس^٧.

ج: الجماعة من الإمام المذكور. وهو قول علي بن بابويه^٨ وابنه في المفتح^٩، ولم يذكر الجماعة. وأصحاب هذين القولين لم يثبت عندهم لصابط إلا في الأربعة^{١٠}، واحتلفوا في مسجد المدائن، فالشيخ علي بن بابويه رجّحه عن مسجد البصرة^{١١}، وابنه في المفتح احتار

١. المعتبر، ج ٢، ص ١٧٣٣، منتهى الطلب، ج ٩، ص ١٤٩٩، إضاح الفوائد، ج ١، ص ١٢٥٦، وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٥٤١، أبواب الاعتكاف، الباب ٢، ج ١١.

٢. يجمع الناس جميعاً، شهدوا الجمعة، وأقضوا الصلاة فيها، ومنه أول جمعة جُمِعَتْ في الإسلام... ولا تلك جُمِعَتْ، يفتح الميم، أي من يصوم الجمعة وحده، تاج القروس، ج ٢، ص ٤٣٩، ٤٧٠، «جمع».

٣. حكاية - عن كتاب من لا يحضره الفقيه - العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٤٣، المسألة ١٦٦٢، وولده في إضاح الفوائد، ج ١، ص ١٢٥٥، ولكنه لا يستفاد هذا القول من الفقيه، ج ٢، ص ١٨٨، ج ٢٠٩١.

٤. الانصاري، ص ١٩٩، المسألة ٩٤.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٢٨٩، الخلاف، ج ٢، ص ٢٢٧، المسألة ٩١.

٦. كأيي الصلاح في الكافي النقد، ص ١٨٦، والقاضي في المهدب، ج ١، ص ٢٠٤، وابن حمزة في الوسيلة، ص ١٥٣، وسأله في المراسم، ص ٩٩.

٧. السرائر، ج ١، ص ٤٢١ - ٤٢٢، أن يكون الاعتكاف في مساجد مخصوصة، وهي أربعة مساجد. ولا يستفاد الاعتكاف في غير هذه المساجد؛ لأن من شرط المسجد، يدي يستحق فيه الاعتكاف عند أصحابنا أن يكون صلى فيه سيّ أو إمام عادل جمعة بشرائطها، وليست إلا هذه اثني دكرها.

٨. حكاية عنه ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٤٢٦، والفاضل الآبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٣٦٧، والسلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٢٩، المسألة ١٦٦١، وولده في إضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٥٥.

٩. المفتح، ص ٢٠٩.

١٠. أي المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ ومسجد الكوفة ومسجد البصرة.

١١. انظر المصادر المذكورة في الهامش ٨.

الخمس^١. ولم يترتب^٢ على اختلافهم في الصابطين حكم، إذ لم يثبت مسجد صلى فيه الإمام جماعة لا غير، إلا ما روي من صلاة الحسن عليه السلام في مسجد المدائن جماعة^٣ وصاحب المآخر جوّزه في بيوت مكة.

ونقل أن النبي صلى الله عليه وآله جمع أول جمعة بمسجد رابواء بقرب قبا^٤.
د: الجامعة وهو المسجد الجامع وصرح المعيد عليه السلام بكونه الأعظم^٥، فلو كان في البلد مسجدان كذلك لجاز، وهو ظاهر، اختيار المحقق في كتبه الثلاثة^٦، لأنه ذكر في الشرائع والناهي المسجد الجامع، وفي المعبر رجع قول المعيد.
والمختار عندي مختار المحقق لنا عموم الآية^٧، ولم يثبت تخصيصها بما ذكره من الأقوال - وصحبة عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام، وسأله عن الاعتكاف في مساجد بغداد، قال: «لا يعتكف إلا في مسجد جماعة صلى فيه إمام عدل جماعة، ولا بأس أن يعتكف في مسجد الكوفة والبصرة ومسجد المدينة ومسجد مكة»^٨.

وهذا الحديث ربما يحتج به أصحاب القولين المتوسطين^٩ ولا حجة لهم فيه أمّا

١ المصنوع، ص ٢٠٩

٢ في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤٤٣، المسألة ١٦٢ ولا يرى بهذا الخلاف فائدة، إلا أن يثبت زيادة مسجد صلى فيه بعض الأئمة عليهم السلام جماعة لا جمعة

٣ المعبر، ج ٢، ص ٧٣٦، منهي المطلب، ج ٩، ص ٤٩٤، إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٥٦، روضة المتقين، ج ٣، ص ٤٩٨

٤ مروج الذهب، ج ٢، ص ٢٧٩، معجم البلدان، ج ٣، ص ٢١ «رابواء».

٥ المقنعة، ص ٣٦٣

٦ شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٩٢، المحنصر الباقع ص ١١٣٩، المعبر، ج ٢، ص ٧٣١ ٧٣٢

٧ البقرة (٢): ١٨٧

٨ الكافي، ج ٤، ص ١٧٦، باب المساجد التي يصلح الاعتكاف فيها، ج ١١، المقيّد، ج ٢، ص ١٨٤، ج ٢٠٩١،

تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٩٠، ج ٨٨٢، الاستبصار، ج ٢، ص ١٢٦، ج ٤-٩، قال في روضة المتقين، ج ٣، ص ٤٩٨ قوله عليه السلام «ولا بأس بأن يعتكف» إلى آخره لبيان الفرد الأكمل

٩ كالعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤٤١، المسألة ١٦٦، وولده في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٥٥ حيث احتجاه لمذهبهما وهو القول الثاني، وذكره فخر الدين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٥٦ دليلاً للقول الثالث.

لأصحاب الجمعة فظاهر، وأمّا لأصحاب الجمعة فلأنّ لإمام العدل وإن كان ظاهراً في المعصوم إلاّ أنّه صادق على كلّ عدل^١، فإن قلت، العدالة المطلقة عصمة، قلت، لانسليم الإطلاق هنا مع لزوم النقل المحالف للأصل فإن قلت، كلاهما معتمل فلم رجّحت أحدهما؟ قلت: لم ترجّح أحدهما، بل أخذنا مطلق العدل الشامل لهما

ولأنّ فيه جمعاً بين الروايات: فمنها رواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «لا يصلح العكوف إلّا في المسجد الحرام، أو مسجد الرسول ﷺ، أو مسجد من مساجد الجماعة»^٢. ومثله روى داود بن سرحان^٣ وأبو الصباح الكندي عن الصادق عليه السلام عن عليّ عليه السلام، إلّا أنّه قال: «أو مسجد جامع»^٤. ورواية يحيى بن لعلاء، ترى عن الصادق عليه السلام: «لا يكون اعتكاف إلّا في مسجد الجماعة»^٥، وغير ذلك من الأحاديث^٦.

وأحاب عنها في المختلف سبع صحة السند، وحمل «الجامع» و«مسجد الجماعة» على الأربعة، جمعاً بين الأدلة، فضمّة بحمل المطلق على المقتد^٧.

قلت: لم يذكر دليلاً على الحصر في أربعة حتّى يحتاج إلى الجمع بينه وبينها إلّا ما ذكره من النجّة بالرواية الأولى - ونحن قد جعلناها حجة لنا - أنّه أشهر بين الأصحاب^٨ والشهرة لو سلّمت ليست حجة، فربّ مشهور مرحوح، بل كم من مشهور باطل، والمرتضى عليه^٩

١. لعلّ صاحب الجواهر أماد من هذا الكلام حيث قال: يمكن إرادة الأعمّ من المعصوم من الإمام العدل فيه.

جواهر الكلام ج ١٧، ص ١٧٣

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٩٣، ح ٨٩١: الاستبصار ج ٢، ص ١٢٨، ح ٤١٦

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٧٦، باب المساجد التي يصلح للاعتكاف فيها، ح ١٢، الفقيه، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٢٠٩٢

تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٩٠ - ٢٩١، ح ٨٨٤

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٩١، ح ٨٨٥: الاستبصار، ج ٢، ص ١٢٧، ح ٤١٢

٥. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٩٠، ح ٨٨١: الاستبصار، ج ٢، ص ١٢٧، ح ٤١٤

٦. انظر المصادر المذكورة آنفاً

٧. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤٤٢، ديل المسألة ١٦١

٨. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤٤١، المسألة ١٦١ والمقتد الأوّل. أنّه أشهر بين الأصحاب

٩. الانتصار، ص ٢٠٠ المسألة ٩٤ والحجّة أن مصداق الإجماع طريقة الاحتياط.

ولو أطلق التذرع وحسب ثلاثة أيام أين شاء في أي وقت شاء، ولو عيّنها تعييناً، ولو نذر أزيد وحسب، • فإن شرط التتابع لفظاً أو معنى وجب، فإن أحلّ بالمشروط لفظاً استأنفه متتابعاً وكفّر، وبالمشروط معنى يسي ويكفر، وإن لم يشترطهما حاز التفريق ثلاثة ثلاثة. ولو أطلق الأربعة حار أن يعتكفها متوالية، وأن يهرق الثلاثة عن اليوم، لكن يضم إليه آخرين ينوي بهما الوجوب أيضاً.

والشيخ في الخلاف^١ ادعى الإجماع، وأعظم به من دليل لو لا صريح الخلاف. واعلم أن كلام ابن أبي عقيل^٢ يمكن أن يحمل على ما اخترناه، وإن أراد مطلق المساجد فهو محجوج بهذه الروايات.

واشترط المفيد^٣ الأعظمية في المسجد^٤ الظاهر أن المراد به مسجد الجماعات^٥، وإن أراد الأخص فهو محجوج أيضاً.

لا يقال: لم يثبت اعتكاف النبي ﷺ والأئمة^٦ إلا في الأربعة، فيجب الاقتصار عليها فنقول: الفعل لا يخص العام إلا مع المسافة ولعلّ لاقتصار عليها لكونها أفضل أو اتفاقاً. ثم إن القصر على الأربعة ليس إلا لعدم ثبوت الجمع في غيرها، ولو صح أو وقع جمع في غيرها لجوزوه فيها فليس الصابط عندهم اعتكاف الإمام، بل صلاته المخصوصة لا يقال: يقصر على المتيقن فنقول: لو لا وجود الأدلة على ما عده لم يحر تعديده^٧

قوله ﷺ: «فإن شرط التتابع لفظاً أو معنى وجب، فإن أحلّ بالمشروط لفظاً استأنفه متتابعاً وكفّر، وبالمشروط معنى يسي ويكفر، وإن لم يشترطهما حار التفريق ثلاثة ثلاثة» أقول: التتابع اللفظي هو المنصوص بلغة أو مردفه، فهو دالّ على التتالي بالمطابقة.

١ الخلاف، ج ٢، ص ٢٢٧، المسألة ٩٦ دليل إجماع مرة

٢ اختار ابن أبي عقيل القول الأول، كما تقدم في ص ٢٤٧ وذكرنا مصادره هناك الهامش ١.

٣ المقعة، ص ٣٦٣ ولا يكون الاعتكاف إلا في المسجد الأعظم

٤ لعلّ صاحب الجواهر أفاد من هذا الكلام حيث قال: «المعبد وإن عيّز بالمسجد الأعظم، إلا أن الظاهر إرادة الجامع منه في مقابلة مسجد السوق والقبيلة ومجوس من المساجد التي لم يجتمع فيها المعظم من أهل البلد، ولا أُعِدَّت لذلك، جواهر الكلام ج ١٧، ص ١٧١»

٥ لاحظ المعبر، ج ٢، ص ٧٣١-٧٣٢؛ إصباح العوائد، ج ١، ص ٢٥٥-٢٥٦

ولو نذر اعتكاف النهار وجب الليل أيضاً، ولو شرط عدم اعتكافه أو اعتكاف يوم لا أزيد بطل النذر. ولو نذر اعتكاف يوم وجب وأضاف يومين.

والتابع المعنوي هو ما دل عليه لفظ «النذر» بالترام. والصور أربع أشار المصنف إلى أحكام ثلاثة منها:

الأول: شرط التتابع لفظاً ومعنى كنذر رجب معين متتابعاً. وإليه أشار بقوله «فإن أحلّ بالمشروط لفظاً استأنفه متتابعاً وكفره». وإنما قلنا ذلك وإن لم يذكر المعنى؛ لأنه من ضرورات وجوب الكفارة المحكوم بها، إذ لو لا تعين الزمن لم يجب. وفي هذه الصورة ثلاثة أحكام: أ: الاستئناف. وهو قول المبسوط^١ لإحلاله بالنذر وبهم منه معنيان.

أحدهما: أن يكمل شهراً ولو كان متعماً للشهر المنذور؛ لأن الأيتام الباقية منه على تقدير بقائها يتمين فعلها من النذر فتكون محزنة، للامتثال بالسبة إليها، وما بقي من الشهر الذي يليه بدل عما مضى. وهذا المعنى صرح به المصنف في بعض كتبه^٢

وثانيهما: استئناف شهر غير منذوره ولا يكفه ما اعتكفه من منذوره؛ لإحلاله بالجزاء الصوري. وهو بعيد.

قال في المختلف يمكن أن يقال: لا يجب الاستئناف؛ للخروج عن العهدة بما فعله أولاً، وتعين زمانه^٣.

ب: متابعة الاستئناف؛ لأن المقضي فرعه، ولأنه نذره لفظاً فصار مقصوداً بالذات. ويحتمل عدم وجوب المتابعة؛ لأنها في الأصل من ضروراته ولا أثر للفظ فيه.

ج: الكفارة، لإحلاله بالمنذور، وهو ظاهر. ثم إن كان الخروج بإفطار أو جماع بعد عقد صوم فكبيرة مغيرة أو مرتبة على اختلاف القولين^٤، وإن كان بغيره فإن كان الملمم اليمين فكفارتها. وإن كان العهد أو النذر بني على كفارة خلفهما.

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٩١.

٢. تلخيص الترام، ص ٥٤.

٣. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤٥٠، دبر المسألة ١٧٦.

٤. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤٥٨، المسألة ١٨٢، انتهى لمطلب، ج ٩، ص ٥٣٥-٥٣٦.

ويشترط في المندوب إذن الروج و مولى، ولو هياها مولاه حاز أن يعتكف في أيامه، إلا أن ينهاء المولى.
ولا يجوز الخروج من موضعه، فيبطل لو خرج وإن كان كرهاً، لا نسياناً - فإن

الثاني: شرط التتابع معنى كذا رجب معنى، والشرط هنا مجاز، إذا لم يشترطه الناظر وإنما لزمه لضرورة الوقت، إلا أن معنى به شرط المندوب فيكون حقيقة، فإن خرج منه بى وقصى المتروك وكفر، أما الباء فلتعين جميع أيامه، وأما القاء فلو جود سبب وحبوب الأداء، والمصنف لم يذكره^١؛ لظهوره. ولا تجب متابعة قصائه لتبعيتها للوقت، ويحتمل؛ لأنه فرعه، وأما الكفارة فلما ذكر^٢.

الثالث، الحاني عن التتابع بمعنييه كعشره - وربما مثل بشهر^٣. وفيه مناقشة مبنية على أن الشهر حقيقة في العدة بين الهلالين، فلا يضابق المراد - وحكمه وحبوب ثلاثة ثلاثة؛ إذ هي أقل اعتكاف شرعي. والرائد لم يقتضه الملزم، وأصل البراءة بغيره، فلو خرج لدون الثلاثة لم يعتد به

وأهمل المصنف هنا حكم الرابع - وهو، بمشروط لفظاً لا غير^٤ - لظهور حكمه وهو وجوب الاستئناف ما بقي منه جزء ولا كفارة بالحروج، وأما بالإفطار واجتماع فيمكن وحبوبها في الثالث لتبعيته، على المشهور.

وللاعتكاف أقسام ثمانية أخر بالنسبة إلى التعيين والتتابع والاشتراط وعدمها، تظهر بالنامل^٥

١ أي لم يذكر وجوب القضاء.

٢ أمّا من قوله - لإحلاله بالمندوب

٣ مثّل بالشهر الشيخ في البسوط، ج ١، ص ٢٩١، حيث قال وإن بدر اعتكاف شهر أو أيام مطلقاً، ولم يشترط فيه التتابع كان محيراً بين التتابع والفرق، غير أنه لا يفرق قرأ من ثلاثة أيام

٤ كما لو نذر اعتكاف ستة أيام متتابعة، كما في مسائل لأهلام، ج ١، ص ٦٥

٥ ذكر المحقق الكركي في جامع المقاصد ج ٣، ص ١٠٥ - ١٠٦ هذه الأقسام الثمانية والأقسام الأربعة التي ذكرها الشهيد.

مضت ثلاثة صحح إلى وقت خروجه، ولا فلا - إلا في الضرورية كقضاء الحاجة، والاغتسال، وشهادة الجنازة، وعود المريض، وتشيع المؤمن، وإقامة الشهادة، فيحرم عليه حينئذ الجلوس، ولمشي تحت الظلال، والصلاة خارجاً إلا بمكة.

والمطلقة رجعيّاً تخرج إلى منزلها للعدة ثم تقضي مع وجوبه، وكذا الحائض والمريض.

ويحرم عليه ليلاً ونهاراً النساء لماً وتقبيلاً وجماعاً، وشتم الطيب، واستدعاء المنى، والبيع والشراء، والممارسة.

ويجوز النظر في المعاش، والحوض في المباح. ويفسده كل ما يفسد الصوم • فإن أفطر في المعين نهاراً، أو جامع فيه ليلاً كفر. وفي غيره يقضي واجباً إن كان واجباً، ولا كفارة على رأي.

قوله: «فإن أفطر في المعين نهاراً، أو جامع فيه ليلاً كفر وفي غيره يقضي واجباً إن كان واجباً، ولا كفارة على رأي».

أقول: أما ما ذكر في المعين فلا ريب فيه ولما راد به المعين مطلقاً سواء تعين من أوله - كالمذخور والنمل عند الشيخ في المبسوط^١ وفي الصلاة^٢ - أو في ثالثة كالمذخور في المشهور^٣.

وكذا لا شبهة في وجوب القضاء في الواجب غير المعين، أما الكفارة فيه أو في الندب بالجماع أو الإفطار فيتضح بأربع مسائل:

أ: جامع في الواجب غير المعين ليلاً أو نهاراً أطلق المرتضى^٤ والشيخ في المبسوط^٥

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٨٩

٢. الكافي في الفقه، ص ١٨٦.

٣. كما تقدم في ص ٢٤٩

٤. الانتصار، ص ٢٠١، المسألة ٩٥

٥. المبسوط، ج ١، ص ٢٩٤

ولو جامع في نهار رمضان فكفارتان، وعلى المطاوعة المعتكفة مثله، إلا أن يكرها فتضاعف عليه.

والخلاف^١ والجمل^٢ - وهو ظاهر ابن الحبيد^٣ ومصرع ابن إدريس^٤ وأتباع الشيخ^٥ - وجوب كفارتين نهاراً وكفارة ليلاً وفقده في النهاية بأن يكون في شهر رمضان^٦. وأطلق المفيد^٧ وسلار^٨ وجوب الواحدة.

ولعل المستند رواية عبد الأعلى بن أعين عن أبي عبد الله عليه السلام في الواطئ معتكفاً ليلاً في شهر رمضان، قال: «عليه الكفارة»، قال: فإن وطئها نهاراً؟ قال: «عليه كفارتان»^٩، ولم يقيد في النهار بشهر رمضان.

قلت: الطاهر أنه مقيد لأنه قسيمه، وقد يستعنى بتقييد المعطوف عليه عن تقييد المعطوف.

والأشبه اختصاص التعدد بشهر رمضان. ويمكن إلحاق الدر المعص - لا للاعتكاف، ثم يعتكف فيه - به، لأصالة عدم التدخل في الأسباب، وعموم المعص في كل منهما. وأما في غيرهما فواحدة، لصحيفة رارة عن الناقر عليه السلام في المعتكف بجامع، قال: «إذا فعل ذلك فعليه ما على المظاهر»^{١٠}.

١ الخلاف ج ٢، ص ٢٣٨، المسألة ١١٣.

٢ الجمل والعقود، ص ٢٢٢، الرسائل العشر، ص ٢٢٢.

٣ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٥٧، المسألة ١٨١ وهذا المذهب ظاهر لأنه قال بذلك جاءت الرواية.

٤ السرائر، ج ١، ص ٤٢٥-٤٢٦.

٥ كالتقاضي في المذهب، ج ١، ص ٢٠٤؛ وابن حمزة في التوسيلة، ص ١٥٣؛ والراوندي كما حكاة عنه الفاضل الآبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٢٢١.

٦ النهاية، ص ١٧٢.

٧ المقنعة، ص ٣٦٣.

٨ المرسم، ص ١٩٩؛ ولا حظ كشف الرموز، ج ١، ص ٣٢١-٣٢٢.

٩ الفقيه، ج ٢، ص ١٨٨، ج ٢١٠٥، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٩٢، ج ٨٨٩.

١٠ الكافي، ج ٤، ص ١٧٩، باب المعتكف بجامع أهله، ج ١، الفقيه، ج ٢، ص ١٨٨، ج ٢١٠٤، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٩١، ج ٨٨٧؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٣٠، ج ٤٢٤.

لا يقال: فيلزم أن تكون مرتبة. فنقول: قد قال به الصدوق عليه السلام^١، ولكن المشهور بين الأصحاب التخيير^٢؛ لرواية سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام في متكف واقع أهله، فقال: «هو بمنزلة من أفطر في شهر رمضان»^٣. فالجمع أن يكون عليه ما على المظاهر في الكمية لا في الكيفية. فإن طلب الترجيح في الحمل فالعمدة فتوى أكثر الأصحاب.

ب: أفطر فيه^٤ بغير الجماع قال المفيد^٥ والمرتضى^٦ وأبو الصلاح^٧ وسنار^٨؛ تجب الكفارة. وهم مطالبون بالدليل، فإن الأحاديث^٩ لا تهض إلا بالجماع. ويمكن أن يريدوا الواجب المعين فلا إشكال.

ج ود: جامع أو أفطر في الدب أطلق من ذكرناه من الأصحاب وجوب الكفارة، وهو يتناولها. ولا ريب أن أكثر الروايات مطقة^{١٠}، إلا أنها تساؤل الجماع لا غير، فلقاتل أن يقصر الكفارة عليه، وصرح في المختلف بعدم وجوب شيء أصلاً؛ للأصل^{١١} وهو قوي لولا عموم الروايات وإطلاقها^{١٢}.

١ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٥٩، المسألة ٢٨١ ولم تذكر عليه فيه.

٢ منتهى المطلب، ج ٩، ص ٥٣٦، إنها كفارة محرقة، أصلاً بالأصل ومتوى الأصحاب؛ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤٥٨-٤٥٩، المسألة ١٨٢.

٣ الكافي، ج ٤، ص ١٧٩، باب المتكف بجماع أهله، ج ١٢، الفقه، ج ٢، ص ١٨٩، ج ٢١٠٦، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٩٢، ج ٨٨٨، الاستبصار، ج ٢، ص ١٣٠، ج ٤٢٣.

٤ يعني في الواجب غير المعين.

٥ المقنعة، ص ٣٦٣ ومن أفطر وهو متكف - غير حذر - أو جامع وجب عليه ما يجب على فاعل ذلك في شهر رمضان.

٦ جمل العلم والعمل، ص ١٠٥.

٧ الكافي في الفقه، ص ١٨٧.

٨ الرسائل، ص ٩٩.

٩ المذكورة آنفاً.

١٠ انظر الروايات المذكورة آنفاً ومصادرها.

١١ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٥٧، المسألة ١٨١، وانظر منتهى المطلب، ج ٩، ص ٥٢٨-٥٢٩.

١٢ أي الروايات الدالة على وجوب الكفارة بالجماع.

ويمكن تقوية مذهب المبسوط^١ في الوجوب بالشروع تمتكاً بهذه الروايات؛ استدلالاً بالمعملول على العلة، وتوفيقاً بين عدم مخالفة لأصل - بوجوب كفارة في ندب - وعدم مخالفته في تخصيص عام وإن عورض بمخالفته بإيجاب ندب بالشروع، قلنا: إن سلم فهو أسهل، لنفوي أكثرهم بوجوب الثالث^٢ - روه محمد بن مسلم عن أبي جعفر الباقر عليه السلام^٣، وروى وجوب السادس أبو عبيدة عنه عليه السلام^٤ - وإجماعهم على وجوب الحج والعمرة بالشروع ولقائل أن يقول الأصل تحريم قطع العمل مطلقاً؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾^٥، وهو يستلزم الوجوب، خرج عنه ما اتفق على جوار قطعه أو قام عليه دليل، هيبتى الباقي، والله تعالى الموفق.

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٨٩.

٢ كما تقدم في ص ٢٤٩.

٣ سبق تحريجه في ص ٢٤٩، الهامش ٣.

٤ سبق تخريجه في ص ٢٤٩، الهامش ٤.

٥ محمّد بن عبد الله (٤٧) ٣٣.

كتاب الحجّ

النظر الأوّل في أنواعه

النظر الثاني في الشرائط

النظر الثالث في الأفعال

النظر الرابع في اللواحق



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

كتاب الحج

والنظر في أمور أربعة

[النظر] الأول في أنواعه

وهو واجب، وندب.

فالواجب بأصل الشرع مرّة واحدة على الفور، هي حجة الإسلام، وغيرها
يجب بالنذر وشبهه، وبالإستحجار، والإفساد
والندب ما عداه.

وكل من هذه إمّا تمتع، أو قران، أو أفراد.

فالمتمتع أن يحرم من الميقات للعمرة المتمتع بها، ثم يمضي إلى مكة فيطوف
سبعاً ويصلي ركعتيه ويسعى للعمرة ويقصر، ثم يحرم من مكة يوم التروية

كتاب الحج

وهو لغة: القصد المطلق،^١ قال: يَحْجُّونَ رَبَّ لَزِيْرَقَانِ الْمُرْعَفَا^٢. فقيل: لم ينقل وإنما
استعمل في قصد خاص إلى البيت الحرام لأداء لمناسك عنده^٣ - بناءً على عدم الحقائق

١ الصحاح، ج ١، ص ٣٠٣: تاج العروس، ج ٥، ص ٤٥٩، «حجج».

٢. قاله المُفْعِلُ، وصدره: وَأَشْهَدُ مِنْ حَوْفٍ حَلُولاً كَثِيرَةً. كما في الصحاح، ج ١، ص ٣٠٣؛ ولسان العرب، ج ٢،

ص ٢٢٦؛ وتاج العروس، ج ٥، ص ٤٦٠، «حجج»، واليبُ العمامة، ويحجّون أي يقصدون.

٣ قاله الشيخ في الميسوط، ج ١، ص ٢٩٦.

ويخرج إلى عرفات فيقف بها إلى غروب الشمس يوم عرفة، ثم يفيض إلى المشعر فيقف به من طلوع الفجر إلى طلوع شمس، ثم يأتي منى فيرمي جمرة العقبة بسبع حصيات، ثم يدبح هديه، ثم يحلق رأسه، ثم يمضي إلى مكة فيطوف للحج ويصلي ركعته، ثم يسعى للحج، ثم يطوف للنساء ويصلي ركعته، ثم يرجع إلى منى فببيت ليلة الحادي عشر والثاني عشر ويرمي في اليومين الجمار

الشرعية، أو على أن التحصيل أو المعاد غير من النقل أو الاشتراك - وهو الذي عرّف به الشيخ^١ وأتباعه^٢.

والمحقق لم يرتصه، لإبائه انعرف إيّاه، وعدم انعكاسه لأن الموقنين ليسا عنده، وقد قال^٣: «الحج عرفة»^٤، فقال، هو اسم لمجموع المناسك المؤدّة في المشاعر المخصوصة^٥ ويشكل بأن الأتي بالعص التارك لبعض الذي لا مدخل له في البطلان يصدق عليه اسم الحاج، وإنما يجري لحصول معنى الحج به، فلا يكون اسماً للمجموع وبأن المناسك إن أراد بها الصحيحة استغنى عن قوله: المؤدّة في المشاعر المخصوصة، لأن الصحيحة لا تكون إلا كذلك، وإن أراد الأعم دخل فيه الفساد وبدخول العبرة ولاسطباقه على الاعتكاف، بل وعلى الصلاة؛ إذ هي مناسك، لأنّها عبادات وواقعة في مشاعر مخصوصة^٦، فإن ادعى إرادة المعنى المرسوم كان دعواً بعبارة^٧، ويحس تكلف الجواب عن ذلك، والأولى ما ذكره الشيخ^٨.

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٩٦، الجمل والعقود، ضمن رسائل العشر، ص ٢٢٢

٢ كاهن حبرة في الوسيلة ص ١٥٥ وأيضاً العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٢٩٧

٣ من ابن ماجه، ج ٢، ص ١٠٠-١٠١، ح ١٢٠١٥ من سنن دارمي، ج ٢، ص ٥٩، باب بما يتم الحج. قال محقق سنن ابن ماجه في الهامش قيل: التقدير معظم الحج وقوف يوم عرفة وقيل إدراك الحج أدراكه وقوف يوم عرفة. والمقصود أن إدراك الحج يتوقف على إدراك الوقوف بعرفة، وأن من أدركه فقد أمن حجه من الفوات.

٤ المستبصر، ج ٢، ص ٧١٥

٥ للمزيد راجع التنقيح الرائع، ج ١، ص ٤١١-٤١٢؛ مسائل الأتقياء، ج ٢، ص ١١٩ وما بعدها

٦ هكذا في «س، ق» وفي سائر النسخ «كان تعريفه بالعبادة»

٧ المبسوط، ج ١، ص ٢٩٦؛ الجمل والعقود، ضمن رسائل العشر، ص ٢٢٢

الثلاث، ثم ينفر إن شاء أو يقيم إلى الثالث فيرميه.

والمفرد يحرم من الميقات، ثم يمضي إلى عرفة والمشعر فيقف بهما، ثم يأتي منى فيقضي مناسكه، ثم يطوف بالبيت للحج ويصلي ركعتيه، ثم يسعى، ثم يطوف للنساء ويصلي ركعتيه، ثم يرجع إلى منى فيرمي اليومين أو الثلاثة، ثم يأتي بعمره مفردة.

والقارن كذلك، ثم يأتي بعمره مفردة.

والقارن كذلك، إلا أنه يقرن بإحرامه هدياً.

والتمتع فرض من نأى منزله عن مكة بشي عشر ميلاً من كل جانب، والباقيان فرض أهل مكة وحاضريها. ولو عدل كل منهم إلى فرض الآخر اضطراراً جاز لا اختياراً.

ويحوز للمفرد - لا القارن - إذا دخل مكة العدول إلى التمتع.

● ولو دخل القارن والمفرد مكة لحاز لهما الطواف، ويستحب لهما تجديد التلبية عند كل طواف، ولا يحل أن يأتيا مكة على رأي.

قوله ﷺ: «ولو دخل القارن والمفرد مكة جاز لهما الطواف، ويستحب لهما تجديد التلبية عند كل طواف، ولا يحل أن يأتيا مكة على رأي».

أقول. يحتمل أن يريد الأصحاب بالطواف ههنا أعم من الواجب والدب، والواجب أعم من الطواف المنذور والسك، لإطلاق الروايات^١ وصرح في المبسوط بالدب^٢، وهو في حسنة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله^٣ وظاهر المفيد^٤ والمرضى^٥ أنه

١. يأتي بعضها بتقيد هذا.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٣٦١ وأن أراد الطواف بالبيت تطوعاً فمن لا أنه كلما طاف بالبيت لبى عند فراغه من الطواف لم يعد إحرامه بالتلبية.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٢٩٨، باب الإفراد، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٤، ح ١٣٦.

٤. المقنع، ص ٣٩١.

وذو المنزلين يلزمه فرض أغليهما إقامة، فإن تساويا تخير.
ولو حجّ المكي على ميقات أحرم منه وجوباً.

الواجب النسك^١. وصرّح في المعبر بأنّه واجب، وزاد فيه انسحاب البحث في المتمتع لو قدّمه لصروقة^٢

والرأي المذكور لموضع من المبسوط^٣ والحمل^٤ والسرائر^٥ وظاهر المعبر^٦ والمختلف^٧ لقوله $\text{«وإنما لکن امری ما نوى»}$ ^٨

وفي التهذيب: إنما يحلّ المفرد حاصّة^٩؛ تمتكاً بمرسل يوسف بن يعقوب عن أبي الحسن $\text{«ما طاف بين هذين الحجرين - الصفا والمروة - أحد إلا أحلّ إلا سائق هدي»}$ ^{١٠}.
والمفيد^{١١} والسيد المرتضى^{١٢} وسائر أئمة القول بأنّ على القارن التلبية عند الطواف^{١٣} لا المفرد.

والمختار الاحتياج إلى التلبية عقب صلاة الطواف، وبدونها يحلّ، وهو فتوى النهاية^{١٤} وموضع آخر من المبسوط^{١٥}.

١. جمل العلم والعمل، ص ١١١

٢. المعبر، ج ٢، ص ٧٩٣، ٧٩٤

٣. المبسوط، ج ١، ص ٣٠٨

٤. الجمل والفقود، ضمن الرسائل العشر، ص ٢٢٥

٥. السرائر، ج ١، ص ٥٢٥

٦. المعبر، ج ٢، ص ٧٩٦

٧. مختلف الشیخ، ج ٤، ص ٦٢، المسألة ٢٤

٨. تقدّم تخریج الحديث في ص ٢٧، الهامش ٥

٩. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٤ - مع أنّ سائق لا يحلّ

١٠. الكافي، ج ٤، ص ٢٩٩، باب من لم يتوالتمة ح ٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٤ - ٤٥، ح ١٣٣

١١. المشقة، ص ٢٩١

١٢. جمل العلم والعمل، ص ١١١

١٣. المراسم، ص ١٠٣

١٤. النهاية، ص ٢٠٨

١٥. المبسوط، ج ١، ص ٣١١

وينتقل فرض المقيم ثلاث سنين إلى المكي، ودونها يتمتع، فيخرج إلى الميقات إن تمكّن، وإلا فخارج الحرم، ولو تعذر أحرم من موضعه.

لما صحبته عبدالرحمن بن الحجاج قال، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أريد الحوار، فقال: «إذا رأيت هلال ذي الحجة فاخرج إلى الجعرانة^١ فأحرم بها بالحج» فقلت: فأقيم إلى التروية لا أطوف؟ قال: «تقيم عشراً لا تأتي الكعبة إنْ عشراً لكثير، إن البيت ليس بمهجور، ولكن إذا دخلت فطف واسع» فقلت: أليس كل من طاف وسمى فقد أحل؟ فقال: «أما تعقد بالتلبية» ثم قال: «كلما طفت طوافاً وصليت ركعتين فاعقد بالتلبية»^٢. أقره عليه السلام على قوله: أليس كل من طاف وسمى فقد أحل؟ وأمره بالعقد بالتلبية، ومن دون العقد يتحقق الحل. ورواية زرارة عن الباقر عليه السلام قال: سمعته يقول: «من طاف بالبيت وبالصفا والمروة أحل، أحب أو كره»^٣.

وفي الصحيح^٤ عن ابن عباس: أن أسبى عليه السلام قال: «إذا أهل الرجل بالحج ثم قدم مكة وطاف بالبيت وبين الصفا والمروة فقد حل وهو عمره»^٥.

وبالجملة فدلّل التحلل ظاهر، والفتوى مشهورة، والمعارض مستبعد. وقولهم: «لكل امرئ ما نوى»^٦، إن أرادوا به أن التحلل لا يكون بعير يته منع، وسنده قوله عليه السلام: «أحب أو كره»^٧ ولأن ما يجعله الشارع سبباً في التحلل مستغلاً أقوى من منوي العبد، ولهذا يحل المصلي بالحدث وتعبد الكلام ولو نوى التحريم، وتحلل الصائم بالإطهار ولو نوى الصوم. ولأن النسك إذا انعقد بنوع من الأنواع متعين بالأصالة لا يجوز العدول منه إلى

١. قد تكرر ذكرها في الحديث، وهو موضع قريب من مكة، وهي من الحل، وميقات الإحرام، وهي يتسكن العين والتحقيق وقد تكسر العين وتشدّد الراء. النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ٢٧٦، «جهر».

٢. اللكافي، ج ١، ص ٢٠٠، باب حج المجاورين وقطار مكة ح ٥، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥-٤٦، ح ١٣٧.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٤، ح ١٣٢. ولاحظ مستدرج، ج ٢، ص ٧٩٥-٧٩٦.

٤. هكذا في جميع النسخ، وهي المعتمد، ج ٢، ص ٧٩٦. روله الجمهور في الصحيح عن ابن عباس وهو أولى.

٥. سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٥٦، ح ١٧٩١.

٦. تقدم استدلالهم بهذا الحديث في ص ٢٦٧ وسبق تخريجه في ص ٢٧، الهامش ٥.

٧. تقدم تخريجه في الهامش ٣.

ولا يحوز الجمع بين الحج والعمرة بنية واحدة، ولا إدخال أحدهما على الآخر، ولا نية حجّتين ولا عمرتين.

غيره في الأقوى - وقد أفتى به بعض هؤلاء^١ - وإذا حرم العدول لم تؤثر نية التحلل أصلاً. فإن تمسكوا بالأحاديث المتلوّة في التحسّ فليس فيها إشارة إلى النية فضلاً عن التصريح. فظهر أنّ ما استروحوا^٢ إليه ضعيف جداً.

ومحناز التهديد^٣ يصفقه الإرسال بدي يعارضه الإسهال.

وما ذكره المفيد والمرتضى^٤ حال عن الحقّة، ومحالف للمشهور، مع أنّه ليس فيه تحلل بترك التلبية ولا عدمه

١ كالعلامة في فواعد الأحكام، ج ١، ص ٤٠١ ونظر شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢١٤

٢. استنوخ إليه: سكن وأطمان المعجم الوسيط، ج ١، ص ٢٨٠، «روح».

٣ تقدّم في ص ٢٦٦

٤، سبق في ص ٢٦٦.

النظر الثاني في الشرائط

يشترط في حجة الإسلام التكليف، والحرية، والاستطاعة وهي الزاد والراحلة ومؤونة عياله، وإمكان المسير وهو الصحة وتحلية السرب والقدرة على الركوب وسعة الوقت.

فلا يجب على الصبي والمجنون، ولو حجاً أو حجّ عنهما لم يجزئ عن حجة الإسلام. ولو حجاً ندباً ثم كملاً قبل المشعر أجزأ ويحرم المميز، والولي عن غير المميز والمجنون.

ولو حجّ المملوك بإذن مولاه لم يجزئ عن حجة الإسلام، إلا أن يدرك المشعر معتقاً، ويتم لو أفسده وبقصيه، ويجزئه القضاء إن كان عتقه قبل المشعر، وإلا فلا. ● ومن وجد الراد والراحلة على نسبه حاله ما يمون عياله ذاهباً وعائداً فهو مستطيع وإن لم يرجع إلى كفاية على رأي. ولا تباع ثيابه ولا داره ولا خادمه.

قوله «ومن وجد الزاد والراحلة على نسبه حاله وما يمون عياله ذاهباً وعائداً فهو مستطيع وإن لم يرجع إلى كفاية على رأي».

أقول: الخلاف محتص بأن الرجوع إلى كفاية هل هو شرط أم لا؟ فالمرتضى عليه السلام لم يجعله شرطاً في الناصريات^١ والحمل^٢ وكذا الحسن^٣ وابن الجبيل^٤ وابن إدريس ماصناً

١ المسائل الناصريات، ص ٣٠١-٣٠٢، المسألة ١٣٦ وفي جميع النسخ «الانتصار»، ولكن لم يتقرض السيد لهذا البحث في الانتصار، والصواب ما أثبتناه كما هي سرائر، ج ١، ص ٥٠٨؛ وكشف الرموز، ج ١، ص ٣٢٦؛ ومختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٣، المسألة ١

٢ جمل العلم والعمل، ص ٩-١٠

٣ حكاية عنه العلامة في معنى المطلب، ج ١٠ ص ١٠٣ ومختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٣، المسألة ١؛ وولده في إيضاح الفوائد، ج ١ ص ٢٩٦

٤ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤ ص ٣٣، المسألة ١ وولده إيضاح الفوائد، ج ١ ص ٢٦٩.

على عدم الشرطية، راعياً أن الشيخ رجع عنها في الاستبصار والخلاف، وأنه لم يذهب إليه غيره^١

والشيخان^٢ وأتباعهما^٣ اشترطوه وفي المختلف رد رجوع الشيخ وحكى كلامه في الخلاف والاستبصار^٤. ولا ريب أن ما ذكره ليس فيه رجوع

والمعتمد الأول لنا، عموم الآية^٥، وصحيفة محمّد بن مسلم عن الباقر أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ﴾ الآية، قال: «يكون له ما يحجّ به». قلت: فإن عرض عليه الحجّ فاستحيا؟ قال: «هو ممن يستطيع - ولم يستحي^٦ - ولو على حمار أجده أبر^٧» ومثله حسنة الحلبي عن الصادق عليه السلام^٨.

لا يقال: إن في الروايتين^٩ زيادة لا تقولون بها وهي «فإن كان يطيق أن يمشي بعضاً

١ السرائر ج ١، ص ٥٠٧ - ٥١٥ وإلى المذهب الأول ذهب شيخ أبو جعفر الطوسي عليه السلام في سائر كتبه إلا في استبصاره ومسائل خلافه وإلى المذهب الثاني ذهب سيّد المرتضى... مذهب في الاستبصار هو ما احترمه. وقد رجع عن مذهبه في نهايته وحمله وعقوبه واحترمه في استبصاره ما ذكرناه... وأيضاً فقد ذهب... إلى ما ذهبنا إليه في مسألة من مسائل خلافه مصافحاً إلى استبصاره

٢ المعيد في المصنعة، ص ٣٨٤ - ٣٨٥، والشيخ في النهاية، ص ٢٠٣، والخلاف، ج ٢، ص ٢٤٥، المسألة ٢، والجمل والمفود، ص ٢٢٢

٣ كأي صلاح في الكافي في الفقه، ص ١٩٢، وابن حمزة في الوسيلة، ص ١٥٥، والفاصل في شرح جمل العلم والعمل، ص ٢٠٥، وابن زهرة في غية الروع، ج ١، ص ١٥٣

٤ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٣ - ٣٤، المسألة ١١، وانظر خلاف، ج ٢، ص ٢٤٥، المسألة ٢، والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٩ - ١٤١، ج ٤٥٣ - ٤٥٩

٥ آل عمران (٣)، ٩٧ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ أَتَقَاتٍ﴾

٦ قال الرضي في شرح الشافية، ج ٣، ص ١١٩، وأعلم أن في استحيا بعين لغة أهل الحجاز استحيا يستحي - يهائم - مُسْتَحْيَا منه، على وزن استرعى يسترعى سواء، ولغة بني تميم استحي يستحي بتشريك الحاء وحذف إحدى الياءين

٧ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣ - ٤، ج ٤: الاستبصار، ج ٢، ص ١٤، ج ٤٥٦ وآخر الحديث «فإن كان يستطيع أن يمشي بعضاً ويركب بعضاً فليفعل»

٨ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣، ج ٢: الاستبصار، ج ٢، ص ١٤٠، ج ٤٥٥

٩ يعني صحيفة محمّد بن مسلم وحسنة الحلبي

ويركب بعضاً فليحج». فنقول: يمكن حملها على المشي المعتاد في أثناء الركوب كطرفي النهار، أو ترك الزيادة لقيام الدليل على عدم اعتبارها فيبقى ما عداها وصحيفة محمد بن يحيى الخثعمي عن الصادق عليه السلام في صحيح البدن محلّي السرب ذي زاد وراحلة، أ هو مستطيع؟ قال: «نعم»^١.

للاخرين الأصل والإجماع، وحوالهما ظاهر^٢

وربما ذكروا رواية أبي الربيع الشامي، أن الصادق عليه السلام سئل عن الآية، فقال: «ما يقول الناس؟» فقلت له: الزاد والراحلة، فقال عليه السلام: «قد سئل أبو جعفر عليه السلام عن هذا فقال: هلك الناس إذا، لن كان من كان له زاد وراحلة قد عرف الموت عياله ويستعي به عن الناس يطلق إليه فيسلهم إياه، لقد هلكوا إذن^٣، فقل له، فما نسيل؟ قال، السعة في المال إذا كان يحج ببعض ويبقى بعض لقوت عياله، أليس قد مر من الله تعالى الركاء ولم يجعلها إلا على من ملك مائتي درهم؟»^٤ وراد المفيد «ثم يرجع فيسأل الناس يكفه» قبل قوله «فما السيل؟»^٥ ورد^٦ به:

جهل المسد، والقول بالموجب حملاً لقوت العيال على ما يحتاجون إليه حتى يرجع، نعم زيادة المعيد مقبولة، لأنها زيادة ثقة، وهي منبهة على ما ذهبوا إليه، إلا أنها قاصرة عن النص وعن معارضة القرآن وصحاح الأخبار المطقة^٧.

١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣، ح ١٠٢ الاستبصار، ج ٢، ص ١٣٩ - ١٤٠، ح ١٥٤

٢ لاحظ المعبر، ج ٢، ص ٧٥٦، إصاح الفوائد، ج ١، ص ٢٦٩.

٣ قال الفهري في التوحي، المجلد ١٢، ج ٨، ص ٢٦٥، ديس انحديت ١١٨٨٩/٥ (ينطلق إليه) أي إلى الحج (فيسلمهم إياه) يعني يسلب عياله ما يقوتون به (لقد هلكوا) يعني عياله

٤ الكافي، ج ٤، ص ٢٦٧، باب استطاعة الحج، ج ٣، ص ١٨، ح ٢٨٦، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢ - ٣، ح ١٠١ الاستبصار، ج ٢، ص ١٣٩، ح ٤٥٣ وما انتهت طابع للنسخ، وهي المصادر: «يبقى بعضاً» يدل «يبقى بعض»

٥ المقعة، ص ٣٨٥

٦ الراد هو العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٥ - ٣٦، تنبيه ١

٧ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٥ - ٢٦، المسألة ١

- ولو وجد بالثمن وجب الشراء وإن كان بأكثر من ثمن المثل على رأي.
- والمديون لا يجب عليه إلا أن يفصل عن دينه قدر الاستطاعة.
- ولا يحوز صرف المال في النكاح وإن شق [تركه] ولو بذل له زاد وراحلة ومؤونة عياله وجب. ولو وهب مالا يستطيع به لم يجب القبول.
- ولو استؤجر لعمل في السفر بقدر الكفاية وجب، ولا يجب القبول.
- ولو حج الفقير متمسكاً لم يحزى عن حجة الإسلام - إلا مع إهمال المستقرة -
- ولو تسكع الغني أجزاء.

قوله «: ولو وجد بالثمن وجب الشراء وإن كان بأكثر من ثمن المثل على رأي» أقول: أشار بذلك إلى ما ذكره في المبسوط من عدم وجوب الشراء للمأكول والمشروب إذا راد عن ثمن المثل^١ وكلامه هنا يعمّ الراحلة أيضاً، وهو لازم للشيخ، لأنه احتج بأن إطلاق الشراء مصروف إلى اعتماد كالتوكيل في الشراء، حتى قال:

لا يجب حمل الماء من بلده ولا من أقرب مكان إلى البر، بل إن كان في كل منزل أو مرلين وجب الحجّ والآ فلا وكذا غلب الدواب، حوالة على العرف، ولأنّ الحجّ يسقط لو خاف على المال التلف فلا يناسبه إصاعته هنا^٢

ردّ بما مرّ^٣ في شراء الماء من وجوب ثوابها على الله تعالى الذي هو أعظم من العوض الواجب على آدمي^٤.

ويمكن أنّه^٥ إن كثرت الثمن كثرة قاحشة بحيث تستوعب المال العظيم قرب قول الشيخ، للإصرار المنفي^٦، وإلا فهو بعيد لصدق الاستطاعة التي هي مناط الوجوب.

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٠٠.

٢ المبسوط، ج ١، ص ٢٠٠-٢٠١.

٣، مرّ في ص ٤٠. والراء هو فخر المحققين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٦٨.

٤ إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٦٨.

٥ هكذا في النسخ.

٦. تقدّم تخرجه في ص ٣٩، الهامش ٦.

ولو كان النائب معسراً أجزأت عن المنوب لا عنه لو استطاع. ولو حجَّ عن المستطيع الحيِّ غيره لم يجزئ.

ولا يجب الاقتراض للحج، ولا بذل الولد ماله لو والده فيه.

والمريض إن قدر على الركوب وجب عليه، وإلا فلا.

● ولو افتقر إلى الرفيق مع عدمه، أو إلى الأوعية والآلات مع العدم، أو إلى الحركة القويّة مع ضعفه، أو إلى مال للعدوّ في الطريق مع تمكّنه على رأي، سقط.

قوله ❦: «ولو افتقر إلى الرفيق مع عدمه - أي قوله - «أو إلى مال للعدوّ في الطريق مع تمكّنه على رأي، سقط».

أقول: الإشارة بالرأي إلى مال للعدوّ. ومبنى المسألة على أنّ تحلية السُرْب التي هي شرط إجماعاً ما هي ؟ فإن قلنا إنّما عدمها مباح في الطريق أصلاً، لا بالنظر إلى اختيار المكلف وعدمه، فهنا ليس كذلك، وهو اختيار المبسوط. قال: وإن تحلّها كان حسناً^١. وظاهره سقوط الحجّ عنه لو فعل. وهو قويٌّ وإن قلنا: إنّها إمكان السير في الطريق مطلقاً وجب دفع المال، لتحقيق الإمكان، للعدّة، على السير بدفعه المقدور.

وربما فصل المحقّق^٢ والمصنّف^٣ بالإجحاف وعدمه؛ نظراً إلى تحقيق الإضرار معه لا بدونه.

وهذه المسألة مختصة ببذل المال قبل التلبّس بالإحرام، أمّا لو تلبّس به فصدّ طلباً للمال فقيه بحث يجيء إن شاء الله تعالى^٤.

١ المبسوط، ج ١، ص ٣٠١؛ ولاحظ يصاح الفوائد، ج ١، ص ٢٧١

٢ المعتمد، ج ٢، ص ٧٥٥

٣ انتهى المطلب، ج ١٠، ص ١٠١

٤ يجيء في ص ٢٢٦.

ولو منعده عدو، أو كان معضوباً لا يستمسك على الراحلة سقط. • ولا يجب على الممنوع بمرض أو عدو الاستئابة على رأي.

قوله ﷺ: «ولا يجب على الممنوع بمرض أو عدو الاستئابة على رأي».

أقول: المراد به من لم يسبق استقرار الوجوب في ذمته ثم طرأ عليه المانع وظاهر كلام الحسن^١ وتصريح الشيخ^٢ وأتباعه^٣ وأبي صلاح^٤ الوجوب، وارتضاء المحقق^٥ لأنه فعل تصح فيه اليانة فحارت كالركاة^٦ - وهذا يدل على الجوار، والوجوب لازم له هنا - وصحيفة محمد بن مسلم عن الباقر ﷺ عن علي ﷺ: «إن رجلاً لو أُرِدَ الحج فمرض له مرض أو خانطه سقم فلم يستطع الخروج فبيحّر رجلاً من ماله ثم ليعثه مكانه»^٧، والأمر للوجوب وصحيفة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله ﷺ قال: «إن علياً ﷺ رأى شيعياً لم يبح قط ولم يطلق الحج من كبره، فأمره أن يبحّر رجلاً فيحج عنه»^٨ وفي السرائر^٩ والمختلف:

لا يجب الاستئابة للأصل، ولأن الشرط في الوجوب الاستطاعة وهي مستعينة، ولما تقدّم^{١٠} في رواية الحشمي من ذكر الصفة، ومفهومه عدم الوجوب على غير الصحيح^{١١}.

- ١ حكاية عنه العسائل، لا يبي في كشف الرموز، ج ١ ص ٣٢٦، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٤ ص ٢٩، المسألة ٤، وولده في إيضاح الفوائد، ج ١ ص ٢٧٠.
- ٢ المبسوط، ج ١ ص ٢٩٩، النهاية، ص ٢٠٣، الخلاف، ج ٢ ص ٢٤٨، المسألة ٦.
- ٣ كالتقاضي في المذهب، ج ١ ص ٢٦٧.
- ٤ الكافي في الفقه، ص ٢١٩.
- ٥ المعتبر، ج ٢ ص ٧٥٦.
- ٦ الكافي، ج ٤ ص ٢٧٣، باب أن من لم يطبق الحج بيده جهّز غيره، ج ٤: تهذيب الأحكام، ج ٥ ص ١٤ - ١٥، ح ٤٠.
- ٧ تهذيب الأحكام، ج ٥ ص ١٤، ح ٣٨؛ ولا حظ المعتبر، ج ٢ ص ٧٥٦؛ إيضاح الفوائد، ج ١ ص ٢٧٠.
- ٨ السرائر، ج ١ ص ٥١٦.
- ٩ تقدّم في رواية الحشمي في ص ٢٧١.
- ١٠ مختلف الشيعة، ج ٤ ص ٢٩، المسألة ٤.

ولو مات بعد الاستقرار قضي من الأصل من أقرب الأماكن، وإلا فلا.
ولو اختص أحد الطريقين بالسلامة وجب سلوكه وإن بعد، ولو تساوى فيها
تخير، ولو اشتركا في العطب سقط.
ولو مات بعد الإحرام ودخول الحرم أجزأ.
ومع حصول الشرائط بحسب، فإن أهمل استقرار في ذمته.
ويجب على الكافر، ولا يصح منه إلا بالإسلام، فإن أحرم، حال كفره لم يجزئ
عنه، فإن أسلم أعاده من الميقات إن تمكن، وإلا خارج الحرم، وإلا في موضعه.
ولو ارتد بعد إحرامه لم يبطل لو تاب. ولمخالف يعيد مع إخلال ركن.
وليس للمرأة ولا العبد الحج تطوعاً بدون إذن الزوج والمولى.

وعندي في هذه الدلائل ظر. أما لأصل فلفظ المعارض، وأما شرطية الاستطاعة
فإن عني بها شرطية الوجوب البدني فمسلم، وإن عني شرطية الوجوب المالي فهو
المتعارف، وإن شرط الوجوب المالي بالبدني فهو عين الدعوى، والمفهوم لو كان حجة
لا يعارض المنطوق.

وأجاب في المختلف عن الروايتين^١ بأنهما حكاية حال فلا تعم، فجاز سبق الوجوب،
أو أن الأمر ليس للوجوب^٢.

وجوابه. أن الصادق^٣ حكم على الرجل بأنه لم يطلق الحج من كبره، فدل على عدم
سبق الوجوب، وفي الثانية^٤ لم يذكر فيها إلا ردة الحج، وجعلها الشرط في التجهيز مع
وجود المانع، فثبت التجهيز عملاً بالشرط. وكون الأمر للوجوب مقرر في الأصول^٥.
فحيثما الأقرب الأول.

١ أي صحيحة محمد بن مسلم ورواية معاوية بن عمار

٢. مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٩، المسألة ٤

٣. في الرواية الثانية وهي رواية معاوية بن عمار.

٤. هكذا في النسخ، والقصوب «في الأولى» أعني الرواية الأولى وهي صحيحة محمد بن مسلم.

٥. معارج الأصول، ص ٦٤ - ٦٥.

ولا يشترط المحرم إلا مع الحاجة، ولا إذن الزوج في الواجب.
ويشترط في النذر البدن والعقل ولحرية، ولو أذن المولى انعقد نذر العبد،
وكذا الزوجة.
ولو مات بعد استقراره قضى من الأصل، وتقسط التركة عليها، وعلى حجة
الإسلام، وعلى الدين بالحصص.
وإن عيته بوقت تعين، فإن عجز فيه سقط. وإن أطلق توقع المكنة لو عجز.
ولا تجزئ عن حجة الإسلام، وبالعكس.
ولو نذره ماشياً وجب. فإن ركب متمكناً أعاد، وعاجزاً يتوقع المكنة مع
الإطلاق، ومع التقيد يسقط.
ويشترط في النائب كمال العقل، وإسلام، وأن لا يكون عليه حج واجب،
وتعيس المنوب عنه قصداً.
ولا تصح عن المخالف - إلا أن يكون نائباً - • ولا نيابة الممتر على رأي،
ولا العبد بدون إذن المولى، ولا في الطواف عن الصحيح الحاضر.
وتصح نيابة الضرورة مع عدم الوجود، وإن كان امرأة عن رجل أو امرأة.

قوله: «ولا نيابة الممتر على رأي»

أقول أطلق في المبسوط عدم صحة نيابة الصبي، قال: لأنه ليس بمكلف ولا يصح منه
التقرب^١ وتعليقه بشمل المميز. وهو اختيار المختلف^٢. ومراد الشيخ عليه السلام أن أفعاله تمرينية،
فلا توصف بالصحة والفساد والتقرب حقيقة وإن وصفت مجازاً، وهذا يدل على عدم جواز
استنابته بطريق الأولى^٣.

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٠٢. فأما الصبي فلا يصح أن يصح عن غيره: لأنه ليس بمكلف تصح منه العبادة ولا
نية التقرب.

٢ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٤٠، المسألة ٢٨٤.

٣ يعني دلالة الأولوية المسنونة بـ «مفهوم الموافقة» و«محموى الخطأ» و«قياس الأولوية». وللمزيد راجع
أصول الفقه، ج ١، ص ١٠٩ - ١١٠؛ وج ٣، ص ٢٠٢ - ٢٠٤.

ولو مات النائب بعد الإحرام ودخول الحرم أجراً عن المنوب، وإلا استعيد من الأجرة بما قابل المتخلف ذاهباً وعائداً، وكذا لو صدّق قبل الإحرام. ويجب أن يأتي بالمشروط، إلا في الطريق والعدول إلى التمتع مع قصد الأفضل. ولو استأجره اثنان للإيقاع في عام صحّ السابق، وإلا بطلاً، ولو كان في عامين صحّاً. ولو أفسد حجّ من قابل واستعيدت الأجرة.

ومن ^١ علّله باشتراط العدالة في المستتاب لقبول خبره عن الإيقاع لم يهض دليله على عدم جواز النيابة، كناية الفاسق؛ فإنها مبرنة للتمتع قطعاً إذا أتى بالأفعال والمحقق ^٢ احتمل صحة نيابته لقدرته على الاستقلال بالأفعال ^٣. والحق أن المسألة مبنية على أن أفعاله هل هي شرعية بمعنى استتباع الثواب المعلن بامتنال الأمر، أو تمرينية بمعنى استتاع العوض المعلن بإبرال المشعة؟ كلاهما محتمل، وإن كان الثاني أقرب، لأن الأول ^٤ لو أحق أفعال المكلفين، ولقوله ^٥ «رفع القلم» ^٦، هكذا قالوه.

ويشكل بإمكان تكليفه بالراجع غير المانع من النقيض، وكمال العقل شرط في المانع من النقيض، خصوصاً، وقد أجاز كثير من الأصحاب ^٧ صدقته ووصيته لروايات عدة ^٨. و«رفع القلم» معناه عدم الموازنة، ونحن نقول بموجبه. ومن هذا الباب الاكتفاء به في فروص الكفايات كردّ السلام وأحوال الميت

١. قال في تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ١١٠، المسألة ٧٩: قيل لا يصح أن يكون نائباً... لأنه يعلم من حسد أنه غير مكلف ولا مؤاخاة بما يصدر عنه، فلا تحصل الثقة بأفعاله، وقال في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٤١٠: والأقرب اشتراط العدالة لا يمتنع عدم الإجراء لو حجّ الفاسق.

٢. المستبر، ج ٢، ص ٧٦٦.

٣. سنن تخریجه في ص ١٦٧، القامش ٧.

٤. المقنعة، ص ٦٦٧: النهاية، ص ٦١١: شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٩٠: المهذب، ج ٢، ص ١١٩: المراسم،

ص ٢٠٣: إيضاح الفوائد، ج ٢، ص ٤٧٨.

٥. الكافي، ج ٧، ص ٢٨ - ٢٩، باب وصية العلام والجارية التي لم تدرك و...، ح ١، ٢ - ٤: النقيض، ج ٤، ص ١٩٦ -

١٩٧، ح ٥٤٥٣ و ٥٤٥٥: تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٨١ - ١٨٢، ح ٧٢٦ - ٧٢٧، ٧٢٩ - ٧٣٠ و ٧٣١ - ٧٣٤.

والإطلاق يقتضي التعجيل، وعديه ما يلزمه من الكفارات والهدي. ولو أُحصر
تحلل بالهدي ولا قضاء عليه.

● ولو أحرم عن المصوب ثم نقل سيئة لم يجزئ عن أحدهما على رأي،
وتستعاد الأجرة مع التقييد

قوله ﷺ: «ولو أحرم عن المصوب ثم نقل السيئة لم يجزئ عن أحدهما على رأي». أقول: حكم في المبسوط بعدم صحة نقل، وإحرائها عن المصوب^١ والحكم الأول لا نزاع فيه؛ لأن الإحرام قد انعقد فلا يزول، لا بمحلل. وأما الثاني فوجه ما ذكره أما يتيقن بقاء الإحرام، فتلك الأفعال تابعة له في الوقوع، والمعتبر بنية القرية فيها وقد وقعت، ونية الإحرام عنه تجعلها واقعة عنه

ولا ريب أن هذه دعاوى محضنة، فيقوى حينئذ محتار المحقق^٢ والمصنف^٣ من عدم الإحراز عن أحدهما أما عن النائب فبموافقة الشيخ وبعدم صحة النقل، وأما عن المصوب فلأن كل فعل من الأفعال عبادة يجب كونها بنية عنه، لأنه نائب عنه عنه، فاشترطت نيته، وقد قال ﷺ: «الأعمال بالنيات»^٤

قلت وهي تحلله والحانة هذه بعد لأن تحلل يقع بالأفعال أو معها، ولم تقع صحيحة أقول يمكن أن يحتج للشيخ ﷺ برواية أبي حمزة عن الصادق ﷺ هي رجل أعطى رجلاً مالاً يبيع عنه، فحج عن نفسه، قال: «هي عن صاحب المال»^٥، فإنه إذا كان يجزئ عن المصوب لا مع نية الإحرام فلأن بحري مع نيته أولى، وهو اختيار المعبر^٦.

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٩٩ إذا أحرم عن استأجره ثم نقل الإحرام إلى نفسه لم يصح نقله... لأن مضي على هذه النية وقت المعصية من بدأ نيته، لأن النقل ما يصح

٢. شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢١٠

٣. قواعد الأحكام، ج ١، ص ٤١١؛ تذكرة المقها، ج ٧، ص ١٥١-١٥٢، المسألة ١١١، ولكن السلامة احتار مذهب الشيخ من عدم صحة النقل وإجزائها عن المصوب في منتهى المطلب، ج ١٣، ص ١٥٤.

٤. سبق تخريجه في ص ٢٧، الهامش ٥.

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٦، ح ٢٨٨- تهذيب لأحكام، ج ٥، ص ٤٦١، ح ١٦٠٥.

٦. المعبر، ج ٢، ص ٢٧٧-٢٧٨.

ولو أوصى بقدر أُخرج أجرة المثل للواجب من الأصل والزائد من الثلث، وفي النَّدب يخرج الجميع من الثلث.

وتكفي المرأة مع الإطلاق، ومع التكرار بالثلث، ولو كرّر ولم يبقَ القدر جُمع نصيب أكثر من سنة لها.

والمستودع يقطع أجرة المثل في الواجب، مع علم عدم الأداء.

ويشترط في حج التطوع الإسلام، وأن لا يكون عليه حج واجب، وإذن المولى والزوج، ولا يشترط البلوغ.

ويشترط في حج التمتع النية، ووقوعه في أشهر الحج - وهي شوال، وذو القعدة، وذو الحجة - والإتيان به وبالعمره في عام واحد، والإحرام بالحج من مكة، فلو أحرم من غيرها رجع، فإن تعذر أحرم حيث قدر.

وشرط القارن والمفرد النية، ووقوعه في أشهر الحج، وعقد إحرامه من الميقات أو منزله إن كان أقرب.

النظر الثالث في الأفعال

وفيه مقاصد:

[المقصد] الأول في الإحرام

ومطالبه أربعة:

[المطلب] الأول في المواقيت

ويحب الإحرام منها على كل من دخل مكة - إلا من دخلها بعد إحرام قبل شهر، والمتكرر - فلو أحرم قبلها لم يصح، إلا للناذر، ومن يستمر في رحب إذا خاف خروجه قبل الوصول.

ولا يكفي مرور المحرم قبلها عليها، بل يحب تحديده عندها، فإن تعذر خرج إلى الحل، فإن تعذر أحرم من موضعه. وكذا الناسي، وغير القاصد للنسك، والمتمتع المقيم بمكة.

ولو أخره عامداً وجب الرجوع، فإن تعذر بطل.

● ولو نسي الإحرام أصلاً وقضى المناسك أجزأ على رأي

قوله: «ولو نسي الإحرام أصلاً وقضى المناسك أجزأ على رأي».

أقول: قال المصنف في المختلف في مسألة تأخير الإحرام عن العيقات:

الإحرام ماهية مركبة من الية والتسمية ولبس التوبس، ولا شك في عدم التركيب بعدم أحد أجزائه^١

والمواقيت ستة:

لأهل العراق العتيق، وأفضله المسلخ، وأوسطه غمرة، وآخره ذات عرق.

وظاهر كلام الفاضل في السرائر أن الإحرام عبارة عن النية والتلبية؛ ولا مدخل للتجرد وليس التوبين فيه^١.

وظاهر المبسوط^٢ والجمل^٣ أن الإحرام بسيط، وهو عبارة عن النية، لأنه لم يجعل التلبية ركناً، ولو كان لها مدخل في الإحرام لكانت جزءاً أو شرطاً، فيتحقق الإحرام بالإحرام عند الإخلال بها.

فقوله هـ: «أصلاً» أي بالكناية، أي النسيان، تكلي بحيث لم يذكر في الأثناء فيعود، هذا ظاهر كلامه ويحتمل أن يريد سيان ما يتوقف عليه الإحرام من جزء أو شرط، ولم يتعرض لتحقيق ماهية الإحرام المنسية، فكلامه يشمل استمرات.

وقد كنت ذكرت في رسالة:

أن الإحرام هو توطين النفس على ربك المهيأ المعهودة إلى أن يأتي بالمسك والتلبية هي الرابطة لذلك التوطين نسبتها إليه كسبة التحريم إلى الصلاة والأفعال هي المربطة لذلك الربط، ويتحقق رواله بالكناية بأمرها أعني التعصير وطوای النساء بالنسبة إلى المسكين فيحتمل إطلاق الإحرام بالحقيقة ليس إلا على ذلك التوطين^٤.

ولكن لما كان موقوفاً على التلبية كان لها مدح تام في تحققه، فجاز إطلاقه عليها أيضاً؛ إتما وحدها؛ لأنها أظهر ما فيه، تسمية للشيء باسم أشهر أجزائه أو شروطه، وإتما مع ذلك التوطين النفساني الذي ربما عبر عنه باسمية، وهي لتحقيق النية عبارة عنه. وبالجمل فكلام ابن إدريس^٥ أمثل هذه الأقوال؛ لقيام الدليل، وهو قول الصادق عليه السلام

١ السرائر، ج ١، ص ٥٢٧، وانظر مخلف الشيعة، ج ٤ ص ٦٩ - ٧، المسألة ٢٨

٢ المبسوط، ج ١، ص ٧ - ٣٠٨.

٣ الجمل والمفرد، ضمن الرسائل العشر، ص ٢٢٥

٤ راجع المسك الكبير، ص ٦ وما بعدها، والمسك الصغير ص ٢ وما بعدها (مس الموسوعة، ج ١٨).

٥ تقدم في آتياً

ولأهل المدينة اختياراً مسح الشجرة، واضطراً الجحفة، وهي ميقات أهل الشام.

الصحيح السند: «إذا فعل شيئاً من الثلاثة - يعني لتلبية والإشعار والتقليد - فقد أحرم»^١ فعلى هذا يتحقق نسيان الإحرام بنسيان النية ونسيان التلبية.

والقول بالاجزاء قول المبسوط^٢ والتهذيب^٣. وردّه ابن إدريس^٤ مستسلفاً أن فقد نية الإحرام يجعل باقي الأفعال في حكم المعدوم، لعدم صحّة نيّتها محللاً فتبطل، إذ العمل بعير نية باطل^٥. فلا يرد عليه قول المحقق في المعتبر:

لست أدري كيف تحيل له^٦ هذا استدلال؟ لأنّا شكّم على تقدير إيقاع نية كل مسك على وجهه ظاناً أنّه أحرم^٧.

والأقرب الأول، لنا مساواته لسائر الأركان^٨. وقوله^٩ «رفع عن أمّتي الخطأ والسيان»^{١٠}، ولأنّه مأمور بإيقاع الأفعال حينئذٍ، الأمر يدلّ على الإجراء^{١١}، ولنفي الحرج اللازم بالإعادة

والمعتمد ما رواه عليّ بن جعفر عن أبيه الكاظم^{١٢} - إذا جهل المتمتع بالإحرام يوم التروية بالحجّ حتّى رجع إلى بلده ما حاله؟ - قال «إذا قضى المناسك كلّها فقد تمّ حجّه»^{١٣}. وما رواه جميل بن درّاج عن بعض أصحابنا عن أحدهما^{١٤} في رجل نسي الإحرام أو

١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٢ - ٤٤، ح ١٢٩

٢ المبسوط، ج ١، ص ٣١٤

٣ التهذيب، ص ٢١١

٤ السرائر، ج ١، ص ٥٢٩ - ٥٣٠، ٥٨٤ - ٥٨٥

٥ تحيّل الشيء له تشبّه ونصوّر المعجم الوسيط، ج ١، ص ٢٦٦، «حيل».

٦ المعتبر، ج ٢، ص ٨١٠

٧ قال في الدروس الشرعية، ج ١، الدرس ٨٦ (ص ١٠٥٥) والأركان ثلاثة عشر النية والإحرام و... ويتحقّق البطلان بعوان شيء من الأركان عمداً لا سهواً، إلّا أنّ يكون الفائت الموقف فيحل وإن كان سهواً.

٨ سبق تعرّيجه في ص ١٤٣، الهامش ٢

٩ لاحظ المعتبر، ج ٢، ص ٨١٠

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٧٦، ح ١٦٧٨

ولأهل اليمن يللمم.
ولأهل الطائف قرن المنازل.
ومن كان منزله أقرب فمنزله.
وهذه مواقيت لأهلها والمجتاز عليهم، ولو سلك ما لا يفضي إلى أحدها أحرم
عند ظن المحاذاة لأحدها.

المطلب الثاني في كَيْفِيَّتِهِ

ويجب فيه النية المشتملة على قصد حجة الإسلام أو غيرها، تمتعاً أو قراناً أو
إفراداً أو عمرة مفردة، لوجوبه أو نديه، متقرباً به إلى الله تعالى، واستدامتها حكماً.
والتلبات الأربع - وصورتها: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ
وَالْمَلِكَ لَكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ» - للمتعم والمفرد، ويتحير القارن بين عقده بها،
وبالإشعار المحتصر بالتذن، أو التقليل المشترك.

جهل وقد شهد المناسك كلها وطاف وسمى، قال «تحرّث به يديه إذا كان قد بوى ذلك، وقد تمَّ
حجّه وإن لم يهل»^١.

واعلم أن الرواية الأولى تدلّ على الصحة بواسطة أن نسيان أدخل في العذر من الجهل
ولو نسي النية. والثانية تدلّ على صحة حجّ المأوي للناسي للتلبية، لأن الإهلال هو رفع
الصوت بالتلبية، قاله الهروي في الغريين^٢ والحوهري في الصحاح^٣، وهو المشهور من
تفسير الفقهاء. وقد يراد به نفس التلبية، وربما أطبق أيضاً على النية أو الدخول في الإحرام،
لكن قرينة إيراد النية تعطي أن المراد به التلبية. وعلى هذه الرواية يترجّح الفرق بين نسيان
النية والتلبية، وتظهر قوّة أنها ليست ركناً.

١. الكافي، ج ٤، ص ٣٢٥، باب من جاوز ميقات أرضه حراً أو حرّاً: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٦١،
ج ١٩٢.

٢. الغريين، ج ٦، ص ١٩٣٧، «هلال».

٣. الصحاح، ج ٣، ص ١٨٥٢، «هلال».

ولبس الثوبين ممّا تصحّ فيه الصلاة.

ويبطل الإحرام بإخلال اليّة عمدٌ وسهواً، وبأن ينوي التّسكين ممّا.

والأخرى يحرك لسانه بالتلبية ويعقد قلبه، ولو فعل المحرّم قبلها فلا كفارة.

ويجوز الحرير للنساء، والمخيط بهنّ، وتعدد الثياب، والإبدال، ولبس القباء مقلوباً للفاقد.

ويحرم إنشاء إحرام آخر قبل إكمال أفعال الأوّل. • ولو أحرم بحجّ التمتع قبل التقصير ناسياً فلا شيء، وعامداً تبطل متعته ويصير حجّه مفرداً على رأي.

قوله: «ولو أحرم بحجّ التمتع قبل التقصير ناسياً فلا شيء، وعامداً تبطل متعته ويصير حجّه مفرداً على رأي».

أقول. هذا رأي الشّح ^١، وبطل العاصل ^٢ الإحرام الثاني ^٣.

لنا صحبته أبي بصير عن الصادق ^٤ قال: «لم تمتنع إذا طاف وسعى ثمّ لبى بالحجّ قبل أن يقصر فليس عليه أن يقصر، وسنّ له ميتة» ^٥ والمراد به المتعمّد، جمعاً بينه وبين رواية معاوية بن عمّار في الحسن عن الصادق ^٦ في رجل أهلك بالعمرة وسي أن يقصر حتى دخل الحجّ، قال: «يستعمر الله ولا شيء عليه، وتمت عمرته» ^٧.

له: الهي عن الإحرام الثاني لإجماعاً على تحريم الإدخال، وهو معص.

وجوابه لا سلّم أنّ الهي هاهنا مفسد، لرجوعه إلى وصف خارج عن ماهيّة الإحرام لو سلّم أنّه إدخال، ولم لا يكون الإدخال هو غير متحقق؟ إذ لم يبق عليه شيء من أفعال العمرة، والتقصير محلّ لا جزء.

١. البسوط، ج ١، ص ٣٩٦، ٣٩٣، الهيّة، ص ٢١٥.

٢. السرائر، ج ١، ص ٥٨ - ٥٨١ والذي يقتضيه الأدلّة وأصول المذهب أنّه لا يمتنع إحرامه بحجّ، لأنّه بعدّ هي عمرته لم يتحلّل منها، وقد اجتمعنا على أنّه لا يجوز إدخال حجّ على العمرة، ولا إدخال العمرة على الحجّ، قبل قرع مناسكهما، وانظر كشف المرموز، ج ١، ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥٩، ج ٥٢٩ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٣، ج ٨٤٦.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٤٤٠، باب التمتع ينسئ أن يقصر حتى يُهَيَّ بالحجّ أو...، ج ٢: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥٩، ج ٥٢٨ الاستبصار، ج ٢، ص ١٧٥، ج ٥٧٩، ص ٢٤٢ - ٢٤٣، ج ٨٤٥.

وتجرد الصبيان من فح، وتجنب ما يحتسبه المحرم، فإن فعل ما يوجب الكفارة لزم الولي، وكذا ما يعجز عنه، والهدي أو الصيام.

ويستحب تكرار التلبية للحاج إلى الزوال يوم عرفة - وإذا شاهد بيوت مكة للمعتمر تمتعاً، وإذا دخل الحرم للمعتمر فراداً إن أحرم بها من خارج، وإذا شاهد

ثم يمكن عود الرأي إلى الناسي أيضاً؛ فبن علي بن بابويه^١ والشيخ^٢ وأتباعهما^٣ وأوجبوا عليه شاة، وبها سألر^٤ وابن إدريس^٥ والمصنف في المختلف^٦ للأصل، وما مر^٧.

لهم: رواية إسحاق بن عمار قال، قلت لأبي إبراهيم عليه السلام عن الرجل يتمتع فينسى أن يقصر حتى يهل بالحج، فقال «عليه دم يهرقه»^٨.

وجوابه: الجمع بين الروايات بالاستحياب

تنبيه: قال صاحب الجامع عليه السلام بمقالة الشيخ في العائد^٩، وصرح بعدم الإجزاء عن الفرص^{١٠}. وهو وجه، إذ الفرص المتمتع، ولا ضرورة فلا يصح العدول ويحتمل الإجراء لعدم الأمر بالاعادة فلا يجب، وإلا لتأخر البيان عن وقت المعامحة أو الخطاب.

١. حكاة عه العلامة في مختلف الشيعة ج ٤، ص ٩١، المسألة ٥٢

٢. المبسوط، ج ١، ص ٣٦٣، النهاية، ص ٢٤٦

٣. كالمصنف في المذهب، ج ١، ص ٢٤٢ وابن رهره في غية الروع، ج ١، ص ١٧٩ وأيضاً الصدوق في المتمتع، ص ٢٦١.

٤. المراسم، ص ١٢٤

٥. السرائر، ج ١، ص ٥٨٠.

٦. مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٩١، المسألة ٥٢

٧. يعني ما رواه معاوية بن عمار في الحسن الذي مرّ به

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٥، ج ٢٧٤٤، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥٨-١٥٩، ح ٥٢٧، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٨٤٤.

٩. المبسوط، ج ١، ص ٣٦٣، ٣٦٦، النهاية، ص ٢١٥ وقد تقدم في ص ٢٨٤

١٠. الجامع للشرائع، ص ١٧٩؛ فإن أهل المنع بالحج - قبل أن يقصر - عمداً بطلت منته، وصارت حجة مفردة، ولم تجزئته^١ وإن فعله سهواً فلا شيء عليه.

الكعبة إن أحرم بها من مكة - ورفع الصوت بها للرجال، والاشتراط، والإحرام في القطن، وتوفير شعر الرأس من أول ذي لقعدة للمتمتع - ويتأكد عند هلال ذي الحجة - وتنظيف الجسد، وقص الأظفار، وأخذ الشارب، وإزالة الشعر، والاطلاء، والغسل، والإحرام عقيب فريضة الظهر وغيرها، أو ست ركعات وأقله ركعتان. والمرأة كالرجل، إلا في تحريم المخيط، ولا يمنعها الحيض منه، فإن تركته ظناً بالمنع رجعت مع المكنة، وإلا خارج الحرم، وإلا في موضعها.

المطلب الثالث في تروكه

يجب على المحرم اجتناب صيد البر - وهو كل حيوان ممتنع ببيض وفرخ في البر - أكلاً، وذبحاً، واصطياداً، وإشارة، ودلالة، وإغلاقاً، وإمساكاً. والساء وطناً، وعقداً له ولغيره وشهادة عليه وإقامة، وتقبلاً، ونظراً بشهوة والاستعناء.

● والطيب مطلقاً على رأي وإن كان في الطعام، إلا خلوق الكعبة والفواكه.

قوله ٥: «والطيب مطلقاً على رأي».

أقول: أي يحرم الطيب مطلقاً، أي أي طيب من غير تقييد بخصوصية طيب، ويعني به كل جسم ذي ريح طيبة بالسببة إلى معظم الأمرجة أو إلى مراح المستعمل له غير الرياحين. ولا يختص التحريم بالشتم بل مطلق التطيب. ولا بالعامد بل يعم المائع. وهو فتوى الأكثر كابن أبي عقيل^١ والصدوق^٢ والمفيد^٣ والمرتضى^٤، والشيخ في موضع من المبسوط^٥ والاقتصاد^٦.

١. حكاية عنه الفاضل الآبي في كشف الرموز ج ١، ص ٢٥٥ - ٢٥٦، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٩٥، المسألة ٥٧.

٢. المقنع، ص ١٢٣٦، مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٩٥، المسألة ٥٧ فراجع وتأمل.

٣. المقنعة، ص ٣٩٧.

٤. جمل العلم والعمل، ص ١١٢.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٣١٩.

٦. الاقتصاد، ص ٣٠١.

والاكتحال بالسواد، والنظر في المرأة، والجدال - وهو قول: «لا والله وبلى

والثقي^١ وسلار^٢ وابن إدريس^٣ والمحقق^٤، وهو ظاهر ابن الجبيل لقوله. المسك والعنبر
والزعفران والورس وما جرى مجراها^٥

والورس قيل: إنه ببت أحمر يشبه لرعفران لمسحوق يوحد على قشور شجرة ينحت
منها^٦. وقال الجوهري: هو ببت أصفر يكون باليمن تتخذ منه الغمرة للوجه^٧.

واحتج المصنف في المختلف بقول السي^٨ في المغرم الذي وقصت به ناقته^٩:
«لا تقرؤه طيباً؛ فإنه يحشر يوم القيامة ملئياً»^{١٠}. والنهي للتحريم، وتحريمه لحكم الإحرام
يستلزم أولويته لحقيقته. والكرة المعبية نعم، فكذا في النهي لاستوائهما في السلب.
وتحريم غير الكافور على الميت لا يصح من تأكد تحريمه^{١١}.

ولصحيفة معاوية بن عمار وحرير^{١٢} عن الصادق^{١٣}: «لا تمس شيئاً من الطيب»^{١٤}.

والتقريب قريب مقار.



١. الكافي في الفقه، ص ٢٠٢-٢٠٣.

٢. المراسم، ص ١٠٦.

٣. السرائر، ج ١، ص ٥٤٥.

٤. شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٢٤؛ المحصر النافع، ص ١٥٥.

٥. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٩٥، المسألة ٥٧.

٦. قاله ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٥٤٥. وعلامة في منتهى المطلب، ج ١٢، ص ٢٤.

٧. الصحاح، ج ٢، ص ٩٨٨، الورس.

٨. وقصبت الناقة براكها رمث به فكثرت عنقه المعجم التوسيط، ج ٢، ص ١٠٤٩، وقص.

٩. صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٢٥-٤٢٦، ج ٦، ص ١١٢؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٨٦٧-٨٦٨، ج ١٢/١٢٠٦.

١٠. سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢١٩، ج ٣٢٣٨-٣٢٤١.

١١. مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٩٦، المسألة ٥٧.

١٢. الكافي، ج ٤، ص ٣٥٣-٣٥٤، باب الطيب للمعمر، ج ٢، وفيه عن علي بن إبراهيم عن أبيه، عن حماد عن حرير،

عن أخيه، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٧، ج ١١٠٠٧؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٧٨، ج ٥٩١.

١٣. الكافي، ج ٤، ص ٣٥٣، باب الطيب للمعمر، ج ١، وفيه عن علي بن إبراهيم عن أبيه، عن ابن أبي عمير،

ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٧، ج ١١٠٠٦؛ الاستبصار، ج ٢،

ص ١٧٨، ج ٥٩٠، اعلم أن ما ذكره الشهيد شاهي روية معاوية بن عمار، ويأتي عن رواية حرير في ص ٢٩٠.

والله» - والكذب، وقتل هوام الجسد، ونبس الحاتم للزينة للسنّة، وليس ما يستر

وقال في النهاية^١ والخلاف - مدعيًا لإجماع - إنما يحرم المسك والعبر والرعران والورس والعود والكافور^٢ وتبعه ابن حمزة في الجميع^٣ وابن البرّاج إلا الورس^٤. وفي التهذيب استثنى من السنّة الكافور والعود. قال: «وقد روي العود»^٥. وفي كفّارات المبسوط أوجب الكفارة بالسنّة لا غير^٦

واحتج له في المختلف^٧ بالأصل، وبرؤية عبد الغفار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الطيب [المسك و] العنبر والرعران والورس»^٨. ورواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال: «إنما يحرم عليك من الطيب أربعة أشياء: المسك والعنبر والرعران والورس»^٩

قال في الاستبصار وهذه أحصى ميسر عليها العام^{١٠}

وأحاب بمعارضة الأصل بالاحتياط والأحاديث بأصحّها^{١١}.

ويمكن حملها على تعلّط الحرمة، كما ذكره في المبسوط، أن الأغلط حمسه، واستثنى

١ النهاية، ص ٢١٩

٢ الخلاف ج ٢، ص ٢ - ٣ - ٢٠٢ المسألة ٨٨ دليلها: جرد الفرقه و...

٣ الوسيلة، ص ١٦٢

٤ التهذيب، ج ١، ص ٢٢

٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٩ وأما الطيب الذي يجب اجتنابه فأربعة أشياء: المسك والعنبر والرعران والورس. وقد روي والعود، ولا حظ ليصاح الفوائد، ج ١، ص ٢٩٣ - ٢٩٤

٦ المبسوط، ج ١، ص ٣٥٢

٧ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٩٧، المسألة ٥٧

٨ ما بين المعقوفين أسماء من المصادر والمختلف، وهو ساقط من جميع النسخ

٩ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٩، ح ١٠١٥ - الاستبصار، ج ٢، ص ١٨، ح ٥٩٨

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٩، ح ١٠١٣ - الاستبصار، ج ٢، ص ١٧٩، ح ٥٩٦: وفي النسخ «والعود» بدل «والورس»، وما أثبتناه هو الصواب والموافق للمصادر

١١ الاستبصار، ج ٢، ص ١٨٠

١٢ المجيب هو العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٩٧، دليل المسألة ٥٧

ظهر القدم اختياراً، والأدهان اختياراً، وإزالة الشعر وإن قلَّ، وإخراج الدم من

من المذكور الورس^١. وكذا ابن أبي عقيل رعم أن الأكثر المسك والعنبر والزعفران والورس^٢.

ثم إن الروايتين لم تتناول جميع ما ادَّعاه، فحيثُ الأظهر هو التعميم، وظاهر الاستبصار ما تضمنناه^٣.

تنبيه: حرَّم المعيد^٤ والمصنف في المختلف^٥ سُم الرياحين - وهو ظاهر ابن الجبيل^٦ - إلا نبت الحرم كالشيخ^٧ والغرامى^٨ والإدحر^٩ ولقيصوم^{١٠}؛ لأنَّه نوع ترقَّه، وللاحتياط، ولأنَّ الطيب موجود، وهو علَّة التحريم بالمناسبة والدوران، فثبت التحريم هنا هكذا احتجَّ في المختلف^{١١}.

ويمكن منع كبرى القياس الأول؛ إذ هي متنازع، ومعارضة الاحتياط بالأصل، والقياس باطل خصوصاً ما عتلَّ بالمناسبة والدوران، ولا أدري هذه الحجة كيف تتمشَّى على خصمين^{١٢} يحتقدان بطلانها؟

١ الميسوط، ج ١، ص ٣١٩. ومحرَّم عليه الطيب على اختلاف أجناسه، وأغلبها خمسة أجناس المسك والعنبر والزعفران والورد، وقد ألبقَّ بذلك الورس.

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٩٥، المسألة ٥٧، حيث قال - بعد نقله لكلام الميسوط الذي ذكره آنفاً - وكذا قال ابن أبي عقيل، إلا أنَّه قال أكثر نطيب عندهم أربعة أشياء المسك والعنبر والورس والزعفران.

٣ الاستبصار، ج ٢، ص ١٨٠، ديل الحديث ٥٩٨.

٤ المقنعة، ص ٤٣٢؛ ولا يشتم شيئاً من الرياحين.

٥ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٩٨، المسألة ٥٨.

٦ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٩٧، المسألة ٥٨.

٧ الشمع نبت سهل من الفصيلة المركبة، رائحته طيبة قوية وهو كثير الأنواع المعجم الوسيط، ج ١، ص ٥٠٢، «شيخ».

٨ الغرامى جس نبات من الفصيلة الشعوية، أنواعه عطرة المعجم الوسيط، ج ١، ص ٢٣٢، «حزم».

٩ الإدحر نبات معروف ذكي الريح، وإذا جفَّ ابيضَّ المصباح المسروح، ج ١، ص ٢٤٥، «دخري».

١٠ القيصوم: من الفصيلة المركبة قريب من نوع نخل المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٧٤١، «نصم».

١١ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٩٨، المسألة ٥٨.

١٢ الظاهر أنه أراد الشيخ وابن إدريس؛ فإنَّهما قاتلان بالكرهة كما سيأتي.

غير ضرورة، وقصّ الأطفار، وقطع الشجر والحشيش النابت في غير ملكه - عدا

ثم احتج برواية حرير عن الصادق عليه السلام «لا يمسّ المحرم شيئاً من الطيب ولا الريحان، ولا يتدّد، فمن ابتلي بشيء من ذلك فليتصدّق بقدر ما صنع بقدر شبعة» يعني من الطعام^١، وبصحيحة ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن التفاح والأترج^٢ والنبق^٣ وما طاب ريحه، فقال: «يمسك على شقه ويأكله»^٤.

وقال الشيخ في الاستبصار.

ولا تنافي [هذا الخبر] رواية عقار ساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام في جواز أكل الأترج، وقوله: «إنه طعام ليس هو من الطيب»^٥، لأنه إنما أباح أكله ولم يذكر جواز شقه، فيحصل على الخبر الأول المبين^٦.

قال في المختلف: وكلامه هذا يشعر بما قلناه^٧.

وصرح في النهاية^٨ - وتبعه ابن إدريس^٩ بكراهية الرماحين؛ للأصل، وأحاديث القصر^{١٠}، ولصحيحة معاوية بن عقار عن الصادق عليه السلام «لا بأس أن يشم الإدرج والفيصوم

١- سبق تحريره في ص ٢٨٧، الهامش ١١ وفي الكافي «بقدر ما صنع قدر شبعة» وفي التهذيب «بقدر ما صنع بقدر شبعة، يعني من الطعام» وفي الاستبصار: «بقدر ما صنع بقدر شبعة من الطعام»

٢- الأترج: حاكهة معروفة، الواحدة أترجة، وفي لغة صعيدية ربيع المصباح السورج ١ ص ٩١، «ترج».

٣- النبق شجرة من الفصيلة البذرية قديمة الارتفاع أعصاه تكثر بعض الثوب، المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٨٩٨، «سبق».

٤- تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٥-٣٠٦، ح ١١٠٤٢، الاستبصار، ج ٢، ص ١٨٣، ح ٦٠٦، وفيهما «طابش»، وفي السمع: «طاب» كما أنشأه.

٥- تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٦، ح ٤٣، الاستبصار، ج ٢، ص ١٨٣، ح ٦٠٧.

٦- الاستبصار، ج ٢، ص ١٨٣، ذيل الحديث ٦٠٧.

٧- مختلف الشيعة، ج ٤ ص ٩٩، ذيل المسألة ٥٨.

٨- النهاية، ص ٢١٩، فأما ما عدا هذا من الطيب والرياحين فمكروه يستحب احتياجه، المبسوط، ج ١، ص ٣١٩.

٩- سببه إليه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٩٧ المسألة ٥٨؛ ولكن الظاهر من كلام ابن إدريس في

السنن، ج ١، ص ٥٤٢، ٥٤٥ خلاف ذلك؛ فإنه قال: حرم عليه. الطيب على اختلاف أجناسه؛ هذا مذهب

شيخنا أبي جعفر عليه السلام في نهايته والأظهر بين الطائفة تحريم الطيب على اختلاف أجناسه؛ لأن الأخبار عامة في

تحريم الطيب على المحرم، فمن خصها بطيب دون غيره يفتح إلى دليل

١٠- يعني أحاديث القصر على عدد معين كالسنة، وقد سبق تحريره في ص ٢٨٨.

شجر الفواكه والإذخر والنخل - ولبس المخيط للرجل، والحلي غير المعتاد للنساء، وإظهار المعتاد للزوج، والتظليل للرجل الصحيح سائراً - ولو زامل عيلاً أو امرأة اختصاً بالتظليل دونه - وتغطية الرجل رأسه وإن كان بالارتماس. وفرخ الصيد وبيضه والجراد كالصيد.

والخزامى والشيخ وأشباهه وأنت محرم^١

وأجاب في المختلف بالحمل على رياحين لحرم، لعدم الاتصاف منها كحلق الكعبة^٢. والمسألة في محل التوقف وإن كانت الكراهية أرجح، لصحة الحديث^٣، ولا مخصص لكونها في الحرم إلا الجمع بين الروايات، وهو فرع التعارض المنفي. ويؤيده أن الشيخ^٤ في المبسوط قسم ما عد السنة ثلاثة أقسام: أ: ما ينبت للطيب ويتخذ منه كالورد والياسمين ب: ما ينبت له ولا يتخذ منه طيب كالريحان الفارسي. وهما مكروهان. ج: ما لا ولا^٥ كالنخاع والأرغ^٦ والمصطكا^٧ والشمع وحبق الماء^٨ والسعد^٩، فليس محرماً بلا خلاف - قال: - وكذلك حكم أبوابها^{١٠} وما يعتصم^{١١} منها، والأولى تجنبه^{١٢}. والمصنف في التحرير حرم الأولين وأباح الثالث^{١٣}

١. الكافي، ج ٤، ص ٢٥٥، باب الطيب للمحرم، ح ١٤، وفي سده: عتي بن إبراهيم، عن أبيه، الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ١٠٥٧: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٠٥، ح ١٠٤١.
٢. مختلف الشبهة، ج ٤، ص ٩٨، المسألة ٥٨.
٣. أي صحيفة معاوية بن عمار.
٤. أي ما لا ينبت للطيب ولا يتخذ منه طيب.
٥. شجر، ينبت بركاً في سواحل الشام. ويستخرج منه عنت معروف المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٨٧٣.
٦. حبق الماء: نضاع الماء النهرى. المعجم الوسيط، ج ١، ص ١٥٢ - ١٥٣، «حبق».
٧. السعد: بالضم - من الطيب... قال الأزهري: السعد: ينبت به أصل تحت الأرض أسود طيب الريح لسان العرب، ج ٣، ص ٢١٦، «سعد».
٨. النور: الزهر الأبيض، واحدة: نورة الجمع: نور، المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٩٦٢، «النور».
٩. المبسوط، ج ١، ص ٣٥٢.
١٠. تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٢٦ - ٢٧، الرقم ٢٢٩٢.

وإذا ذبح المحرم صيداً كان مينة، وكذا لو ذبحه المحل في الحرم، فلو ذبحه المحل في الحل جاز للمحل أكله في الحرم.

ويقدم قول مدعي إيقاع العقد في الإحلال، لكن ليس للمرأة المطالبة بالمهر لو أنكرته، ولو أوقعه الوكيل المحل حال إحرام الموكل بطل. ويحوز مراوحة الرجعية، وشراء الإمام.

ويقبض على أنفه لو اضطرَّ إلى طعام فيه طيب أو لمسه. ولو فقد غير السراويل لسه. ولا يرز نطيلسان لو اضطرَّ إليه. ويحول القملة إلى موضع آخر من بدنه، ويلقي الحلم والقراد. والمرأة تسمر عن وجهها، ويجوز أن سقي القناع من رأسها إلى طرف أنفها. ويكره لس السلاح اختياراً، والإحرام في السود والمعصر والوسخة والمعلمة، والحناء للزينة، والنقاب للمرأة، ولحمام، واستعمال الرياحين، ولبية المادي.

المطلب الرابع في الكفارات

وفيه مقامان.

[المقام الأول في كفارة الصيد]

في النعامة بدنة، أو يفض ثمن البدنة على البر، ويطعم ستين مسكيناً - لكل مسكين نصف صاع، والفاصل له، ولا يدرمه التمام لو أعوز - أو يصوم عن كل مسكين يوماً، فإن عجز صام ثمانية عشر وفي فرخها من صغار الإبل.

وفي بقرة الوحش وحماره بقرة، أو يفض الثمن على البر، ويطعم لكل مسكين نصف صاع - والفاضل عن ثلاثين له، ولا يلزمه [الإكمال] لو أعوز - أو يصوم عن كل مسكين يوماً، فإن عجز صام تسعة أيام.

وفي الطهي شاة، أو يفضّر ثَمَها على البرّ، ويطعم لكلّ مسكين مدين - والفاضل عن عشرة له، ولا يلزمه الإكمال - أو يصوم لكلّ مسكين يوماً، فإن عجز صام ثلاثة أيام.

وفي الثعلب والأرنب شاة.

وفي كسر بيض النعام لكلّ بيضة بكرة من الإبل إن تحرّك الفرخ، وإلا أرسل فحولة الإبل في إناث بعدده فالناتج هدي، فإن عجز فعن كلّ بيضة شاة، فإن عجز أطعم عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام.

وفي كسر بيض القطا والقبج لكلّ بيضة مخاض من الغنم إن تحرّك، وإلا أرسل فحولة الغنم في إناث بعدده فالناتج هدي، فإن عجز فكبيض النعام.

وفي الحمام - وهو كلّ مطوّق - لكلّ حمامة شاة على المحرم في الحلّ، ولكلّ فرخ حمل، وكذا الكلّ بيضة إن تحرّك الفرخ، وإلا قدرهم وعلى المحلّ في الحرم لكلّ حمامة درهم، ولكلّ فرخ نصف درهم، ولكلّ بيضة ربع، ويجتمعان على المحرم في الحرم، ويشتري بقيمة حمام الحرم علف لحمام.

وفي كلّ من القطا والحجل والدراج حمل عظيم.

وفي كلّ من القنعد، والضبّ، واليربوع جدي.

وهي كلّ من العصفور، والقبرة، والصعوة مدّ طعام.

وفي قتل الجرادة كفّ، وكذا القملة يلقى عن جسده، وقتل الزنبور عمداً لا خطأ.

وفي كثير الجراد شاة، ولو عجز عن التحرز، فلا شيء.

وكلّ ما لا تقدير لفديته ففي قتله قيمته، وكذا لبيوض.

والأفضل أن يفدي المعيب بصحيح، ولعمائل في الأنوثة والذكورة - ويجوز

بغيره - ويفدي الماخض بمثله، فإن تعذر قَوْمُ الجزاء ماخضاً.

ولا ضمان لو شكّ في كونه صيداً.

ويقوم الجزاء وقت الإخراج، وما لا تقدير لفديته وقت الإتلاف.
ويجوز صيد البحر - وهو ما يبيض ويفرخ فيه - وأكله، والدجاج الحبشي
والنعم إذا توخشت.

ولا كفارة في الساع، ولا المتولد بين وحشي وإنسي، أو بين المحرم والمحلل
إذا لم يصدق الاسم.

ويحوز قتل الأعن والفارة والعقرب والبرغوث، ورمي الحداة والفرااب،
 وإخراج القماري والدباسي من مكة لا قتلها وأكلها.
ولو أكل مقتوله فدى القتل وضمن قيمة ما أكل.

ولو لم يؤثر الرمي فلا شيء، ولو جرحه ثم رآه سويتاً فربح القيمة، ولو جهل
حاله فالجميع، وكذا لو جهل التأثير

وفي كسر فرني الفزال نصف قيمته، وهي عينيه الجميع، وكذا في يديه
أو رجليه.

ويضمن كل من المشتركين فداء كلاً، وشارب لبن الطيبة دمماً وقيمة اللبن.
ولو صرب بطير على الأرض فدم وقيمتان.

ويزول بالإحرام ما يملكه من الصيد معه، فلو لم يرسله ضمن.
ولو أمسك المحرم فذبحه آخر فعلى كل فداء، ولو أمسكه محرم في الحل
فذبحه محل ضمن المحرم خاصة.

ولو أعلق على حمام الحرم وفراخ وبيض ضمن بالهلاك الحمامة بشاة،
والفرخ بحمل، والبيضة بدرهم إن كان محرماً.

ولو نفّر حمام الحرم فشاة، وإن لم يرجع فعن كل واحد شاة.
ولو أوقد جماعة ناراً فوق طائر فعلى كل واحد فداء كامل إن قصدوا، وإلا
فالجميع فداء.

والدال، والمخلص مع الإتلاف، ومغري الكلب، وممسك الأم حتى يهلك

الطفل، والقاتل خطأ، والسائق، والراكب مع وقوفه صُمناء، ولو كان سائراً ضمن ما تجنيه يديها خاصة.

ولو اضطرب المرمى فقتل آخر ضمن الجميع.
والمحل في الحرم عليه القيمة، والمحرم في الحلّ الفداء، ويجتمعان على المحرم في الحرم.

● وتتكرر الكفارة بتكرر الصيد سهواً وعمداً على رأي، ولا يدخل الصيد في ملك المحرم بوجه، ويجوز للمضطر الأكل ويفدي، وإن كان عنده ميتة، فإن تمكن من الفداء أكل الصيد، وإلا الميتة.

قوله ﷺ: «وتتكرر الكفارة بتكرر الصيد سهواً وعمداً على رأي».

أقول: يريد بالتكرار المختلف فيه التكرار في إحرام واحد وإن تباعد الزمان، هذا ظاهر كلامهم، فلو تكرّر في إحرامين في عامين لم يكن مختلفاً فيه، أمّا لو تكرّر في إحرامين في عام - ارتبط أحدهما بالآخر أولاً - فيحتمل استحباب الخلاف لصدق التكرار، وعدمه لتفايرهما لتحقيق الإحلال. ويقوى صدق التكرار لو تفرّقت الزمان بأن يصيد في آخر المتلوّ وأوّل التالي مع قصر زمان التحلّل.

ولا فرق بين تغلّل الكفارة وعدمه.

ولا إشكال في التكرار سهواً.

ونعني بالعمد والسهو في المتكرر - سواء كان السابق عمداً أو سهواً، فتتكرر على سائر بعد عمدٍ تعقب سهواً أو عمداً - ولا تتكرر على عامد ولو بعد سهو.

ثم لكل من العمد والسهو تفسيران:

أ: قصد الفعل شاعراً بأنه صيد.

ب: هذا المعنى مع إضافة علم الحكم. والسهو يقابل المعيين، ويتفرّع ناسي الحكم وجاهل التحريم^١.

١. في هامش «م»: بأنهما عامدان على الأوّل دون الثاني

وفداء المملوك لصاحبه، وغيره يتصدق به.

إذا ظهر ذلك فالتكرار خطأ وفاق، وسطفاً يدخل في عموم كلام ابن بابويه^١ وابن الجبيل^٢ والمرتضى^٣ وأبي الصلاح^٤، وصرح به في الخلاف^٥ والمبسوط^٦ والسرائر^٧ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ، مِنْكُمْ﴾^٨ وعدم صلاحية ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ للتخصيص، لعدم التنافي بين الجزاء والانتقام^٩، والتسامي شرط التخصيص. وقول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن أبي عمير: «[عليه] ١ - كلما عاد - كفارة»^{١٠}، وقوله أيضاً عليه السلام في حسنة معاوية بن عمار: «عليه الكفارة في كل ما أصاب»^{١١}. والصيغة الأولى عامة بحسب الأشخاص، والثانية بحسب الأزمان، والثالثة بحسب الأحوال، كانت «ما» مصدرية، وبحسب أشخاص المصيد إن كانت موصولة أو موصوفة.

وصرح الصدوق^{١٢} والشيخ في النهاية^{١٣} والاستبصار^{١٤} وابن البراج^{١٥} بعدم التكرار

- ١ حكاية عنه العلامة في مختلف الشعة، ج ١ ص ١٤٢، المسألة ٩٩: «فإن تعذته كان عليك فداؤه والله
- ٢ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٤٣، المسألة ٩٩
- ٣ بحث العلم والعمل، ص ١٢٠ وكل ما أنصف للمعز، فعليه مع تكرار الإللاف تكرار الفدية
- ٤ الكافي في الفقه، ص ٢٠٥ وتكرير القتل يوجب تكرير الكفارة
- ٥ الخلاف، ج ٢، ص ٣٩٧، المسألة ٢٥٩: «إد عاد إلى قتل الصيد وجب عليه الجراء ثانياً
- ٦ المبسوط، ج ١، ص ٣٤٢: «إن كان ناسياً تكرر ذنبه نكفارة وإن كان عامداً فالأحوط أن يكون مثل ذلك
- ٧ السرائر، ج ١، ص ٥٦٣ كان عليه الكفارة سوله كان - سياناً أو عمداً
- ٨ المائدة (٥)، ٩٥.
- ٩ في هامش ٤٨٥: «إن كثيراً من الكفار لا تشيط العقاب كالقتل وبحره
- ١٠ ما بين المعقوفين لم يرد في النسخ، وإنما أضفناه من المصدر
- ١١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧٢، ج ١٢٩٦، الاستبصار، ج ٢، ص ٢١٠ - ٢١١، ج ٧١٩
- ١٢ الكافي، ج ١، ص ٣٩٤، باب المعز يوجب الصيد مراراً، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧٢، ج ١٢٩٥
- ١٣ الاستبصار، ج ٢، ص ٢١٠، ج ٧١٨
- ١٤ المقنع، ص ٢٥١، الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٩ - ٣٧٠، ذيل الحديث ٢٧٢٣: «ليس عليه جوازه وهو ممن يستقيم الله منه
- ١٥ النهاية، ص ٢٣٦
- ١٦ الاستبصار، ج ٢، ص ٢١١، ذيل الحديث ٧٢٠
- ١٧ المهدب، ج ١، ص ٢٢٨، بل يستقيم الله منه، كما قال الله تعالى.

ويذبح الحاج ما يلزمه بمنى، والمعتزم بمكة.

عمداً، لقوله تعالى: «وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ»^١. والتفصيل قاطع للتشريك، فكما لا انتقام في الأول فلا جزاء في الثاني، ولأن الصادق عليه السلام بشر الآية بذلك في رواية ابن أبي عمير في الصحيح عن بعض أصحابه: «فإن أصابه ثانياً خطئ فعله لكفارة، وإن أصابه ثانياً متعمداً فهو ممن ينتقم الله منه، ولم تكن عليه الكفارة»^٢.

وفي صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «لمحرم إذا قتل الصيد فعليه جزاؤه، ويتصدق بالصيد على مكين، فإن عاد فقتل صيداً آخر لم يكن عليه جزاؤه، وينتقم الله منه في الآخرة»^٣.

وأجاب في المختلف^٤ بإمكان حمل قوله: «ولم تكن عليه الكفارة» وقوله: «لم يكن عليه جزاؤه» أي وحده^٥. ثم استبعده وقرب عدم التكرار، لأن خبر الواحد يخص الصوم، قال: لكن التكرار أظهر، فإن الشيخ زعم أنه قول عامة العلماء إلا داود^٦. قلت: لا إشكال في المسألة، فإن الأولين جبتهم لا تعدل بالصوصية على مطلوبهم، اللهم إلا أن يعدل إلى أن العمد أفحش، فتكراراً أولى^٧ من يك التسيه، فيمنع لحوار كون الكفارة لإسقاط الذنب. والروايتان^٨ لعمومهما مبيتان على الخاص، أو تعدل إلى تنقته

١ المائدة (٥) ٩٥٠.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٣٩٤، باب المحرم يصيب الصيد مرراً، ح ٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٧٢-٣٧٣، ح ١٢٩٨: الاستبصار، ج ٢، ص ٢١١، ح ٧٢١.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧٢، ح ١٢٩٧: الاستبصار، ج ٢، ص ٢١١، ح ٧٢٠.

٤ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٤٦، ديل المسألة ٩٩.

٥ قال في جواهر الكلام، ج ٢٠، ص ٣٢٤ والباقية: بالعمل على أنه ليس عليه الجزاء وحده، بل يعاقب - كما ترى - لا ينبغي أن تُشطر ولا تُشأهل دفعاً.

٦ الخلاف، ج ٢، ص ٣٩٧ المسألة ٢٥٩ وجب عليه الجزاء ثانياً، وبه قال عامة أهل العلم. وروى... أنه إذا عاد لا يجب عليه الجزاء... وبه قال داود.

٧ كما قال العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٤٥، المسألة ٩٩ لأن الذنب المتكرر أفحش من المبتدأ، فيوجب التخفيف عنه عن المبتدأ.

٨ المتقدمتان، وهما روايتا ابن أبي عمير ومعاوية بن عمار.

وحدّ الحرم بريد في مثله، من أصاب فيه صيداً ضمن، ويكره ما يؤمّ الحرم ولو رمى من الحلّ فقتل في الحرم ضمن، وكذا لو كان بعضه فيه، أو كان على شجرة أصلها في الحلّ، أو كان على ما فرعها في الحلّ وأصلها في الحرم. ومن نتف ريشة من حمام الحرم تصدّق بالجانبة. ولو أخرج من الحرم صيداً وجب إعادته، فإن تلف ضمنه، ولو كان مقصوداً وجب حفظه ثم يرسله بعد عود ريشه.

المقام الثاني في باقي المحظورات

من جامع زوجته أو أمته، قبلاً أو دبراً، محرماً بحجّ أو عمرة، واجب أو ندب، عامداً عالماً بالتحريم قبل المشعر فسد حجّه، وعليه إتمامه وبدنة والحجّ من قابل، والافتراق إذا بلغا الموضع بمصاحبة ثالث إلى أن يعرغا؛ فإن طاوخته الزوجة لزمها مثله، وإلا صحّ حجّها وعليه بدسان.

ما ذكره في المختلف من الأفيصة^١ إلزاماً لنحصر، وهي طاهرة الصنف، ولأنّه استدلال في معاملة النصّ، فحينئذ الأقرب الثاني. والدين أشار إليهم الشيخ^٢ من العلماء غير معبري القول، فإنّ الظاهر أنّهم من العامة، والقول للخاصّة، ولم يصرّح أحد منهم قبله بهذا فيما علمته. واعلم أنّ ظاهر الآية الشريفة^٣ والرويات^٤ تدلّ على المحرم، وأمّا المحلّ في الحرم فيمكن استثناءه من الحلاف، وهو بعيد، على أنّه يمكن حمل المحرم على من في الحرم، وأظهر منه حمل لفظ «الحرم» في قوله تعالى: ﴿وَمَا دُنْتُمْ حُرُمًا﴾^٥

١ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١١٦ المسألة ٩٩

٢ الحلاف، ج ٢، ص ٣٩٧، المسألة ٢٥٩

٣ العائدة (٥) ٩٥، ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ يَهْتَؤُونَ لِقَائِهِمْ لِيُطَبِّدُوا أَنْتُمْ حُرُمًا﴾

٤ التي تقدّمت في ص ٢٩٦-٢٩٧

٥ للعائدة (٥) ٩٦ قال في جواهر الكلام ج ٢٠ ص ٣٢٥ واحتمال إرادة من في الحرم من المحرم، بل ومن

قوله تعالى: ﴿وَمَا دُنْتُمْ حُرُمًا﴾ هي غاية الجحد

ولو جامع بعد المشعر، أو في غير الفرجين قبله عامداً فبدنة.
● وفي الاستمناء بدنة، وفي الفساد به قولان.

قوله ﷺ: «وفي الاستمناء بدنة، وفي الفساد به قولان».

أقول: المراد به طلب الإمناء فيمنى من غير جماع، سواء كان بالعبث باليد أو بأي عضو أو بمجرد اللمس أو التخيّل، إلّا أنّ حسنة إسحاق بن عمار عن أبي الحسن ﷺ^١ - حيث سأله عن محرم عبث بذكره فأمنى، قال: «أرى عليه - مثل ما على من أتى أهله وهو محرم - بدنة والحج من قابل»^٢ - لا تتناول إلّا العايت به، هي المبسوط^٣ والنهاية^٤ عمل بمصمونها، وتبعه القاضي^٥ وابن حمزة^٦ والمصنّف طاب ثراه في المختلف^٧.

وفي الخلاف^٨ والاستبصار: لا يفسد. كذا نقله ابن إدريس^٩ - والذي ذكره في الاستبصار بعد إيراد الرواية إمكان كون الاستمناء موجباً للحج ثانياً، أو أنّه يحمل على السدب^{١٠} -

١ هي النسخ «عن الصادق ﷺ». والصواب ما أثبتناه كما في المصنّف.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٣٧٦، باب المحرم يُقتل بسرّائه، ج ١٦ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٢٤، ح ١١١٣، الاستبصار، ج ٢، ص ١٩٢-١٩٣، ح ٦٤٦.

٣ المبسوط، ج ١، ص ٣٢٧ ومن عبث بذكره حتّى أمسى كان حكمه حكم من جامع على السواء، في اعتبار ذلك قبل الوقوف بالمشعر في أنّه يلزمه الحج من قابل وإن كان بعد لم يلزمه غير الكفارة.

٤ النهاية، ص ٢٣١.

٥ المهدب، ج ١، ص ٢٢٢.

٦ الوسيلة، ص ١٦٦.

٧ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٧٢، المسألة ١٢٩.

٨ لم نقب عليه في الخلاف، وإنما نسبته إليه ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٥٥٢.

٩ السرائر، ج ١، ص ٥٥٢، ومنى عبث بذكره حتّى أمسى فإنّ الواجب عليه الكفارة، وهي بدنة لمحبسه، ولا يفسد حجّه. وقال شيخنا أبو جعفر الطوسي في نهايته: حكمه حكم من جامع على السواء. وقد رجع عن هذا في استبصاره ومسائل خلافه. وهو الصحيح؛ لأنّ الأصل براءة بدنة، والكفارة مجمع عليها، وما زاد على ذلك يحتاج إلى دليل شرعي.

١٠ الاستبصار، ج ٢، ص ١٩٣، ديل الحديث ٦٤٦ لا يمتنع أن يكون حكم من عبث بذكره أغلظ من حكم من أتى أهله فيما دون الفرج... ويمكن أن يكون هذا التعبير محمولاً على صرّف من التخليط وشدة الاستحباب.

ولو جامع أمته محلاً وهي محرمة بإذنه فبدنة أو بقرة أو شاة، فإن عجز فشاة أو صيام.

ولو جامع قبل طواف الزيارة فبدنة، فإن عجز فبقرة، فإن عجز فشاة.

وهو احتيار التقي^١ وابن إدريس^٢؛ للأصل، والردّ لحبر الواحد، وهما مدفوعان. وربما قيل^٣.

إن عدم الإفساد بالجماع في غير الفرج لا يجماع الإفساد بالإمضاء؛ لأنه أحسن والثابت الأول، لصحيفة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام فيمن وقع على أهله فيما دون الفرج، قال «عليه بدنة، وليس عليه الحج من قابل»^٤ ولا يحفى صغفه إن أريد بالفرج الشمل للدبر - كما صرح به في الميسوط^٥ - فإنه مع عدم الإنزال لا يساوي الإمضاء، وإن أريد به لقبيل لا غير - كما ذكره في الخلاف^٦ - فإن كان مستصحباً للإمضاء فلا شك في الساقى، وإلا معنا المساواة فصلاً عن الأولوية. واحتج^٧ أيضاً بصحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يعبث بأهله - وهو محرم - حتى يمتنى من غير جماع، أو يفعل ذلك في شهر رمضان فماذا عليهما؟ قال: «عليهما الكفارة مثل ما على الذي يجماع»^٨ والمماثلة تستدعي الإعادة أيضاً. ويصغف بأن المذكور هو الكفارة ولا نزاع فيه، والمماثلة صادقة فيها. واستدل أيضاً بأنه أحسن من الجماع، لعدم إباحته بوجه بخلاف الجماع^٩ وحوايه ظاهر.

١ الكافي في الفقه، ص ٢٠٣

٢ السرائر، ج ١، ص ٥٥٢، ومزاًهاً عن عبارته

٣ القائل هو فخر المحققين في إيضاح الموائد، ج ١، ص ٣٤٥

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣١٨-٣١٩، ج ١٠٩٧، الاستبصار، ج ٢، ص ١٩٢، ج ٦٤٤

٥ الميسوط، ج ١، ص ٢٣٦ إذا جامع المرأة في الفرج قبل أن يكون أو دبراً

٦ انظر الخلاف، ج ٢، ص ٣٧٠، المسألة ٢١٠، ومختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٧١، المسألة ١٢٩

٧ المحتج هو العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٧٣، المسألة ١٢٩

٨ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٢٦، ٣٢٤، ج ١١١٤، ١١٢٤

٩ المستدل هو العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٧٢، المسألة ١٢٩

● ولو جامع وقد طاف للنساء ثلاثة أشواط فبدنة، ولو طاف خمسة فلا كفارة، وفي الأربعة قولان.

قوله ﷺ: «ولو جامع وقد طاف للنساء ثلاثة أشواط فبدنة، ولو طاف خمسة فلا كفارة، وفي الأربعة قولان».

أقول: منشؤهما رواية حمران بن أعين عن أبي جعفر ﷺ قال: سألتُه عمن طاف من طواف النساء خمسة أشواط ثم غشي حارثته، قال: «يعتسل ثم يرجع فيطوف طوافين تمام ما كان بقي عليه من طوافه ويستغفر ربه ولا يعود، وإن كان طاف منه ثلاثة أشواط ثم حرج فعشي فقد أفسد حجه، وعليه بدنة»^١ والصدوق روى الشق الأول منها في الصحيح^٢. وروى عن أبي بصير عن الصادق ﷺ في رجل نسي طواف النساء قال: «إذا أراد على النصف وحرج باسياً أمر من يطوف عنه، وله أن يقرب لنساء إذا أراد على النصف»^٣.

فيمكن القول بالكفارة في الأربعة للتعلق على الخمسة^٤، وهو ظاهر المحقق نجم الدين^٥ وعدمه للتعلق على الثلاثة

وفي النهاية صرح بأن المعتبر بمجاوز النصف في البقاء والكفارة^٦ - ويمكن الاعتماد على رواية أبي بصير^٧ - ووافق السرائر على البقاء، والكفارة أوجبها بعد التردد؛ لصدق أنه جامع قبل طواف النساء^٨.

١ الكافي، ج ٤ ص ٣٧٩، باب المحرم يأتي أهله وقد قصي بعض ما سكته، ح ٦

٢ الفقيه، ج ٢ ص ٣٩٠، ح ٢٧٩٠

٣ الفقيه، ج ٢ ص ٣٩١، ح ٢٧٩١

٤ في هامش «س»: لا يتعلق على الخمسة في الحديث، بل هي المسؤول عنها.

٥ شرائع الإسلام، ج ١ ص ٢٦٩ وإذا طاف المحرم من طواف النساء خمسة أشواط ثم واقع، لم تلزمه الكفارة ويسى على طوافه. وقيل: يكفي في ذلك مجاوزة للنصف. والأول مروي.

٦ النهاية، ص ٢٣١

٧ مرقاة المفاتيح

٨ السرائر، ج ١ ص ٥٥١-٥٥٢ أما اعتبار النصف في صحة الطواف والبقاء عليه فصحيح. وأما سقوط الكفارة نظيره لأن الإجماع حاصل على أن من جامع قبل طواف النساء وجبت عليه الكفارة، وهذا جامع قبل طواف النساء، فالاحتياط يقتضي وجوب الكفارة.

ولو جامع قبل سعي العمرة في إحرامها فسدت، وعليه بدنة وقضاؤها.
ولو نظر إلى غير أهله فأمنى فبدنة على الموسر وبقرة على المتوسط وشاة
على المعسر.

ولو كان إلى أهله فلا شيء وإن أمنى، إلا أن يكون عن شهوة فبدنة.
ولو مستها بغير شهوة فلا شيء، وشهوة شاة وإن كان لم يعن، ولو قتلها فشاة،
وبشهوة جزور.

ولو أمنى عن ملاعبة فجزور، ولو استمع على المحامع من غير نظر فلا شيء.
ولو عقد المحرم على محرم فدخل فعلى كل منهما كفارة.
وفي الطيب - أكلاً، وإطلاء، وبخور، وصبغاً، ابتداء واستدامة - شاة.
وفي قص كل ظفر مد من طعام، وفي أطمار يديه شاة، وكذا في رجله، ولو
اتحد المجلس فشاة.

ولو أدمى إصبعه بالإفناء فعلى المفتي شاة
وفي المحيط دم، فإن اضطر حاز وعلمه شاة.
وفي حلق الشعر شاة، أو إطعام عشرة بكل مسكين مد، أو صيام ثلاثة أيام.
وفي سقوط شيء بمس رأسه ولحيته كف من طعام، ولو كان في الوضوء
فلا شيء.

وفي تنف الإبطين شاة، وفي أحدهما بطعام ثلاثة مساكين.

وهو مطالب بالدليل، على أن الحكم معلق على الجماع قبل طواف النساء، ومنازع في
عدم صدق القبليّة في صورة التراجع، إذ معظم لشيء كالشيء فلا تصدق القبليّة.
وقول المصنّف: «وفي الأربعة قولان» يظهر منه أن الخمسة لا خلاف فيها، وكلام
ابن إدريس^١ مطرد فيها صريحاً.

١ السرائر، ج ١، ص ٥٥٦ - ٥٥٢، وتقدم بعض عبارته أيضاً

وفي التظليل سائراً، وتغطية الرأس وإن كان بالارتعاس أو الطين، وقلع الضرس شاة.

وفي الجدال مرة كاذباً شاة، ومرتين بقرة، وثلاثاً بدنة، وصادقاً ثلاثاً شاة.
وفي قلع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرة، وفي الصغيرة، شاة وإن كان محلاً -
وفي الأبعاص قيمة - ويعيدها، فإن جفت ضمن.
ولا كفارة في قلع الحشيش وإن أثم.
وفي الأدهان شاة ولو في الضرورة. ويجوز أكل ما ليس بطيب.
كالشيرج والسمن.

ولو تعددت الأسباب تعددت الكفارة مع الاختلاف. ولو كرر الوطء تكررت الكفارة. ولو كرر الحلق في وقتين تكررت، لا في وقت واحد. ولو كرر اللبس أو الطيب في مجلس فواحدة، ولو تعدد المجلس تعددت.
وتسقط الكفارة عن الجاهل والناسي والمجهلون، إلا في الصيد؛ فإن الكفارة تجب مع الجهل والنسيان والعمية.
وكل من أكل ما لا يحل للمحرم، أو ليس كذلك فعليه شاة.

المقصد الثاني في الطواف

وهو ركن يبطل الحج بتركه عمداً، ويقصيه في السهو، ولو تعذر استتاب.
ويجب فيه الطهارة، وإزالة النجاسة عن الثوب والبدن، والحتان في الرجل، والنية، والهدأة بالحجر، والختم به، والطواف سبعا، وجعل البيت على يساره، وإدخال الحجر، وإخراج المقام، وركعته في مقام إبراهيم ﷺ. فإن منعه زحام صلى خلفه أو أحد جانبيه.

ويستحب الغسل لدخول مكة من بئر منى أو فح - فإن تعذر فمن منزله - ومضع الإذخر، ودخول مكة من أعلاها حافياً بسكية ووقار، والغسل لدخول

المسجد، ودخوله من باب بني شيبه، ولوقوف عندها، والدعاء، والطهارة في النفل، والوقوف عند الحجر، وحمد الله، والصلاة على النبي وآله عليه السلام، والدعاء والاستلام، والتقبيل، والرمل ثلاثاً والمشي أربعاً، والتزام المستحجار، وبسط اليدين عليه، وإصاق بطنه وخذه به، وشرام الأركان خصوصاً العراقي واليماني، وطواف ثلاثمائة وستين طوافاً - وإلا فثلاثمائة وستين شوطاً - والتداسي من البيت.

ويكره الكلام فيه بغير الدعاء والقراءة، والزيادة في النفل. وتحرم الريادة على السبع في الواجب عمداً، فإن راد سهواً أكمل أسبوعين استحباباً، وصلى للفرض أولاً وللنفل بعد لسعي ولو طاف في التحس عالماً أعاد، ولو لم يعلم صح، ولو علم في الأثناء أزال التجاسة وتعمه.

ولو نقص عدده، أو قطعه لدخول البيت أو لاجابة أو لمرض أو لحدث، فإن تجاوز النصف رجع فاتمه - ولو عاد إلى أهله استأنف - ولو كان دونه استأنف. ولو ذكر في السعي النقص أتم الطواف مع تجاوز النصف ثم أتم السعي. ولو ذكر الزيادة في الثامن قبل وصول الحجر قطع.

ولو شك في عدده بعد الانصراف لم يمتنع، وإن كان في الأثناء، فإن كان في الزيادة قطع ولا شيء، وإن كان في البقيصة ستأنف، وفي النافلة يبني على الأقل. ولو ذكر عدم الطهارة استأنف في العريضة.

وطواف النساء واجب على كل حاج ومعتبر، إلا في عمرة التمتع. ولو نسي طواف الزيارة حتى واقع بعد الذكر فبدنه ويستتيب لو نسي طواف النساء.

ويجب تأخيره عن الموقفين وماسك مى في حج التمتع، إلا للمعذور - ويجوز تقديمه للمفرد والقارن - ويحب تأخير طواف النساء عن السعي إلا لعذر

أو سهو، ولو كان عمداً لم يجزئ.

ويحرم الطواف وعليه بُرْطَلَةٌ في العمرة. ولا ينقذ نذر الطواف على أربع.
ويجوز التعويل على الغير في العدد.

ولو حاضت قبل طواف المتعة انتظرت الوقوف، فإن ضاق بطلت متعتها
ووقفت وصارت حجتها مفردةً وتقضي العمرة، ولو حاضت بعد مجاوزة النصف
تمت متعتها وقضت الباقي بعد المناسك، أو استنابت فيه مع التعذر، ولو حاضت
قبله فهي كمن لم يطف.

والمستحاضة كالطاهر إذا فعلت ما يحب عليها.

المقصد الثالث في السعي

وهو ركن يبطل الحج بتركه عمداً. ولو تركه سهواً أتى به، فإن خرج عاد له، فإن
تعذر استناب.

ويجب فيه النية، والبدأة بالصفاً بأن يلصق عقبه به، والحثم بالعروة بأن يلصق
أصابع رجليه بها، والسعي سبعاً، من الصفا إلى شوطان.

ويستحب الطهارة، واستلام الحجر، وشرب من زمزم، والصب على الجسد
من الدلو المقابل للحجر، والخروج من الباب المحاذي له، والصعود على الصفا،
واستقبال العراقي، والإطالة، والدعاء، والتكبير سبعاً، والتهليل سبعاً،
والمشي طرفيه، والهرولة بين المنارة وزقاق الطارين - ولو نسيها رجع القهقري -
والدعاء خلاله.

وتحرم الزيادة عمداً - ويبطل بها - لا سهواً، وتقديمه على الطواف عمداً،
فيعيده بعد الطواف لو قدمه.

ولو ذكر النقيصة قضاها. ولو كان متمتعاً وطئ إتمامه فأحل وواقع، أو قلم، أو
قص شعره، فعليه بقرة وإتمامه.

ولو لم يحصل العدد، أو شك في المبدأ وكان في المزدوج على المروة أعاد، وبالعكس لا إعادة.

ويجوز قطعه لقضاء حاجه وصلاة فريضة، ثم يتمه.

فإذا فرغ من سعي عمرة التمتع قصر وأحل من كل شيء أحرم منه، وأدناه أن يقصر شيئاً من شعر رأسه، أو يقصر أظفاره، ولا يحلق، فإن فعل فعليه دم. ولو نسيه حتى أحرم بالحج فعليه دم.

المقصد الرابع في إحرام الحج والوقوف

فإذا فرغ من العمرة وحج عليه، لإحرامه بالحج من مكة، ويستحب أن يكون يوم التروية عند الزوال من تحت الميزاب، فإن نسيه رجع، فإن تعذر أحرم ولو بعرفة. وصفته كما تقدم، إلا أنه ينوي إحرام الحج، ثم يبيت بمعنى مستحباً ليلة عرفة ثم يمضي إلى عرفة فيقف بها بعد للزوال إلى الغروب.

وهو ركن، من تركه عمداً بطل حجته، وكذا لو كان سهواً ولم يقف بالمشرع ويحب فيه النية، والكون بها إلى الغروب، فلو أفاض قبله جاهلاً أو ناسياً أو عاد قبل الغروب فلا شيء، وعامداً عليه بدنة، فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً. ولو لم يتمكن بهاراً وقف ليلاً، ولو فاته بالكلية جاهلاً أو ناسياً أو مضطراً أجزأه المشرع.

ويستحب الوقوف في الميسرة في لسفح، والدعاء له ولوالديه وللمؤمنين بالمنقول، وأن يضرب خبائه بنمرة، وأن يجمع رحله ويسد الحلل به وبنفسه، والدعاء قائماً.

ويكره راكباً، وقاعداً، وفي أعلى الجبل.

ولا يجزئ لو وقف بنمرة أو عرنة أو ثوبة أو ذي المجاز أو تحت الأراك، فإذا غربت الشمس بعرفة أفاض ليلة النحر إلى المشرع.

ويستحب الاقتصاد في سيره، والدعاء عند الكتيب الأحمر، وتأخير العشاءين إلى المشعر ولو تربيع الليل - فإن منع في الطريق صلى - والجمع بأذان وإقامتين، وتأخير نافلة المغرب إلى بعد العشاء.

ويجب فيه النية، والوقوف بعد الفجر قبل طلوع الشمس، فلو أفاض قبل الفجر عامداً بعد أن كان به ليلاً فعليه دم شاة، ولا يبطل حجّه إن كان وقف بعرفة.

ويجوز للمرأة والخائف الإفاضة قبل الفجر ولا شيء عليهما، وكذا الناسي. ولا يقف بغير المشعر، وحدّه ما بين المأزمين إلى الحياض إلى وادي محسر، ويجوز مع الزحام الارتفاع إلى الجبل.

● ولو نواه ونام أو جنّ أو أغشى عليه صبح وقوفه على رأي.

قوله: «ولو نواه ونام أو جنّ أو أغشى عليه صبح وقوفه على رأي» أقول: الصّحة حكاه المصنّف في بعض مصنفاته ^١ عن المبسوط. وعبارة المبسوط هكذا:

المواضع التي يجب أن يكون للإنسان فيها معيقاً حتى يجرئه أربعة الإحرام، والوقوف بالموقفين، والطواف، والسعي، فإن كان مجبوراً أو معلوماً على عقله لم يعتد إحرامه، وكذلك حكم النوم سواء. والأولى أن نقول: يصح منه الوقوف بالموقفين وإن كان نائماً لأن الفرض الكون فيه لا الذكر ^٢

وهو يحالف ما في المتن باعتبار عدم التصريح بتقدّم النية، إلا أن يقال: تكفي نية الإحرام المستلزم للوقوف، فتقع المخالفة في وجوب إفراده بنية عند الإمام المصنّف ^٣.

١. منها تلخيص المرام، ص ٧٠. وفي هامش «ح» «بخطه» هو شرح التلخيص» يعني شرح تلخيص المرام

الموسوم بـ «غاية الأحكام في تصحيح تلخيص المرام». راجع خلاصة الأقوال، ص ١٠٩ - ١١٠، الرقم ٢٧٤؛

والذريعة، ج ٤، ص ٤٢٧؛ وج ١٦، ص ٦ وهذا الكتاب قيد ولم يصل إلينا؛ وانظر ما يأتي في ص ٣١٦

٢. المبسوط، ج ١، ص ٢٨٤

٣. كما تقدّم في المتن في ص ٢٠٦، حيث قال في بحث الوقوف بعرفة: «يجب فيه النية، والكون بها

و يستحبّ الوقوف بعد صلاة الفجر، والدعاء، ووطء الصلابة المشعر
برجله، وذكر الله على قُزَح، والإقامة بمنى أيام التشريق لمن فاته الحج، ثمّ
يتحلّل بعمره.

والفاضل ابن إدريس رحمته الله قال عقيب حكايته عن الشيخ.

هذا غير واضح. ولا بدّ من نية الوقوف بعمر خلاف؛ لما قدّمناه من الأدلّة، والإجماع
أيضاً حاصل عليه^١

فصار مردّ الخلاف إلى ما ذكره من الإمراد بالنية، أمّا مع إفراده بها في وقته فيشترط
وجود أقلّ زمان بعدها. والمخالفة أيضاً حاصلة بأنّ ظاهر المصنّف طرد الخلاف في الجنون
والإغماء، وعلى ما حكاه لا يعرض لعمر سوم، ولا يمكن حملهما عليه؛ لإزالتها التكليف
أصلاً بخلافه.

والشيخ المحقق هو صاحب هذه العبارة^٢. ولعلّه لم يرد المسألة المشار إليها في
المبسوط^٣، والسرائر^٤. وبما أراد أنّه هل يشترط في صحّة الوقوف بقاء التكليف حتّى
يعرج وقته، أو يكفي فيه إدراك المكلف مسأه؟ يحتمل الأول؛ لوجوب كلّ جزء من
الوقوف، بدليل تحريم الدفع قبل آخر وقته

ولو قيل فلا دليل على وجوبه من أوّل وقته؛ لجواز وجوب ما بعد النية، ويكون الوقت
من قبيل الأوقات الموسعة ولأنّه لو وجب نفد الحجّ بالدفع عمداً.

قلنا إطلاق الأصحاب على وجوب الوقوف من كذا إلى كذا ياباه، ولو سلّم وجوب ما
بعد النية فهنا قد وقعت النية فيجب ما بعده، لكنّ التكليف مرتفع فلا يتحقّق الوجوب.
ولا يلزم من وجوبه فساد الحجّ بتركه؛ لأنّ جعل الركن الكلّي أعني تحصيل ما يصدق عليه
اسم الوقوف في وقته، والواجب الكلّ أعني نكون في جميع أجزاء الوقت.

١ السرائر، ج ١، ص ٦٢١

٢ شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٢١ ولو نوى الوقوف ثمّ سام أو جنّ أو أفشى عليه صحّ وقوفه، وقيل: لا.
والأوّل أشبه.

٣ المبسوط، ج ١، ص ٢٨٤

٤ السرائر، ج ١، ص ٦٢١.

خاتمة: وقت الاختيار لعرفة من زوال الشمس يوم عرفة إلى غروبها، من تركه عامداً فسد حجته، وللمضطر إلى طلوع الفجر، ولو نسي الوقوف بها رجع ووقف ولو إلى الفجر، إذا عرف إدراك المشعر. ووقت الاختيار للمشعر من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، وللمضطر إلى الزوال.

ويدرك الحج بإدراك أحد الاختيارين، • ولو أدرك الاضطراريين فقولان، ولو أدرك أحدهما خاصة فاته الحج.

ويحتمل الثاني، وهو الأصح، لأنه إذا تحقق لأجزاء بجزء ما مع الدفع عمداً وبقاء التكليف، فلأن يتحقق به مع زوال التكليف أولى.

ولعل مأخذ الاحتمال الأول من كلام ابن إدريس^١ والثاني من كلام المبسوط^٢.

قوله: «ولو أدرك الاضطراريين فقولان».

أقول: الوقوف المدرك إما عرفات أو جمع^٣ أو هـ، وعلى التقديرين^٤ إما أن يكون اختياريًا أو اضطراريًا أو مركباً منهما، فالأقسام ثمانية.

أ: اختياري عرفة؛

ب: اختياري جمع؛

ج: اضطراري عرفة؛

د: اضطراري جمع؛

هـ: اختياريهما؛

و: اضطراريهما؛

ز: اختياري عرفة واضطراري جمع

١. السرر، ج ١، ص ٦٢١، وقد مرّ كلامه في ص ٣٠٨.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٣٨٤، وقد مرّ كلامه في ص ٣٠٨.

٣. في تاج العروس، ج ١١، ص ٧١، «جمع»؛ جنح بلا لاء، «تزدكية، معرفة، كعرفات، لاجتماع الناس بها».

٤. أي تقديري، أدرك أحدهما أو كليهما.

ولو لم يقف بالمشعر ليلاً ولا بعد فجر عامداً بطل حجّه، وناسياً يصحّ إن أدرك عرفة.

ح: اختياري جمع واضطراري عرفة.

وموضع الخلاف اضطراري أحدهما أو صطراريتهما، وهو ثلاث صور. والمصنف حكى الخلاف في الاضطراريين لا غير. فسقوله طاهر كلام الشيخ عليه السلام في كتابي الحديث^١ إجزاؤهما؛ لما رواه الحسن الطّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أدرك الحاج عرفت قبل طلوع الفجر، فأقبل من عرفات ولم يدرك ساس بجمع ووحدتهم قد أفاضوا، فليقف قليلاً بالمشعر، وليلحق الناس بمنى، ولا شيء عليه»^٢.

وعلى هذا الحديث حمل^٣ صحيحة عبد الله بن المعيرة، قال: جاءنا رجل بمى فقال: لم أدرك الناس بالموقف جميعاً فقال له عبد الله لا حجّ لك وسأل إسحاق بن عمار فلم يعبه، فدخل إسحاق على أبي الحسن عليه السلام فسأله عن ذلك، فقال: «إذا أدرك مر دكة فوقف بها قبل أن تزل الشمس يوم النحر فقد أدرك الحج»^٤ وحسنة جميل^٥ عن الصادق عليه السلام قال: «من أدرك المشعر يوم النحر قبل زوال الشمس فقد أدرك الحج»^٦. فقال المراد بهما أنه أدرك عرفات أيضاً^٧.

والظاهر أن مراده به اضطراريتهما، لما ذكره من الرواية المحمول عليها^٨.

١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٢، ديل الحديث ١٩٨٩، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٤-٣٠٥، ديل الحديث ١٠٨٧

٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٢، ح ١٩٩، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٥، ح ١٠٨٨

٣ يعني الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٢، ديل الحديث ١٩٨٩، والاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٤-٣٠٥، ديل الحديث ١٠٨٧

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩١-٢٩٢، ح ٩٨٩، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ١٠٨٦

٥ يعني أن الشيخ حمل حسنة جميل أيضاً على رواية الحسن الطّار

٦ الكافي، ج ٤، ص ٤٧٦، باب من فاته الحجّ ح ١٢، ص ٣٨٦، ح ٢٧٧٧، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩١، ح ٩٨٨، والاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ١٠٨٧

٧ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٢، ديل الحديث ٩٨٩، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٤-٣٠٥، ديل الحديث ١٠٨٧

٨ أي رواية الحسن الطّار التي تقدّمت آنفاً

ولو ترك الوقوف معاً بطل حجّه، عمداً وسهواً.

وكلامه في النهاية^١ والمبسوط^٢ وكلام ابن دريس^٣ ليس فيهما دلالة على حكم معين في المسألة.

وقد روى محمد بن سنان قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الذي إذا أدركه الناس فقد أدرك الحج، فقال: «إذا أتى جمعاً - والناس بالمشعر الحرام - قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحج ولا عمرة له، وإن أدرك جمعاً بعد طلوع الشمس فهي عمرة مفردة ولا حج له»^٤.

وروي إسحاق بن عبد الله قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل دخل مكة مفرداً للحج، فخشي أن يفوته الموقفان، فقال: «له يومه إلى طلوع الشمس من يوم النحر، فإذا طلعت الشمس فليس له حج»^٥.

ومثله رواية حرير عن الصادق عليه السلام^٦، فتعلق الفوات بطلوع شمس البحر يشمل الواقف بهرفة اختياريّاً واصطبراريّاً وغير الواقف بها، خرج عنه لمحتار بالإجماع، فيبقى الباقيان. وأما أحد الاصطبرانيين فلا شك في عدم إجزائه اصطبراريّاً عرفه، إلا على ما يلوح من كلام ابن الجنيّد عليه السلام^٧.

وأما اصطبراري المشعر فحيث تقدم من الأحاديث دلالة عليه وقد صرح بإجزائه الصدوق عليه السلام في كتاب علل الشرائع^٨، وطاهره في كتاب من لا يحضره الفقيه^٩، وزاد فيه

١ النهاية، ص ٢٧٢، وقال بحر القديس في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٨ ٣ ظاهر كلام المعيد والشيخ في النهاية أنه بإدراك الاصطبرانيين يترك الحج

٢ المبسوط، ج ١، ص ٢٨٣

٣ السرائر، ج ١، ص ٥٨٧-٥٨٩ و ٦١٩.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٠، ح ٩٨٤، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٣، ح ١٠٨٢

٥ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩٠-٢٩١، ح ٩٨٥، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٣، ح ١٠٨٣

٦ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٩١، ح ٩٨٦، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ١٠٨٤

٧ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٦٤-٢٦٥، المسألة ٢١٨، وولده في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٣٠٩

٨ علل الشرائع، ج ٢، ص ١٥٩، الباب ٢٠٤، ذيل، بحديث ١

٩ الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٦

وتسقط أفعال الحج عمن فاتته، ويستحلل بعمره مفردة، ثم يقضيه واجباً مع وجوبه.

حديثاً عن معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام^١. وهو طاهر ابن الجنيد^٢ والمرضى رضي الله عنهما حتى أنه أطلق الإدراك على يوم النحر^٣. وفهم منه صاحب السرائر الاستيعاب^٤، وردّه بعض الأصحاب^٥ والمصنف في المختلف بأنه قول مخالف لجميع علمائنا، فيجعل على قبليّة الزوال^٦. وهو لا يتبع من كلام أبي الصلاح عليه السلام، حيث أطلق إجزاء اضطراري المشعر^٧ الشامل لليلي والنهاري بعد طلوع شمس.

ولعل الأقرب إجزاؤه، مصرأبي الرويات^٨، وأصالة صحة الحج، وعدم التكليف بالخرج والعسر. وما أوله الشيخ مها^٩ لا ضرورة إلى تأويله مع عدم قيام المعارض. ولو لا أن المعيد عليه السلام نقل أن الأخبار الواردة بعدم الإجراء متواترة، وأن الرواية بالإجراء نادرة^{١٠}، لجعلناه أصح لا أقرب.

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٦، ح ٢٧٧٨

٢. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٦٤ - ٢٦٥، المسألة ١٢١٨ وولده في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٣٠٩.

٣. الانتصار، ص ٢٣٤، المسألة ١٢٠ من فاتته للوقوف بعرفة وأدرك الوقوف بالمشعر الحرام يوم النحر فقد أدرك الحج والعبادة لما بعد الإجماع المتقدم أن قد دللنا على وجوب الوقوف بالمشعر الحرام، وكل من قال من الأئمة كلها بوجوب ذلك قال إن الوقوف به إذا فات الوقوف بعرفة يتم معه الحج، والفرقة بين المسألتين خلاف إجماع المسلمين.

٤. السرائر، ج ١، ص ٦١٩؛ وذهب السيد المرتضى في تنصيره إلى أن وقته جميع اليوم من يوم العيد.

٥. هو الفاضل الأبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٣٦٤، حيث قال: وتوهم المتأخر من قول المرتضى: «يوم النحر» جميع اليوم، وهو غلط، بل مراده إلى الزوال.

٦. مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٦٣ - ٢٦٤، المسألة ٢١٧ وهذا نقل غير صحيح، وكيف يخالف السيد المرتضى جميع علمائنا.

٧. الكافي في الفقه، ص ١٩٧؛ ووقت المضطر مستند إلى التليل كنه، وإلى أن تروى الشمس من نهاري.

٨. التي تقدمت.

٩. تقدم تأويل الشيخ في ص ٣١٠.

١٠. المقنعة، ص ٤٣١.

تَمَّة: يستحبّ التقاط الحصى من جمع، ويجوز من سائر الحرم إلا المساجد، ويجب أن تكون أحجاراً أبكاراً من الحرم.

ويستحبّ أن تكون بُرشاً رخوة مقلّطة كحليّة بقدر الأنملة ملتقطة، والإفاضة إلى منى قبل طلوع الشمس لغير الإمام - لكن لا يجوز وادي مُحسّر إلا بعد طلوعها، ويتأخّر الإمام حتّى تطلع - والسعي في وادي مُحسّر داعياً.

المقصد الخامس في مناسك منى

ومطالبه ثلاثة:

[المطلب الأول: الرمي]

ويجب يوم النحر رمي جمرة العقبة بسبع حصيات مع النية بفعله، فلا يجزئ لو وقعت بواسطة غيره من حيوان وغيره. ولا إذا أصابت الجمرة بما لا يسمّى رمياً، ولا مع الشك في وصولها.

ويستحبّ الطهارة، والدعاء عند كلّ حصاة، والتباعد بعشرة أذرع إلى خمسة عشر، والرمي خذفاً، واستقبالها مستدبر القبّة، وفي غيرها يستقبلهما. ويجوز الرمي عن العليل.

المطلب الثاني: الذبح

ويجب ذبح الهدي أو نحره على المتمتع وإن كان مكّياً. ويتخير المولى بين الذبح عن عبده المأذون وبين أمره بالصوم، فإن أدرك المشعر معتقاً تعيّن الهدي مع القدرة.

وتجب فيه النية منه أو من الذابح عنه، وذبحه يوم النحر قبل الحلق

بمنى، والوحدة، ويجزئ المندوب عن سبعة وعن سبعين من أهل
الخوان الواحد.

ولا تباع ثياب التحمل فيه.

ولا يجزئ لو ذبح الضال عن صاحبه.

ولا يجوز إخراج شيء منه عن منى.

ويجب أن يكون من النعم، ثنياً - من الإبل وهو الذي دخل في السادسة،
ومن البقر والعنم ما دخل في الثانية، ويجزئ من الضأن الجذع لسنته -
وتاماً، فلا تجزئ العوراء، والعرجاء، لبيّن [عرجها]، ولا التي انكسر قرنها
الداخل، ولا المقطوعة الأذن، ولا الحصى، ولا المهلول، وهو الذي ليس على
كُلِّسْتِه شَحْمٌ

فإن اشتراها سمّة فحرجت مهزولة، أو على أنها مهزولة فخرجت سمّة
أحرأ. ولو اشتراه على أنه تام فظهر ناقصاً لم يجزئ.

ويستحب أن يترك في سواده، ويمشي في مثله، وينظر في مثله، وأن يكون
معرفاً، وإن أتى من الإبل والبقر، وذكرنا من الضأن والمعز، وبحرها قائمة مربوطة
بين الخفّ والركبة، والدعاء، وللمباشرة مع المعرفة - وإلا جعل يده مع يد الذابح -
والقسمة أثلاثاً بين أكله وإهدائه وصدقته.

ويكره الثور، والجاموس، والموحوم.

ولو فقد الهدي ووجد الشمس، خلفه عند من يذبحه عنه طول ذي الحجة.

ولو عجز صام عشرة، ثلاثة أيام في الحجّ متتابعات: يوم عرفة ويومان قبله
- ويجوز تقديمها من أول ذي الحجة بعد التلبس بالمتعة وتأخيرها. فإن
خرج ذو الحجة ولم يصمها تعيّن الهدي، ولو وجد الهدي بعد صومها استحبّ
الذبح - وسبعة إذا رجع إلى أهله، فإن أقام انتظر وصول أصحابه أو مضى شهر.

● ولو مات قبل الصوم صام الولي العشرة على رأي، ولو مات الواجد أخرج الهدي من الأصل.

قوله ﷺ: «ولو مات قبل الصوم صام الولي العشرة على رأي».

أقول: الرأي مختار السرائر^١ والشرائع^٢؛ لعموم تكليف الولي بقضاء ما على الميت من الصيام^٣. قاله في المختلف^٤.

ويشكل بسم العموم لما عدا شهر رمضان والشهرين المتتابعين.

وفي الصوم من المختلف احتج بقوله ﷺ للحنمية - لما سألته عن قضاء الحج -: «أرأيت لو كان على أبيك دين أكرت قضيته؟» قالت: نعم. قال: «فدين الله أحق أن يقضى»^٥. وصحيحة معاوية بن عمار عن الصادق ﷺ: «من مات ولم يكن له هدي المتعة فليصم عنه وليه»^٦.

وحملها الصدوق على النذب في الجميع^٧ واختار في المقنع عدم قضاء السبعة^٨.

١: السرائر، ج ١، ص ٥٩٢

٢: شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٣٧

٣: الكافي، ج ٤، ص ١٢٣ - ١٢٤، باب الرجل يموت وعليه من صيام شهر رمضان أو غيره، ج ١ - ١٦، الفقيه، ج ٢، ص ١٥٢ - ١٥٣، ح ٢٠١٠ و ٢٠١٢

٤: مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٨٥ - ٢٨٦، المسألة ٢٣٥ لنا أنه صوم واجب فات الميت مع تمكنه منه، وكل صوم واجب فات الميت مع تمكنه منه وجب على وليه قضاؤه؛ ثم لصري هرغبة، وأنا الكيري لإجماعه.

٥: مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٩٢ - ٣٩٣، المسألة ١١٦ اعلم أن هذا مصور عدّة روايات خلط بعضها بالآخر،

انظر صحيح البحاري، ج ٢، ص ٥٥١، ح ١٤٤٢، وص ٦٩٠، ح ١٨٥٢؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩٧٣ - ٩٧٤،

ح ٤٠٧ / ١٢٣٤ - ٤٠٨ / ١٢٣٥، سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٦١ - ١٦٢، ح ١٨٠٩، الموطأ، مالك، ج ١،

ص ٢٤٢، ح ١٠١؛ الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٢٦٧، ح ٩٢٨، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٧٠ - ٩٧١، ح ٢٩٠٧

و ١٢٩٠٩، سنن النسائي، ج ٥، ص ١١٧ - ١١٩، ح ٢٦٣٤

٦: الكافي، ج ٤، ص ٥٠٩، باب صوم المتمتع إذا لم يجد الهدي، ح ١٢ الفقيه، ج ٢، ص ٥١٠، ح ٤٠٩٩، تهذيب

الأحكام، ج ٥، ص ٤٠، ح ١١٧؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦١، ح ٩٢١، وفي المصادر «هدي بصرته» بدل «هدي المتعة».

٧: الفقيه، ج ٢، ص ٥١٠، ديل الحديث ٣٠٩٩، فان بعد نقله لزوية معاوية بن عمار هذا على الاستحباب لا على الوجوب، وهو إذا لم يصم الثلاثة في الحج أيضاً

٨: الشفيع، ص ٢٨٣

وأما هدي القرآن فلا يخرج عن منكه - وله إبداله والتصرف فيه - وإن أشعره أو قلده، لكن متى ساقه فلا بد من نحره بمعنى إن كان لإحرام الحج، وإن كان للعمرة فبالضرورة.

وهو اختيار الشرح^١ وابن حمزة^٢ والمحقق في النافع^٣؛ لحسنه العلوي عن أبي عبد الله عليه السلام في المتمتع ولم يعد الهدي فصام ثلاثة أيام، ثم مات بعد رجوعه إلى أهله قبل أن يصوم السبعة، أعلى وليه أن يقضي عنه؟ قال: «ما رى عليه قضاء»^٤، وهو الأقرب؛ توفيقاً بين الروايتين؛ لأن الثانية إما محصنة للأولى أو مقيدة لها. فإن قلت الصحيح مقدم على الحسن^٥، قلت: حق إذا عارضه، أما مع عدمه فالعمل بهما أولى.

واعلم أن المصنف في التلخيص قيد نموت بقبليته الوصول^٦ ولا وجه له؛ لإطلاق الأصحاب، بل تقيدهم بمنكته من السبعة، ونقل في شرحه^٧ عن ابن إدريس الخلاف في ذلك، وقد قال:

الأولى عدي والأحوط أنه يلزم، ولولي القضاء إذا مكّر من وجب عليه من صيامهن ولم يعمل^٨

١ الميسوط، ج ١، ص ٢٧٠ صام عنه وليه الثلاثة أيام ولا يلزم قضاء سبعة

٢ الوسيلة، ص ١٨٢

٣ المحتصر النافع ص ٩١ ولو مات ولم يحكم صاء ثوبى عنه الثلاثة وحرماً، دون السبعة وفي شرائع الإسلام،

ج ١، ص ٢٣٧ رجّع وجوب قضاء الجميع، حيث قال: «ويل بوجوب قضاء الجميع» وهو الأشبه

٤ الكافي ج ٤، ص ٥٠٩ - ٥١٠، باب صوم المتمتع ما لم يعد الهدي، ج ١٣، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٠،

ج ١١٨، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٦١، ج ٩٢٢

٥ لاحظيضاح الفتاوى، ج ١، ص ٢١٢

٦ تلخيص المرام، ص ٧٢؛ ولو مات قبل الوصول فصي الولي الثلاثة حاصلة على رأي، وإذا رجع أو مضى مدة الوصول إذا قصرت عن شهر

٧ يعني حاية الأحكام في تصحيح تنخيص المرام، وانظر ما تقدم في ص ٢٠٧، الهامش ١

٨ السرائر، ج ١، ص ٥٩٢ فإن مات من وجب عليه الهدي - ولم يكن صام الثلاثة الأيام مع القدرة عليها - صام عنه وليه الثلاثة الأيام، فأما السبعة الأيام، فقد قال بعض أصحابنا: لا يلزم الولي قضاء السبعة. والأولى عندني والأحوط

ولا يجب البدل لو هلك، ولو كان مضموناً كالكفارات وجب.
ولو عجز هدي السياق ذبح أو نحر وعلم علامة الهدي. ولو انكسر جاز
بيعه وتصدق بثمنه أو أقام بدله. ولا يتعين هدي السياق للصدقة
إلا بالنذر.

ولو سرق من غير تفريط لم يضمن.
ولو ضل فذبح عن صاحبه أجزاء، ولو أقام بدله ثم وجدته ذبحه، ولم يجب ذبح
الأخير، ولو ذبح الأخير استحب ذبح الأول.
ويجوز ركوب الهدي، وشرب لبه ما لم يصر به أو يولده.
ولا يعطى الجزار من الواجب حتى الحلد.
ولا يأكل منها، فيضمن المأكول.
ويستحب قسمة هدي السياق كالتمتع، والأضحية - وأيامها ثلاثة، أولها النحر
بالأمصار وأربعة بمنى - بما يشترط ويجزئ الهدي الواجب عنها، ولو فقدتها
تصدق بثمنها، فإن اختلفت تصدق بالأوسط.
ويكره التضحية بما يرثيه، وأخذ الجلود وإعطاؤها الجزار.
وإذا نذر أضحية معينة زال ملكه عنها، فإن تلفت بتفريط ضمن، وإلا فلا، ولو
عابت من غير تفريط نحرها على ما بها.
ولو ذبحها غيره ولم ينو عن المالك لم يجزئ عنه، وإن نوى عنه أجزاء.
ولا يسقط استحباب الأكل من المنذورة.
وتتعين بقوله: «جعلت هذه الشاة أضحية»، ولو قال: «لله علي التضحية بهذه»

فعلى هذا لا يطرد الخلاف في الموت قبل تمكن.
ولو تمكن من البعض لزمه خاصة على القول بال لزوم، وكيف لا؟ والقضاء خلاف الأصل،
فيقتصر فيه على المتيقن.

تعيّنت. • ولو أطلق ثم قال: «هذه عن بذري» ففي التعيين إشكال.
وكلّ من وجب عليه بدنة في نذر أو كفارة فلم يجد فعلية سبع شياء.

قوله ﷺ: «ولو أطلق ثم قال: «هذه عن بذري» ففي التعيين إشكال».

أقول: يفهم من التعيين أمران:

أ: وجوب ذبح المعينة ما دامت سليمة؛

ب: البراءة من النذر لو تلف.

والشيخ في المسموط أراد الأول وأفتى بتعيين^١ لما روي عن عليّ عليه السلام أنه قال: «من عيّن أضحية فلا يستبدل بها»^٢، ولأنه لا يقصر عن سياق الهدى المقتضي لتعيينه للذبح ولو لم يتقدّم نذر.

ويحتمل عدم التعيين، لما روي أن النبي ﷺ أشرك عتلاً^٣ في هداياه^٤، والشريك إنما يكون بالنقل، ولأصالة البقاء على الإطلاق.

وفي الوجهين طر: أمّا الأول فلجواز أن يراد به المندورة العن، والحمل على السياق قياس. وأمّا الثاني فيمكن سبغ قصد عليّ عليه السلام إن ثبت كونها صورة المراع.

ويمكن أن يقال إنّه إن قرنها بسك عاقد بها تعيّن بالمعنى الأول لا الثاني، وكذا إن عقد بالتلبية وساقها في حجّ القران وتستثنى هاتان الصورتان من الإشكال، ويتّجه الإشكال فيما عداهما

وأمّا المعنى الثاني فمحتمل كتعيين الركعة، وضعيف؛ لاشتغال الذمة بأضحية فلا تبرأ

إلا بها

١. المسموط، ج ١، ص ٣٩٢، إذا كانت الأضحية واجبة في دمه بالندر - بأن يكون نذر أضحية - لزومه سليمة من العيوب، فإن عيّن في شاة بعينها تعيّن، فإن عاقد قبل أن يحررها عيباً يمسح الإجراء في الأضحية لم يخرجه عن التي في دمه، وعليه إخراج التي في دمه سليمة من العيوب.

٢. أورده الشيخ في الخلاص، ج ٦، ص ٥٦، المسألة ١٦: «والسلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٣٢٥، المسألة ٦٥٢ والماوردي في الحاوي الكبير، ج ١٥، ص ١٢»

٣. صحيح البحاري، ج ٢، ص ٨٨٥-٨٨٦، ح ٢٣٧١: «المسيح ج ٣، ص ٥٦٤: الشرح الكبير، ج ٣، ص ٦١»

المطلب الثالث: الحلق

ويجب بعد الذبح الحلق أو التقصير بأقله بمنى - والأفضل الحلق، خصوصاً للملبّد والصرورة، ويتعيّن التقصير على النساء - قبل طواف الزيارة، فإن أخّره عمداً فشاة، وناسياً لا شيء ويعيد الطواف.

● ولو رحل قبله رجع فحلق بها، فإن عجز حلق أو قصّر مكانه واجباً وبمات شعره ليدفن بها مستحباً، فإن عجز فلا شيء.

قوله ﷺ: «ولو رحل قبله رجع فحلق بها - إلى قوله - فإن عجز فلا شيء». أقول: كلامه هنا يوهّم وجوب البعث، وهو محتار أبي الصلاح^١ الرواية عليّ بن أبي حمزة عن أحدهما عليه السلام في الخائف إذا أقاض من المشعر إلى مكّة: «وليحمل الشعر - إذا حلق بمكّة - إلى منى»^٢. وهو أمر لوجوه خاصة الأمر - أعني اللام - فيه. ولصحيحة معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام: «كان عليّ بن الحسين عليهما السلام يدفن شعره في فسطاطه بمنى ويقول: كانوا يستحبّون ذلك» قال: وكان أبو عبد الله عليه السلام يكره أن يخرج الشعر من منى، ويقول: «من أخرجه فعليه أن يردّه»^٣. ولحسنه حفص بن البختري عن الصادق عليه السلام في الرجل يحلق رأسه بمكّة، قال: «يرد الشعر إلى منى»^٤. وعن أبي بصير، عن الصادق عليه السلام في رجل رار البيت ولم يحلق رأسه، قال: «يحلقه ويحمل شعره إلى منى، وليس عليه شيء»^٥.

١. الكافي في الفقه، ص ٢٠١.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٧١، باب من تعبّل من المردفة قبل الصبح، ج ٤: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٩٤، ح ٦٤٤.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٢، ح ٨١٥: الاستبصار ج ٢، ص ٢٨٦، ح ١٠١٤.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٥٠٣، باب الحلق والتقصير، ج ٤: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٢، ح ٨١٦: الاستبصار، ج ٢، ص ٢٨٦، ح ١٠١٥.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٢، ح ٨١٧: الاستبصار ج ٢، ص ٢٨٦، ح ١٠١٦.

ويمرّ الأقرع موسى على رأسه.

وبعد الحلق أو التقصير يحلّ من كلّ شيء عدا الطيب والنساء والصيد، فإذا طاف للزيارة حلّ الطيب، فإذا طاف للنساء حذّن له.

ويكره المخيط قبل طواف الزيارة، ولطيب قبل طواف النساء.

فإذا فرغ من المناسك مضى إلى مكّة من يومه، ويجوز تأخيرُه إلى غده لا أزيد، فيطوف للزيارة ويسعى ويطوف للنساء.

والشيخ في التهذيب نصّ على الاستحباب^١ للأصل، ولما رواه أبو بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسي أن يحلق رأسه حتى ارتحل من مكي، فقال: «ما يعجبني أن يلقي شعره إلا بمكي»^٢. وهو لأقرب. وما نصّك به أبو الصلاح عليه السلام فلا حجة فيه؛ لأنّ الأمر إنّما يحمل على الوجوب عند عدم المعارض، والمعارض موجود من باقي الروايات؛ لأنّ لفظ «يستحب» و«يكره»^٣ صريحان فيما احترناه، وعليه يحمل قوله: «فعله أن يردّه»^٤، وكذا نلفظ «يردّه»^٥ و«يحمل»^٦، حملاً للمطلق على المقيّد.

وقال المصنّف في المختلف:

لو قيل بوجوب الردّ لو حلق عمداً بعير منى إذا لم يتمكن من الرجوع بعد خروجه عامداً، وبعدم الوجوب لو كان خروجه ناسياً كان وجهها^٧

ولعلّه هنا أراد ذلك، على أنّ عبارة أكثر الأصحاب ما ذكره هنا.

١ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٢، ديل الحديث ٨١٧. وبأن رجلاً خلق رأسه بعير منى ولم يردّ شعره إلى مكي لم يجب عليه شيء، إلا أنّه قد ترك الأصل والأولى.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٤٢، ح ١٨١٨، استبصار، ج ٢، ص ٢٨٦، ح ١٧-١٠.

٣ ٤ في صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة.

٥ في حسنة حفص بن المغيرة المتقدمة.

٦ في رواية أبي بصير المتقدمة.

٧ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٠٤، ديل المسألة ٢٥٧.

ويجوز للمفرد والمقارن التأخير طول ذي الحجة على كراهية.

المقصد السادس في باقي المناسك

فإذا فرغ من الطوافين والسعي رجع إلى مى فبات بها ليلي التشریق، وهي الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر.

ويجوز النفر يوم الثاني عشر بعد الروال لمن اتقى النساء والصيد، إلا أن تغرب الشمس بمنى.

ولو بات الليلتين بغيرها وجب عليه شاتان، إلا أن يبيت بمكة مشتعلًا بالعبادة. ولو بات غير المتقي الثلاث وجب عليه ثلاث شياه، ويجوز أن يخرج من منى بعد نصف الليل.

ويجب أن يرمي كل يوم من أيام التشریق كل جمرة من الثلاث بسبع حصيات، يبدأ بالأولى، ثم الوسطى، ثم جمرة العقبة، فإن نكس أعاد على الوسطى وجمرة العقبة. ولو نقص العدد ناسيًا حصل بالترتيب مع أربع لا بدونها.

ووقته من طلوع الشمس إلى غروبها. ولو نفر في الأول دفن حصي الثالث. ويرمي الخائف والمريض والراعي والعبد ليلاً.

ولو نسي رمي يوم قضاء من العد مقدماً. ولو نسي الجميع حتى دخل مكة رجع، ولو خرج بعد انقضاء أيامه رمى في القابل أو استتاب.

ويجوز الرمي عن المعذور.

ولو نسي جمرة وجهل عينها أعاد الثلاث. ولو نسي حصة ولم يعلم المحل رمى على الثلاث.

ويستحب الإقامة بمعنى أيام التشریق، ورمي الأولى عن يمينه واقفاً داعياً.

وكذا الثانية، والثالثة مستديراً للقبلة مقبلاً لها ولا يقف، • والتكبير على رأي - صورته: «الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله والله أكبر، الله أكبر على ما هدانا،

قوله: «والتكبير على رأي».

أقول: أراد أنه مستحب على رأي الشيخ^١ - في أحد قوليهِ - وابن إدريس^٢ والمحقق^٣، للأصل، ورواية سعيد النقاش عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «أما إن في الفطر تكبيراً ولكنه مسنون»^٤، والفرق بين الفطر والأصحى إحدَث قول ثالث يستلزم رفع ما أجمع عليه. وأوجه ابن الجنيد^٥ والمرتضى^٦ والشيخ في الجمل^٧ والاستبصار^٨ وابن حمزة^٩ وصاحب الأشباه والنظائر^{١٠} لقوله تعالى: ﴿لَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَكُمْ﴾^{١١}، اللام فيه لام الفرض فيجب إيقاع مراد لله تعالى، ولأنه غاية الواجب - أعني الذبح - فيجب، والمراد بالتكبير هو المعهود، قال الطبرسي: قيل إنه «الله أكبر على ما هدانا»^{١٢}

١ المبسوط ج ١، ص ٢٨٠ ويحيى أن تكبير الإنسان يعني تحميمه بأحدى عشرة صلابة ومن أصحابها من قال إن التكبير واجب، ومنهم من قال إنه مسنون وهو الأظهر والقول الأخير للشيخ الوجوب كما يأتي بعد هذا.
٢ السرائر ج ١، ص ٣١٩، ٦١٠، ٦١١ ومنهم من قال إنه مسنون وهو الأظهر الأصح لأن الأصل براءة الذمة من العبادات، فمن شملها بشيء يحتاج إلى دليل - والإجماع غير حاصل - لأن بين أصحابها خلافاً في ذلك. والكتاب حال من ذلك.

٣ شرائع الإسلام ج ١، ص ٢٥١، والتكبير يعني مستحب

٤ الكافي ج ٤، ص ١٦٦ - ١٦٧ باب التكبير بيلة الفطر ويومئذ ج ١١ المصنف ج ٢، ص ١٦٧، ح ٢٠٣٦ تهذيب الأحكام ج ٣، ص ١٢٨ - ١٢٩، ح ٣١١

٥ حكاية عنه المحقق في المستبر، ج ٢ ص ٣١٩ والعلامة في مختلف الشيعة ج ٢، ص ٢٨٤، المسألة ١٧٥.

٦ الاستبصار، ص ١٧٢ - ١٧٣، المسألة ٧٢ والمحبة ما تقدم من الإجماع وطريقة الاحتياط. وقوله تعالى: ﴿وَلَتُكَبِّرُوا الْعِدةَ وَلَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَكُمْ﴾ يدل على أن التكبير أيضاً واجب في الفطر

٧ الجمل والفقود، ضمن الرسائل العشر، ص ٢٣٨

٨ الاستبصار ج ٢، ص ٢٩٩ - ٣٠٠، دليل الحديث ١٠٧١

٩ الوسيلة، ١٨٩ - ١٩٠

١٠ نزهة الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر، ص ٣٤.

١١ الحج (٢٢، ٣٧).

١٢ مجمع البيان ج ٧، ص ٨٦، ذيل الآية ٣٧ من الحج (٢٢)

والحمد لله على ما أولانا ورزقنا من بهيمة لأنعام» - عقيب خمس عشرة صلاة،
أولها ظهر العيد، ثم يمضي حيث شاء.

ولصدق: شيء من الذكر في الأتباع المعدودات واجب، ولا شيء من الذكر غير المدعى
فيها بواجب، فيجب الذكر المدعى. أما الصغرى فلقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ
مُعَدَّدَاتٍ﴾^١، والأمر للوجوب، والمعدودات: أيام التشريق، ذكره أكثر المفسرين^٢، والشيخ
في الخلاف ادعى عليه الإجماع^٣. ومما لكبرى في الإجماع.

ولأن الصادق عليه السلام قال في رواية محمد بن مسلم - حيث سأله عن معنى الآية^٤ -: «إنه
التكبير في أيام التشريق»^٥.

ولقوله عليه السلام في رواية عثمان بن موسى: «التكبير واجب في دبر كل فريضة أو نافلة أيام
التشريق»^٦.

ولرواية حفص بن غياث عن أسه، عن علي عليه السلام قال: «على الرجال والنساء أن يكثروا
أيام التشريق في دبر الصلوات»^٧.

وأجيب بأن المستحب مراد فيدخل في الغرض، ولا سلم أنه غاية الواجب بل هو ظاهر
في غاية التسخير^٨، ولو سلم منعاً أنه المعهود، والتفسير المحكي لا ينهض حجة. وما ذكر
من الآية الثانية والأحاديث تحمل على الندب توفيقاً.

١ البقرة (٢): ٢٠٣.

٢ التبيان، ج ٢، ص ١٧٥، الكشف، ج ١، ص ٢٤٩، مجمع البيان، ج ٢، ص ٢٩٩؛ جوامع الجامع، ج ١،
ص ١١٣، التفسير الكبير، ج ٥، ص ١٩٢، ذيل الآية ٢٠٣ من البقرة (٢).

٣ الخلاف، ج ٢، ص ٤٣٥-٤٣٦، المسألة ٣٣٢، الأيام، معدودات أيام التشريق بلا خلاف.

٤ البقرة (٢): ٢٠٣، ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مُعَدَّدَاتٍ﴾.

٥ الكافي، ج ٤، ص ٥١٦، باب التكبير أيام التشريق، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٦٩، ج ١٢٠،
الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩٩، ج ١٠٦٨.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٧٠، ج ١٩٢٣، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٩٩، ج ١٠٧٠.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٩، ج ٨٦٩.

٨ لأنه قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نَحْزَمُهَا لَكُمْ تَكْبِيرًا وَأَلَّهُ عَلَيَّ مَا هَذَا كُمْ﴾، (الحج (٢٢): ٣٧).

ولو بقي عليه شيء من المناسك بمكة عاد إليها واجباً، وإلاً مستحباً لطواف الوداع بعد صلاة ست ركعات بمسجد الحيف عند المنارة التي في وسطه وفوقها بنحو من ثلاثين ذراعاً، وعن يمينها ويسرها كذلك.

ويستحب لمن نقر في الأخير لاستبقاء في مسجد الحصة بعد صلاة ركعتين، وللعائد دخول الكعبة خصوصاً الضرورة، والصلاة بين الأسطوانتين على الرخامة الحمراء - ركعتين بالحمد وحم السجدة، وفي الثانية بعددها - وفي الزوايا، والدعاء، واستلام الأركان خصوصاً اليماني والمستجار، والشرب من زمزم، والدعاء خارجاً من باب الحنّاطين، والسجود مستقبل القبلة داعياً، وشراء تمر بدرهم يتصدق به، والعزم على العود، والزول بالمعبرس على طريق المدينة، وصلاة ركعتين به.

والحائض تودّع من باب المسجد
ويكره المجاورة بمكة، والجمع على الإبل الحلاله.
والطواف للمجاور أفضل من الصلاة، والمقيم بالعكس.

وربما احتجوا بالاحتياط^١ وأحب بأنه لا مع الاعتقاد لا يفيد، ومعه قد لا يطابق فيكون خطأً^٢.

وللأصحاب بحث في كميّة التكبير وكثيّه مذكور في المطولة^٣.

١. كالسيد المرتضى في الانتصار، ص ١٧٣ المسألة ١٧٢، ومناهل الأنبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٢٨٧

٢. المجيب هو العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٨٥، المسألة ١٧٥

٣. راجع المعبر، ج ٢، ص ٢٢٠ - ٢٢١: نهاية الإحكام، ج ٢، ص ٦٦ - ٦٧: مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٨٦

المسألة ١٧٨: منهي المطالب، ج ٦، ص ٦٦ - ٦٨: تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٥٣ - ١٥٤، المسألة ٤٦٠

النظر الرابع في اللواحق

وفيه مطالب:

[المطلب الأول في العمرة المفردة]

وتجب على الفور على من يجب عليه الحج بشروطه في العمر مرة، إلا المتمتع؛ فإن عمرة تمتعه تحزى عنها.

وقد تجب بالذعر وشبهه، والاستشعار، وإفساد، والهوات، والدخول إلى مكة لغير المتكرر. وتكرر بتكرر السبب.

ويجب فيها النية، والإحرام من المسقات أو من خارج الحرم - وأفضله الجعرانة، ثم التنعيم، ثم الحديبية - والطواف وركعتاه، والسعي، والتقصير، وطواف النساء وركعتاه.

وتصح في جميع أيام السنة، وأفضلها رجب. ويجوز العدول بها إلى التمتع إن وقعت في أشهر الحج. ولو اعتمر متمتعاً لم يجز الخروج حتى يأتي بالحج، فإن خرج من مكة بحيث لا يفتقر إلى استئناف إحرام آخر جار، ولو خرج فاستأنف عمرة تمتع بالآخرة. وتستحب المفردة في كل شهر، وأقله عشرة أيام، والحلق فيها أفضل من التقصير، ويحل مع أحدهما من كل شيء عدا النساء، فإذا طاف طوافهن حللن له.

المطلب الثاني في الحصر والصد

من صد بالعدو بعد تلبسه ولا طريق غيره، أو كان وقصرت النفقة عن الموقفين أو مكة، نحر أو ذبح وتحلل بالهدي ونية لتحلل. ولو كان هناك طريق آخر

لم يتحلّل، وإن خشي الفوات صبر حتى يتحقّق ثم يتحلّل بالعمرة ثم يقضي في القابل مع وجوبه وإلا ندباً. وكذا المعتمر إذا منع عن مكة.
ويكفي هدي السياق عن هدي التحلّل، ولا بدل لهدي التحلّل، فلو عجز عنه وعن ثمّه لم يتحلّل وإن حلّ. ولا صدّ بالمنع عن منى.
ولو احتاج إلى المحاربة لم تجب وإن غلب السلامة. • ولو افتقر إلى بذل مال مقدور عليه فالوجه الوجوب.

قوله ﷺ: «ولو افتقر إلى بذل مال مقدور عليه فالوجه الوجوب».

أقول: قد مرّ البحث في وجوب تحمّل مال للعدوّ ونفي الشيخ له^١ وظاهر المصنّف^٢ أيضاً. وهما - أعني حالة الصدّ - حكم الشيخ أيضاً بعدم وجوب البدل^٣، لعدم حصول الشرط الواجب استمراره.

وربما فرّق بأن الوجوب هنا معلوم الوجوب إتمام السكك، والمسقط له مطعون، ولا كذلك المسألة الأولى؛ لأن الأمر فيها بالعكس. بقي هنا شيء، وهو أن المصنّف^٤ وغيره^٥ حكموا بأن المحبوس ظلماً مصدود، ولم يعتبروا القدرة على المال، فما الفرق إن كان قتيلاً إن الحبس ظلماً ليس للمنع عن الحج، لدوامه ولو ترك الحج، بخلاف الفرص فإنه لو ترك ترك^٦، وتقدير أن يتساويا في المعنى يلزم بالمساواة في الحكم.

ومما ذكر يظهر وجه الوجوب وعدمه فيما ادّعاء المصنّف ﷺ

١ مرّ في ص ٢٧٣ ونفاه الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٠٣، كما مرّ.

٢ مرّ في ص ٢٧٣ حيث قال المصنّف في العتق: «ولو منقر» إلى مال للعدوّ في الطريق مع تمكنه على رأي، سقط» وهذا ظاهر في نفي وجوب تحمّل السائل.

٣ المبسوط، ج ١، ص ٣٣٤.

٤ انتهى المطلب، ج ١٣، ص ٣٠: تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٣٩٤، المسألة ٧٠٥، تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٧٦، الرقم ٢٤٩٧.

٥ كالمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٥٦، حيث قال: «إن حبس يدين فإن كان قادراً عليه لم يتحلّل» وإن عجز تحلّل وكذا لو حبس ظلماً.

٦ انظر نقد الشهيد الثاني لهذا الفرق في مسالك الألفهام، ج ١، ص ١٠١-١٠٢.

ولو ظن مفارقة العدو قبل القوات جاز التحلل، والأفضل البقاء، فإن فارق أتم، وإلا تحلل بعمره.

والمحبوس القادر على الدين غير مصدود، وغيره مصدود، وكذا المظلوم.
ولو صابر ففات لم يجز التحلل بالهدي بل بالعمره ولا دم.
ولو صد المفسد فعليه بدنة ودم التحلل، فلو انكشف العدو بعد التحلل واتسع الزمان للقضاء وجب، وهو حج يقضى لسنته، وإن لم يكن تحلل مضى فيه وقضاء في القابل.

والمحصور الممنوع بالمرض عن مكة أو الموقفين يبعث ما ساقه، وإلا هدياً أو ثمنه ويتم محرماً حتى يبلغ الهدي محله: إما منى للحاج أو مكة للمعتمر، ثم يحل بالتقصير، إلا من النساء، إلى أن يحج في القابل مع وجوبه، أو يطاف عنه للنساء مع ندبه.

ولو زال العارض فأدرك أحد الموقفين ثم حجته، وإلا تحلل بعمره وقصى في القابل واجباً مع وجوبه وإلا ندباً.
ولا يبطل تحلله لو بان أنه لم يذبح عنه، وكان عليه ذبحه في القابل.
والمعتمر إذا تحلل يقضي العمرة عند المكنة، والقارن يحج في القابل كذلك إن كان واجباً، وإلا تخير.

المطلب الثالث في نكت متفرقة

تحرم لقطة الحرم وإن قلت وتعرف سنة، فإن وجد المالك وإلا تخير بين الصدقة والحفظ ولا ضمان فيهما.
ويكره منع الحاج سكنى دور مكة، ورفع بناء فوق الكعبة.
ويضيق على الملتجئ - إلى الحرم - الجاني في المطعم والمشرب حتى يخرج، ويقابل بجنايته فيه لو جنى فيه.

ويجبر الإمام الناس على زيارة النبي ﷺ مع تركهم.

وحرم المدينة بين عائرٍ ووغيرٍ لا يعضد شجره، ويؤكل صيده، إلا ما صيد بين
الحرّتين على كراهية.

ويستحبّ زيارة النبي ﷺ مؤكّداً، وزيارة فاطمة ؑ من الروضة والأنمة ؑ
بالقيع، والمجاورة بالمدينة، ولصلاة في الروضة، وصوم الحاجة ثلاثة أيّام،
والصلاة ليلة الأربعاء عند أسطوانة أبي لبابة، وليلة الخميس عند أسطوانة
مقام رسول الله ﷺ، وإتيان المساجد بالمدينة، وقبور الشهداء بأحد خصوصاً
قبر حمزة ؑ.

كتاب الجهاد

المقصد الأول فيمن يجب عليه

المقصد الثاني في كيفية

المقصد الثالث في الغنيمة

المقصد الرابع في أحكام أهل الذمة والبغاة

المقصد الخامس في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر



كتاب الجهاد

ومقاصده خمسة

[المقصد الأول] في من يجب عليه

يجبُ جهادُ أهل الذِّمة - وهم اليهودُ والنصارى والمجوس - إذا أُخْلُوا بشرائطِ الذِّمة. وهي قبولُ الجزية، وأن لا يفعلوا ما يُهاكي الأمان، كالعزمِ على حربِ المسلمين وإمدادِ المشركين، وأن لا يؤذوا مسلمين بالزنى واللواط والسرقة والتجسس عليهم وشبهه، وأن لا يظفأهروا بالمناكير^١، كشربِ الخمر وأكلِ الخنزير ونكاحِ المحرمات، وأن لا يُخْدِثُوا كنيسةً، ولا يضربُوا ناقوساً ولا يرفعُوا بناءً، وأن تجري عليهم أحكامُ المسلمين.

كتاب الجهاد

وهو لغة: فعال من الجهد، وهو المشقة البالغة^١ وشرعاً: بذل النفس والمال في إعلاء كلمة الإسلام وإقامة شعار الإيمان، والأول يدخل فيه جهاد المشركين، والثاني جهاد الباعين.

١ الصحاح، ج ٢، ص ٤٦٠ «جهد» الجهد: المشقة وجهد الرجل في كذا، أي جده فيه وبألغ؛ وراجع لسان العرب، ج ٣، ص ١٢٢ - ١٢٥، القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٩٦؛ ناهج العروس، ج ٧، ص ٥٣٤ - ٥٣٩، «جهد».

● وبالأولين يخرجون عن الذمة، ومّا الباقي فإن شرط في عقد الذمة وأخلوا به خرجوا، وإلا قوبلوا بمقتضى شرعنا.

قوله ﷺ: «وبالأولين يخرجون عن الذمة، إلى آخره».

أقول الأولان قبول الحزية وعدم فعل ما يناقض الأمان ثم حكم بأن ما عداهما إن شرط في عقد الذمة نقض وإلا فلا وفيه نظر، ومن جملة ما عداهما التزام أحكام المسلمين، ولا يتم عقد الذمة إلا به، وقد نص عليه الشيخ في المبسوط حتى أنه أوجب ذكره وذكر بدل الحرية لفظاً، وأبطل العقد بالإخلال بهما، وبأحدهما لقوله تعالى: «حَتَّى يُفْقَطُوا الْبِرِّيَّةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ»^١ قال: والصغار التزام أحكام المسلمين وإجراؤها عليهم^٢ وتبعه المصنف في التحرير^٣ والقواعد^٤.

وفي النهاية جعل شرائط الذمة:

الامتناع من معاهرة المسلمين بأكل لحم الخنزير، وشرب الخمر، وأكل الربا، وكباح

المحرّمات في شرع الإسلام^٥.

ونحوه قال في السرائر^٦.

وعبارة المصنف هنا هي عبارة الشرائع، إلا أن كلام الشرائع لم يصرح بعدم شرطية التزام الأحكام في العقد^٧ وأما قول النهاية والسرائر فليس فيه تعرض لشرائط العقد بل لشرائط الذمة.

١ التوبة (٩): ٢٩.

٢ المبسوط، ج ٢، ص ٤٣.

٣ تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٢٠٧، الرقم ٢٨٧٠.

٤ قواعد الأحكام، ج ١، ص ٥١٢ وشرط الذمة أحد عشر الأول بدل البرية، الثاني التزام أحكام المسلمين؛ وهذا لا يتم عقد الذمة إلا بهما، فإن أحل بأحدهما بطل العقد. وهي معاهرة قتال المسلمين.

٥ النهاية، ص ٢٩٢.

٦ السرائر، ج ٢، ص ٦-٧ وشرائط الذمة الامتناع من معاهرة المسلمين بأكل لحم الخنزير و....

٧ شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٠٠-٢٠١.

ولو سبوا النبي ﷺ قتل الساب، ولو نالوه بدونه عزّروا، ولو شرط الكفّ خرقوا، ولو أسلموا كفّ عنهم.

ويجب جهاد غيرهم من أصناف الكفار إلى أن يسلموا أو يقتلوا، وجهاد البغاة على الكفاية على كل مكلف حرّ ذكر غيرهم، بشرط وجود الإمام أو من نصبه.

ويسقط عن الأعمى، والزمن، والمريض العاجز، والفقر العاجز عن نفقته ونفقة عياله وثمان سلاحه - فإن بدل له ما يحتاج إليه وجب، ولا يجب لو كان أجرة - وعمّن منعه أبواه مع عدم التعيين.

● وليس لصاحب الدين المؤجل منع لمديون قبل الأجل، ولا منع المعسر مطلقاً على رأي.

قوله ﷺ «وليس لصاحب الدين المؤجل منع للمدين قبل الأجل، ولا منع المعسر مطلقاً على رأي».

أقول الدين إما حال أو مؤجل، وعلى التقديرين فالمدين إما موسر أو معسر، ثم إما يكون برهن أو بشهادة أو لا، ثم إما أن يعينه الإمام أو لا، صارت ستة عشر.

لا يقال: إذا كان الدين برهن لا يكون المدين معسراً، فإن الرهن قد لا يفي.

وقول المصنّف «مطلقاً» أراد به سواء كان لدين مؤجلاً أو لا، وسواء كان برهن أو بشهادة أو لا.

وقوله: «على رأي» يمكن تعلّق «على» بمعنى النفي الذي في «ليس»، فيكون الرأي في المؤجل أيضاً ويمكن تعلّقه بمعنى النفي في «ولا منع المعسر»، فيختصّ الحلاف بالمعسر.

وعلى الأول فالمخالف ابن الجبيرة، فإنه غير في المؤجل الثبوت الشرعي بالبيّنة أو الإقرار والوفاء بالرهن أو اليسار، وإذا فقد ذلك فلا يحرج إلا بإذن المدين^١. ووافقه

١. حكاه عنه العلامة في معانيف الشيعة، ج ٤، ص ٣٩٢ المسألة ١.

ويتعين بالذکر، وإلزام الإمام، وقصور المسلمين، وبالدفع مع الخوف وإن كان بين أهل الحرب، ويقصد الدفع لا مساعدتهم.

ابن البراج في الرهن أو الوفاء^١. ونقل الشيخ في المبسوط قولاً يطلق المنع في المؤجل تمسكاً بأنه تغير بالنفس^٢ فيصبح دين^٣. ولعله حجة ابن الجيد، ومن ثم اعتبر ما ذكر.

وعلى الثاني، أعني تعلقه بالجملة الأخيرة، فالتبيه به على ما صرح به ابن البراج في المذهب - من أن المدين له مع المعسر إذ كان الدين حالاً^٤ - وعلى ظاهر كلام المبسوط، فإنه أطلق أن المدين حالاً ليس له لجهد إلا بإذن صاحبه^٥، وإطلاقه يشمل المعسر. وكذا ابن الجيد، فإنه اعتبر في الحال الرهن الوفي^٦. ولعله تمسك بنحو ما ذكر^٧، وهذا أولى، لتعجيل الاستحقاق، ولأن حق آدمي مقدم. ولعل ما نقله الشيخ المحقق في الشرائع - أن للمدين منع المعسر^٨ - إشارة إلى ما ذكرناه.

وصرح ابن أبي عقيل بأنه إذا استعمره الإمام لم يكن للمعسر المنع، لوجوب النفر على

١ المذهب، ج ١، ص ٢٩٦ فإن كان الدين مؤجلاً وعليه رهن، لم يكن عليه رهن، وكان إذا خرج سرك وماء، فإن له الخروج أين له صاحب الحق ولم يأذن فيه.

٢ في المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٦٤٨، غرر، غرز به تعريراً وتجزئاً، غرضه للهلكة يقال غرّز بنفسه وماله.

٣ المبسوط، ج ٢، ص ٦ وقيل إن له منه.

٤ المذهب، ج ١، ص ٢٩٦ وإن كان من يجب عليه الجهد عليه دين حال ولم يكن له من يؤفيه عنه ولا يثبتك قصاؤه فله صاحب الدين منه من الخروج حتى يقضيه دينه.

٥ المبسوط، ج ٢، ص ٦ فإن كان حالاً لم يكن به أن يجهد إلا بإذن صاحبه.

٦ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٩٣ لمألة ١، حيث قال وقال ابن الجيد: إذا كان على الرجل دين حال، ولا أحد يقوم مقامه في تأدية ذلك عنه، لم يخرج حتى يوفى صاحب الدين حقه، ولو كان مع صاحب الدين رهن فيه استيفاء حقه منه فأذن له في ذلك كان له الخروج.

٧ يريد ما ذكر آتفاً من أنه تغير بالنفس فيصبح الدين.

٨ شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٧٩ ولو كان حالاً وهو متسرّ قيل له سفه وهو بعد قال في جواهر الكلام، ج ٢١، ص ٢١ - بعد هذا الكلام - وإن كنا لم نتحقق القائل به مآء، نعم حكاه في المنهى عن الشافعي وأحمد، وفي المسالك أن الشيخ ذكر في المبسوط كلاماً يدخل فيه تفسير لا بخصوصه. أقول. قد عرفت أنها أن القائل به مآء هو ابن البراج في المذهب، ج ١، ص ٢٩٦.

كُلِّ مؤمن^١، وحمله في المختلف على التعيين^٢ كما نصَّ عليه في المبسوط^٣ والمهذب^٤.
 وإن تعلّقت «على» بالحملتين فالكلام فيهما كما ذكر.
 والأولى أن إطلاق العصف لا يشمل مذهب بن أبي عقيل، لا اختياره ما ينافيه في
 المختلف، فإنه أفتى فيه بعدم المنع سواء كان لدين حالاً أو مؤجلاً^٥.
 لما على عدم منع المؤجل والمعسر مطلقاً عموم قوله تعالى: «وَجَاهِدُوا»^٦ و«فَاقْتُلُوا»^٧
 «فَانْفِرُوا»^٨ و«وَأَعِدُّوا»^٩ «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ»^{١٠} «إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»^{١١}. ونفى
 المخرج سبحانه وتعالى عن الأعمى والأعرج والمريض والفقير ولم ينمعه عن المدين^{١٢}.
 والتعريف بالنفس واجب هنا فكيف بمنعه ما لم يجب بعد؟ ولا فرق بين كون المدين من
 المرتقة^{١٣} أو لا.

١. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٩٣، المسألة ١.
٢. مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٩٤، المسألة ١ والعموم الذي احتج به بن أبي عقيل بقول بموجبه: فإن الإمام إذا
 عينه بالاستعداد وجب عليه، ولا عبرة حيث لم يأت صاحب الدين سواء كان حالاً أو مؤجلاً.
٣. المبسوط، ج ٢، ص ٦ هذا كله إذ لم يتمم الجهاد من نفس الجهاد وأحاط العدو بالبلد فعلى كل أحد أن
 يفرّ، وليس لأحد منعه لا الأبواب ولا أهل الدين.
٤. المهذب، ج ١، ص ٢٩٦ وإذا أحاط العرب بالبلد وجب على كل من ذكرناه الخروج... ولا يجوز لصاحب
 الدين ولا غيره المنع من ذلك على كل حال.
٥. مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٩٣، المسألة ١.
٦. المائدة (٥)، ٣٥، وغيرها.
٧. التوبة (٩)، ٥، وغيرها.
٨. النساء (٤)، ٧١، وغيرها.
٩. الأنفال (٨)، ٦٠.
١٠. البقرة (٢)، ٢١٦.
١١. التوبة (٩)، ١١١.
١٢. الفتح (٤٨)، ١٧؛ التوبة (٩)، ٩١.
١٣. في المعجم الوسيط، ج ١، ص ٣٤٢، فرق «المرتقة» أصحاب جريبات ورواتب مقدّرة، والجمود المرتقة:
 هم الذين يحاربون في الجيش على سبيل الارتقاء.

● والموسر العاجز يقيم عوصه استحباباً على رأي، والقادر إذا أقام غيره سقط عنه ما لم يتعين.

واعلم أن مقتضى صناعه الصرف أن يقال «المدعي» بالإعلال كالبيع، وجوز بعض الكوفيين التصحيح^١، كما قال المصنف^٢ «لمديون»

قوله^٣: «والموسر العاجز يقيم عوصه استحباباً على رأي»

أقول: مناط الخلاف هنا أن الوجوب في مال هل هو على حد الوجوب في النفس أم لا؟ الشيخ^٤ وأتباعه^٥ وابن إدريس^٦ على الأول، وهو ظاهر كلام أبي الصلاح^٧، والشيخ نجم الدين^٨ والمصنف في المختلف^٩ على الثاني.

للموجبين عموم «وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ»^{١٠} - والتأكيد مشعر بالإتيان بالمعدور - وعموم باقي الآي المصنفة للجهاد بالمال والنفس^{١١}، والأصل عدم تبعته أحدهما الآخر، فلا يلزم سقوط المسور بالمعدور.

وللآخرين قوله تعالى: «لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُعْفُونَ حَرْجٌ»^{١٢}، يعني انحرص يشمل رفعه عن النفس والمال، وكما لا يشترط في

١ شرح الشافية، ج ٣، ص ١٤٣ - ١٥٠.

٢ النهاية، ص ٢٨٩.

٣ كالقاضي في المهدب ج ١ ص ٢٩٨ وانظر مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٩٦، المسألة ١٦، وإيضاح الفوائد ج ١ ص ٣٥١، وجواهر الكلام، ج ٢١، ص ٢٧ - ٢٨.

٤ المراتب، ج ٢، ص ٣.

٥ الكافي في الفقه، ص ٢٤٦ فإن كان دوالدر عتياً فعليه سعوة المجاهدين بماله في الخيل والسلاح والظفر والزراد وسد الثغر.

٦ شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٧٩ ومن عجز عنه بعنه ركن مؤبراً وجب إقامة غيره، وقيل: يستحب، وهو أشبه.

٧ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٩٧، المسألة ٦.

٨ الحج (٢٢) ٧٨.

٩ كالأية ٤١ من التوبة (٩).

١ التوبة (٩) ٩١.

وتجب المهاجرة عن بلد الشرك إذا لم يتمكن من إظهار شعائر الإسلام.

غير الواجد الضعف والمرض، فكذا لا يشترط في الضعيف والمريض عدم الوجدان للنفقة، ولم يفرّق أحد بين أصناف المعذورين. ولا يحتج بعدم الوجوب على النفس فلا يجب بدلها^١؛ لأنه واجب بالأصالة لا بطريق البدل^٢.

وربما احتج على الأول بأن الجهاد واجب قابل للسياية، فتجب السياية عند تعذر المباشرة؛ تحصيلاً لما أوجبه الشارع^٣ وهو إعادة الدعوى؛ إذ لم يذكر دليل على الملازمة. وبأن الشارع خيّر بين القيام بنفسه والاستدابة، والتخيير بين الواجب والندب ممتنع^٤. وليس بشيء. لأنه لا يلزم من وجوبه مع القدرة بالنفس وجوبه مع العجز. وبعدم القعدة^٥ عن الجهاد بالنفس والمال^٦. وهو راجع إلى ما ذكرناه.

ولقائل أن يقول: الخلاف مرتفع؛ لأن الجهاد قرض كفاية إجماعاً من المسلمين إلا من شذ^٧. والتكليف به مشروط بعدم ظن الاكتفاء، فإن حصل الشرط وجب قطعاً بالنفس والمال بطريق الأولى، وإن انتهى سقط قطعاً عنهما وإن احتج إلى غاز واحد وهناك موسر ومعسر وجب على الموسر أحد الأمرين؛ إما لخروج بنفسه أو تجهيز المعسر، وكذا لو كان أكثر وفرض كثرة الموسرين والمعسرين. وقد بَيَّنَّه في المختلف على شيء من ذلك^٨.

١ ذكره صخر الدين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٣٥٢، دليلاً بعدم الوجوب، حيث قال: ولأن وجوب الاستتابة بدل عن النفس، والمبدل غير واجب هنا، فكذا البدل.

٢ قال في جواهر الكلام، ج ٢١، ص ٢٨ ردّاً لهذا الكلام ودعوى كون الوجوب أصالة لا بطريق البدل يدعيها أنه خلاف ظاهر فروع موضوع المسألة.

٣ ذكره صخر الدين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٣٥١.

٤ القعدة جمع القاعد.

٦ ذكره أيضاً صخر الدين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٣٥١ دليلاً للوجوب، حيث قال: ذمهم على عدم إتفاق ما لهم مع القدرة عليه في الجهاد فيكون واجباً.

٧ منتهى المطلب، ج ١٤، ص ١٥، حكى عن سعيد بن المسيّب أنه قال: الجهاد واجب على الأعيان.

٨ مختلف الشيعية، ج ٤، ص ٣٩٧، المسألة ٦ وانظر جواهر الكلام، ج ٢١، ص ٣٠، ولا حظ إيضاح الفوائد، ج ١،

وتستحب المراقبة بنفسه وبفرسه وعلامه وإن كان الإمام غائباً، وحدها ثلاثة أيام إلى أربعين يوماً، فإن زادت فله ثوب الجهاد.
وتجب بالنذر مع الغيبة أيضاً.

● ولو نذر شيئاً للمرابطين وجب صرفه إليهم على رأي، ولو آجر نفسه وجب وإن كان الإمام غائباً.

قوله ﷺ: «ولو نذر شيئاً للمرابطين وجب صرفه إليهم على رأي».

أقول: إذا نذر شيئاً للمرابطين فإما أن يكون الإمام ظاهراً أولاً، والأول يجب صرفه إليهم إجماعاً^١ وإن كان الثاني فإما أن يخاف الشُّعْنة أولاً، والأول يحب أيضاً. والثاني - أعني مع غيبته وعدم خوف الشُّعْنة - يحب عدم تحقق^٢ والمصنّف؛ لأنه نذر طاعة، وكلّ نذر طاعة يحب الوفاء به^٣ والأولى فرصته، والثانية ما أحدها قوله تعالى ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾^٤ ﴿وَأَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^٥

وفي النهاية^٦ والمبسوط^٧ - وهو قول كثير من أتباع الشيخ^٨ - لا يجب الوفاء به؛

١. كشف الرموز، ج ١، ص ١٤١٧، مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٩٧، المسألة ٧

٢. المختصر المافع، ص ١٨٥

٣. مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٩٧، المسألة ٧ وذهب إلى وجوب الوفاء أيضاً ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٤ - ١٥ والفصل الآتي في كشف الرموز، ج ١، ص ٤١٧

٤. الإسراء (١٧) ٣٤

٥. المائدة (٥) ١

٦. النهاية، ص ٢٩١

٧. المبسوط، ج ٢، ص ٩

٨. هذا سهو من قلمه الشريف، فإنه لم يذهب إلى عدم وجوب الوفاء - فيما يعلم - سوى الشيخ، وتبعه القاضي ابن البراج في المذهب. ج ١، ص ١٣٠٣ ولم يسمه في كشف الرموز، ج ١، ص ٤١٧ إلى غير الشيخ؛ وقال في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٩٧، المسألة ٧ قال الشيخ - يُصرف في وجوه البراءة - وتبعه ابن البراج؛ وسعوه عبارة التقيع الرائع، ج ١، ص ٥٧٠ - ٥٧١؛ وفي المذهب اليعاقبة، ج ٢، ص ٢٩٨ نسب القول الأول إلى الأكثر وقال فيه قال ابن إدريس واختاره المصنّف والعلامة وقال الشيخ وتبعه القاضي يُصرف في وجوه البراءة؛ وراجع جواهر الكلام، ج ٢١، ص ٤٤ - ٤٥

استناداً إلى رواية علي بن مهزيار قال، كتب رجل من بني هاشم إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام، إني كنت نذرت نذراً منذ سنتين أن أخرج إلى ساحل البحر، إلى ناحيتنا ممّا يربط فيه المتطوعة نحو مرابطتهم بجدة أو غيرها من سواحل البحر، أفترى - جعلت فداك - أن يلزمني الوفاء به أو لا يلزمني؟ أو أفندي الخروج إلى ذلك بشيء من أبواب البر لأصير إليه إن شاء الله؟ فكتب عليه السلام بخطه - وقرأته - «إن سمع منك نذرك أحد من المحالفين فالوفاء به إن كنت تخاف الشنعة، وإلا فاصرف ما نويت من ذلك في أبواب البر»^١.

ويمكن الجواب - مع تسليحها وكونها مكتوبة - أنها محمولة على المرابطة في بحر لا تحب المرابطة فيه هكذا أجاب المصنف^٢ وغيره^٣.

وأقول: ليس في الرواية دلالة على ما ادّعى الشيخ؛ لأنها تدلّ على افتداء نفسه من الذر المعلق بالبدن، والمذعى صرف مال نذر المرابطين. ولا يقال، لفظ «ما نويت من ذلك» عام؛ لأننا نقول: «ما» هاهنا موصولة لا تتم، «وذلك» إشارة إلى المسؤول عنه وهو المرابطة بنفسه. اللهم إلا أن يقال يجعل المال على البدن فصعب التمسك بها. ويمكن أن يقال: كلام الإمام صريح في المال، وإن لم يجر له ذكر، لاستلزام المرابطة بالبدن صرف المال، فإذا وجب صرفه تابعت لأصله أولى بالوحيب. قال ابن إدريس عليه السلام: إن صحّ الذر وجب انوفاء به، وإلا لم يجب صرفه في وجوه البر^٤.

١ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٢٦، ح ٢٢٦، وفيه: «أنه يرمي الوفاء» و«شنعته» بدل «أن يلزمني الوفاء» و«الشنعة».

٢ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٩٨، المسألة ٧.

٣ كشف الرموز، ج ١، ص ٤١٧.

٤ السرائر، ج ٢، ص ٥، وفي «س» ح ٤٠: «بن قال ابن إدريس» بدل «قال ابن إدريس».

المقصد الثاني في كَيْفِيَّتِهِ

يحرم في أشهر الحرم، إلا أن يبدأ العدو فيها، أو يكون ممن لا يرى لها حرمة، ويجوز في الحرم، ويبدأ بقتال الأقرب، إلا مع الخوف من الأبعد. وإنما يجوز بعد الدعاء من الإمام أو نائبه إلى الإسلام لمن لا يعلمه. فإذا التقى الصفان وجب الثبات - إلا أن يريد العدو على الضعف، أو يريد التحرف لقتال، أو التحيز إلى فئة - وإن غلب الهلاك.

وتجوز المحاربة بأصافها، إلا السم، ولو اضطر إليه جار. ولو ترسوا بالنساء أو الصبيان أو المسلمين ولم يمكن التوقي جاز قتل الترس، ولا دية على قاتل المسلم وعليه لكفارة، ولو تعمد قتله مع إمكان التحرز وحسب عليه الفؤد والكفارة.

ولا يجوز قتل المجانين والصبيان ونساء وإن عاون - إلا مع الضرورة - ولا التمثيل، ولا الغدر، ولا الغلول.

ويكره الإغارة ليلاً، والقتال قبل الزول اختياراً، وتعرقب الدابة، والمبارزة بغير إذن.

ويجوز للإمام ونائبه الذمام لأهل الحرب عموماً وخصوصاً، ولأحد المسلمين العقلاء البالغين ذمام أحد المشركين لا عموماً. وكل من دخل بشبهة الأمان رد إلى مأمنه. وإنما ينعقد قبل الأسر.

ويدخل ماله لو استأمن ليسكن دار الإسلام، فإن التحق بدار الكفر للاستيطان

انتقض أمانه دون أمان ماله، فإن مات في الدارين ولا وارث له سوى الكفار صار
 فيناً للإمام، ولو أسره المسلمون واسترقوه منك ماله تبعاً له.
 ويصح بكل عبارة تدل على الأمان صريحاً أو كناية، بخلاف «لا بأس» أو
 «لا تخف».

ولو أسلم الحربي وفي ذمته مهر لم يكن للزوجة ولا لوارثها مطالبة، فإن
 ماتت ثم أسلم، أو أسلمت قبله ثم ماتت، طالبه وارثها المسلم خاصة.
 ويجوز عقد العهد على حكم الإمام أو نائبه العدل، والمهادنة على حكم من
 يختاره الإمام، فإن مات قبل الحكم، بطل الأمان وردوا إلى ما هم ولو مات أحد
 الحكمين بطل حكم الباقي ويتبع حكمه المشروع، فإن حكم بالقتل والسبي
 والمال فأسلموا سقط القتل.

ولو هادنهم على ترك الحرب مدة مضبوطة وجب، ولا تصح المجهولة.
 ولو شرط إعادة المهاجرة لم يجزء، فإن هاجرت وتحقق إسلامها لم تعد، ويعاد
 على زوجها ما سلمه من المهر المباح خاصة، فلو قدم وطالب بالمهر فماتت بعد
 المطالبة دفع إليه مهرها، وإن ماتت قبل المطالبة لم يدفع إليه، ولو قدمت فطلقها
 باتناً لم يكن له المطالبة. ولو أسلم في الرجعية فهو أحق بها. ولو قدمت مسلمة
 وارتدت لم تعد لأنها بحكم المسلمة.

وتجوز إعادة من تؤمن فتنته من الرجال بخلاف من لا تؤمن بكثرة العشيرة
 وغيرها.

المقصد الثالث في الغنيمة

ومطالبه ثلاثة:

[المطلب الأول]

كلّ ما يتقل ويحوّل متّاً حواء العسكر متّاً يصحّ تملكه يخرج الإمام منه الحوائث للدالّ على المصلحة وغيره، والسلب والرضخ للراعي والحافظ وغيرهما إذا جعلها الوالي، والحمس لأربابه.

والباقي يقسم بين الغانمين، ومن حضر القتال وإن لم يقاتل - حتّى الطفل المولود بعد الحيازة قبل القسم، أو المتّصل بهم حيثنذ من المدد - للراحل سهم، ولل فارس سهمان، ولدي الأفراس ثلاثة، وإن كثروا، سواء البرّ والبحر. ويسهم للخيل وإن لم تكن عرباً، لا لما لا يستمع به منها، ولا لغيرها من الحيوانات. ولا يسهم للمعصوب إذا كان المالك غائباً، ولو كان حاضراً فالسهم له. ويسهم للمستعار والمستأجر، واسهم لهما دون المالك والاعتبار بكونه فارساً عند الحيازة.

ويشارك الجيش السريّة الصادرة عنه. ولا يتشارك الجيشان من البلد إلى جهتين، ولا الجيش السريّة الخارجة عنه من البلد.

وليس للأعراب شيء، وإن قابلوا مع لمهاجرين، بل يرضخ لهم ما يراه الإمام. ولا يملك المشركون أموال المسلمين بالاستغنام، فإن غنموها ثم استردّها المسلمون فلا سبيل على الأحرار، والأموال لأربابها قبل القسمة، ولو عرفت بعد القسمة فلأربابها، ويرجع القاسم بها على بيت المال.

المطلب الثاني في الأسارى

الإنثا يملكن بالسبي، وكذا من لم يبلغ، ويعتبر المشتبه بالإنيات.
والبالغ من المذكور إن أخذ قبل تقضي الحرب وجب قتله - إما بضرب عنقه، أو
بقطع يده ورجله من خلاف وتركه حتى يرف - وإن أخذ بعده لم يجز قتله،
ويتخير الإمام بين المن والفداء والاسترقاق وإن أسلموا بعد الأسر.
ويجب إطعام الأسير وسقيه وإن أريد قتله - ولو عجز لم يجب قتله، ولو قتله
مسلم فهدر - ودفن الشهيد خاصة.

والطفل تابع، ولو أسلم أحد أبويه تبعه.
ويكره قتل الأسير صبراً، وحمل رأسه من المعركة.
ولو استرق الزوج انفسح النكاح لا بالأسر خاصة. ولو أسر الزوجان، أو كان
الزوج طفلاً، أو أسرت المرأة انفسخ بالأسر، ولو كانا مملوكين تخير العانم.
ولا يجب إعادة المسيبة لو صولح أهلها على إطلاق مسلم من يدهم فأطلق،
ولو أطلقت بعوض جار ما لم يستولدها مسلم.

ولو أسلم العبد قبل مولاه ملك نفسه إن خرج قبله، وإلا فلا.
ويحقن الحربي دمه وولده الصغار وماله لمنقول بإسلامه في دار الحرب، وما
لا ينقل للمسلمين، ولو سبيت زوجته الحامل منه استرقت دون حملها.

المطلب الثالث في الأرضين

وهي أربعة:

[الأول] المفتوحة عنوة للمسلمين قاطبة، ويتولّاها الإمام، ولا يملكها
المتصرف على الخصوص، ولا يصح بيعها ولا وقفها. ويصرف الإمام حاصلها في
مصالح المسلمين.

ويقبلها الإمام ممن يراه بما يراه، وعلى المتقبل بعد مال القبالة الزكاة مع الشروط، وينقلها الإمام من متقبل إلى غيره بعد المدة.

ومواتها وقت الفتح للإمام خاصة لا يجوز إحيائها إلا بإذنه، فإن تصرف أحد فعليه طسقتها له، ومع عيبته يملكها المحيي.

الثاني: أرض الصلح لأربابها يملكونها على الخصوص، ويجوز لهم التصرف بالبيع والوقف وغيرهما، وعليهم ما صالحهم الإمام. ولو باعها المالك من مسلم انتقل ما عليها إلى رقبة البائع. ولو أسلم الدمي سقط ما على أرضه واستقر ملكه. ولو صولحوا على أن الأرض للمسلمين ولهم السكنى فهي كالمفتوحة عنوة: عامرها للمسلمين ومواتها للإمام.

الثالث أرض من أسلم عليها طوعاً، وهي لأربابها يتصرفون فيها كيف شاؤوا، وليس عليهم سوى الزكاة مع الشروط.

الرابع الأنفال، وهي كل أرض خربة بأهلها واستنكر رسمها، والأرضون الموات التي لا أرباب لها، ورؤوس الجبال، ومطون الأودية، وكل أرض لم يجر عليها ملك مسلم.

وكل من سبق إلى أحياء مئمة فهو أحق بها، ولو كان لها مالك معروف فعليه طسقتها له. وللإمام تقبيل كل أرض مئمة ترك أهلها عمارتها، وعلى المتقبل طسقتها لأربابها.

سياقة

لا يجوز إحياء العامر ولا ما به صلاحه كالشرب والطريق، في بلاد الإسلام والشرك، إلا أن ما في بلاد الشرك يغنم بالغلبة.

ويجوز إحياء الموات بإذن الإمام، وبدون إذنه مع غيبته - ولا يملكها الكافر - بشرط أن لا تكون عليها يد مسلم، ولا حريماً، ولا مشعر عبادة، ولا مقطوعاً، ولا مسبوقاً بالتحجير.

● وحذَّ الطريق في المبتكر خمس أذرع، وقيل: سبع.
وحريم الشرب مطرح ترابه والمحاز على جانبيه، وبئر المعطن أربعون ذراعاً،
والناضح ستون، والعين ألف في الرخوة وخمسمائة في الصلبة، والحائط
مطرح ترابه.

والتحجير يفيد الأولوية، ويحصل بنصب المروز أو الحائط، فلو أحيها غيره
لم يصح. ويجبر الإمام المحجَّر على العمارة أو التحلية.
وللإمام أن يحمي المرعى لنفسه وللمصالح دون غيره.
والإحياء بالعادة كبناء الحائط - ولو بغشب أو قصب - والسقف في المسكن،

قوله ﷺ: «وحدَّ الطريق في المبتكر خمس أذرع، وقيل سبع».
أقول: هذا اختيار الشيخ نجم الدين^١ الرواية أبي العباس البقاعي عن أبي عبد الله ﷺ
قال: إذا تشاح قوم في طريق فقال بعضهم: سبع أذرع وقال بعضهم: أربع أذرع، فقال
أبو عبد الله ﷺ: «لا، بل خمس أذرع»^٢. وللأصل^٣
والقول المحكي هو قول الشيخ في النهاية^٤ أو تبعه^٥ لرواية مسمع بن عبد الملك عن
أبي عبد الله ﷺ، قال: «الطريق إذا تشاح عليه هذه فحدَّه سبع أذرع»^٦. ومثله رواية
السكوني^٧. واختاره المصنّف في المختلف^٨.

١ شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٢١٦ المختصر للناسخ، ص ٣٧٥

٢ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٣٠، ح ٥٧٠.

٣ يصي لأصالة البراءة من الزائد، كما قاله الشهيد الثاني في مسالك الألفهام، ج ٢، ص ١٢٣٣ وراجع جواهر
الكلام، ج ٢٨، ص ٢٧-٢٨.

٤ النهاية، ص ٤١٨.

٥ اختاره ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٣٧٤، وابن سبويه في الجامع للشرائع، ص ٢٧٦ وصخر الدين في
إيضاح الفوائد، ج ٢، ص ١٢٣٢ وراجع مفتاح الكرامة، ج ٧، ص ١١٧ جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ١٣٨ والقول
الأخر قول كثير من الأصحاب كما صرَّح به فخر الدين في إيضاح الفوائد، ج ٢، ص ٢٣٢

٦ الكافي، ج ٥، ص ٢٩٥، باب جامع في حريم الحقوق، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٤-١٤٥، ح ٦٤٢.

٧ الكافي، ج ٥، ص ٢٩٦، باب جامع في حريم الحقوق، ج ١٨ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٥، ح ٦٤٣.

٨ مختلف الشيعة، ص ٤٧٥.

والحائط في الحظيرة، والمرز أو المسنات وسوق الماء في أرض الررع، أو قطع المياه الغالبة عنها، أو عصد شجرها مضر.

والمعادن الظاهرة لا تملك بالإحياء، ولا تختص بالتحجير. وللسابق أخذ حاجته، ولو تسابقا أقرع مع تعذر الاجتماع. ولو حصر إلى جانب المملحة بشراً وساق الماء وصار ملحاً ملكه.

وتملك الباطنة بالعمل، وللإمام إقطاعها قبل التملك. وإحيائها ببلوغها والتحجير بدونه، ويجبره الإمام على تمام العمل أو التحلية، ولو ظهر في المحياة معدن ملكه.

ويملك حافر البئر ماءها ومياه العيون والآبار المباحة شرع، ويملك المحيز في إثناء وشبهه.

وما يقضه النهر المملوك لصاحبه، ويهشم على قدر أنصبتهم.

ولو قصر المساح أو سبل الوادي، بدى بالأول، للزرع إلى الشراك، وللشجر إلى القدم، وللنحل إلى الساق، ثم يرسل إلى من يديه، ولا يجب قبل ذلك وإن أدى إلى تلف الأخير.

خاتمة لا يجوز الانتفاع بالطرق في غير الاستطراق، إلا بما لا تهوت معه منفعته، فلو جلس غير مضر ثم قام بطل حقه وإن قام بنية العود، ولو كان للبيع والشراء في الرحاب فكذلك، إلا أن يكون رحله باقياً.

ومن سبق إلى موضع في المسجد فهو أولى ما دام جالساً، ولو قام ورحله فيه فهو أولى عند العود وإلا فلا. ولو استبق اثنان ولم يمكن الجمع أقرع.

ومن سكن بيتاً في مدرسة أو رباط ممن له السكنى، فهو أحق ولا يجوز إزعاجه، وله المنع من المشاركة.

ولو شرط التشاغل بالعلم أو مدة بطل حقه بالترك أو خروجها، ولو فارق بطل حقه وإن كان لعذر.

المقصد الرابع في أحكام أهل الذمة والبغاة

وفيه مطلبان:

[المطلب الأول] في أحكام أهل الذمة

اليهود والنصارى والمجوس إذا التزموا بشروط الذمة أُقِرَّوا على دينهم، وتؤخذ منهم الجزية، ولا حد لها، بل بقدرها الإمام. ويجوز وضعها على رؤوسهم وأرضيهم وعلى أحدهما واشترط ضيافة عساكر المسلمين مع علم القدر.

وتسقط الجزية عن الصبيان والمجانين والتبسة والمملوك والهم، ومن أسلم قبل الحول أو بعده قبل الأداء، وينظر الفقير بها، وتؤخذ من تركه الميت بعد الحول.

ومن بلغ أو اعتق كلف الإسلام أو الجزية، فإن امتنع منهما صار حربياً. ويجوز أخذها من ثمن المحرمات، ومستحقها المجاهدون. ولو استجدوا كنيسة أو بيعة في بلاد الإسلام وجب إرالتها، ولهم تجديد ما كان قبل الفتح، والتجديد في أرضهم. ولا يجوز للذمي أن يعلو بيناته على المسلم، ويقر ما ابتاعه من مسلم، فإن أنهدم لم يجز العلوية.

ولا يجوز لهم دخول المساجد وإن أذن لهم، ولا استيطان الحجاز.

● ولو انتقل إلى دين لا يقرّ عليه به يقبل منه إلا الإسلام أو القتل، وكذا لو عاد أو انتقل إلى ما يقرّ عليه على رأي.

قوله ﷺ: «ولو انتقل إلى دين لا يقرّ عليه لم يقبل منه إلا الإسلام أو القتل، وكذا لو عاد أو انتقل إلى ما يقرّ عليه على رأي».

أقول: الخلاف هنا في مقامين.

أ. أنه إذا انتقل الذمّي إلى دين يقرّ أهله عليه - كاليهودي ينتصر^١ أو بالعكس - هل يقرّ عليه أم لا؟ فذهب المصنّف^٢ إلى أنه لا يقرّ عليه، وهو أحد قولي الشيخ قواء في المبسوط، لقوله تعالى: «وَمَنْ يَشْتَعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ»^٣، ولقوله ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^٤. وذهب في الخلاف - وهو مذهب ابن الحسد^٥ - إلى حوار إقراره عليه؛ لإجماع الفرقة المحقة على ذلك^٦. وهو الذي نصره المصنّف في المختلف، محتجاً بقول الشيخ الإجماع، ولقبول ابتداء انحاله فكدا عقيب الكفر إذ لا فارق وأجاب عن الآية

أنها مخصوصة بالذمّي الأصلي، فإنه متنع غير الإسلام ديناً، ومحمولة على المسلم، وكذا الحديث، إذ الكافر لو بدّل دِينَهُ بالإسلام تقبل منه، فيحمل على تبدّله دين الإسلام^٧.

ب: إذا انتقل إلى ما لا يقرّ أهله عليه، كاليهودي تنوّر، فإنه لا يقبل منه قطعاً، وكذا لو تنصّر إن قلنا بعدم قبوله، ففي هاتين الصورتين لو أراد الرجوع إلى الدين الأوّل هل يقبل منه أم لا؟ قوى الشيخ في المبسوط أنه لا يقبل منه إلا الإسلام^٨، وهو الذي أفتى به ابن الجنيد؛

١ تنصّر: دخل في النصرانية. المعجم الوسيط، ج ٢، ص ١٢٥، «نصر».

٢ في المتن.

٣ آل عمران (٣) ٨٥.

٤ المبسوط، ج ٢، ص ٥٧؛ والحديث مررّي في صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٠٩٨، ح ٢٨٥٤؛ الجامع الصحيح،

ج ٢، ص ٥٩، ح ١٤٥٨؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٢٦، ح ٤٣٥١؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٤٨، ح ٢٥٣٥.

٥ حكاه عنه العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٢٢٣، الرقم ١٢٩١٥، ومنتهى المطلب، ج ١٥،

ص ١٤٦؛ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٥٨، المسألة ٧٥.

٦ الخلاف، ج ٥، ص ٥٥١، المسألة ١٩.

٧ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٥٨، المسألة ٧٥.

٨ المبسوط، ج ٢، ص ٥٧.

ولو فعلوا الجائز عندهم لم يعترضوا، إلا أن يتجاهروا به، فيعمل معهم مقتضى
 شرع الإسلام.

ولو فعلوا المحرّم عندهم، تحيّر الحاكم بين الحكم بينهم على مقتضى
 شرع الإسلام، وبين حملهم إلى حاكمهم

المطلب الثاني في أحكام أهل البغي

كلّ من خرج على إمام عادل وجب قتاله على من يستنهضه الإمام أو نائبه
 على الكفاية، ويتعيّن بتعيين الإمام.

ثم لا يرجع عنهم إلا أن يفيثوا، فإن كان لهم فئة يرجعون إليها قتل أسيرهم
 وتبع مدبرهم وجهاز على جريحهم، وإلا فلا.

لأنه بدخوله فيما لا يقرّ عليه أباح دمه. ^١ فصار كالمركب الذي لا يقبل منه إلا الإسلام.
 وقال الشيخ في الميسوط: إذا انتقل إلى غير دمه لا يقرّ، فإما أن يرجع إلى الإسلام أو إلى
 دينه. ثم قوى بعده ما ذكرناه.^٢

واعلم أنه ينبغي أن يكون فرض المسألة قبل مبعث نبيّها، أما بعده فالقبول بعهد،
 والمصنّف نصّ على عدمه في غير موضع من كتبه^٣، إلا أن كلامه ظاهر في مبتدئ الانتحال،
 وتعليله في المختلف بعدم المرقى^٤ يعطي اختياره لإقرار المبتدئ. ولعلّ الأقرب أنه لا يقبل
 منه إلا الإسلام، وهو اختيار ابن حمره في الواسطة^٥

١ حكاها عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٥٩، مسألة ٧٥؛ ومنتهى المطلب، ج ١٥، ص ١٤٩.

٢ الميسوط، ج ٢، ص ٥٧ يطالبون بما أن يرجع إلى الإسلام أو إلى الدين الذي خرج منه، ولو قيل إنه لا يقبل منه
 إلا الإسلام أو القتل كان قوياً للآية والخبر.

٣ قواعد الأحكام، ج ١، ص ٥٠٨ - ٥٠٩ تنكرة الفقهاء، ج ٩، ص ٢٧٨، المسألة ١٦٢؛ منتهى المطلب، ج ١٥،
 ص ٢١؛ تحرير الأحكام السريعة، ج ٢، ص ١٩٩ - ٢٠٠ الرقم ٢٨٤٥.

٤ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٥٨، المسألة ٧٥.

٥ سبق أن قلنا، إن هذا الكتاب قد قيد ولم يصل إلينا.

ولا يجوز سبي ذرارهم ولا نسائهم، ولا تملك أموالهم الغائبة، • وفيما حواه
العسكر ممّا ينقل ويحوّل قولان.

قوله ﷺ: «وفيما حواه العسكر ممّا ينقل ويحوّل قولان»

أقول: ذهب السيّد^١ والشيخ في المبسوط^٢ وابن إدريس إلى أنّها لا تنضم^٣ - وجوز
السيّد قتالهم بدوائهم وسلاحهم لا على وجه تملك^٤ - لما رواه ابن عباس: أنّ النبي ﷺ قال:
«المسلم أحو المسلم لا يحلّ دمه وماله إلا بطيب من نفسه»^٥

وروي أنّ عليّاً عليه السلام لما هزم الناس يوم الجمل قالوا له: يا أمير المؤمنين ألا تأخذ أموالهم؟
فقال: «لا؛ لأنهم تحرّموا بحرمة الإسلام، فلا تحلّ أموالهم في دار الهجرة»^٦.

وروي أبو قيس أنّ عليّاً عليه السلام نادى: «من وجد ماله فليأخذه»، فمرّ به رجل فعرف قدره
نطخ فيها، فسأله أن يصبر حتّى يصبح^٧، فلم يفعل ورمى برجله فأخذه^٨.

وقال الشيخ في الخلاف والنهاية^٩ وابن أبي عقيل^{١٠} وابن الجبلة^{١١} وابن البرّاج^{١٢}
وأبو الصلاح^{١٣} وابن حمزة^{١٤} عنهم: لما رواه ابن أبي عقيل إنّ رجلاً من عبد القيس قام يوم

١ المسائل الناصريّة، ص ٤٤٣، المسألة ٦-٨

٢ المبسوط، ج ٧، ص ٢٦٦

٣ السرائر، ج ٢، ص ١٩

٤ المسائل الناصريّة، ص ٤٤٤، المسألة ٦-٨

٥ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٦٠٢، ح ٨٧/٢٨٤٥

٦ المبسوط، ج ٧، ص ٢٦٦؛ وراجع النجعة، ج ٦، ص ١٩٩-٢٠٣

٧ في تاج العروس، ج ٦، ص ٢٤٦، «صبح» - «نضج الثمر» - «واللحم» - «أذرك» - «والصبح» المطبوع

٨ المبسوط، ج ٧، ص ٢٦٦

٩ الخلاف، ج ٥، ص ٣٤٦، المسألة ١٧، النهاية، ص ٢٩٧

١٠ حكاه عنه العاصم الآتي في كشف الرموز، ج ١، ص ١١٩، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٦٣، المسألة ٧٨

١١ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٦٤، المسألة ٧٨، وتحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٢٣٤،

الرقم ٢٩٤٩.

١٢ المهدب، ج ١، ص ٢٩٨ و٢٢٦

١٣ الكافي في الفقه، ص ٢٥١

١٤ الوسيلة، ص ٢٠٥

وللإمام الاستعانة في قتلهم بأهل الذمة، ويضمن الباغي ما يتلفه على العادل في الحرب وغيرها من مال ونفس.
ومانع الركاة مستحلًا يقتل، وغير مستحلٍ يقاتل حتى يدفعها.
وساب الإمام يقتل. ولو قاتل الذمي مع لباعة خرق الذمة.

الجميل فقال: يا أمير المؤمنين ما عدلت حين تقسم بيننا أموالهم، ولا تقسم بيننا نساءهم ولا أبناءهم! فقال له: «إن كنت كاذباً فلا أمانك الله حتى تدرك علام تقيف، وذلك أن دار الهجرة حرمت ما فيها، وأن دار الشرك أحلت ما فيها، فأيكم يأخذ أمه^١ في سهمه؟^٢ قال في المختلف: ومراسيل مثل هذا الشيخ مقبولة لعلمه وعدلته^٣

وهذا القول رجحه نجم الدين^٤، واحتاره المصنف في المختلف محتجاً بأنه قول الأكثر وتطرق الغلط إليه أندر^٥. ولرواية أبي حمزة الثمالي عن ربي العابد^٦، «إن علياً عليه السلام سار فيهم سيرة رسول الله ﷺ يوم الفتح^٧، وهو عام^٨ وفي التحرير^٩ والقواعد^٩ رجح الأقل وللشيخ في المبسوط تفصيل آخر يخص جوار أخذها، وتملك إن لم يرجعوا إلى طاعة الإمام، وإلا ردت^{١٠}

١ يعني عائشة.

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٦٤، المسألة ٧٨

٣ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٦٤، المسألة ٧٨

٤ شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٣٠٨، المحصر النافع، ص ١٨٦

٥ مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٦٤، المسألة ٧٨ ولأنه قول الأكثر فصلى المصير إليه؛ إذ تطرق الغلط إلى الأكثر أندر من تطرقه إلى الأقل، فتصلب على الظن بحواب حكم الأكثر وخطأ الأقل؛ وراجع جواهر الكلام، ج ٢١، ص ٣٤٦.

٦ الكافي، ج ٥، ص ٣٣، باب بدون العوان (من كتاب الجهاد)، ح ١٣، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٥٥، ح ٢٧٤

٧ قال في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٦٥، المسألة ٧٨ - بعد نقله لرواية أبي حمزة الثمالي بطولها - لا يقال إن المراد ينافي هذه الأحكام؛ لأننا نقول: تفصيل هذه الأحكام لا ينافي إرادة العموم.

٨ تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٢٢٤، الرقم ٢٩٤٩ لا يجوز استصحابها، وهو قوي

٩ قواعد الأحكام، ج ١، ص ٥٢٢ وفي فصلة ما حواه المسمى بين العامين قولان، أقربهما المسع

١٠ المبسوط، ج ٧، ص ٢٦٦ - ٢٦٧

المقصد • الخامس

في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وهما واجبان على الكفاية على رأي، إلا الأمر بالمندوب فإنه مندوب.
وإنما يجبان بشرط علمهما، وتجوير التأثير، وإصرار الفاعل على المنهي أو

قوله: «الحامس في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهما واجبان على الكفاية على رأي».

أقول: لا خلاف في وجوبهما، واختلف في أمرين:

أ - ذكره المصنف - وهو محلّ الوجوب هل هو الأعيان، أو أئمتها واجبان على الكفاية؟
اخيار المصنف الثاني^١، وهو مذهب المرتضى^٢ وأبي الصلاح^٣ وابن الرّاج - في كتابيه^٤
على ما يلزم من كلامه^٥ - وابن إدريس^٦، عملاً بقوله تعالى: «وَلْتَنكِحُوا أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى
الْحَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ»^٧.

١. مختلف الشيعة، ج ٤ ص ٤٧١ - ٤٧٢، المسألة ٨٢، قواعد الأحكام، ج ١ ص ٥٢٤.

٢. حكاه عنه ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ١٢٢، وعاصم الآبي في كشف الرموز، ج ١، ص ٤٣٢، والعلامة في
تذكرة الفقهاء، ج ٩، ص ٤٤٢، المسألة ٢٦٢، ومختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٧١، المسألة ٨٣، وولده في إيضاح
الفوائد، ج ١، ص ٣٩٨.

٣. الكافي في الفقه، ص ٢٦٧.

٤. أي المهدّب والكامل، كما في المهدّب البدع، ج ١، ص ٧٠، ومدارك الأحكام، ج ٨، ص ٤٧٨، والكامل قد تقدّم
ولم يصل إلينا.

٥. المهدّب، ج ١، ص ٣٤٠.

٦. السرائر، ج ٢، ص ٢٢.

٧. آل عمران (٣) - ١٠٤.

خلاف المأمور، وانتفاء الضرر عنه وعن ماله وعن إخوانه.
ويجبان بالقلب مطلقاً أولاً إذا عرف الاتزجار بإظهار الكراهية أو بضرب من
الإعراض والهجر، وباللسان إذا عرف الافتقار إلى الاستحفاف باللفظ، وباليدين إذا عرف

وخالف الشيخ^١ وابن حمزة^٢ ونجم الدين^٣ في ذلك، وأوجبوهما على الأعيان، عملاً
بعمومات القرآن^٤ والأحاديث كحديث أبي سعيد زهري عن الباقر عليه السلام قال: «ويل لقوم
لا يدينون الله تعالى بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»^٥. وحديث محمد بن عرفة عن
أبي الحسن عليه السلام أنه قال «لتأمرن بالمعروف وتنهين عن المنكر أو ليعملن عليكم شراركم،
فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم»^٦. وغيرهما^٧.

واعلم أنه ليس المراد بوجوبهما عيماً وجوبهما بعد تأثير الإنكار، لفقد الشرط وهو إصرار
العاصي، بل وجوب مسطرة الكل إلى الإنكار وإيداع علم قيام غيره مقامه وهذا هو الأصح
ب: - لم يذكره - وهو أن المدرك لو وجوبهما هل هو العقل أو السمع وحده؟ الشيخ على
الأول، ذكره في الاقتصاد^٨ وارتضاء المصنف في القواعد^٩ والمختلف^{١٠}. لآتهما لطف،
وكل لطف واجب. قلت: وهو مقتضى قواعد العدل.

١. النهاية، ص ٢٩٩: الجمل والحدود، ص ١٢٤٥: التبيان، ج ٥، ص ٢٥٧-٢٥٨، دليل الآية
٧١ من التوبة (٩).

٢. الوسيلة، ص ٢٠٧.

٣. شرايع الإسلام، ج ١، ص ٣٦٠: المختصر النافع، ص ١٩٢.

٤. آل عمران (٣) ١١٠، ١١٤: المائدة (٥) ٧٩: التوبة (٩) ٧١، ١١٢، وغيرها.

٥. الكافي، ج ٥، ص ٥٦-٥٧، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ح ٤: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٧٦،
ح ٣٥٢، وفيهما عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام.

٦. الكافي، ج ٥، ص ٥٦، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ح ٣: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٧٦، ح ٣٥٢.

٧. الكافي، ج ٥، ص ٥٨، ٥٩، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ح ٩، ١٢: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٧٦
و ١٧٧، ح ٣٥٥ و ٣٥٨.

٨. الاقتصاد، ص ١٤٧: وقوى في نفسي أنهما يجبان حقلاً.

٩. قواعد الأحكام، ج ١، ص ٥٢٤.

١٠. مختلف الشريعة، ج ٤، ص ٤٧٢، المسألة ٨٢، لآ أنه لطف وكل لطف واجب.

الحاجة إلى الضرب. • ولو افتقر إلى الجرح أو القتل افتقر إلى إذن الإمام على رأي. ولا تقام الحدود إلا بإذنه، ويجوز إقامتها على المملوك، قيل: وعلى الولد والزوجة. وللفقيه الجامع للشرائط الإفتاء - وهي العدالة، والمعرفة بالأحكام الشرعية عن أدلتها التفصيلية - إقامتها، والحكم بين الناس بمذهب أهل الحق.

والمرتضى^١ وأبو الصلاح^٢ وابن إدريس^٣ والمصنف في أكثر كتب الكلام^٤ على الثاني، وإلا لزم وقوع المعروف وارتفاع المنكر أو إخلاله تعالى بالواجب^٥.

واعترض عليه بجواز اختلاف الواجب لأجل اختلاف محالّه كالقادر والعاجز، فيمكن أن يكون الواجب على الله تعالى التخويف والإنذار بالمخالفة، لئلا يبطل التكليف^٦.

واعتمد ابن إدريس على فقد الدليل العقلي بعد الاستقراء التام^٧. وقد بيّناه.

قوله: «ولو افتقر إلى الجرح أو القتل افتقر إلى إذن الإمام على رأي».

أقول: إذا افتقر الأمر والنهي إلى الجرح أو القتل في الأمر والنهي فهل يجوز له ذلك من غير إذن الإمام أم لا؟ ذهب المرتضى^٨ والشيخ في التبيان^٩ وأبو الصلاح^{١٠} وابن إدريس^{١١}

١. حكاه عنه ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٤٢ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٧١، المسألة ٨٣؛ وولده في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٣٩٧.

٢. الكافي في الفقه، ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

٣. السرائر، ج ٢، ص ٢٢.

٤. كشف المراد، ص ٤٢٨؛ نهج المسترشدين، ص ٧٢ - ٧٣؛ ولم يتعرض لهذه المسألة في الباب العاشر عشر، ص ١٥٧؛ ولم يختر شيئاً في أنوار الملكوت، ص ١٩٣، وإنما قال: «وحجة الفريقين ذكرناها في كتاب المناهج».

٥. لمزيد التوضيح راجع كشف المراد، ص ٤٢٨؛ ومختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٧١، المسألة ٨٣.

٦. المعترض هو العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٧٢، المسألة ٨٣.

٧. السرائر، ج ٢، ص ٢٢؛ لو وجب عقلاً لكان في العقل دليل على وجوبهما، وقد شيرنا أدلة العقل فلم نجد فيها ما يدل على وجوبهما، ولا يمكن العلم الضروري في ذلك، لوجود الخلاف فيه؛ وهذا الكلام بحسب ما أخذ من الاقتصاد، ص ١٤٧.

٨. حكاه عنه الشيخ في الاقتصاد، ص ١٥٠؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٧٥، المسألة ٨٥؛ وتذكرة الفقهاء،

ج ٩، ص ٤١٤، المسألة ٢٦٤؛ ومنه المطلب، ج ١٥، ص ٢٣٨؛ وولده في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٣٩٨ - ٣٩٩.

٩. التبيان، ج ٢، ص ٥٤٩، ٥٦٦، ذيل الآية ١٠٤، ١١٤ من آل عمران (٣).

١٠. الكافي في الفقه، ص ٢٦٧.

١١. السرائر، ج ٢، ص ٢٣.

ويجب على الناس مساعدته على ذلك، والترافع إليه، والمؤثر لغيره ظالم.
ولا يحل الحكم والإفتاء لغير الجامع للشرائط، ولا يكفيه فتوى العلماء، ولا
تقليد المتقدمين، فإن الميت لا يحل تقليده وإن كان مجتهداً.

والمصنف في المختلف^١ - وهو الأصح - إلى جوازه^٢، للعموم، ولأنه من باب وجوب
المقدمة، ولما رواه جابر عن الباقر عليه السلام، قال: «يكون في آخر الزمان قوم مراؤون - إلى قوله:
- لا يوجبون أمراً بمعروف ولا نهياً عن منكر إلا إذا أمنوا الضرر - ثم قال: - فجاهدوهم
بأيديكم، وأبغضوهم بقلوبكم» الحديث^٣. وفي حسنة ابن أبي عمير: «لا قدّست أمة لم
تأخذ لضعيفها من قوتها بحقه»^٤. ولأن المقصود هنا هو المدافعة والممانعة، وإذا وقع ضرر
فهو غير مقصود، وما يشترط فيه الإذن هو الضرر المقصود^٥.

ومنه الشيخ في النهاية^٦ والاقتصاد^٧ وتبعه ابن البراج^٨. وقال سلاّر: وأما القتل
والجراح فالإسقاطان: التحريم الإقدام على إراقة الدماء، ووجوب عصمة النفوس^٩. وهو
منوع لما مر^{١٠}.



مركزية كليات العلوم

١. مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٧٦، المسألة ٨٥.
٢. واختاره أيضاً في منتهى المطلب ج ١٥، ص ٢٢٨.
٣. الكافي، ج ٥، ص ٥٥ - ٥٦، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٨٠ - ١٨١، ح ٣٧٢.
٤. الكافي، ج ٥، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٨٠، ح ٣٧١. اعلم أن ما أئتمناه مطابق للنسخ، وفي المصدر: «ما قدّست» بدل «لا قدّست» كما أن المروي عن رسول الله ﷺ في التبيان، ج ٢، ص ٦١١، ذيل الآية ٧٩ من المائدة (٥): «لا قدّست».
٥. هذا الدليل الأخير ذكره الشيخ في الاقتصاد، ص ١٥٠، نقلاً عن السيد.
٦. النهاية، ص ٢٠٠.
٧. الاقتصاد، ص ١٥٠، اعلم أن الظاهر من عبارته اختيار القول بالجواز كسنده في التبيان، المذكور آنفاً، والظاهر أن ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٢٣ - ٢٤، هو أول من نسب إلى الاقتصاد القول بالمنع، وتبعه غيره كالعلامة وولده والشهيد.
٨. المذهب، ج ١، ص ٣٤١.
٩. المراسم، ص ٢٦٠.
١٠. يعني ما مرّ آنفاً من أجلّة القاتلين بالجواز.

• والوالي من قبل الجائر إذا تمكن من إقامة الحدود، قيل: جاز له معتقداً نيابة الإمام. والأحوط المنع. أمّا لو اضطره السلطان جاز، إلّا في القتل، ولو أكرهه على الحكم بمذهب أهل الخلاف جاز، إلّا في القتل.

قوله: «والوالي من قبل الجائر إذا تمكن من إقامة الحدود، قيل: جاز له معتقداً نيابة الإمام. والأحوط المنع».

أقول: القول المشار إليه هو قول الشيخ في النهاية^١ وظاهر سلار^٢. وقال ابن إدريس: هذه رواية شاذة أوردها في النهاية^٣.

واختار المصنّف في المختلف الجواز للفقهاء:

لأنّ تعطيل الحدود يفضي إلى ارتكاب المحارم، ولما رواه عمر بن حفظة عن الصادق عليه السلام - إلى أن قال -: «انظروا إلى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فأرضوا به حكماً؛ فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً، إذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما يحكم الله سبحانه وعلمنا رده. والرادّ علينا كالرادّ على الله تعالى، وهو على حدّ الشرك بالله عز وجل»^٤. والترافع ووجوب قبول حكمه عام^٥.
واعلم أنّ المراد بالوالي هنا الجامع لصفات الإفتاء^٦. وحينئذ لا فرق بينه وبين غير المنصوب من الجائر.



تمّ الجزء الأوّل وبتلوه في الجزء الثاني كتاب المناجر. والحمد لله ربّ العالمين.

١. النهاية، ص ٣٠١.

٢. المراسم، ص ٢٦١؛ ومن تولى من قبل ظالم... فليستعنه تنفيذ الحق ما استطاع، وليقض حق الإخوان.

٣. السرائر، ج ٢، ص ٢٥.

٤. الكافي، ج ١، ص ٦٧، باب اختلاف الحديث، ح ١٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٠١-٢٠٢، ح ٨٤٥، وفيهما: «ينظرون» و«فلنرضوا» بدل «انظروا» و«فارضوا».

٥. مختلف الشبهة، ج ٤، ص ٤٧٨، المسألة ٨٨.

٦. لاحظ إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٤٠٠؛ ولعمري التوضيح والنقض والإبرام راجع تذكرة الفقهاء، ج ٩، ص ٤٤٦.

المسألة ٢٦٦: منتهى المطلب، ج ١٥، ص ٢٤٤ وما بعدها؛ جامع المقاصد، ج ٣، ص ٤٨٩-٤٩٠؛ مالك

الأفهام، ج ١، ص ١٢٧؛ مجمع الفائدة والبرهان، ج ٧، ص ٥٥٠-٥٥١؛ جواهر الكلام، ج ٢١، ص ٣٩١.



Academy of Islamic Sciences and Culture

المركز العالي للعلوم والثقافة الإسلامية
مماونة الأبحاث لمكتب الأعلام الإسلامي
في المحوزة العلمية، قم المقدسة

www.isca.ac.ir